نادية أبو زاهر

دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي





المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

يناقش هذا الكتاب مصطلح رأس المال الاجتماعي الذي شاع تداوله منذ تسعينيات القرن المنصرم فصاعدًا، وكان له شأن مهم في بلورة مفاهيم التنمية والديمقراطية والمجتمع المدني، وفي تحديد مؤشراتها مثل الثقة والتعاون والشبكات. وهذا الكتاب عرض تحليلي وتركيبي معًا لبعض أفكار بيار بورديو وروبرت بوتنام، ويوجين غورسكي وبيوتر زتومبكا، وغيرهم، ومحاولة لاكتشاف أثر هذه المؤشرات لدى النخبة السياسية الفلسطينية، ولا سيما لدى النخب السياسية في حركتي "فتح" و"حماس"، مع الأخذ في الحسبان أن النخب الفلسطينية لا تعمل في مجتمع مدني راسخ ومفتوح، بل في نطاق جغرافي – سياسي يطبق عليه الاحتلال الإسرائيلي بتفصيلاته كلها.

نادية أبو زاهر

باحثة فلسطينية حازت البكالوريوس في الصحافة من جامعة النجاح، والماجستير في دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بير زيت، والدكتوراه من جامعة القاهرة، وهي عضو في نقابة الصحافيين الفلسطينيين، وباحثة في المجلس التشريعي الفلسطيني، ومحاضرة في جامعة بير زيت.

السعر: ١٦ دولارًا

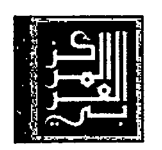
ISBN 978-9953-0-2761-6



دور النخبة السياسية الفلسطينية
في تكوين رأس المال الاجتماعي

دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي

نادية أبو زاهر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

أبو زاهر، نادية

دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي / نادية أبو زاهر.

480 ص. : ايض. ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص 437-462) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2761-6

1. النخبة السياسية - فلسطين. 2. رأس المال الاجتماعي - فلسطين. أ. العنوان.

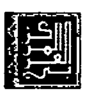
305.552095694

العنوان بالإنكليزية

The Role of Palestinian Political Elite
in the Formation of the Social Capital
by Nadia Abu Zaher

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 ـ منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: 10277 ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: 44199777 ـ 00974 فاكس: 44831651 ـ 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 ـ 11 ـ رياض الصلح ـ بيروت 2180 1107 ـ لبنان
هاتف: 8 ـ 991837 1 ـ 00961 فاكس: 1991839 ـ 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2013

إهداء إلى:

والدي رحمه الله الذي علمني التحدي وشجعني على التفوق

والدتي التي رافقتني إلى مصر وتكبدت معي المشقة

إخوتي وأخواتي الذين دعموني وساندوني

جورج جقمان الذي شجعني على مواصلة الدكتوراه

كلمة شكر

أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى المشرف على أطروحتي الدكتور مصطفى كامل السيد، الأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، الذي حظيت بشرف إشرافه، ولولا علمه الواسع وسعة اطّلاعه في موضوع «رأس المال الاجتماعي» لما تمكنت من إنجاز هذا العمل بشكله الحالي، إذ كان أول من أدخل مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى مصر. وكانت لملاحظاته الدقيقة والقيّمة ونصائحه الثمينة أهمية كبيرة ليخرج هذا العمل إلى حيّز النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة تحكيم السيمنار (خطة أطروحة الدكتوراه): الدكتور السيد غانم، الأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، الذي أثْرت ملاحظاته القيّمة رسالتي، وشكّلت محاضرته في النظرية السياسية قيمة علمية كبيرة كانت مرتكزًا استندت إليه في التحليل النظري؛ الدكتورة شادية فتحي، الأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، التي أفادتني جدًا محاضراتها في النظم السياسية، كما كان لملاحظاتها في السيمنار إثراء كبير للأطروحة؛ الدكتورة هويدا رومان، المستشارة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية التي لا أنسى فضلها وسعة صدرها في إرشادي إلى الطريقة الإجرائية السليمة للبحث، فلولا مساعدتها لما استطعت الوصول إلى هذه المرحلة من البحث.

أتقدم بخالص شكري وعرفاني للدكتور جميل هلال، صاحب كثير من المؤلفات والدراسات، ومنها أول دراسة لقياس رأس المال الاجتماعي في

فلسطين، ودراسات أخرى عن النخبة والنظام الفلسطيني، وقد رافقني بالنصح والإرشاد والتوجيه منذ اللحظة الأولى لاختيار المقترح، فعلمه الكبير والواسع في العديد من العلوم والمجالات أثرى هذه الدراسة بصورة لافتة.

شكر خاص أتوجه به إلى كل من ساهم في تحكيم أسئلة المقابلة الخاصة بالدراسة وإلى كل من أبدى ملاحظات بهدف تعديلها، وأخص بالذكر الدكتورة أماني جمال، أستاذة السياسة في جامعة برنستون وصاحبة مؤلفات مهمة عن رأس المال الاجتماعي، والمفكر المصري الدكتور رفيق حبيب، صاحب العديد من المؤلفات، والدكتور أحمد الأصفر، أستاذ علم الاجتماع في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وحسن طالب، أستاذ علم الاجتماع في كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والدكتور رائد عواشرة، المحاضر في العلوم الإدارية التنموية في جامعة بير زيت، والدكتور عبد الناصر عبد الهادي في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والباحث أيمن عبد المجيد في برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت، حيث كان لملاحظاتهم جميعًا أهمية كبيرة في إنجاز الجانب التطبيقي من الرسالة.

أتوجه بالشكر أيضًا إلى كل من ساهم في تسهيل إجراء المقابلات مع النخبة السياسية، في غزة أو في الضفة، وأخص بالذكر الدكتور عبد الستار قاسم، والدكتور عدنان أبو عامر. وبشكل خاص أشكر الباحث حسام الدجني والإعلامي هشام ساق الله، فمن دون مساعدتهما لم أكن لأستطيع إنجاز إجراء المقابلات، مع عينة المواطنين في غزة أو مع عينة النخبة.

أوجه شكري وامتناني العميق إلى الصديق الدكتور عدلي الهواري، المحاضر في جامعة ويستمنستر، لملاحظاته القيمة، ودعمه المتواصل، ولما أمدني به من مراجع قيّمة عن رأس المال الاجتماعي لم أكن أستطيع الوصول إليها من دون مساعدته. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل أيضًا إلى السفارة الفلسطينية في مصر على المنحة الدراسية التي قدمتها لي، وإلى مؤسسة

«مواطن» ورئيسها الدكتور جورج جقمان على أشكال الدعم والمساندة كلها التي تلقيتها منهم.

أمّا والدتي الحبيبة، وجميع أفراد أسرتي، فلن أستطيع أن أوفيهم حقهم بالشكر على ما تلقيته منهم من دعم وتشجيع ومساندة لإتمام هذا العمل، وعلى ما تحمّلوا به من صبر جميل تجاهي في أثناء إنجازه. وكذلك إلى جميع أصدقائي وزملائي الذين قدموا لي الدعم والتشجيع. ولا يفوتني تقديم شكر خاص واستثنائي إلى جميع من أجريت معهم المقابلات، لأنني توصلت بفضلهم إلى أكبر قدر من الموضوعية. وأخيرًا لا يسعني إلّا التقدم بأحر آيات الشكر والتقدير إلى جامعة القاهرة وإلى كل من درّسني في كلية الاقتصاد.

المحتويات

قائمة الجداول

مقدّمة

برز مصطلح رأس المال الاجتماعي في العقدين الأخيرين، إلّا أن أول استخدام له ظهر قبل ذلك، وأعاد روبرت بوتنام تداوله في التسعينيات، وساهم في نشره السريع عندما اعتبر أن له آثارًا إيجابية في التنمية والديمقراطية، ولا سيما بالنسبة إلى بعض مؤشراته، كالثقة والتعاون والشبكات التي تساعد في تكوينها روابط المجتمع المدني التي تعمل باعتبارها مدرسة للديمقراطية. فهو يعتبر أن الروابط المجتمعية، وتحديدًا روابط المجتمع المدني، أدّت دورًا في تشكيل رأس المال الاجتماعي، وخصوصًا بالنسبة إلى معايير الثقة والتعاون، ويرى أن تراجع عدد روابطه مؤشر على انحدار رأس المال الاجتماعي وتراجع الديمقراطية، الأمر الذي انتقده بعض الباحثين الذين اعتبروا أن روابط المجتمع المدني وزيادة عددها ليست دليلًا على الديمقراطية، إذ قد يزداد عدد هذه الروابط وتتراجع الديمقراطية في الوقت نفسه. ووجدوا أن هناك عوامل ذات شأن مهم تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي من حيث تأثيره في الديمقراطية، كالدولة والمؤسسات السياسية والسياسات العامة ونوع النظام السياسي.

على الرغم من أن أغلبية الدراسات انطلقت من نقدها لبوتنام، في شأن اعتبار أن المجتمع المدني يكوّن رأس المال الاجتماعي، لتأكيد أهمية دور المؤسسات السياسية والدولة والسياسات العامة ونوع النظام السياسي في تكوين رأس المال الاجتماعي من حيث أثره في الديمقراطية، فإنها لم تتنبه

لرؤية بيار بورديو لرأس المال الاجتماعي بالنسبة إلى النخب أو الطبقة المهيمنة وعلاقتها برأس المال الاجتماعي، والدور الذي من الممكن أن تؤديه في تكوين رأس المال الاجتماعي أو تراجعه.

صحيح أن بورديو لم يكن يهتم في نظرته إلى علاقة رأس المال الاجتماعي بالنخبة أو الطبقة المهيمنة بفحص دوره في الأداء الديمقراطي، إلّا أن العودة إلى هذه النظرة قد تكون مفيدة في إعادة الاهتمام بالنخب ودورها في تكوين رأس المال الاجتماعي، خصوصًا أن النخب السياسية قد تؤدي دورًا في العملية السياسية بشكل كبير، ولا سيما بالنسبة إلى الديمقراطية، كما يناقش أنصار نظرية النخبة الديمقراطية الذين يعتقدون أن المحدد الرئيس في التحولات الديمقراطية والمحافظة عليها هو النخبة السياسية لا المجتمع المدني، كما يعتقد بعض الآراء[1]. وقد يزداد شأن النخبة السياسية في العملية السياسية ومختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في حالات أكثر من غيرها، كما هو الأمر بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية التي تشكل حالة خاصة فريدة؛ فالشعب الفلسطيني ما زال خاضعًا لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وليس له دولة فلسطينية معترف بها على الرغم من وجود سلطة سياسية تشكلت عقب اتفاق أوسلو عام 1993، ثم انتزعت بعض أشكال رموز الدولة الحديثة. وكان للنخب السياسية لأكبر حركتين فلسطينيتين (حماس وفتح) شأن كبير في مختلف مناحي حياة المجتمع الفلسطيني.

منذ أول انتخابات تشريعية ورئاسية عُقدت في عام 1996، حققت فتح فوزًا كاسحًا وسيطرت على المجلس التشريعي ورئاسة السلطة والوزارات والمؤسسات، ولا سيما في ظل قرار التنظيمات الإسلامية كحماس والجهاد،

---

(1) Renske Doorenspleet, «Development, Class and Democracy: Is there a Relationship,» in: Ole Elgström and Goran Hyden, eds., *Development and Democracy: What Have We Learned and How?*, Routledge/ECPR Studies in European Political Science (London; New York: Routledge, 2002), p. 61.

وبعض أحزاب اليسار، مقاطعة الانتخابات. وفي عام 2006 أُجريت انتخابات تشريعية أخرى، ففازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مع أن رئيس السلطة ينتمي إلى حركة فتح. وحدث بين الحركتين خلاف على تأليف الحكومة، ثم حصل بينهما اقتتال أدّى إلى إخراج قوات فتح وأجهزة السلطة التي تخضع لقيادات فتح من قطاع غزة، وتجذّر حالة من الانقسام الفلسطيني.

تراجع تأثير المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب الذي يُفترض أن يراقب أداء السلطة[2] التنفيذية (رئيسها ووزرائها)، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وبعد أن جرى تعطيل عمله. كما تراجع حكم القانون، على حساب زيادة قوة النخب السياسية التي أصبحت أقوى كثيرًا من سلطة القانون لتراجع أدائها الديمقراطي[3]. وازداد الشك في نفوس المواطنين لتخوُّفهم من الافصاح عن انتمائهم السياسي الحقيقي، أو التعبير عن آرائهم السياسية، درءًا لتعرّضهم للسجن، وهو مؤشر على تراجع الحريات السياسية والمدنية، وبالتالي مؤشر على تراجع الأداء الديمقراطي، إضافة إلى عمليات الفصل من الوظائف الحكومية على خلفية الانتماء السياسي بفعل

(2) يكون أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية ديمقراطيًا عندما يشير إلى وجود حريات مدنية (مثل حرية الرأي والتعبير والإعلام وتداول المعلومات)، وحريات سياسية (مثل حرية الترشح للانتخابات، أو الانتماء السياسي أو تكوين حزب سياسي أو ممارسة نشاط سياسي ... إلخ)، وتداول السلطة بشكل سلمي، وحل الخلافات بين مختلف الأطراف والأحزاب بشكل سلمي، وحق المواطنين في مساءلة الحكومة، والشفافية، ودورية الانتخابات، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون، وسيادة حكم القانون، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات الثلاث، والقبول بتعددية الآراء، ووجود مواطَنة (أي المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين).

(3) أداء النخب الديمقراطي هو أداء النخبة لكل من حماس وفتح، ويجب أن يكون أكثر ميلًا إلى إدارة الخلاف والصراع سلميًا وفق القانون الأساسي، والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط بعيدًا من طريق العنف، وأن يكون أكثر استعدادًا للتقيّد بالاتفاقات الموقّعة بينهما، وأكثر قبولًا لقواعد اللعبة الديمقراطية، وأكثر ميلًا إلى التعاون لإيجاد قواسم مشتركة في حال اختلافهما، بدلًا من لجوئهما إلى العنف والاقتتال الدموي، ويحترم كل منهما مبدأ تداول السلطة، ويثق الحزب غير الحاكم بأن دوره سيأتي، من دون أن يستأثر الحزب الحاكم بالسلطة.

زيادة دور النخب[4] على حساب تراجع القانون، وزيادة عدم المساواة لتكريس إدامة سيطرة هذه النخب في مواقع نفوذها.

لوحظ أيضًا تراجع التعاون، وتراجع الثقة[5] التي تُعتبر مؤشرًا لقياس رأس المال الاجتماعي إلى درجة ازدياد تفكك المجتمع الفلسطيني، وتراجُع الصلات بين العائلات[6]. لهذا، هناك حاجة إلى معرفة تأثير هذه النخبة السياسية في رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، ولا سيما من ناحية ارتباطه بالأداء الديمقراطي، خصوصًا أن هناك من عوّل، كما فعل الطاهر لبيب، على أن تكون الحالة الفلسطينية أكثر ديمقراطية من تجارب الدول العربية[7]. كما أن رأس المال الاجتماعي بات يُنظر إليه على أنه علاج لكثير من المشكلات، لدرجة أن يوجينس غورسكي (E. Górski) اعتبره «علاجًا للمشكلات كلها»[8]، فزاد الاهتمام به مؤخرًا. ووجدته دراسات وسيلة لتسهيل عودة اللاجئين[9]، ورأت أخرى أنه وسيلة للتماسك ضد الاحتلال الإسرائيلي[10]، ووصل الأمر إلى أن بعض التقارير الحكومية الفلسطينية أكد

---

(4) تحديدًا بالنسبة إلى تأثير دور نخبة حركة فتح وهيمنتها على مؤسسات السلطة في الضفة، فعمدت إلى فصل موظفين حكوميين بسبب انتمائهم السياسي إلى حركة حماس.

(5) تقرير التنمية الإنسانية 2009/ 2010: الأرض الفلسطينية المحتلة: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، سلسلة تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ 5 (القدس: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2009)، ص 13 و83.

(6) «استطلاع رأي حول أثر الانقسام الداخلي على الأسرة الفلسطينية،» مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية، 22 آذار/ مارس – 8 نيسان/ أبريل 2008.

(7) الطاهر لبيب، «علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» المستقبل العربي، العدد 158 (نيسان/ أبريل 1992)، ص 103.

(8) Eugeniusz Górski, *Civil Society, Pluralism, and Universalism*, Polish Philosophical Studies; 8 (Washington, D. C: The Council for Research in Values and Philosophy, 2007), p. 30.

(9) Sari Hanafi, «The Impact of Social Capital on the Eventual Repatriation Process of Refugees: Study of Economic and Social Transnational Kinship Networks in the Palestinian Territories and Israel,» Paper Presented at: *IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa*, 17-20 June 2003, p. 16, Available at: http://www.idrc.ca/uploads/user-S/12075921831105769616 90Session_6_Sari_Hanafi_Paper.rtf

(10) «Twenty- Seven Month- Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis: An Assessment,» *The World Bank* (May 2003), p. xiii, Available at: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/D8CE118E563CFA7F85256D5D004EE18D

أهمية الاستثمار فيه[11]، فباتت معرفة دور النخب السياسية ضرورية بالنسبة إلى التأثير في تكوينه، وإن كان ضارًا أو مفيدًا، ولا سيما من ناحية الأداء الديمقراطي.

على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي بحثت في عوامل متعددة ذات تأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي غير ما افترضه بوتنام بشأن المجتمع المدني باعتباره مصدرًا أساسيًا في تكوينه، فإن الأغلبية العظمى كانت تبحث في الهياكل والمؤسسات السياسية، مثل الحكومات أو الحكومات المحلية، أو الدولة أو السياسة العامّة للدولة. ومن النادر جدًا إيجاد دراسات تنطلق من دراسة النخبة من حيث ارتباطها برأس المال الاجتماعي، وحتى الدراسات التي كانت تبحث في النخبة وعلاقتها برأس المال الاجتماعي، وهي قليلة جدًا إن لم نقل نادرة.

لم يبحث المنظّرون الأوائل، عند معالجتهم رأس المال الاجتماعي، في تأثير العامل الخارجي، مثل الاحتلال، ولم تتنبه لهذا الأمر أغلبية الدراسات اللاحقة التي ركزت بحثها أساسًا، لدى دراسة رأس المال الاجتماعي وتكوينه، على حالات ليس فيها احتلال. لذا، من المهم أن تجري من خلال دراسة الحالة الفلسطينية معالجة أثر العوامل الخارجية (مثل الاحتلال) باعتبارها عوامل متداخلة أو مستقلة في تأثيرها في تكوين رأس المال الاجتماعي أو تراجعه، ولا سيما أن الحالة الفلسطينية تتميز بخصوصية ربما لم يتنبه لها كثير من الباحثين، وهي أنها ما زالت خاضعة للاحتلال الإسرائيلي على الرغم من وجود سلطة فلسطينية معترف بها. والاحتلال قد يؤثر في السياق البيئي الذي يتكوّن فيه رأس المال الاجتماعي أو يتراجع. والهدف من هذه الدراسة فحص دور النخب السياسية في التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، لإثبات أن منظمات المجتمع المدني ليست المصدر الأهم الذي يؤثر في تكوينه

---

(11) خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007 (فلسطين: وزارة التخطيط، [2008])، ص 28.

(كما افترض بوتنام) من خلال دراسة أثر النخب السياسية الفلسطينية[12] في تكوين رأس المال الاجتماعي. كما تهدف الدراسة إلى بيان أن نوع رأس المال الاجتماعي لا يكون إيجابيًا دائمًا (رأس المال الاجتماعي الايجابي)، بل يمكن أن يكون سلبيًا (رأس المال الاجتماعي السلبي)[13]. لذلك، تسعى الدراسة إلى إثبات العلاقة بين عدم إدارة النخبة السياسية للصراع السياسي

---

(12) يُقصد بالنخبة السياسية الفلسطينية تلك التي شغلت مناصب وزارية أو رئاسية في السلطة الفلسطينية، أو شغلت مناصب في اللجنة المركزية لحركة فتح أو المكتب السياسي لحركة حماس. ستميّز الدراسة، كتعريفات إجرائية، بين النخبة السياسية الفلسطينية التي تشغل مناصب وظيفية في السلطة الفلسطينية والسلطة التي تشغل مناصب حركية؛ فالمناصب التي تشغلها النخبة السياسية الفلسطينية هي مناصب رسمية في السلطة، أكانت في المجلس التشريعي الفلسطيني أم شغلت مناصب وزارية أو رئاسية، والنخبة السياسية الفلسطينية التي تشغل مواقع حركية هي النخبة السياسية التي تشغل مناصب في اللجنة المركزية لفتح أو في المكتب السياسي لحماس.

(13) اعتمدت الباحثة في تعريفاتها الإجرائية لرأس المال الاجتماعي السلبي أو الإيجابي على شروط بورمان التي حددها للتمييز بين رأس المال الاجتماعي السلبي ورأس المال الاجتماعي الإيجابي، والشيء نفسه ينطبق على التعريفات المتعلقة بالتعاون الإيجابي أو التعاون السلبي للمواطنين والنخب. والتعريف الإجرائي لرأس المال الاجتماعي هو: شبكة العلاقات والروابط، الرسمية أو غير الرسمية التي يتفاعل خلالها المواطنون ضمن قيم معينة تؤثر في سلوكهم ومواقفهم، وربما تكون نتيجة هذا التأثير سلبية أو إيجابية.

رأس المال الاجتماعي السلبي: هو رأس المال الاجتماعي الذي تكون نتيجته سلبية بالنسبة إلى المواطنين، وتتحدد نتيجته السلبية عندما يكون هناك انحدار لرأس المال الاجتماعي، وذلك عندما لا تنعكس الثقة الخاصة في داخل مجموعة معيّنة على باقي أفراد المجتمع، بمعنى ألا تتحول إلى ثقة عامّة، وعندما يتراجع التعاون بين أفراد المجتمع، وحتى إن وجِد في داخل مجموعة ما بشكل قوي، وكلما زاد الاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وزاد الشك والانقسام والصراع.

رأس المال الاجتماعي الإيجابي: هو رأس المال الاجتماعي الذي تكون نتيجته إيجابية بالنسبة إلى المواطنين، وتتحدد تأثيراته الإيجابية كلما زادت أسهم رأس المال الاجتماعي، وذلك عندما تنعكس الثقة الخاصة في داخل مجموعة معيّنة إلى باقي أفراد المجتمع، بمعنى أن تتحول إلى ثقة عامة وعندها يوجد التعاون بين أفراد المجتمع ولا يقتصر على مجموعة معيّنة، وكلما زاد الاهتمام بالمصلحة العامة على حساب الخاص، وقلّ الشك والانقسام والصراع، وتم اللجوء إلى حل الخلاف سلميًا.

انظر: Michael Baurmann, «Reinhard Zintl, Social and Cultural Preconditions of Democracy,» A Framework for Discussion, in: Geoffrey Brennan, Hrsg., *Preconditions of Democracy,* The Tampere Club Series (Tampere: Tampere Univ. Press, 2006).

وفق مبادئ الديمقراطية التي حددها بيوتر زتومبكا (P. Sztompka) وبين دورها في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي.

عند معالجة رأس المال الاجتماعي، ستنطلق الدراسة من خلال نموذج التحولات الديمقراطية النخبوي (نموذج الأعلى إلى الأسفل). وستستفيد الدراسة من رؤية بورديو لرأس المال الاجتماعي لمعرفة الطرائق التي استعملت فيها مجموعات النخب السياسية علاقاتها لإعادة إنتاج امتيازها وتكوين امتيازات جديدة، وما يمكن أن يولده من عدم المساواة. وعلى الرغم من وجود تعريفات مختلفة لمفهوم رأس المال الاجتماعي، ومعايير مختلفة لرأس المال الاجتماعي التي توحي بأنه يعني أمورًا كثيرة، واعتُبرت أنها تؤدي إلى غموض المفهوم[14]، أو حتى كانت سببًا لتشبيهه بالكلمات المتقاطعة[15]، فإن جوهر المفهوم، وبالمعنى الواسع الذي تدور حوله تعريفات هذا المصطلح، هو:

المعالم أو الروابط أو الشبكات أو الهياكل الاجتماعية التي يتفاعل فيها الناس من خلال ثلاث سمات تشخيصية هي: أولًا روابطهم أو شبكة معارفهم وعلاقاتهم المختلفة. ثانيًا: ثقافتهم المدنية (مثل الثقة والتعاون والتبادلية) الناجمة عن تفاعلهم. ثالثًا: سلوكهم ومواقفهم من تحقيق هدف معيّن قد تكون نتيجته سلبية في المجتمع (رأس المال الاجتماعي السلبي)، أو إيجابية (رأس المال الاجتماعي الإيجابي).

سيتم التركيز على تلك المؤشرات التي تتقاطع مع تعريفات المنظّرين الثلاثة الأوائل للمفهوم، وهي الثقة والتعاون والصلات أو العلاقات، وحيث إن

---

(14) Mohsen Bahmani Oskooee, M. -A. Galindo and M. T. Mendez, «Social Capital and Entrepreneurship in a Regional Context: The Case of Spanish Regions,» in: Miguel-Angel Galindo, eds., *Entrepreneurship and Business: A Regional Perspective* (New York: Springer, 2008), p. 104.

(15) David Halpern, *Social Capital* (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity, 2005), p. 1.

مفهوم الثقة، ولا سيما من حيث ارتباطه برأس المال الاجتماعي، مفهوم واسع قد يشمل الثقة الشخصية (مثل الثقة بالزملاء أو العائلة والجيران)، فسيكون الاهتمام بالثقة السياسية، وبالتحديد تلك المرتبطة بالديمقراطية التي حددها زتومبكا ضمن مبادئه العشرة، وسيتم تناولها لاحقًا[16].

---

(16) استندت الباحثة في تعريف الثقة الإجرائي إلى أعضاء النخبة السياسية، وثقة المواطنين بالنخبة اعتمادًا على مفهوم زتومبكا للثقة التي أوضح فيها وجود علاقة بين الثقة والديمقراطية من خلال مبادئه العشرة. وتم أيضًا الاستناد في تعريف أداء السلطة أو النخبة الديمقراطي، اعتمادًا على رؤية زتومبكا للديمقراطية، انظر: Piotr Sztompka, *Trust: A Sociological Theory* (Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 1999).

يُقصد بالثقة السياسية لأعضاء النخبة السياسية الفلسطينية الثقة التي يستدل على زيادتها في حال ميل النخبة السياسية في حركتي حماس وفتح إلى الشعور بالاطمئنان إلى أن دورها سيحين للوصول إلى السلطة التشريعية والتنفيذية والرئاسية، ولن تستولي الحركة الأخرى (حماس/ فتح) على السلطة أو تغير القوانين لمصلحتها في حال وصولها إلى السلطة، وسوف تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية والاتفاقات المبرمة معها، وسيُحل الخلاف معها سلميًا، وعدم وجود شك لديها في أن الطرف الآخر يقدم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني. بينما يُقصد بثقة المواطنين بالنخبة: مدى شعور المواطنين بالاطمئنان وعدم وجود شك في أن النخبة (حماس/ فتح) تقدم المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني على حساب المصلحة الخاصة لأفراد النخبة، وتزيد عندما تلبي النخب حاجات المواطنين، وتعاملهم استنادًا إلى مبادئ المساواة وحكم القانون من دون تمييز بناء على انتماء سياسي، ولا تنتهك حرياتهم السياسة والمدنية. وتميز الباحثة بين الثقة الداخلية لكل تنظيم على حدة، وهي الثقة التي لا يُشترط أن تدل زيادتها على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي الإيجابي، وبين الثقة البينية، وهي الثقة الناجمة عن تفاعل الحركتين معًا، وتدل زيادتها على زيادة رأس المال الاجتماعي. والثقة الخارجية التي تعكس مدى ثقة المواطنين، بنخبهم أو ثقتهم بعضهم ببعض، بغضّ النظر عن انتمائهم السياسي، وعندما تزيد هذه الثقة فإنها تدل على زيادة رأس المال الاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار النظري

يُعتبر مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم التي تطورت عبر توظيفات مختلفة، وكان لاستخدام المنظّرين لرأس المال الاجتماعي بطرائق مختلفة انعكاسه على الجدل الناشئ حول المفهوم بين باحثين لاحقين. استخدم بورديو رأس المال الاجتماعي بصورة أساسية لإثبات نظريته الرمزية، بينما استخدمه كولمان لإثبات نظريته المتمثّلة في الاختيار العقلاني، والنظريتان كلتاهما تنتميان إلى علم الاجتماع، فيما استخدمه بوتنام لإثبات نظريته الجديدة عن التحول الديمقراطي بأن سبب رأس المال الاجتماعي كان الديمقراطية الموجودة في شمال إيطاليا والغائبة عن جنوبها وليس سببًا آخر أشار إليها منظّرو التحولات الديمقراطية، وهو إحدى نظريات علم السياسة، لينقل بذلك المفهوم من مصادر الاهتمام به في علم الاجتماع إلى علم السياسة؛ فكلٌ من بورديو وكولمان كان عالِم اجتماع، فيما يُعتبر بوتنام من علماء السياسة.

استنادًا إلى الجدل بشأن مفهوم رأس المال الاجتماعي، حاولت الباحثة تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: يتناول **الأول** مفهوم رأس المال الاجتماعي من خلال تقديم نبذة عن المفهوم وكيفية تطوره ونشأته وكيفية معالجته. ويتناول المبحث **الثاني** المصادر التي تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي وفق ما وجده المنظّرون وغيرهم من الباحثين وخلافهم على أهمية تلك المصادر ومقارباتها، وذلك من خلال عرض دور كلٍّ من النخبة والدولة والمجتمع المدني والعائلة والدِّين باعتبارها مصادر لتكوين رأس المال الاجتماعي. أمّا المبحث **الثالث** فيتناول أنواع رأس المال الاجتماعي من حيث تصنيفه إلى رأس مال اجتماعي إيجابي، أو رأس مال اجتماعي سلبي، وطبيعة

ارتباط رأس المال الاجتماعي السلبي بالديمقراطية، وعلاقة النخبة بنوعية رأس المال الاجتماعي الناجم.

أولًا: مفهوم رأس المال الاجتماعي

يختلف الباحثون في شأن كيفية تناول مفهوم رأس المال الاجتماعي، فهناك من يعتبر أن رأس المال الاجتماعي ما عاد مجرد مفهوم معرفي، وإنما أصبح حقلًا دراسيًا قائمًا بذاته، ويجد آخرون أنه من النظريات الجديدة التي تجمع بين علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع، وهو أمر لا يتوافر لكثير من المفاهيم الدراسية لهذه العلوم.

كان يصعب تقديم هذا المفهوم من ناحية نظرية بصورة مفصلة أكثر، بسبب حدود هذه الدراسة وأهدافها، لذا ارتأت الباحثة من خلال هذا المبحث تقسيمه إلى قسمين: يتناول القسم الأول نبذة مختصرة عن المفهوم ونشأته، ويتناول القسم الثاني عرض الطريقة التي عالجه بها الباحثون من خلال اتجاهات مختلفة، علمًا بأن الجدل الدائر حول التقديم النظري للمفهوم متشعب، وهو الأمر الذي يدعو إلى توضيح كيف جرت معالجته بشكل مختصر.

1 - مفهوم رأس المال الاجتماعي ونشأته

تكاد تُجمع أغلبية الباحثين على أن تطور مصطلح رأس المال الاجتماعي جاء من خلال ثلاثة منظّرين، كان لهم الفضل في تقديمه إلى الجدل النظري، وهؤلاء هم بيار بورديو، وجيمس كولمان، وروبرت بوتنام[1]. وشكلت رؤيتهم لرأس المال الاجتماعي الأساس النظري الذي ينطلق منه الباحثون، على الرغم من أن هناك تفسيرات مختلفة لهذه المفاهيم بين بورديو من ناحية وكل من كولمان وبوتنام من ناحية أخرى. وتطور رأس المال الاجتماعي مع تطور الحاجة إلى استخدامه؛ فبنى كلٌ من المنظّرين الأوائل رؤيته الخاصة استنادًا

(1) Tom Schuller, Stephen Baron and John Field, «Social Capital: A Review and Critique,» in: Stephen Baron, John Field and Tom Schuller, eds., *Social Capital: Critical Perspectives* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000), p. 1.

إلى رؤية من سبقه، أو انطلاقًا من نقده هذه الرؤية كي يطور رؤيته الخاصة أو تعريفه الخاص للمفهوم بما يتلاءم مع الرؤية التي حاول أن يثبتها من خلال استخدامه. يوجد من يرى، كما هي الحال بالنسبة إلى توم سكالر (T. Schuller) وآخرين، أن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي يعود إلى بورديو وكولمان وبوتنام الذين كان لهم الفضل في تقديمه إلى الجدل النظري[2].

يُعتقد أن المرشد التربوي ليدا هانيفان (L. Hanifan) كان من أوائل من استخدموا مفهوم رأس المال الاجتماعي في عام 1916، بل يعتقد آخرون، بحسب ما أورد جون فيلد، أنه أول من استخدمه[3]. وجاء في تعريفه لرأس المال الاجتماعي ما يلي: «في استخدام عبارة رأس المال الاجتماعي، لم يُشَر هنا إلى الاستحسان المعتاد لمصطلح رأس المال، إلا في معناه الرمزي. ونحن لا نشير إلى العقارات أو الممتلكات الشخصية أو النقدية، وإنما إلى تلك الموجودة في الحياة والتي تميل إلى جعل هذه الأصول بالنسبة إلى الأغلبية ملموسة في الحياة اليومية للناس، وهي حُسن النية، والزمالة، والتعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية، والمجتمع الريفي الذي تكون المدرسة مركزه المنطقي في معظم الحالات»[4]. وجاءت رؤيته لمفهوم رأس المال الاجتماعي وكيفية استخدامه في كتابه *The Community Center* (مركز المجتمع)، الذي أعيد نشره مرات عدة بسبب أهميته.

أراد هانيفان من خلال كتابه أن يوضح رؤيته إلى مراكز المجتمع المحلي في المناطق الريفية، والمتعلقة أيضًا بأهمية المشاركة المجتمعية. وأورد قصة حدثت في غرب فيرجينيا، وتمحورت حول أستاذ مدرسة في المجتمع الريفي بدأ يعزز ثقة مواطني المجتمع الريفي به، لتعزيز الأداء المدرسي، وأخذ يعقد لأهالي المجتمع الريفي اجتماعات متعلقة بأمور الأداء المدرسي. ثم تطورت

---

(2) Schuller, Baron and Field, «Social Capital: A Review and Critique,» in: Schuller, Baron and Field, p. 1.

(3) John Field, *Social Capital*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2008), p. 15.

(4) Lyda Judson Hanifan, *The Community Center* (Boston; New York: Silver, Burdett & Company, [1920]), p. 78.

هذه الاجتماعات بحيث راحت تشكل مركز مجتمع محلي (community center)، وصار اهتمام هـذا المركز الذي انطلق من اجتماعات أهالي الطلبة في المجتمع الريفي، غير مقصور على تحسـين الأداء المدرسـي، وإنما امتد ليشمل الاهتمام بمشـكلات المجتمع وكيفية حلها[5]. وهو بذلـك رأى أن المجتمع الريفي كان له شـأن في أحد الأعـوام في تطـوّر رأس مال اجتماعي سـاهمت فيـه علاقات الزمالة والنية الحسـنة والتعاطف والاتصالات الجماعيـة التي حصلت بين أبناء المجتمع، فأُعيد تكوين ظروف ذلك المجتمع الاقتصادية والأخلاقية والثقافية، ولـم ينعكس تعاون المجتمع الريفي على الاهتمام بالأداء المدرسـي وتحسـينه فحسب، وإنما أدى إلى الاهتمام بالمجتمع ككل أيضًا.

إن اعتقـاد الأغلبيـة العظمـى مـن الباحثيـن، أن هانيفـان هـو أول مـن اسـتخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي لا يعني أن باحثين آخرين لا يعيدون نشـأة المفهوم إلـى فتـرات سـابقة؛ إذ إن بعضهم يعيد نشـأته إلى أرسـطو أو دوركهايم أو أليكسـس دي توكفيـل أو ماركس أو آدم سـميث[6]. ومع ذلك، فإن اسـتخدامه بشـكل صريح وواضح جاء حديثًـا على يدي هانيفـان. أمّا ما يراه بعض الأدبيات من أن مؤشرات رأس المال الاجتماعي، كالثقة والتعاون والشـبكات يمكن أن يُسـتدل عليها، وبشـكل ضمني، من خلال الرجوع إلى فلاسـفة سـابقين، فـإن مثل هـؤلاء الفلاسـفة لم يشـيروا بشـكل صريـح إلى مصطلح رأس المال الاجتماعي.

عـلاوة علـى أن هانيفـان كان أول مـن اسـتخدم مفهـوم رأس المـال الاجتماعي، هناك عالِم آخر كان له شـأن كبير في نشأة المفهوم واستخداماته، وهو عالِم الاجتماع الفرنسـي بيار بورديو؛ ففي مقالة له بعنوان: «أشكال رأس المال» (The Forms of Capital)، طور استخدامه لمفهوم رأس المال الاجتماعي

---

(5) Lyda Judson Hanifan, *The Community Center* (Charleston, S. C.: BiblioBazaar, 2008), p. 78.

(6) Mohsen Bahmani Oskooee, M. -A. Galindo and M. T. Mendez, «Social Capital and Entrepreneurship in a Regional Context: the Case of Spanish Regions,» in: Galindo, *Entrepreneurship and Business*, p. 104.

بناء على المفهوم الذي أورده هانيفان؛ إذ إن تركيزه لم ينصب على العائلة أو المجتمع المحلي وحدهما، كما فعل هانيفان، وإنما شمل المجتمع الفرنسي كله، مقسّمًا إياه إلى طبقات، من بينها النخبة، لمعرفة مدى مساهمتها من خلال علاقاتها في إنشاء رأس مال اجتماعي من شأنه أن يكون سببًا لعدم المساواة داخل المجتمع الفرنسي. وأكد بورديو أن الطبقة ليست فئة ذات بُعد واحد، وعرَضها بشكل علائقي وحيوي باعتبارها مهتمة بالطرائق التي يمكن للأفراد والجماعات خلالها الانتفاع من مجموعة واسعة من الموارد التي تلائم تعاملهم مع الآخرين الذين يشبهونهم إلى حد ما. وتأخذ هذه الموارد شكل أنواع مختلفة من «رأس المال»، وتوزيع رؤوس الأموال في العلاقات الاجتماعية للسلطة التي توفّر الأساس لبنية الطبقة. بذلك لم يقْصر بورديو رؤيته لمصدر تكوين رأس المال الاجتماعي على العائلة أو مراكز المجتمع المحلي، كما فعل هانيفان، بل وجده كمورد في مجموعة علاقات اجتماعية، حيث قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات، من بينها الطبقة المهيمنة (النخبة). وقد تطورت رؤيته إلى رأس المال الاجتماعي ومصدر تكوينه في أعماله المختلفة، ففي المقالة المشار إليها، وجد أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى: «مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرّف والاعتراف المتبادلة المُمأسسة تقريبًا. أو، بعبارة أخرى، يشير إلى العضويات في مجموعة تزوّد أعضاءها كلها بدعم رأس المال الذي تملكه المجموعة، أي «ورقة اعتماد» تجيز لهم الحصول على رصيد بالمعاني المختلفة للكلمة»[7].

ركز بورديو على الصلات (العلاقات) في تكوين رأس المال الاجتماعي، مناقشًا بأن: «حجم رأس المال الاجتماعي الذي يملكه وسيط ما يعتمد على حجم شبكة الصلات التي في وسعه حشدها بفاعلية، وعلى رأس المال

(7) Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: John J. Richardson, ed., *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (New York: Green Wood Press, 1986), pp. 248-249.

(الاقتصـادي والثقافـي أو الرمزي) الـذي يملكه كل واحد ممّن لـه صلة به»[8].
وفي وقت لاحق، قدّم بورديـو تعريفًا لرأس المال الاجتماعـي أكثر تحديدًا من حيـث نتائجه، فـرأى أن «رأس المـال الاجتماعي هـو مجموع المـوارد، أفعلية كانـت أم ظاهرية، التي تعود على الفرد أو المجموعة بحكم امتلاك شـبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المُمأسسة تقريبًا»[9].

درس بورديو العلاقة بين الطبقة المهيمنة (النخبة) ورأس المال الاجتماعي لتطويـر نظريـة السـلطة الرمزيـة (Theory of Symbolic Power)، التـي رأى فيها أن عدم المسـاواة في توزيع الدخل والثروة لم يقتصر على الجوانب المادية، وإنما شـمل جوانب أخرى غير مادية، مثـل رأس المال الاجتماعـي والثقافي، إضافة إلى رأس المـال الاقتصادي (الشـكل المـادي)، ليضيف لاحقًا نوعًـا رابعًا إلى رأس المال هو رأس المال الرمـزي، وذلك في مقالة له بعنوان: «ما الذي يصنع الطبقة الاجتماعيـة؟ عن الوجود النظـري والعملي للمجموعات»، حيث يشـير رأس المال الرمزي، بالنسـبة إليه، إلى «شـكل مختلف لرأس المال يُتّخذ حالما يُنظر إليه على أنه شـرعي ومعترف به»[10]. وأقر في ما بعـد بأن في إمكان رأس المال أن يتّخذ أشكالًا متنوعة لا غنى عنها لـ «شرح هيكل المجتمعات المتباينة وديناميّاتها»[11]. وفسّر عدد من الباحثين استخدام بورديو رأس المال الاجتماعي بأنه للدلالـة على الطرائـق التي اسـتعملت فيهـا مجموعات النخـب اتصالاتها لإعادة إنتاج امتيازاتها.

يتكوّن رأس المال الاجتماعي بالنسـبة إلى بورديـو من: «العلاقات القابلة للتحويـل، فـي ظـروف معيّنة، إلـى رأس المـال الاقتصـادي»[12]، حيـث يعتقد بورديو بإمكانية تحويل أي شـكل مـن رؤوس الأموال، أرمزيًـا كان أم ثقافيًا أم

(8) Richardson, pp. 80-90.

(9) Pierre Bourdieu and Loïc J. D. Wacquant, *An Invitation to Reflexive Sociology* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), p. 19.

(10) Pierre Bourdieu, «What Makes a Social Class?: On the Theoretical and Practical Existence of groups,» *Berkeley Journal of Sociology*, vol. 32, no. 1 (1987), p. 4.

(11) Bourdieu, p. 19.

(12) Bourdieu, p. 243.

اجتماعيًا أم اقتصاديًا، إلى شكل آخر، وهذا يؤثر في ما سمّاه «استراتيجيات إعادة التحويل» (Reconversion Strategies)[13].

كان بورديو مهتمًّا بتحدي الثنائيات النمطية التي وجِدت في علم الاجتماع، ولا سيما الثنائيات المتعلقة بالأبعاد المادية والرمزية من أبعاد الحياة الاجتماعية. وجاءت محاولة تطوير نظريته، أي السلطة الرمزية، من اهتمامه بدراسة الطبقة، متأثّرًا بماركس، إلا أنه اختلف عنه في الوقت ذاته؛ فالطبقة بالنسبة إليه تشبه رؤية ماركس من حيث إنها متكوّنة من عناصر مادية ترجع إلى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. لكنه تميز منه في أن ماركس ركز على عدم المساواة المادية فحسب، فيما ركز هو على جوانب أخرى غير مادية، من بينها رأس المال الاجتماعي.

عند الحديث عن نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي لا يمكن إغفال عالِم الاجتماع كولمان الذي كان له شأن كبير في تطور استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي، وفي تطور المفهوم نفسه من خلال استخدامه تعريفًا له من الشبكات الاجتماعية والمعايير (Norms). ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تعريفه رأس المال الاجتماعي الذي طوره مع أعماله المختلفة، كما في مقالة له بعنوان: «عائلات ومدارس»، أشار فيها إلى «المعايير والشبكات الاجتماعية والعلاقات بين البالغين والاطفال التي هي ذات قيمة بالنسبة إلى الطفل الناشيء»[14]. كما أشار في تلك المقالة إلى ازدياد حالة المدارس الأميركية سوءًا من ناحية تجهيزاتها، أو من ناحية افتقاد المنزل والمجتمع عناصر من مثل رأس المال الاجتماعي، ما ساهم في زيادة حالة المدارس سوءًا. وأعرب عن أن هناك حاجة إلى زيادة رأس المال الاجتماعي المتاح للجيل المقبل وإيجاد نهج لفعل ذلك، حيث يرى أن رأس المال الاجتماعي يظهر داخل الأسرة وخارجها، أي يظهر في المجتمع. وكان جل اهتمامه في هذه المقالة منصبًا على علاقة رأس

---

(13) Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: Richardson, pp. 80-90.

(14) James Coleman, «Families and Schools,» *Educational Researcher*, vol. 16, no. 6 (1987), p. 36.

المال الاجتماعي بالتعليم وتأثيره في الأجيال التالية؛ فالتعليم بالنسبة إليه يمثّل أقوى تعبير عن الموارد التي تولّدها العلاقات والقيم والثقة التي تشكل رأس المال الاجتماعي. ويُعتبر بذلك أول من درس تأثير التعليم في زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي في المجتمع[15].

جاء استخدامه تعريف رأس المال الاجتماعي الذي انطلق به استنادًا إلى الشبكات الاجتماعية والمعايير، منسجمًا مع حاجته إلى إثبات صحة رؤيته، فرأى بالتالي أن رأس المال الاجتماعي **يظهر داخل الأسرة وخارجها، أي يظهر في المجتمع.**

سيجد المتفحص لمقالة أخرى لكولمان نُشرت في عام 1988، تحت عنوان: «رأس المال في إيجاد رأس المال البشري»، كانت غايته منها تمييز رأس المال البشري ورأس المال المالي من رأس المال الاجتماعي، حيث ركز على البنى الاجتماعية، كما يمكن لمس ذلك من خلال قوله: إن «رأس المال الاجتماعي يُعرّف، بحكم وظيفته، بأنه ليس كيانًا واحدًا بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة، مع وجود عنصرين مشتركين. إنها تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية، وتسهّل أفعال معيّنة للجهات الفاعلة، أأشخاصًا كانوا أم شركات - داخل البنى»[16]. ولم تمنع رؤية كولمان بشأن تكوين رأس المال الاجتماعي من أن يضيف عالِم الاجتماع هذا تطورًا جديدًا استند بوتنام إليه لاحقًا؛ فعلى الرغم من أنه وجد وجه التشابه بين رؤوس الأموال، وهو أنها منتجة، فإن الفارق الرئيس بينها هو أن «رأس المال البشري ورأس المال المالي ورأس المال المادي هي من وجهة نظر النظرية الاقتصادية سلع خاصة، في حين أن **رأس المال الاجتماعي سلعة عامة**»[17]. وبالنسبة إلى أشكال رأس المال الاجتماعي، فإنها بحسب مقالته المنشورة في عام 1988 ثلاثة أشكال: الالتزامات والتوقعات، وقنوات المعلومات، والمعايير الاجتماعية. ولفت

---

(15) Coleman, pp. 32-38.

(16) James Coleman, «Social Capital in the Creation of Human Capital,» *American Journal of Sociology*, vol. 94 (1988), p. S98.

(17) Coleman, «Social Capital,» p. S116.

كولمان إلى احتمال أن يكون شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي سلبيًا، وذلك ما ذكره بخصوص طالب كوري متطرف انتقلت أفكاره عبر مجموعات مؤلفة من أشخاص من الحلقات الدراسية نفسها، والمدرسة، والكنيسة، والبلدة. وبذلك تبقى هذه المجموعة شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي حتى لو كانت ضارة.

أضاف كولمان خلال مقالته «رأس المال الاجتماعي في إيجاد رأس المال البشري»، تطورًا آخر من تطورات استخدام المفهوم، وذلك عندما أوضح من خلال أمثلة متعددة احتمال أن يكون شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي سلبيًا، وألّا يكون تأثيرها إيجابيًا بصورة دائمة. وتطرق إلى عدد من الأمثلة التي اعتبر أن بعضها يمثّل شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي الإيجابي، وبعضها الآخر يمثّل شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي. ومن الأمثلة التي أوردها في مقالته سوق بيع الألماس في منطقة من مناطق نيويورك، التي تدل على وجود ثقة وروابط دينية وعائلية في هذه السوق تسهل فحص الألماس وتبادله من دون الحاجة إلى عقود مكلفة. ومثال آخر ورد في مقالة نُشرت في صحيفة تريبيون بخصوص الطالب الكوري. والمثال الثالث يتعلق بأمّ لستة أطفال انتقلت مع عائلتها من ديترويت للعيش في القدس، وبدأت تشعر بأمان في ما يتعلق بإرسال ابنها الصغير إلى المتنزه أو إلى حافلة المدرسة ... من دون إشراف، فرأس المال الاجتماعي في ديترويت يختلف عنه في القدس. والمثال الأخير الذي تناوله هو سوق خان الخليلي في القاهرة، حيث يرشد تاجر جلود زبونًا يسأل عن مجوهرات إلى تاجر المجوهرات الذي تربطه به علاقة أو صلة[18].

أكد كولمان في كتابه أسس النظرية الاجتماعية كثيرًا من الأمور التي ذكرها في مقالته. ويتضح من خلال ذلك أنه أراد إثبات رؤيته بشأن نظرية الاختيار العقلاني من طريق الجمع بين مبادئ الاختيار العقلاني الفردية والمفهوم

(18) Coleman, «Social capital», pp. S98-S100.

السوسيولوجي للعمل الجماعي، حيث كان تعريفه لرأس المال الاجتماعي هو أنه «مجموعة متنوعة من الكيانات التي لها سمتان مشتركتان: وتتكون كلها من بعض جوانب البنية الاجتماعية، وتسهّل أفعالًا محددة للأفراد الذين هم داخل البنية»[19]. وتجدر ملاحظة أن معظم أفكاره المتعلقة برأس المال الاجتماعي والواردة في مقالته السابقة المنشورة في عام 1988، وكذلك تعريفه، قد جرى تطويرها خلال هذا الكتاب، لكن بشكل أكثر اتساعًا ووضوحًا[20].

على الرغم من استخدام كلٍّ من هانيفان وبورديو وكولمان مفهوم رأس المال الاجتماعي، فإن الاهتمام به بشكل لافت ظهر مؤخرًا؛ إذ بدأ يحظى بمزيد من انتباه القادة والسياسيين ومنظمات دولية، مثل البنك الدولي الذي خصص له صفحة على موقعه الإلكتروني[21]، بعد أن كان مقتصرًا على العالم الأكاديمي في العلوم الاجتماعية، وكان يُعتبر «أكثر المفاهيم بروزًا في العلوم الاجتماعية»[22]. هذه الحماسة ما عادت مقتصرة على علماء الاجتماع، بل نما الاهتمام بالمفهوم من لدن مختلف التخصصات بشكل كبير أيضًا[23]. ومن الأسباب التي جعلته يحظى بهذا الاهتمام كله ارتباطه بالديمقراطية والمجتمع المدني والتنمية والسياسات العامة؛ فرأس المال الاجتماعي، كما يُقال، «يُستخدم لتسهيل المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، وتنفيذ كثير من أنواع السياسات العامة، والدعم العام للنظام السياسي[24]».

(19) James Coleman, *Foundations of Social Theory* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1990), p. 302.

(20) Coleman, *Foundations of Social Theory*, p. 302.

(21) The World Bank, *Social Capital*, Available at: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTTSOCIALCAPITAL/0,,menuPK:401021~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:401015,00.html

(22) Nan Lin, «Building a Network Theory of Social Capital,» in: Nan Lin, Karen Cook and Ronald S. Burt, eds., *Social Capital: Theory and Research*, 4th ed. (New Jersy: Transaction Publisher, 2008), p. 3.

(23) Steven N. Durlauf, «On The Empirics of Social Capital,» *The Economic Journal*, vol. 112 (2002), p. 1.

(24) Peter A. Hall, «Social Capital in Britain,» *British Journal of Political Science*, vol. 29, no. 3 (July 1999), p. 418.

أمّا الجدل الكبير بشأن المفهوم وسرعة انتشاره، فجاء مع بوتنام، إذ يلاحَظ أن بداية استخدامه للمفهوم جاء في كتابه **كيف تنجح الديمقراطية** (1993) الذي يهدف منه، بحسب تعبير المؤلف إلى «المساهمة في فهمنا أداء المؤسسات الديمقراطية، وكيف تؤثر المؤسسات الرسمية في ممارسة السياسة والحكومة؟»[25]. كانت أطروحته الرئيسة التي أراد أن يثبتها من خلال استخدامه مفهوم رأس المال الاجتماعي هي أن المشاركة المدنية أنتجت أكبر مخزون من رأس المال الاجتماعي الذي يمثّل إلى حد كبير، وعلى المدى الطويل، الفجوة التاريخية بين شمال إيطاليا وجنوبها من حيث الأداء الاقتصادي والفاعلية الحكومية. وفي هذا الكتاب وجد أن المصدر الأكبر لتكوين رأس المال الاجتماعي موجود في المجتمع المدني الذي يقوم بوظيفة المدرسة لتعليم الديمقراطية.

ربط بوتنام رأس المال الاجتماعي بالديمقراطية في كتابه المذكور، عندما حاول أن يعرف لماذا هناك ديمقراطية ناجحة في شمال إيطاليا وديمقراطية فاشلة في جنوبها. وبدأ كتابه بالسؤال التقليدي القديم والمتجدد: «لماذا تنجح بعض الحكومات الديمقراطية وتفشل أخرى؟»[26]. وأخذ وهو يحاول الإجابة، كما يقول، كثيرًا من الأجوبة المحتملة كالثروة، والتعليم، والسياسة الحزبية، والتمدن، والاستقرار الاجتماعي ... إلخ، إلا أن أيًا منها لم تجب عن سؤاله، بل كانت تكمن في ما سمّاه «رأس المال الاجتماعي»[27]. وشمل معيار «المعاملة بالمثل المعمم» (Generalized Reciprocity) باعتباره مكوّنًا لتعريفه رأس المال الاجتماعي[28].

وجد بوتنام أن شمال إيطاليا تميّزت بشبكة كثيفة من الجمعيات المدنية وثقافة مشاركة مدنية نشطة، وأن مواطنيها مهتمون بالقضايا العامة، ويقومون

---

(25) Robert D. Putnam, Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1993), p. 3.

(26) Putnam, Leonardi and Nanetti, p. 3.

(27) Putnam, Leonardi and Nanetti, p. 170.

(28) Putnam, Leonardi and Nanetti, p. 172.

بدور نشـط في السياسـة، ويثق بعضهم ببعـض، ويتعاونون كـي يتصرفوا بنزاهة ويطيعـوا القانون. ووجد أيضًا أن هذه الشـبكات منظّمة بشـكل أفقي لا بشـكل هرمـي، وتبيّن لـه أن التقليـد الطويل مـن المشـاركة المدنية التي ميّزت شـمال إيطاليـا من جنوبها، مثل المشـاركة في الأنديـة الرياضية والجمعيـات التطوعية والتعـاون الاجتماعـي، يعـود إلى القـرن الثالث عشـر. وأنتـج هـذا التقليد من المشـاركة أكبر مخزون مـن رأس المال الاجتماعـي الذي يمثّل إلـى حد كبير، على المـدى الطويـل، الفجـوة التاريخية بين شـمال إيطاليا وجنوبهـا من حيث الأداء الاقتصـادي والفاعلية الحكومية. والنتيجة التـي خلص إليها هي أن رأس المال الاجتماعي ساعد في الاداء الديمقراطي في شمال إيطاليا، لذلك نجحت الديمقراطية هناك على عكس الجنوب.

السؤال الذي بدأ به بوتنام كتابه اعتاد منظرو التحولات الديمقراطية البدء به في محاولة منهـم للإجابة عنه. وإجابـة منظّري التحـولات الديمقراطية عن هذا السـؤال كانـت محل جدل كبيـر بينهم، انطلاقًـا من اختلافهم فـي رؤيتهم للأسـباب المؤديـة إلـى الديمقراطيـة، أاقتصاديـة كانـت أم ثقافيـة، أو بسـبب التمـدن والتحديث ...إلخ. كمـا اختلفوا في الفاعل الذي يقـوم بالدور الرئيس في التحـولات الديمقراطيـة. ودعا بعض منظّـري التحـولات الديمقراطية إلى التمييز بيـن نموذجين: نموذج التحولات الديمقراطيـة التي تحدث من الأعلى إلـى الأسـفل (Top-Down Model)، ويركـز بشـكل رئيس على النخب السياسـية والمؤسسات السياسية ودورها في التحولات الديمقراطية، ونموذج التحولات الديمقراطيـة التـي تحدث من الأسـفل إلـى الأعلـى (Bottom-Up Model) الذي يركز بشـكل رئيـس علـى دور المجتمـع، أو المجتمع المدني، فـي التحولات الديمقراطية[29].

(29) بـرز نمـوذج التحـولات الديمقراطية من أسـفل بشـكل أسـاس بصـورة لافتة عقـب انهيار الاتحاد السـوفياتي، وتحول كثير من الدول الاشتراكية السـابقة إلى الديمقراطية، مثل بولندا التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد أن كانت خاضعة لنظام غير ديمقراطي. وفسـر بعض الباحثين أن ما حدث في بولندا كان اسـتنادًا إلى دور المجتمع المدني الذي كانت نقابة العمال جزءًا منه، وكان لها الشـأن الأكبر في هذا التحول الديمقراطي، فيما حاول كثيرون ترسـيخ نموذج التحولات الديمقراطية السلمية التي تحدث من الأسفل بالتركيز أساسًا على دور المجتمع المدني في الانتقال إلى الديمقراطية.

على ما يبدو، أعاد بوتنام الاهتمام بنموذج الأسفل إلى الأعلى لكن من منظور جديد، وذلك عندما لفت إلى علاقة رأس المال الاجتماعي بالأداء الديمقراطي في إيطاليا، وعزا اختلاف شمالها عن جنوبها إلى وجود رأس مال اجتماعي في الشمال ساعدت في تكوينه شبكات المجتمع المدني. فهو وإن كان قد أعاد الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال ارتباطه بالديمقراطية، فإن هذا الاهتمام ارتبط هذه المرة بدور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. وحاول قياس رأس المال الاجتماعي من خلال عدد أعضاء المجتمع المدني. ومع أنه ليس أول من كتب عن رأس المال الاجتماعي، فإن أهمية ما قام به تكمن في أنه حوّل مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى مفهوم مادي قابل للقياس لهؤلاء الذين يرونه صعبًا أو مفهومًا مجردًا[30].

عندما ربط بوتنام بين الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي في كتابه **كيف تنجح الديمقراطية**، ذهب إلى اعتبار رأس المال الاجتماعي مفيدًا للأداء الديمقراطي في الشمال الإيطالي، وبالتالي ركز على الناحية الإيجابية لتأثير رأس المال الاجتماعي في الديمقراطية. وعرّف رأس المال الاجتماعي في هذا الكتاب بأنه يشير إلى: «معالم التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات، التي يمكن أن تحسّن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعمال منسقة»[31]. ورأى بعض الباحثين أن جوهر تعريف رأس المال الاجتماعي لدى بوتنام هو الثقة، فزيادة الثقة والتعاون بالنسبة إليه تعني زيادة رأس المال الاجتماعي[32].

الواقع أن الطرح الذي ركز فيه بوتنام على الثقة من حيث ارتباطها بالديمقراطية كان محل نقاش بين منظّري التحولات الديمقراطية، لكن

---

(30) نادية أبو زاهر، «محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي،» مجلة علوم إنسانية، السنة الثامنة، العدد 46 (صيف 2010)، ص 1.

(31) Putnam, Leonardi and Nanctti, p. 167.

(32) على الرغم من أن بعض الكتّاب يرفضون اعتبار الثقة جوهر مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويعتبرون الثقة ناتجة منه، يرى كتّاب آخرون أن الثقة والتعاون يشكلان جوهر المفهوم، انظر: Anirudh Krishna, «Creating and Harnessing Social Capital,» in: Partha Dasgupta and Ismail Serageldin, eds., *Social Capital: A Multifaceted Perspective* (Washington, D. C.: World Bank, 2000), p. 75.

كثيرًا من ذلك النقاش كان محوره هل الثقة شرط للديمقراطية أم أن الثقة تنتج من الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، وجد تشارلز تيلي (Ch. Tilly) أن الثقة شرط ضروري للديمقراطية، وأن ذلك يعني أن أي تراجع كبير في الثقة يهدد الديمقراطية. كما يعتقد أن الأنظمة الاستبدادية والأنظمة القائمة على المحسوبية فيها مستويات أقل من الثقة من الأنظمة الديمقراطية(33).

لم يجذب كتاب كيف تنجح الديمقراطية الذي استخدم بوتنام فيه رأس المال الاجتماعي هذا الاهتمام كله إلا بعد أن نشر مقالته في عام 1995 «لعب البولينغ المنفرد: تدهور رأس المال الأميركي الاجتماعي» التي جاءت بعد عامين تقريبًا من صدور كتابه المذكور. واستخدم بوتنام في مقالته تلك التعريف نفسه الذي استخدمه في كتابه الصادر في عام 1993، إلا أن مقالته اقتصرت هذه المرة على الولايات المتحدة الأميركية، حيث توصل إلى أن هذه الأخيرة شهدت انهيارًا غير مسبوق في الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية منذ ستينيات القرن العشرين، وهو ما استتبع عددًا من النتائج الخطِرة التي وصفها بالتآكّل في رأس المال الاجتماعي. وربما بقي في رؤيته لمصدر تكوين رأس المال الاجتماعي تحديدًا من المجتمع المدني، حيث وجد حاجة إلى إعادة الثقة والمشاركة المدنية والمجتمع المدني(34).

إن الفكرة الأساس التي سعى بوتنام إلى إيصالها من خلال مقالته هي أن هناك دلائل على بداية انهيار «رأس المال الاجتماعي الأميركي»؛ إذ حاول إثبات فكرته من خلال ما أورده من مؤشرات تدل على أن انخراط الشعب الأميركي في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في انخفاض مستمر، وبالتالي لاحظ أن المجتمع المدني الأميركي تدهور بشكل ملحوظ خلال عدد من العقود الماضية.

بحسب ما أورد بوتنام، فإن اختيار عنوان «لعب البولينغ المنفرد» يرجع

(33) Charles Tilly, *Trust and Rule* (New York, NY: Cambridge University Press, 2005), p. 133.

(34) Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 1 (1995), pp. 67-77.

إلى مـا تذكّره عندما كان طفلًا في الخمسـينيات والناس يلعبـون البولينغ ضمن فِـرق. لكنـه يـرى أن الأمر ما عـاد كذلك فـي أواخـر التسـعينيات، وأصبح كل صديـق يلعب مـع صديقين من أصدقائـه أو من أعضـاء عائلته بـدلًا من اللعب ضمن فِـرق. وكان هناك انخفـاض في عدد الأشـخاص الذين يلعبـون البولينغ بصفتهم جزءًا من فريق منظَّم[35].

بعـد ذلـك بخمسـة أعـوام، وسّـع بوتنـام الأفـكار المطروحة فـي مقالته المذكورة في كتابـه: **لعب البولينـغ المنفرد: الانهيـار والعودة إلـى المجتمعات الأميركيـة**، مسـتندًا إلى بيانات جديـدة واسـعة، أراد من خلالهـا أن يُظهر كيف أن الأميركييـن انفصلوا بشـكل متزايد عـن عائلاتهـم، وأصدقائهـم وجيرانهم، وعن البنـى الديمقراطية، وكيف يمكن أن يعيدوا الاتصال بها. فجاء اسـتخدامه تعريـف رأس المال الاجتماعي علـى النحو التالي: «في حين يشـير رأس المال المادي إلى الأشـياء المادية، ورأس المال البشـري إلى خصائـص الأفراد، فإن رأس المال الاجتماعي يشـير إلى الروابـط بين الأفراد، والشـبكات الاجتماعية ومعاييـر المعاملة بالمثل والجـدارة بالثقة التي تنجم عنها. وبهـذا المعنى يرتبط رأس المـال الاجتماعـي ارتباطًـا وثيقًـا بالفضيلـة المدنيـة (Civic Virtue)»[36]، وذلك عندما حذّر من وجود مؤشـرات تدل علـى انهيار رأس المال الاجتماعي فـي أميركا وتأكّله، وضـرورة الانتباه إلى ذلك بهدف اسـتعادة الثقة والمشـاركة المدنية والتطوع في المجتمع المدني[37].

حاول كثيرون مـن الباحثين توضيح الفارق بين المنظّريـن الثلاثة لمفهوم رأس المـال الاجتماعي: بورديو وكولمـان وبوتنام. وفي هذا الشـأن، يرى فيلد وآخـرون أن مفهوم رأس المـال الاجتماعي عنـد بورديو وكولمـان يتخذ رأس المـال المالي على محمل الجـد، إذ وجدا أنه مفيد في تدفق السـلع والخدمات إلى الأفراد والجماعـات. أمّا بوتنام فلـم يتخذ رأس المـال المالي على محمل

(35) Putnam, «Bowling Alone,» p. 70.

(36) Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000), p. 19.

(37) Putnam, «Bowling Alone,» pp. 67-77.

الجـد، بل شـاع مفهـوم رأس المـال الاجتماعـي الذي يتـم ربطه بإنتاج السـلع الجماعية، مثل المشاركة المدنية أو روح التعاون المتاحة لمجتمع ما أو في أمة كبيرة[38]. ويعتقد فيلد وزملاؤه أن كولمـان ركز على العلاقات الأولية (Primary Connections) مثـل القرابـة، أكثر مـن تركيزه علـى العلاقات الثانويـة (Secondary Connections) مثل الروابط المدنية[39]، بينما يُعتقد أن كولمان عرّف مفهوم رأس المـال الاجتماعي، ليطوره بوتنام لاحقًا في كتابـه **كيف تنجح الديمقراطية**، وتم فهمه باعتباره عاملًا رئيسًـا في تفسـير النمو الاقتصادي والاسـتقرار السياسـي، بحيـث تمكـن بوتنـام مـن توفير صـلات محـددة بيـن منظـور النظم السياسـية والاختيار العقلاني[40].

علـى الرغـم من أن بعـض الباحثيـن صنّف أوجـه الشـبه والاختلاف بين منظّري رأس المال الاجتماعي الثلاثة، فإن هذا البعض اختلف في تعريف رأس المال الاجتماعي، وطرائق قياسـه واسـتخداماته، الأمر الذي دعا بعض الكتّاب إلـى التخلّي عن مفهـوم رأس المال الاجتماعي كما فعل كينـث أرو (K. Arrow) الذي قال: «من المؤكد أنني وجدت عدم وجود إجماع على إضافة شيء يسمّى رأس المال الاجتماعي، إلى أشكال أخرى من رأس المال»[41].

إن مـا دعـا إليـه أرو ودعـوات أخـرى تشـابه دعوته، لـم تغيّر مـن حقيقة اسـتمرار تـداول اسـتخدام رأس المـال الاجتماعـي وانتشـاره وتداولـه، ليـس مـن جانـب الأكاديميين ليتم تدريسـه في المعاهـد والجامعات وعقـد الندوات والمؤتمـرات وتأليف الكتب عنه فحسـب، وإنما فرض نفسـه ليصبـح متداوَلًا في وسـائل الإعلام وفي أوسـاط المثقفيـن والسياسـيين. لأجل ذلـك كله، لن

---

(38) Bob Edwards, Michael W. Foley, «Civil Society and Social Capital,» in: Bob Edwards, Michael W. Foley and Mario Diani, eds., *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective* (Hanover, NH: University Press of New England, 2001), p. 8.

(39) John Field, Tom Schuller and Stephen Baron, «Social Capital and Human Capital Revisited,» in: Baron, Field and Schuller, p. 245.

(40) Jacint Jordana, «Collective Action Theory and the Analysis of Social Capital,» in: Jan W. van Deth [et al.], eds., *Social Capital and European Democracy* (London; New York: Routledge, 1999), p. 42.

(41) Kenneth J. Arrow, «Observations on Social Capital,» in: Dasgupta and Serageldin, p. 4.

يتوقف النقاش في شأنه وفي تداوله واستخدامه بمجرد الدعوة إلى الاستغناء عنه؛ ودعا سكالر وزملاؤه إلى التمييز بين الانتقادات التي تسعى إلى استكشاف مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوير إمكاناته من تلك التي تنطوي على رفض الاستفادة منه[42].

نحن نعتقد أن خلاف الباحثين على المفهوم أو طرائق قياسه لا يعني بالضرورة التخلّي عنه؛ فعلى الرغم من وجود طرائق قياس مختلفة له، وكذلك نظريات متعددة للانطلاق من معالجته، فإن فكرة رأس المال الاجتماعي توفّر طرائق جديدة للتفكير في المشكلات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، وكذلك التفكير في علاجها لا بصورة فردية وإنما بصورة جماعية.

2- مفهوم رأس المال الاجتماعي وكيفية معالجته

جذب رأس المال الاجتماعي انتباه الباحثين، الأمر الذي جعلهم يبحثون في أصله النظري وكيفيه معالجته. وبينما رفض بعض الباحثين اعتباره نظرية ورأوه أداة أو آلية (Mechanism) لفهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية[43]، اعتبره آخرون مقاربة (Approach) في طور الصياغة والتطور[44]. لكن يوجد من يرى أن رأس المال الاجتماعي أصبح بحد ذاته نظرية، تهتم بشكل أساس بالموارد الكامنة في البنى الاجتماعية[45]. هذه الرؤية تركز على دراسة العلاقات والبنى الاجتماعية بصورة أساسية عند معالجة الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي، فيما وجد بعضهم الآخر أن رأس المال الاجتماعي يُشكّل نموذجًا من النماذج النظرية لتفسير الثقة والتعاون، فجاء التركيز على معالجته من حيث تفسير الثقة والتعاون، ويُعتبر مارتن بالدام (M. Paldam) رائدًا في دراسة الأصل النظري

(42) Tom Schuller, Stephen Baron and John Field, «Social Capital: A Review and Critique,» in: Baron, Field and Schuller, p. 23.

(43) Durlauf, p. 1.

(44) *Violence in Colombia: Building Sustainable Peace and Social Capital* (Washington, D. C.: World Bank, 2000), p. 20.

(45) Roger Th. A. J. Leenders, Shaul M. Babbay, «CSC: The Structure of Advantage and Disadvantage,» in: Roger Th. A. J. Leenders and Shaul M. Gabbay, eds., *Corporate Social Capital and Liability* (Boston: Kluwer Academic, 1999), p. 1.

بالنسبة إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي من خلال التركيز على الثقة والتعاون، واعتبـر أن رأس المال الاجتماعي من النظريات التي تفسـر التعاون، وقد وصل به الأمر إلى وصف رأس المال الاجتماعي بأنه: «الغراء الذي يمسـك المجتمع ويجعل الناس يعملون معًا»[46].

قسّـم بالدام تعريفـات رأس المال الاجتماعـي إلى ثلاث عائـلات: الثقة والتعاون والشبكات. باستخدام افتراض رئيس هو أن الثقة تعني سهولة التعاون التطوعـي، وأوضـح بوجود علاقـة بين الثقـة والشـبكات. وحاول كثيـرون من الباحثين دراسـة رأس المـال الاجتماعي بناء علـى هذا التقسـيم، وعند معالجة الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي من خـلال التركيز على الثقة والتعاون، فإن ذلـك يعني أنـه يتم معالجـة الأصل النظـري لـرأس المـال الاجتماعي من حيث الاهتمام بالقيم مثل الثقة والتعاون أكثر من الاهتمام بالبنى الاجتماعية أو العلاقات.

بما أن الدراسـة تبحث أساسًـا فـي رأس المال الاجتماعـي، وتحديدًا في الثقة والتعاون والشبكات باعتبارها أحد معايير قياسه، فإنها ستعتمد على دراسة هذا المفهوم اسـتنادًا إلى الرؤيـة التي تجده نموذجًا من النماذج النظرية لتفسـير الثقة والتعـاون اللذين أرسـاهما بالدام الذي حـاول أن يبيّن كيـف أن كثيرًا من النماذج النظرية تفسـر لماذا يبني الناس الثقة بالآخرين، ولماذا يتعاونون معًا في شبكات[47].

حـاول بعـض الباحثين أيضًـا، إضافة إلـى المحاولـة التي قام بهـا بالدام، دراسـة الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي من خـلال تحليله إلى اقترابات ونظريات، مثل ريتشارد روز (R. Rose) الذي فضّل تحليل رأس المال الاجتماعي إلى ثلاث مقاربات بديلة، وهي بحسب تصنيفه موضحة كالتالي[48]:

---

(46) Martin Paldam, «Social Capital: One or Many? Definition and Measurement,» in: Stuart Sayer, ed., *Issues in New Political Economy: An Overview* (Oxford: Blackwell Publishers Ltd, 2001), pp. 117-118.

(47) Sayer, pp. 117-118.

(48) Richard Rose, «Getting Things Done in an Antimodern Society: Social Capital Networks in Russia,» in: Dasgupta and Serageldin, p. 151.

أ – النظرية الظرفية (الموضعية) لرأس المال الاجتماعي

بحسب رؤية النظرية الظرفية، كما يرى روز، يُعرّف رأس المال الاجتماعي ضمن شروط ظرفية مساعدة، بمعنى أنه يختلف من شخص إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى. ويعتمد الفرد على مجموعة غير متجانسة من شبكات رأس المال الاجتماعي، وهذا يتوقف على الحوافز والقيود التي تؤثر في الطريقة التي يمكن أن تُنجز بها الأمور في حالة معيّنة. وبسبب تقلّب الشبكات والمستخدمين من حالة إلى أخرى، فإن رأس المال الاجتماعي لا يمكن اختزاله في وحدة واحدة من الحساب وتجميعه في إحصائية موجزة تصور المجتمع كله. ويستند روز إلى دراسة كولمان المنشورة في عام 1990. ويمكن القول إن اعتماد النظرية الظرفية لا تفحص الأصل النظري للمفهوم من خلال قياس رأس المال الاجتماعي للمجتمع بأكمله، وإنما تفترض وجود عدم تجانس بين مجموعاته، وبالتالي سيختلف رأس المال الاجتماعي داخل تلك المجموعة عن غيرها، وبين المجموعات المختلفة. وتجدر الملاحظة إلى تبنّينا النظرية الظرفية لأنها تفترض عدم ثبات رأس المال الاجتماعي وعدم ثبات الأوضاع أو السياق، في حين أن الاقتراب النفسي الاجتماعي يفترض عدم ثبات رأس المال الاجتماعي لكن مع ثبات الأوضاع أو السياق، في حين تفترض نظرية الثقافة ثبات كلٍّ من الحالات ورأس المال الاجتماعي، وهو ما سيتم التطرق إليه تاليًا.

ب– المقاربة النفسية الاجتماعية

تبحث المقاربة النفسية الاجتماعية في الأصل النظري للمفهوم بطريقة مختلفة عن النظريات الظرفية؛ إذ يعامل رأس المال الاجتماعي على أنه رأس مال اجتماعي نفسي أو معتقدات ثقافية وأعراف اجتماعية. وبحسب روز، يعتقد أنصار هذه المقاربة أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من المعتقدات والقواعد الثقافية. ويرون أن المنظمات الطوعية ظهرت نتيجة الثقة التي تتولد من تفاعل الناس، أي إن رأس المال الاجتماعي هو في

جوهره يتساوى مع الثقة؛ يختلف من شخص إلى آخر، لكنه ثابت من الناحية الظرفية.

ج- نظرية الثقافة

بالانتقال إلى نظرية الثقافة كما حددها روز، نجد أنها تفترض التجانس في رأس المال الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع الذين ينتمون إلى الثقافة نفسها. تفترض هذه النظرية ثبات رأس المال الاجتماعي وعدم تغيره من حالة إلى أخرى وفق السياق المجتمعي. هذا يعني أنه يجب أن يكون بسيطًا جدًا لتعريف رأس المال الاجتماعي لبلد معيّن، ويستدل روز على دراسة فوكوياما المنشورة في عام 1995.

من خلال تحليل روز للأصل النظري في كيفية معالجة رأس المال الاجتماعي وكيفية تحليله مقارباته ونظرياته، نعتقد أنه اعتمد متغيّرين، **الأول** هو رأس المال الاجتماعي للأشخاص (Social Capital for Individuals)، **والثاني** هو الأوضاع أو المواقف (Situations). وحاول روز من خلال هذين المتغيّرين تصنيف النظريات الظرفية الواردة في الحالة الأولى بحيث تستند إلى عدم ثبات هذين المتغيّرين، أي إنها تفترض وجود تغيّر في رأس المال الاجتماعي وتغيّر في الحالات أو الأوضاع أو الظروف، في حين أن المقاربة النفسية الاجتماعية تفترض عدم ثبات المتغيّر الأول وثبات المتغيّر الثاني، أي تفترض وجود تغيّر في رأس المال الاجتماعي للأفراد مع وجود ثبات في الأوضاع أو الحالات. وأخيرًا، تفترض النظرية الثقافية وجود ثبات في كلا المتغيّرين، أي ثبات في رأس المال الاجتماعي للأفراد الذين ينتمون إلى الثقافة ذاتها، وثبات في الأوضاع أو الحالات.

بما أن هذه الدراسة تبحث في رأس المال الاجتماعي الذي هو مفهوم متشابك ومختلَف فيه، فإنها ستنطلق عند معالجة هذا المفهوم من النظرية الظرفية التي حددها روز، إذ إنها تفترض عدم ثبات رأس المال الاجتماعي باعتباره أحد المتغيّرات، وعدم ثبات المتغيّر الثاني الذي يؤثر فيه.

عدا هـذه المحاولات لتصنيف نظريـات رأس المـال الاجتماعي، وكيفية معالجة الأصل النظري للمفهوم، هناك محاولات أخرى غالبًا ما اتخذت أساسًا لهـا مبنيًّا على رؤيـة المنظّرين الأوائل الذين سـاهموا في نشـأة المفهوم وتطور اسـتخداماته، باعتبـار أن كل منظّـر، وتحديدًا بوتنام وكولمان، يشـكّل مدرسـة بحـد ذاتـه، على أسـاس أنه وجِـد أتباع لـكلٍّ مـن المدرسـتين، سـواء الهيكلية الاجتماعيـة أم القيميـة المرتبطـة بالعلاقـات والروابـط المجتمعية. ومـن أمثلة هذه المحاولات، محاولة قام بها كروين سـمدت (C. Smidt) من خلال ميله إلى تقسـيم الباحثين الذين يحللون رأس المال الاجتماعي إلى قسمين: يضم الأول الباحثيـن السياسـيين والاقتصاديـين الذين اتّبعوا مدرسـة عالِم السياسـة بوتنام، فركزوا علـى الروابط العضويـة (Associational)، والثقة الاجتماعيـة، والقيم التي يمكن للأفراد أن يمتلكوها وينقلوها من سـياق اجتماعي إلى آخر. ويضم الثاني علمـاء اجتماعيين اعتمدوا مفهـوم رأس المال الاجتماعي الذي يتماشـى مع ما جـاء به عالِم الاجتماع كولمان في عام 1990، وهو العالِم الذي ينظر إلى رأس المـال الاجتماعي باعتبـاره متغيّرًا هيكليًـا، وهذا أمر موجود بيـن الأفراد ضمن علاقات محددة[49].

استند التصنيف الذي اتّبعه سمدت في رؤية الأساس النظري للمفهوم تارة إلى خلفيـة الكاتب (هل هي سياسـية أو اقتصادية أو اجتماعيـة)، فميّز الباحثين الذين هم من خلفيات علم السياسة والاقتصاد واتّبعوا عالِم السياسة بوتنام، من أولئـك الذين هم مـن خلفيات علم الاجتمـاع واتّبعوا عالِـم الاجتماع كولمان، واسـتند تارة أخرى إلى اعتبار المفهوم هيكلي (بنائي) يركز على البنى والهياكل كمـا جاء به كولمان، أو اعتباره قيميًا يركز على المعايير الاجتماعية كما جاء بها بوتنام. فميّـز بين الباحثين الذين عالجوه من ناحية قيميـة (أتباع بوتنام) وأولئك الذين عالجوه من ناحية هيكلية (أتباع كولمان). وبحسب رؤيته (سمدت)، فإن

(49) Corwin E. Smidt, «Religion, Social Capital and Democratic Life: Concluding Thoughts,» in: Crowin Smidt, ed., *Religion as Social Capital: Producing the Common Good* (Waco, TX: Baylor University Press, 2003), p. 213.

الذيـن اعتبروه هيكلًا اجتماعيًـا غالبًا ما اتّبعوا نهجًـا اجتماعيًا لأن ما يهمهم هو السياق (Context).

ثمة محاولة أخرى لتصنيف الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي وفق مدرسـتي كولمان أو بوتنام، قام بها كل مـن جوناثان غريكـس (J. Grix) وفاندا نوليس (V. Knowles). وجاءت محاولتهما مشـابهة لما قام به سمدت، ولا سيما عندما حاولا التمييز بين الأشكال المعرفية (Cognitive Forms) التي يتّبعها أنصار بوتنام، وتميل إلى الأبحاث الإحصائية الكمية، والأشكال الهيكلية لرأس المال الاجتماعي (Structural Forms) ويتّبعها أنصار كولمان[50]. تبنّى نوليس وغريكس مقاربة البنائـي المركـزي (Structure-Centred Approach) من مقتربات رأس المال الاجتماعـي الذي يُنظر إليه علـى أنه يقيم فـي الهياكل الاجتماعية اسـتنادًا إلى مفهوم كولمـان[51]. وتعتقـد دايتلند سـتول (D. Stolle) وجين لويـس (J. Lewis) أنـه: «يوجـد اختلاف بيـن وجهة نظر بوتنـام الضيقة لـرأس المـال الاجتماعي وتعريـف كولمان الواسـع، وهي وجهة نظر تشمل جوانب متـنوعة من التفاعل الاجتماعي»[52].

فضلًا عن تصنيف الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي تبعًا لمدرسـتي بوتنام وكولمان، تم تصنيفه أيضًا تبعًا للأصول الفلسـفية: هـل تعود إلى التقليد الماركسـي (Marxist Tradition) الـذي قدّمـه بورديـو أم إلـى التقليـد المجتمعـي (Communitarian Tradition) الـذي قدّمـه بوتنـام[53]. فيما صنّفت ليـن هولوند (L. Hjollund) الأصـل النظري لرأس المـال كذلك، وفقًا لمسـتويات (Levels) حيث تقـول: «يمكـن تحليـل رأس المـال الاجتماعي علـى مختلف المسـتويات في

(50) Jonathan Grix and Vanda Knowles, «The Euroregion and the Maximization of Social Capital: Pro-Europa Viadrina,» in: James Anderson, Liam O'Dowd and Thomas M. Wilson, eds., *New Borders for a Changing Europe: Cross-Border Cooperation and Governance* (London; Portland, OR: F. Cass, 2003), p. 156.

(51) Anderson, O'Dowd and Wilson, p. 157.

(52) Dietland Stolle, Jane Lewis, «Social Capital: An Emerging Concept,» in: Barbara Hobson, Jane Lewis and Birte Siim, eds., *Contested Concepts in Gender and Social Politics* (Cheltenham, UK; Northampton, MA, USA: E. Elgar Pub., 2002), p. 199.

(53) Marleen Huysman and Volker Wulf, «Social Capital and Information Technology: Current Debates and Research,» in: Marleen Huysman and Volker Wulf, eds., *Social Capital and Information Technology* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004), p. 2.

المجتمع: على المستوى الجزئي (Micro Level) (الفرد/ الأسرة/ مستوى الحي)، والمستوى المتوسط (Meso Level) (المؤسسات)، وعلى المستوى الكلي (Macro Level) والمستوى الوطني (National Level) [54].

هناك أيضًا من عالج الأصل النظري لرأس المال الاجتماعي من خلال تصنيف التعريفات المختلفة إلى مجموعات، ومنها التعريفات التي تؤكد آثار رأس المال الاجتماعي المفيدة، والتعريفات التي تنظر إلى رأس المال الاجتماعي من حيث العلاقات المتبادلة بين الأفراد، والتعريفات التي تنظر إلى القيم وحسب[55].

ثانيًا: مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي

انطلق بوتنام في رؤيته مصدر تكوين رأس المال الاجتماعي من المجتمع المدني، وانتقده لاحقًا باحثون رأوا أن المجتمع المدني ليس إلا مصدرًا من مصادر أخرى تساهم في تكوينه، وبذلك اختلف الباحثون في المصادر التي تساهم في تكوين (Compose) رأس المال الاجتماعي أو توليده (Generate) أو إنشائه (Create) [56]. وإذا كان هناك كثير من المصادر التي تساهم في تكوينه بحسب وجهة رأي الباحثين، مثل العولمة[57]والاعتقادات المشتركة التي تساعد

---

(54) Lene Hjøllund and Gert Tinggaard Svendsen, «Social Capital: A Standard Method of Measurement,» Denmark, University of Aarhus, Aarhus School of Business, Department of Economics, 15/12/2000, p. 4.
Available at: https://pure.au.dk/portal/files/32301587/00-9_gts.pdf

(55) Cited in: Mohsen Bahmani Oskooee, M.-A. Galindo and M. T. Mendez, «Social Capital and Entrepreneurship in a Regional Context: The Case of Spanish Regions,» in: Galindo, p. 103.

(56) يستخدم الباحثون أحيانًا مصطلح «تكوين» رأس المال الاجتماعي، وأحيانًا أخرى مصطلح «إنشاء» رأس المال الاجتماعي أو «توليد» رأس المال الاجتماعي، وهذه المصطلحات كلها تعطي المعنى نفسه.

(57) انظر: Jan-Erik Lane, *Globalization and Politics: Promises and Dangers* (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate Pub., 2006), p. 187, and Charlie Dannreuther and Wilfred Dolfsma, «Globalization, Social Capital and Inequality: An Introduction,» in: Wilfred Dolfsma and Charlie Dannreuther, eds., *Globalization, Social Capital and Inequality: Contested Concepts, Contested Experiences* (Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited, 2003), p. 20.
انظر أيضًا: طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2009)، ص 140.

في تبادل الأفكار، وتساعد الأشخاص في فهم بعضهم لبعض بشكل أفضل، وتسهّل العمل المشترك في المجتمعات المحلية[58]، وغيرها من المصادر المختلف حولها، فإن ما ستركز عليه هذه الدراسة أكثر هو تلك المصادر التي تساهم في إنشائه بحيث تؤدي إلى دعم مبادئ الديمقراطية السياسية، وتخدم أهداف الدراسة. وبذلك تكون أغلبية الجدل الذي تهتم الباحثة بالتركيز عليه بشكل أكبر هي المتعلقة بمصادر تكوين رأس المال الاجتماعي كما يناقشه منظّرو التحولات الديمقراطية. وما من طريقة ثابتة لترتيب مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فبعض الدراسات، مثل دراسة ستول، استندت إلى تصنيف المصادر إن كانت من الأعلى، كنوع النظام السياسي والسياسات العامة والدولة، ويندرج تحت هذا التصنيف كذلك النخب، ومن الأسفل إن كان المجتمع المدني والعائلة مصدرين لتكوينه، وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا بشكل من التفصيل. وستعتمد الدراسة هذا التصنيف في ترتيب المصادر، مع ملاحظة إدراك الباحثة أن الدِّين قد لا يقع ضمن تصنيف الأعلى والأسفل، لذلك سيأتي ترتيبه في آخر المصادر.

سيتم الاستناد إلى رؤية بوتنام لرأس المال الاجتماعي، حيث وجد أن الديمقراطية في شمال إيطاليا نجحت بفعل وجود رأس المال الاجتماعي فيها، كي يساعد في فحص الارتباط الذي افترضه بين الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي. ومن أجل فحص أثر النخبة في تكوين رأس المال الاجتماعي، ستستفيد الباحثة من النقد الموجّه إلى بوتنام. هذا النقد الذي يرى أن مصدر رأس المال الاجتماعي وتكوينه الأكبر لا يكون في المجتمع المدني، وإنما قد يكون لمصادر أخرى دور في إنشائه تجاهلها بوتنام، ليعود ويؤكدها لاحقًا في سياق بحثه في موضوع الولايات المتحدة، عندما أكد أن «هناك حاجة إلى الجهد المشترك لأرباب العمل، ووسائل الإعلام والجمعيات التطوعية، والمواطنين والحكومة لاستعادة مستويات رأس المال الاجتماعي في الولايات

(58) Qianhong Fu, «Trust, Social Capital, and Organizational Effectiveness,» (Master Thesis, Virginia Polytechnic Institute and State University, 2004), p. 13, Available at: http://www.ipg.vt.edu/papers/qhfumajorpaper.pdf

المتحـدة[59]. وما ذكره حول «الحاجة إلى جهد الحكومة لاسـتعادة رأس المال الاجتماعـي» يعنـي أنه لم ينكـر، لاحقًـا، أهمية وجـود مصادر أخـرى تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي.

أمّا من حيث إمكانية أن تؤدي النخب السياسية دورًا في التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، سواء بشكل إيجابي أم سلبي، فسيتم الاستفادة من رؤية بورديو لرأس المال الاجتماعي، إذ رأى أن الطبقة المهيمنة (النخب) استخدمت رأس المال الاجتماعي لإعـادة إنتاج امتيازاتها، وما نتج مـن ذلك من زيادة في عدم المسـاواة. وسـنتناول في ما يلي تناول الخلاف حول مصادر تكوين رأس المـال الاجتماعي ومقارباته، ثم دور العائلة والدولـة والدِّين والمجتمع المدني والنخبة باعتبارها مصادر تكوينه.

1- مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي ومقارباته

جاءت أهـم محاولة لتصنيف اختـلاف الباحثين في مصـادر تكوين رأس المال الاجتماعي، وتحديـدًا من حيث ارتباطه بالديمقراطيـة، من خلال الكاتبة ديتلند سـتول التي رأت وجود خلاف بيـن أولئك الذين يـرون في أصول رأس المـال الاجتماعـي من منظـور أو مقاربة **من الأسـفل - إلى الأعلـى** (a Bottom-up Perspective)، ويـرون أن المصـدر الأسـاس لتكوين رأس المـال الاجتماعي هو المجتمع المدني، والمفصول عن الدولة والمؤسسـات السياسـية. وأرسـى لـه بوتنام وفوكوياما، فـي مقابل أولئك الذيـن يفضّلون اتّبـاع مقاربة **من الأعلى إلـى الأسـفل** (a Top-down Approach)، ويرون أن رأس المـال الاجتماعي يزدهر عندمـا يُربـط بالمؤسسـات السياسـية الرسـمية. وتعتقد سـتول أن المؤسسـيين (Institutionalists) أرسـوا هـذا النموذج من خلال التسـليط علـى دور الدولة في تكويـن رأس المال الاجتماعـي[60] . وتعتقد الباحثة أن التأثيـر في تكوين رأس المـال الاجتماعي، سـواء بشـكل إيجابي أم بشـكل سـلبي لا يكـون من خلال

(59) Putnam, *Bowling Alone*, p. 402.

(60) Dietlind Stolle, «Social Capital,» in: Russell J. Dalton and Hans-Dieter Klingemann eds., *Oxford Handbook of Political Behavior* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007), p. 664.

نموذج الأعلى أو من خلال نموذج الأسـفل وحسـب، وإنما قد يأتي من خلال الأعلى والأسفل في آن واحد.

تقول ستول في موضع آخر، ووفقًا لمنتقدي بوتنام، إن رأس المال الاجتماعي يتأثر بالحكومات والسياسات العامة والانقسامات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية، بحيث يصبح مفيدًا للديمقراطية أو ضارًا بها[61]. وفي الإطار ذاته، يرى أندريس فارهيم (A. Vårheim) أن المنظور المؤسسي (The Institutional Perspective) مهم بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، ويؤكد أن السياسات العامة العادلة وغير الفاسدة وغير المنحازة والمؤسسات العامة تعزز الثقة العامة في السياسات والمؤسسات التي تجعل جميع المواطنين يشعرون بأنهم أعضاء متساوون في المجتمع[62]. ويرفض هذا الطرحَ أولئك الذين يعتبرون أن رأس المال الاجتماعي يُنشأ عن طريق المشاركة الشعبية والمشاركة المدنية التي لا تولّد سوى القيم الديمقراطية[63]. ويرى أنصار **المقاربة المرتكزة على المجتمع** (Society-Centered Approach) أن أهم آلية في توليد رأس المال الاجتماعي هي التفاعل الاجتماعي والعضوية في الجمعيات الطوعية[64]. وتعتقد ستول أن استخدام العضويات لقياس رأس المال الاجتماعي في غير محله، لذلك ترى أن المقاربة المستندة إلى المجتمع نظرية وتفتقر إلى الاختبار التجريبي[65]. أمّا المقاربة الأخرى التي تعالج مصادر

---

(61) Dietlind Stolle, «The Source of Social Capital,» in: Marc Hooghe and Dietlind Stolle eds., *Generating Social Capital: Civil Society and Institutions in Comparative Perspective* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 21.

(62) Andreas Vårheim, «Theoretical Approaches on Public Libraries as Places Creating Social Capital,» Paper Presented at: *World Library and Information Congress: 74th IFLA General Conference and Council*, Quebec, 10-14 August 2008, p. 5,
Available at http://archive.ifla.org/IV/ifla74/papers/091-Varheim-en.pdf

(63) Kenneth Newton, «Social Capital and Democracy in Modern Europe,» in: Deth [et al.], p. 16.

(64) Bo Rothstein and Dietlind Stolle, «How Political Institutions Create and Destroy Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust,» Paper Presented at: *The 98th Meeting of the American Political Science Association in Boston*, August 29-September 2, 2002, p. 4,
Available at: http://www.apsanet.org/~ep/papers/2003winner.pdf

(65) Rothstein and Stolle, pp. 5-6.

رأس المال الاجتماعي، فهي المقاربة المحدَّدة تاريخيًا (Historically-Determined Approach)، حيث تتحدد قدرة المجتمع على إنتاج رأس المال الاجتماعي بين مواطنيه من خلال مسارات تاريخية طويلة[66].

2- دور الدولة ونوع نظامها السياسي في تكوين رأس المال الاجتماعي

ما ذهب إليه بوتنام بالتركيز على أهمية العضوية في الجمعيات المدنية باعتبارها مصدرًا يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي، وما قاله عن أن تراجع العضوية في المجتمع المدني يدل على تراجع الديمقراطية، أدّيا بكثير من الباحثين إلى توجيه سيل من النقد إلى بوتنام لتجاهله دور الدولة ونوع نظامها السياسي وسياساتها العامة في إمكانية أن يكون لها دور إيجابي في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ وجد بعض الباحثين أن بوتنام أخطأ عندما استثنى دور المؤسسات الديمقراطية، مثل الحكومة، في تكوين رأس المال الاجتماعي[67]، وأن اعتبار المجتمع المدني مصدرًا وحيدًا لرأس المال الاجتماعي يقلل من دور الدولة والأسرة باعتبارهما مصدرين أيضًا[68].

رفض باحثون آخرون الانتقاد الموجّه إلى بوتنام بصفته تجاهل دور الدولة في إمكانية أن يكون لها دور إيجابي في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، رفض فوكوياما ادّعاء بعض الباحثين بشأن ما يُقال عن إمكانية أن تقوم الدولة ببعض الأمور الإيجابية لتكوين رأس المال الاجتماعي، ورأى أن رأس المال الاجتماعي في كثير من الأحيان هو نتيجة للدِّين والتقاليد والتجربة التاريخية المشتركة، وغيرها من العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة

---

(66) Rothstein and Stolle, p. 4.

(67) Ian Winter, «Towards a Theorized Understanding of Family Life and Social Capital. Australia: Australian Institute of Family Studies,» Australian Institute of Family Studies, Working Paper no. 21, April 2000,
Available at: http://www.aifs.gov.au/institute/pubs/WP21.pdf, p. 4.

(68) Lee Hock Guan, «Introduction: Civil Society in Southeast Asia,» in: Lee Hock Guan, ed., *Civil Society in Southeast Asia* (Copenhagen S, Denmark: NIAS Press; Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2004), p. 9.

أي حكومـة. ويـرى إمـكان أن يكون للـدول تأثير سـلبي خطِر فـي رأس المال الاجتماعـي عندما تبدأ في القيام بنشـاطات يُفضَّل أن تُتـرك للقطاع الخاص[69] أو للمجتمع المدني[70].

إن اسـتبعاد فوكوياما أن يكون للدولة دور إيجابـي في تكوين رأس المال الاجتماعي لـم يمنع اسـتمرار الباحثين في توجيه النقد إلى بوتنام بسبب تجاهله عوامل تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي ولها علاقة بالمجتمع السياسـي؛ حيث انتقد بعض منظّري التحولات الديمقراطية، مثل جيسون لاكين (J. Lakin) وسـيمور مارتـن ليبسـت (S. M. Lipset)، بوتنـام بسـبب تركيزه المبالـغ فيه على المجتمـع المدني على حسـاب المجتمع السياسـي، واعتبر لاكين وليبسـت أن المجتمـع المدني مهم بسـبب علاقته بنظـام الحكم[71]. وانتقد سـيدني تارو (S. Tarrow) بوتنـام لأنـه لم يأخـذ بالاعتبار تأثير نمـط بناء الدولة في قدرة السـكان المدنيـة[72]. ومن الانتقـادات التي وجِّهت إلـى بوتنام أيضًا تجاهله السياسـات العامة التي قد تسـاهم في إنشاء رأس المال الاجتماعي أو تعزيزه[73]، وتجاهله

---

(69) يُعتبـر فوكوياما مـن دعاة الخصصخة وتقليـص دور الدولة إلى حدوده الدنيـا، وتحديدًا في حمايـة رأس المال الخـاص، وقد يكون لرؤيته السـلبية لدور الدولـة في تكوين رأس المـال الاجتماعي علاقة بنظرته برفض تدخلاتها.

(70) Francis Fukuyama, «Social Capital and Civil Society,» Paper Presented to: Stanford University, Freeman Spogli Institute for International Studies, International Monetary Fund, IMF Working Paper WP/00/74, pp. 17-18.

(71) Seymour Martin Lipset and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004), p. 128.

(72) Sidney Tarrow, «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work,» *American Political Science Review*, vol. 90, no. 2 (June 1996), p. 394.

(73) انظـر: Nicoleetta Stame, «Local Governments and Community-Based Partnerships», in: Andres Liebenthal, Osvaldo Feinstein and Gregory K. Ingram, eds., *Evaluation & Development: The Partnership Dimension*, With a Foreword by Robert Picciotto (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2004), p. 175; Rothstein and Stolle, «How Political Institutions Create and Destroy Social» p. 7; Bill Jordan and Nigel Parton, «Social Work, the Public Sphere and Civil Society,» in: Robin Lovelock, Karen Lyons and Jackie Powell, eds., *Reflecting on Social Work-Discipline and Profession* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004), p. 28, and Loïc J. D. Wacquant, «Negative Social Capital: State Breakdown and Social Destitution in America's Urban Core,» *Netherlands Journal of Housing and the Built Environment*, vol. 13, no. 1 (1998), p. 25.

الهيكل السياسي أيضًا[74]، والقطاع العام[75]، والقوانين[76]، وتجاهله الأهمية السياسية المباشرة للجمعيات والشبكات الاجتماعية التي تعمل على تحسين المستويات العامة للثقة ونوعية الحياة في المجتمع[77].

إضافة إلى ذلك، انتُقد بوتنام بسبب تجاهله الصراعات والتحديات الجديدة التي ترافق النظام السياسي[78]، وتجاهله نوع نظام الحكم للدولة أيضًا لأنه لم يحدد كيف يساهم المجتمع المدني في الحكم الجيد، إذ يرى منتقدوه أن السياق السياسي، وعلى وجه التحديد النظام القمعي، يؤثر سلبًا في المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي ورأس المال السياسي[79]، مثل نظام الجنرال فرانكو الذي أتلف رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في إسبانيا بطريقة قوية جدًا[80]. وكذلك الأنظمة الشمولية والشيوعية[81].

لئن كان هناك من يرى أن الأنظمة القمعية والشمولية تؤثر في تدمير رأس المال الاجتماعي أو الثقة، فهناك من وجد أن الأنظمة الديمقراطية تؤثر في

---

(74) Bob Edwards and Michael W. Foley, «Civil Society and Social Capital,» in: Edwards, Foley and Diani, p. 10.

(75) Linda J. Cook, «Social Cohesion in Russia: The State and the Public Sector,» in: Judyth Twigg and Kate Schecter, eds., *Social Capital and Social Cohesion in Post-Soviet* (Russia Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2003), p. 17.

(76) Ajay Chhibbert, «Social Capital, the State, and Development Outcomes,» in: Dasgupta and Serageldin, p. 296.

(77) Lisa McIntosh Sundstrom, *Funding Civil Society: Foreign Assistance and NGO Development in Russia* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006), p. 9.

(78) Martti Siisiäinen, «Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam,» Paper Presented at: *ISTR Fourth International Conference*, «The Third Sector: For What and for Whom,» Dublin, 5-8 July 2000, pp. 6-7, Available at: http://www.istr.org/conferences/dublin/workingpapers/siisiainen.pdf

(79) John A. Booth and Patricia B. Richard, «Civil and Political Context in Central America,» *American Behavioral Scientist*, vol. 42, no. 1 (1998), p. 33.

(80) Rafael Vázquez, «Creating Social Capital and Civic Virtue: Historical Legacy and Individualistic Values, What Civil Society in Spain?,» Paper Presented to: Uppsala, European Consortium for Political Research, Workshop 8: *Changing Structure of Civil Society*, 13-18 April 2004, Available at: http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/uppsala/ws8/Vazquez.pdf

(81) Gunnar Lind Haase Svendsen and Gert Tinggaard Svendse, *The Creation and Destruction of Social Capital: Entrepreneurship, Co-Operative Movements, and Institutions* (Cheltenham, UK; Northhampton, MA: Edward Elgar, 2004), p. 46.

تعزيـز رأس المال الاجتماعي، وتحديـدًا في زيادة الثقة التي تعـزز الديمقراطية أو تـؤدي إليها[82]. وعلى ما يبـدو، فإن رفض بعض الباحثيـن ادّعاء أن الأنظمة الديمقراطيـة تزيـد الثقة دعـا إِريـك أزلانـر (E. Uslaner) إلـى القـول: «حتى إذا كانـت الديمقراطيات لا تنتـج بالضرورة مجتمعـات تثق بالآخريـن، فإن الدول الاسـتبدادية تدمر الثقة بالآخريـن»[83]. هذا فيما رأت أمانـي جمال وعرفان نور الدِّيـن أن المؤسسـات الحكومية، أفـي دول ديمقراطيـة كانت أم فـي دول غير ديمقراطية، تؤدي دورًا في الثقة العامة[84].

إذا كان هنـاك مـن رأى أن الدولـة أو نظامهـا يؤثـران فـي رأس المـال الاجتماعـي، فهنـاك مـن يعتقـد أن رأس المـال الاجتماعـي هو الـذي يؤثر في الحكومـة أو الدولـة، لأن المجتمعـات ذات المسـتوى العالي مـن رأس المال الاجتماعـي تتعـاون لحـل المشـكلات الاجتماعيـة، وتكـون حكوماتهـا أكثـر اسـتجابة مـن حكومـات المجتمعـات ذات المسـتويات المنخفضـة مـن رأس المـال الاجتماعـي[85]. إضافـة إلـى مـن اعتبـر أن الدولـة ونـوع نظـام حكمها يؤثران فـي رأس المـال الاجتماعـي، أو من وجـد العكس، فهناك مـن يرى أن مدى فسـاد الدولة أو مدى نزاهتها يؤثران في رأس المال الاجتماعي؛ فالفسـاد يـؤدي إلى عـدم الثقة بيـن الناس، ويؤثر سـلبًا فـي رأس المـال الاجتماعي في المجتمـع[86]. ويُعتقد أن الفسـاد يـؤدي إلى تآكل شـرعية النظام السياسـي[87]. وإذا كان نوع النظام السياسـي والسياسـات العامة للدولة يؤثـر في تكوين رأس

(82) Roland Inglehart, «Trust, Well-Being and Democracy,» in: Mark E. Warren, ed., *Democracy and Trust* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999), p. 104.

(83) Eric M. Uslaner, «Democracy and Social Capital,» in: Warren, p. 144.

(84) Amaney Jamal and Irfan Nooruddin, «Democratic Utility of Trust: A Cross-National Analysis,» *Forthcoming, Journal of Politics* (Winter 2010), p. 2, Available at: http://www.princeton.edu/~ajamal/Jamal.Nooruddin.MS.Final.pdf

(85) Kathleen M. Dowley and Brian D. Silver, «Social Capital, Ethnicity and Support for Democracy in Post-Communist States,» in: Gabriel Badescu and Eric M. Uslaner, eds., *Social Capital and the Transition to Democracy* (London; New York: Routledge, 2003), p. 95.

(86) Vårheim, «Theoretical Approaches on Public Libraries,» pp. 2-6.

(87) Mitchell A. Seligson, «The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries,» *Journal of Politics*, vol. 64, no. 2 (May 2002), pp. 430-431.

المال الاجتماعي، كما يـرى ناقدو بوتنام، نرى أنه في ظـل حالة خاضعة تحت الاحتـلال مثل الحالـة الفلسـطينية، يكـون تأثيـر النخب فـي تلك السياسـات، التي تسـتند في اتخاذ السياسـات إلى الرجوع إلى قراراتهـا الفردية لا إلى حكم القانـون، تأثيـرًا أكبر، وهـو ما سـيتم اختباره لاحقًا، كما سـيجري فحص تأثير النخب بالنسبة إلى الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعـي.

3 - دور النخبة السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي

كان لبوتنـام الأثـر الأكبر فـي الباحثين الذيـن يعتقـدون أن «مصدر رأس المـال الاجتماعـي موجـود فـي المجتمـع المدنـي»[88]، لذلـك كانـت أغلبيـة جهودهم البحثية منصبّة على دراسة رؤية بوتنام لرأس المال الاجتماعي، وكانوا في معظمهم مهتمين بدراسة علاقته بالمجتمع المدني أو بتأثير المجتمع المدني في تكوينـه باعتباره المصدر الأكبر لـه. وحتى الذيـن انطلقـوا من وجود مصادر أخرى تؤثر في تكوينه، كانوا في الأغلب يركزون على أثر الدولة أو المؤسسات الرسـمية أو السياسـات العامة للدولـة أو الحكومـات المحلية فـي رأس المال الاجتماعي، وقلة قليلة جدًا، إن لـم تكن نادرة، تناولت دور النخبة السياسـية في التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، سـواء بشكل سلبي أم بشكل إيجابي، ولا سيما من حيث ارتباط هذا الأثر بالديمقراطية.

تُعتبـر النخبـة السياسـية أحـد مكونـات النظـام السياسـي التـي لا يمكـن تجاهلها، ففي النظرية السياسية الديمقراطية غالبًا ما يُنظر إليها على أنها المحدد الرئيس لإنشـاء الديمقراطيـة أو المحافظـة عليهـا كمـا رأى شـميتر وآخرون. ووفقًـا لرولاند بينـوك، فإن نوعية سـمات النخبة السياسـية تحدد نجـاح النظام الديمقراطـي أو فشـله[89]، وعلاقـة النخب بـرأس المال الاجتماعي قد يُسـتدل

---

(88) Robert Pekkanen, *Japan's Dual Civil Society: Members without Advocates* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006), p. 7.

(89) J. Roland Pennock, *Democratic Political Theory* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979), pp. 207-208.

عليهـا بمـا اعتبـره بعـض الباحثين مـن أن علاقـات النخبـة يُنظر إليهـا بوصفها رأس المـال الاجتماعـي[90]. ويعتقد آخـرون أن رأس المـال الاجتماعي يمكن أن يُسـتخدم باعتبـاره منظـورًا علاجيًـا لفحـص ميـول القـادة النخـب[91]، فيما وجد بعضهم ضرورة التشـديد على شـبكات النخبة السياسـية، لأن الثقة وسيلة للحفاظ على السـلطة[92]. وبينما يرى غراهام سميث (G. Smith) وويليام مالوني (W. Maloney) أنـه ربمـا يتم إنشـاء رأس المال الاجتماعي بين النخب السياسـية وقادة المجتمعات المحلية، لكن ربما لا يتدفق إلى القاعدة الشـعبية والمجتمع الأوسع[93].

إن أهميـة إنشـاء رأس المال الاجتماعـي، أو زيادة رصيد أو أسـهم رأس المـال الاجتماعـي في مجتمـع ما، أمـر يجـب أن تتنبه إليـه النخب؛ فبحسـب فوكويامـا علـى النخـب السياسـية وصنّـاع القـرار أن يعـوا أهميـة رأس المـال الاجتماعي بحيث يعملون على زيادته، وتبعًا لما يراه فوكوياما، فإن «مناقشة من أين يأتـي رأس المال الاجتماعي يجب أن تكون معروفة لصنّاع السياسـة الذين يرغبون في زيادة رصيد رأس المال الاجتماعي في بلد معيّن»[94].

صحيح أن تركيز بوتنام انصب على دور المجتمع المدني باعتباره المصدر الذي يتكوّن منه رأس المال الاجتماعي وأثره في الأداء الديمقراطي، إلا أن هذا لا يعني إغفال جانب النخبة السياسية وأثرها في رأس المال الاجتماعي من حيث ارتباط ذلك بـالأداء الديمقراطي. فإذا كانت رؤية بوتنام لرأس المال الاجتماعي

---

(90) Michal Palgi and Gwen Moore, «Social Capital: Mentors and Contacts,» in: Mino Vianello [et al.], *Women and Men in Political and Business Elites: A Comparative Study in the Industrialized World*, Foreword by Eva Etzioni-Halevy (London; Thousand Oaks, Calif.: SAGE, 2004), p 129.

(91) Richard Wood, «Does Religion Matter? Projecting Democratic Power into the Public Arena,» in: Corwin, p. 70.

(92) Nicolas Hayoz and Victor Sergeyev, «Social Networks in Russian Politics,» in: Badescu and Uslaner, p. 50.

(93) William Maloney, Graham Smith and Gerry Stoker, «Social Capital and the City,» in: Edwards, Foley and Diani, p. 93.

(94) Fukuyama, «Social Capital and Civil Society,» p. 15.

قد تركزت على أهميـة الروابط المجتمعية والمدنية، فـإن بورديو تنبّه إلى أهمية النخبـة، أو إلى ما سـمّاه الطبقة المهيمنة في اسـتخدام رأس المـال الاجتماعي. يعتقـد سـكالر وآخـرون أن «بورديـو اسـتعمل رأس المـال الاجتماعـي للدلالة علـى الطرائق التـي اسـتعملت فيها مجموعـات النخـب علاقاتها لإعـادة إنتاج امتيازها، فيمـا مدّد كولمان مجال المفهوم كي يسـتوعب العلاقـات الاجتماعية للمجموعـات من غير النخب. ويرى هذا الرأي أن بورديو اسـتخدم رأس المال الاجتماعـي باعتباره مصـدرًا للقوة، حيث أخـذ مفهوم رأس المـال الاجتماعي لكل مـن بورديو وكولمان، على عكس بوتنـام، رأس المال المالي، على محمل الجـد»[95]. ووصل الأمر ببعـض الباحثين من أطلق على رؤيتـه نظريات بورديو لإعادة إنتاج النخبة (Bourdieu's Theories of Elite Reproduction)[96].

حسبما يُعتقد، كان بورديو عندما انطلق من رؤيته لرأس المال الاجتماعي مهتمًا أساسًا بمسألة عدم المساواة لدى دراسته الطبقات في المجتمع الفرنسي؛ إذ إن نمـوذج بورديو للمجتمع شـمل ثلاث طبقـات اجتماعية أساسـية (الطبقة العاملـة والطبقة الوسـطى والطبقة المهيمنـة). والعلاقات التي كانـت تنظم بين أعضاء هـذه الطبقات هي ثلاثـة أنواع مـن رأس المال (الاقتصـادي، والثقافي، والاجتماعي) كانت موزعة بشـكل غير عادل بين أجزاء الطبقة المختلفة، حيث يناقـش هذا الرأي بـأن بورديو رأى أن نفـوذ أو قيمة أنواع مختلفـة لرأس المال تختلف باختلاف موقع شـخص ما في موقع النفوذ أو السـلطة. كما يناقش هذا الـرأي بأن تركيـز بورديو كان منصبًـا على الطبقـة العليا التي كان غالبًا ما يشـار إليهـا بأنها الطبقة المهيمنة، حيث كانت مهيمنة لأن أعضاء تلك الطبقة كانوا في أعلى المناصب ومارسـوا النفـوذ الثقافي أو الحكومي[97]. ويـرى جون فيلد (.J

(95) Schuller, Baron and Field, «Social Capital: A Review and Critique,» in: Baron, Field and Schuller, p. 8.

(96) Joseph A. Soares, *The Power of Privilege: Yale and America's Elite Colleges* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007), p. 169.

(97) Soares, pp. 169-170.

(Field)، أن بورديو يشارك الماركسية مصدر قلقها بشأن مسائل عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والحفاظ على السلطة[98].

اختلف بورديو مع ماركس في ما ذهب إليه ماركس من أن رأس المال الاقتصادي (مصادره الموارد المادية والأصول المالية مثل الدخل والثروة) باعتباره المحدد الرئيس لتوزيع الطبقات وعدم المساواة. إذ رأى بورديو أن المال الاقتصادي ليس سوى شكل واحد من رأس المال، في حين يوجد شكلان آخران من رؤوس الأموال: رأس المال الثقافي (مصادره في الموارد على شكل سلع رمزية مثل المهارات المختلفة والمؤهلات العلمية)، ورأس المال الاجتماعي (مصادره تحصل بحكم العضوية في شبكة على شكل العلاقات الاجتماعية)[99].

إذا كان رأس المال الثقافي قد عنى لكلٍّ من مريام غرين (M. Green) وديفيد كروثر (D. Crowther) - استنادًا إلى رؤية بورديو - «ما تعرفه» من مهارات ومعارف، فقد عنى لهما رأس المال الاجتماعي «من تعرفه». وبالتالي، فأن تكون غنيًا برأس المال الاجتماعي يعني، في رأيهما، أن تكون في وضع أو مكانة جيدة في الشبكات الاجتماعية ذات الصلة. ويناقشان بأن بورديو درس ديناميات رأس المال على مدى جيلين، واكتشف أن أولئك الأغنياء بشكل معيّن من رأس المال، وخصوصًا رأس المال الاقتصادي، كانوا قادرين على تحويل ثرائهم في أحد أشكال رأس المال إلى شكل آخر لرأس المال، وهو ما يؤدي إلى إدامة النخبة. وكانت آليات التحويل بين أشكال مختلفة لرأس المال محل اهتمام بورديو[100] الذي يمكن اعتباره أنه نظر إلى دور النخبة بتكوين رأس مال اجتماعي بشكل سلبي لأنه رأى أن النخب من خلال استخدامها علاقاتها قد تخلق عدم المساواة في المجتمع.

---

(98) Field, p. 16.

(99) Tim Butler and Paul Watt, *Understanding Social Inequality* (London; Thousand Oaks, Calif.: SAGE Publications, 2007), p. 173.

(100) David Crowther and Miriam Green, *Organisational Theory* (London: CIPD House, 2004), p. 143.

تتحـدد مكانة أحـد أفـراد النخبة في التسلسـل الهرمـي للسـلطة وفقًا لما يمتلكـه من رأس المـال الاجتماعي إلى جانب رؤوس الأموال الأخرى، سـواء الاقتصادية أم الاجتماعيـة أم الرمزية أو الثقافية؛ ويرى بورديو أن أشـكال رأس المـال هذه تـؤدي دورًا فـي تنظيـم التسلسـل الهرمـي الاجتماعـي، وأن أهمها هـو رأس المـال الاجتماعـي (الروابـط الاجتماعية والشـبكات التـي يمكن أن تسـاعد في الوصول إلى السـلطة و«البرسـتيج»، ومن أفضلها تلـك التي يعرفها النـاس). والأهم مـن ذلك هو أنه كلمـا زادت معرفة أحدهم بالنـاس، كان أكثر تأثيرًا، وبعبـارة أخرى، زاد رأس المال الاجتماعي الـذي لديه. وبحكم الانتماء إلـى الطبقـة المهيمنـة، يمتلـك أفـراد النخبـة رأس المـال الاجتماعـي أكثر من غيرهم[101]، فيمـا يُعتقد أن بورديو ركز على نخبـة رأس المال الاجتماعي[102]. وجعل تركيـز بورديو علـى النخبة فـي علاقتها بـرأس المال الاجتماعـي (Elite Social Capital) بعض الباحثين يهتمون بتلك العلاقة، لدرجة أن بعضهم استخدم مصطلـح «رأس مـال القيـادة» (Leadership Social Capital)، إذ هنـاك اعتقـاد بأن رأس مال القيادة عنصر حاسـم في الأداء الديمقراطي، وهو مرتبط برأس المال الاجتماعي[103]؛ فالقادة لا يشـكلون جزءًا من النخبة فحسـب، بل يُعتبرون أهم أعضـاء النخبة السياسـية أيضًـا، لأن تأثيرهم هـو الأقوى في صنع السياسـات، وبالتالي يكون تأثيرهم في رأس المال الاجتماعي كبيرًا.

يـرى أزلانـر أن النخـب السياسـية تكـون فـي العادة مسـيطرة فـي الدول الاسـتبدادية، وبالتالـي ربمـا تعمـل نخبـة صغيـرة علـى إطاحـة رأس المـال الاجتماعـي، وتحديـدًا أحـد أهـم مكوناته، وهـو الثقـة، إذ إن النخـب في ظل الدكتاتوريات تطلب في كثير من الأحيان أن يشـي بعـض الناس بالآخرين، ولا

---

(101) Gil Eyal, Iván Szleényi and Eleanor Townsley, *Making Capitalism without Capitalists: Class Formation and Elite Struggles in Post-Communist Central Europe* (London; New York: Verso, 1998), pp. 62-63.

(102) Talja Blokland and Mike Savage, «Social Capital and Networked Urbanism,» in: Talja Blokland and Mike Savage, eds., *Networked Urbanism: Social Capital in the City* (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2008), p. 13.

(103) Stanley A. Renshon, «Political Leadership as Social Capital: Governing in a Divided National Culture,» *Political Psychology*, vol. 21, no. 1 (March 2000), p. 200.

تكون حتى علاقات الأسرة بعضها ببعض آمنة دائمًا، فتسود ثقافة الشك والريبة وتتراجع الثقة[104].

يناقش ليبست، أحد منظّري التحولات الديمقراطية، ولاكين بأن انتشار الثقة داخل المجتمع يقتضي أن تتاح للمواطنين الفرصة للتفاعل مع الآخرين الذين يختلفون عنهم. ويعتقدان أن رأس المال الاجتماعي في المجموعات يساعد في تشجيع الأفراد الذين يحملون معتقدات متشابهة أو اهتمامات متشابهة على أن يكونوا أكثر ثقة. لكن التحدي الحقيقي للديمقراطية بالنسبة إلى المواطنين هو أن يثق هؤلاء بأولئك الذين يختلفون عنهم، أو أولئك الذين يعارضونهم، ويريان أن لسلوك الدولة والنخبة هنا دورًا مؤكّدًا؛ إذ إن سيادة القانون أمر ضروري لخلق إطار من الثقة[105]. وهما يعتقدان أن الثقة الاجتماعية مهمة للديمقراطية لأنها تسهّل التسوية والتفاوض.

يركز ليبست ولاكين على أهمية النخب السياسية. وإذا كان هناك من أهمية للمجتمع المدني بالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي، فإنها تكمن، من وجهة نظريهما، في وظيفة المجتمع المدني من حيث علاقتها بالنخبة. وهما يناقشان بالقول إن من أهم وظائف جمعيات المجتمع المدني تشجيع تفاعلات النخبة مع الجمهور. ويتوصلان إلى أن المجتمع المدني ضعيف الصلة بتنمية الثقة ومعايير الديمقراطية، والدور الأكبر هو للنخب السياسية. وبشأن علاقة الثقة بالديمقراطية، يقولان إن واحدة من الفضائل المزعومة للثقة هي أنها تسمح للناس بأن يطمئنوا إلى أن المعارضة ستكون عادلة وتتنازل عن السلطة إذا خسرت، لكنهما يشيران إلى النتائج التي وجدها أزلانر كانت عكس ذلك. لذلك، إذا كانا يقران بأن الثقة والديمقراطية مترابطتان إلى حد كبير، فإنهما يقولان إن «مستوى الثقة متغير ذو فائدة محدودة في شرح الديمقراطية»[106].

يشير ليبست ولاكين إلى أن الجمعيات تتوسط التفاعلات بين المواطنين

---

(104) Eric M. Uslaner, «Democracy and Social Capital,» in: Warren, p. 144.

(105) Lipset and Lakin, p. 115.

(106) Lipset and Lakin, pp. 116-117.

بحيث تتفاعل النخب وغير النخب، ويتطور رأس المال البشـري في شـكل من أشـكال التسـامح والهوية والفاعلية، ويتعزز العمل الجماعـي من خلال تكوين رأس المـال الاجتماعي؛ فوجـود الجمعيات حيوي للديمقراطيـة، وغيابها يعزز الشـمولية، والمجموعات الوسـيطة تنزع فتيل التوترات الكامنـة في العلاقة بين النخب وغير النخب، وبعضها يعتمد على بعض[107].

من وجهة نظر ليبسـت ولاكيـن، لا تعتمـد الديمقراطية علـى العلاقة بين النخـب وغيـر النخب وحسـب، وإنما تعتمـد أيضًا علـى العلاقة بيـن قطاعات مختلفـة للنخب، بمن فيها النخبة السياسـية؛ فكلا الطرفيـن يعتبر أنه يجب على أي تقويم لدور المجتمـع المدني في تطوير الديمقراطيـة أن يركز على النوع لا علـى الكم وحسـب؛ إذ إن المجتمع المدني مهم بسـبب علاقتـه بنظام الحكم؛ النظام السياسـي، وتحديـدًا الأحزاب السياسـية التي يتعيّن عليهـا أن تقوم بدور حصـري من خـلال اجتيـاز المصالح إلى حلـول وسـط. والصراعـات التي قد تنشـأ بسـبب تضـارب المصالح فـي ظل غيـاب التسـويات السياسـية يمكن أن تتطـور إلـى اضطـراب مدني وعنـف. ويرى ليبسـت ولاكيـن أنه عنـد تضارب المصالح يتوجب على الأحزاب السياسـية والسياسـيين وهياكل الدول التعاون معًا للتوسـط في هذه المصالـح المتضاربة لأن المجتمع المدني لا يسـتطيع أن يفعل ذلك بمفرده. ويتم تحديد نوعية المجتمع المدني عن طريق صحة علاقته بالمؤسسـات السياسـية، لأن هذه هي العلاقة التـي تعـزز الديمقراطية لا مجرد وجود الجمعيات المدنية[108].

تقـوم الأحـزاب السياسـية ونخبهـا بـدور فـي التأثيـر فـي رأس المـال الاجتماعـي، وتحديـدًا لناحيـة الثقـة السياسـية. ويـرى فارهيـم أن الحـزب السياسـي الذي يتولى السـلطة الحكومية، أو يحظـى بالأغلبية فـي البرلمان، يحـاول تنفيـذ أيديولوجيته بطريقـة حزبية. وهكـذا، يُحتمل أن يثـق به الناس

(107) Lipset and Lakin, pp. 121-122.

(108) Lipset and Lakin, p. 128.

الذين يدعمون أيديولوجيته، ويرجّح ألّا يثق به الناس الذين يعارضونها[109].

كان تجاهل دور الأحزاب في تكوين رأس المال الاجتماعي واحد من الانتقادات الموجهة إلى بوتنام؛ إذ تقول كاترينا بيشكيكوفا (K. Pishchikova) إن ضعف حجة بوتنام في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي عندما بحث عن تفسيرات للتطورات التفاضلية بين شمال إيطاليا وجنوبها يكمن في تجاهله دور الأحزاب السياسية والحركات والأيديولوجيات، ودور المعتقدات في الأداء المؤسسي ونتائج الديمقراطية[110].

يقول كلٌّ من بو روثستن وستول: «إن الأدبيات لم تميّز بين الثقة في المؤسسات على المستوى التمثيلي للنظام السياسي (الأحزاب والبرلمانات والوزارات)، والثقة في المؤسسات على المستوى التنفيذي للنظام. هذا النوع الأخير من المؤسسات تم إغفاله أو إهماله في النقاش حول رأس المال الاجتماعي». ويعتبران أن أحد أدوار المؤسسات السياسية الرئيسة في الجانب التمثيلي هو أن تكون حزبية، حيث إن الحزب السياسي الذي يتولى السلطة الحكومية، أو يحظى بالأغلبية في البرلمان، يحاول تنفيذ أيديولوجيته بطريقة حزبية[111].

4- دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي

لم يكن الجدال حول مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي وعلاقتها بالديمقراطية ليثار إلا بعد أن اعتبر بوتنام أن شبكات المجتمع المدني تؤدي دورًا في تكوينه؛ ففي كتابه كيف تنجح الديمقراطية، اعتبر أن عدم الانضمام إلى الروابط والجمعيات يؤدي إلى تآكّل رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الديمقراطية[112]. وأكد في مؤلفاته

---

(109) Vårheim, p. 5.

(110) Kateryna Pishchikova, *Lost in Translation: USAID Assistance to Democracy Building in Post- Communist Ukraine* (Amsterdam: Dutch University Press, 2006), p. 62.

(111) Rothstein and Stolle, p. 11.

(112) Putnam, Leonardi and Nanetti, pp. 45-50.

اللاحقة الترابطَ بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني والديمقراطية، حيث وصف منظمات المجتمع المدني بأنها «مدرسة للديمقراطية»[113]، لما لها من دور في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ شأنها أن تجعل المواطن أكثر رغبة في المشاركة في شؤون مجتمعه نتيجة ثقته بأن لرأيه ومطالبه تأثيرًا في عملية صنع القرار[114]. وبالتالي، تسمح للمواطنين بأن يطوّروا مزيدًا من الثقة والتسامح والمهارات التفاوضية، وهي كلها مفيدة للديمقراطية[115].

إن ما ذهب إليه بوتنام بشأن دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي وفائدته للديمقراطية أدى لاحقًا إلى إثارة الجدال بين الباحثين، وتحديدًا بين منظّري التحولات الديمقراطية، فكان هناك كثيرون من الكتّاب الذين أيّدوا طرح بوتنام، فيما انتقده آخرون. وغالبًا ما يدافع مؤيدو بوتنام عنه في موضوع دور المجتمع المدني الإيجابي في إنشاء رأس المال الاجتماعي ودوره بالنسبة إلى الديمقراطية، وينظرون عادة إلى دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الديمقراطي عن طريق التنشئة الاجتماعية للمواطنين وتعزيز مهاراتهم المدنية[116]، ودوره في بناء الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني[117]، أو من خلال دوره في تحسين نوعية الديمقراطية عن طريق جعل المواطنين أكثر قدرة على الضغط على الحكومة[118]. ووصل الأمر ببعض الباحثين إلى الربط بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي على اعتبار أنه لن يكون من دون رأس

---

(113) Putnam, *Bowling Alone*, p. 338.

(114) Putnam, *Bowling Alone*, p. 63.

(115) Robert D. Putnam and Kristin A. Goss, «Introduction,» in: Robert D. Putnam, eds., *Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002), p. 6.

(116) Jackie Smith, «Global Civil Society? Transnational Social Movement Organizations and Social Capital,» in: Edwards, Foley and Diani, p. 190.

(117) Ian Boxill [et al.], *Political Culture of Democracy in Jamaica: 2006* (Jamaica: USAID, 2007), p. 196.

(118) Matthew R. Cleary and Susan C. Stokes, «Trust and Democracy in Comparative Perspective,» in: Karen S. Cook [et al.], eds., *Whom Can We Trust?: How Groups, Networks, and Institutions Make Trust Possible* (New York: Russell Sage Foundation, 2009), p. 312.

المـال الاجتماعـي أي مجتمـع مدنـي، ولـن تكون مـن دون مجتمـع مدني أي ديمقراطيـة[119]. وهنـاك من أكـد أهمية المجتمـع المدني من أجـل عمل النظم السياسية الديمقراطية بشكل أفضل[120].

بينما دافع مؤيدو بوتنام عن دور المجتمع المدني باعتباره يولّد رأس المال الاجتماعي ويساهم في تعزيز الديمقراطية، أو بناء الديمقراطية، أو الانتقال إلى الديمقراطية[121]، ووجد ناقدوه العكس. وفي هذا المجال يناقش بعض منظّري التحولات الديمقراطية، مثل لاكين وليبست أن المجتمع المدني ضعيف الصلة بتنمية الثقـة ومعايير الديمقراطيـة[122]. كما اعتُبر أن «المجتمـع المدني النابض بالحيـاة والقوي، إذا تطـور جنبًا إلى جنب مع المؤسسـات السياسـية الضعيفة، يمكـن أن يُحدِثَ آثارًا غير ديمقراطية»[123]. ووجدت دراسـة شـيري بيرمان (S. Berman) أن حيـاة المجتمع المدنـي الترابطية القوية لم تكوّن القيـم الليبرالية أو الديمقراطيـة، بل على العكس، تسـببت في صعـود الحكم النـازي[124]. وتميل الباحثـة إلى الاعتقاد أن صلة المجتمع المدني في بنـاء رأس المال الاجتماعي، ولا سـيما من حيـث التحـول الديمقراطي، تكـون ضعيفة مقارنة بـدور النخب السياسـية القوية في التأثير في تكوينه، وهو ما سـيتم اختباره لاحقًا على الحالة الفلسطينية.

(119) Andy Hargreaves, *Teaching in the Knowledge Society: Education in the Age of Insecurity* (New York: Teachers College Press, 2003), p. 54.

(120) Jan W. van Deth and William A. Maloney, «Introduction: From Bottom-Up and Top-Down towards Multi- Level Governance in Europe,» in: William A. Maloney and Jan W. van Deth, eds., *Civil Society and Governance in Europe: From National to International Linkages* (Cheltenham; Northhampton, MA: Edward Elgar, 2008), p. 6.

(121) بالنسبة إلى منظّري التحولات الديمقراطيـة، يوجـد فـارق بيـن دور المجتمـع المدني فـي تعزيـز الديمقراطيـة التـي تأتـي غالبـا عقـب مرحلـة التحـول الديمقراطـي أو الانتقـال الديمقراطي (أي إن الديمقراطيـة تكـون حديثة لكنها تحتاج إلـى تقوية أو تعزيـز خوفًا من العودة إلـى مرحلة ما قبل الديمقراطيـة)، وبين دوره فـي بنـاء الديمقراطية (أي مرحلـة الانتقـال الديمقراطي، أو ما يسـمّى مرحلة الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي).

(122) Lipset and Lakin, p.117

(123) Kateryna Pishchikova, *Lost in Translation: USAID Assistance to Democracy Building in Post- Communist Ukraine* (Amsterdam: Dutch University Press, 2006), p. 62.

(124) Sheri Berman, «Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic,» *World Politics*, vol. 49, no. 3 (April 1997), p. 422.

إن كان هناك من وجد أن المجتمع المدني من حيث علاقته برأس المال الاجتماعي مفيد للديمقراطية، وهناك من وجده ضارًا به، توصلت باميلا باكستون (P. Paxton)، مستفيدة من التمييز الذي أحدثه بوتنام بين رأس المال الاجتماعي الرابط (Bounding Social Capital) ورأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging Social Capital)[125]، إلى أنه قد يكون للروابط والجمعيات المتصلة أثر إيجابي في الديمقراطية، في حين أنه قد يكون للجمعيات المنعزلة أثر سلبي. وهي تعتقد أن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والديمقراطية تكون متبادلة، ويعزز بعضها بعضًا[126].

إن كان الربط بين المجتمع المدني والديمقراطية يجري قبل بوتنام بكثير بما يُعرف بالنظرية التوكفيلية (Tocquevillean Theory)[127]، فإنه لم يتم الربط بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، ولا سيما من حيث ارتباطهما بالديمقراطية، قبل أن يفعل بوتنام ذلك. فبوتنام أراد من خلال الربط بينهما أن يثبت أن رأس المال الاجتماعي ليس مفهومًا نظريًا وإنما مفهوم مادي يمكن قياسه من خلال قياس عدد العضويات الموجودة في المجتمع المدني[128]، لدرجة بعض الباحثين اعتبر أن رأس المال الاجتماعي هو بالنسبة إلى بوتنام «العدد القابل للقياس وكثافة الارتباطات وعضويات المجتمع الإنساني التي تربطنا في المجتمع المدني»[129]. ويقول فوكوياما إن بوتنام تعقّب عدد

---

(125) التجسيري عندما يكون أعضاء المجموعة متنوعين ومن خلفيات مختلفة، والترابطي عندما يكون أعضاء المجموعة متشابهين ومن خلفيات متشابهة، وتبع بوتنام وآخرون مايكل ولكوك (M. Woolcock) في هذا التمييز بين رأسي المال التجسيري والترابطي. لمزيد من المعلومات، انظر:
Putnam, *Bowling Alone*, pp. 22-24.

(126) Pamela Paxton, «Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship,» *American Sociological Review*, vol. 67, no. 2 (April 2002), p. 272.

(127) سُمّيت النظرية التوكفيلية نسبة إلى أليكسس دي توكفيل (A. de Tocqueville)، عندما أبدى إعجابه بالديمقراطية الأميركية وعزاها إلى روابط المجتمع المدني، في كتابة الشهير الديمقراطية في أميركا.

(128) نادية أبو زاهر، «رأس المال الاجتماعي، والجدل حول علاقته بالمجتمع المدني،» مجلة عود الند، العدد 23، 2008/4/4، متوفر على: http://www.oudnad.net/23/naz23.php

(129) Scott L. McLean, David A. Schultz and Manfred B. Steger, *Social Capital: Critical Perspectives on Community and «Bowling Alone»* (New York: New York University Press, 2002), pp. 1-3.

العضويـات من خلال حسـاب المجموعات في المجتمع المدنـي، وبذلك قدم أول طريقة لحسـاب مجموع رأس المال الاجتماعي[130]. وربما لشدة ما اعتمد كثيـرون من الباحثيـن لقياس رأس المـال الاجتماعي على عـدد العضويات في منظمـات المجتمع المدنـي، بات بعضهـم يخلط بيـن رأس المـال الاجتماعي والمجتمع المدني، الأمر الـذي دعا فوكوياما إلى القول: «إن الثقة، الشـبكات، المجتمع المدني تنشـأ باعتبارها نتيجة لرأس المال الاجتماعي لكنها لا تشـكّل رأس مال الاجتماعي نفسه».

وُجهـت إلـى بوتنـام انتقـادات كثيـرة لاسـتناده فـي قيـاس رأس المـال الاجتماعي إلى عـدد عضويات المجتمـع المدني، من بينها، احتمـال أن يكون شـخص ما عضـوًا في أكثر مـن جمعية في وقـت واحـد[131]، ولأن رأس المال الاجتماعـي يتطور من خلال شـبكات غير رسـمية على مسـتوى الحي أكثر من تطوره خـلال العضوية فـي منظمـات المجتمع المدنـي[132]. وعلـى الرغم من الانتقادات الموجّهة إلى قياس رأس المال الاجتماعي عن طريق عدد عضويات المجتمـع المدنـي، فإن عـددًا كبيـرًا مـن الباحثين دافع فـي المقابل عـن أهمية المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي إحدهما بالنسبة إلى الآخر[133].

---

(130) Fukuyama, p. 9.

(131) Sarah Maxwell, *Success and Solitude: Feminist Organizations Fifty Years after the Feminine Mystique* (Lanham, Md.: University Press of America, 2009), p. 35.

(132) Gojko Bezovan, «The Path Dependency of Civil Society and Social Capital- the Case of Croatia,» in: Adam, p. 283.

(133) انظر: Ivo Imparato and Jeff Ruster, *Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America* (Washington, D. C.: World Bank, 2003), p. 41; Robert I. Rotberg, «Social Capital and Political Culture in Africa, America, Australasia and Europe,» in: Robert I. Rotberg, ed., *Patterns of Social Capital: Stability and Change in Historical Perspective* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2001), p. 1; Joseph Maguire [et al.], *Sport Worlds: A Sociological Perspective* (Champaign, IL: Human Kinetics, 2002), p. 109, «Political Culture Reconsidered Insights on Social Capital from and Ethnography of Faith- Based Community Organizing,» in: Edwards, Foley and Diani, p. 254; Birger Winsa, «Social Capital of Indigenous and Autochthonous Ethnicities,» in: L. -P. Dana and R. B. Anderson eds., *International Handbook of Research on Indigenous Entrepreneurship* (Cheltenham: Edward Elgar, 2007), p. 259, and Dag Wollebak and Per Selle, «Where Does Social Capital Come from?,» in: Stephen P. Osborne, ed., *The Third Sector in Europe: Prospects and Challenges* (London; New York, NY: Routledge, 2008), p. 27.

على الرغم من دفاع بوتنام وأنصاره عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، وتحديدًا في ما يتعلق بالنقاش الدائر حول دور روابط الجمعيات الطوعية في المجتمع المدني بأنها تساعد في التعاون وإنشاء الثقة وحل المعضلات بشكل جماعي[134]، فإن هناك من انتقد هذا الدور لعدم قدرة الأبحاث التجريبية على اختبار صحة ذلك[135]. لذلك حذّر بعض الدراسات من المبالغة في شأن دور الجمعيات الطوعية في إنشاء الثقة، لأن هناك مصادر لها دور في التأثير في الثقة أكثر من المجتمع المدني، مثل الأسرة والمدرسة التي تدرس قيم المعاملة بالمثل، والثقة والتسوية والتعاون، وتكرس الأغلبية العظمى من الناس وقتها للمدرسة والأسرة، أكثر من الجمعيات الطوعية[136].

5- دور العائلة في تكوين رأس المال الاجتماعي

تجاهل بوتنام في دراسته كيف تنجح الديمقراطية دور الأسرة في تكوين رأس المال الاجتماعي، إلا أنه عاد وتلافى هذا التجاهل في دراسته اللاحقة في عام 1995، حيث قال: «العائلة هي أكثر شكل أساسي لرأس المال الاجتماعي»[137]. وعاد ليؤكد في العام نفسه، في مقالته «الاختفاء الغريب للمدنية في أميركا» أن «العائلة شكل أساسي لرأس المال الاجتماعي»[138]. وربما، تجاهله هنا دور العائلة بالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي في البداية يعود إلى تركيزه على دور المجتمع المدني الذي يميل كثيرون من الباحثين إلى استثناء العائلة منه، إذ كان الاهتمام في بداية التسعينيات، ولا سيما عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، معنيًا بالمجتمع المدني ودوره بالنسبة إلى

---

(134) Jean Cohen, «Trust, Voluntary Association and Workable Democracy: The Contemporary American Discourse of Civil Society,» in: Warren, p. 219.

(135) Kenneth Newton, «Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy,» *International Political Science Review*, vol. 22, no. 2 (2001), p. 201.

(136) Ruta Ziliukaite, «The Anatomy of Generalized Trust: The Case of Lithuania,» in: Aida Savicka, ed., *Lithuanian Identity and Values*, Lithuanian Philosophical Studies; 5 (Washington, D. C.: Council for Research in Values and Philosophy, 2007), p. 125.

(137) Putnam, «Bowling Alone,» p. 73.

(138) Robert D. Putnam, «Tuning In, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 28, no. 1 (Dec. 1995), p. 671.

التحـولات الديمقراطية. وحـاول كثيرون مـن الباحثين الفصل بيـن القطاعين العـام والخـاص فـي الديمقراطيـات الليبرالية الغربية، حيث شـكلت الأسـرة صعوبات للمنظّرين السياسـيين والاجتماعيين. ويُعتقد أن «الشبكات الخاصة والعلاقـات بيـن الأصدقـاء المقرّبيـن وأفراد الأسـرة التـي يتم اسـتبعادها من المجـال العام فـي المجتمع المدنـي لا تزال مهمـة في معظـم تطبيقات رأس المال الاجتماعي»[139].

هـذا فيما دافعـت جين كوهين عـن بوتنـام إزاء النقد الموجّـه إليه لرفضه اعتبار العائلة مصـدرًا لتكوين رأس المال الاجتماعـي، إذ وجدت أن بوتنام في كتابـه **كيف تنجـح الديمقراطيـة** رفض العائلـة باعتبارهـا بديلًا مـن رأس المال الاجتماعي ولـم يرفضها باعتبارها مصـدرًا له، حيث إن علاقـات القرابة القوية تُعرقل التقاليد المدنية القوية وتمنع الثقة الاجتماعية العامة. ولكن تحولًا حدث في وجهات نظر بوتنام بشأن الأسـرة، حيث ترى كوهين أن بوتنام قال في لعب البولينغ المنفرد: «الدليل الكبير على فقدان الروابط العائلية قد يساعد في تفسير موضوع نضوب رأس المال الاجتماعي»[140].

لا يعنـي اعتراف بوتنام لاحقًا بأهمية الأسـرة لرأس المـال الاجتماعي أنه كان أول من أشار إلى هذه الأهمية بين منظّري رأس المال الاجتماعي، بل سبقه كل من بورديو وكولمان؛ فبالنسبة إلى بورديو، كان يرى أن «الأسرة هي الموقع الرئيس لتراكـم رأس المال الاجتماعـي وتحويله»[141]. ويقـول في موضع آخر إن رأس المال الاجتماعي يرتكز على مدى العلاقات الاجتماعية أو الشـبكات، والأسـرة هي من الأمثلـة التي يفضلهـا[142]، في حين نجد أن كولمان شـدد في

(139) Marc Morjé Howard, *The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe* (Cambridge, U. K; New York, NY: Cambridge University Press, 2003), p. 42.

(140) Jean Cohen, «Trust, Voluntary Association,» in: Warren, p. 240.

(141) Pierre Bourdieu, *Sociology in Question*, Translated by Richard Nice, Theory, Culture & Society (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1993), p. 33.

(142) Pierre Bourdieu, *The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power*, Translated by Lauretta C. Clough (Stanford, Calif: Stanford University Press, 1996), p. 307.

مقالته «رأس المال الاجتماعي في خلق رأس المال البشري» على أهمية الأسرة والمدرسة في تنمية رأس المال الاجتماعي[143]. وفي موضع آخر، أورد كولمان استخدام لوري (Loury) لتعريف رأس المال الاجتماعي على أنه: «مجموعة الموارد التي تلزم في العلاقات الأسرية وفي التنظيم الاجتماعي، وهي مفيدة للتنمية المعرفية أو الاجتماعية للطفل أو الشاب. وتختلف هذه الموارد بالنسبة إلى الأشخاص المختلفين، ويمكن أن تشكّل ميزة مهمة للأطفال والمراهقين في تنمية رأس المال البشري الخاص بهم»[144].

إذن، يتضح أن المنظّرين الثلاثة لرأس المال الاجتماعي أجمعوا على الربط بين رأس المال الاجتماعي والأسرة، وتبعهم لاحقًا الباحثون في الإشارة إلى أهمية الأسرة لرأس المال الاجتماعي، واختلفت رؤاهم لهذه الأهمية، بين من اعتبرها حجر الأساس لرأس المال الاجتماعي[145]، أو أن رأس المال الاجتماعي يعتمد عليها[146]، أو أنها أحد أهم الأسباب المؤدية إليه[147]، أو من حيث اعتبارها مكوّنه الوحيد والرئيس[148]، أو رؤيتها مصدرًا مهمًا له[149]. واعتبر فوكوياما أن «رأس المال الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية لخلق مجتمع مدني فاعل، وهو مجال الجماعات والروابط التي تقع بين الأسرة

---

(143) Coleman, pp. 16-109.

(144) Coleman, *Foundations of Social Theory*, p. 300.

(145) Winter, p. 5.

(146) Bilkis Vissandjee, Alisha Apale and Saskia Wiemga, «Exploring Social Capital among Women in the Context of Migration: Engendering the Public Policy Debate,» in: Vijay Agnew, ed., *Racialized Migrant Women in Canada: Essays on Health, Violence and Equity* (Toronto; Buffalo, NY: University of Toronto Press, 2009), p. 187.

(147) Heiner Meulemann, «Introduction,» in: Heiner Meulemann, ed., *Social Capital in Europe: Similarity of Countries and Diversity of People?: Multi-Level Analyses of the European Social Survey 2002* (Leiden; Boston: Brill, 2008), p. 6.

(148) Marcel Fafchamps and Bart Minten, «Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Traders in Madagscar,» in: Christiaan Grootaert and Thierry Van Bastelaer, eds., *The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment*, With a Foreword by Robert D. Putnam (New York: Cambridge University Press, 2002), p. 145.

(149) Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order* (New York: Free Press, 1999), p. 7.

والدولـة»[150]. وهناك مـن اعتبرها المصدر الأول والأسـاس لتنمية رأس المال الاجتماعـي لأنها تنطوي على التزام عاطفي أقوى مـن غيرها من المصادر[151]. واعتبر آخرون أنها تعمل على تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا سـيما بالنسبة إلى زيادة الديمقراطية والثقة والتماسك[152].

مـا يهم هـذه الدراسـة بالنسـبة إلـى رأس المـال الاجتماعـي والعائلة هو العلاقـة التي تربـط بينهما، لكـن بالتركيز علـى دورهما بالنسـبة إلى زيـادة قيم الديمقراطية، حيث اعتُبرت العائلة «ركيزة الفضيلـة المدنية والديمقراطية»[153]، لأنها تعمـل على زيـادة الديمقراطيـة بوصفها المصـدر الأسـاس للتعليم الذي يضيف تأثيرًا إيجابيًا غير مباشـر فـي رأس المال الاجتماعـي[154]. وقد يختلف الباحثون في رؤيتهم أهمية الأسـرة فـي تكوين رأس المـال الاجتماعي، لكنهم مع ذلك لم يختلفوا حيال دورها في التأثيـر في تكوين رأس المال الاجتماعي. وتميل الباحثة إلى الاعتقاد أن للعائلة دورًا لا يمكن إغفاله في ما يتعلق بتكوين رأس المال الاجتماعي، إلا أن تأثير هذا الدور في العائلة قد يتراجع أمام مصادر أخرى، مثل النخبة، وهو ما سنحاول فحصه لاحقًا.

6- دور الدِّين في تكوين رأس المال الاجتماعي

يـرى كثيـرون مـن الباحثيـن أن للدِّيـن دورًا فـي تكويـن رأس المـال الاجتماعـي، وبالتالي اعتبـروه أحد مصـادر تكوينه، إلا أنهم اختلفـوا في ما إذا

---

(150) Francis Fukuyama, «Social Capital,» in: Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., *Culture Matters: How Values Shape Human* Progress (New York: Basic Books, 2000), p. 99.

(151) Centre for Educational Research and Innovation, *The Well-Being of Nations: The Role of Human and Social Capital*, Co-Authored by Tom Healy and Sylvain Côté (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2001), p. 45, and Kenneth Newton, «Social Capital and Democracy,» *American Behavioral Scientist*, vol. 40, vol. 5 (1997), p. 579.

(152) Wendy Stone and Jody Hughes, «Social Capital: Linking Family and Community?,» Paper Presented at: *Family Strengths Everybody's Business Everybody's Gain, Family Strengths Conference*, Newcastle, 2-5 December 2001.

(153) James Putzel, «Accounting for the «Dark Side» of Social Capital: Reading Robert Putnam on Democracy,» *Journal of International Development*, vol. 9, no. 7 (1997), p. 945.

(154) Centre for Educational Research and Innovation, p. 45.

كان هـذا الـدور إيجابيًا أم سـلبيًا بالنسـبة إلى تكوينـه. وحاول بعـض الباحثين العـودة إلى منظّري رأس المـال الاجتماعي للوقوف على رؤيتهم بشـأن الدِّين، أسـلبيًا كان دوره بالنسـبة إلى رأس المال الاجتماعي أم إيجابيًا، حيث يُعتقد أن بوتنـام وجد علاقة الدِّين برأس المال الاجتماعي سـلبية، بينمـا وجدها كولمان إيجابية، وذلـك في عـام 1990. اعتمد بوتنام عند دراسـته المجتمـع الإيطالي على دراسات كولمان، لكن كولمان استند في عمله إلى ما لاحظه في المجتمع الأميركـي. والعلاقة بين الدِّيـن ورأس المال الاجتماعي تتوقـف على الظروف الخاصـة بـكل بلـد والعوامـل السـياقية[155]. وبالعودة إلـى كتاب بوتنـام **كيف تنجح الديمقراطية**، فقد قال في البداية إن «المشـاعر الدِّينية والمشـاركة المدنية متضادتان»، ورأى أن الانخراط الكنسـي يضر برأس المـال الاجتماعي، وذلك عندمـا تكون المنظمـات الكاثوليكيـة الإيطالية هرميـة وسـلطوية، وبالتالي أقل ملاءمة لإنشاء رأس المال الاجتماعي[156].

عاد بوتنام لاحقًا، في كتابه **لعب البولينغ المنفرد** بشـيء من التفصيل، إلى مسـاهمات الطوائف الدِّينية في أميركا في رأس المال الاجتماعي، وقال: «ربما يكـون الدِّين الخـاص نافعًا من الناحيـة الأخلاقية والروحية، لكنه يجسـد رأس مـال اجتماعي أقـل»[157]. وإذا ما تم الانتقـال إلى كولمان، سـيُلاحظ أنه يقترح وجهة نظر مختلفة بشـأن العلاقة بين الدِّين ورأس المال الاجتماعي عمّا طرحه بوتنام. ويتضح ذلك من خلال ما قاله: «هناك عامل يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعـي أو تدميره، هـو الأيديولوجيا. ويمكن للأيديولوجيـا أن تكوّن رأس المـال الاجتماعي من خلال لفت الانتبـاه إلى مصالح الآخريـن وليس بالتركيز على مصالحهـم الخاصة وحسـب»[158]. وبذلك يفتـرض أن الدِّين يسـاهم في إنشاء رأس المال الاجتماعي الذي يوفّر بيئة اجتماعية أفضل.

---

(155) Loek Halman and Thorelif Pettaersson, «Religion and Social Capital Revisited,» in: Loek Halman and Ole Riis, eds., *Religion in Secularizing Society: The Europeans' Religion at the End of the 20th Century* (Leiden: Brill, 2003), p. 162.

(156) Putnam, *Making Democracy Work*, p. 107.

(157) Putnam, *Bowling Alone*, p. 74.

(158) Coleman, *Foundations of Social Theory*, p. 320.

أمّا بورديو الذي صنّف أشكالًا لرؤوس الأموال، مثل رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والرمزي، فاعتبر أن هناك شكلًا آخر هو «رأس المال الدِّيني»(159). كما يُعتقد أن بورديو هو المنظّر الذي شرع في مناقشة مميزة لرأس المال الدِّيني(160).

من خلال ما تم عرضه أعلاه، يمكن ملاحظة أن المنظّرين الثلاثة لرأس المال الاجتماعي اختلفوا في رؤيتهم بشأن علاقة الدِّين برأس المال الاجتماعي، حيث تراوحت بين من وجدها إيجابية ومن وجدها سلبية، ومن اعتبر أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا شكل من رؤوس المال، وميّز رأس المال الدِّيني باعتباره واحدًا من هذه الأشكال. ويبدو أن هذا الخلاف في الرؤية لعلاقة رأس المال الاجتماعي بالدِّين انعكست لاحقًا على الباحثين، فاختلفوا في رؤيتهم أهمية الدِّين ودوره في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فمنهم من وجد أن الدِّين يساهم في إنشاء رأس المال الاجتماعي(161). أو أنه مصدر مهم لتكوينه(162). وهناك من اعتبره بمثابة الغراء للمجتمعات كلها(163)، ومشجعًا على العمل الجماعي لأنه يُعتبر شكلًا مهمًا من أشكال رأس المال الاجتماعي(164).

---

(159) Chris Baker, «Social, Religious and Spiritual Capitals: A Psychological Perspective,» in: Marian de Souza [et al.], eds., *Handbook of Education for Spirituality, Care, and Wellbeing* (New York: Springer, 2009), Part One, p. 173.

(160) Mathew Guest, «Search of Spiritual Capital: The Spiritual as a Cultural Resource,» in: Kieran Flanagan and Peter C. Jupp, eds., *A Sociology of Spirituality* (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2007), p. 187.

(161) انظر: Corwin, Introdution, p. 15; Ana Martes Cristina and Carlos L. Rodrigues, «Church Membership, Social capital and Entrepreneurship in Brazilian communities in the U. S.,» in: Curt H. Stiles and Craig S. Galbraith, eds., Ethnic Entrepreneurship: Structure and Process (Oxford: Elsevier, 2004), p. 180, and Don E. Eberly, The Rise of Global Civil Society: Building Communities and Nations from the Bottom Up (New York: Encounter Books, 2008), p. 36.

(162) انظر: Andrew Greeley, «Coleman Revisited: Religious Structures as a Source of Social Capital,» *American Behavioral Scientist*, vol. 40, no. 5 (March/April 1997), p. 592, and Richard Wood, «Religion, Faith-Based Community Organizing, and the Struggle for Justice,» in: Michele Dillon, ed., *Handbook of the Sociology of Religion* (Cambridge, U. K.; New York: Cambridge University Press, 2003), p. 396.

(163) Jean-Pierre Worms, «France: Old and New Civic and Social Ties in France,» in: Putnam, p. 179.

(164) Eric Musi Aner, «Morality Plays: Social Capital and Moral Behaviour in Anglo-American Democracy,» in: Deth [et al.], p. 203.

يربط باحثون آخرون بين الدِّين ومعايير قياس رأس المال الاجتماعي، مثل مبدأ المعاملة والمشاركة المدنية والثقة، والسبب هو اعتقادهم أن الدِّين مصدر للمعاملة بالمثل لأن الأديان كلها في العالم تطالب بأن يعامل الشخص الآخرين بالطريقة نفسها التي يريد أن يعاملوه بها[165]، فيما يدافع آخرون بالقول إن المؤسسات الدِّينية تولّد «شعورًا بالانتماء والترابط»، وتعزز «الشعور بالجماعة المحلية والشعور بالأخوّة»، وتعزز بين أعضائها واجبًا أخلاقيًا قويًا لمساعدة الآخرين. وربما تجعل هذه الصفات المؤسسات الدِّينية مثالية لتحفيز أنواع معيّنة من رأس المال الاجتماعي وأشكال المشاركة المدنية (مثل التبرع للجمعيات الخيرية، والعمل التطوعي لبرامج المساعدة الأساسية)[166]. ووجد شيفون ماك أندرو (S. McAndrew) في دراسة له أن كثيرًا من الديانات تشجع الناس على تقديم مصالح الآخرين أو المصلحة العامة قبل مصالحهم الخاصة الذاتية الضيقة، وأن لدى أولئك المتدينين مستويات من الثقة الاجتماعية أعلى ممّا لدى أولئك الاقل تديُّنًا[167]. في المقابل، يعتقد ماك أندرو أن الممارسة الدِّينية يمكن أن تعزز وحسب العلاقات الاجتماعية مع أشخاص من المجموعة العرقية أو الاجتماعية نفسها[168].

لا يرى جميع الباحثين أن الدِّين يعمل دائمًا على تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ يرى بعضهم أن تعاليم الدِّين تساعد في تعزيز أو عرقلة تكوين رأس المال الاجتماعي. ويُعتقد أن كثيرًا من المجموعات الدِّينية تصبح، بشكل مباشر أو غير مباشر، جزءًا من الائتلاف الحكومي والأحزاب السياسية

---

(165) VIgor Bahovec, Vinko Potocink and Sinisa Zrinscak, «Religion and Social Capital: the Diversity of European Regions,» in: Frane Adam, ed., *Social Capital and Governance: Old and New Members of the EU in Comparison*, With a Preface by Thomas Luckmann (London: Transaction Publishers, 2007), p. 177.

(166) Valeria Harvell, «Wellsprings of Social Capital: African American Churchwomen in Philadelphia,» in: Richardson Dilworth, ed., *Social Capital in the City: Community and Civic Life in Philadelphia* (Philadelphia, PA: Temple University Press, 2006), p. 208.

(167) Siobhan McAndrew, «Religious Faith and Contemporary Attitudes,» in: Alison Park, John Curtice and Katarina Thomson, eds., *British Social Attitudes: The 26th Report* (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2010), p. 101.

(168) Park, Curtice and Thomson, pp. 101-102.

وجماعـات المصالـح التـي قد تؤثـر في تكويـن رأس المـال الاجتماعـي[169].
ويعتقد فوكوياما أن الطائفية الناجمة عن بعض الجماعات الدِّينية يمكن أن تولّد التعصب والكراهية والعنف[170].

درس الباحثون أيضًا علاقـة رأس المال الاجتماعي والديمقراطية بالدِّين. فعلى سـبيل المثال، وجد سمدت أن سـلوك المتدينين يسـاهم في الديمقراطية أكثـر مـن سـلوك العلمانييـن[171]. ويقـول تومـاس فـار (T. Farr): «عندما تغيب الحرية الدِّينية، فإن النتيجة هي العنف الدِّيني والصراع. وعندما تكون موجودة، فإن النتيجة هي مزيد من رأس المال الاجتماعـي، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وترسـيخ الديمقراطية نفسـها وإنضاجها وإطالـة عمرها»[172]. ومع ذلـك، فهو يرى أنه يمكن لبعض الجمعيات الدِّينيـة أن تؤدي إلى معتقدات غير ديمقراطيـة أو معاديـة للمعتقدات والتقاليـد الديمقراطيـة، كالعضوية في منظمة متطرفة. وضرب عـدة أمثلة على الجمعيات الدِّينية التي تحمل معتقدات معادية للديمقراطيـة مثـل حركة حمـاس، فهو يقـول: «إن حركـة حماس الفلسـطينية، علـى الرغم مـن فوزها فـي انتخابـات ديمقراطيـة، تفتقـر إلى فضائـل وعادات ديمقراطية»[173].

يناقش فار أيضًا بالقول إنه «عندمـا يُحفَّز الناس من خلال القيم والاعتقاد في الثواب والعقاب بصورة مسـتقلة عن المكاسب المادية أو المصلحة الذاتية، فإنـه يمكن، بطبيعـة الحال، أن يصبحوا متعصبين مثل أسـامة بـن لادن». لذلك يقـول «ليس رجال الدِّين بشـرًا أفضـل، أو أن الأديـان كلها تعطـي الديمقراطية القيمة نفسـها، فثمة اختلافات حتى ضمن التقاليد الدِّينية في البلد الواحد»[174].

---

(169) Etga Ugur, «Religion as Source of Social Capital? The Gülen Movement in the Public Sphere,» Paper Presented at: *Gülen Conference*, London, October 2007, p. 155, Available at: http://gulenconference.net/files/London/Prcd%20-%20Ugur,%20E.pdf

(170) Fukuyama, p. 16.

(171) Smidt, «Religion, Social Capital and Democratic Life: Concluding Thoughts,» in: Smidt, p. 217.

(172) Thomas F. Farr, *World of Faith and Freedom: Why International Religious Liberty is Vital to American National Security* (New York: Oxford University Press, 2008), p. 19.

(173) Farr, p. 96.

(174) Farr, p. 57.

كما يقـول فار إن عالِـم الاجتماع روبـرت دي ودبيـري (R. D. Woodberry) يرى أن الدِّيـن قـد يُستخدم للحصـول علـى السـلطة، إلا أن بعضًا آخر يسـعى إلى شـيء روحي فريد لذاته، مثل إرضـاء الله. ويقول إن مثل هـؤلاء الناس يميلون إلـى رؤية الدِّين مصـدرًا لمواجهة التحديـات المختلفة (مثل المـرض أو القمع السياسـي)[175]. لذلـك، غالبًا ما تكـون الجماعـات الدِّينية أكثر اسـتقلالًا وقوة لمعارضـة الحكومـة[176]. ويـرى بعـض الباحثيـن، في مـا يخص علاقـة الدِّين الإسـلامي برأس المال الاجتماعي، أن «الدِّين الإسـلامي يلعـب دورًا كبيرًا في تشـكيل رأس المـال الاجتماعـي»[177]. والنظـر إلى البُعـد الإيجابـي للدِّين هو على رأس المال الاجتماعي ومسـاهمة المعتقد الدِّينـي في تأصيل قيم الجماعة والجماعية، وترسيخ فضيلة فعل الخير[178].

ثالثًا: أنواع رأس المال الاجتماعي

عندما بدأ الحديث عن رأس المال الاجتماعي، لم يكن هناك سوى شكل واحد من أشكال رؤوس الأموال المختلفة، بحسب تصنيف بورديو، إضافة إلى رأس المـال المادي والبشـري والرمـزي والثقافي. وقد أضـاف باحثون آخرون شكلًا آخر أطلقوا عليه رأس المال السياسي[179] (الموقع الذي يشغله الشخص من منصب سياسـي). أمّا تركيز الدراسـة علـى نوع واحد مـن رؤوس الأموال، وهو رأس المـال الاجتماعي، فلا يعني عدم تداخـل رؤوس الأموال المختلفة، أو عـدم ارتباطهـا بـه. كمـا إن رأس المـال الاجتماعـي لـم يكـن علـى صورة واحدة أو شـكل واحـد، أو تصنيـف واحد، فلـه الكثير من الأشـكال أو الصور

(175) Farr, p. 98.

(176) Russell J. Dalton and Nhu-Ngoc T. Ong, «Civil Society and Social Capital in Vietnam,» p. 6, Available at: http://www.democracy.uci.edu/files/democracy/docs/vietnam/vietnam04.pdf

(177) عمر راشد، «رأس مالنا الاجتماعي،» موقع إسلام أون لاين، 24 حزيران/ يونيو 2004

(178) حنا جريس، «الدِّين ورأس المال الاجتماعي،» مجلة الديمقراطية، السـنة العاشـرة، العدد 37 (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 88.

(179) Martin Åberg and Mikael Sandberg, *Social Capital and Democratisation: Roots of Trust in Post-Communist Poland and Ukraine* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2003), p. 90.

أو التصنيفات، منها رأس المال الاجتماعي السلبي الذي تكون آثاره سلبية في المجتمع وإن كانت مفيدة للمجموعة ورأس المال الاجتماعي الإيجابي الذي تكون نتائجه إيجابية عليه. وهناك تصنيف آخر يتعلق برأس المال الاجتماعي هو الرابط الذي يجمع بين أشخاص من ذوي خلفيات متشابهة، ويمتاز بالروابط القوية، ورأس المال الاجتماعي التجسيري الذي يجمع بين أشخاص من ذوي خلفيات مختلفة، وهو يتميز بالروابط الضعيفة، ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء جسور تربط بين قطاعات المجتمع البعيدة بعضها من بعض.

كما أن هناك تصنيفًا ثالثًا يتعلق برأس المال الاجتماعي الداخلي أو ذي المظهر الداخلي، ورأس المال الخارجي أو الاجتماعي ذي المظهر الخارجي. ويوجد تصنيف رابع يتعلق برأس المال الاجتماعي البنيوي أو الهيكلي (Structural Social Capital)، ورأس المال الاجتماعي المعرفي أو الإدراكي (Cognitive Social Capital)، حيث يتمثّل رأس المال الاجتماعي البنيوي في البنى أو الهياكل والمؤسسات والشبكات الاجتماعية. أمّا رأس المال الاجتماعي الإدراكي، فإنه يتمثّل في الانطباعات والعادات والقيم المشتركة، وما شابه. وتقترح الأدبيات أن العادات الاجتماعية والثقة هي نتائج لرأس المال الاجتماعي البنيوي. وثمة تصنيف آخر يميّز بين رأس المال الاجتماعي الأفقي (Horizontal Social Capital) ورأس المال الاجتماعي الرأسي (Vertical Social Capital)، ويصف رأس المال الاجتماعي الأفقي الناس في الشرائح المماثلة في المجتمع، فيما يصف رأس المال الاجتماعي الرأسي رأس المال الاجتماعي الذي يوفّر التكامل بين الناس في مختلف شرائح المجتمع[180].

ستهتم الدراسة برأس المال الاجتماعي، وذلك بالتركيز على تصنيفه السلبي والإيجابي، والرابط والتجسيري، والداخلي والخارجي لارتباطه بالرابط والتجسيري. وسبب الاهتمام بهذه التصنيفات تحديدًا دون غيرها هو ارتباطها

---

(180) Kuwame McKenzie, «Meanings and Uses of Social Capital in the Mental Health Field,» in: Kwame McKenzie and Trudy Harpham, eds., *Social Capital and Mental Health* (London; Philadelphia: Jessica Kingsley Publishers, 2006), pp. 15-16.

بأهداف الدراسة التي تفترض أن رأس المال الاجتماعي لا يكون إيجابيًا بصورة دائمة وإنما قد يكون سلبيًا في بعض الأحيان، وأيضًا لأن الدراسة تستند إلى قياس رأس المال الاجتماعي بمعايير وقيم المعاملة بالمثل والتضامن، وتحديدًا بمعيار الثقة التي قد تختلف في حال كان رأس المال الاجتماعي ترابطيًا عنها في حال كان رأس المال هذا تجسيريًا. كما تدعم أغلبية الأدبيات الرأي القائل إن لرأس المال الاجتماعي التجسيري عددًا من التأثيرات الخارجية الإيجابية (Positive Externalities)، وإن لرأس المال الاجتماعي الرابط عددًا من الآثار السلبية (Negative Externalities). وفي ما يلي توضيح لتصنيف رأس المال الاجتماعي بناء على الإيجابي والسلبي، والرابط والتجسيري والداخلي والخارجي.

1- رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي

أكد المنظّرون الثلاثة لرأس المال الاجتماعي، بورديو وكولمان وبوتنام، تأثيرات رأس المال الاجتماعي الإيجابية، لكنهم وجدوا في الوقت ذاته أنه قد يكون ذا تأثيرات سلبية أو ضارة أيضًا؛ فبالنسبة إلى بورديو الذي ميّز بين رؤوس الأموال - من بينها رأس المال الاجتماعي - كي يثبت رؤيته أن رأس المال الاجتماعي استخدمته الطبقة المهيمنة في إعادة امتيازها وما نتج من ذلك من زيادة اللامساواة في المجتمع، لم تكن النتيجة المترتبة على استخدامه إيجابية، بل يمكن اعتبارها سلبية. وإذا كان بورديو لم يشر صراحة إلى أن هذا الشكل من رأس المال الاجتماعي سلبي، فإن كولمان أشار، وبشكل صريح، إلى احتمال أن يكون شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي ضارًا[181]. وقد سخر كثيرًا من الأحيان لتعريفه الوظيفي، ولاحظ أن من الممكن أن يكون لرأس المال الاجتماعي وظائف إيجابية للبعض ووظائف سلبية للبعض الآخر. وهو يرى أن «نموذجًا معيّنًا من رأس المال الاجتماعي قد يكون عديم الجدوى، أو ضارًا بالآخرين»[182].

(181) Coleman, p. 100.

(182) Coleman, *Foundations of Social Theory*, p. 302.

أمّا بوتنام فذهب إلى القول إن رأس المال الاجتماعي مفيد للأداء الديمقراطي في الشمال الإيطالي، وبالتالي ركز على الناحية الإيجابية لتأثير رأس المال الاجتماعي في الديمقراطية. وتبعه معظم الباحثين في التركيز على الجانب الإيجابي من رأس المال الاجتماعي، مثل دوره في التعاون والتماسك والتنمية والديمقراطية ... إلخ، وأدى تركيز بوتنام على الجانب الإيجابي من رأس المال الاجتماعي إلى انتقاده بسبب تجاهله تأثيرات رأس المال الاجتماعي السلبية، وبأنه لا يكون دائمًا إيجابيًا وإنما قد يكون أيضًا سلبيًا أو ضارًا. وكان من الانتقادات المهمة الموجّهة إلى بوتنام في هذا الجانب، انتقاد من كلٍّ من أليخاندرو بورتس (A. Portes) وباتريسيا لاندولت (P. Landolt)، اللذين وجدا جوانب سلبية لرأس المال الاجتماعي؛ حيث لاحظ بورتس أن رأس المال الاجتماعي في حد ذاته يؤدي إلى مشكلات اجتماعية، على شكل جمعيات الجريمة المنظمة وشبكات البغاء والقمار، أو عصابات الشباب، وهي تختلف عن النماذج الإيجابية التي فحصها بوتنام[183].

أكد رؤيةَ بورتس عدد من الباحثين الذين وجدوا حالات كثيرة من «رأس المال الاجتماعي السلبي»؛ إذ توجد ثقة عالية ضمن شبكات يُنظر إليها عادة باعتبارها غير مرغوب فيها اجتماعيًا، مثل المافيات أو المنظمات العنصرية[184]. ومن الحالات البارزة التي يُشار إليها للدلالة على رأس المال الاجتماعي السلبي، حادثة تفجير أوكلاهوما التي أسفرت عن مقتل 168 شخصًا، وكانت من تنفيذ تيم ماكفي، بمساعدة من رفاقه وشبكة معارفه[185]. فهذه الحالة، وغيرها من الانتقادات، جعلت بوتنام يعترف لاحقًا بوجود «جانب مظلم من رأس المال الاجتماعي»، مشيرًا إلى هذه الحادثة تحديدًا، عندما قال:

---

(183) Alejandro Portes, «Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology,» *Annual Review of Sociology*, vol. 24, no. 1 (1998), pp. 16-17.

(184) Tom Schuller, Stephen Baron and John Field, «Social Capital: A Review and Critique,» in: Baron, Field and Schuller, p. 31.

(185) Jonathon Porritt, *Capitalism as if the World Matters* (London; Sterling, VA: Earthscan, 2007), p.176.

جاء في السطر الأخير من صحيفة نيويورك تايمز: «كان من الممكن أن نكون جميعًا أفضل حالًا الآن لو أن تيم ماكفي كان يلعب البولينغ بمفرده». شبكة الناس الذين شكلوا هذه المؤامرة هي في الواقع رأس المال الاجتماعي - مكنت تيم ماكفي من أن يفعلها، وما كان ليفعلها بمفرده من دون هذه الشبكة. وهو مثال واضح لرأس المال الاجتماعي ذي التأثيرات الخارجية السلبية»[186].

أمثلة كثيرة حاول الكتّاب من خلالها تأكيد أن رأس المال الاجتماعي لا يكون دائمًا إيجابيًا وإنما قد يكون سلبيًا، ولا يقتصر الأمر على رأس المال الاجتماعي الإيجابي، بل يوجد أيضًا رأس المال الاجتماعي السلبي أو ما فيه من جانب مظلم أو غير اجتماعي أو سيئ، أو آثار سامة أو ضارة أو شرسة[187]. واعتبر فوكوياما أن رأس المال الاجتماعي هو أكثر احتمالًا لإنتاج الآثار السلبية من رأس المال البشري ورأس المال المادي[188].

على الرغم من أن كثيرين من الباحثين ذهب إلى أن الشبكات الاجتماعية توفّر رأس مال اجتماعيًا ذا دور إيجابي، بحيث يساهم في التضامن والتماسك، وجد آخرون أن الشبكات الاجتماعية تكون مصدرًا محتملًا لرأس المال الاجتماعي للمجرمين. وكما أن التماسك الاجتماعي يزداد، فإن توافر رأس المال الاجتماعي للمجرمين يزداد في الوقت نفسه أيضًا[189]. ورأى بعضهم أن رأس المال الاجتماعي يتأثر إيجابًا بالحكم الجيد، وسلبًا بالحكم السيئ[190].

لم تكن أمثلة الجوانب السلبية من رأس المال الاجتماعي مقتصرة على

---

(186) Putnam, *Bowling Alone*, p. 446

(187) Deth and Zmerli, p. 631.

(188) Francis Fukuyama, «Social Capital, Civil Society and Development,» *Third World Quarterly*, vol. 22, no. 1 (2001), p. 8.

(189) Christopher R. Browning, Robert Dietz and Seth L. Feinberg, *Negative Social Capital and Urban Crime: A Negotiated Coexistence Perspective: Urban and Regional Analysis Initiative Working Paper No. 00-07* (Columbus, OH: Urban and Regional Analysis Initiative, 2000), p. 3.

(190) Sarah Denise Eberle, «Social Capital and Good Governance: The Impact of Civil Society on Government Performance,» (Master Thesis, University of Konstanz, Faculty of Law, Economics and Politics, 2003), Available at: http://kops.ub.uni-konstanz.de/bitstream/handle/urn:nbn:de:bsz:352-opus-16386/Eberle.pdf?sequence=1

عصابات المجرمين أو الشبكات الاجتماعية، وإنما هناك كثير من الأمثلة المقدَّمة والدَّالة على أن رأس المال الاجتماعي لا يكون دائمًا إيجابيًا، وإنما قد يكون سلبيًا، وتحديدا بالنسبة إلى الديمقراطية، وهو ما تهتم به هذه الدراسة. وحول تأثير رأس المال الاجتماعي في الديمقراطية، وهل هو ضار أو مفيد، وتحديدًا بالنسبة إلى الثقة، فسيتم الاستفادة من الرؤية التي تعتقد أن تأثيره لا يكون دائمًا إيجابيًا وبالتالي مفيدًا للديمقراطية كما رأى بوتنام. ومن حيث ارتباط مفهوم الثقة (التي تُعتبر أحد مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي) بالديمقراطية، ولا سيما عند الذين اعتبروا وجود ثقة للمواطنين بالمؤسسات السياسية، بما فيها الأحزاب التي تستلم الحكم، شرطًا مسبقًا للديمقراطية، وأن حدوث تراجع كبير في تلك الثقة يهدد الديمقراطية[191]، ونعتقد أن الثقة تنجم عن الديمقراطية، ولا يشترط أن تؤدي الثقة إليها، وسنستعين تحديدًا بمبادئ زتومبكا في كتابه الثقة: **النظرية السوسيولوجية**، عن الثقة والديمقراطية. وسيجري في ما يلي التطرق إلى علاقة رأس المال الاجتماعي السلبي بالديمقراطية.

2- رأس المال الاجتماعي السلبي والديمقراطية

على الرغم من تأكيد بوتنام أهمية الجمعيات في إنشاء رأس المال الاجتماعي وأثرها الإيجابي في الديمقراطية، فإنه كان قد أشار إلى أن «ليست الجمعيات كلها ملتزمة بالأهداف الديمقراطية»[192]، وهو ما يمكن تفسيره بأن الجمعيات المنتجة لرأس المال الاجتماعي لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية؛ فالجانب المظلم لرأس المال الاجتماعي، كما يُعتقد، «أصبح

---

(191) Chisepo J. J. Mphashia, «Trust Relations in the National Council of Provinces,» in: Steinar Askvik and Nelleke Bak, eds., *Trust in Public Institutions in South Africa* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT, USA: Ashgate, 2005), p. 42, and Karl Terry, «Getting to Democracy: Plenary Session II, A Research Perspective,» in: Commission on Behavioral and Social Sciences and Education, National Research Council, *The Transition to Democracy: Proceedings of a Workshop* (Washington D. C.: National Academy Press, 1991), p. 30.

(192) Putnam, *Making Democracy Work*, p. 221.

ملحوظًا في المنافسة على السلطة»[193]. كما أن غياب رأس المال الاجتماعي يزيد من خطر الاقصاء الاجتماعي والشرذمة والقمع[194].

إن كان التنافس على السلطة قد اعتُبر جانبًا مظلمًا لرأس المال الاجتماعي، فإن بعض التنظيمات، مثل تنظيم القاعدة، يُعَدّ شكلًا سلبيًا لرأس المال الاجتماعي يضر بالديمقراطية، حيث إن علاقة الثقة والتعاون بين أفراد التنظيم لا تنفي واقع أن مصالح تنظيم القاعدة سيئ بالنسبة إلى مصلحة المجتمع العامة[195]. وينطبق الأمر أيضًا على العضوية المعبّأة كمثال للجانب المظلم من جوانب رأس المال الاجتماعي[196]، وكذا المافيا التي هي شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي يجعل الديمقراطية أسوأ؛ إذ تتوافر فيها، وبحسب ما يناقش بورمان، الثقة والمعاملة بالمثل، والتعاون بين أعضائها، إذ إنها تتشكل من روابط عائلية على الأغلب، لكنها لا تثق بما هو خارج محيط منظمتها أو مجموعتها، كما إن أهدافها تصب في مصالحها الشخصية وتسيء، بل تضر بالمصلحة العامة أو بالمجتمع ككل[197]. وكانت ستول قد ميّزت بين نوعين من الروابط والجمعيات: نوع ذي هدف عام ونوع ذي هدف خاص[198].

كما اعتُبر الفساد والواسطة والمحسوبية[199] أشكالًا سلبية لرأس المال الاجتماعي، وكلها تدمر الديمقراطية؛ إذ يحاول السياسيون الفاسدون التقليل

---

(193) Carl Boggs, «Social Capital and Political Fantasy: Robert Putnam's Bowling Alone,» *Theory and Society*, vol. 30, no. 2 (April 2001), pp. 295-296.

(194) Ravi Bhavnani and David Backer, «Social Capital and Political Violence in Sub- Saharan Africa,» *Afrobarometer Working Papers*, Working Paper no. 90 (2007), p. 2, Available at: mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/.../AfropaperNo90.pdf

(195) Michael Baurmann, «Political Norms, Markets and Social Capital,» in: Jörg Kühnelt, ed., *Political Legitimization without Morality?* ([Dordrecht; London]: Springer, 2008), p. 196.

(196) Dalton and Ong, «Civil society and Social Capital in Vietnam,» p. 4.

(197) Michael Baurmann, «Political Norms,» in: Kühnelt, p. 170.

(198) Dietlind Stolle, «Bowling together, Bowling alone: The Development of Generalized Trust in Voluntary Associations,» *Political Psychology*, vol. 19, no. 3 (1998), p. 505.

(199) Jo Ritzen, William Easterly and Michael Woolcock, *On «Good» Politicians and «Bad» Policies: Social Cohesion, Institutions and Growth* (Washington, DC: World Bank, World Bank, Office of the Vice President, Development Policy, and Development Research Group, Macroeconomics and Growth, [2000]), p. 5.

من الوسائل الديمقراطية من أجل القضاء على أي سيطرة على أفعالهم[200].
والفساد في أوسع معانيه يُعرّف بأنه إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة. والشخص الذي سيمارس الفساد سيعرض، أو سيقبل القيام بهذا العمل وحسب إذا عرف أن الشخص الذي سيرتكب فعل الفساد من أجله (شريكه) سيفي من جانبه بما هو مطلوب منه (أن ينجز بدوره الجانب المتعلق به من الصفقة، أو إسداء خدمة في مقابل خدمة). ووجد أن هذا الشكل من أشكال المعاملة بالمثل هو شرط ضروري لصنع أو قبول عروض فاسدة، إضافة إلى اشتراطه توافر عنصر الثقة بينهما. فمرتكبو الفساد يعرف بعضهم بعضًا منذ فترة طويلة، أو على الأقل يكونون من المعارف أو حتى من الأصدقاء. ويعتمد الفاسدون على مساعدة سياسية؛ حيث إن وجود هذا الجانب المظلم من رأس المال الاجتماعي يستلزم وجود علاقة خاصة بين السياسيين أو العاملين في الإدارة العامة[201]. ووجد فارهيم أن النظام الفاسد قد يؤدي إلى تناقص الثقة بالمؤسسات العامة، وإلى ثقة عامة منخفضة[202].

إذا كان هناك ثقة أو تعاون بين الفاسدين، فإنهما يُعتبران شكلًا من أشكال رأس المال السلبي، ولا تنعكس هذه الثقة الخاصة بين الفاسدين بالضرورة على زيادة ثقة الناس العامة بالنظام السياسي غير الديمقراطي، أو بالنظام الذي ينتشر فيه الفساد؛ ففي حين أن الثقة العامة بين المواطنين تزيد في حالة النظم الديمقراطية التي لا يوجد بها فساد، فإنها تقل في النظم غير الديمقراطية التي ينتشر فيها الفساد، وتزيد احتمالات وجود رأس مال سلبي. ويُعتقد أنه «كلما توافرت الديمقراطية، فإن التأثير السلبي لمصادر تكوين رأس المال الاجتماعي

(200) Pasquale Tridico, «The Path of Development among Former Communist Economies: Social Capital: The Middle Class and Democracy,» Paper Presented at: *The Bi-Annual Conference of the EACES*, Estonia, 26-28 August 2010, p. 18.

(201) Peter Graeff, «The Dark Side of Social Capital: Why and how do Corruption Norms Facilitate Illegal Exchanges?» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Sociological Association*, New York City, 2007.

(202) Vårheim, p. 6.

يكـون أقـل»[203]، إذ إن المواطنين فـي الديمقراطيـات الناضجة لـن يقلقوا من احتمال أن يسـيء السياسيون استخدام السلطة، أو من أن تهمل الأغلبية مصالح الأقليات[204].

مـن خلال النقاش المبيّـن أعلاه، يتضح أن احتمـالات وجود رأس المال الاجتماعـي الإيجابي تزيد في ظل وجـود نظام ديمقراطي غير فاسـد، في حين تزيـد احتمـالات وجـود رأس المـال الاجتماعـي السـلبي فـي ظل غيـاب هذا النظـام. ويُعتقـد إن رأس المال الاجتماعي السـلبي يتكوّن عندمـا لا يثق الناس إلا بمجموعة صغيرة من الأفراد الذين لديهم القرابة أو روابط محلية أو خاصة، كمـا يعنـي رأس المـال الاجتماعـي السـلبي أن النـاس لا يثقون بالمؤسسـات السياسية[205].

حدد بورمان شروطًا ينبغي توافرها من أجل اعتبار رأس المال الاجتماعي إيجابيًا مفيدًا للديمقراطية لا سـلبيًا ضارًا بها: أولا، إنشـاء الشبكات الاجتماعية التجسـيرية (رأس المـال الاجتماعي التجسـيري)؛ ثانيًا، وضع قواعـد المعاملة بالمثـل العامـة والثقة العامـة؛ ثالثًـا، تعزيـز الالتـزام بالمصلحة العامة وليسـت الخاصة. ويمكـن أن يفتقر رأس المال الاجتماعي إلـى التأثيرات الإيجابية لأنه يعـزز الالتـزام بمصالح المجموعة وحسـب أكثر مـن التزامه بالمصلحـة العامة للمجتمع المحيط ككل[206].

---

(203) Mark E. Warren, «Social Capital and Corruption,» Washington DC, Georgetown University (Draft), 2001, Available at: www.socialsciences.exeter.ac.uk.

(204) Michael Baurmann and Reinhard Zintl, «Reinhard Zintl, Social and Cultural Preconditions of Democracy,» A Framework for Discussion, in: Geoffrey Brennan, Hrsg., *Preconditions of Democracy*, The Tampere Club Series (Tampere: Tampere Univ. Press, 2006), 2, S. 19-74, Available at: duesseldorf.de/fileadmin/Redaktion/Institute/Sozialwissenschaften/Soziologie/Dokumente/Baurmann/Ausaetze/Social_and_Cultural_Preconditions_of_Democracy.pdf, p. 48.

(205) Dimitri A. Sotiropoulos, «Positive and Negative Social Capital and the Uneven Development of Civil Society in Southeastern Europe,» *Southeast European and Black Sea Studies*, vol. 5, no. 2 (2005), p. 253.

(206) Michael Baurmann, «Political Norms, Markets and Social Capital,» in: Kühnelt, p. 172.

أعتقد أن تأثيرات رأس المال الاجتماعي الإيجابية والسلبية قد توجد أحيانًا بفعل مصادر تكوينه، مثل تأثيرات النخبة السياسية في إنشاء رأس المال الاجتماعي التي تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية له. وفي ما يلي توضيح لأثرها ونوع رأس المال الاجتماعي الذي تنتجه، علمًا بأنه سيتم لاحقًا اختبار كيف يمكن أن تعمل النخبة السياسية الفلسطينية في التأثير في تكوين رأس مال اجتماعي أإيجابيًا كان أم سلبيًا، لاختبار ما تم طرحه نظريًا.

3- النخبة السياسية ونوع رأس المال الاجتماعي السلبي أو الإيجابي

إن تأثير النخب السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي لا يكون إيجابيًا دائمًا؛ ففي بعض الحالات تساهم النخبة في استنزاف رأس المال الاجتماعي، كأن تتسبب في إشعال حرب أهلية مثلًا، أو تفتيت المجتمع، وزيادة اللامساواة، وتساهم في انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية، وبالتالي يكون تأثيرها فيه سلبيًا، ولا سيما في الأنظمة السلطوية، حيث يتراجع القانون أمام قوة النخب السياسية المسيطرة على الدولة ومواردها.

اعتمادًا على رأي بورمان بخصوص الشروط التي حددها لاعتبار رأس المال الاجتماعي إيجابيًا مفيدًا للديمقراطية لا سلبيًا ضارًا بها، بحيث تكون الثقة والتبادلية عامة لا خاصة، والعمل للمصلحة العامة لا الخاصة، يمكن القول إن النخبة السياسية قد تساهم في إنشاء رأس مال اجتماعي إيجابي، وذلك في حال استطاعت تكوين ثقة وتسامح، ومبدأ معاملة بالمثل، والتعاون بصورة عامة بحيث تعم هذه المبادئ جميع أفراد المجتمع، والعمل للمصلحة العامة[207]. فهذه الأمور من شأنها زيادة رصيد مجتمع ما من رأس المال الاجتماعي. واستنادًا إلى رؤية بورمان أيضًا، بالنسبة إلى تحديد رأس المال الاجتماعي السلبي والإيجابي وتأثير المصادر في تكوينه، أعتقد أن النخبة

---

(207) الصالح العام للمجتمع يتحقق عندما يعمل أفراد النخبة لخدمة أهداف عامة للمجتمع، كالتحرر مثلًا، وتحقيق المساواة، ومحاربة الفقر والفساد، أو خدمة جميع أفراد المجتمع من دون تمييز لا خدمة أهدافها الخاصة أو خدمة فئة معيّنة دون غيرها.

السياسية تساهم في التأثير في إنشاء رأس مال اجتماعي سلبي، وذلك في حال كانت الثقة والتسامح والتعاون ومبدأ المعاملة بالمثل منحصرة بين أعضاء مجموعة النخبة وحسب، وكانت النخبة تنطلق في عملها لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة لا خدمة المصلحة العامة للمجتمع، وبالتالي، تعمل النخبة على استنزاف رأس المال الاجتماعي للمجتمع. بعبارة أخرى، يمكن القول إن النخب السياسية تستخدم رأس المال الاجتماعي للخير أو الشر على حد سواء، وفي حال استخدامه للخير ومصلحة المجتمع العامة وكانت نتائجه إيجابية، يمكن اعتباره رأس مال اجتماعيًا إيجابيًا، أمّا في حال استخدامه لمصالحها الخاصة وكانت نتائجه سلبية على المجتمع، يكون رأس مال اجتماعيًا سلبيًا، وهو ما سيتم اختباره لاحقًا؛ فبحسب كلٍّ من مايكل فولي وبوب إدوارد، فإن «رأس المال الاجتماعي قد يُستخدم للخير والشر. والخيارات الاستراتيجية في استخدام رأس المال الاجتماعي تحدد نتائجه الفعلية»[208].

إن وجود الثقة ومبدأ المعاملة بالمثل والتعاون في المجموعة الواحدة، وحتى لو كانت هذه المجموعة من النخبة السياسية داخل حزب أو حركة سياسية، لا يعني أن ذلك سينعكس خارجها، ولا يعني أن التعاون يكون بهدف الصالح العام للمجتمع، وإنما لتحقيق مصالح النخبة السياسية الخاصة. وفي هذا الشأن يقول بورمان: «قد تكون هناك درجة كافية من الثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل داخل النخبة السياسية، على هذا الأساس يمكن أن يكون الالتزام في ما بين النخبة قويًا بما يكفي للتغلب على السلوك الانتهازي والأناني، وتحقيق التعاون النافع الذي لا يستثني حقيقة أن هدف هذا التعاون هو لقمع بقية المجتمع واستغلاله»[209].

قد تتعاون النخب لاستغلال المجتمع من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وإن يكن في ظاهر هذا التعاون إنه لمصلحة المجتمع، فيتم استغلال رأس

(208) Michael W. Foley and Bob Edwards, «Is it Time to Disinvest in Social Capital?,» *Journal of Public Policy*, vol. 19, no. 2 (May - Aug., 1999), p. 168.

(209) Michael Baurmann, «Political Norms,» in: Kühnelt, p. 169.

المال الاجتماعي لتحقيق مآرب ذاتية فيكون إحدى الأدوات السياسية[210]. إن تفضيلات أعضاء النخبة المشتركة تعمل على إيجاد علاقات وروابط خاصة في ما بينهم، فتربط بين أعضاء حتى ولو كانوا مختلفين ما دامت مصالحهم متشابهة؛ فبحسب اتفاق النخبة الشامل يتحدد نوع رأس المال الاجتماعي[211]. وسنعمل في هذا البحث، لاحقًا على فحص ما إذا كانت روابط النخبة السياسية تمثّل رأس مال اجتماعيًا سلبيًا عندما تهتم بمصالحها الخاصة ولو على حساب المصلحة العامة، وتتعاون في ما بينها لتحقيق مصالحها الخاصة. فمارك وارن يناقش أن آثار رأس المال الاجتماعي السلبية ليست موجودة في عصابات المدن وحسب، وإنما توجد أيضًا في سلطة النخب التي تستغل في كثير من الأحيان رأس المال الاجتماعي لتحقيق الغايات المعادية للمجتمع[212]. كما يُعتقد أن النخبة السياسية غالبًا ما تسعى إلى تحقيق غاياتها الخاصة[213]. ويساعد أن تحقق النخب السياسية أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة عندما تكون الدولة قمعية، فتعتمد أكثر على التعبئة السياسية للجماهير لا على المشاركة السياسية[214].

بعد هذا العرض السريع لتأثير النخبة في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل سلبي أو إيجابي، سيجري في ما يلي توضيح أوفر لرأس المال الاجتماعي الرابط ورأس المال الاجتماعي التجسيري، ولا سيما من حيث ارتباطه بالناحية الإيجابية، أو بالناحية السلبية من رأس المال الاجتماعي.

---

(210) John D. Montgomery, «Social Capital as a Policy Resource,» in: John D. Montgomery and Alex Inkeles, eds., *Social Capital as a Policy Resource* (Boston: Kluwer Academic Publishers, 2000), p. 1.

(211) Hill Kim Quaile, «Tetsuya Matsubayashi, Civic Engagement and Mass-Elite Policy Agenda Agreement in American Communities,» *American Political Science Review*, vol. 99, no. 2 (2005), p. 220.

(212) Warren, «Social Capital and Corruption», p. 1.

(213) Colletta and Cullen, «The Nexus between Violent Conflict, Social Capital and Social Cohesion,» p. 6.

(214) Hajdeja Iglic, «Trust Networks and Democratic Transition Yugoslavia in the Mid-1980s,» in: Badescu and Uslaner, p. 11.

4- رأس المال الاجتماعي الرابط ورأس المال الاجتماعي التجسيري

ميّز بوتنام بين رأس المـال الاجتماعـي الرابط ورأس المـال الاجتماعي التجسـيري، فاعتبر أن الأول يربـط بين الناس المتشـابهين؛ والثانـي يجمع بين النـاس المختلفيـن. ويخلق رأس المـال الاجتماعي التجسـيري هويات متعددة الأوجـه والمعاملة بالمثل. وفي حين أن رأس المال الرابط يقوي نفســه، فيؤدي إلـى تقويـة الإخلاص داخـل المجموعة، فإنـه يؤدي أيضًـا إلى تناقضـات قوية خـارج المجموعـة[215]. ويعتقـد بوتنـام أن التفاعـلات وجهًا لوجه أكثـر إنتاجًا للمواقـف المدنيـة، وقـد تكون تجـارب المجموعـة أكثـر وضوحًا فـي تأثيرها عندما يكـون أعضاء المجموعة متنوعيـن ومن خلفيات مختلفـة. هذا النوع من تفاعـل المجموعـة يسـمّى التجسـيري[216]. ووصـف رأس المـال الاجتماعـي التجسـيري بأنه رأس مـال اجتماعـي ذو مظهر خارجي، في حيـن وصف رأس المال الاجتماعي الرابـط بأنه ذو مظهر داخلي. وبالنسـبة إليه، يبقى رأس المال الاجتماعي الداخلي ضمن مجموعات منظمة على أســس عضوية من العلاقات الطبقية أو الجندرية (النوع الاجتماعي) أو العرقية، والغرض من مجموعة كهذه هو الحفاظ على الروابط بين أعضائها[217].

بحســب اعتقاد بعـض الباحثين، فـإن شـكل رأس المـال الاجتماعي ذي المظهـر الداخلـي ينتظم فـي مـوازاة الطبقـة أو النـوع الاجتماعي أو الأســس العرقية، ويهدف إلى تعزيز مصالح أعضائه المادية والاجتماعية والسياسية، في حين أن رأس المال الاجتماعي ذا المظهر الخارجي يكون أكثر شمولًا واهتمامًا بالمصلحة العامة. ويشـار أحيانًا إلى رأس المال الاجتماعي التجسـيري برأس المـال الاجتماعي ذي المظهـر الخارجي، فيُعتقـد أن له آثـارًا إيجابية في حين وجِد أن رأس المـال الاجتماعي الرابط ذا المظهـر الداخلي يمكن أن يكون له

(215) Putnam, *Bowling Alone*, p. 23.

(216) Putnam, *Making Democracy Work*, p. 90.

(217) Putnam and Goss, «Introduction,» in: Putnam, *Democracies in Flux*, pp. 11-28.

آثار سلبية. إلا أن هناك من يشير إلى أن «هذا ينبغي ألا يقود إلى الاستنتاج بأن رأس المال الاجتماعي الرابط سيئ بالضرورة»[218].

إن اعتبار رأس المال الاجتماعي التجسيري إيجابيًا ليس شرطًا بحسب جون فيلد، حيث يرى أن لرأس المال الاجتماعي التجسيري أيضًا جانبًا مظلمًا، ويمكن أن ينتج عدم المساواة، كما يمكن أن يخدم أيضًا أهدافًا ضارة. وإن عاملًا حاسمًا في تحديد ما إذا كان رأس المال الاجتماعي يعمل بصورة سلبية أو إيجابية على المجتمع الأوسع هو السياق الموجود به[219]. وعلى الرغم من انتقاد بعض الباحثين رأس المال الاجتماعي التجسيري بأنه ليس من الضرورة أن يعمل دائمًا بصورة إيجابية، فإن أغلبية الانتقادات وُجهت إلى رأس المال الاجتماعي الرابط الذي يُعتقد أن بالإمكان العثور عليه في المنظمات الإثنية أو الدِّينية، ويكون موجهًا إلى داخل المجموعة ويؤدي إلى هويات حصرية، ويميل إلى تعزيز المجموعات المتجانسة، فيما يتم توجيه رأس المال الاجتماعي التجسيري إلى خارج المجموعة[220]. ويقاس رأس المال الاجتماعي الرابط بالثقة الشخصية بين الناس المرتبط بعضهم ببعض بشدة (Personalized Trust)، في حين أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يتم قياسه بالثقة بين الناس المرتبطين بشكل فضفاض، أي بالثقة المكتسبة (Earned Trust) أو بالثقة العامة (Generalized Social Trust)[221]. ويسمح رأس المال الاجتماعي التجسيري للناس بالحصول على حاجات خارج مجموعاتهم الاجتماعية المعتادة[222].

توصلت إحدى الدراسات إلى اعتبار أن رأس المال الاجتماعي الرابط يعزز الآثار السلبية مثل التعصب الاجتماعي والأداء الاقتصادي المنخفض،

(218) Eberle, pp. 15-16.

(219) Field, *Social Capital*, 2nd ed., p. 98.

(220) Julia Häuberer, *Social Capital Theory: Towards a Methodological Foundation* (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2011), p. 57.

(221) Häuberer, p. 73.

(222) William H. Lockhart, «Building Bridges and Bonds: Generating Social Capital in Secular and Faith-Based Poverty-to-Work Programs,» *Sociology of Religion*, vol. 66, no. 1 (Spring 2005), p. 46.

وتميل المجتمعات المستقطبة إلى الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تكوّن رأس المـال الاجتماعي الذي يقوّض شـرعية الأنظمـة الديمقراطية[223]. وتشـير دراسـة أخرى إلى أن رأس المال الاجتماعي الرابط يـؤدي إلى عواقب سـلبية. وفي المقابل، يـؤدي رأس المـال الاجتماعي التجسـيري أو الشـبكات التجسـيرية إلـى تشـكيل هويـة أوسـع ومبـدأ المعاملـة بالمثـل من خلال نشـر المعلومات[224].

---

(223) Deth and Zmerli, p. 638.

(224) Ahoo Salem, «Grilling Alone; The Dark Side of Social Capital in Malmö: Exploring Impacts of Social Networks in the Integration of an Afghan Community,» (Masters Thesis, Lund University, Lund University International Master's Programme in Environmental Studies and Sustainability Science 2009), pp. 14-15, Available at: http://www.lumes.lu.se/database/alumni/07.09/thesis/Salem_Ahoo.pdf

الفصل الثاني

خصوصية رأس المال الاجتماعي
في الحالة الفلسطينية

تعكس خصوصية الحالة الفلسطينية نفسها على وجود استثناءات للشروط والنظريات الموضوعة لرأس المال الاجتماعي؛ فعلى صعيد مصادر رأس المال الاجتماعي، يُلحَظ أن المصادر التي تساهم في تكوين رأس مال اجتماعي في الحالة الفلسطينية تأثرت بفعل هذه الخصوصية بسبب خضوعها للاحتلال الإسرائيلي وعدم وجود دولة، وهو ما أدى إلى زيادة قوة النخب بما يفوق قوة المؤسسات التي أُنشئت بعد أوسلو. وعلى صعيد نظامها السياسي الذي يختلف عن غيره من النُّظُم، أصبح هناك بعد الاقتتال بين «حماس» و«فتح» في ظل استمرار الاحتلال سلطتان، إحداهما في غزة وأخرى في الضفة. وعلى صعيد نخبها، تأثرت هذه النخب بالسياق الاجتماعي الذي عاشت فيه، فساهمت الانتفاضة الأولى بفرز نخب ذات سمات إيجابية انعكست على تشكيل رأس مال اجتماعي إيجابي في تلك المرحلة، لكن أُفرزت في مرحلة ما بعد أوسلو نخب جديدة تتسم بالنفعية على نحو أبعد، فأثّر ذلك سلبًا في رأس المال الاجتماعي. وساهم الاقتتال بين «حماس» و«فتح» في زيادة تأثيرات النخبة السلبية في رأس المال الاجتماعي. كما تأثر دور الروابط العائلية وروابط المجتمع المدني بسبب هذه الخصوصية؛ فبعد أن ساهمت في إيجاد رأس مال اجتماعي إيجابي، تراجع دورها بسبب زيادة قوة دور الروابط الحزبية والنخب السياسية بعد الانقسام.

إضافة إلى تأثير خصوصية الحالة الفلسطينية في طبيعة مصادر رأس المال الاجتماعي، شكّلت أنواع رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية استثناء للشروط التي حددها الباحثون والمنظّرون، من بينها اعتبار رأس المال الاجتماعي التجسيري ذا آثار إيجابية، واعتبار رأس المال الاجتماعي الرابط ذا آثار سلبية. لكن تأثير رأس المال الرابط الذي أعطى المنظّرون أمثلة له،

مثـل العائلة، لـم يكن بالضرورة سـلبيًا كما اشـترطوا، كما أن تأثيـر رأس المال الاجتماعـي التجسـيري ليـس إيجابيًـا بالضـرورة، وسـيتم توضيح ذلـك بمزيد مـن التفصيل لدى تنـاول أنـواع رأس المال الاجتماعـي في الحالة الفلسـطينية ومصـادره. أمّـا في هـذا الفصل، فسـيتم التركيز على دراسـة خصوصيـة الحالة الفلسـطينية مـن حيـث علاقتهـا بتكويـن رأس المـال الاجتماعـي. وقُسـم إلى مبحثيـن: **الأول** يتنـاول خصوصية مصـادر رأس المال الاجتماعـي وأنواعه في الحالـة الفلسـطينية، بهـدف تفسـير هـذه الخصوصية علـى أنواعهـا ومصادرها المختلفـة مثـل النخبة والنظـام السياسـي والمجتمع المدنـي والعائلـة والدِّين، فيما سـيتناول المبحث الثاني دور الاحتلال في تكويـن رأس المال الاجتماعي لفحص هذا الدور في ما قبل الانقسـام وبعده. ويجـدر ملاحظة أن هذا الفصل سـيكون تمهيدًا للحالة الدراسية، لذلك سـيكون مختصرًا ليجري تناول مصادر تكـوّن رأس المـال الاجتماعي وأنواعه بشـيء من التفصيل، مـع تقديم حالات دراسية في الفصل الذي يليه.

أولًا: خصوصية مصادر رأس المال الاجتماعي وأنواعه في الحالة الفلسطينية

لم يأخذ منظّرو رأس المال الاجتماعي بالاعتبار أن تكون حالة معيّنة، مثل الحالة الفلسـطينية، تتمتع بخصوصيـة تجعلها تختلف عن غيرهـا من الحالات بسـبب اسـتمرار خضوعها للاحتـلال الإسـرائيلي. فعندما فحصـوا رأس المال الاجتماعـي، كانوا قد تناولـوه في حالات الاسـتقرار، وبالتالـي أهملوا احتمال أن يؤثـر عامـل خارجي، مثـل الاحتلال، فـي تكويـن رأس المـال الاجتماعي. بالانتقال إلى الحالة الفلسـطينية، يُلحظ أنها خضعت، ولا تزال، لأطول احتلال في الوقت المعاصر، وخضوع حالة ما للاحتلال قد يؤثّر في أشكال رأس المال الاجتماعـي الإيجابي والسـلبي، ربما لا تتوافر في غيرها مـن الحالات. كما أن خضوع حالة تحت الاحتـلال قد يؤثّر في الدور الذي قد تقوم به مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، مثل النخب السياسية، ونتائجها على المجتمع، أإيجابية كانت أم سلبية.

من خصوصية الحالة الفلسطينية أيضًا أنه تم إنشاء سلطة سياسية باتفاق بين النخب السياسية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، على أمل الوصول إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة. وأثّرت تلك الخصوصية في طبيعة النظام السياسي باعتباره أحد مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي، وفي ما يلي تفسيرٌ لخصوصية الحالة الفلسطينية بالنسبة إلى مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي.

1- خصوصية النخبة السياسية

من المصادر التي جرى تناولها في الأغلب نذكر الروابط المجتمعية والعائلية والمجتمع المدني والنظام السياسي أو الدولة، لكن أُغفلت أهمية تناول النخبة السياسية باعتبارها مصدرًا يؤثر في طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي، أسلبيًا كان أم إيجابيًا، بل احتمال أنه قد يكون أهم المصادر التي تؤثر في طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي في حالات معيّنة مثل الحالة الفلسطينية، لما لها من خصوصية تجعلها مختلفة عن غيرها من الحالات. وإذا كان بورديو قد نوّه إلى أن النخبة تستخدم رأس المال الاجتماعي بهدف إعادة امتيازها، الأمر الذي أحدث عدم مساواة في المجتمع، فإنه لم يتناول تأثيرها في تكوين رأس مال اجتماعي في ظل حالات تكون خاضعة للاحتلال، مثل الحالة الفلسطينية أيضًا.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية المتعلقة بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي تؤثر في صراع نخبها؛ حيث أشارت وثيقة صادرة عن حركة فتح إلى أن المستفيد الأول من الانقسام الحاصل بين «حماس» و«فتح» هو إسرائيل التي تستخدم الانقسام ورقة للتهرّب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية[1]. ويظهر تأثير الاحتلال الإسرائيلي في صراع النخب السياسية الفلسطينية بشكل واضح،

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، كيف تم إعداد اتفاقية التوافق الوطني الفلسطيني 2009: «الوثيقة المصرية» وحقيقة موقف حماس منها (رام الله: اللجنة المركزية، مفوضية العلاقات الوطنية، [د. ت])، ص 9.

إذ لم يكن إنشاء السلطة الفلسطينية سوى مرحلة توقّع خلالها بعض النخب الفلسطينية، وحتى بعض الباحثين الفلسطينيين، أن تكون تمهيدًا للوصول إلى دولة فلسطينية تحكمها المؤسسات وحكم القانون، إلا أن هذا لم يحصل مع استمرار الاحتلال وتعثّر عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فأثّر ذلك في صراع نخبتي «حماس» و«فتح». وبحسب ما أورد وليام كواندت (W. Quandt)، فإن معظم الشعوب التي تمر بمرحلة انتقال من حركة تحرر وطني إلى حكم نخبة وطنية تدخل في مرحلة الفوضى والصراعات[2].

بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية، ما حصل مع النخبة السياسية هو أنها دخلت في مرحلة الفوضى والصراعات قبل أن تنتهي أصلًا من مرحلة التحرر من الاحتلال، وهو ما استهجنه بعض الباحثين، إذ يقول عياد البطنيجي: «لا يُعقل أن شعبًا يخضع للاحتلال، كالشعب الفلسطيني، وأن يكون هناك انشطار في نخبته الوطنية وكل منهما يحمل مشروعًا نقيضًا للمشروع الآخر ومنقسم بين استراتيجيتين متناقضتين كل منهما تنفي الأخرى»[3]. فعند معالجة مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، من غير الممكن في الحالة الفلسطينية تجاهل دور النخب السياسية. فالنخب السياسية الفلسطينية أدت الدور الأكبر في كثير من مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذا الدور كان يتأثر بعوامل مختلفة داخلية وخارجية، وهي كثيرة جدًا.

لأسباب متعلقة بحدود الدراسة، سيتم التركيز في ما يتعلق بفحص تأثير النخب السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي على أبرز العوامل خلال العقد الماضي، والتركيز على هذه العوامل دون غيرها يعود إلى اعتقاد الباحثة بأن لها أثرًا في تصرفات النخبة السياسية لحركتي «حماس» و«فتح» واتفاقهم أو صراعهم، وما يتبع ذلك من تأثير في رأس المال الاجتماعي ومعاييره، مثل

---

(2) William B. Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968* (Cambridge: M. I. T. Press, [1969]), p. 148.

(3) عياد البطنيجي، «نهاية النخب السياسية الفلسطينية،» الحوار المتمدن، العدد 2252، 15/4/2008، متوافر على: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

الثقة والتعاون والتسامح، وانعكاس ذلك على الأداء الديمقراطي في الحالة الفلسطينية.

تتأثر النخب السياسية، باعتبارها مصدرًا لتكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، في كيفية إدارتها للصراع بالسمات التي قد تتمتع بها، أكانت تلك السمات وفق مبادئ الديمقراطية أم لا. ولا يكفي أن تشغل النخبة السياسية الفلسطينية موقعًا رسميًا في مؤسسة ما لبيان سيطرتها على شؤون المجتمع؛ إذ إن صفات بعض الأشخاص الكاريزمية، وحتى لو كانت خارج منصب رسمي لمؤسسة، قد تكون من الأمور التي تساعد في جعلها من النخبة المسيطرة على شؤون المجتمع. كما أن الحالة الفلسطينية، أدت، بفعل خصوصيتها، دورًا في التأثير في النخبة السياسية الفلسطينية وتشكّلها. فمن تلك الخصوصية في هذا الشأن، كما ترى سمر البرغوثي، «أن النخبة الفلسطينية تشكّلت قبل تشكل النظام السياسي الفلسطيني، ومؤسسات السلطة تشكّلت قبل الدولة»[4].

تعتقد البرغوثي أن النخبة شكّلت مؤسسات اعتُبرت هي النظام السياسي الفلسطيني الذي يجمع تحت مظلته تجمّعات الشعب الفلسطيني كافة حيثما هو منتشر. كما أن هذه الخصوصية جعلت أمورًا أخرى تساهم في تكوين نخب جديدة، أو حتى ساعدت بعض الأشخاص كي يكونوا من النخب أو من القيادات الفلسطينية ذات القوة والنفوذ في المجتمع، من بينها التعرض للسجن أو النفي. وهناك من ربط بين النخبة واحتلال مراكز القوة، فميلز مثلًا ربط بين النخبة والقوة، واعتبر النخبةَ أولئك الأفراد الذين يحتلون مراكز القوة والنفوذ في النشاطات الرئيسة في المجتمع، لكنه لم يُرجع أسباب القوة والنفوذ الموجودين لدى النخبة إلى عوامل سيكولوجية، بل اعتبر أن النفوذ السياسي والاقتصادي وتشابك المصالح بين الفئات المكونة للنخب هما العامل الأساس في منح القوة للنخب. لذا، يعتبر (ميلز) أن النخبة السياسية تتكوّن من أولئك

(4) سمر جودت البرغوثي، «السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 139.

الأشخاص الذين يحتلون مراكز مهمة وحساسة في النظام السياسي، ويمتلكون القوة والفاعلية والقدرة على اتخاذ القرارات وممارسة التأثير، ويحظون باهتمام الجماهير[5].

تستمد خصوصية الحالة الفلسطينية دورها من خضوعها للاحتلال ومن وجود نخب فلسطينية عاشت خارج فلسطين وتأثرت سماتها بالسياق الذي عاشت فيه. وأثّرت تجربتا الاحتلال والشتات في ثقافة النخب السياسية الفلسطينية، فساهمت في تعزيز التوجهات القمعية والإقصائية في علاقة هذه النخب بعضها ببعض وبالجمهور، كما حال الشتات دون نشوء نخب موحدة قيميًا، يغلب على سلوكها الشك والارتياب وقلة التسامح[6]. كما أشار بعض الباحثين إلى أن ليس من جماعة قومية شهدت تقلّبات وتحوّلات عنيفة في الحقل السياسي بقدر ما شهده الفلسطينيون، بخضوعهم لأكثر من حكم أجنبي، وتشتتهم في أماكن مختلفة. هذا الوضع أضفى على تكوّن نخبهم السياسية خصوصية نادرة المثال[7]. ويعتقد المبحوثون أن الاحتلال قام بدور كبير، سواء في التأثير في سمات النخب السياسية أم في تكوّنها، ولا سيما بالنسبة إلى النخب التي أجبرت على المكوث خارج فلسطين بسبب الاحتلال، وبسبب اختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي في الشتات عن السياق الموجود داخل فلسطين. وبذلك يمكن القول إن خصوصية الحالة الفلسطينية تؤثر في النخب السياسية وسماتها لناحية كيفية إدارتها للصراع وتكوين رأس المال الاجتماعي.

---

(5) فراس عبد الله أحمد صليح، «الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني (1993-2006)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص 112-113.

(6) باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003)، ص 25-29.

(7) حسن خضر، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، سلسلة دراسات استراتيجية؛ 3 (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003)، ص 38.

2- خصوصية النظام السياسي الفلسطيني

بالانتقال إلى النظام السياسي الفلسطيني، باعتباره أحد مصادر تشكُّل رأس مال اجتماعي، يُلحظ أن خصوصية الحالة الفلسطينية تؤثر في طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ ليس ثمة دولة فلسطينية معترف بها على الرغم من تشكيل سلطة فلسطينية حملت معالم الدولة من حيث وجود سلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية. وبالتالي كان من نتائج خصوصية الحالة الفلسطينية المتعلقة بطبيعة تكوّن نظامها السياسي الفلسطيني، في ظل وجود السلطات المشار إليها رغم استمرار وجود الاحتلال، أن تطور تأثير النخب السياسية المسيطرة في السلطة السياسية بحيث طغى تأثيرها على سلطة المؤسسات السياسية. وعلى الرغم من أنه بدأ، منذ مستهل تأسيس السلطة، يُلحظ تراجع تأثير النخب لصالح مؤسسات السلطة وحكم القانون، فإن هذا لم يلبث طويلًا، إذ أخذت قوة هذه المؤسسات تتراجع لمصلحة النخب السياسية، ولا سيما بعد عام الانقسام (2007).

يختلف الباحثون الفلسطينيون على النظام السياسي الفلسطيني، متسائلين هل تشكّل هذا النظام قبل اتفاقات أوسلو، على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثّل نظامًا سياسيًا، أم بعدها؟ لكن الأغلبية العظمى ترى أنه تشكل بعد أوسلو. ويرى بعض الباحثين أن جميع القوى والفصائل توحدت فيه ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتباره نظامًا جديدًا يمثّل الشعب كله، باستثناء جناحها الإسلامي الذي لم يدخل ضمن إطار المنظمة، إضافة إلى أن تركيبة المنظمة استثنت الجماهير الفلسطينية في الداخل التي لم تكن لها علاقة مباشرة بالفصائل في الخارج. ويُعتقد أن النظام السياسي الفلسطيني دخل عند انطلاقة الانتفاضة مرحلة جديدة، حيث انتقل مركز الثقل الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، وظهرت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي انطلقت في عام 1987، ما دفع القوى الدولية، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إلى البحث عن حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي[8].

(8) خليل محمد محمود أبو عرب، «أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 15.

دخل النظام السياسي، بعد ذلك، مرحلة جديدة بعد تشكيل السلطة الفلسطينية بحسب اتفاقات أوسلو في عام 1993. وبإنشاء مؤسسات السلطة، تحوّل النظام السياسي الفلسطيني من إطار ثوري وكفاحي إلى إطار مؤسساتي[9]. إلا أن تأثير النخب السياسية في النظام السياسي الفلسطيني بقي واضحًا، ولا سيما بالنسبة إلى النخبة من حركة فتح بقيادة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، إذ استطاعت «فتح» أن تهيمن على النظام السياسي من خلال امتلاكها الموارد المالية الكبيرة[10].

بدا تأثير النخبة السياسية في السلطة التنفيذية واضحًا على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، الأمر الذي أضعف النظام السياسي، كما أكدت إجابات المبحوثين الذين يعتقدون أن النخب لا تلجأ في اتخاذ قراراتها استنادًا إلى القوانين، مستدلين من ذلك على قوة سلطة النخب على حساب قوة السلطات الثلاث، وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا. وبحسب ما يشير بعض الباحثين، فإن «النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو قام على أساس تحالف بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، ويرتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصلحية. كما أن غياب المرجعيات القانونية وسيطرة الفصيل الواحد على السلطة، وتهميش السلطتين التشريعية والقضائية أدت إلى إضعاف النظام السياسي الفلسطيني، وعزز ذلك شحُّ الموارد الذاتية، والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ما أثّر سلبًا في الشرعية الفلسطينية واستقلالية قرارها»[11].

يمكن القول إن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني تأثرت بخصوصية

---

(9) أبو عرب، ص 55.

(10) جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية - بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 48.

(11) أيمن طلال يوسف، «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، غزة، الجامعة الإسلامية، 13-15 شباط/ فبراير 2006، ص 903.

الحالة الفلسـطينية، وربما لا نجد مثيـلًا لذلك في أنظمة سياسـية أخرى. وكان للاحتلال دور كبير باعتباره عاملًا خارجيًا يؤثر في طبيعة النظام، وكذا الانقسام بيـن النخب السياسـية لحركتي حمـاس وفتح الذي انعكس تأسيسًـا لسـلطتين، واحدة فـي رام الله وأخـرى في غزة، بمـا لذلك مـن تأثيرات سـلبية في وحدة المجتمع الفلسـطيني وثقة شـرائحه بعضها ببعض، أو يمكـن القول تأثيرات في رأس المال الاجتماعي، كما سيوضَّح لاحقًا.

3 - خصوصية المجتمع المدني

عندما وجـد بوتنام وأنصاره العلاقـة الوثيقة بين المجتمـع المدني ورأس المـال الاجتماعي، لم يأخذوا فـي اعتبارهـم احتمال وجود حالـة معيّنة خاضعة للاحتلال، كما هي الحالة الفلسطينية. فعند الحديث عن دور المجتمع المدني، باعتبـاره أحد أهم مصادر تكـوّن رأس المـال الاجتماعي، أو باعتبـاره المصدر الأهم، فإن هـذه المقولة المتعلقة بالحالة الفلسـطينية تحتـاج إلى تفحص، لأن لهـا خصوصية تجعـل منها حالة فريدة في هـذا الجانب؛ هـذه الخصوصية التي أثّـرت فـي المجتمـع المدني الفلسـطيني وأثـارت الخـلاف حولـه. وأعتقد أن المجتمـع المدني في مرحلـة الانتفاضة سـاهم بـدور إيجابي فـي تكوين رأس المال الاجتماعي بحيـث وصل إلى حد اعتبار دوره موازيًا لـدور الدولة الغائبة بسـبب وجود الاحتلال، في حيـن تراجع هذا الدور لاحقًا بعد الانقسـام بحيث أصبـح ضعيفًا عاجزًا عن تكويـن رأس المال الاجتماعي أمام قـوة تأثير النخب فيه وهيمنتها عليه.

لئـن كان ثمة خلاف على صعيد العالم في شـأن تعريف المجتمع المدني ومكوّناته وشـروطه ودوره، وكان هذا الخلاف يزداد في الوطن العربي ليشـمل التمييـز بين المجتمع المدنـي القائم على التنظيمات المدنيـة والمجتمع الأهلي القائم على المكوّنات الإرثية وصلة القرابة والدم والدِّين أو اشتراط الديمقراطية لوجـوده، فإنـه في الحالـة الفلسـطينية يزداد فـي ظل غيـاب الدولة الفلسـطينية وخضـوع المجتمع الفلسـطيني لسـلطة الاحتلال الإسـرائيلي، ومن ثم تشـكّل

سلطة فلسطينية مع وجود حرية تنظيم مارست خلالها مؤسسات وتنظيمات سياسية ومجتمعية مختلفة نشاطها في ظل وجود الاحتلال وعدم وجود دولة فلسطينية[12].

يُجمع الكتّاب على أن هناك خصوصية للحالة الفلسطينية؛ فعند معالجتهم مفهوم «المجتمع المدني الفلسطيني»، ربما يدركون أن لا خلاف بينهم بشأن وجود هذه الخصوصية، لكنهم يختلفون في كيفية رؤيتهم انعكاسها على تطور المجتمع، فاتفاقهم على وجودها لا يعني أنهم يتفقون على كيفية انعكاسها على تطوّره ونموّه. وهناك من يجعل من هذه الخصوصية سببًا لهذا التطوّر الذي كان المزوّد الرئيس بالقيادة والخدمات الاجتماعية لأمّة محرومة من دولتها وحكومتها الخاصتين بها[13]. كما يوجد من يعتقد أنها كانت سببًا في تكوين «نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني بشأن الإصلاح والبناء»، حيث يعتقد إبراهيم البيومي غانم أن الحالة الفلسطينية تُعتبر نموذجًا معبّرًا عن عمق علاقة المنظمات الأهلية بالعمل السياسي، وعن مدى تعقّد أبعاد هذه العلاقة في الوقت نفسه[14].

أثّرت خصوصية الحالة الفلسطينية في دور المجتمع المدني، وأدت مؤسسات هذا المجتمع، كما ترى بعض الدراسات، دورًا إيجابيًا في ظل الخصوصيات التي يعيشها، ولا سيما في فترة الانتفاضة، وفي ظل غياب السلطة الفعلية أو هياكلها أو أدواتها، لتشكل رادعًا يحول دون حدوث تجاوزات مسيئة إلى الآخرين، ويثني أبناء المجتمع عن الانجرار وراء المشاركة في النزاعات الحزبية. كما أدت المؤسسات دورًا في تعزيز علاقات التضامن والتكافل

---

(12) نادية أبو زاهر، «المجتمع المدني» بين الوصفي والمعياري - تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2008)، ص 237.

(13) Mohamed EL-Sayed Said, «Global Civil Society: An Arab Perspective,» in: Marlies Glasius, Helmut K. Anheier and Mary Kaldor, eds., *Global Civil Society 2004/5* (London: Sage Publications, 2005), p. 69.

(14) إبراهيم البيومي غانم، «المجتمع المدني العربي: التعاون مع الحكومات أجدى،» www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/06/article09.shtml

الاجتماعي في ظل الظروف القاهرة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، ووفّرت الدعم للمجتمع الفلسطيني في حالات الطوارئ[15].

عـوّل كثيرون من الباحثين علـى ديمقراطية المجتمع المدني الفلسـطيني، مقارنـة بغيـره مـن المجتمعـات المدنيـة فـي الـدول العربيـة، إذ يعتبرونـه أكثر ديمقراطية. في هـذا الإطار، يعتبر الطاهر لبيب أن المجتمع المدني الفلسـطيني شـكّل حالة اسـتثنائية، وعرف ديمقراطية أكثر من غيره من المجتمعات العربية، حيـث يقـول: «هناك اسـتثناء عربـي معاصر يسـتحق الوقـوف عنـده: المجتمع الفلسطيني. فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مـع الدولـة. ثـم إن نسـيجه الفكـري والأيديولوجي السياسـي متنـوع المصادر والتوجهـات بصـورة تدعو إلى حـد أدنى مـن التعاطـي الديمقراطـي كضرورة للفعـل»[16]. إلا أن آخرين رفضوا هذا الطـرح - أي ديمقراطية المجتمع المدني الفلسـطيني؛ فعلـى سـبيل المثال، اعتبـر جـورج جقمـان أن الديمقراطيـة التي عرفتها الحالة الفلسطينية لم تكن سـوى ديمقراطية الفصائل المبنية على تقاسم الحصـص داخل منظمـة التحريـر[17]. كما يقـول ريـاض المالكـي: «إننا نعيش أجواء أقرب إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية»[18].

هنـاك بعـض الدراسـات التـي اعتبـرت أن أوسـلو أدت إلـى تطـور دور منظمـات المجتمـع المدني في بعض المجالات التي سـادت خـلال الانتفاضة الأولى، ولم تكن موجودة بحكم عدم وجود سـلطة أو دولة فلسطينية، من بينها المشـاركة في الرقابة علـى المجلس التشـريعي لإنضاج بنية قانونية وتشـريعية، ولإقـرار سياسـيات عادلـة تسـتجيب لحاجـات المجتمـع المحلـي، ورصـد

---

(15) أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ص 73-74.

(16) الطاهر لبيب، «علاقة المشـروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» المسـتقبل العربي، العدد 158 (نيسان/أبريل 1992)، ص 103.

(17) جورج جقمان، «المجتمع المدني والسـلطة،» في: موسى البديري [وآخرون]، الديمقراطية الفلسـطينية «أوراق نقدية» (رام الله: المؤسسـة الفلسطينية لدراسـة الديمقراطية - مواطن، 1995)، ص 113.

(18) ريـاض المالكي، المعارضـة الوطنية: تحليـل البدائل (نابلـس: مركز البحوث والدراسـات الفلسطينية، 1993)، ص 15.

ومراجعة انتهاكات السلطة التنفيذية للحريات العامة والأساسية وللحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وتزويد المجلس التشريعي بالمعلومات كلها التي تساعده في أعماله الرقابية على أداء السلطة التنفيذية، ومدى تطابقها مع القانون الأساس أو خروجها عليه، وعن القوانين الاجتماعية والاقتصادية المقرّة. وترى الدراسات تلك أن له دورًا في مكافحة الفساد، وأن من مسؤوليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير المستلزمات كلها التي تمكّن المجلس التشريعي من تقليص هيمنة السلطة التنفيذية ونزوعها الدائم إلى توسيع سلطاتها على حسابه، لأن من شأن ذلك أن يقوّض العملية الديمقراطية ويُضعف بالتالي دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني وفاعليتها[19].

لئن كان اتفاق أوسلو الأول في عام 1993 قد نص في البند الأول من المادة الثالثة منه على «تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقًا لمبادئ الديمقراطية»[20]، هناك من يناقش، كما هي الحال بالنسبة إلى زياد أبي عمرو، الاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو شكّلت عبئًا على تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، إذ إنها فرضت قيودًا سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني[21]. ويعتقد مجدي المالكي وآخرون أن أوسلو أدت إلى انحسار مجالات عمل منظمات المجتمع المدني التي أصبح بعضها من مهمات السلطة الفلسطينية، ودخل بعض تلك المنظمات في علاقات تنافسية، سببها الرئيس الصراع على مصادر التمويل[22].

---

(19) أحمد مجدلاني، «مسئوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني،» صحيفة البيان (نيسان/ أبريل 1993).

(20) اتفاقية أوسلو: 13/ 9/ 1993. متوافرة على موقع المركاز: http://www.almirkaz.com/ index.php?option=com_content&view=article&id=255:2009-12-05-11-25-49&catid=118:politics&Item id=374

(21) أبو عمرو، ص 75.

(22) مجدي المالكي، حسن لدادوة وياسر شلبي، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007 (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2008)، ص 1-2.

هنـاك من يعتقـد أن خصوصيـة الحالـة الفلسـطينية بغياب دولـة تزيد من تعقيد اسـتخدام المجتمع المدني في الحالة الفلسـطينية، بحكم حداثة السـلطة الوطنيـة، والمرحلـة الانتقاليـة التي تمر بهـا والشـروط المفروضة عليهـا. لذا، فإن أي تحديد لمكوّنات «المجتمع المدني» الفلسـطيني يجد نفسـه مجبرًا على تجاهل حقيقة غياب الدولة. ويزداد الارتباك عندما تُشمل المنظمات الإرثية في هذا المجتمع[23].

يتبيّن لنا ممّا سـبق أن الكتّاب اختلفوا في كيفيـة رؤيتهم خصوصية الحالة الفلسطينية في انعكاسـها على المجتمع المدني الفلسطيني، إذ تراوحت بين من اعتبر أن غياب الدولة لم يمنع من وجود «مجتمع مدني فلسطيني»، ومن يرى أن غياب الدولة سـبب لعدم وجود «مجتمع مدني فلسطيني»، ومن يعتبر أن غياب الدولة سـبب لنمو «المجتمع المدني الفلسـطيني» وتطوره، ومن يرى أن غياب الدولة اعتُبر اسـتثناء بالنسـبة إلى المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، حيث أُسس «المجتمع المدني الفلسـطيني» خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة، ومـن يرى أن خصوصية الحالة الفلسـطينية بغياب دولـة تزيد من تعقيد استخدام المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، لتداخل المدني مع السياسي.

رفض بعـض الباحثين الفلسـطينيين اعتبار وجود مجتمع مدني فلسـطيني لعـدم وجـود دولـة ذات سـيادة، كمـا هـي الحـال بالنسـبة إلـى عزمـي بشـارة الـذي يـرى أن المجتمع المدنـي يقوم في فضـاء الإقصـاء المتبادل مـع الدولة وحسب[24]. ومعنى ما اشترطه بشارة هو أنه ينفي وجود مجتمع مدني فلسطيني إلا في حال قيام الدولة الفلسـطينية. إلا أن علي الجرباوي رفض احتمال وجود مجتمع مدني فلسـطيني أصـلًا، لا لعدم وجود دولة فحسـب، وإنما لاشـتراطه

---

(23) جميـل هـلال، النظام السياسـي الفلسـطيني بعد أوسـلو: دراسـة تحليليـة نقديـة (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1998)، ص 177.

(24) عزمـي بشـارة، «أي مجتمع مدنـي؟،» في: زياد أبـو عمرو، المجتمـع المدني والتحول الديمقراطي في فلسـطين (رام الله: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطية - مواطن، 1995)، ص 148.

أيضًا وجـود عناصر الدولـة الديمقراطية مثل وجـود بيئة مدنية، وثقافة سياسـية ومشـاركة ... إلـخ[25]. الأمـر الـذي يعنـي أن الجربـاوي يرفض اعتبـار وجود مجتمع مدني فلسـطيني حتى لو قامت دولة فلسـطينية إلا في حال كانت الدولة الفلسـطينية ديمقراطيـة. أمّا جقمـان، فلم يشـترط وجود الدولـة لوجود مجتمع مدني فلسطيني، بل اكتفى باشـتراطه وجود البرلمان والقضاء المستقل[26]، وهو ما يعني أن المنظمات والمؤسسـات المجتمعية كلها التي تشـكّلت قبل تشـكل السلطة الفلسطينية لا تُعتبر مجتمعًا مدنيًا. واعتبر مصطفى البرغوثي أن البرلمان الفاعل (السلطة التشـريعية) والقضاء المستقل شرطان أساسيان لتطور المجتمع المدني[27]، وهذا يعني أنه لم يعتبرهما شرطين لوجود هذا المجتمع.

يقابل هذا الطرحَ بالنسبة إلى خصوصية الحالة الفلسطينية وموضوع وجود مجتمع مدني فلسـطيني أو عدم وجـوده طرح آخر ينادي بوجـود مجتمع مدني فلسطيني حتى قبل تشـكّل السلطة الفلسـطينية، ويعيده إلى نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964؛ إذ يقول أبو عمرو: «إن الكثير من منظمات المجتمع المدني جرى تأسيسـه من قبل م.ت.ف. التي تُعتبـر بمثابة «دولة»، وهو أمر غير معتاد بالأحوال الطبيعية، إذ إن منظمات المجتمع المدني تتشكّل بشكل طوعي للحد من سـيطرة الدولة على المجتمع»[28]. ويقول ساري حنفي وليندا طبر إن في حالة فلسـطين، حيـث لا توجد دولة (مسـتقلة وذات سـيادة) قويـة أو حتى سلطة حاكمة قوية، أسسـت السلطة الوطنية الفلسـطينية خلال الأعوام الماضية في خضم قطاع أهلي شـديد الكفـاءة. ويريان أن المنظمات الأهلية الفلسـطينية تولّـت تاريخيًا دور تقديم الخدمات في ظل غياب سـلطة مركزية. وحتى عندما

---

(25) علي الجرباوي، «المجتمع المدني» في فلسطين الحاجة لإعادة النظر في المفهوم والواقع،» في: أبو عمرو، المجتمع المدني، ص 123.

(26) جقمان، «المجتمع المدني والسلطة،» في: البديري [وآخرون]، ص 108.

(27) مصطفـى البرغوثـي، «الحقبـة الراهنـة والتغيـر فـي المنظمات الأهليـة في فلسـطين،» في: مـي الجيوسـي، محـرر، التحـرر، التحـول الديمقراطـي، وبنـاء الدولة فـي العالـم الثالث: وقائـع مؤتمر مواطـن المنعقد في رام الله 7-8 تشـرين الثاني/ نوفمبر1997 (رام الله: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطية - مواطن، 1998)، ص 77.

(28) أبو عمرو، المجتمع المدني، ص 80.

تم إنشاء السلطة الفلسطينية، ظلت هذه المنظمات مسؤولة عن 60 في المئة من خدمات الرعاية الصحية الأولية، و49 في المئة من الرعاية الثانية والثالثة[29].

يتفق ناثان براون (N. Brown) مع أبو عمرو في شأن أن منظمة التحرير كانت بديلًا من الدولة، حيث يناقش: «إن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مميّزة جدًا لأنها ظهرت في غياب الدولة. في أماكن أخرى من العالم العربي وجدت الدولة القوية أولًا، ممّا يحد بشكل كبير من فضاء المنظمات غير الحكومية السياسي والاجتماعي والاستقلال الذاتي. صحيح أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تبدي قدرًا أكبر من الاستقلالية من نظيراتها في المنطقة إلى حد كبير بسبب الوضع السياسي السائد، ولكن ليس صحيحًا أنه تم تنظيمها في غياب الدولة، حيث إن مجموعة متنوعة من الدول (الأردن ومصر وإسرائيل) حكمتها، كل من هذه الدول فرضت عليها الإطار القانوني والصلاحيات التنظيمية. وعملت منظمة التحرير الفلسطينية (وكذلك الحركات السياسية الفلسطينية) لفترة طويلة كبديل الدولة، ووفّرت لها إطارًا وطنيًا، فضلًا عن الدعم المادي والتنظيمي»[30].

يعتبر إبراهيم أبراش أن المجتمع المدني الفلسطيني وجِد حتى قبل النكبة الفلسطينية في عام 1948، ويقول إن ذلك المجتمع ساهم في مواجهة خطر الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، ويرى أن غياب دولة فلسطينية غيّر من وظيفة المجتمع المدني الفلسطيني وجعلها تصب في اتجاه إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها وإعادة تأسيس الدولة. ويقول إن المجتمع المدني في هذه الحالة هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وبالتالي يستحق تسمية المجتمع المدني/ السياسي[31].

---

(29) ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة - المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006)، ص 210.

(30) Nathan J. Brown, «Palestinian Civil Society in Theory and Practice,» Paper Presented at: *Annual Meeting of the Structure of Government*, Section 1, International Political Science Association, Washington D. C., May 2003, p. 4.

(31) إبراهيم أبراش، «المجتمع المدني الفلسطيني: من الثورة إلى تأسيس الدولة،» مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 6 (شباط/ فبراير 2001)، ص 60-61.

إذن، يتضح أن خصوصية الحالة الفلسطينية المرتبطة بعدم وجود دولة ووقوع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي أثارت جدلًا بين الباحثين حول حقيقة وجود مجتمع مدني فلسطيني، والاشتراطات المختلفة لوجوده. ولا يمكن تجاهل مثل هذا النوع من الجدل عند مناقشة دور المجتمع المدني الفلسطيني في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ يُتوقَّع من الباحثين الذين ينفون وجود مجتمع مدني فلسطيني أن ينفوا كذلك أن يكون له دور في تكوين رأس المال الاجتماعي، وهذا الاستنتاج ربما يكون التوصل إليه أمرًا منطقيًا، إذ كيف يمكن أن يكون لشيء غير موجود دور في تكوين رأس المال الاجتماعي، فيما أن من يراه حقيقة قائمة قد يجد له دورًا بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي؟ ونعتقد أن التجربة الفلسطينية أثبتت ضعف المجتمع المدني الفلسطيني في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي، مقارنة بدور النخب السياسية الفلسطينية في تكوينه، وهو ما سيتم تفصيله لاحقًا في هذه الدراسة.

4- العائلة وخصوصية الحالة الفلسطينية

في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي، وعدم وجود دولة لها، كان للعائلة أهمية كبيرة في البداية، بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا سيما في الانتفاضة الأولى، وخصوصًا في القرية[32]، وهو ما سيُوضَّح لاحقًا من خلال ما يراه المبحوثون بشأن دور العائلة في تكوين رأس المال الاجتماعي.

تجدر الملاحظة أن كثيرًا من الكتابات وجدت أن العائلة الفلسطينية قامت بدور في التعاون وتماسك المجتمع الفلسطيني، وهو ما يضفي على هذا الدور خصوصية تختلف عن خصوصية الدور الذي قد تؤديه العائلة في حالات أخرى. فالأسرة أدت في فترة الانتفاضة عام 1987 دورًا إيجابيًا في الحفاظ على التماسك الداخلي للمجتمع الفلسطيني، وشكّلت رادعًا للتجاوزات

---

(32) Nathan J. Brown, «Palestinian, Civil Society in Theory and in Practice,» Paper Presented at: *Annual Meeting of the Structure of Government*, p. 1.

الخطِـرة التي قد تظهر في المجتمع وتضر بمصلحته؛ فبحسـب ما يرى جقمان، فإن وضعًا كان سـيلقي بمجتمعات أخرى لا توجد فيها روابط اجتماعية تقليدية في حالة من الانهيار الأمني الداخلي[33]. كمـا كان للعائلة دور مهم في حالات الطـوارئ التي كثـرت خـلال فترتـي الانتفاضتين الأولـى والثانية؛ فبحسـب ما يناقـش أبو عمـرو، وفّرت العائـلات لأبنائها الدعم[34]. وأطلقت دراسـة بشـأن أثر رأس المـال الاجتماعي في العلاقات العائلية أو الروابـط العائلية في الحالة الفلسـطينية رأس المال الاجتماعي الترابطي، وتوصلت إلى أنه يفيد في حالات الطوارئ[35].

أظهـرت كتابـات أخـرى دور العائلة فـي حفاظها على تماسـك المجتمع باعتبارهـا نوعًا من شـبكة الأمـان الاجتماعي للفلسـطينيين. وبغـضّ النظر عن أنواع الأُسـر أو الأفـراد داخل الأُسـر المعيشـية والعائلات، فهي التـي تحمّلت العـبء الأكبر الناجم عـن الصدمات[36]، فـي حين وجدت لميـس أبو نحلة أن المجتمع الفلسـطيني المحلي هو الـذي يوفّر التماسـك الاجتماعي، إضافة إلى الدعم الاقتصـادي، ولـه دور رئيسٌ داعـم للأفراد والأُسـر[37]. وتوصل سـعيد زيد إلـى أن الجماعـات القرابية كانت تُعنـى بأفرادها، فهي تقـوم بتكريم الطلبة المتفوقين من أبنائها، وهذه وسيلة لتعزيز التضامن والتمايز عن الغير[38].

---

(33) جـورج جقمـان، «مـا هـو العمل السياسـي؟ حـول أزمة الحـزب الفلسـطيني فـي المرحلة الراهنة؟،» في: عزمي بشـارة، أزمة الحزب السياسي الفلسطيني: وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله 1995، مداخلات وأوراق نقدية (رام الله: المؤسسـة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1996)، ص 82.

(34) أبو عمرو، المجتمع المدني، ص 74.

(35) إليـزا كافاتورتـا، حنين غزاونة ولـوكا أندرياني، دراسـات حول رأس المـال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: عربي - إنجليزي (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2009)، ص 5.

(36) Liza Taraki, «Introduction,» in: Liza Taraki, ed., *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation* (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 2006), pp. xii-xiii.

(37) Lamis Abu Nahleh, «Conducting Research under Occupation and War Conditions,» in: Taraki, p. 184.

(38) سـعيد زيـد، «علاقة السـلطة بالعائلية في فلسـطين مع الإشـارة إلى بعض الحـالات في الوطن العربي،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج علم الاجتماع، 2002)، ص 100.

يرى وليد بطراوي كذلك أن سلطة العائلة تعززت في المجتمع الفلسطيني بسبب غياب السلطات الأخرى، ويقول: «حسب ما يرى المالكي، «الولاءات للعائلة جاءت بشكل أساسي لأن العائلة قامت بلعب دور أساسي في تقديم الخدمات ودعم صمود أفرادها خلال فترة الانتفاضة، وغياب مؤسسات السلطة، خاصة في مجالات الرعاية الاجتماعية، وأصبحت العائلة الحامي للأفراد أيضًا خلال النزاعات والاشتباكات المختلفة، سواء كانت الداخلية أو مع الاحتلال الإسرائيلي»»[39]. كما يقول ساري حنفي إن العائلة ساهمت خلال الانتفاضة الثانية في التواصل بين أبناء المجتمع الفلسطيني الموجودين داخل فلسطين وخارجها. ويناقش أنه الأسر كثّفت تعاونها خلال الفترة الزمنية الطويلة لعمليات الإغلاق الإسرائيلية والعمليات العسكرية[40].

كما أن من خصوصية الحالة الفلسطينية لناحية عدم وجود دولة أو قضاء لها، ولا سيما قبل إنشاء السلطة، أن ساهمت العائلة في تشكيل لجان إصلاح عشائري مكوَّنة من وجهاء العشائر والعائلات لفضّ النزاعات بين الفلسطينيين، حيث كان هناك تعاون بين العائلات لفضّ النزاعات، وتحديدًا في القرى؛ إذ بحسب وصف المبحوثين من القرى، يوجد في كل قرية فلسطينية تقريبًا لجنة إصلاح عشائري. وأعرب كثيرون من المبحوثين من القرى عن ثقتهم بهذه اللجان، نظرًا إلى أنها، كما وصف أحدهم، «تتشكّل من ذوي السمعة الحسنة من العائلات في المجتمع، وتسير وفق عرف عشائري مقبول لدى الجميع، وساهمت في الإصلاح بين العائلات في حالات قد يعجز عن حلها القانون». إلا أن مبحوثين آخرين وجدوا أن من شأن هذه اللجان أن تقوم بدور سلبي في المجتمع، لأنها تحد من اللجوء إلى القضاء وتقوي دور الحمائلية على حساب القانون.

---

(39) وليد بطراوي «العائلة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية: دور يفوق السياسة،» شبكة فلسطين للحوار، متوافر على: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=48385

(40) Sari Hanafi, «Social Capital, Transnational Kinship and Refugee Repatriation Process: Some Elements for a Palestinian Sociology of Return,» in: Rex Brynen and Roula El-Rifai, eds., *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development* (London: I. B. Tauris/IDRC, 2007), p. 54.

5- الدِّين وخصوصية الحالة الفلسطينية

يُلحظ تأثير خصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال في الدِّين باعتباره أحد مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي. وكان لهذه الخصوصية تأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي بصورة تختلف عن غيرها من الحالات، إذ يُلحظ أن الدِّين أدى دورًا في تشكيل رأس المال الاجتماعي، سواء بشكل إيجابي أم سلبي، مع ملاحظة اختلاف أن يكون للدِّين، باعتباره قيمة ومبادئ ومُثُلًا، دور في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي، عن أن يتم توظيف الدِّين من جانب حزب سياسي معيّن لأهداف خاصة قد تساهم في التأثير سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا. ولا بد من التنويه إلى أن الدِّين الرسمي للمجتمع الفلسطيني هو الإسلام، وهو ما أكدته المادة الرابعة من القانون الأساسي الفلسطيني، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع. أمّا بالنسبة إلى سائر الديانات السماوية، فلها احترامها وقدسيتها[41]. وبحسب نتائج مسح الأقليات الدِّينية في فلسطين التاريخية الذي أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين (98 في المئة) هي من المسلمين، ويشكّل المسيحيون ما نسبته 1.5 في المئة[42].

في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بوقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، كان هناك تضامن وتماسك بين أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة هذا الاحتلال، بحسب ما أشار إليه المبحوثون، وبغضّ النظر عمّا إذا كانوا من المسلمين أو من المسيحيين؛ فتحدي الاحتلال استمر في كونه حافزًا رئيسًا للتماسك بين المسلمين والمسيحيين[43]. وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن يُستدل منها على تماسك الشعب الفلسطيني، منها حصار كنيسة المهد في بيت لحم في 2 نيسان/ أبريل 2002، عندما لجأ حوالى 200 من الفلسطينيين من مختلف الفصائل الفلسطينية إلى

(41) المادة الرابعة، القانون الاساسي المعدل 2003، ص 10.

(42) Palestinian Central Bureau of Statistics 1997, *Palestinian Population by Governorate and Religion Statistic.*

(43) الأقليات الشرق الأوسطية: بين الاندماج والصراع، لمؤلفه موشيه ماعوز. تمت مراجعته في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 20/ 6/ 2002، متوافر على: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/kiraat-awsat.htm

كنيسة المهد كملجأ لهم من قصف الدبابات والطائرات الإسرائيلية، ليحاصَر داخل الكنيسة 240 شخصًا (منهم 40 مسيحيًا) لمدة 39 يومًا، واستشهد خلال هذا الحصار مسيحيون ومسلمون[44]. ويعيش المسلمون والفلسطينيون سويًا في ظل الاختلافات الدِّينية، وهو ما أكدته إليزابيث، ممثلة الأقلية المسيحية في القدس: «نشعر بأننا مجتمع واحد. المسلمون والمسيحيون ينتمون إلى هوية فلسطينية، ويتركون الخلافات الدِّينية جانبًا»[45]. وبذلك، كان المسيحيون الفلسطينيون، إلى جانب الفلسطينيين المسلمين، ينتمون إلى فصائل سياسية فلسطينية مختلفة (منضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية)، وتحديدًا تنظيمات يسارية تبنّت مبدأ العلمانية.

بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية وعدم وجود دولة خاصة بها، كان للدِّين الإسلامي الذي حثّت قيمه على التعاون والتكافل والمعاملة بالمثل، دور في الحث على إنشاء لجان زكاة من أجل مساعدة الفقراء. وكان للجان الزكاة هذه، وللجمعيات الخيرية، وتحديدًا المساجد، دور مهم في المجتمع الفلسطيني، فزاد الاهتمام في بنائها منذ التسعينيات، ولا سيما في غزة، وارتفع عدد المصلين بنسبة كبيرة. وتسيطر حماس على 46 في المئة من لجان الزكاة، فيما لا تسيطر حركة الجهاد الإسلامي إلّا على 3 في المئة، ويعود ما نسبته 19 في المئة إلى الوقف الإسلامي. وتهتم المساجد، وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية، بالأعمال الإغاثية لتحقيق مبدأ التعاون والتكافل ومحاربة الفقر. وعلاوة على الدور الاجتماعي الذي تقوم به المساجد، جرى استخدامها في أدوار أخرى مثل دورها في التعليم وعقد حلقات دراسية مختلفة فيها، لدرجة أنه تم اعتبار دورها موازيًا، أو بديلًا من السلطة الفلسطينية كما استخدمتها بعض الحركات السياسية، مثل حماس، قاعدة لها للاستقطاب السياسي[46].

---

(44) «ذكرى حصار كنيسة المهد وما شكلته من تلاحم،» الجزيرة نت، 22/ 10/ 2010. متوافر على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1793542-265B-4536-8A25-A57264427C99.htm

(45) ماركو سيرجي، «مسيحيو الأراضي المقدسة فلسطينيون قبل كل شيء،» صحيفة الجريدة، 15/ 12/ 2008، ص 6.

(46) Ghazi Hamad, «Controlling the Mosques,» *Palestine Report*, vol. 12, no. 2 (June 2005). Available at: http://www.palestinereport.ps/article.php?article=824

6- خصوصية الحالة الفلسطينية وظهور أشكال سلبية وإيجابية لرأس المال الاجتماعي

يُلاحظ هنا، بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية - سواء بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي، أو بسبب قوة تأثير النخب السياسية فيها على حساب قوة القانون، وهيمنتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية - وجود أمثلة لرأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي تختلف عن غيرها من الحالات. ومن الأمثلة التي يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي وخاصة بالحالة الفلسطينية، ظاهرة الفلتان الأمني؛ فالروابط المتشكلة بين ممارسي الفلتان الأمني، ووُجِدت بشكل كبير عقب تشكّل السلطة الفلسطينية، تُعتبر شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي لأنه تتوافر فيه التبادلية والثقة والتعاون بين مرتكبي الفلتان الأمني، لكن آثارها في المجتمع كانت سلبية وأدت إلى الانقسام. وازداد تأثير هذا الشكل، بحسب وصف المبحوثين من النخب السياسية، في حركة فتح عقب انسحاب إسرائيل من غزة في عام 2005، وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية، المتمثّلة في غياب دولة فلسطينية وفي وجود الاحتلال الإسرائيلي، زادت من أهمية ظهور أشكال إيجابية لرأس المال الاجتماعي تختلف عن غيرها من الحالات، مثل اللجان الشعبية التي برز دورها بشكل كبير خلال الانتفاضة. فهذا الشكل الإيجابي من رأس المال الاجتماعي كان له دور مهم في حفظ تماسك الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وفي صموده لمواجهة التحديات المختلفة التي تعرّض لها من النواحي كلها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويُعزى وجود هذا الشكل الإيجابي لرأس المال الاجتماعي إلى خصوصية تتمتع بها الحالة الفلسطينية، ويصعب إيجاد أمثلة لهذا الشكل في حالات أخرى. وتؤكد إجابات المبحوثين دور اللجان الشعبية الإيجابي، باعتبارها تعمل لمصلحة عامة لا لمصلحة حزبية أو خاصة خلال الانتفاضة، كما تؤكد دورها في خلق ثقة عامة وتعاون بين أبناء الشعب الفلسطيني وهو ما سيتم توضيحه بشكل مفصل لاحقًا. وشددت دراسات كثيرة

على دور اللجان الشعبية الإيجابي[47]، باعتبارها شكّلت أبرز الأمثلة لتضامن الشعب الفلسطيني وتكافله وتماسكه[48].

ثانيًا: دور الاحتلال في تكوين رأس المال الاجتماعي وخصوصية الحالة الفلسطينية

تُعتبر الحالة الفلسطينية فريدة في نوعها، وذات خصوصية بسبب استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وإقامة سلطة فلسطينية[49]. وهذه الخصوصية جعلت للاحتلال دورًا بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، إلا أن هذا الدور قد يختلف من مرحلة إلى أخرى. وكان بعض الدراسات قد أشار إلى أن في فترات التوتر مع الاحتلال، تسود مشاعر الوحدة بين الفلسطينيين[50].

أظهرت حنان عرفات في دراسة لها أن ضروب التنافس بين الفصائل الفلسطينية كانت تظهر في حالات الاستقرار وعدم وجود هجمات إسرائيلية ضدها. واعتبرت أن هذا التنافس بث كثيرًا من الفُرقة والتمزق في الساحة الشعبية الفلسطينية. وتقول عرفات إنه لوحظ أن فترات غياب المواجهة الواضحة ضد العدو الصهيوني تميّزت بنوع من التلهّي بمشكلات داخلية ثانوية جدًا كان من شأنها التفتيت لا التجميع؛ إذ أشاعت الفصائل ثقافة التعصب التي تقود إلى كراهية متبادلة بين أبنائها، وإلى إضعاف الثقة المتبادلة. كما تظهر في هذه الأوقات الشعارات الفئوية، وتصدر البيانات التي تبدي نوعًا من العدائية بين الفصائل أو انتقادات حادة واتهامات. وبهذا تجرّ الفصائل جمهور الناس إمّا إلى الانقسام وإمّا إلى الاغتراب بسبب إحجام المواطنين عن المشاركة

---

(47) نافذ أبو حسنة، «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 39 (1992)، ص 89-90.

(48) خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية (عمان: دار الشروق، 1988)، ص 50.

(49) أبو زاهر، «المجتمع المدني،» ص 237.

(50) حنان عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2005)، ص 125.

السياسية، هذا في حين أن فترات التوتر الحاد مع الاحتلال الإسرائيلي شهدت أعلى مشاعر الوحدة الوطنية الجماهيرية والفصائلية، وتقاربًا شديدًا وتعاونًا كبيرًا بين الفصائل على مختلف الصُعد، كما شهدت نوعًا من التلاحم الشعبي بحيث تهاوى كثير من الخلافات، وتناسى الناس كثيرًا من مشكلاتهم اليومية لمواجهة الهمّ المشترك. وتوصلت الدراسة إلى أن الشعب الفلسطيني يلتئم ويرتفع مستوى التعاون بين صفوفه كلما اشتد التحدي الإسرائيلي، أو كلما قرر الفلسطينيون تصعيد التحدي في مواجهة الاحتلال[51].

على الرغم مما وجده بعض الدراسات من دلائل على مساهمة ممارسات الاحتلال في توحيد الشعب الفلسطيني، فإن هذا الدور اختلف لاحقًا، كما يبدو؛ فكون مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ساهمت في توحيد النخب السياسية والمجتمع الفلسطيني وتغليب الصالح العام على الخاص في فترة من الفترات لا يعني أنها كانت دائمًا عامل توحيد للنخب السياسية وتحديدًا نخب حركتي حماس وفتح. إذ على الرغم من أن اندلاع انتفاضة الأقصى وما تلاها من تصدٍّ لممارسات الاحتلال - مثل حصار كنيسة المهد[52]، وبناء الجدار العازل والحواجز، وتوسيع الاستيطان، ومحاصرة جنين ومن ثم محاصرة عرفات، وغيرها من الممارسات الإسرائيلية مثل الاعتقالات والاغتيالات وهدم المنازل والإبعاد وقصف المدن الفلسطينية ومقار الأمن والسلطة ... إلخ - كانا عاملي توحيد للشعب الفلسطيني بفصائله كافة، فإن حرب «الفرقان» على غزة في عام 2008 ساهمت في توسيع الخلافات وزيادة حدة الانقسام، وأثّرت سلبًا في المجتمع الفلسطيني، وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا.

اعتبرت عرفات أيضًا أن نخبة حماس استغلت اندلاع انتفاضة الأقصى وشتى الممارسات الإسرائيلية لتبرير صحة معارضتها اتفاقات السلام، وإثبات فشل عملية السلام وخطأ رؤية حركة فتح، واتخاذها مبررًا لتوجيه الانتقادات

---

(51) عرفات، ص 126- 136.

(52) ماركو سيرجي، بعنوان «مسيحيو الأراضي المقدسة فلسطينيون قبل كل شيء (مقابلة صحفية مع إليزابيث ممثلة الأقلية المسيحية في القدس)،» صحيفة الجريدة، 15/ 11/ 2008، ص 6.
متوافر على: http://www.aljarida.it/aljarida_N_3.pdf

إلى حزب السلطة، وإقامة الدليل على أن إسرائيل لا تبحث عن سلام وإنما عن وكلاء فلسطينيين للاحتلال، وأن الساعين إلى سلام في ظل الضعف سيلقون الصدمات دائمًا من جانب إسرائيل. كما أنها تعتقد أن حماس استخدمت تلك الممارسات لكسب ثقة الشعب الفلسطيني وتعاطفه معها وتأييده لها[53]، ونجحت في ذلك من خلال فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006. وبخصوص العمليات ضد إسرائيل، تبادلت نخب فتح وحماس الاتهامات حولها أيضًا، إذ اعتبرت نخب «حماس» أن هدفها هو المقاومة، بينما رأت نخب فتح أن هدفها إحراج السلطة مع إسرائيل.

كان عبد العزيز الرنتيسي، القيادي السياسي في حركة حماس الذي اغتالته إسرائيل، قد تنبأ في عام 2003 بمحاولات متعددة لضرب وحدة الشعب الفلسطيني، وخلق فتنة بين حركتي حماس وفتح، إذ اعتقد أن هدف أميركا وإسرائيل من الضغط على السلطة الفلسطينية (لجمع الأسلحة وحل تنظيمات المقاومة، وعلى رأسها حماس) هو خلق فتنة فلسطينية تدمر الوحدة الفلسطينية[54]. وفي ما يلي توضيح لخصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي، واختلاف دور ممارسات الاحتلال في تحقيق وحدة وطنية بين المجتمع لمواجهة الاحتلال، وتغيره لاحقًا.

1- دور ممارسات الاحتلال في تكوين رأس مال اجتماعي قبل الانقسام

لفحص دور ممارسات الاحتلال بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، ومقارنته بدور النخب السياسية، توجهنا ضمن الدراسة الميدانية التي نجريها للمبحوثين بسؤال عن رؤيتهم تأثير ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في ما يتعلق بالثقة والتعاون بين المجتمع الفلسطيني لمواجهتها، وإن كان هذا التأثير قد تغيّر بعد عام 2006، ولا سيما بالنسبة إلى حرب «الفرقان» في غزة.

---

(53) عرفات، ص 91- 96 .

(54) نادية أبو زاهر، «الرنتيسي: خارطة الطريق ليست خطة تقود إلى حل سياسي، ولكنها في أحسن أحوالها تفتح باب المفاوضات من جديد وهو باب عقيم (مقابلة صحافية مع القيادي في حركة حماس عبد العزيز الرنتيسي)،» التجديد العربي، 31/ 7/ 2003.

يتبيـن من خـلال إجابـات المبحوثيـن وجود إجمـاع من أعضـاء حماس وفتح، وكذلـك من المسـتقلين، على أن ممارسـات الاحتلال الإسـرائيلي ضد الشعب الفلسـطيني - ولا سـيما خلال فترة الانتفاضة الأولى - قد ساهمت في زيـادة الثقة داخل المجتمع الفلسـطيني بين جميع شـرائحه وفصائلـه. كما رأى 88 فـي المئة من المبحوثين أنها أدت إلى زيادة تعاون النخب من أجل مواجهة ممارسـات الاحتلال، في مقابل 12 فـي المئة وجدوا أنها لـم تعمل على زيادة الثقة والتعاون بيـن النخب من حماس وفتح خـلال الانتفاضة، وفق ما يوضحه الجدول (2 – 1):

الجدول (2 – 1)

تأثير ممارسات الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى

في الثقة والتعاون بين أعضاء حماس وفتح والنخب السياسية

الانتماء السياسي	ساهمت في التعاون وإشاعة الثقة	لم تساهم في التعاون وإشاعة الثقة	المجموع
أعضاء حماس	38	0	38
أعضاء فتح	33	0	33
المستقلون	29	0	29
المجموع	100	0	100
النسبة المئوية	100	0	100
تأثير ممارسات الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى في الثقة والتعاون بين نخب حماس وفتح			
الانتماء السياسي	ساهمت في التعاون وإشاعة الثقة	لم تساهم في التعاون وإشاعة الثقة	المجموع
أعضاء حماس	33	5	38
أعضاء فتح	29	4	33
المستقلون	26	3	29
المجموع	88	12	100
النسبة المئوية	88	12	100

أعرب المبحوثون عن اعتقادهم باختفاء التنافس بين الأحزاب السياسية، وتحديدًا بين حماس وفتح كلما كانت هناك هجمات أو اعتداءات إسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما النخب. وبذلك يتقدم الصالح العام للمجتمع الفلسطيني بمقاومة الاحتلال على الصالح الحزبي الخاص. ويتفق ما أجمع عليه المبحوثون مع ما أشارت إليه الدراسات من أن الاحتلال ساهم في توحيد الناس «فجاءت تجاوزًا لمختلف البرامج الوطنية الفلسطينية المطروحة»[55]، كذلك تتفق مع وصف براون لرأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى بالأسطوري باعتبار أنه برز في الفترة التي تعاون فيها الأفراد بشكل عفوي، وبقدر من الإيثار[56].

هناك كثير من الأمثلة التي ضربها المبحوثون للدلالة على صحة رأيهم بأن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ساهمت في زيادة اللُّحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني وفي زيادة ثقتهم. ومن ذلك تحذير المواطنين بعضهم لبعض في حال وجود دورية إسرائيلية خلال فترات منع التجول وفترات الحصار، وهو ما يتفق مع الدراسات التي أشارت إلى أن التعاون بين الناس لمواجهة الاحتلال والوحدة الوطنية الفلسطينية عاشت أوجها في مناخ الانتفاضة[57]. ومن الأمثلة التي ذكرها المبحوثون، ولا سيما من أبناء حماس وفتح، دليلًا على تغييب الجانب الحزبي من أجل المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة، أنه كان يجري خلال التظاهرات ضد الاحتلال اجتماع أشخاص من مختلف الفصائل ومن غير الفصائل مستعدين للتضحية بعضهم من أجل بعض، فالتبادلية كانت متوافرة بأكثر من شكل في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما خلال الانتفاضة، ليس على صعيد التضحية بالنفس وحسب وإنما أيضًا على صعيد المساعدات المتبادلة والقروض المالية[58]،

(55) أحمد الديك، مجتمع الانتفاضة (بيروت: دار الآداب، 1993)، ص 33.

(56) Brown, «Palestinian, Civil Society», p. 1.

(57) أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000: مقدمات، وقائع، تفاعلات، تداعيات، استخلاصات (عمان: المؤلف، 2001)، ص 356.

(58) هديل القزاز ونادر سعيد، الفقر في فلسطين: دراسة حالات (رام الله: برنامج دراسات التنمية، 1998)، ص 38.

وعلى صعيد التكافل لصد الدعاية الصهيونية التي تسعى إلى بث الفُرقة والشقاق[59].

أمثلة كثيرة ذكرها المبحوثون، سواء في حصار جنين أم نابلس، أم في حصار كنيسة المهد أم حصار قبر النبي يوسف، أم في التصدي لهجمات المستوطنين الذي تجسد فيه التلاحم والتعاون، ودل على وجود ثقة كبيرة بين المواطنين الفلسطينيين بغضّ النظر عن تباين انتماءاتهم السياسية، وأدى إلى انتشار قيم التكافل والتعاون والتطوع بهدف مصلحة المجتمع الفلسطيني، وإشاعة الثقة وزيادة المشاركة السياسية والمدنية ... لكن هذا كله تراجع لاحقًا.

2- دور ممارسات الاحتلال في تكوين رأس مال اجتماعي بعد الانقسام

لمعرفة مدى تأثير هجمات الاحتلال في تعاون المجتمع الفلسطيني وزيادة ثقة أبنائه، خصوصًا بعد الانقسام، حيث كان بعض الدراسات يرى أن الانقسام يساهم في زيادة الثقة والتعاون في حالات الهجمات[60]، توجّهنا بسؤال عن تأثير ما عُرفت بحرب «الفرقان» في عام 2008 في إعادة الثقة والتعاون بين «فتح» و«حماس». على الرغم من أن المبحوثين أكدوا أن ممارسات الاحتلال ساهمت في زيادة تعاون المجتمع الفلسطيني والثقة بين أبنائه ومختلف فصائله وتمت خلالها تنحية المصلحة الحزبية في مقابل تقديم المصلحة العامة قبل الانقسام، فإن 78.5 في المئة من المبحوثين أعربوا عن اعتقادهم أن ممارسات الاحتلال وهجماته لم تَعُد بعد الانقسام عاملًا يساهم في زيادة التعاون بين أبناء المجتمع الفلسطيني أو زيادة الثقة بينهم على النحو السابق، وذلك بسبب خلافات النخب بين حركتي حماس وفتح. ووجد 21.5 في المئة أن ممارسات الاحتلال ما زالت تساهم في الثقة والتعاون في المجتمع بين حماس وفتح حتى بعد الانقسام. ويوضح الجدول (2 - 2) المزيد بشأن ممارسات الاحتلال من خلال تأثير حرب «الفرقان» في مدى إعادة الثقة والتعاون بين حماس وفتح بعد الانقسام:

---

(59) عايد، ص 50.

(60) عرفات، ص 126- 136.

الجدول (2 – 2)
تأثير ممارسات الاحتلال في الثقة والتعاون
بين أعضاء حماس وفتح والنخب السياسية بعد الانقسام

تأثير ممارسات الاحتلال (حرب الفرقان) في الثقة والتعاون بين أعضاء حماس وفتح بعد الانقسام			
الانتماء السياسي	ساهمت في التعاون وإشاعة الثقة	لم تساهم في التعاون وإشاعة الثقة	المجموع
أعضاء حماس	12	26	38
أعضاء فتح	17	16	33
المستقلون	14	15	29
المجموع	43	57	100
النسبة المئوية	43	57	100
تأثير ممارسات الاحتلال (حرب الفرقان) في الثقة والتعاون بين نخب حماس وفتح بعد الانقسام			
الانتماء السياسي	ساهمت في التعاون وإشاعة الثقة	لم تساهم في التعاون وإشاعة الثقة	المجموع
أعضاء حماس	0	38	38
أعضاء فتح	0	33	33
المستقلون	0	29	29
المجموع	0	100	100
النسبة المئوية	0	100	100

يتّضح من الجدول (2 – 2) وجود ثلاثة آراء في مسألة هل ساهمت حرب «الفرقان» في زيادة الثقة والتعاون بين حماس وفتح أم عملت على تراجعها؟ إذ اختلفت على صعيد النخب السياسية لحركتي حماس وفتح عنه بالنسبة إلى الأعضاء. وفي ما يلي توضيح لوجهات النظر الثلاث.

أ- حرب «الفرقان» تعزّز الثقة والتعاون بين حماس وفتح

وجد 21.5 في المئة من المبحوثين أن حرب «الفرقان» التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي ضد غزة أعادت اللّحمة بين حماس وفتح. ومن الأمثلة التي ضربوها للدلالة على صحة رأيهم، قيام أطباء من حركة فتح بالتطوع لمعالجة الجرحى في مستشفى الشفاء، ومنهم عناصر من حماس، الأمر الذي أدى إلى تلاشي العنصر الحزبي في مواجهة الاحتلال، لكن هؤلاء المبحوثين اعتبروا أن مشاركة أبناء فتح كانت تتم بشكل فردي لا بناء على توجيهات من تنظيمهم، ويعتقدون في الوقت نفسه أن الخلاف حول أمر ما بين حماس وفتح لا يعني القطيعة التامة ما دام هناك قضية مشتركة، وما دامت الأرض محتلة.

ب- حرب «الفرقان» زادت الانقسام والشك بين حماس وفتح

أعرب 78.5 في المئة من المبحوثين عن اعتقادهم أنه لم يكن لحرب «الفرقان» أي دور في عودة لُحمة أبناء المجتمع الفلسطيني، وتحديدًا بين حماس وفتح، لمواجهة العدوان وإعادة الثقة بينهم، وإنما اعتبروا أنها ساهمت في زيادة الانقسام والكراهية، وبالتالي زيادة الشك بعضهم في بعض، وذلك لأسباب عدة، بحسب رأيهم، منها استغلال نخب حماس وفتح الحرب لتصفية الحسابات وتبادل الاتهامات، الأمر الذي دل على أن مواجهة الاحتلال وممارساته ضد أبناء الشعب الفلسطيني تراجع تأثيرها لجهة بث روح التعاون والثقة بين أبناء الشعب الفلسطيني في مقابل زيادة تأثيرات النخب السياسية. وأوضحت دراسة لهاني المصري عن العدوان أن هدفه كان تعميق الانقسام بين غزة والضفة[61].

على الرغم من اتفاق بعض المبحوثين من حماس وفتح على أن حرب «الفرقان» فرّقت بين الحركتين وزادت من الكراهية بعضها تجاه بعض، فإنهم

---

(61) هاني المصري، «الأداء العسكري للسلطة الفلسطينية وحركة فتح خلال العدوان،» في: عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 132.

اختلفوا في الأسباب التي يبررون بها صحة اعتقاد كل طرف؛ ففي حين عزا بعض المبحوثين من حماس ذلك إلى تصرفات نخب فتح وأعضائها، عزا بعض المبحوثين من فتح ذلك إلى تصرفات نخب حماس وأعضائها، وفي ما يلي عرض لوجهتي نظر حماس وفتح:

(1) وجهة نظر فتح

يعتقد المبحوثون من فتح أن ممارسات حماس هي التي أدت إلى زيادة الانقسام خلال حرب غزة، ويستدلون على صحة رأيهم هذا باستغلال عناصر من حماس حرب غزة لتصفية حساباتهم في أثناء الحرب، والثأر من عناصر فتح، حتى بلغ الأمر أعلى درجات الكراهية وانعدام الثقة، وبحسب قول أحد أبناء فتح من غزة: «تمنيت الموت لأبناء حماس أكثر ممّا تمنيته للاحتلال خلال الحرب، بسبب أفعالهم». وبحسب ما أكد عدد من المبحوثين من فتح، كان عناصر فتح يخشون الخروج خوفًا من أن يستهدفهم عناصر حماس ويطلقوا النار عليهم. وأشار تقرير غولدستون إلى قيام عناصر من حماس بإطلاق النار على عناصر من فتح خلال الحرب على غزة[62]. ويعتقد المبحوثون من غزة، ولا سيما من حركة فتح، أن حماس اعتبرت أن النصر الذي تم تحقيقه بالحرب ضد الاحتلال الإسرائيلي هو نصر لحماس، وجرى تعويض المواطنين المتضررين من الحرب على غزة وفق انتماءات تنظيمية، الأمر الذي عمّق الانقسام بين الحركتين وزاد من حدة العداء بينهما. وكانت حماس قد اعتبرت في بيان لها انتهاء حرب «الفرقان» نصرًا لها، ودعت «محمود عباس وفريق أوسلو إلى إعادة النظر في خياراتهم السياسية بعد أن ثبت عبثية المفاوضات.. وإلى وقف كافة أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال»[63].

بذلك اعتبر المبحوثون من فتح، ولا سيما في غزة، أن أبناء حماس

(62) Richard Goldstone, «Human Rights in Palestine and other Occupies Arab Territories: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict,» A/HRC/12/48, Geneva, United Nations Human Rights Council, 15/9/2009, p. 25.

(63) «بيان ذكرى الانتصار في معركة الفرقان،» حركة المقاومة الإسلامية حماس، 26/11/2009، ص 1.

وفتح أصبحوا أعداء في ما بينهم أكثر من عدائهم للعدو الإسرائيلي، والمقاومة التي كانت موجودة في أثناء الهجمات الإسرائيلية ضد غزة، ويتعاون فيها أبناء حماس وفتح لمواجهتها، لم تعد موجودة اليوم. وهم يعتقدون أن همَّ حماس هو مصلحتها وحسب، إذ يرون أنها لم تطلق منذ تسلّمها السلطة صاروخًا واحدًا، على الرغم من الهجمات المتكررة على غزة، وذلك بحجة المحافظة على الهدوء تنفيذًا للهدنة مع إسرائيل. وفي رأيهم أن المقاومة التي تدّعيها حماس أصبحت مجرد شعار لأنها تبحث عن مصلحتها الحزبية وحسب في إيجاد هدوء نسبي حتى تتمكن من إدارة السلطة في غزة.

(2) وجهة نظر حماس

أعرب المبحوثون من حماس عن اعتقادهم أن الحرب أدت إلى زوال الثقة بين أبناء حماس وفتح بدلًا من أن توحدهم. واستدلوا على رأيهم هذا بما فعلته نخبة فتح القائمة على السلطة في الضفة، من منع تنظيم تظاهرات أو مسيرات للتنديد بالعدوان على غزة، بحجة أن تنظيم مسيرات لن يقدم مساعدة لغزة. وأشارت دراسة إلى قيام السلطة بقمع المسيرات المتضامنة مع غزة في الوقت الذي شهدت فيه دول عربية كثيرًا من التظاهرات المتضامنة مع غزة خلال العدوان[64]. كما استدل المبحوثون من حماس على صحة اعتقادهم بأن الحرب عمّقت الخلاف بين حماس وفتح، بعدم تحرك نخب فتح في سلطة رام الله أو منظمة التحرير على أي صعيد يذكر لإدانة جرائم الحرب في غزة. ومن الأدلة المقدَّمة أيضًا شماتة فتح بحماس وقتلاها، ونشرت صحيفة الشرق الأوسط قيام مناصري فتح بـ «توزيع الحلوى ابتهاجًا باستشهاد سعيد صيام خلال العدوان الإسرائيلي»[65].

يعتقد المبحوثون من حماس بوجود رغبة لدى فتح بهزيمة حماس حتى وإن كان ذلك على يد إسرائيل. كما يعتقدون أن الاحتلال أظهر دعمه لفتح

---

(64) هاني المصري، «الأداء العسكري للسلطة الفلسطينية،» في: الكيالي، ص 145.

(65) «صحف: فوضى «حماس – فتح».. وفتوى بعدم مقاطعة السلع الأجنبية،» صحيفة الشرق الأوسط، 25/ 2/ 2009، متوافر على الرابط: http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/1/26/ANP.mon/index.html

على حساب حماس، لأن الاحتلال لا يريد أن تتمتع حماس بالسلاح والقوة في غزة، ويريد في الوقت نفسه استمرار المناكفات والاستنزاف الداخلي بين الحركتين. وقد أظهرت دراسة وجود دور للسلطة في الانقسام بين حماس وفتح بتشجيع إسرائيل على عدوانها العسكري على غزة[66]. وأعرب المبحوثون من حماس عن اقتناعهم بأن النخب السياسية لفتح القائمة على السلطة في الضفة كانت تؤيد العدوان على الشعب الفلسطيني في غزة، وأن حرب غزة في عام 2008 كانت من أجل القضاء على حماس، واستدلوا على صحة رأيهم بما قامت به نخبة فتح من توزيع بيانات على أعضائها في أثناء الحرب تطالبهم فيها بعدم المشاركة في مقاومة الاحتلال في أثناء حرب غزة، والاستعداد لكل جديد بعد سقوط حماس في غزة. كما أنهم يعتقدون بوجود دور لسلطة رام الله في التعاون مع الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلى الحصار المفروض على غزة. بل وصل بعضهم إلى حد الاعتقاد أن «السلطة وفتح تواطأتا مع العدو الإسرائيلي عندما وصل الأمر ببعض عناصر فتح إلى حد اغتيال مسؤولين من حماس في غزة خلال الحرب، كاغتيال سعيد صيام». وأشارت دراسة إلى تواطؤ فتح مع إسرائيل واشتراكها في العدوان على غزة[67]. وفي دراسة أخرى، دافعت عن حركة فتح بما أشارت إليه من أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس والحكومة الإسرائيلية حاولا تقديم الحرب على غزة بوصفها حربًا تشنها إسرائيل لمصلحة عملية السلام، ولإسقاط حكم حماس المتطرف لمصلحة المعتدلين الفلسطينيين من فتح، ولتمكين سلطة أبو مازن من العودة إلى غزة. وهذا ما أضعف السلطة وأظهرها في موقف المتأخر المتخاذل، أو المتواطئ، أو المراهن على نتائج الحرب»[68].

استدل المبحوثون من حماس على صحة رأيهم بتواطؤ فتح مع الاحتلال

---

(66) سميرة صبري، «الأداء السياسي لحركة حماس وفصائل المقاومة خلال العدوان،» في: الكيالي، ص 80.

(67) الكيالي، ص 82.

(68) هاني المصري، «الأداء العسكري للسلطة الفلسطينية وحركة فتح خلال العدوان،» في: الكيالي، ص 132.

الإسـرائيلي بهـدف القضـاء على حمـاس من خـلال مشـاركة عناصر مـن فتح في رصـد تحـركات المقاومـة كلهـا، وتزويـد الاحتـلال بالمجريـات الميدانية واسـتعدادات المقاومـة، بهدف القضـاء على سـلطة حماس في غـزة. وأكدت دراسة أن هدف العدوان الإسـرائيلي على غزة هو اقتلاع سلطة حماس في غزة لإعادتهـا إلى سـلطة رام الله فـي الضفة[69]. كذلك اسـتدل المبحوثـون بتواطؤ فتـح مع الاحتلال من خلال التصريحات الإسـرائيلية، وتهديداتها بفضح جميع قـادة فتـح المتعاونين معها فـي الحرب على غزة فـي حال موافقتهـا على تقرير غولدسـتون. وبحسـب وصف أحد المبحوثين لحركـة حمـاس: «تأجيل تقرير غولدسـتون أكد أن فتـح كانت على علـم بالحرب علـى غزة، وأنها اسـتجابت للموقف الإسرائيلي خشـية الفضيحة العامة». وكانت فصائل فلسطينية، بحسب ما ذكرت صحيفة الأيام، قد احتجت على تأجيل تقرير غولدستون[70].

(3) وجهـة النظـر التي تـرى أن حرب «الفرقـان» وحّدت أعضاء حماس وفتح وفرّقت النخب

فـي ما يتعلـق بالمبحوثيـن الذين يـرون أن تأثير حرب «الفرقـان» اختلف علـى صعيد النخب السياسـية لحركتي حماس وفتح عنه بالنسـبة إلى الأعضاء، فإن نخب الحركتيـن تبادلت الاتهامات، فلامت فتح حركـة حماس بالقول إنها حذّرتها ولـم تستمع إليها، فكانت لهجتها لهجة تشفٍ، في حين اعتبرت حماس أن لفتـح دورًا في هذه الهجمة وحمّلتها المسـؤولية. لكن على مسـتوى أعضاء حمـاس وفتح، فتأثيرهـا اختلف ما بين الضفـة وغزة؛ ففي غزة، وعلى مسـتوى الأعضـاء، قرّبت الناس بعضهـم من بعض نسـبيًا لأن قنابل الاحتـلال لم تفرّق بين حمـاس وفتح، لكن الأمر لـم يصل إلى المسـتوى الذي كان عليـه في أيام الانتفاضة، حين كانت الفصائل كلها تلتحم لمواجهة الاحتلال.

---

(69) أميـن حطيـط، «الأداء العسـكري لحركة حمـاس وفصائـل المقاومة خلال العـدوان،» في: الكيالي، ص 99.

(70) «مؤسسـات وفعاليات رسمية وشـعبية وفصائل وطنية تدين التأجيل: المنظمة تتجه للتحقيق في أسباب تأجيل التصويت على تقرير جولدستون،» صحيفة الأيام، 4/ 10/ 2009، ص 1.

أمّا على مستوى الضفة، فكان هناك بعض من أبناء فتح يشمتون بما حصل لغزة. ووجد المصري في دراسته أن المصلحة الوطنية العليا خلال العدوان على غزة عام 2008 «كانت وما تزال، تتطلب إعطاء الأولوية للحوار، وإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة. ولو تم ذلك كردٍّ على العدوان في الأيام الأولى، لكان من الممكن إفشال كامل أهداف العدوان الإسرائيلي وتحويله إلى منصة لتحقيق انتصار فلسطيني كبير»[71].

على الرغم من اختلاف المبحوثين حول رؤيتهم دور هجمات الاحتلال في إشاعة الثقة والتعاون، وتوحيد أبناء فتح وحماس ضد تلك الهجمات بعد الانقسام، فإنهم أجمعوا على أن من مصلحة الاحتلال استمرار الانقسام، على قاعدة فرّق تسد، وهو ما أقرت به حتى النخب السياسية في حماس وفتح التي اعترفت بأن من مصلحة إسرائيل استمرار الانقسام. واعتبر المبحوثون من فتح أن قرار شارون في عام 2005 الانسحاب من غزة كان مخططًا له مسبقًا من طرف إسرائيل كي يحصل الانقسام لاحقًا. كما رأوا أن إسرائيل ليست عاجزة عن إنهاء الانقسام لو أرادت، لأنها تستطيع إعادة احتلال غزة، وبذلك ينتهي الانقسام، لكنها لا تريد ذلك، لأنها مستفيدة من الانقسام.

بحسب اعتقاد المبحوثين من المستقلين، فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يعجبه توحد الفصائل الفلسطينية على حب فلسطين، فحاول إثارة الفتنة من خلال الإيحاء لفتح بأن حماس تريد أن تأخذ السلطة منها، والإيحاء لحماس بأن فتح تجهّز للقضاء عليها. وقام الاحتلال بكثير من الممارسات لإشعال الفتنة، مثل اغتيال أعضاء من فتح بهدف إلقاء التهمة على حماس، وتخريب مبانٍ تابعة لحماس في غزة والكتابة على جدرانها عبارة «فتح مرّت من هنا»، من أجل إلصاق التهمة بفتح وإشعال نار الفتنة بينهما. ونجحت في ذلك عندما حصل الاقتتال الدموي بينهما. إذ يعتقد المبحوثون من المستقلين أن أي عقد سياسي تحت احتلال يكون مشوّهًا. إلا أن هناك فئة من المبحوثين تعتقد أن الاحتلال أصبح مشجبًا يعلّق عليه بعض الفلسطينيين أخطاءهم أو

(71) المصري، «الأداء العسكري للسلطة الفلسطينية،» في: الكيالي، ص 147.

نتائج الانقسـام. وعلى الرغم من أن هذه الفئة تؤكد أن الاحتلال يؤدي دورًا في الانقسـام الفلسـطيني ويُغذّيه، فإن الدور الأهم في الانقسـام الحاصل يعود إلى النخب السياسـية؛ إذ يميل هذا الرأي للدلالة على صحة رأيه إلى القول بوجود نخب فلسـطينية، سـواء من حماس أم من فتح، مستفيدة من اسـتمرار الانقسام، وتعمـل علـى تعميق الشـرخ بيـن حماس وفتـح. وهـذه النخب المسـتفيدة من الانقسام هي التي ترفض السـبل كلها التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة اللُّحمة بين شطري الوطن. كما يؤكد هذا النوع من المبحوثين أنه على الرغم من وجود مصلحة للاحتلال في استمرار الانقسام، فإن إنهاءه لا يعني بالضرورة أنه سيؤثر في الاحتلال.

نميل إلى الاعتقاد أن هجمات الاحتلال على الفلسطينيين التي تؤدي إلى إشاعة التعاون والثقة والتبادلية العامة وتقديم المصلحة العامة بين الفلسطينيين، وهي كلها سـادت خلال الانتفاضة ويعتبرها بورمان مؤشـرات تدل على وجود رأس مال اجتماعي إيجابي، لم يعد لها التأثير ذاته بعد الانقسام، وهو ما نستدل منه على تعاظم دور النخبة السياسـية باعتبارها مصدرًا سـاهم في تراجع أسـهم رأس المـال الاجتماعي بعد الانقسـام، إذ وجدت أغلبية المبحوثيـن أن تأثيرها أقوى من عامل الاحتلال الذي كان يسـاهم في إشـاعة الثقة والتعاون والتبادلية وتقديم المصلحة العامة بين الفلسطينيين من أجل مقاومته خلال الانتفاضة.

الفصل الثالث

مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي
وأنواعه في فلسطين

اختلف تأثير مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي في مدى انحدار أسهم رأس المال الاجتماعي أو ارتفاعها في الحالة الفلسطينية من فترة إلى أخرى؛ فبينما أدى بعض المصادر، مثل المجتمع المدني والعائلة والدِّين، في أثناء الانتفاضة دورًا في ارتفاع أسهم رأس المال الاجتماعي، أخذ تأثيرها الإيجابي في تكوين رأس المال الاجتماعي يضعف شيئًا فشيئًا أمام تعاظم تأثير مصدر آخر، وهو النخب السياسية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التأثير الإيجابي لكثير من المصادر، ولا سيما المجتمع المدني والعائلة، لتنحدر أسهم رأس المال الاجتماعي بعد الاقتتال بين النخب إلى أدنى درجاتها وتصل إلى حد الانهيار. لكن هذا لا يعني أن النخبة السياسية، باعتبارها مصدرًا أثّر سلبًا بعد الانقسام في تراجع أسهم رأس المال الاجتماعي، لم يكن لها دور إيجابي في ارتفاع أسهم رأس المال الاجتماعي خلال الانتفاضة الأولى، إلا أن هذا التأثير الإيجابي بدأ يتحول إلى تأثير سلبي، وبدأت علامات هذا التحول السلبي تظهر بعد تشكيل السلطة الفلسطينية، وظهور نخب جديدة تختلف في صفاتها عن نخب قيادة الانتفاضة التي اتسمت بالتضحية من أجل المجتمع والآخرين.

في هذا الفصل، نحاول اختبار ما تم طرحه نظريًا في الإطار النظري حول مصادر رأس المال الاجتماعي وأنواعه في الحالة الفلسطينية، وذلك من خلال مبحثين: **الأول** يتناول مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، مثل النظام السياسي والنخبة والمجتمع المدني والعائلة والدِّين، فيما سيتناول المبحث الثاني أنواع رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، مثل رأس المال الاجتماعي الرابط والتجسيري والسلبي والإيجابي، وستتم دراسة ذلك من خلال دراسات حالات تتعلق بهذه الأنواع.

أولًا: مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية

إن موضـوع رأس المـال الاجتماعـي فـي فلسـطين والاهتمام بـه حديث العهـد، ولذلك، فإن الدراسـات المتعلقة به قليلـة جدًا. وثمة صعوبـة بالغة في إيجاد ولو دراسـة واحـدة تبحث في مصـادر تكوّن رأس المـال الاجتماعي في فلسطين، وربما سـتكون هذه محاولة جديدة للبحث في هذا الموضوع. وسيتم خلال هذا المبحـث اختبار ما تم طرحـه نظريًا حول مصادر تكـوّن رأس المال الاجتماعي على الحالة الفلسطينية.

ربما هناك كثير من المصادر التي تساهم في إنشاء رأس المال الاجتماعي في فلسـطين، وقد يكون لأخـرى دور في التأثير في تكوينـه أو الحد من تكوينه أكثر مـن غيرهـا. لكن دراسـتنا هنـا سـتركز بالدرجة الأولـى علـى علاقة تلك المصادر بتكويـن رأس المال الاجتماعي مـن حيث ارتباطـه بالديمقراطية أكثر من ارتباطه بأدوار أخرى[1].

عنـد البحث فـي مصـادر إنشـاء رأس المـال الاجتماعي، تأخذ الدراسـة بالاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية، وهي الخصوصية التي أشرنا إليها سابقًا. كمـا تعتبر الدراسـة أن مـن مصـادر تكـوّن رأس المـال الاجتماعي فـي الحالة الفلسـطينية نوع النظام السياسـي والمجتمع المدني والعائلة والدِّين، إضافة إلى مصادر أخرى، لكن هذه المصادر كلها تتأثّر بمصدر آخر، وهو النخبة السياسية الفلسـطينية، ولا سـيما أنـه المصـدر الأكثـر أهمية فـي التأثير فـي تكوين رأس المـال الاجتماعي. أمّا بالنسـبة إلـى الدولة باعتبارهـا أحد مصـادر رأس المال الاجتماعي، كما ورد سـابقًا، وحيث إنه ليس هناك دولة فلسـطينية وإنما سـلطة سياسـية، فسـيتم تناول دورها في تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يشار في ما يلي إلى أهم مصادره في فلسطين:

---

(1) ركزت الدراسـات الفلسـطينية على قلّتها، على دور رأس المال الاجتماعي، سـواء من حيث تسهيل عودة اللاجئين، أم من حيث دوره في التنمية أو الأمن الغذائي.

1- نوع النظام السياسي والسياسات العامة في تكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية

وُجِّه نقـد إلى بوتنام لأنـه لم يتعامل مـع الصراعات والتحديـات الجديدة التي قدمت إلـى النظام السياسـي. فالدولة، بحسـب ما يرى ناقـدوه، تولّد رأس المال الاجتماعي، سواء من حيث المؤسسات التي تنشئها والموارد التي توفّرها لتشجيع المشاركة والتعاون وتوفير السـلامة العامة من خلال قوانينها وسياساتها العامـة، أم مـن حيـث مـدى ديمقراطيـة نظامها السياسـي الـذي يؤثر فـي الثقة. إذ وجِـدت علاقة بين نـوع النظام السياسـي، أديمقراطيًا كان أم غيـر ديمقراطي، ودوره فـي تدميـر رأس المال الاجتماعـي أو تكوينه، فإذا كان النظـام ديمقراطيًا فإنه يؤثّر إيجابيًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، وإذا كان قمعيًا، فإنه يؤثّر في التكوين سلبيًا. كما وجِدت علاقة بين مدى فساد الدولة أو نزاهتها وتكوين رأس المال الاجتماعي؛ فالفساد يضر بتكوينه، والنزاهة تؤثّر فيه إيجابًا. ووجِدت أيضًا علاقة بين الفسـاد والثقة وشـرعية النظام السياسـي، حيث وجِد أن الفساد يؤدي إلى تآكّل شرعية النظام السياسـي، فيما تزيد الثقة بشرعية النظام السياسي، وتقل الثقة بتآكّل الشـرعية. كما وجِدت علاقـة بين نوعية النظام والفسـاد، إذ وجِد أن الفساد ينقض في النظام الديمقراطي ويزيد في النظام غير الديمقراطي.

يُعتقد أن ما ساد خلال النظام السياسي الفلسطيني، في ظل منظمة التحرير الفلسـطينية، من هيمنة حركـة فتح على المنظمة وانتشـار الزبائنية والمحسـوبية وغيـاب الشـفافية وضعـف المسـاءلة، انعكـس علـى النظـام السياسـي في ظل السلطة، خصوصًا بالنسبة إلى الفساد. ولذلك، كان الضعف، كما يناقش أبو دية وآخرون، سمة مؤسسات السلطة الفلسطينية، خصوصًا مؤسسات الرقابة بشقيها الداخلـي والخارجـي. وأدى الخلـل فـي موضـوع فصل السـلطات فـي النظام السياسـي إلى ضعـف سـيادة القانون، كمـا أصبح هناك ثقافة سياسـية تتسـامح مع الفاسـدين، إضافة إلى عـدم وجود نصوص تشـريعية كافيـة تغطي مجالات الفسـاد كلها وصوره المختلفـة، إلى جانب ضعف العقوبـات المنصوص عليها

في القوانين التي تعالج بعض مظاهر الفساد[2]. وحتى إن وجِدت القوانين التي تنص على مظاهر الديمقراطية، كان ثمة فجوة كبيرة بين ما تنص عليه وما هو مطبّق على أرض الواقع.

على الرغم من تبنّي السلطة ونخبها النظام الديمقراطي، فإن ذلك قد اختلف من الناحية العملية؛ فمن الناحية النظرية، اعتمدت السلطة الفلسطينية النظام الديمقراطي، ويستدل على ذلك من قانونه الأساسي، فبحسب المادة الخامسة، إن «نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ويُنتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابًا مباشرًا من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي»[3]. وأكدت مواد كثيرة النظام الديمقراطي في الحكم، منها المادة (6) التي أكدت مبدأ سيادة حكم القانون، والمادة (9) التي نصت على المواطَنة وتساوي جميع الفلسطينيين أمام القضاء من دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدِّين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، والمادة (10) التي أكدت حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمادة (18) التي أكدت حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدِّينية، والمادة (19) التي أكدت حرية الرأي والتعبير، وغيرها من المواد التي أكدت مبادئ الديمقراطية[4].

بالانتقال إلى النخب السياسية، يُلحظ أيضًا أنها أكدت مبادئ الديمقراطية من الناحية النظرية، إذ شدد الرئيس محمود عباس في كلمته أمام المجلس التشريعي على ضرورة الوصول بسلطة تحترم القوانين وتلتزم بتنفيذها، وتحترم مؤسساتها مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز سلطة القضاء وفرض سلطة القانون والتعددية السياسية. كما أكد التزامه ببرنامج إصلاح السلطة الفلسطينية[5].

---

(2) أحمد أبو دية [وآخرون]، في: عزمي الشعيبي، محرر، نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2009)، ص 24.

(3) القانون الأساسي المعدل لعام 2003 (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005)، المادة الخامسة، ص 10.

(4) انظر، لمزيد من التفاصيل حول مبادئ الديمقراطية والحريات، الباب الثاني من القانون الأساسي، ص 11- 20.

(5) «كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمناسبة افتتاح أعمال المجلس التشريعي الثاني،» المجلس التشريعي الفلسطيني، 18/ 2/ 2006.

أمّا من الناحية العملية، فكانت الحالة الفلسطينية مرتبطة بتصرفات النخب أكثر من التزامها بما تم النص عليه نظريًا وبحكم القانون والمؤسسات، إذ تراجعت الديمقراطية، وعمّ الفساد في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، يقول جميل هلال: «النظام السياسي الفلسطيني نظام يتفشى فيه الفساد والمحسوبية، ويسير باتجاه توسيع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة سابقًا، وتحديدًا في مرحلة الانتفاضة»[6].

دفع تفشّي الفساد في النظام السياسي الفلسطيني حركة حماس إلى رفع شعار الإصلاح ومحاربة الفساد، داعية إلى التغيير، فكان ذلك أحد العوامل التي ساهمت في فوزها، وظهر ذلك من خلال الاسم الذي اختارته كي تخوض الانتخابات: «قائمة التغيير والإصلاح»[7]. يرى ماجد كيالي أن فوز حماس شكّل مرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني؛ إذ يعتبر الانتخابات نقلة نوعية وانقلابًا واضحًا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمد، ولفترات طويلة من الزمن، على نظام «الكوتا» (المحاصصة الفصائلية)، أو نظام الزعيم التاريخي، أو نظام الشرعية الثورية في امتلاك الشرعية السياسية والتمثيل السياسي للشعب الفلسطيني[8]. فيما يقول أحمد نوفل إن الانتخابات شكّلت منعطفًا مهمًا على طريق قيام نظام سياسي فلسطيني شرعي كان من المفروض أن يساهم في إقامة مجتمع سياسي فلسطيني، وربما ديمقراطي، ومأسسته لو سارت الأمور على الطريق السليمة، ولم تصل إلى الاقتتال الداخلي[9].

---

(6) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2008)، ص 255.

(7) «البرنامج السياسي، كتلة التغيير،» موقع كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، 2006، متوافر على: http://islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128

(8) ماجد كيالي، «الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 66، (ربيع 2006)، ص 29.

(9) أحمد نوفل، «تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،» ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، جامعة أكسفورد، 18 آب/ أغسطس 2007، ص 6.

أدى الاقتتال الداخلي بين حماس وفتح، بفعل تأثيرات النخب السياسية، إلى تراجع الاهتمام بمكافحة الفساد، بحسب ما يعتقد المبحوثون من حماس، إلا أن رأيًا آخر أعرب عنه المبحوثون، وتحديدًا من فتح، وجد أن فتح بدأت بعد الاقتتال السياسي مع حماس تبدي اهتمامًا أكثر لمحاربة الفساد، لاعتقاد بعض نخبها أن فوز حماس كان بسبب فساد نخب فتح القائمة على السلطة، واستدل هؤلاء على صحة رأيهم هذا من خلال إنشاء هيئة مكافحة الفساد مؤخرًا. وعلى الرغم من هذا الرأي الذي دافع عن أن الاقتتال أدى إلى محاربة الفساد من نخب فتح، هناك رأي ثالث من المستقلين يعتقد أن الاقتتال السياسي أدى إلى تغييب محاربة الفساد، ولا سيما في ما يتعلق بالتغطية على أفعال الفاسدين ذوي الانتماء السياسي ذاته، لكن التشديد على محاربة الفاسدين شمل أولئك الذين ينتمون إلى فصيل سياسي آخر وحسب؛ فقضية محاربة الفساد - بحسب رأي هذه الفئة من المبحوثين - استندت إلى الانتماء السياسي لا إلى الرغبة في محاربة الفساد بحد ذاتها.

يرى بعض الباحثين، مثل أبو دية وآخرين، أن الانقسام بين حركتي فتح وحماس أدى إلى تراجع مسألة الاهتمام بمكافحة الفساد على الأجندة الوطنية الفلسطينية. كما أدى إلى نتائج وخيمة على مسيرة الإصلاح التي كانت قد بدأت في عام 2002 على مجمل النظام السياسي الفلسطيني[10]. ويشير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010 إلى أن ترتيب فلسطين جاء 143 من مجموع 178 بلدًا[11]، بينما أوضح مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2005 أن ترتيب فلسطين جاء 107 من مجموع 159 بلدًا[12]، الأمر الذي يعني ازدياد فساد السلطة الفلسطينية وتراجع ترتيبها بحيث أصبحت من أكثر البلدان فسادًا.

---

(10) الشعيبي، ص 13.

(11) *Corruption Perceptions Index 2010* (Berlin: Transparency International, 2010), pp. 8-9, Available at: http://www.transparency.org/content/download/55725/890310

(12) *Transparency International Corruption Perceptions Index 2005* (Berlin: Transparency International, 2005), p. 5, Available at: http://www.transparency.org/content/download/1516/7919/file/media_pack_en.pdf, p. 5.

لم تكن المؤشـرات العالمية بمفردها هي الدالة على فسـاد السلطة، وإنما أكدتها أيضًا استطلاعات الرأي المحلية؛ إذ أظهر الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسـطيني للبحوث السياسـية والمسـحية في عام 2010، أن الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني تعتقد بوجود فساد، فقال 70 في المئة إن هناك فسادًا في مؤسسـات السـلطة في الضفة الغربية، في مقابل 60 في المئة يقولون إنه يوجد فساد في المؤسسـات الحكومية التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة[13]. بينما أظهر اسـتطلاع سابق أن نسبة الاعتقاد بانتشار الفساد في السلطة الفلسطينية هي في أعلى مسـتوى لهـا (89 في المئة)، ويـرى 72 في المئـة أن توزيع الوظائف يعتمد على الوساطات بشكل كبير[14].

فـي اسـتطلاع أجـراه «أمـان» بشـأن الفسـاد، تبيّـن أن الفسـاد منتشـر في قطاعـات العمـل الفلسـطيني كلها، سـواء في القطـاع العـام أم الخـاص أم في المنظمات الأهلية والإعلام والأحزاب السياسية ... إلخ. غير أن هذه الدراسات والاسـتطلاعات أظهـرت أن القطاع الذي ينتشـر فيه الفسـاد أكثر من سـواه من القطاعـات هو القطاع العـام، وخصوصًا في المسـتويات العليـا القيادية المدنية والأمنية، وأن مؤسسـة الرئاسـة تأتي في المقدمة من حيث حجم انتشـار الفساد فيهـا، وأن الأحزاب السياسـية تقف فـي المرتبة الثانيـة، بعد القطـاع العام، من حيث انتشار مستوى الفساد، بحسـب رأي المستطلعين[15]. وتؤكد استطلاعات الرأي المختلفة ازدياد الفساد، ولا سيما بعد الانقسام.

أدى فساد السلطة، فضلًا عن الاقتتال بين حماس وفتح والوضع السياسي الفلسـطيني، إلى أن تسـود، بحسـب اسـتطلاع للرأي، حالة من التشـاؤم وعدم

---

(13) «اسـتطلاع الـرأي العـام الفلسـطيني رقـم (37)،» المركـز الفلسـطيني للبحـوث السياسـية والمسحية، 24/ 10/ 2010، ص 2.

(14) «اسـتطلاع الرأي العام رقم (21)،» المركز الفلسـطيني للبحوث السياسية والمسحية، 14- 16/ 9/ 2006، ص 2.

(15) «نشـرة إخبارية: عدد خاص في اسـتطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفسـاد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمسـاءلة (أمان)، العـدد الثامـن، 1-20/ 4/ 2009، ص 1-3، متوافر علـى: http://www.aman-palestine.org/Documents/Polls/AMANPoll2009.pdf

الرضا وعدم الشعور بالأمان لدى المواطنين حيال الوضع الفلسطيني[16]. وفي استطلاع آخر وصف الأوضاع بالسيئة[17].

تراجع الانتقال الديمقراطي في فلسطين بعد الانقسام، حيث أظهر تقويم مؤشر الديمقراطية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، أن في 12 بلدًا فقط من مجموع 167 بلدًا شُملت بهذا التقويم كان هناك تغيير في نوع النظام بين عامي 2006 و2008، إذ شهدت ثمانية بلدان ارتفاعًا إيجابيًا، بينما انحدر المستوى في أربعة بلدان تشارك كلها في نوع النظام، شاملة انتقالًا من الديمقراطيات الناقصة إلى الأنظمة الهجينة[18] (وهي بنغلاديش وهونغ كونغ ومالي والأراضي الفلسطينية)[19]. ووفقًا لمؤشر الديمقراطية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، بلغت الحريات المدنية في الأراضي الفلسطينية 4.41، فيما بلغت الثقافة السياسية 6.25، ووصلت المشاركة السياسية 7.78، وبلغ أداء الحكومة إلى 2.86، وبلغت العملية الانتخابية والتعددية 7.83، وكان ترتيب فلسطين 85 من مجموع 167 دولة[20].

إضافة إلى المؤشرات العالمية التي أكدت تراجع الديمقراطية في فلسطين، فإن المؤشرات المحلية أكدت بدورها هذا التراجع، إذ أوضح مقياس الديمقراطية الذي يجريه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن عام 2006 شهد - مقارنة بالفترة 2004/ 2005 - انخفاضًا للعلامة الكلية

(16) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (21)،» ص 2.

(17) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (37)،» ص 2.

(18) مؤشر الديمقراطية هو مؤشر يتم تنفيذه من وحدة الاستخبارات الاقتصادية لفحص حالة الديمقراطية في 167 بلدًا، في محاولة لتحديد مؤشر للديمقراطية التي ركزت على خمس فئات عامة: العملية الانتخابية، والتعددية، والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. ووفقًا لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، فإن تصنيف الدول الديمقراطية يتراوح ترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ ما بين: «ديمقراطيات كاملة» (Full Democracies)، «وديمقراطيات ناقصة» (Flawed Democracies)، «وأنظمة هجينة» (Hybrid Regimes)، و«أنظمة استبدادية» (Authoritarian Regimes) تُعتبر دكتاتورية.

(19) «The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008,» 14/8/2010, p. 9, Available at: http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf

(20) «The Economist Intelligence,» p. 6.

لمقيـاس الديمقراطية من 509 علامات إلى 481 علامـة، وهذا التراجع حدث علـى الرغم مـن وجود مؤشـر ديمقراطـي إيجابي فـي هـذه الفترة وهـو إجراء الانتخابـات التشـريعية فـي 25/ 1/ 2006 [21]. كمـا أظهـر تقريـر الديمقراطية للعام 2007 تراجعًا بشكل عام في مؤشر التحوّل الديمقراطي[22].

كان من نتائج تراجع الديمقراطية، وفسـاد السلطة وسياساتها غير العادلة، وغيـاب حكـم القانـون، وانتشـار الفسـاد، والواسـطة والمحسـوبية، وتناقـص الحريات المدنية أن انعكست كلها سلبًا على تكوين رأس المال الاجتماعي، إذ يُلحَظ تراجع ثقة المواطنين بمؤسسات السـلطة العامة، بحسب وصف الأغلبية العظمى من المبحوثين، وهو ما سيتم توضيحه بشـكل مفصـل لاحقًا. وأكدت دراسـة قياس رأس المـال الاجتماعي في فلسـطين انعـدام الثقة في مؤسسـات السـلطة[23]. كما أنهـا أثّرت في التماسـك بين أبناء الشـعب الفلسـطيني، حيث ساد الاقتتال بين أعضاء حركتي فتح وحماس، وبهذا كان تأثير النخب السياسية القائمة في النظام السياسـي الفلسـطيني أقوى من تأثير تبنّي السـلطة في قوانينها نظامًـا ديمقراطيًـا، وكان لذلك تأثير سـلبي فـي تكوين رأس المـال الاجتماعي والديمقراطية.

2- المجتمع المدني ودوره في تكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية

بالعـودة إلى ما قاله بوتنـام وأتباعه المؤيدون لوجود علاقـة بين المجتمع المدنـي وتكويـن رأس المـال الاجتماعـي، يمكـن أن يُسـتخلص أن منظمـات المجتمع المدني تسـمح بأن يطور النـاس مزيدًا من القيم، مثل الثقة والتسـامح ومبـدأ المعاملـة بالمثل والتعـاون والتضامـن والمهـارات التفاوضية والتسـوية

(21) خليل الشـقاقي [وآخـرون]، مقياس الديمقراطية في فلسـطين: تقرير عـام 2006 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 9-11.

(22) خليل الشـقاقي [وآخـرون]، مقياس الديمقراطية في فلسـطين: تقرير عـام 2007 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008)، ص 9.

(23) محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسـطينية (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2007)، ص 95.

بدلًا من الصراع والانقسام[24]، وبأن تساهم بالتنشئة الاجتماعية وتجعل الناس أكثر رغبة في المشاركة السياسية لأن المواطن يثق بأن رأيه يؤثر في صناعة القرار[25]. كما أنها تعلمهم الممارسات التي تجعلهم أكثر قدرة على الضغط على الحكومة، وتساعدهم في حل المعضلات بشكل جماعي. وبذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني «مدرسة للديمقراطية»[26]. وكان بوتنام قد افترض في مقالته «لعب البولينغ المنفرد» أن المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى رأس المال الاجتماعي هي المجتمعات الأكثر ديمقراطية، نظرًا إلى ارتفاع مستوى الثقة المجتمعية التي تتكون بدورها في إطار مؤسسات المجتمع المدني بصورها كلها. ولتأكيد هذه العلاقة، اعتمد بوتنام على مؤشرين: عدد مؤسسات المجتمع المدني، وحجم العضوية في تلك المؤسسات، وافترض أن المجتمعات التي تمتلك شبكة واسعة من تلك التنظيمات الوسيطة هي المجتمعات التي تمتلك رصيدًا كبيرًا من رأس المال الاجتماعي، وهي بالتالي المجتمعات الأكثر ديمقراطية لأنها المجتمعات التي تتمتع بمستوى أعلى من الثقة بين أفرادها والمواطنين ومؤسسات الدولة. واستدل على تآكل رأس المال الاجتماعي من خلال ما اعتبره انخفاض المشاركة المدنية، وكذلك انخفاض العضوية في الجمعيات الطوعية[27].

انتقد كثير من الدراسات، مثل دراسة روثستن وستول، اعتماد بوتنام لقياس رأس المال الاجتماعي على عدد منظمات المجتمع المدني وحجم العضوية فيها، وكذلك اعتماده على دور المجتمع المدني بالنسبة إلى الديمقراطية، واعتبرت أنه يجب التعامل بحذر مع حجم المجتمع المدني

(24) Robert D. Putnam and Kristin A. Goss, «Introduction,» in: Robert D. Putnam, ed., *Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002), p. 6.

(25) Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 1 (1995), p. 63.

(26) Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000), p. 338.

(27) Putnam, *Bowling Alone*, p. 78.

باعتباره منتجًا لرأس المال الاجتماعي[28]. واعتبر لاكين وليبست في نقدهما بوتنام أن المجتمع المدني ضعيف الصلة بتنمية الثقة والديمقراطية[29]. ورأت شيري بيرمان أن الحكومة النازية في جمهورية فايمار انبثقت من منظمات المجتمع المدني التي تسببت في انهيار الديمقراطية في ألمانيا[30].

تسعى الدراسة إلى اختبار ما افترضه بوتنام وآخرون بخصوص المجتمع المدني بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية، وتأثير زيادة عدد الجمعيات المدنية وحجم العضوية والمشاركة المجتمعية (السياسية والمدنية) التي اعتبر أنها تدل على تكوين رأس المال الاجتماعي إيجابي. وفي ما يلي توضيح لدور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي قبل قيام السلطة (خلال الانتفاضة الأولى) وكيف اختلف هذا الدور لاحقًا:

أ - دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي خلال الانتفاضة وقبل إنشاء السلطة

أشار بوتنام إلى أن زيادة المشاركة المدنية والسياسية التي تقوم بها منظمات المجتمع تزيد ثقة المواطنين بأن رأيهم يشكل ضغطًا على صناع القرار، ويُحْدث تغييرًا يصب في المصلحة العامة. واعتبر أن زيادة العضوية في المشاركة المدنية هي من المؤشرات التي تدل على زيادة رأس المال الاجتماعي، وحيث إنه لم يكن هناك قبل أوسلو وخلال الانتفاضة سلطة فلسطينية بل سلطة الاحتلال وحسب، كانت مشاركة المواطنين المدنية والسياسية وانخراطهم في نشاطات الجمعيات المدنية تتم من أجل مقاومة الاحتلال، وتغطية النقص بتلبية الحاجات التي لا تؤديها سلطة الاحتلال[31].

---

(28) Bo Rothstein and Dietlind Stolle, «How Political Institutions Create and Destroy Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust,» Paper Presented at: *The 98th Meeting of the American Political Science Association in Boston*, August 29-September 2, 2002, p. 4.

(29) Lipset Seymour, Seymour Martin and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004), p. 117.

(30) Sheri Berman, «Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic,» *World Politics*, vol. 49, no. 3 (April 1997), p. 442.

(31) أحمد مجدلاني، «مسئوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني،» البيان (نيسان/ أبريل 1993)، متوافر على: http://www.mafhoum.com/press5/142S24.htm

في ظل وجود الاحتلال وعدم وجود سلطة، ولفحص ما أشار إليه بوتنام بشأن المشاركة المدنية، تم التوجه إلى المبحوثين بسؤال عن مدى استعداد المواطنين للمشاركة السياسية والمدنية من خلال العمل التطوعي في نشاط المجتمع المدني، مثل اللجان الشعبية التي انتشرت خلال الانتفاضة الأولى، وكيف اختلفت بعد الانقسام. وأجمع المبحوثون على أنه كان يوجد لديهم استعداد للمشاركة التطوعية في نشاط المجتمع المدني قبل أوسلو، وتحديدًا خلال الانتفاضة الأولى، فيما تراجع استعدادهم للمشاركة في التطوع بعد الانقسام ليصل إلى نسبة 34 في المئة فقط، وفق ما يوضحه الجدول (3 - 1) التالي:

الجدول (3 - 1)

رأي المواطنين في شأن استعدادهم للتطوع في نشاط المجتمع المدني

الانتماء السياسي	الاستعداد للتطوع في نشاط المجتمع المدني خلال الانتفاضة (قبل أوسلو)		المجموع	الاستعداد للتطوع في نشاط المجتمع المدني بعد الانقسام		المجموع
	لدي استعداد للتطوع	لا يوجد لدي استعداد للتطوع		لدي استعداد للتطوع	لا يوجد لدي استعداد للتطوع	
حماس	38	0	38	17	21	38
فتح	33	0	33	15	18	33
المستقلون	29	0	29	2	27	29
المجموع	100	0	100	34	66	100
النسبة المئوية	100	0	100	34	66	100

إن ما أعرب عنه المبحوثون بالنسبة إلى مدى استعدادهم للمشاركة في النشاط التطوعي للمجتمع المدني خلال الانتفاضة أدى إلى إشاعة التبادلية بين أعضاء المجتمع الفلسطيني، حيث كان المتطوعون يقدمون خدماتهم

إلـى الآخريـن ويعملـون بإرادتهـم الطوعيـة وبشـكل تعاونـي مـع الجميـع مـن منظـور وطني مـن دون أن يتوقعـوا أي مقابـل، لاعتقادهـم أن الآخرين سيبادلونهم العمل ذاته. يتبين لنا من إجابات المبحوثين أن المجتمع المدني سـاهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا سـيما على صعيد الاسـتعداد للمشـاركة والتطوع في نشاطه بشـكل أكبر ممّا كان عليه بعد الانقسام. فعلى صعيـد الانضمام إلـى منظمات المجتمـع المدنـي والمشـاركة التطوعية في نشـاطه، كان الانخراط في العمل التطوعي من جميع شـرائح المجتمع، كما سيُشار عند دراسة اللجان الشعبية. وأشـارت دراسات إلى أن انخراط أغلبية منظمـات المجتمع المدني الفلسـطيني فـي النضال الوطني بشـكل أو بآخر، أكسـبها في مختلف مراحـل النضال الوطني الفلسـطيني احترامًـا من جانب الجماهير[32].

بحسب المبحوثين، فإن عمل هذه الجمعيات، وخصوصًا اللجان الشعبية، كان أقـرب إلـى التطـوع وخدمة أهـداف عامـة لمصلحـة المجتمع الفلسـطيني بشـكل عام، منها إلى النظر إلى العائد المادي أو خدمة أهداف حزبية أو أهداف خاصـة[33]. وما قامت به منظمات المجتمع المدني خلال الانتفاضة، ولا سـيما لجـان الانتفاضة، مـن إشـاعة الثقة العامـة والتطوع مـن أجل المصلحـة العامة يتفق مع ما أشـار إليه بورمـان بأن إنشـاء رأس مال اجتماعـي إيجابي يكون في حال وجود الثقة عامة، وكان العمل من أجل المصلحة العامة، مع الإشـارة إلى أن تلـك اللجان كانت تتعـاون مع غيرها مـن الهيئات. هذا وسـيتم التطرق إلى اللجان الشـعبية باعتبارها أحد الأشـكال الإيجابية في الحالة الفلسطينية، وذلك عند تناول أنـواع رأس المال الاجتماعي في فلسـطين، كما سـيتم توضيح ذلك من خلال حالات دراسـية. ويُشـار إلـى أنه كان يصعـب خلال فتـرة الانتفاضة

(32) ناصـر شـيخ علـي، «دور منظمـات المجتمـع المدنـي فـي تعزيـز المشـاركة السياسـية في فلسـطين،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسـات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 112.

(33) نافذ أبو حسنة، «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 39 (1992)، ص 89-90.

معرفة عدد الجمعيات المدنية أو حجم العضويات لاختبار ما أشار إليه بوتنام من هذه الناحية، لعدم توافر إحصاءات تتعلق بتلك الفترة.

وجدت دراسة أخرى أن منظمات المجتمع المدني الجماهيرية التي تم تشكيلها خلال الانتفاضة تميّزت بغياب المركزية، وبروز البُعد التطوعي في العمل، وقيام علاقات غير هرمية[34]. وينطبق هذا على ما أشار إليه بوتنام من أن العلاقات الأفقية لا الهرمية، داخل المنظمات المجتمعية، هي التي تساهم في إنشاء رأس مال إيجابي، وذلك عندما اعتبر أن المنظمات الكاثوليكية الإيطالية هرمية وسلطوية، وبالتالي أقل ملاءمة لإنشاء رأس المال الاجتماعي[35]. كما أن المشاركة المدنية والسياسية في نشاطات المجتمع المدني كانت كبيرة، على الرغم من عدم توافر إحصاءات تدل على ذلك. ويمكن القول، استنادًا إلى ذلك، إنه كان للمجتمع المدني خلال الانتفاضة دور إيجابي في زيادة المشاركة المدنية والسياسية من خلال الانضمام الطوعي إلى هذه الجمعيات والمساهمة في نشاطاتها، وهو ما ساهم في إشاعة الثقة والتعاون والتبادلية العامة بين الناس بهدف المصلحة العامة، بحسب ما حدده بورمان من أن هذه المعايير تدل على وجود رأس مال اجتماعي إيجابي. كما يمكن القول إن حجم العضوية من خلال الاستعداد للمشاركة التطوعية والمدنية كان مؤشرًا يدل على زيادة رأس المال الاجتماعي الإيجابي في تلك الفترة، بحسب ما أشار بوتنام.

ب - دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي بعد أوسلو

لئن كان دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي قبل أوسلو تركز بشكل أساس على تضامن الشعب الفلسطيني وتماسكه لمواجهة مخاطر الاحتلال الإسرائيلي، فساهم من خلال إشاعة العمل التطوعي في نشاطه من أجل خدمة المصلحة العامة في إشاعة الثقة العامة، وهي مؤشرات تدل على وجود رأس مال اجتماعي إيجابي بحسب المعايير التي حددها

---

(34) زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995)، ص 95.

(35) Robert D. Putnam, Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1993), p. 107.

بورمان، فإن هذا الدور بدأ لاحقًا يختلف بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ إذ أخذ التركيز ينصبّ على النقاشات الفكرية والمجتمعية بشأن أهمية دور المجتمع المدني الفلسطيني بالنسبة إلى التحول الديمقراطي ونشر مبادئ الديمقراطية وقيمها وحقوق الإنسان والتنشئة السياسية. وبدأت تظهر بعد أوسلو تساؤلات حول شكل النظام السياسي الفلسطيني، ومدى مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في تحديد شكل هذا النظام. ويعتقد مجدي المالكي أن اتفاق أوسلو في عام 1993 ساهم في إحداث تحولات مهمة في الحياة السياسية الفلسطينية، أبرزها انتقال عملية صناعة القرار السياسي من أطر منظمة التحرير إلى مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية التي طمحت في التحول إلى دولة. ويرى أن تحديات كثيرة فُرضت على السلطة، أهمها التوفيق بين مهمات البناء الوطني، واستحقاقات العملية السلمية، ومتطلبات التحول الديمقراطي[36].

يُعتقد أن المجتمع المدني بعد أوسلو كان ذا دور على صعيد نشر مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات؛ إذ ساهم المجتمع المدني في الضغط على المجلس التشريعي لإقرار تشريعات تنسجم مع متطلبات المجتمع الفلسطيني، كما ساهم في رصد انتهاكات السلطة التنفيذية للحريات، وكان له دور أيضًا في مكافحة الفساد، ومساءلة السلطة التنفيذية[37]. وتجدر الملاحظة أن الأغلبية العظمى من المؤسسات التي أُنشئت بعد أوسلو كانت من المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

لمعرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في نشر مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات، تم التوجه إلى المبحوثين من المواطنين بسؤال عن مدى ثقتهم بمؤسسات المجتمع المدني التي أنشئت بعد أوسلو، وبغضّ النظر عن انتمائها السياسي، ومدى نشرها مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات، وهل

---

(36) مجدي المالكي، «الديمقراطية والمجتمع المدني: مراجعة للأدبيات الفلسطينية،» السياسة الفلسطينية، المجلد 6، العدد 24 (خريف 1999)، ص 34.

(37) مجدلاني، «مسئوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني».

اختلف دورها بعد الانقسام. وأشار 66 في المئة من المبحوثين إلى أنه كان لديهم قدْر ما من الثقة بمؤسسات المجتمع المدني، وبأنها كانت تساهم في نشر مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات بعد أوسلو، مقابل 34 في المئة من المبحوثين أعربوا عن عكس ذلك. والجدول (3 – 2) التالي يوضح المزيد حول هذه المسألة:

الجدول (3 – 2)
ثقة المبحوثين من المواطنين بأن المجتمع المدني
يساهم في نشر مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات

الانتماء السياسي	مساهمة المجتمع المدني بنشر الديمقراطية والدفاع عن الحريات بعد أوسلو		المجموع	مساهمة المجتمع المدني بنشر الديمقراطية والدفاع عن الحريات بعد الانقسام		المجموع
	ساهم	لم يساهم		ساهم	لم يساهم	
حماس	20	18	38	10	28	38
فتح	23	10	33	15	18	33
المستقلون	23	6	29	2	27	29
المجموع	66	34	100	27	74	100
النسبة المئوية	66	34	100	27	74	100

ربما ما ذهب إليه كثيرون من الباحثين بشأن دور المجتمع المدني الفلسطيني، سواء من حيث مراقبته السلطة التنفيذية أم مساءلتها أو من حيث محاربة الفساد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، يعود إلى انتشار ظاهرة إنشاء كثير من المنظمات غير الحكومية التي اعتبرها كثيرون أحد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، وارتفاع عددها بشكل ملحوظ كذلك وارتفاع المنتسبين إليها، وما اشترطه المموِّلون الأجانب عليها من نشر لثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ أوضحت دراسة أعدّها مركز «ماس» أن عدد منظمات المجتمع المدني

الفلسطيني، وتحديدًا المنظمات غير الحكومية، زادت منذ أوسلو[38]. وتعتقد دراسة أخرى أنه حدث في أعقاب اتفاقات أوسلو، وما رافقها من إقامة السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة، تنامٍ لعدد منظمات المجتمع المدني وأحجامها[39].

رفض بعض الدراسات التسليم بأن يكون المجتمع المدني بعد أوسلو قد ساهم في الديمقراطية والمشاركة السياسية، أو في الضغط على الحكومة أو المجلس التشريعي من أجل المصلحة العامة، وهو أحد الأدوار التي حددها بوتنام للمجتمع المدني بوصفها تساهم في زيادة الثقة بقدرة المجتمع على الضغط على الحكومة والتأثير في صنع القرار السياسي لصالح المجتمع. إذ اعتبر ناصر شيخ علي أنه كان للفصائل الفلسطينية دور في نشوء أشكال وأنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي شكلت بحد ذاتها أذرعًا وروافد متعددة تعمل داخل المجتمع المدني الفلسطيني، وفق أجندات تلك الفصائل، وتحمل الأمراض نفسها التي تحملها الفصائل[40]. ورأى أن كثيرًا من محاولات هذه المنظمات من أجل إيصال فكرة المشاركة السياسية أو مقاومة الفساد أو إشاعة الديمقراطية الحقيقية محاولات محكومة بالإخفاق في معظم الأحيان، وإذا نجحت فإن نجاحها يبقى محدودًا وموسميًا[41]. وأشارت إلى وجود ضعف كبير في مجال التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع نفسه أو التخصص نفسه، إضافة إلى وجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها، وهو ما يفتح المجال أمام انتقال المنافسة السياسية أو الأيديولوجية إلى هذه المنظمات، ويعمّق ظاهرة الانتماء الحزبي أو العشائري

---

(38) مجدي المالكي وحسن لدادوة وياسر شلبي، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007 (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2008)، ص 13.

(39) تيسير محيسن، «التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني،» مجلة رؤية، العدد 13، (تشرين أول/ أكتوبر 2001)، ص 6.

(40) شيخ علي، ص 68.

(41) شيخ علي، ص 115.

للمواطـن على حسـاب الانتماء الضـروري والأساسـي للوطـن والمواطَنة[42]. وتؤكد دراسـة أخرى أن اتفاق أوسـلو أدى إلى انحسار مجالات عمل منظمات المجتمـع المدني التـي أصبح بعضهـا من مهمات السـلطة الفلسـطينية، ودخل بعـض تلـك المنظمات فـي علاقات تنافسـية سـببها الرئيـس هو الصـراع على مصادر التمويل[43].

أوضح ما نسـبته 34 في المئة من المبحوثين الذيـن أبدوا عدم ثقتهم بأن منظمات المجتمع المدني تسـاهم في نشـر الديمقراطية والدفاع عن الحريات، أن الأغلبيـة العظمى من منظمات المجتمـع المدني، وتحديـدًا المنظمات غير الحكوميـة التي انتشـرت بعد أوسـلو بشـكل كبير جـدًا، تعتمد علـى أجندات خارجيـة لأن تمويلهـا خارجـي، وأن تلـك المنظمـات تسـعى إلـى مصلحتها الخاصـة، أي الحصول علـى التمويل لا نشـر الديمقراطية، وبالتالـي لم تعمل على إشـاعة الثقـة العامة والتعـاون بين المواطنيـن. كما أن دورها في تشـجيع المشاركة السياسـية والتأثير في صنع القرار ليس بالمسـتوى المطلوب. واعتبر شـيخ علي أن دور المجتمع المدني في المشاركة السياسـية، ولا سيما بالنسبة إلى الضغط على السـلطة السياسـية من أجل المصلحة الوطنيـة العليا، لا يزال ضعيفًا[44].

بحسـب اعتقـاد هذا النـوع مـن المبحوثيـن الرافـض لاعتبـار المنظمات المدنية مسـاهِمة في نشر الديمقراطية، فإن ثقافة التطوع التي كانت سائدة خلال الانتفاضة بهـدف خدمة المصلحة العامة لم تعد كذلك بعد أوسـلو، إذ يعتبرون أن الأغلبية العظمى من الذيـن يعملون في منظمات المجتمع المدني الموجودة حاليًـا في فلسـطين يتقاضـون رواتـب، وحتى الذيـن يتطوعون، فهـم يتطوعون لاكتسـاب خبرات تؤهلهم الدخول في مجال سـوق العمـل، أي إنهم يتطوعون لمصلحتهم الشـخصية لا لهـدف المصلحة العامـة وخدمة قضايـا الديمقراطية

(42) شيخ علي، ص 120.

(43) المالكي، شلبي ولداودة، ص 1-2.

(44) شيخ علي، ص 85-86.

والدفاع عن الحريات، لأن أوسلو قضت، من وجهة نظرهم، على ثقافة الاهتمام بالمصلحة العامة وكرست ثقافة الاهتمام بالمصلحة الخاصة. كما رفضوا اعتبار زيادة عدد منظمات المجتمع المدني دليلًا على زيادة الديمقراطية وارتفاع الحريات في فلسطين، إذ ليست هذه الزيادة سوى «موضة» انتشرت مع استحقاقات أوسلو واشتراطات المنح والتمويل الخارجي، ولا تُعبّر عن ديمقراطية حقيقية وحريات، لأن الفاعل الأكبر في التأثير في الحريات، سواء في تراجعها أم في زيادتها، هو النخب السياسية، وتحديدًا القائمون على السلطة. ورأى هؤلاء أن القائمين على المنظمات المدنية هم من الأحزاب الموجودة في المجتمع الفلسطيني، وأن تلك المنظمات تتأثر بتوجهات القائمين عليها. وكان شيخ علي قد اعتبر أنه على الرغم من كثرة أعداد منظمات المجتمع المدني بعد أوسلو، فإن الظاهرة الكبيرة تشير إلى أن كثيرًا من هذه المنظمات لا تمثّل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك فيه. كما وجدت أن عددًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ترى في أعضاء هيئاتها العامة المسجلين متطوعين دائمين، مع أن الحقيقة تخالف ذلك، أو أن هذه المنظمات خاصة بالنخبة السياسية أو الثقافية، وبالتالي تظل معزولة عمليًا عن الشارع الفاعل من ناحية، وتتحول بشكل من الأشكال إلى حليف تكتيكي للسلطة السياسية؛ حليف هو أقرب إلى السلطة منه إلى الشارع في المصالح الجوهرية، من ناحية أخرى[45].

يتبيّن من خلال العرض السابق أن اهتمام منظمات المجتمع المدني بعد أوسلو تغير من التركيز على مسألة التحرر الوطني وسد مكان سلطة الاحتلال إلى الاهتمام بقضايا الديمقراطية، إلا أنها تعتقد أن ما أشار إليه بوتنام من أن زيادة عددها يدل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي، لأنها تعمل على زيادة تأثيرها بالنسبة إلى قضايا الديمقراطية والحريات وارتفاع المشاركة المدنية، قد لا يكون دائمًا صحيحًا؛ إذ إن منظمات المجتمع المدني، حتى وإن كان لها دور في نشر مبادئ الديمقراطية والمساهمة في المشاركة المدنية

(45) شيخ علي، ص 64.

والدفـاع عن الحريات في فترة بعد أوسـلو- بحسـب ما أشـار 66 في المئة من المبحوثين - عجزت عن الاسـتمرار في تأدية الدور ذاتـه حتى مع زيادة عددها بعد الانقسـام الـذي كان الاختبار العملـي على مدى قدرة مؤسسـات المجتمع المدنـي على نشـر الديمقراطية والدفـاع عن الحريـات، أو على المسـاهمة في إعادة الوحـدة بين غزة والضفـة أو إعادة الثقـة بين أبناء حمـاس وفتح، وهو ما سيتم توضيحه تاليًا.

ج- دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي بعد الانقسام

علـى الرغـم مـن أن بوتنـام اعتبـر أن زيـادة العضويـات فـي المجتمـع المدنـي وزيادة عـدد منظمـات المجتمع المدني مؤشـر على زيـادة رأس المال الاجتماعـي، وأن انخفاضهـا مؤشـر على انخفاضـه، ففي التطبيـق العملي على الحالة الفلسـطينية يلاحَـظ إن منظمات المجتمـع المدنـي، وإن زاد عددها بعد أوسـلو، تراجع دورها، وتحديدًا لناحية التضامن والتماسـك والثقة والمشـاركة السياسـية والمدنيـة، كما تراجع دورهـا في التأثير في نشـر مبـادئ الديمقراطية والحريات، خصوصًا بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006، ومـا تلا ذلك من اقتتال بين حركتي حماس وفتـح في غزة، وما نتج من الاقتتال من تكريس للانقسـام بين غزة والضفة. وكشفت الدراسـة الوحيدة التي أجريت لقياس رأس المال الاجتماعي في فلسـطين عن وجود مجتمع فلسـطيني تسوده درجة عالية نسبيًا من انعدام الثقة في الأفراد، بشكل عام، وفي مؤسسات السلطة الأحـزاب والنقابـات ومؤسسـات المجتمـع المدنـي، إضافـة إلى المؤسسـات الدولية والدول المانحة[46].

تراجعت نسبة الاسـتعداد للتطوع التي كانت سائدة إبان الانتفاضة، لتصل بعد الانقسام إلى 34 في المئة ممن أعربوا عن استعدادهم للتطوع في مقابل 66 في المئة أعربوا عن عدم اسـتعدادهم للتطوع وفق ما أوضحه الجدول (3 - 1) سابقًا. وأظهرت دراسـة بشـأن تعداد المنظمات غير الحكومية أن إجمالي عدد

(46) محمد، نصر وهلال، ص 95.

متطوعي قطاع المنظمات غير الحكومية انخفض من 64936 متطوعًا ومتطوعة في تعداد عام 2000، إلى 53622 متطوعًا ومتطوعة في عام 2006 [47]. كما عبّر 74 في المئة عن اعتقادهم بأن منظمات المجتمع المدني لم تعد تساهم في نشر ثقافة الديمقراطية والدفاع عن الحريات، وفق ما سبق أن أوضحه الجدول رقم (3 - 2)، الأمر الذي انعكس على تراجع ثقتهم بمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، بغضّ النظر عن انتمائها السياسي، حيث أعرب المبحوثون عن اعتقادهم بتغير دور منظمات المجتمع المدني بعد الانقسام؛ إذ أصبح دورها يخدم أهدافًا حزبية أكثر من خدمة أهداف عامة، لتأثرها بالانقسام، ولأنها أصبحت موجّهة إلى كل من حركتي حماس وفتح. وبحسب المبحوثين، فإن هامش الحرية المتاح لعمل جمعيات المجتمع المدني لتأدية دورها في نشر مبادئ الديمقراطية وكشف انتهاكات السلطة التنفيذية للحريات وحقوق الإنسان تقلص عمّا كان في السابق، بسبب تأثير النخبة السياسية، وبالتالي تأثرت ثقتهم سلبًا باستقلاليتها ودورها. وعندما سُئل المبحوثون عن ثقتهم بمنظمات المجتمع المدني التابعة لحماس ومنظمات المجتمع المدني التابعة لفتح، أعرب المبحوثون من حماس عن ثقتهم بالمنظمات التابعة لحماس وعدم ثقتهم بالمنظمات التابعة لفتح، وكذلك أعرب المبحوثون من فتح عن ثقتهم بالمنظمات التابعة لفتح وعدم ثقتهم بالمنظمات التابعة لحماس، إلا أن هذه الثقة تبقى خاصة، إذ لم تنعكس على الثقة البينية لأعضاء حماس وفتح.

أمّا بخصوص ما أشار إليه بوتنام من أن زيادة عدد منظمات المجتمع المدني تدل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي نتيجة زيادة عدد المتطوعين في المنظمات، وكذلك عدد الأعضاء، الأمر الذي يزيد من المشاركة المدنية، توضح دراسة تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية السابقة أن هناك زيادة مهمة في عددها منذ انتفاضة الأقصى، بالمقارنة بعدد المنظمات غير الحكومية في عام 2000، إذ ارتفع عددها في عام 2007 بما نسبته 64.1 في المئة[48]، ولكن

---

(47) المالكي، لدادوة وشلبي، ص XIII.

(48) المالكي، لدادوة وشلبي، ص 13.

على الرغم مما أشـارت الدراسـة إليه من ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية في عام 2007، فإنه لم ينعكس على زيادة عـدد المتطوعين، بل أظهر انخفاضًا فـي عددهم عمّـا كان عليه في عام 2000، الأمر الذي يُسـتدل مـن خلاله على عدم صحة ما أشـار إليـه بوتنام من افتـراض أن زيـادة عدد منظمـات المجتمع المدني تزيد رأس المـال الاجتماعي، لأنها تعمل على زيادة المشـاركة المدنية فتؤثر في الديمقراطية على نحو إيجابي.

إن مـا عبّر عنـه 74 في المئة مـن المبحوثين أي اعتقادهـم المتعلق بعدم ثقتهـم بدور الجمعيـات المدنية في نشـر الديمقراطيـة والدفاع عـن الحريات، إدى إلـى رفضهم اعتبار ازدياد أعداد المنظمات بعد الانقسـام من عوامل زيادة الديمقراطية، أو العمل للمصلحة العامة، لأنها تعمل لخدمة أهداف حزبية كما أكدت دراسـات مختلفة. إذ شـدد بعض الكتابات على أن الزيادة التي حصلت في عدد منظمات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية على أنها كانت لخدمة أهداف حزبية؛ فبعد عام 2006 زاد عدد منظمات المجتمع المدني التي أنشأتها كلٌّ من حماس وفتح بشكل ملحوظ، وتحديدًا تلك التابعة لحركة فتح. واعتبر روجر هيكـوك (R. Heacock) أن فـوز حماس في انتخابات المجلس التشـريعي سـاهمت في تحقيقه منظمات المجتمـع المدني، وتحديـدًا الجمعيات الخيرية التي أنشـأتها حماس، بهدف العمل على زيادة ثقة الشـعب الفلسطيني في تلك المنظمات التابعة لحماس وانخفاضها بالنسبة إلى السلطة[49]. وأشارت دراسة أخـرى لبينيـوت تشـالند (B.Challand) إلـى أن فـوز حماس بمسـاعدة منظمات المجتمـع المدني نبّه فتـح إلى أهمية المجتمـع المدني، حيث يقـول: «إن فتح التي حكمت السـلطة الوطنية الفلسـطينية أكثر من عشـرة أعوام اكتشفت فجأة

(49) Roger Heacock, «Barriers To Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and The Arab World by Amaney,» Reviewed in: *International Affairs*, vol. 83, Issue 6 ([2008]), Available at: Political ReviewNet http://www.politicalreviewnet.com/polrev/reviews/INTA/R_0020_5850_746_1007867.asp

فضيلـة المجتمع المدنـي بعد فـوز حماس عـام 2006»[50]. وبحسـب الورقة التـي أعدّتها مؤسسـة دالية، أشـارت إلى أن بعـد النصر الـذي أحرزته حماس في المجلس التشريعي، تم تأسـيس عدد لا يحصى ولا يُعَد من المنظمات غير الحكوميـة المؤيدة لفتح، وقام المانحون بتمويلها بسـرعة، في سـعي منهم إلى تمكين المعارضة (فتح) ضد حماس في غزة[51].

إن الزيادة في عـدد الجمعيات المدنية، كما تقول أمانـي جمال، وتحديدًا بعد فوز حماس، لم تكن مؤشـرًا إلى زيـادة رأس المال الاجتماعـي في الحالة الفلسـطينية؛ فهـي وإن كانت تُقر بـأن الجمعيـات المدنية تعزز القـدرة المدنية، فـإن عدد الجمعيـات في حالـة الضفة الغربيـة لا يبـدو عاملًا مهمًا في تشـكيل الاتجاهـات المدنيـة، بـل إن هذه الاتجاهات تتشـكل مـن خلال طبيعـة علاقة الجمعيـات بالنظـام الحاكـم. كما أنها تـرى أن الزيـادة في عـدد الجمعيات في الضفة الغربية لن يزيد الدعم للمؤسسات الديمقراطية عندما تصنَّف بأنها مؤيدة للسـلطة أو معارضة لها. كما أن المسـتويات العالية من التعاون التي تعزز الثقة بين الأشخاص مفيدة لكفاءة المؤسسات الديمقراطية، وهذا الشكل من التعاون مفيـد أيضًا في دعـم السـلطوية. ويعتمـد الحـكام الدكتاتوريون علـى مؤيديهم وأنصارهم كـي يتعاونوا من أجـل حماية مصالـح الدولة وحكامهـا، وهي ترى أنه شكل من أشـكال رأس المال الاجتماعي الذي يُمدَح في الخطابات العلمية الراهنة باعتباره مفيدًا للديمقراطية والسلطوية في آن معًا[52].

بحسـب إجابات المبحوثين، تـم التوصل إلى أن الجمعيـات المدنية التي أُنشئت بعد الانقسام لم تؤدِ إلى وحدة الشـعب الفلسطيني أو إلى تماسكه، كما

---

(50) Benoît Challand, «Comments on Palestinian CSOs How to Trace down the Impact of External Aid,» Paper Presented at: *The Regional Conference on Research on Civil Society Organizations: Status and Prospects*, Jordan, 26-28 January 2010.

(51) «ضـرورة تخفيـف اعتماد المجتمـع المدني الفلسـطيني على المسـاعدات الدوليـة،» ورقة صادرة عن: دالية المؤسسة المجتمعية الفلسـطينية (أيار/ مايو 2007). متوافر على: http://www.dalia.ps/files/ConceptPaperArabic.pdf

(52) Amaney A. Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), pp. 94-95.

كان دور الجمعيات المدنية قبل الانقسام، ولا سيما في ظل الانتفاضة؛ إذ أعرب المبحوثـون المسـتقلون عـن اعتقادهـم أن الجمعيـات المدنية التابعـة لحماس وفتح لم تسـاهم في نشر التسـامح، بل كرسـت الكراهية والعداء وزادت الشك بيـن الحركتين، فيما أعـرب المبحوثـون من فتح عـن اعتقادهـم أن الجمعيات المدنية التي أنشـأتها حماس، وتحديدًا تلك الموجودة فـي غزة، أصبحت تركز على انضمام أعضاء من حماس واسـتثناء الأعضاء من حركة فتح، أو اسـتبدلت عضويتهـم بآخريـن مـن حمـاس ولا تقـدم خدماتهـا إلا لأعضاء حمـاس. في المقابـل، أعرب المبحوثـون من حماس عـن اعتقادهم بأن الجمعيـات المدنية التابعة لفتح اسـتثنت الأعضاء من حمـاس، أو اسـتبدلت عضويتهم بأخرى من فتح، خصوصًا بالنسبة إلى الهيئات العامة ورئاسة الجمعيات، ولا تقدم خدماتها إلا إلى أعضاء فتح.

يؤكد ما أشـار إليه المبحوثون ما أشـارت إليه الدراسـات من أن الشـرط المطلوب لاعتبـار جمعيات المجتمـع المدني ذات دور فـي تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي والمسـاهمة في حل النزاعات، أن لا تكـون موجَّهة أو مجرد وكلاء للأطراف المتنازعة[53]؛ فبحسـب ما أُشـير، تحولـت منظمات المجتمع المدنـي في الحالـة الفلسـطينية إلـى مجـرد وكلاء للأطـراف المتنازعة بحيث تُصنَّف إلى معسـكرات مؤيدة أو معسـكرات معارضة، وبالتالي لا تسـاهم في حـل النزاعات بل تكرسـها. فمنظمات المجتمـع المدني، ولا سـيما تلك التي أنشـأتها حركتا حماس وفتح، سـاهمت بعد عـام 2006 في تكريس الانقسـام بينهما بدلًا من أن تقـوم بالدور الذي يفترض أن يناط بهـا، وهو حل النزاعات والتوسـط بين المتنازعين[54]. كذلك أُشـير إلى وجود ضعف في دور المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية إزاء الانقسام، بسبب تهميش مؤسسات المجتمع

(53) Anthony Wanis-St. John, «Peace Processes, Secret Negotiations and Civil Society: Dynamics of Inclusion and Exclusion,» *International Negotiation*, no. 13 (2008), p. 8, Available at: http://www.aupeace.org/files/Wanis,%20Intro%20JIN%2013.1.pdf

(54) Jamal, pp. 94-95.

المدني من جانب الأطراف المسؤولة، سواء من حماس أم من فتح[55]. وتجدر ملاحظة أن جمعيات المجتمع المدني، وحتى تلك المصنَّفة بأنها مستقلة، أنشأتها الأحزاب السياسية المختلفة بحسب ما هو معروف في الأوساط الفلسطينية. لكن عندما حاولنا الحصول من وزارة الداخلية على تصنيف الانتماءات السياسية للجمعيات المدنية، مُنعنا بحجة أنها معلومات سرية تخص الناحية الأمنية.

بحسب الإحصاءات التي حصلت عليها الباحثة من وزارة الداخلية في رام الله، وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن إصدار التراخيص للجمعيات المدنية، فإن مجموع الجمعيات المسجلة 2400 جمعية، وعدد فروع الجمعيات الأجنبية المسجلة 200 جمعية. وتعتمد هذه الجمعيات في تمويلها على رسوم الاشتراك والتمويل العربي، لكنها تعتمد بشكل أساس على التمويل الأجنبي. وقد بلغ عدد الجمعيات التي تم حلها بعد الانقسام بسبب ممارسات النخب السياسية 450 جمعية في الضفة وغزة، في حين لم يجر حل أي جمعية قبل الانقسام[56]. ويُعتقد أنه عندما تقوم النخب بحل ما نسبته 18.75 في المئة من منظمات المجتمع المدني، فهذا يدل على ضعف منظمات المجتمع المدني باعتبارها مصدرًا لتكوين رأس المال الاجتماعي أمام مصدر آخر وهو النخب السياسية. كما أن اعتماد منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على التمويل الخارجي يعني أنها تعتمد في استمرارها واستمرار نشاطها على المنح الخارجية، وأي انقطاع لتلك المنح يؤدي إلى وقف عمل هذه المنظمات، أو إلى تقليص نشاطها في أحسن الأحوال. وتعمل الجمعيات المدنية في أكثر من مجال، ويمكن وفقًا للوزارات المختصة بعملها تصنيف عددها بحسب الجدول (3 - 3) التالي:

---

(55) «موقف المجتمع المدني من الحوار الوطني الفلسطيني ومدى إمكانية نجاحه،» موقع الملتقى الفلسطيني نماء، 2/ 9/ 2008، متوافر على: http://www.pdf.ps/index.php?page=NewsDetails&NewsID=13&CatID=2

(56) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول تراخيص الجمعيات المدنية في وزارة الداخلية، أحمد أبو زيد، 20/ 3/ 2012، رام الله.

الجدول (3 - 3)

توزيع الجمعيات والهيئات بحسب وزارة الاختصاص

وفقًا لإحصاءات 2011 - 2012

الرقم	الوزارة المتخصصة	العدد
1	الشؤون الاجتماعية	1000
2	الثقافة	230
3	المرأة	200
4	الزراعة	73
5	الاقتصاد	30
6	العدل	140
7	الشباب والرياضة	240
8	سلطة جودة البيئة	36
9	التربية والتعليم	106
10	الإعلام	31
11	الصحة	90
12	شؤون الأسرى والمحرَّرين	6
13	السياحة والآثار	15
14	العمل	5
15	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	7
16	سلطة المياه	3

المصدر: وزارة الداخلية- رام الله.

على الرغم من اعتقاد بعض الباحثين بتراجع دور مؤسسات المجتمع المدني نظرًا إلى الانقسام الحاصل، بل ورؤيتهم أنه تعمّق، أبدى بعض الكتّاب تفاؤله في دور المجتمع المدني بالنسبة إلى رأب الصدع بين حركتي حماس

وفتح؛ إذ ترى أمل سرور أن المجتمع المدني الفلسطيني ما زال قادرًا على التأثير في الانقسام ومعالجته من خلال تزويد الناس بالمعرفة والمهارات، والتأثير في الحكم الرشيد وخلق مجتمع ديمقراطي فاعل، والتأثير في الانتخابات الفلسطينية المقبلة من خلال تعبئة الأغلبية الصامتة[57]. وتناقش سرور بأن الفلسطينيين فقدوا الثقة في فاعلية الأحزاب السياسية القائمة وقادتها، وبالتالي يتعين على مؤسسات المجتمع المدني حشد منظماتها من أجل إيجاد القادة الشباب الجدد غير المرتبطين بالنخبة الحالية[58].

نعتقد أن ما أشارت إليه سرور وغيرها في ما يتعلق بدور المجتمع المدني الفلسطيني وقوته للتأثير في معالجة الانقسام والديمقراطية أمر مبالغ فيه؛ إذ تبين مدى هشاشة دور المجتمع المدني الفلسطيني في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي بعد الانقسام. ونستطيع أن نستدل على قوة تأثير النخب على حساب ضعف دور المجتمع المدني أمامها، إضافة إلى ما أشار إليه المبحوثون، من خلال القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، سواء بالنسبة إلى سلطة غزة أم سلطة الضفة في حل الجمعيات المدنية. إذ صدر مرسوم رئاسي عن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بخصوص تراخيص الجمعيات الأهلية، منح في مادته الأولى وزير الداخلية مراجعة تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات كلها الصادرة عن وزارة الداخلية أو عن أي جهة حكومية أخرى، ومنحه في المادة الثانية الحق في اتخاذ الإجراءات التي يراها ملائمة إزاء هذه الجمعيات، من إغلاق وتصويب أوضاع أو غير ذلك من الإجراءات[59]، بهدف التضييق على حماس. وفي آب/ أغسطس 2007، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني لحكومة الطوارئ سلام فياض حل 103 من المؤسسات والجمعيات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لارتكابها مخالفات قانونية

(57) Amal Abusrour, *Palestinian Civil Society: A Time for Action*, The Atkin Paper Series (London: The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), 2009), pp. 7-8

(58) Abusrour, p. 10.

(59) مرسوم رقم (16) لسنة 2007 بشأن منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات، صادر عن الرئيس محمود عباس، رام الله، مكتب الرئيس، 20/ 6/ 2007.

وإدارية ومالية[60]. وقام فياض أيضًا بحل 17 جمعية، وإنذار 52 أخرى بالإغلاق لمخالفتها إجراءات قانونية وتجاوزات مالية. وبحسب ما قال، فإنه ليس لأغلبيتها علاقة بحركة حماس[61]، إلا أن ذلك عكس ما رآه المبحوثون من حماس الذين يعتقدون أن حل الجمعيات كان بسبب تصنيفها بأنها تابعة لحماس.

في المقابل أصدر وزير الداخلية لحكومة حماس قرارًا يحظر انتساب الموظفين المدنيين «المستنكفين» إلى الجمعيات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو إلى عضوية مجالس إدارتها[62]، وذلك من أجل التضييق على فتح. وعلى الرغم من اعتراض منظمات المجتمع المدني على هذا القرار في غزة[63]، فإن اعتراضها لم يمنع تنفيذ القرار، وهو ما يؤكد أن الدور الأكبر لتكوين رأس المال الاجتماعي لم يعد في يد مؤسسات المجتمع المدني، وإنما في يد النخبة السياسية.

إن ما يؤكد تراجع دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي بعد الانقسام ما جاء في تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي أوضح أن خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني الداخلي، بعد عام 2007، زادت وتيرة الانتهاكات من جهات رسمية اقترفها طرفا الأزمة القائمة، بشكل لم يسبق له مثيل. وتنافس الطرفان في الانقضاض على منظمات المجتمع المدني وعلى القانون من أجل السيطرة، واحتواء تلك المنظمات في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى قيام عناصر أمنية من حركة حماس وأنصارها باقتحام

(60) «فياض: حل 103 جمعيات لارتكابها مخالفات قانونية تتكفل بتغطية حاجات كل متنفع يتضرر من القرار،» صحيفة الأيام الفلسطينية، 28/ 9/ 2007)، ص 1، تتمة 21.

(61) «حكومة فياض تحل 17 جمعية وتنذر 52 أخرى بالإغلاق،» صحيفة الدستور الأردنية، العدد 834، 4/ 9/ 2007، ص 40.

(62) قرار وزير الداخلية والأمن الوطني رقم (48) لسنة 2010 بشأن حظر انتساب الموظفين «المستنكفين» في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،: مكتب وزير الداخلية (غزة)، 11/ 7/ 2010.

(63) عريضة من أجل إلغاء القرار (رقم 48) لسنة 2010 الصادر عن وزير الداخلية في حكومة غزة بشأن حظر انتساب الموظفين «المستنكفين» في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، صادرة عن منظمات المجتمع المدني في غزة، 23 آب/ أغسطس 2010.

جمعيـات مدنية تابعـة لحركة فتح أو مقرَّبـة منها في غزة. وفـي المقابل تعرض عـدد كبير من المؤسسـات والجمعيـات الخيريـة التابعـة أو المقرَّبـة من حركة حمـاس في الضفـة لاعتـداءات مماثلـة على أيـدي أجهـزة الأمن الفلسـطينية، والجماعـات المسـلحة التابعـة لحركـة فتـح. ويـرى التقريـر أن طرفـي النـزاع (حركتي فتح وحماس) ضربا القوانين بعرض الحائط، وتنافسا على الانقضاض على الجمعيات لأهداف سياسـية. واسـتخدما الأسـلوب نفسـه فـي محاولات الهيمنـة والاحتـواء، أو الإلغـاء، بما فـي ذلك اسـتخدام طرائق غيـر قانونية من أجل فـرض المزيد من القيود علـى عمل تلك الجمعيـات. وورد في التقرير أن تلك الانتهاكات تنوعت بين إغلاق الجمعيات وحلّها، ومداهمتها وتفتيشها من طرف أجهزة الأمن المختلفة لدى طرفي النزاع، وتعيين مجالس إدارات جديدة محسـوبة على انتماء سياسـي لطرف النزاع، وإقالة المجالس القائمة على عمل تلك الجمعيات، وعدم منح تراخيص لجمعيات جديدة مقرّبة أو محسـوبة على انتماء مخالف لانتماء السـلطة القائمة، سـواء في غزة أم فـي الضفة[64]. وبذلك وجد التقريـر أن النخبة السياسـية مـن الطرفيـن، كان لها الدور الأكبـر في هذه الانتهاكات، من إصدار مراسـيم أو قرارات من شـأنها فرض قيـود إضافية على الحق في تكوين الجمعيات. كما أدخل الطرفان مؤسسات المجتمع المدني في الأزمة القائمة بينهما[65].

من خلال هـذا العرض لـدور الجمعيات المدنيـة في الحالة الفلسـطينية فـي تكوين رأس مـال اجتماعـي باعتبارها أحد مصـادر تكوينه، يتضـح أن قوة هذا المصـدر في تكوين رأس مـال اجتماعي إيجابي تراجعت أمـام زيادة تأثير النخـب السياسـية الفلسـطينية لحركتي حماس وفتـح. وعلى الرغـم من أنه لا يمكـن إنـكار دور كبيـر للمجتمع المدنـي في تكويـن رأس مـال اجتماعي في فترة مـن الفترات خـلال الانتفاضة، يبـدو أن المجتمـع المدنـي، باعتباره أحد مصادر تكوّن رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسـطينية، قد ثبتت هشاشـته

(64) تقريـر حـول الانتهاكات الفلسـطينية للحق في تكويـن الجمعيات في السـلطة الوطنية (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009)، ص 8-12.

(65) تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية، ص 17.

وضعفه أمام قوة تأثير مصدر آخر هو النخبة السياسية، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن مصادر تكـوّن رأس المال الاجتماعي فـي الحالة الفلسـطينية لا تكون ثابتة دائمًـا، وإنما قد يضعـف تأثيرها في تكويـن رأس المـال الاجتماعي في بعض الحالات، أو يـزداد تأثيرها في تكوينه في حالات أخـرى. وفي ما يلي توضيح لبعض الحالات الدراسـية عـن الجمعيات المدنيـة التابعة لحمـاس وفتح التي درسناها لمعرفة كيف كانت تساهم في تكوين رأس مال اجتماعي، وكيف تأثر هذا الدور بعد الانقسام.

د- حالات دراسية عن الجمعيات المدنية ودورها في تكوين رأس المال الاجتماعي

ارتأينـا هنا دراسـة حالات دراسـية عـن الجمعيـات المدنيـة التابعة لفتح وحماس، وذلـك لاختبار ما إذا كانت كانت تسـاهم في إشـاعة التعـاون والثقة العامـة، وإذا كانت تعمل للمصلحـة العامة، وبالتالـي يكون تأثيرهـا إيجابيًا في تكويـن رأس المـال الاجتماعي بحسـب ما أشـار بورمـان. كما حاولنـا اختبار ما أشـار إليه بوتنام بخصوص حجم العضوية وعدد المشـاركين في نشـاطاتها، وعدد نشـاطاتها، ومدى تعاونهـا مع غيرها، وكيف اختلف دورهـا وتأثيرها بعد الانقسام عمّا كانا عليه سابقًا:

(1) **الجمعيـات المدنيـة العاملة والتابعـة لفتح وحماس:** علـى الرغم من أن بعـض الجمعيـات المدنية التابعـة لحماس وفتح اسـتمرت فـي عملها حتى بعد الانقسـام، فإن حجم نشـاطها أو عملها وكذلك حجم العضوية فيها ومدى تماسـكها الداخلـي من حيث وجـود ثقة وتعـاون داخلهـا كل ذلك تأثـر كثيرًا، إضافـة إلى تأثـر الثقـة الخارجيـة وتعاونها مع غيرهـا من منظمـات تختلف في انتمائها السياسي، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على تأثيرها في تكوين رأس مال اجتماعي نتيجة ضعـف دورها أمام قوة مصدر آخر يؤثر فـي عملها وهو النخبة السياسـية. وفي مـا يلي عرض حالتيـن من حـالات الجمعيات المدنيـة التي ما زالت عاملة: **الأولى** تابعة لفتح في غزة، **والثانية** تابعة لحماس في الضفة.

(أ) جمعيـة الحياة والأمـل: حالة تمثّل الجمعيـات المدنيـة العاملة التابعة لفتـح في غزة: اختيـرت جمعية تابعة لفتـح لا تزال عاملة في غـزة وهي جمعية الحيـاة والأمل. راعينا عنـد اختيار جمعية مدنيـة تابعة لفتـح أن تمثّل قطاع غزة لمعرفة تأثير النخبة السياسـية لحماس في الجمعية، فوقع الخيار على مدينة غزة لتمثّل القطاع. وتم اختيار جمعية الحياة والأمل لأنها من أقدم الجمعيات التابعة لفتح، إذ أُنشِـئت في غزة بعد أوسـلو في عام 1996، وتعمل فـي مجال التنمية المجتمعيـة والحكم. وبحسـب مـا تُعـرّف جمعية الحيـاة والأمل نفسـها، فهي تهدف إلـى تنمية مجتمع مسـتدام مبنـي على الاندمـاج والمشـاركة المجتمعية للشابات والشـبان والأطفال المهمشين ليكونوا نشطاء ومساهمين مسؤولين في مجتمعهم، وكذلك تشجيع المشاركة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات في المجتمع[66].

بحسـب ما يتضـح من هـدف الجمعيـة، ووفق مـا أكـده القائمـون عليها والعاملون فيها، فهي تسـعى إلى تشـجيع المشـاركة الديمقراطية بهـدف التأثير في عمليـة صناعة القرار مـن أجل خدمة المصلحـة العامة. وكانـت الجمعية - إضافة إلـى ذلك - تسـعى إلى تقديـم خدمات أخـرى مختلفة مـن أجل خدمة المجتمع في غـزة، من بينها مكافحـة المخدرات، وخدمات أخـرى تهدف إلى تنمية المجتمع. وتعتمد الجمعية على المشـاريع، شـأنها في ذلك شأن كثير من الجمعيـات المدنية في فلسـطين، كما تعتمد بنسـبة 80 في المئة علـى التمويل الخارجـي وتحديدًا مـن الوكالة الأميركيـة للتنميـة الدوليـة USAID. وللجمعية مجلـس إدارة مكـوَّن مـن 9 أعضـاء، يُنتخـب مـن الجمعيـة العموميـة بطريقـة الانتخـاب الحـر والمباشـر (الاقتـراع السـري) يتم مـن خلالها تعييـن مجلس إدارة الجمعية ومدة الـدورة ثلاثة أعوام[67]. وجميع أعضـاء مجلس الإدارة هم من حركة فتح، لكن بحسـب أعضـاء مجلس الإدارة، وعلى الرغـم من أنها من الجمعيات التي تصنَّف بأنها محسوبة على حركة فتح، كانت قبل الانقسام تقدم

---

(66) جمعية الحياة والأمل، « من نحن»: http://www.lifehope.ps/about.php
(67) جمعية الحياة والأمل.

خدماتها إلى جميع أبناء المجتمع في غزة بغضّ النظر عن الانتماء السياسي للمستفيدين من خدمات الجمعية. لكن يتضح أن هذا الأمر لم يستمر بعد الانقسام، إذ بدأ تقديم الخدمات يقتصر على الفئة المحسوبة على فتح بالدرجة الأولى، ثم على تنظيمات اليسار، دون المنتمين إلى حماس. ولمعرفة سبب ذلك، أشار رئيس مجلس الإدارة عبد الجواد زيادة أن الانقسام أثّر كثيرًا في طبيعة عملها ونشاطاتها والفئة المستفيدة من خدماتها، إذ أصبح أعضاء حماس ينأون بأنفسهم عن التعامل مع جمعيات تابعة لفتح، وأصبح أعضاء فتح ينأون بأنفسهم عن التعامل مع جمعيات تابعة لحماس. وبذلك يتضح أن تأثيرات النخبة السياسية أثّرت في العلاقات الخارجية وفي الفئة المستفيدة من خدمات الجمعية.

وأشار أعضاء مجلس الإدارة إلى أنهم يتعرضون لمضايقات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة القائمة عليها حماس، ويُستدعَون باستمرار. كما تعرضت الجمعية لكثير من المضايقات، من بينها محاولة حرق مبناها لا لسبب إلا لأنها محسوبة على حركة فتح، وفق وصف المبحوثين من الجمعية. وأشار تقرير لحقوق الإنسان أن مجلس الهيئة الإدارية للجمعية حُلّ بسبب وجود خمسة أشخاص يعملون في الأجهزة الأمنية التابعة لفتح[68].

أمّا على صعيد التعاون، فتسعى الجمعية إلى مد جسوره مع المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية التي تعمل في مجالات التنمية بأبعادها المختلفة، من أجل تقديم خدمات نوعية إلى المجتمع الفلسطيني، وتسعى إلى بناء شراكات مع مثل هذه المؤسسات في إطار تحقيق الأهداف المشتركة ودعم رؤية الجمعية ورسالتها[69]. وأشار أعضاء مجلس الإدارة إلى أن الجمعية كانت تتعاون مع منظمات مختلفة، بغضّ النظر عن انتمائها السياسي، لكن الانقسام أثّر، بحسب وجهة نظرهم، في هذا التعاون الخارجي، فلم يعودوا يتعاونون مع

(68) التقرير السنوي 2010: وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة (رام الله: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، 2010)، ص 18.

(69) من نحن، جمعية الحياة والأمل.

منظمات مجتمع مدني تابعة لحماس حتى ولو كانت تعمل في مجال جمعية الحياة والأمل. وبذلك أصبح التعاون محصورًا في الخاص دون العام، فبات رأس المال الاجتماعي الناتج غير إيجابي، وفق إشارة بورمان في هذا الشأن..

من حيث عدد العاملين في الجمعية، كان للانقسام، بحسب المبحوثين، تأثير سلبي؛ فقبل الانقسام، كان يعمل في المشروع الواحد 15- 20 موظفًا، وبعد الانقسام انخفض العدد إلى 5 موظفين فقط، وهو ما قلص الخدمات التي كانت تقدمها الجمعية في السابق. كما أثّر الانقسام ونخب حماس السياسية في عدد المتطوعين في الجمعية ونوعية انتمائهم السياسي؛ فقبل الانقسام كان يبلغ عدد المتطوعين للعمل في المشروع ما يقارب 150 متطوعًا ومتطوعة، ثم تراجع هذا العدد بعد الانقسام ليصل إلى 15 متطوعًا ومتطوعة وحسب. كما كان المتطوعون من مختلف الفصائل، لكن اقتصروا بعد الانقسام على أعضاء فتح. ويُستدل من هذا على تضاؤل تأثير الجمعية في المشاركة المدنية بعد الانقسام بفعل تأثيرات النخب السياسية لحركة حماس، وضعف تأثير الجمعية المدنية أمام قوة النخب التي تتضح هشاشتها وضعف تأثيرها بالنسبة إلى تكوين رأس مال اجتماعي بسبب الانقسام.

على صعيد التعاون والتماسك الداخلي، قال أعضاء الجمعية إن الانقسام أثّر بشكل إيجابي في التعاون الداخلي بين المنتمين إلى حركة فتح وثقة العاملين في الجمعية بعضهم ببعض، وسبب هذا، بحسب اعتقادهم، هو الشعور بأنهم مستهدَفون من الأجهزة الأمنية التابعة لحماس، الأمر الذي جعل طبيعة الثقة خاصة لا عامة، وبالتالي جعل رأس المال الاجتماعي سلبيًا، وهذا نتيجة مقررة وفق ما أشار بورمان.

أمّا تأثير الجمعية على صعيد الحريات ونشر مبادئ الديمقراطية، فيعتقد القائمون على الجمعية أنه تراجع بعد الانقسام لأن فاقد الشيء لا يعطيه؛ فالجمعية لا تمارس عملها بحرّية، وهي تتعرض لمضايقات، وبالتالي لا يمكن أن تساهم في زيادة المشاركة المدنية أو الدفاع عن الحريات أو نشر مبادئ الديمقراطية، فيما هي بحاجة إلى من يدافع عنها. وأشار رئيس الجمعية إلى

أن فيمـا كانت الجمعية تمارس نشـاطها في مجال التوعية بأهمية المشـاركة في الانتخابات المحلية والتشـريعية، قامـت عناصر من أمن حمـاس باقتحام مكان عقد النشـاط واعتقلت المحاضر والمسؤول عن النشاط وفرّقت الحضور، وهو ما يدل على ضعف عمل الجمعيات المدنيـة في تكوين رأس المال الاجتماعي عندما تمارس النخب السياسية قمع حريات عمل المجتمع المدني.

يُسـتدل من هـذه الحالـة الدراسـية أن ما أشـار إليـه بوتنام مـن أن حجم العضوية يدل على زيادة رأس المال الاجتماعي يتأثر بعوامل أخرى أو بمصادر أخرى، مثل النخبة السياسـية، ولا يمكن الاعتماد على حجم العضوية وحده أو على التماسـك الداخلي للجمعيـة أو المشـاركة المدنية للاسـتدلال على زيادة رأس المـال الاجتماعي. ربمـا يزيد التعاون والتماسـك الداخلـي لكن ذلك لا يدل على زيـادة رأس المـال الاجتماعي إن لـم يتحول التعاون إلـى تعاون عام ينعكـس خارج عمل الجمعية. والشـيء نفسـه يقال بخصوص الثقـة؛ فلا يكفي أن تكـون الثقة داخـل الجمعيـة المدنية عاليـة بيـن أعضائها حتى يُسـتدل على زيـادة رأس المال الاجتماعـي، فهي إن لم تنعكـس على الثقـة الخارجية بعمل الجمعيـة من جميع شـرائح المجتمع فـإن هذه الثقـة تبقى خاصـة. ومن خلال الحالة الدراسـية يتضح أن أعضاء حماس لم يشاركوا في نشاطات الجمعية بعد الانقسـام كما كانوا يفعلون سـابقًا، الأمر الذي ينعكس سـلبًا على تكوين رأس المـال الاجتماعي بسـبب تأثيـرات النخبة السياسـية لا بسـبب نشـاط الجمعية المدنية وحسب.

(ب) جمعية دورا الإسـلامية لرعاية الأيتام، حالة تمثّل الجمعيات الخيرية التي كانت تابعة لحركة حمـاس في الضفة قبل الانقسـام: عندما حاولنا البحث فـي الجمعيات المدنيـة التابعة لحركـة حماس في الضفـة لاختيارهـا باعتبارها حالـة دراسـية، تبيّن لها أن الجمعيـات المدنية كلهـا التابعة للحركـة إمّا أُغلقت بعـد الانقسـام[70]، وإمّا غُيّـر أعضاء هيئاتهـا الإدارية الذين ينتمـون إلى حركة

(70) «فياض: حل 103 جمعيات،» ص 1، تتمة 21.

حماس بآخرين، بقرار من وزارة الداخلية في رام الله[71]. لذلك حاولنا في اختيارنا الجمعيات المدنية التي كانت تُصنَّف بأنها تابعة لحماس وذات توجّه إسلامي، أن تعتمد في اختيارها على الجمعيات الخيرية الإسلامية العاملة في الضفة والتي أُسست بعد أوسلو. لذلك، كانت جمعية دورا الإسلامية تمثّل نموذجًا لهذا النوع من الجمعيات؛ إذ إنها أُسّست في دورا - الخليل في عام 1995 [72]، وهي من أكبر الجمعيات الإسلامية التي جرى تأسيسها بعد أوسلو. ومجال عملها الرئيس كفالة الأيتام ورعايتهم بهدف توفير الحياة الكريمة لهم، من خلال تقديم الرعاية الشاملة في شتى مجالات الحياة، وأهمها الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية[73]. وترعى الجمعية 300 أسرة للأيتام، ويبلغ مجموع أفراد هذه الأسر 1650 فردًا. وأنشأت مدرسة الصديق[74] الخيرية بهدف توفير التعليم للأيتام والفقراء وذوي الحاجات الخاصة.

تبيّن من خلال مقابلة العاملين في الجمعية والقائمين عليها أن أحد أهدافها الرئيسة هو الاهتمام بالمصلحة العامة لأفراد المجتمع الفلسطيني من الأيتام والفقراء وذوي الحاجات الخاصة. وكانت قبل الانقسام تقدم خدماتها إلى جميع الأيتام والفقراء في دورا، بغضّ النظر عن انتمائهم السياسي، فساهمت في تكافل المجتمع في الخليل وتضامنه من أجل رعاية شريحة اجتماعية متضررة في المجتمع، الأمر الذي انعكس إيجابًا على ثقة المتبرعين بالجمعية وزيادة التبرعات لها.

عن تأثير الانقسام في عمل الجمعية، يتضح أن النخب السياسية التابعة لحركة فتح في الضفة أثّرت في الجمعية في أكثر من مجال؛ فعلى صعيد الهيئة

---

(71) عندما توجهنا إلى وزارة الداخلية في رام الله تبين أن كل جمعية خيرية لها قرار خاص يتعلق بتغيير هيئتها الإدارية، وكانت هناك صعوبة الإشارة إلى تلك القرارات كلها.

(72) تأسيس الجمعية، جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام، http://www.dis4o.org/index.php?option=com_content&view=article&id=22&Itemid=17

(73) رسالة الجمعية، جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام، http://www.dis4o.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23&Itemid=18

(74) مدرسة الصديق، جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام، http://www.dis4o.org/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=48،

الإداريـة للجمعية (يبلغ عدد أعضائهـا 9 أعضاء) اسـتُبدل الأعضاء من حماس بآخريـن، وفـق قـرار أصدرتـه وزارة الداخليـة فـي رام اللـه[75]. وأثّر اسـتبدال الهيئة الإدارية فـي الثقة الداخلية للجمعيـة، وفي ثقة المتبرعيـن بالهيئة الإدارية الجديدة، ويظهر هذا التأثير من خلال انخفاض التبرعات المقدّمة إلى الجمعية؛ فبحسـب وصف مديرها يوسـف العمايرة، كانت الجمعية ترسـل قبل الانقسـام 800 دعـوة إلـى المتبرعين، فيحضر 500 منهـم تقريبًا، من بينهـم متبرعون من مختلف الانتماءات السياسـية، حتى من أبناء فتح. أمّا بعد الانقسام، فلم يتجاوز عـدد المتبرعيـن الملبّين للدعوة الــ 200 متبرع، وليس من بينهـم متبرعون من فتـح. وإذا كان تمويـل الجمعيـة يأتي من المتبرعيـن بالدرجة الأولـى، فإن هذا التبرع يأتي من مصادر مختلفة، من تنظيمات إسلامية أو غير إسلامية، فلسطينية أو عربية، وحتى من منظمات دولية.

أثّر الانقسـام كذلك في عمل الجمعية لناحية عدد موظفي الجمعية؛ فقبل الانقسام كان عدد الموظفين 36 موظفًا، وبعد الانقسام تم تعيين موظفين جدد، بعضهـم لا يؤدي فريضـة الصلاة حتى، بحسـب وصف بعـض المبحوثين على الرغم من أن توجّه الجمعية إسـلامي. ووصل عدد الموظفين بعد الانقسام إلى 49 موظفًا لا بسـبب زيادة نشـاط الجمعية أو زيادة التبرعات لها، وإنما لسـبب سياسي متعلق بانتماء الجمعية السياسـي. وأحدث توظيف موظفين جدد عجزًا ماليًـا للجمعيـة، عدا عـن العجـز الناجم عن نقـص التبرعـات. فبعـد أن كانت مدّخرات الجمعية تفوق 17.000 دينار أردني قبل الانقسام، أصبحت الجمعية مدينة بمليون ونصف مليون شـيكل إسـرائيلي بعد الانقسـام. وحصل عجز في الجمعية[76] بالنسـبة إلى تقديم رواتب الموظفين، إذ لم يتقاض موظفو الجمعية رواتبهم لأكثر من سـتة أشـهر. كمـا أصبح كفـلاء الأيتام يعتذرون عـن الالتزام بكفالتهم للأيتام، وعند استفسـار مدير الجمعية عن السـبب، أشار إلى أن بعض

---

(75) قرار رقم (109) لسنة 2008، صادر عن وزير الداخلية عبد الرزاق اليحيى، وزارة الداخلية (رام الله)، 17/ 9/ 2008، ص 1.

(76) سـبب العجز المالي تحويل جمعيـة دورا للأيتام إلى جمعية الخليـل، صفا (وكالة الصحافة الفلسـطينية)، http://www.safa.ps/ara/pal.php?action=showdetail&seid=57207

الناس في الضفة بات بعد الانقسام يتخوف من دفع تبرعات لجمعية إسلامية خوفًا من تعرّضه للمساءلة.

أوضح العاملون في الجمعية من ذوي التوجّه الإسلامي، بحسب وصفهم، ازدياد الشك لديهم، ولا سيما بالنسبة إلى الموظفين الجدد، في توجهات سياسية غير إسلامية، إضافة إلى تخوفهم على عمل الجمعية وقلقهم من عدم انتظام رواتبهم، وهو ما يؤثر في عمل الجمعية والخدمات التي تقدمها.

يتبيّن من خلال هذه الحالة الدراسية أن عدد الذين يتبرعون للجمعية من أجل كفالة الأيتام ورعاية الفقراء، بغية زيادة التكافل والتعاضد في المجتمع في دورا، تراجع بعد الانقسام بفعل تأثيرات النخبة السياسية الناجمة عن هذا الانقسام، أي إن عمل الجمعية الذي كان يهدف إلى خدمة مصلحة المجتمع العامة في دورا، تأثر بعد الانقسام بشكل كبير، وتراجع أداء الجمعية الخيرية في المساهمة في زيادة تكافل المجتمع. كما أن ثقة المتبرعين بالتوجهات الإسلامية تأثرت بعد الانقسام بأعضاء الهيئة الإدارية من ذوي التوجهات غير الإسلامية، فيما لم يعد يفضل المتبرعون من انتماءات غير إسلامية التبرع خوفًا من تعرضهم للمساءلة. بل إن الثقة الداخلية التي كانت موجودة بين العاملين قبل الانقسام تراجعت، ولا سيما أن كثيرين من العاملين في الجمعية من حماس اعتُقلوا على خلفية انتمائهم السياسي، وعُيّن موظفون جدد منتمون إلى حركة فتح سياسيًا، وهو ما يدل على أن الثقة خاصةً بين العاملين من التوجهات الإسلامية أو من ذوي الانتماء السياسي، وهي لم تنعكس على الثقة بالآخرين الذين هم من توجهات غير إسلامية. وبذلك لم تساهم الجمعية بعد الانقسام بتكوين رأس مال اجتماعي إيجابي كما ساهمت به قبل الانقسام، بسبب تأثير النخبة السياسية. من هنا، فإن عدد المتبرعين الذي تناقص بعد الانقسام إن كان يدل على تراجع رأس المال الاجتماعي، فإنه لا يُعزى إلى نشاط الجمعية وعملها كما أشار بوتنام، بل إلى تأثيرات النخبة السياسية في الجمعية، وهي تأثيرات سلبية نالت من ثقة المتبرعين بالجمعية. كما أن الثقة الداخلية تراجعت بشكل كبير بين العاملين بسبب تأثيرات النخبة، وهو ما يمكن الاستدلال من خلاله على ضعف الجمعيات المدنية في تكوين رأس مال اجتماعي في الحالة

الفلسطينية، عندما تكون تأثيرات النخب السياسية أقوى من تأثير الجمعية المدنية.

(2) الجمعيات المدنية التابعة لفتح وحماس التي حُلَّت بعد الانقسام:
يعكس اختيار عيّنة الجمعيات المدنية التابعة لفتح وحماس التي حُلَّت مدى تأثير النخب السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل أكبر من الجمعيات المدنية، لأن الدراسة تهتم بدراسة النخب السياسية لحماس وفتح وتأثيرها في تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا تهتم بالدرجة الأولى بفحص دور الجمعيات المدنية في تكوين رأس المال الاجتماعي. فمن المعروف أن المجتمع الفلسطيني يختلف في طبيعة تكوينه بأنه مجتمع مسيَّس، والجمعيات المدنية فيه مسيَّسة، حيث أنشأتها أحزاب أو نخب سياسية تابعة لحزب معيّن، ووجدت الدراسة التي قام بها شيخ علي أن صفة النخبوية التي تتمترس الفصائل الفلسطينية خلفها تنعكس تلقائيًا على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التابعة لها[77].

راعينا في اختيار الجمعيات التي حُلَّت أن تعكس خصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي. لذلك تم اختيار الجمعيات المدنية المتخصصة بالدفاع عن حقوق الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، لما لهذا النوع من نشاطات الجمعيات من علاقة بتقديم خدمات إلى شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني، مثل الأسرى وذويهم، وخصوصية الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات التي قد لا يوجد مثيل لها في حالات أخرى من العالم. كما أن شريحة الأسرى هي الأكثر تضررًا بين شرائح الشعب الفلسطيني. ويبلغ عدد جمعيات الأسرى المرخَّصة 14 جمعية مدنية، تم حل ثلاث منها، من بينها اثنتان في غزة: جمعية أنصار الأسرى وجمعية حسام، وجمعية نفحة في الضفة[78]. وراعينا أيضًا أن تكون من الجمعيات التي حُلّت بقرار من النخب السياسية، وذلك لأن الجمعيات عندما يتم حلها من النخب السياسية يثبت أن

(77) شيخ علي، ص 113.

(78) مقابلة أجرتها الباحثة مع «مدير دائرة الإحصاء بوزارة شؤون الأسرى» عبد الناصر فروانة، 16 آذار/ مارس 2006.

للنخب تأثيرًا في تكوين رأس المال الاجتماعي أكثر من الجمعيات المدنية التي تُعتبر أيضًا مصدرًا لتكوينه. واختيرت جمعية نفحة للدفاع عن الأسرى من محافظة نابلس في الضفة، وهي الجمعية التي حُلَّت بقرار من النخب السياسية بسبب تصنيفها السياسي بأنها تابعة لحماس، وهي أكبر الجمعيات المتخصصة بالأسرى من حيث الحجم، إذ يبلغ عدد موظفيها 20 موظفًا، وعدد المتطوعين فيها 40 متطوعًا. وجمعية أنصار الأسرى في غزة تمثّل منطقة القطاع، وتُعتبر أكبر جمعية تعنى بشؤون الأسرى في القطاع، حيث يبلغ عدد الموظفين فيها 30 موظفًا، ومتطوعيها 500 متطوع. وتم إغلاقها بسبب تصنيفها بأنها محسوبة على فتح.

ارتأت الباحثة فحص تأثير النخب السياسية في الجمعيات المدنية بدراسة حالتين من حالات الجمعيات المدنية التي حُلَّت بقرار من النخب السياسية القائمة على كلٍّ من سلطة غزة وسلطة الضفة. لذلك اختيرت جمعيتان، واحدة في غزة والأخرى في الضفة، واختيرت جمعية نفحة ممثّلة للجمعيات التي حُلَّت في الضفة لأنها كانت تعمل لخدمة هدف عام هو خدمة الأسرى الفلسطينيين، وتُعتبر أكثر الجمعيات المنحلة نشاطًا في خدمة الأسرى في منطقة الضفة، حيث جرت مقابلة مع فارس أبو الحسن، أحد المسؤولين عنها، فيما اختيرت جمعية أنصار الأسرى التي تسعى إلى خدمة الهدف ذاته نموذجًا للجمعيات التي حُلَّت في غزة، حيث جرت مقابلة جمال فروانة، رئيس جمعية أنصار الأسرى.

(أ) جمعية نفحة

أُنشئت جمعية نفحة، وفقًا لما أوضحه أبو الحسن، بهدف العناية بالأسرى الفلسطينيين. ويبلغ عدد العاملين فيها 20 موظفًا، إضافة إلى محامي الجمعية، وعدد المتطوعين 20 متطوعًا. وأغلبية تمويلها من تبرعات المجتمع المحلي ومساعداته. وعن فكرة إنشائها، يقول أبو الحسن إنها جاءت من الرغبة في خدمة الأسرى وقضيتهم، حيث تصنَّف ضمن المؤسسات الحقوقية التي تُعنى بشؤون الأسير. وكانت تشارك في نشاط وفاعليات دولية، وهي أهم الجمعيات

الفاعلة في مجال شـؤون الأسـرى، وتقدم خدمات توفير رعاية قانونية للأسير، وحضور محاكمته، وزيارته، وفضـح الانتهاكات التي تمارَس ضده. وتوفر على عائلة الأسـير أتعاب المحامـي المالية بأن تقدمها بالكامل، كمـا تقدم رعاية إلى عائـلات الأسـرى، وتأمينًـا صحيًا لهم، ومسـاعدات عينيـة إلى ذويهـم. واعتبر الأميـن العام للجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين، أحمد سـعدات، أن حل جمعية نفحة انتهاك للديمقراطية[79].

كان عمـل الجمعيـة «فـي تماس مباشـر مـع النـاس»، وهو في الأسـاس لمصلحـة قضيـة أسـرى أبنـاء المجتمـع الفلسـطيني بشـكل عـام لا لمصلحـة أسـرى معيّنين. لذلك، شملت الشـريحة التي كانت تخدمها الجمعية كل إنسان فلسـطيني تعرّض لاعتقال من منطقة شـمال الضفة، من دون أي تمييز بناء على انتمـاء فصائلي. وعملـت الجمعية على خلق تماسـك وثقة كبيريـن بعملها بين أبناء الشريحة التي خدمتهم، من الأسـرى وذويهم أمِن حماس كانوا أم من فتح أم من فصائل أخرى. وبُذلت في الفترة التي كانت تمارس خلالها عملها جهودًا كبيرة، وقدمت كثيرًا من الأفكار الخلّاقة لخدمة قضية الأسرى.

حُلَّت الجمعية بسبب تصنيفها بأنها تابعة لحركة حماس، وكان ذلك ضمن عمليـة حلّ 130 جمعيـة أخـرى لأن ترخيصها جرى في ظـل حكومة حماس، وهو ما جعـل الجمعية تقرر رفع قضية لعدم تسـلّمها إنذارًا خطيًـا بارتكابها أي مخالفة للقانون، خلافًا لما زُعم في قرار حلّها[80]. لذلك، يعتقد أبو الحسـن أن للعامل السياسـي وتأثير النخب السياسـية التأثيـر الأكبر في عمـل جمعية نفحة بشـكل أسـاس، بل يعتقد أن «تأثير النخب السياسـية هو العامل الأول والأخير الذي يؤثر في حياتنا»، ويعتقد أن دور النخب السياسـية القائمة على السلطة في الضفة أقوى من القانون، فعندما رفع القائمون على الجمعية قضية بسـبب حلها

---

(79) «الرفيـق أحمـد سـعدات: قـرار حـل جمعيـة نفحـة يشـكل انتهـاك للديموقراطيـة وقانون الجمعيات،» شبكة فلسطين للحوار، متوافر على: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=173450

(80) «جمعية نفحة تستهجن وتسـتنكر قرار حلّها من قبل أعداء الإنسانية،» موقع إذاعة الأقصى، متوافر على: http://www.alaqsavoice.ps/2009/index.php?action=detail&id=7153

من دون وجود أي سبب قانوني، كسبوا قرارًا من المحكمة لصالح عودة عمل الجمعيـة، لكن الأجهزة الأمنية تجاهلت القرار وقامت باسـتدعاء القائمين على الجمعية والتضييق على عملهم.

(ب) **جمعية أنصار الأسـرى**: أُنشـئت لخدمة قضية الأسرى الفلسطينيين. يبلغ عـدد العامليـن فيها نحـو 30 موظفًـا، والمتطوعيـن 500. تُعتبـر من أكبر الجمعيات التي تُعنى بقضية الأسرى في غزة، لها مراكز في شمال غزة ووسطها وجنـوب رفـح، ومكتبهـا الرئيس في غـزة. وتحرص فـي عملها على التشـبيك مع مؤسسـات أخرى، والشـريحة التـي تخدمهـا بالدرجة الأولى هي الأسـرى وعائلاتهم، والأسرى المحرَّرون وعائلاتهم.

تقـدم الجمعيـة خدماتها إلى جميع الأسـرى مـن دون تمييز على أسـاس انتماء حزبي؛ يقول فروانة: «صحيح أن مجلس الإدارة فيه أعضاء من حركة فتح لكن التعامل بالنسبة إلى خدمة الأسـرى لا يتم بناء على أساس حزبي. حتى أن أحـد أعضاء مجلـس الإدارة انتقل ليعمل في مؤسسـة واد التابعـة لحماس التي تُعنى بالأسـرى». كانـت الجمعية تهدف إلـى خدمة قضية الأسـرى وذويهم في المخيمات المهمّشـة، وتحرص علـى التواصل الاجتماعي مع أهالي الأسـرى. وكانت تمارس أكثر من نشـاط، مثل تنظيم اعتصامات لأهالي الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر، فمثل هذا الأمر يعزز التواصل بين أهالي الأسرى من مختلف انتماءاتهم السياسـية، وتعاونهم في سبيل خدمة قضية أبنائهم المعتقلين، ويؤدي أيضًا إلى شـعور الأسـرى بمدى التضامـن معهم، وإلـى ثقة الأهالـي بالجمعية وعملها.

حُلَّـت الجمعية لأنهـا صُنِّفت جمعيـة فتحاوية، أو تابعـة لدحلان والأمن الوقائـي. ثم اقتحمهـا عناصر من حماس فـي 15/ 6/ 2007 وجرت السـيطرة على ممتلكاتها. وفقًا لفروانة، عندما حُلَّت الجمعية، كان لحلها تأثير سـلبي في شـريحة المجتمع التي تتلقى خدمات الجمعية. وبحسـب اعتقـاد فروانة: «كان على حماس قبل أن تقرر حلها وإغلاقها أن تأخذ بالاعتبار إطار عمل الجمعية، وهو خدمة جميع الأسـرى من دون تمييز، لكن على ما يبـدو أنهم حينما قرروا

حلها أخذوا بالاعتبار أنني المسؤول عن الجمعية وحسب، وكنت قريبًا من محمد دحلان، وأغلبية مجلس الإدارة كانوا من أعضاء فتح. عندما تناقشت معهم حاولت أن أقنعهم بأن هدف الجمعية هو خدمة الأسرى وحسب، لكن هذا لم يسعف المؤسسة، وتعاملوا مع الأمر على أساس حزبي».

كان للانقسام بين حماس وفتح وممارسات النخب السياسية في غزة، المتمثّلة في حل جمعية أنصار الأسرى، وفقًا لوصف فروانة، تأثير شديد في نشاطها، من ذلك أن الاعتصام الأسبوعي الذي كان أهالي الأسرى ينظمونه أمام مقر الصليب الأحمر، منقسّما بين اعتصام لأهالي أسرى حماس واعتصام لأهالي أسرى فتح. ويقول فراونة إن المسيرات كانت تخرج بشكل موحد بين أبناء حماس وفتح وجميع القوى، فيصل عدد المشاركين إلى عشرين ألفًا، أمّا بعد الانقسام أصبحت المسيرات تخرج بعدد قليل من المشاركين. وأصبح هناك لجنة أهالي الأسرى لفتح، ولجنة أهالي الأسرى لحماس. كما أشار إلى أن جمعية أنصار الأسرى كانت قبل الانقسام عضوًا في لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية، فكان يتم التنسيق لأي نشاط خاص بالأسرى من دون أن يسأل أحد عن هوية المنظم لهذا النشاط وعن الهدف من تنظيمه. لكن بعد الانقسام، بات يُستفسر بشأن أي نشاط عن الجهة المنظمة له، هل هي فتح أم حماس، وعن الهدف من تنظيم النشاط. فإذا كانت فتح هي الجهة المنظمة لا ينضم أعضاء حماس إليه، وإذا كانت حماس هي الجهة المنظمة لا ينضم أنصار فتح إليه. وبحسب وصف فروانة، كان يجري قبل الانقسام التنسيق بين نشاط مشترك، وكان هناك توافق وطني بين جميع الفصائل.

يتضح من خلال الوصف المقدم بشأن جمعيتي نفحة وأنصار الأسرى في غزة أنهما كانتا تخدمان المصلحة العامة التي تهم الشعب الفلسطيني كله، وهي قضية المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وساهمت الجمعيتان في خدمة الأسرى وذويهم، بغضّ النظر عن الانتماء السياسي، ومن خلال نشاطهما لخدمة الأسرى، فكان لهما دور إيجابي في تكوين ثقة عامة بين

الأسرى وأهليهم على الرغم من اختلاف الانتماءات السياسية، كما أدتا إلى إيجاد تعاون بينهم من أجل إنجاح النشاط الذي يخدم قضية أبنائهم المعتقلين، وهذا التعاون كان عامًّا لا خاصًا مقتصرًا على انتماء حزبي معيّن أو على خدمة أهداف خاصة. وبالتالي يمكن القول كان لهاتين الجمعيتين دور في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي. لكن هذا الدور تأثر بفعل تراجع دور الجمعيات المدنية في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي بسبب قوة تأثير النخب السياسية لحركتي حماس وفتح، سواء في الضفة أو في غزة.

(3) العائلة ودورها في تكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية: عاد بوتنام عن تجاهله دور العائلة في البداية ليعتبره شكلًا أساسيًا لرأس المال الاجتماعي، فيما اعتبر بورديو هذا الدور الموقعَ الرئيس لتراكم رأس المال الاجتماعي وتحويله. وأكد كولمان أهميته في إنشاء رأس المال هذا. كما اعتبرت العائلة حجر الأساس لرأس المال الاجتماعي والمؤدية إليه، وأهم مكوناته وركيزة الفضيلة المدنية والديمقراطية والثقة، وقواعد المعاملة بالمثل والتعاون والتنشئة السياسية.

لفحص دور العائلة الفلسطينية بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، وإن كان قد تأخر عمّا كان عليه هذا الدور من فترة إلى أخرى، توجهنا بسؤال إلى المواطنين عن رؤيتهم دور العائلة بالنسبة إلى التعاون والثقة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وإن كان هذا الدور قد تغيّر عمّا كان عليه قبل عام 2006. واعتبر المبحوثون أن العائلة الفلسطينية أدت دورًا كبيرًا بالنسبة إلى تعاون الشعب الفلسطيني وتماسكه. وتبيّن لنا أن أبناء القرى يعتقدون أن العائلة قامت بدور أكبر على صعيد التعاون ممّا عبّر عنه أبناء المدن، وربما يعود ذلك، إلى طبيعة العائلة في القرى، حيث إن العائلة تُعتبر في القرى بشكل عام ممتدة، وفيها انتشار أكبر لمفهوم «الحمولة»[81]. فبحسب ساري حنفي، ساعدت طبيعة العلاقات

(81) الحمولة تضم عدة عائلات تربطها صلة القرابة، إذ تنتمي جذورها إلى جد واحد.

القروية والعائلية لأهل الضفة وغزة، وحتى في المدن الكبرى، في إيجاد الترابط والتعاضد[82].

وفقًا للمبحوثين من القرى، كان جميع أبناء العائلة يتعاونون في مختلف المناسبات مثل الزواج، حيث يجتمع أفراد العائلة الواحدة ويساعدون أهل العريس، سواء في تحضير الأكل أو بما يحتاجون إليه في «زفة العريس». وفي حالة حدوث وفاة، تقدم العائلات القريبة من أهل الميت الولائم لمدة ثلاث أيام. وتتعاون العائلات في ما بينها، خصوصًا من الجيران والأقرباء، في مواسم مختلفة مثل موسم الزيتون، أو المساعدة في حفر الآبار. وتتوقع العائلة التي تقدم مساعدة أن تتلقى مساعدة مثلها حين تكون في موقف مشابه، وبذلك يتحقق مبدأ التبادلية. وهناك كثير من الأمثلة التي ذكرها المبحوثون وتدل على دور العائلة في التعاون. ووفقًا للمبحوثين، كان للعائلة دور أكبر في الحفاظ على تماسك أبنائها وتعاونهم لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا في المخيمات والمدن؛ إذ كانت العائلة تتعاون في أوقات الحصار على وجه الخصوص. ومن صور ذلك تقديم الحاجات الأساسية لمن تنفد مؤونته في أثناء منع التجول. كما تساهم العائلات الموسرة بتقديم الدعم المادي إلى غيرها من العائلات الفقيرة، الأمر الذي يساعد في التكافل الاجتماعي.

إن ما أشار إليه المبحوثون بشأن دور العائلة في التعاون والتماسك داخل المجتمع الفلسطيني، كان له دور كبير في زيادة ثقة المواطنين؛ فوفقًا إلى ما أشار إليه المبحوثون، كان دور العائلة إيجابيًا، ففضله في التعاون والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني انعكس على زيادة الثقة بين أبناء

---

(82) ساري حنفي، «عودة اللاجئين الفلسطينيين: نحو فهم سيوسيولوجي لدور العائلة والرأسمال الاجتماعي،» في: شريف كناعنة، محرر، العائلة الفلسطينية دورها ومستقبلها: بحوث المؤتمر السنوي الرابع الذي عقده مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة 20-22/ 3/ 2009 (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 2010)، ص 49.

الشعب الفلسطيني. وبحسب وصف بعض المبحوثين، كانت العائلات في ظل الانتفاضة بصورة خاصة تساعد كل من يحتاج إلى المساعدة، ولا تقتصر مساعدتها على الأقرباء، وهو ما يساعد في إشاعة الثقة بين أبناء الشعب الفلسطيني، ويؤكد أن العائلة أدت خلال الانتفاضة دورًا في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي. لكن يتبين من خلال إجابات المبحوثين أن تأثير هذا الدور اختلف من فترة إلى أخرى؛ فبينما كان قويًا، ولا سيما بالنسبة إلى التعاون والتماسك والثقة وقيم المعاملة بالمثل خلال الانتفاضة، ضعُف لاحقًا، وبالتحديد بعد الانقسام بين حركتي حماس وفتح، بسبب تقدُّم الرابطة الحزبية على حساب الرابطة العائلية في تكوين الثقة والتعاون والتماسك.

عند التوجّه إلى المبحوثين بسؤالهم عن رأيهم في أي الرابطتين أقوى في بناء الثقة والتعاون، الرابطة الحزبية أم الرابطة القائمة على الدم مثل الرابطة العائلية، أكدت إجابات المبحوثين من فتح في غزة وحماس في الضفة أن الرابطة العائلية تراجعت أمام تقدُّم الرابطة الحزبية على الرابطة العائلية. واعتبروا أن صراع النخب السياسية لحركتي حماس وفتح أدى إلى تفتيت العائلة الواحدة، حيث أصبح التعامل يتم وفقًا للتعامل الحزبي بالدرجة الأولى. وأعربوا عن اعتقادهم أن رابطة الحزب أقوى من الرابطة العائلية القائمة على الدم، الأمر الذي انعكس إيجابًا بالنسبة إلى هذا النوع من المبحوثين على ثقتهم بأبناء حركتهم على حساب تراجع ثقتهم بأبناء الحركة الأخرى، حتى لو كانوا من ذوي قرابتهم، وسبب ذلك، بحسب وصف أحد المبحوثين من حماس في الضفة: «أن قريبي اعتقلني بسبب انتمائي السياسي، وعذبني، في حين كان ابن حزبي هو الذي اهتم بالسؤال عني ومساعدتي». ووفقًا لتعبير أحد المبحوثين من فتح في غزة: «ابن عمي من حماس أجامله مجاملة وحسب، أصبح ابن فتح الغريب أقرب إلي من قريبي ابن حماس، لأنني تعرضت للسجن بسبب قريبي من حماس، لذلك زاد التماسك بين أعضاء فتح ولا سيما بعد الاقتتال في غزة، فأصبحت ثقتي في ابن فتح حتى

لـو لا أعرفه أكثـر من ثقتي فـي ابن حمـاس حتى لـو كان قريبي، وهـذه الثقة تنعكس على تعاملي وتعاوني معه».

أمّـا المبحوثون مـن حماس الموجـودون في غـزة والمبحوثـون من فتح الموجـودون في الضفة، فأعربـوا عن اعتقادهـم أن رابطة الدم أقـوى من رابطة الحزب؛ فبحسـب اعتقـاد المبحوثين من حمـاس في غزة، حمى أبنـاء من فتح وأبنـاء من حمـاس بعضهم بعضًـا خلال حـرب «الفرقان» بسـبب صلـة القرابة التي تربـط بينهم. كما أعـرب المبحوثون من فتـح في الضفة عـن اعتقادهم أن رابطة الدم أقوى من رابطة الحزب، إذ عندما أُعلن في الضفة عام 2010 إجراء الانتخابات في الضفة وحسب، كان الترشـيح يجري بناء على اسم العائلات لا بناء على اسـم الحزب، لكنهم يعتقـدون في الوقت ذاتـه أن رابطة الحزب لدى حماس أقوى من رابطة الدم، وفتح أكثر تسامحًا من حماس، ورابطة الدم لديها أقوى من رابطة الحزب والدليل، باعتقادهـم، هو أن أبناء فتح في الضفة الغربية يتوسطون لدى الأجهزة الأمنية للإفراج عن أقربائهم من أبناء حماس المعتقلين لدى السلطة، بينما في غزة لا يتوسط أبناء حماس لدى الأجهزة الأمنية للإفراج عن أقربائهم من أبناء فتح.

يتبيّـن من خلال إجابـات المبحوثيـن أن دور العائلة تراجع بالنسـبة إلى تكوين الثقة والتعاون والتبادلية في المجتمع الفلسطيني، وحتى وإن عبّر بعض المبحوثين عن تراجع الرابطة الحزبية واشـتداد قوة الرابطـة العائلية، فإن الثقة والتعـاون والتبادليـة الناجمة عـن دور العائلة كانـت خاصة لا عامـة. ويمكن ردّ زيـادة التماسـك والثقـة أو التبادليـة بين أبنـاء الفصيل الواحـد من حماس فـي الضفـة، أو بين أعضـاء فتح فـي غزة إلـى تعرّضهـم للسـجن أو التعذيب أو لقمـع حرياتهم من جانب النخب السياسـية المسـيطرة على كلٍّ من سـلطة غزة أو سـلطة الضفة، وهو مـا أدى إلى زيادة الثقة الخاصـة داخل كل فصيل؛ إذ لـم تنعكس هذه الثقـة والتبادلية خارج إطار كل مـن حركتي فتح وحماس، أي لـم تنجم ثقة عامة بين أبناء المجتمع الفلسـطيني، بغضّ النظر عن الانتماء

السياسي، وهو ما يمكن تفسيره بتراجع دور العائلة في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي.

أوضح استطلاع للرأي أجراه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، حول مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحالة الانقسام الداخلي، أن النسبة الكبرى من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام. وصرّح 84.6 في المئة من أفراد العيّنة أن عائلاتهم تأثرت بهذا الصراع والانقسام. وقال 62 في المئة إن الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني تسببا في حدوث مشكلات عائلية داخل أسرهم، في حين قال 19.9 في المئة إن الصراع في أسرهم وصل إلى حد استخدام العنف أو التهديد به. وفي كثير من الأحيان أدت هذه الانقسامات إلى قطع الصلات العائلية. وفي ما يتعلق بتأثير الانقسام الداخلي في الحياة الاجتماعية الفلسطينية ومدى تأثر العلاقات الأسرية من ناحية اختيار الزوجات أو الأزواج بهذه المسألة، أجاب 71.1 في المئة بأنه أصبح للانتماء السياسي إلى فتح أو حماس تأثير كبير في اختيار الزوجات والأزواج، بينما أجاب 25 في المئة بأن الانقسام الداخلي لم يؤثر فيهم من هذه الناحية، ولم يبدِ 3.9 في المئة رأيًا لهم في هذا الأمر[83].

تؤكد كثير من الكتابات أن الانقسام الذي حصل بسبب الخلافات الحزبية أثّر في العائلة وتماسكها بشكل سلبي؛ فعلى سبيل المثال، يقول إبراهيم عجوة: إن «الانقسام بات يفرّق العائلة الواحدة والأسرة الواحدة وكأنها ملامح طفرات جينية أصابت الأسرة بين جينات فتحاوية وجينات حمساوية، وربما تنقسم العائلات إلى أفخاذ على نفس الأسس، ويصبح لاحقًا هناك شعبان تاريخيان

(83) «استطلاع رأي حول أثر الانقسام الداخلي على الأسرة الفلسطينية،» مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية، 22 آذار/مارس - 8 نيسان/أبريل 2008.

هما شـعب فتح وشعب حماس»[84]. ويرى عياد البطنيجي أن الأسرة كانت قبل أن يضعف دورها بعد الانقسام السياسي بين حماس وفتح حاضنة ومصدر أمنٍ وأمان لأبنائها[85]. كما يرى نهاد بقاعي أن دور العائلة الفلسـطينية كان كبيرًا في الحالة الفلسطينية لناحية الحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه وتضامنه[86].

من جهة ثانيـة، عبّـر مبحوثون آخـرون عن اعتقادهـم بأنـه كان للحمائلية والعائلية دور سـلبي في المجتمع، وتحديدًا في ما يتعلق بانتشـار الفساد؛ إذ إن الثقة الداخليـة لأعضاء الرابطة العائليـة كان ينجم عنها أحيانًـا تعاون، فحتى لو كانت نتيجة هذا التعاون إيجابية بالنسـبة إلى أفـراد العائلة أو القرابة، فإن نتيجته تكون سـيئة بالنسـبة إلى باقي أفراد المجتمع، حيـث أبدوا اعتقادهـم أن الولاء للعائلة والقرابة قام بدور كبير في انتشـار الفساد، حيث إن الموظف أو صاحب أي منصب في السـلطة يعمل حسابًا لتنفيذ طلبات أقربائه حتى ولو على حساب القانـون أو المصلحة العامـة للمجتمع، وإلا سـيكون عرضة للوم مـن جانبهم. وبحسب تفسـير أحد أعضاء النخبة من فتح: «تحوّل مكتب كل مسؤول وعضو تشريعي لمكتب خدمات لعائلته وحمولته، يوظفهم ويلبّي طلباتهم حتى لو على حسـاب القانون أو صالح المجتمع». وأكد بعض الأبحاث كذلك تقديم الولاء العائلي والانتماء الحزبي في الحالة الفلسـطينية على حسـاب القانون ومصلحة المجتمع الفلسطيني العامة[87].

سـاهمت العائلـة أيضًا بدور كبير علـى صعيد الديمقراطيـة، في ما يخص

---

(84) إبراهيـم عجـوة، «الانقسـام الفلسـطيني: المنتـج والتجليـات،» الجزيـرة معرفة، 5 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2010، متوافـر علـى: http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/205F9CCB-51A6-47FE-A3F7-5B83FCC47D6D.htm

(85) عياد البطنيجي، «الانقسـام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي؟» منبر الحرية، 18 أيار/ مايو 2010، متوافر على: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1528

(86) Nihad Boqa'i, «Patterns of Internal Displacement, Social Adjustment and the Challenge of Return,» in: Nur Masalha, ed., *Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said (1935-2003)* (London; New York: Zed Books; New York: Distributed in the USA by Palgrave Macmillan, 2005), p. 86.

(87) الشعيبي، ص 24.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى؛ فقوة تأثير العائلة برزت في الانتخابات الفلسطينية الأولى في عام 1996، حين كان يُعتمَد نظام الأغلبية[88]. وساهمت العائلات وفق هذا النظام في دعم مرشحين بناء على الانتماء العائلي لا استنادًا إلى الانتماء الحزبي، حيث حرصت العائلات الكبيرة، ولا سيما في المدن، على أن يفوز مرشح من عائلتها، وذلك قبل أن يتم اعتماد نظام التمثيل النسبي الذي يهدف إلى تقوية دور الأحزاب على حساب تأثير العائلة في الانتخابات.

وعند التوجّه إلى المبحوثين من أعضاء التشريعي بسؤال عن رأيهم في النظام الانتخابي الذي يفضلونه: النسبية أو الأغلبية، دافع بعضهم عن النظام النسبي لأنه يقلل من تأثير العائلات، وهو ما يعتقده بعض الباحثين، إذ إن النظام النسبي يقلص تأثيرات الولاءات المحلية والعائلية[89]، فيما اعتبر آخرون أن نظام التمثيل النسبي ثبت فشله لأنه ساهم في تقليل فرص المستقلين الذين تدعمهم العائلات، لصالح الأحزاب، فبحسب وصف أحد المبحوثين: «الأحزاب السياسية في فلسطين تهتم بمصالحها الخاصة ولا يتناسب معها النظام النسبي لأنها ليست ديمقراطية، فإعطاء فرصة للعائلات والمستقلين من خلال نظام الأغلبية من شأنه التقليل من زيادة قوة تأثير الأحزاب وتحكمها في السلطة التشريعية لصالحها لا لصالح المجتمع، خصوصًا أن هناك مستقلين ليسوا ممثَّلين في أي حزب، ويجب إعطاؤهم فرصة للتمثيل». وتجدر ملاحظة أنه كان للمنظمات غير الحكومية دور كبير في التأثير في المشرّعين والضغط عليهم من أجل تبنّي نظام التمثيل النسبي.

---

(88) أقر المجلس التشريعي بتاريخ 18 أيار/ مايو 2005 قانون الانتخابات الجديد (قانون رقم 9 لعام 2005) على أساس النظام الانتخابي المختلط للمجلس التشريعي، في حين جرت الانتخابات التشريعية السابقة في عام 1996 على أساس نظام الأغلبية البسيطة. وفق نظام الأغلبية (وهو النظام الذي يعتمد نظام الأغلبية المطلقة، أي إن النجاح يكون من نصيب المرشح الذي ينال الأغلبية المطلقة من الأصوات المقترحة - أكثر من النصف - سواء في الجولة الأولى أو في الجولة الأخيرة). وبناء عليه، يتم تقسيم الوطن إلى 16 دائرة انتخابية (11 دائرة منها في الضفة الغربية و5 دوائر في قطاع غزة)، ويخصص لكل منها عدد من المقاعد النيابية نسبة إلى عدد سكانها، في حين يُعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة بحسب نظام التمثيل النسبي الذي أُقر لاحقًا بمرسوم رئاسي.

(89) جميل هلال [وآخرون]، نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2001)، ص 67.

أعتقد أنه عدا تأثير الأسرة في الانتخابات، وتحديدًا بعد أوسلو، وكان قد تراجع في انتخابات المجلس التشريعي الثانية التي استندت إلى النظام النسبي، ساهمت العائلة بدعم الأفراد للوصول إلى موقع نخبوي، وتحديدًا للعمل في السلطة. فإن كان بورديو قد وجد أن الأسرة هي المكان لتراكم رأس المال الاجتماعي وتحويله إلى رأس مال مادي، فإن ذلك قد ينطبق على الحالة الفلسطينية؛ فدعم العائلة لأحد أفرادها كي يصل إلى موقع نخبوي يكون نتيجة ثقتها به وتوقعها أن يقوم بمساعدتها في النهاية عند وصوله إلى موقع نخبوي، يتحول إلى رأس مال مادي، سواء من خلال توظيفه لأقربائه، أم من خلال الشخص نفسه اعتمادًا على منافع مادية بسبب منصبه. ويعتقد جميل هلال أن العائلة، إضافة إلى عوامل أخرى، تمثّل عاملًا في تحويل الفرد من إنسان عادي إلى أحد أفراد النخبة الفلسطينية، الأمر الذي يعني إمكان تحويل رأس ماله الاجتماعي من علاقات ودعم اجتماعي إلى رأس مال مادي من خلال استغلال موقعه الجديد، ويقول: «إن حجم رأس المال الاجتماعي للفرد ممثَّلًا في الدعم الأسري يمثّل عاملًا في اكتساب الفرد مكانة رائدة بالمجتمع، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التشريعي»[90]. وفي موضع آخر يرى هلال أن العائلية والانتماء المحلي يجري توظيفهما باعتبارهما رأس مال اجتماعيًا[91].

يبدو أن التوظيف المستند إلى الرابطة العائلية قد تراجع كثيرًا بعد الانقسام، حيث أصبح، وفقًا لإجابات المبحوثين، يستند إلى الانتماء الحزبي. كما زادت، بحسب تعبير المبحوثين، عمليات الفصل استنادًا إلى هذا الانتماء في سوابق لم تكن معهودة خلال تاريخ السلطة، وهو ما أكدته تقارير حقوق

---

(90) Jamil Hilal, «Palestine Elites Waiting for an Elusive Statehood,» in: Camille Mansour and Leila Fawaz, eds., *Transformed landscapes: Essays on Palestine and the Middle East in Honor of Walid Khalidi* (Cairo: The American University in Cairo Press, 2009), p. 244.

(91) جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006)، ص 118.

الإنسـان[92]. وتبيّن من خلال إجابـات المبحوثين أن ثقة أفـراد العائلة الواحدة تأثرت سـلبًا بعضها ببعض بسـبب تأثيـر الرابطة الحزبيـة بعد الانقسـام، إذ عبّر المبحوثـون مـن حماس فـي الضفة عـن زيـادة ثقتهم وتماسـكهم فـي الفصيل الواحد على حسـاب ثقتهم بأبناء فتح، حتى لو كان أبناء فتح من أقربائهم. لكن وإن تبيّـن من خـلال إجابـات المبحوثين وجـود زيادة الثقـة بين أفـراد الحركة الواحدة، فإن هذه الثقة تُعتبر ثقـة خاصة، ولا يدل ارتفاعها داخل كلٍّ من حركة حماس وحركة فتح على ارتفاع أسهـم رأس المال الاجتماعي، بل على العكس تُعتَبر مؤشـرًا على تراجعـه، ولـم تنعكس خارجهـا لتتحول إلى ثقـة عامة، إذ إن الثقـة البينيـة للحركتين تراجعـت لتصل إلى حـد الانعدام، بل وصلـت إلى حد الكراهية والعداء، بحسب وصف المبحوثين.

يتبيّـن هنـا أيضًـا تأثّـر ثقـة المواطنيـن بعضهـم في بعض بشـكل سـلبي ومشاركتهم السياسية بسـبب الانقسام من خلال إجابات اسـتطلاعات الرأي؛ حيـث أوضحت دراسـة صادرة عـن منتدى «شـارك» ارتفاع نسـبة ازدياد عدم الثقـة بعد الانتخابات الفلسـطينية في عـام 2006 والصراع بيـن حماس وفتح وما تبعه من انقسـام بين الضفـة وغزة[93]. كما أظهر اسـتطلاع أعدّه «شـارك» أن أغلبيـة المسـتطلعين تراجعت ثقتهـا وأعربت عن شـعورها بانعـدام الأمن إزاء الظروف المعيشـية الحالية[94]. كما أظهرت دراسـة أخـرى أعدها منتدى «شارك» أيضًا وجود أزمة ثقة بين فئة الشباب وعائلاتهم، حيث يضطر الأهالي

---

(92) وضع حقوق الإنسـان في مناطق السـلطة الوطنية الفلسـطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 2009 (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2009)، ص 197.

(93) Bader Zamareh and Ibrahim Abu Kamesh, *Palestinian Youth and Political Parties: From a Pioneering Engagement with Political Parties to Fear and Disappointment Report* (Ramallah: Sharek Youth Forum, 2010), p. 8, Available at: http://www.sharek.ps/new/userfiles/file/publications/Research%20and%20Studies/SharekYouthForum-Palestinian-Youth-and-Political-Parties-English.pdf

(94) «Youth Opinion Poll and Perception on their Living Conditions for the First Half of 2010,» *Sharek Youth Forum*, 26/7/2010, p. 2, Available at: http://www.sharek.ps/new/userfiles/file/publications/Research%20and%20Studies/SharekYouthForum-Perceptions-of-Palestinian-Youth-Living-Conditions-2010.pdf

في غزة إلى منع أبنائهم من المشـاركة في أي نشـاط سياسي، خوفًا عليهم من عواقب ذلك[95].

أكـد المبحوثون ما قام به بعـض عائلاتهم بمنعهم من المشـاركة في أي نشـاط سياسـي، فحدّت مـن تعبيرهـم بحرّية عـن آرائهم السياسـية، بـدلًا من تشجيعهم، على عكس ما كان سائدًا أيام الانتفاضة، ولا سيما بالنسبة إلى أبناء حركة فتح فـي غزة وأبنـاء حماس في الضفة، وذلك بسـبب خـوف عائلاتهم عليهم من أن يتعرضوا للسجن، وهو ما ساهم في زيادة الخوف لدى العائلات على أبنائهم بسـبب انتشـار ظاهرة «ثقافـة الحيطان»، حيث لم يعـد هناك أمان للتعبير بحرّية عن الرأي السياسـي أو المشـاركة السياسـية، فوصـل الأمر إلى أن يرفـع الأقرباء إلـى أجهزة المخابـرات تقارير ضـد أقربائهـم ذوي الانتماء السياسـي المختلف عـن انتمائهـم. وبذلـك، يُعَدّ وصول الشـك وعـدم الثقة إلى أبناء العائلة الواحدة في كثير من الأحيان مؤشـرًا علـى تراجع دور العائلة فـي خلق ثقافـة الثقة التي كانت سـائدة أيام الانتفاضـة أمام قوة تأثيـر الروابط الحزبيـة لحركتي حمـاس وفتـح ونخبها. فبعد أن كانت الأسـرة هـي المحفز والدافـع لأبنائها من أجل توعيتهم سياسـيًا وتوكيد حقهم فـي العودة ومقاومة المحتل، بحسـب وصـف المبحوثيـن، تحولت بعد الانقسـام إلى ثنـي أبنائها عن المشـاركة خوفًـا عليهم، و«عدم التدخـل في ما لا يعنيهـم». لذلك يتضح من خلال إجراء المقابلات مع المبحوثين تراجع دور الأسرة في تكوين رأس المال الاجتماعي، وسـببه تأثيرات النخب السياسـية لكل مـن حركتي حماس وفتح التي قويت على حساب كثير من مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، كالعائلة.

(4) الدِّيـن ودوره فـي تكويـن رأس المـال الاجتماعـي فـي الحالـة الفلسـطينية: وجد بوتنـام عندما تحدث عـن إيطاليا علاقة الدِّيـن برأس المال

(95) Sara Bailey and Darragh Murray, *The Status of Youth in Palestine Report* (Ramallah: Sharek Youth Forum, 2011), p. 19, Available at: http://www.sharek.ps/new/userfiles/file/publications/Research%20and%20Studies/SharekYouthForum-Promise-or-Peril-The-Status-of-Youth-in-Palestine.pdf

الاجتماعي سلبية، ثم عاد لاحقًا للاعتراف بمساهمة الطوائف الدِّينية في أميركا بتكوين رأس المال الاجتماعي، إذ وجد أن الدِّين الخاص قد يكون نافعًا من الناحية الأخلاقية والروحية. لكن كولمان وجد الدِّين يؤثر في خلق رأس المال الاجتماعي أو في تدميره. ومن دافع عن دور الدِّين في إنشاء رأس المال الاجتماعي بشكل إيجابي وجد الدِّين الغراء المركزي للمجتمعات، إذ هو يساهم في التعاون والعمل الجماعي والتطوعي، ويربط بين الفقراء والأغنياء، ويعزز المعاملة بالمثل نظرًا إلى تعاليمه المتعلقة بالحياة ما بعد الموت، كما يساهم في التنشئة الاجتماعية والأخلاق الدِّينية، ويعزز الثقة. إذ إن لدى المتدينين مستويات أعلى من الثقة الاجتماعية من أولئك الأقل تديّنًا. أمّا من وجد أن الدِّين قد يكون له دور سلبي في تكوين رأس المال الاجتماعي، وجد أنه قد يؤدي إلى خلق الطائفية الدِّينية التي تؤدي إلى التعصب والكراهية والعنف والانقسام وانعدام الثقة. كما اعتبر هؤلاء أنه يمكن لبعض الجمعيات الدِّينية أن تؤدي إلى معتقدات غير ديمقراطية أو معادية للمعتقدات والتقاليد الديمقراطية، مثل حماس، ولا سيما عندما تصبح جزءًا من الائتلاف الحكومي.

لمعرفة ما إذا كان لتعاليم الدِّين الإسلامي دور إيجابي في زيادة ثقة الناس وتعاونهم في الحالة الفلسطينية، باعتباره الدِّين الذي تدين به الأغلبية العظمى في المجتمع الفلسطيني، تم التوجه إلى المبحوثين بسؤال عن رأيهم في الدِّين الإسلامي ودوره في وحدة المجتمع الفلسطيني وتضامنه وتعاونه، ودوره في بثّ ثقة بين المواطنين. وأعرب المبحوثون عن اعتقادهم أن تعاليم الدِّين الإسلامي كان لها دور إيجابي بالنسبة إلى زيادة الثقة والتعاون بين الفلسطينيين، لاعتقادهم بأنه صاحب الدور الأكبر في وجود الأخلاق الحميدة في المجتمع الفلسطيني وفي تماسكه؛ إذ إن تعاليمه تحض على التعاون والتكافل. واستدل بعض المبحوثين على ذلك من فرض الإسلام للزكاة التي يرون أنها ساهمت في تكافل الأسر الفلسطينية، فيتعاون الغني مع الفقير بما يؤدي إلى إشاعة نوع من الثقة والتماسك داخل المجتمع. وأوضحوا أيضًا أن الإسلام حثّ

على التسـامح، ما يجعل في رأيهم الشعب الفلسـطيني متسامحًا تجاه الآخرين. ويعتقـدون أن تعاليم الإسـلام حثّت على التعاون، لأن الإسـلام يدعو المسـلم إلى ذلك، ويحض على التعامل القائم على المحبة والأُخوّة ومسـاعدة الآخرين حتى لو كانوا غرباء، وفق القاعدة الإسلامية: «عاملوا كما تحبون أن تُعامَلوا».

يعتقد المبحوثون كذلك أن الإسـلام أعطى الأولوية للوحدة لا للانقسام، كما حصل في الحالة الفلسـطينية؛ فالأصل بالنسـبة إلى أبناء الشعب الفلسطيني هو التوحـد والأُخوة، وأهم شـيء دعا إليه الإسـلام هـو المحافظة على نسـيج المجتمع. واستدل أحد أفراد النخبة من حماس على أن الأولوية للوحدة بقوله: «حسـن البنا عندما زار إحدى القرى المصرية ووجد بعـض المصلين مختلفين حول عـدد ركعات صلاة التراويح هل هي ثمان أم عشـرون، فأفتى لهم بإغلاق المسجد لأن وحدة المسلمين فرض والتراويح سنّة».

أمّا في ما يتعلق بتأثير الدِّين بالنسبة إلى زيادة الثقة بين المواطنين، فأجمع المبحوثون من حماس والمسـتقلين علـى أنهم يثقون أكثر في الإنسـان الملتزم بالدِّين الإسـلامي، أو «المتديِّن»، أكثر من ثقتهم بالإنسـان غير الملتزم، لاعتقاد هـذا النوع من المبحوثين أن الملتزم بالإسـلام لن يكذب، أو يسـرق، أو يفسـد فـي المجتمع لأن لديـه وازعًا دينيًا يردعه عن السـرقة أو الكذب أو الإفسـاد أو ممارسـة أمـور تضـر بالمجتمع الفلسـطيني. وأعربـت الفتيات مـن حماس عن رفضهن الزواج من شخص غير متديّن لعدم ثقتهن بغير المتديّنين، ولا سيما إذا كانوا من حركة فتح.

نرى هنـا ضـرورة التمييز بيـن الدِّين بمـا يتضمنه مـن قيم ومبـادئ ومُثُل وتوظيف الدِّين، أي أن يستخدمه أفراد أو مجموعات سياسية، وتحديدًا النخب، لأهداف مختلفـة. ففي الحالة الأولى يكون للدِّيـن دور إيجابي في تكوين رأس المـال الاجتماعـي، إذ أكدت قيـم الأديان مبـادئ التعـاون والتكافـل والتبادلية والتسـامح، وإلى ما هنالـك من قيم ومبـادئ تزيد من رأس المـال الاجتماعي. كما أكـدت أهميـة قيمـة التسـامح التـي تُعتبر مهمـة لـرأس المـال الاجتماعي والديمقراطية وبناء المجتمع المدني وإرسـاء قواعده، وللتعددية وحرية المعتقد

وقبول الاختـلاف في الـرأي والفكر، وثقافة الإنسـان وتقدير المواثيـق الوطنية واحترام سيادة القانون. فقيمة التسـامح الدِّيني، كما يقول عقيـل عيدان «تتمثّل في كونها تُقرّ الاختـلاف وتقبل التنوّع وتعترف بالتغاير وتحتـرم ما يميز الأفراد مـن معطيات نفسـية ووجدانية وعقلية»[96]. أمّـا في **الحالة الثانية** فيتم اسـتخدام الدِّيـن لتحقيق أهـداف مختلفة، وقد يعمل اسـتخدامه على عرقلـة تكوين رأس المال الاجتماعي.

بمـا أن نخبة حماس السياسـية تعتبر نفسـها حركة دينيـة، ارتأينا فحص تأثيرها في تكوين رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية. وعند التوجّه إلى المبحوثين بسـؤال هـل يعتقـدون أن حماس اسـتخدمت الدِّيـن لتحقيق أهداف سياسـية حزبيـة من أجل الوصـول إلى السـلطة؟ اختلفـت إجاباتهم، سـواء من حماس أم من فتح. بالنسـبة إلـى المبحوثين من حركـة فتح، ذهب هـؤلاء إلـى الاعتقـاد أن حمـاس اسـتخدمت الدِّيـن للوصـول إلـى الحكـم والسلطة ولتحقيق أغراض حزبية، وأن حماس تهدف من وصولها إلى السلطة إقامة خلافة إسـلامية أينما يتاح لها، وبالتالي ليسـت الأولويـة عندها للقضية الفلسـطينية، لأنها تتعرض لتأثير كبير من حركة الإخوان المسـلمين العالمية، أو من علاقاتها الإقليمية بسـورية أو إيران أو قطر، على سـبيل المثال، ولدى هـؤلاء أولويات أهـم من القضيـة الفلسـطينية. لذلـك فهم يـرون أن حماس اسـتخدمت الدِّين من أجل كسـب مشـاعر الفلسـطينيين كي يتـم انتخابها من خلال رفع شعار «صوتك أمانة ستحاسب عليه يوم القيامة». فكان استخدامها للدِّين من أجل أن يعينها في صراعها على فساد نخبة فتح القائمة على السلطة التي رفعت العلمانية شعارًا لها، فبحسب اعتقادهم أن حماس تستخدم الدِّين شعارًا وحسب لكنها لا تطبقه، لأنه ليس من الدِّين الحث على القتل وتحليل عمليـات القتل ضد أبناء فتـح، وتفتيت العائلـة الواحدة، والتمييـز بين الناس على أساس حزبي.

---

(96) عقيـل يوسـف عيـدان، «التسـامح الديني فـي الإسـلام: الإسـلام يعتـرف بوجـود الآخـر المخالف، فردًا كان أم جماعة،» النبأ، العدد 81 (آذار/ مارس 2006)، متوافر على: http://www.annabaa.org/nbahome/nba81/011.htm

فيما اعتبر المبحوثون من حماس أن حركة حماس لم تستخدم الدِّين لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية للوصول إلى السلطة، لاعتقادهم أن حماس حركة دينية لا تبحث عن سلطة، وإنما تبحث عن رضوان الله. فالدِّين الإسلامي بالنسبة إليها يأتي في المرتبة الأولى، والشعب في المرتبة الثانية، والأرض في المرتبة الثالثة. وأشار استطلاع للرأي أجراه مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح إلى أن 45.4 في المئة اعتقدوا أن حماس توظف الدِّين لأهداف سياسية، كما يشير إلى أن أكثر من 84 في المئة من الذين استُطلعت آراؤهم، عارضوا توظيف الدِّين في تحقيق أهداف سياسية[97].

حذر كثيرون من الباحثين الفلسطينيين من استخدام الدِّين وتوظيفه لأهداف سياسية، كما فعل إياد البرغوثي الذي حذّر من استخدام حركة حماس الفتوى الشرعية لكسب التعاطف والتأييد، ومنها إصدارها فتوى شرعية تجيز لها المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية الفلسطينية التي جرت عام 2004»[98]. ويناقش البرغوثي بأن نتائج الانتخابات وتداعياتها حرفت حركة حماس عن هدفها المعلن وهو التحرير والمقاومة، بحيث أصبح البقاء في السلطة من أهم أولويات الحركة، إن لم يكن أهمها في هذه المرحلة[99].

عند التوجّه إلى المبحوثين بسؤال عن مدى مساهمة حركة حماس في نشر مبادئ الديمقراطية، كان المبحوثون من فتح يعتقدون أن حماس لا تعمل على نشر مبادئ الديمقراطية لأنها ضد الديمقراطية، في حين يعتقد المبحوثون أن الفكر الإسلامي الذي تتبنّاه حركة حماس لا يتعارض مع الديمقراطية، والديمقراطية ليست مرفوضة بالكامل، إنما المرفوض فيها أن يفرض الشعب تحليل الحرام.

---

(97) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (30)،» جامعة النجاح الوطنية، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، 13-15 أيلول/ سبتمبر 2007، ص 2.

(98) إياد البرغوثي، الدِّين والدولة في فلسطين (عربي - إنجليزي) (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 39.

(99) البرغوثي، ص 26.

بشأن ما يقال عن تعارض الإسلام مع الديمقراطية، أظهرت نتائج استطلاع البارومتر العربي الفلسطيني أن 32 في المئة من المتدينين و34 في المئة من المتدينين بعض الشيء (وهُم المجموعتان اللتان تشكلان 96 في المئة من الفلسطينيين، كما يُظهر الاستطلاع) يعتقدون أن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام. إلا أن نتائج الاستطلاع أظهرت في الوقت نفسه أن هذا الاعتقاد لا يتأثر البتة بدرجة التديّن، حيث أظهرت النتائج مثلًا أن تأييد المتدينين للنظام الديمقراطي لا يختلف بتاتًا عن موقف غير المتدينين (82 في المئة بين المتدينين، و84 في المئة بين المتدينين بعض الشيء، و81 في المئة بين غير المتدينين)[100].

كما تعتقد نخب فتح أن حركة حماس لا تؤمن بالشراكة مع فتح، وهي غير متسامحة معها، وتريد أن تحل محلها، فيما تعتقد نخب حماس أن فتح ترفض الشراكة مع حماس وغير متسامحة معها. وتجدر ملاحظة أن اللجنة المركزية لحركة فتح أعلنت عدم نيتها المشاركة في ائتلاف مع الحكومة التي ستشكلها حركة حماس[101]. ويعترف المبحوثون من حركة حماس وفتح، وتحديدًا من النخب السياسية، أن أحد أسباب الصراع بين الحركتين هو وجود برنامجين مختلفين، علماني وديني، وهما، على حد وصف أحد المبحوثين من نخب حماس، «بمثابة خطين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا، ولا بد لطرف من أن يحل محل الآخر عاجلًا أو آجلًا».

إن وجود خطين متوازيين لحركتي حماس وفتح: العلماني والدِّيني، لا يبرر أن يكون الدِّين سببًا من أسباب الصراع بينهما، فالتنوع الأيديولوجي، أو حتى الاختلاف الدِّيني، لا يعني أن الدِّين يساهم في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي ويؤدي إلى الصراع، وإنما إساءة استخدام الدِّين لتحقيق

---

(100) استطلاع البارومتر العربي مقياس الديمقراطية في فلسطين، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، آب/ أغسطس 2007، ص 3 - 6.

(101) «مركزية فتح: لن نشارك في ائتلاف مع حماس،» صحيفة الأيام الفلسطينية، 2006/1/27، ص 1، تتمة 21.

أهداف معيّنة، وسوء إدارة الخلاف الناجم عن الفكر الأيديولوجي هما اللذان يتسببان بالصراع. التنوع الدِّيني أو التنوع الفكري أو الأيديولوجي هو أمر صحي، وموجود في أي مجتمع، ولا يفترض أن يؤدي حدوث صراع في المجتمع، لأن الأديان بشكل عام تدعو إلى التسامح مع الآخر، والتعايش معه. وفي الحالة الفلسطينية، فإن الأغلبية العظمى من أعضاء فتح وجميع أعضاء حماس هم من المسلمين السنّة. وإذا كان عدد كبير من المبحوثين، سواء من النخبة أم من المواطنين، اعتبر أن اختلاف برنامجي الحركتين، أحدهما علماني والآخر ديني هو أحد أسباب الصراع، فإن ذلك يعود - بحسب ما نراه - إلى سوء إدارة النخب لهذا الاختلاف، ولا يعني أنه من أجل حل صراع معيّن أو خلاف معيّن ناجم عن فكر أيديولوجي أو ديني، أن يتبنّى طرف من أطراف الصراع رأي الطرف الآخر أو فكره وبرنامجه، أو أن يعتقد أي طرف أنه لا يمكن حل الصراع إلا بإلغاء الآخر أو نفيه أو الحلول محله، لأن ذلك يزيد من احتمالات الصراع والاقتتال. لكن حل أي صراع ناجم عن أي خلاف ديني أو أيديولوجي يكون بكيفية إدارته أو معالجته، هل هي وفق مبادئ الديمقراطية أم لا، ولا بد من البحث عن الوسط، وأخذ مصالح الطرف الآخر بالاعتبار، والتسامح معه ومعايشته وتقبّل اختلافه، واتفاق الطرفين على كيفية اختلافهما.

إن للاختلاف بين حماس وفتح، بسبب وجود برنامجين أيديولوجيين متناقضين كما يرى بعض المبحوثين، وهو من أسباب صراعهما، دورًا في التأثير في رؤية حماس - باعتبارها حركة دينية - للآخرين. وجرى التوجّه إلى المبحوثين لمعرفة رأيهم برؤية حماس للآخرين من الحركات الأخرى، سواء الإسلامية أم غير الإسلامية، واختلفت إجابات المبحوثين إن كانوا من فتح أو من حماس.

يعتقد المبحوثون من فتح أن حركة حماس تنظر إلى الحركات الأخرى، وتحديدًا فتح، على اعتبار أنها على خطأ وتكفّرها، لأنها تعتقد أنها تمتلك الحقيقة. فبحسب وصف أحد المبحوثين من فتح: «تعرضت للطعن بالسكين

من عناصر من حماس لأنني كنت أكتب شعارات على الحيطان، وقال لي من طعنني سأدخل بك الجنة، فهم نشأوا على أن ابن فتح كافر وهم أصحاب المنهج الإسلامي الصحيح وأنهم أصحاب الحق. يعتبر عضو حماس نفسه أفضل من غيره، وأن الآخر كافر، ولا تعترف حماس بالآخرين حتى لو كانت حركات إسلامية، إذ قامت بإطلاق النار على 137 عنصرًا من الجهاد الإسلامي، وعلى أشخاص من حزب آخر إسلامي ادّعت أنهم من القاعدة يريدون إقامة إمارة إسلامية، وارتكبت فيهم مجزرة مسجد رفح، فقتلت منهم 30 شخصًا في يوم واحد». ويعتقد أعضاء من فتح أيضًا أن الاقتتال الذي حصل بين حماس وفتح يعود إلى مواقف دينية من حماس نحو فتح بوصفها حركة علمانية، ورفضها مبدأ العلمانية لأنه مخالف لاعتقادها دينيًا، وأصدرت فتاوى خلال الاقتتال في غزة تحلل قتل أبناء فتح. وتؤكد كتابات بعض الباحثين أيضًا أن حماس واجهت من خالفها الرأي بالتكفير وبالتخوين تارة أخرى[102].

رفض بعض النخبة من أفراد حماس ما يقال من أن حماس تكفّر الآخرين أو تحلل قتلهم. لكنه اعترف في الوقت نفسه بأن أوامر صدرت منها لقتل عناصر فتح لأنهم «كفرة». فبحسب تبرير أحد هؤلاء: الحقيقة الواضحة أن فتح دخلت على مشروع خيانة لأنها اتخذت اليهود أولياء ولم تعد محسوبة على الشعب الفلسطيني. والقرآن يقول ﴿**لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء**﴾ [المائدة: 51]، التسامح مع هؤلاء خطأ و﴿**جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم**﴾ [التوبة: 37]. التسامح يكون تجاه شخص يقبل التعايش السلمي والتسامح، لا تجاه شخص أراد أن يذبحني. لا يعني أن أكون متسامحًا أن أسمح له بذبحي. فتح هي وجه آخر للاحتلال والحل مع هؤلاء: ﴿**إما تَثْقَفَنَّهُمْ بالحرب فشرد بهم**﴾ [الأنفال: 57].

هذا فيما تراوحت تبريرات المبحوثين من نخبة حماس لقتل جماعة

(102) علاء لحلوح، الأجندة الاجتماعية لحركة حماس: مواقف حماس تجاه قضايا المرأة والأقليات والحقوق المدنية (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010)، ص 13.

سلفية، بين من برر قتلهم لأن عندهم عقيدة مرتدة عن الإسلام لأنهم مخترَقون من أجهزة مخابرات عربية وغير عربية، وبين من اعتبر أن أعضاء هذه الجماعة السلفية أرادوا إقامة إمارة إسلامية داخل غزة، واستخدموا الصواريخ والرشاشات فكان لا بد من قتلهم، وبين من قال إن هذه الجماعة هي من فتح ادّعت أنها جماعة إسلامية، وبين من اعتبرها حركة متطرفة مقتنعة بأن حماس مرتدة لأنها لا تحترم ما أنزل الله، مثل إقامة الحدود والجلد. وعن سبب عدم تطبيق حماس حدود الله في غزة، أشار هذا الرأي إلى أن الحدود آخر ما يطبَّق من الإسلام، وحماس تطبّقها عندما تُقام الشريعة الإسلامية وحسب، ويصبح الناس قادرين على الحلال المُيَسر. وبغضّ النظر عن السبب الذي دعا حماس إلى قتل الجماعة السلفية، فإن هذا التصرف ينم عن أنها لم تتقبل الآخر المختلف معها، وتعاملت معه بالإقصاء حتى لو كان جماعة دينية.

تؤثّر الممارسات التي زاولتها حماس باسم الدِّين سلبًا في ثقة أعضاء فتح في نخب حماس وكذلك في أعضائها، كما أنها تؤثّر في ثقة المستقلين الذين أعربوا عن رفضهم الاقتتال لأنه ضد تعاليم الشرع الإسلامي التي ترفض قتل المسلم لأخيه المسلم، ويتعارض مع الحديث النبوي الذي يقول: «لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم». كما اعتبروا أن حماس متسامحة مع أعضائها وحسب لا مع غيرهم.

يُلاحظ هنا أن أعضاء حماس في الضفة الذين عذّبتهم الأجهزة الأمنية التابعة لفتح وسجنتهم، برروا قيام حماس بقتل أعضاء فتح في غزة من منطلق ديني أكثر من غيرهم ممن لم يتعرضوا للسجن والتعذيب، حيث اعتبروا أن ما قامت به حماس في غزة دفاع عن النفس ومبرَّر شرعًا.

لمعرفة فكر حركة حماس ومواقفها النظرية من الآخر، وتحديدًا من حركة فتح، والديمقراطية والتعاون، بهدف مقارنتها بسلوكها على أرض الواقع، كان لا بد من الاطّلاع على ميثاق حركة حماس الذي يتبيّن في مادته الأولى أن الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها للكون والحياة

والإنسـان، وإليه تحتكـم في تصرفاتهـا كلها، ومنه تسـتلهم ترشـيد خطاها. أمّا امتدادهـا العربي فيتبين من خـلال المادة الثانيـة، التي تعتبر الحركـة جناحًا من أجنحة الإخـوان المسـلمين فـي فلسـطين. وحركة الإخـوان المسـلمين تنظيم عالمي، كما جاء في المـادة الثانية، وهي كبرى الحركات الإسـلامية في العصر الحديث. وترفض حركة حماس العلمانية، وتندد في المادة السـابعة والعشـرين مـن ميثاقهـا التـزام منظمـة التحريـر الفلسـطينية بـ«الدولـة العلمانيـة» والفكـر العلماني الذي يتعارض مع الفكر الدِّيني. وحـول موقفها من الديانات الأخرى ترى فـي المادة السادسـة أنه في ظل الإسـلام يمكن أن يتعايش أتبـاع الديانات جميعًا فـي أمن وأمان على أنفسـهم وأموالهـم وحقوقهم، وفي غياب الإسـلام ينشـأ الصراع، ويستشـري الظلم وينتشـر الفسـاد وتقوم المنازعات والحروب. وبشـأن رؤيتها للقضيـة الفلسـطينية وحلها، ترى في المادة الخامسـة عشـرة أن لا بد من ربط قضية فلسـطين في أذهان الأجيال المسـلمة علـى أنها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، وأكدت في المادة العشرين والمادة الحادية والعشرين أهمية التكافل الاجتماعي والتعاون[103].

إذًا مـن الناحية النظرية، تؤكـد حماس في ميثاقها أهمية التعايش السـلمي بيـن الديانات المختلفـة، وتؤكد إحقـاق الحقوق، وكذلك التكافـل الاجتماعي والتعاون، وترى أن الحروب والانقسـام والصراع تنشأ في حال غياب الإسلام، وهو عكس ممارسـاتها باعتبارها حركـة دينية على أرض الواقـع، وظهر تأثيرها السـلبي بعد الانقسـام، بحسـب ما أعرب المبحوثـون من فتـح. لكنها حرصت قبل الانقسـام، ومنـذ بداية ظهورهـا، علـى الاهتمام بالعمـل الخيـري والدِّيني الذي سـاهم في تكافل المجتمع، والمسـاهمة في نشـاطات الجمعيات المدنية التي أنشـأتها، حيث قامـت ببناء المسـاجد والجمعيات الخيرية ولجـان الزكاة. وأظهـرت نتائج مسـح قيـاس رأس المـال الاجتماعي فـي فلسـطين أن: «هناك حضـورًا ملموسًـا بين الجمهـور للجمعيـات الخيريـة أو للجمعيـات التي تقوم بنشاطات اجتماعية، وإن كانت بنسبة أدنى من حضور الروابط الدِّينية»[104].

---

(103) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، الباب الثالث، 18/ 7/ 1988، ص 22-23.
(104) نصر وهلال، ص 60.

كشـف اسـتطلاع للرأي أُجري فـي أيار/ مايو 1995 في جامعـة بير زيت أن الأكثـر أهمية بالنسـبة إلى الطلاب هما التدين والنشـاط السياسـي. ووصف ما يقرب من ثلث المسـتطلعين أنفسـهم بالمتدينيـن، و43 في المئـة قالوا إنهم متدينـون إلى حد مـا، في حين قـال الربع المتبقـي إنهم غيـر متدينين. ووصف أقل من 17 في المئة أنفسـهم باليسـاريين، ووصف أقل قليلًا مـن 15 في المئة أنفسهم بالعلمانيين(105).

في اسـتطلاع مماثل أُجري في عـام 1996 في جامعة النجـاح - نابلس، وصـف الطلاب أنفسـهم بأنهم مسـلمون كليًا وقرويـون جزئيًا، علـى عكس ما جرى في جامعة بيرزيت، حيث وصف الطلاب أنفسـهم بالحضريين ويشملون عددًا من المسيحيين. ووصف نصف من شملهم الاستطلاع أنفسهم بالمتدينين، و42 في المئة منهم بأنهم متدينون إلى حد ما، وقال الـ 8 في المئة ممن بقوا من العينة إنهم ليسـوا متدينين. ووصف حوالى 7 في المئة من المستطلعين أنفسهم باليساريين، ووصف 4 في المئة فقط أنفسهم بالعلمانيين(106).

أدى ارتفاع نسـبة التديّن في فلسـطين في نتائج انتخابات 2006 إلى فوز حركة حماس؛ فبحسـب ما يُعتقد، انتزعت حماس هـذا الانتصار في انتخابات عام 2006 لتوسـيع القطـاع الإسـلامي(107)؛ إذ يعتقد بعض الدراسـات أن من الأسـباب التي سـاعدت في انتشـار حماس إحسـاس النـاس بفشـل النظريات التـي تبنّتهـا القـوى الفلسـطينية، مـن وطنيـة ويسـارية وقوميـة، وبـروز الحـل الإسلامي(108). لكن بحسب اسـتطلاع الخروج الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ظهر أن ناخبي حماس أكثر تدينًا من ناخبي فتح، كما أظهر في الوقت نفسـه أن 71 فـي المئة من أولئك الذيـن اعتبروا مكافحة

(105) CPRS Polls- Survey Research Unit, Special Poll, Voting Behavior of Birzeit University Students, 24/5/1995, Available at: http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls/96/birzeit.html

(106) CPRS Polls - Survey Research Unit, Special Poll: Voting Behavior of an-Najah University Students, July 19 1996, Available at: http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls/96/annajah.html.

(107) Challand, «Comments on Palestinian CSOs».

(108) لحلوح، ص 8.

الفساد من أولوياتهم صوّتوا لحماس[109]. أمّا أشر سوسر (A. Susser)، فيعتقد أن دافع تصويت الناخبين لحماس هو معاقبة فتح على فسادها، لا لأنهم أصبحوا أكثر تدينًا[110]. فيما يرى غراهام آشر (G. Usher) أن «تنامي الدعم الشعبي الفلسطيني لحماس ليس نتيجة تديّنها وإنما نتيجة فشل منظمة التحرير»[111]. وبغضّ النظر عن أسباب تنامي التأييد الشعبي لحماس ومن ثم فوزها، إن كان لاعتبارها حركة دينية أو غيره، فالنتيجة هي أن هذا الفوز والانتشار والتأييد تعني أن أغلبية الشعب الفلسطيني منحت ثقتها لحماس أكثر من غيرها من الفصائل الأخرى، لكن هذه الثقة بدأت تتراجع، بحسب استطلاعات الرأي بعد الانقسام.

من الأمور التي من الممكن أن تكون قد ساهمت في تراجع ثقة المواطنين في حماس باعتبارها حركة دينية، أنه عقب فوزها بالانتخابات الفلسطينية في عام 2006، سيطرت على قطاع غزة بالقوة عقب اقتتال داخلي بينها وبين حركة فتح، فحصل انقسام بين الضفة وغزة بسبب هذا الاقتتال، ما أثّر سلبًا في ثقة المواطنين، وتحديدًا من أبناء فتح المقيمين في غزة، بحركة حماس، بحسب ما أعرب المبحوثون من فتح في غزة الذين اعتبروا أن حماس «رفعت الدِّين شعارًا وليس ممارسة»، لأنهم وجدوا أن تصرفاتها على أرض الواقع تتنافى مع الشعارات الدِّينية التي ترفعها. كما أنها قامت بعد فوزها بأسلمة المجتمع في غزة بالقوة. ويؤكد بعض الباحثين، أمثال سوسر، أن حماس بدأت بما سمّاه «أسلمة المجتمع الفلسطيني»، ضاربًا أمثلة عدة للدلالة على صحة رأيه، حيث يناقش بأن قوة أمنية خاصة تابعة لوزارة الأوقاف الدِّينية بدأت تجبر العامة في سلوكهم على تنفيذ القوانين الإسلامية. كما يقول إن ارتداء الحجاب أصبح

---

(109) «Results of PSR's PLC Exit Poll,» Palestine Center for Policy and Survey Research 15/2/2006, p. 8, Available at: http://www.pcpsr.org/survey/polls/2006/exitplce.pdf

(110) Asher Susser, «The Rise of Hamas in Palestine and the Crisis of Secularism in the Arab World,» *Crown Center for Middle East Studies*, Essay Series (February 2010), p. 52, Available at: http://www.brandeis.edu/crown/publications/ce/CE1.pdf

(111) Graham Usher, «What Kind of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories,» in: Joe Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley: University of California Press, 1997), p. 350.

أمرًا مقبولًا إلى حد أن المرأة المسيحية ارتدته. وجرى حظر تداول الكتب التي اعتبرتها حماس غير مقبولة دينيًا، ولم يُسمح للأجانب بإحضار الكحول إلى قطاع غزة. وكان الوصول إلى مواقع الإنترنت «غير الأخلاقية» محظورًا، وكان يتم العمل بالشريعة على نحو متزايد في الإجراءات القضائية[112]. ويرى يزيد صايغ أن هناك مؤشرات كثيرة للدفع باتجاه الأسلمة في غزة، حيث يشير إلى ما قام به وزير الداخلية بإطلاق حملة لفرض «اللباس الملائم» على النساء، والفصل بين النساء والرجال غير المتزوجين عند الاستجمام على شاطئ البحر، ومنع النساء من ركوب الدراجات النارية[113].

وبحسب تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، اتخذت الحكومة المقالة في قطاع غزة قرارًا كان له دور مهم في الحد من الحريات العامة في القطاع، وتم تبريره بالحرص على حماية الآداب العامة، والدعوة إلى الأخلاق الحميدة المستمدة من الشرع الكريم، حيث تم البدء بتطبيق «لائحة الآداب العامة»، واتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار ما سمّي «حملة الفضيلة» التي طاولت سلوكيات المواطنين ولباسهم[114].

عند التوجه إلى المبحوثين في غزة بشأن «أسلمة» حماس للمجتمع في غزة، أشار المبحوثون من النخب السياسية من حركة حماس أنها لم تفعل ذلك، فيما اعترف بعض النخب من حماس بأنها منعت الخمور. وأشار المبحوثون من فتح إلى أن حماس لم تفرض الحجاب على النساء، لكنها أغلقت الحانات، الأمر الذي أثّر في حريات المسيحيين. أمّا النخب السياسية من حماس، فقالت إن أولوية الحركة حاليًا ليست أسلمة المجتمع في غزة، فهناك أمور تحتاج إلى فرضها بالتدريج، ووفق الحلال الميسّر.

(112) Susser, p. 52.

(113) يزيد صايغ، «حكم حماس في غزة بعد مرور ثلاثة أعوام،» المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (آذار/ مارس 2010)، ص 7.

(114) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، ص 134.

إن كان للدِّين دور إيجابي بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني في ما يتعلق بتكوين رأس المال الاجتماعي، لجهة دوره في التسامح والتكافل والتضامن في مواجهة الاحتلال، فإن استخدام نخبة حماس السياسية للدين قد يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي سلبًا، وقد يكون له تأثير في التضامن والتعاون السائد بين الفلسطينيين والمسيحيين، كما من الممكن أن ينعكس سلبًا على ثقة المسيحيين بالمسلمين، وتحديدًا بالنسبة إلى ثقتهم بحماس.

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، سُجل عدد كبير من حوادث اعتداء على كنائس وأديرة ومدارس مسيحية ومواطنين مسيحيين، لم تشهدها الأراضي الفلسطينية في السابق. ففي 19 حزيران/ يونيو 2007، اعتُدي على دير وكنيسة وحُطمت محتوياتهما، الأمر الذي دعا الرئيس محمود عباس إلى مناشدة المسلمين والمسيحيين عدم الانجرار وراء الانقسام الذي يدمر وحدة الشعب الراسخة بمختلف فئاته وطوائفه، وعدم فرض ثقافة الحقد والتكفير بالقوة الغاشمة[115]. وأدان رؤساء الكنائس في فلسطين مقتل مواطن مسيحي في غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 كان يعمل في جمعية الكتاب المقدس، وهو ما استنكرته الفصائل الفلسطينية كلها[116]. وكانت متفجرة قد أُلقيت على مدرسة راهبات الوردية في غزة في 16 أيار/ مايو 2008، واستُهدفت جمعية الشبان المسيحية بعبوة ناسفة مرة في 15 شباط/ فبراير 2008، وأخرى في 13 تموز/ يوليو 2010 [117].

انعكست هذه الأعمال نتائج سلبية على المسيحيين الفلسطينيين

---

(115) «الأب مسلم: أحد المجرمين حاول أن يضرب الكنيسة ليثير الفتن والبغضاء بيننا: تدمير وحرق دير ومدرسة راهبات الوردية وتحطيم نصب الجندي المجهول، الرئيس يندد بالجريمة ويعتبرها حادثًا شاذًا في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين،» مركز الإعلام الفلسطيني، 18/ 6/ 2007. متوافر على: http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=17307

(116) «بيان صحافي لرؤساء الكنائس في فلسطين بشأن مقتل مواطن مسيحي،» موقع قنشرين، 11/ 10/ 2007، متوافر على: http://www.qenshrin.com/details.php?id=5187

(117) «إلقاء قنبلة يدوية داخل جمعية الشبان المسيحية وسط غزة،» المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 14/ 7/ 2010، متوافر على: http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8020:2010-07-14-11-50-33&catid=113:2009-12-29-09-31-01&Itemid=211

وثقتهم وتعاونهم مع غيرهم من المسلمين، إذ أصبحوا يشككون، بحسب ما يناقش لورين لدبارغر (L. Lydbarger)، في جدوى المشروع القومي العلماني، ويتساءلون عمّا إذا كانت «لحظة الإسلامية قد حانت»، وعمّا إذا كانوا مضطرين إلى قبول حالة أهل الذمة[118] التي يجدونها أمرًا غير مقبول تمامًا في هذا اليوم وهذا العصر[119]، وعمّا إذا كان لا يزال يوجد مكان لهم بين المسلمين في غزة، نظرًا إلى خوفهم من أسلمة المجتمع بشكل أكبر[120].

بشأن تأثّر حريات المسيحيين، توجهنا إلى المبحوثين من المسيحيين في غزة لمعرفة رأيهم في مدى تأثّر ثقتهم بالنخب السياسية في حماس باعتبارها حركة إسلامية، ومدى تأثّر حرياتهم الدِّينية، ولا سيما بعد تعرّض المسيحيين في غزة لاعتداءات غير مسبوقة في تاريخ المجتمع الفلسطيني. وأجمع المبحوثون المسيحيون من غزة على أن تأثّر ثقتهم سلبًا بممارسات النخب السياسية لحركة حماس تعود إلى الخلافات الحزبية لا إلى الخلافات الدِّينية، لاعتقادهم أن الخلافات الحزبية أقوى من الخلافات الدِّينية. أمّا عن الاعتداءات على المسيحيين في غزة فيرون أنها لا تنبع من خلافات دينية بين المسيحيين والمسلمين، وإنما من خلافات حزبية زُج بها المسيحيون. وأكدوا أن حقوقهم بصفتهم مسيحيين يعيشون في مجتمع مسلم مصونة. وعن مدى تأثّر ثقتهم سلبًا بالمسلمين بعد الانقسام، أوضحوا أن ثقتهم لم تتأثّر سلبًا بالمحيطين بهم من المواطنين المسلمين، لكنهم متأثرون بالانقسام تأثّر باقي المجتمع الفلسطيني.

يصف المسيحيون في غزة أنفسهم بأنهم فلسطينيون أولًا، ولا يعتبرون أنفسهم أقلية، ومكانهم في المجتمع يكون على أساس مساهمتهم فيه، مدللين

---

(118) هم الأقليات غير المسلمة المحمية في ظل الدولة الإسلامية التقليدية في مقابل دفعها الجزية. والجزية مبلغ مالي تدفعه الأقلية الدِّينية للدولة الإسلامية لقاء حماية الدولة لها وبقائها على دينها.

(119) Loren Lydbarger, «For Church or Nation? Islamism, Secular-Nationalism, and the Transformation of Christian Identities in Palestine,» *Journal of the American Academy of Religion*, vol. 75, no. 4 (December 2007), p. 792.

(120) Lydbarger, pp. 786-796.

على صحة رأيهم بوجود كثير من القيادات الفلسطينية من المسيحيين. وعن تأثر حرياتهم، ولا سيما التخوف من فرض جزية ضد المسيحيين، أجمعوا على عدم وجود تخوف لديهم من فرض جزية عليهم. لكنهم أكدوا أن أي دولة مثل فلسطين، تضم مسيحيين وعلمانيين ومسلمين وشيوعيين، حتى لو كانت الأغلبية فيها مسلمة واستخدمت الدِّين الإسلامي مصدرًا للتشريع، عليها أن تأخذ بالاعتبار باقي شرائح المجتمع وليس المسلمين وحسب، والنظر إليهم بصفتهم مواطنين وفق مبدأ المواطنة والالتزام بحقوق الإنسان. وأعربوا أيضًا عن أنه لا بد من أن يكون هناك فصل بين السلطات، وأن تكون هذه الدولة المدنية قائمة على المعايير الدولية.

على الرغم من أهمية الدِّين في تكوين رأس المال الاجتماعي في فلسطين بصورة إيجابية، فإن استخدامه من جانب نخبة حماس السياسية هو الذي يضر بتكوينه، حيث كانت حماس من الناحية النظرية قد التزمت في برنامجها الانتخابي ضمان حقوق الأقليات واحترامها في المجالات كلها على قاعدة المواطَنة الكاملة، ورفضها دعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة. كما التزمت تحقيق مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، وتساويهم في الحقوق والواجبات، وصون حرية الرأي والتعبير للمواطن الفلسطيني[121]. لكن من حيث الممارسة، نعتقد أن ما أشار إليه المبحوثون من فتح في ما يتعلق باستخدام حماس للدِّين، من تكفير لأبناء فتح وقتلهم، أدى إلى تراجع ثقتهم بنخبها السياسية، وزيادة العداء والكراهية في المجتمع، كما أدى إلى تراجع ثقة المسيحيين وتراجع تماسك الشعب الفلسطيني ووحدته، وربما لا يعود هذا التأثير السلبي لنخبة سياسية دينية إلى الدِّين الإسلامي الذي تدين به حماس باعتبارها حركة دينية، وإنما إلى كيفية استخدامها للدِّين بطريقة حزبية ساهمت في الانقسام. وبذلك يمكن القول إن ما أشار إليه الباحثون من أن الدِّين يضر بتكوين رأس المال الاجتماعي، لم

(121) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، موقع كتلة التغيير والإصلاح (حماس): www.islah.ps

يميزوا بين تأثير الدِّيـن وما تحض عليه تعاليمه من تسـامح وتعاون والمعاملة بالمثـل والتي يكون لها دور إيجابي في تكويـن رأس مال اجتماعي، وتوظيف جماعـة دينية أو حزبية معيّنة للدِّين فيؤثر اسـتخدامها للدِّين بصورة سـلبية في تكوين رأس المال الاجتماعي.

ثانيًا: أنواع رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية

ثمـة صعوبة كبيرة في البحث في أنواع رأس المـال الاجتماعي في الحالة الفلسـطينية؛ فكما هو الحال بالنسـبة إلى صعوبـة إيجاد أدبيـات تتعلق بمصادر تكويـن رأس المـال الاجتماعـي هناك، فـإن الصعوبـة ذاتهـا ماثلة بالنسـبة إلى أنـواع رأس المـال الاجتماعي فيها. ولندرة وجود دراسـات تتحـدث عن أنواع رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسـطينية، باستثناء دراسة أشارت إلى رأس المـال الترابطي والتجسـيري[122]، سـيتم اختبار مـا تم عرضه نظريًـا في الفصل الأول بشـأن الحالـة الفلسـطينية، فـي محاولـة لتغطية هـذا النقص، مـع الأخذ بالاعتبـار خصوصية تلك الحالـة، حيث إن خصوصيـة الحالة الفلسـطينية تؤثر في أنـوع رأس المال الاجتماعي، تمامًـا كما تؤثر في مصـادر تكوينه، وتحديدًا بالنسبة إلى خضوعها للاحتلال الإسرائيلي. وأشير سابقًا إلى أنواع أو تصنيفات أو أشـكال كثيرة بالنسـبة إلـى رأس المـال الاجتماعي، وسـنعرض فـي الحالة الفلسـطينية التصنيـف الذي يتحـدث عـن رأس المـال الاجتماعي التجسـيري ورأس المـال الاجتماعي الرابط أو الترابطي، إضافة إلـى التصنيف الذي يتناول أشـكال رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي، لأن هذيـن التصنيفين هما، من وجهة نظرنـا، الأكثر انطباقًا على الحالة الفلسـطينية، ويخدمان أهداف الدراسة. وسـيتم في ما يلي تناول هذين التصنيفين في الحالة الفلسطينية، من أجل توضيحهما خلال أمثلة:

(122) الدراسـة التي أشـارت إلـى رأس المـال الاجتماعـي الترابطـي ورأس المـال الاجتماعي التجسيري في الحالة الفلسطينية: إليزا كافاتورتا، حنين غزاونة ولوكا أندرياني، دراسات حول رأس المال الاجتماعي فـي الأراضي الفلسـطينية: عربـي - إنجليزي (القدس: معهـد أبحاث السياسـات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2009).

1- رأس المال الرابط ورأس المال التجسيري في الحالة الفلسطينية

ميّز بوتنام وأنصاره بين شكل رأس المال الرابط ورأس المال التجسيري، معتبرًا أن رأس المال الرابط يجمع بين الأشخاص من ذوي الخلفيات المتشابهة، وتكون الروابط بينهم عادة قوية وموجَّهة إلى الداخل، وربما لا تنعكس خارج المجموعة قيم التسامح والتعاون والتضامن والأخلاق والثقة ومبدأ التعاون، فيما يجمع رأس المال التجسيري بين الأشخاص من ذوي الخلفيات المختلفة، وتكون الروابط أضعف وموجهة إلى الخارج، ويقوي الثقة والتعاون خارجها وليس داخلها وحسب. ودرج باحثون على الربط بين دور رأس المال الرابط وتأثيره السلبي ورأس المال التجسيري وتأثيره الإيجابي، لكن آخرين لم يشترطوا هذا الربط، إذ قد يكون لرأس المال الاجتماعي الرابط دور إيجابي، وقد يكون لرأس المال التجسيري دور سلبي، وهو ما نعتقده هنا وما سيتم توضيحه.

بالانتقال إلى الحالة الفلسطينية، يمكن القول إنه يوجد فيها رأس مال اجتماعي رابط، كما يوجد رأس مال اجتماعي تجسيري؛ فبحسب دراسة صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، اعتُبر أن رأس المال الاجتماعي الترابطي (العائلي) موجود داخل العائلات أو داخل مجموعات صغيرة مغلقة تتشارك في الخلفيات وأفق المعلومات وغيرها، وهو بذلك يعكس العلاقات العائلية، في حين اعتُبر أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يعبّر عن علاقات أقل كثافة وقوة، كما يحدث بين زملاء العمل (علاقات التجارة والأعمال) والصداقات بين مجموعات عرقية مختلفة، أي إنه يتطور بين أفراد من ذوي خلفيات مختلفة ومشارب معلوماتية متباينة، وبالتالي يعكس علاقات المواطَنة. وتتوصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يساعد في مزيد من الثقة المجتمعية المدنية. ويدلل التحليل الذي قامت به الدراسة على أن الأراضي الفلسطينية تعاني نقصًا في مخزون رأس المال الاجتماعي التجسيري مقارنةً برأس المال الاجتماعي الترابطي. لذلك، توصي الدراسة بتطبيق سياسات تهدف إلى تحفيز رأس المال

الاجتماعي ذي الطبيعة التجسيرية وتقويته، بحيث يتكامل بناء مؤسسات الدولة المستقلة مع مراكمة مخزون أكبر من رأس المال الاجتماعي التجسيري[123].

إن سبب ارتفاع رأس المال الاجتماعي الرابط في مقابل التجسيري، بحسب دراسة ماس، يعود إلى قوة دور الأسرة في فلسطين، حيث تبقى العائلة والعائلة الممتدة نواة أساسية في العلاقات الشخصية[124]. ويُمَكِّن رأس المال الاجتماعي التجسيري في فلسطين، كما تشير الدراسة، إلى تَمكُّن المواطنين من تطوير أشكال من التعاون والشراكات بين المجتمع والمؤسسات الرسمية، وهذا من شأنه أن يساعد في استنباط أشكال جديدة من العقد الاجتماعي اللازم لبناء الدولة الفلسطينية بعد عقود من الاحتلال. وترى إن وجود الحس القوي بالعائلة يتيح أيضًا الفرصة أمام تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري[125]. وفي ما يلي توضيح لهذين النوعين من خلال أمثلة:

أ- رأس المال الاجتماعي الرابط في الحالة الفلسطينية

ربما من أكثر الأمثلة وضوحًا وتعبيرًا عن الروابط القوية بين الأفراد ذوي الخلفيات المتشابهة هو الروابط العائلية والقرابية والحمائل. وهناك أمثلة أخرى غيرها يمكن أن تُعتَبر شكلًا لرأس المال الاجتماعي الرابط أو الترابطي في الحالة الفلسطينية، لكن التركيز سينصبّ على هذا المثال لتوضيح كيف يكون رأس المال الاجتماعي الرابط، وبوصفه أيضًا الشكل الأكثر وضوحًا في الحالة الفلسطينية.

لا تشكل العائلة في فلسطين مجرد رابطة، وإنما هي أهم مؤسسة اجتماعية، بحسب ما تناقش دومينيك سبارديلا (D. Sbardella). وجميع الأفراد هم جزء من وحدة واحدة، «الحمولة» (العائلة الموسعة). وتقول، إن معظم أفراد الحمولة يعيشون عادة على مقربة من بعضهم[126]؛ فالعضوية في الحمولة

---

(123) كافاتورتا، غزاونة وأندرياني، ص 4 - 5.

(124) كافاتورتا، غزاونة وأندرياني، ص 21.

(125) كافاتورتا، غزاونة وأندرياني، ص 23.

(126) Dominique Louise Sbardella, *Children in Gaza Strip and Early Childhood Educational Sector: An Experience of International Cooperation* (Gaza: CRIC, 2006), pp. 67-68.

والمشاركة في نشاطاتها نوع متوارث من رأس المال الاجتماعي للفرد، كما يقول جميل هلال ومحمد نصر، فأكثر من خمسي العيّنة في الدراسة التي أجرياها، شارك في نشاطات الحمولة خلال عام[127].

إضافة إلى النشاطات اليومية التي تجمع بين الروابط العائلية والحمائل والقرابية، فإن تشكّلها من روابط قوية مبنية على الروابط الإرثية يجعلها شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي الترابطي في فلسطين؛ إذ إن روابط الدم والقرابة التي تجمعهم تجعلهم مشتركين في خلفيات متشابهة. عدا عن ذلك، تكون العلاقات داخل الروابط العائلية شخصية وحميمية وقائمة على المحاباة، فتستخدم الروابط العائلية في الأغلب علاقات القرابة والنسب لتوظيف شخص من أعضائها، إذ إن ثقافة المحاباة للأقارب منتشرة في الدول العربية لا في فلسطين وحدها، فبحسب دراسة لماجد الفرا ومحمد الزعنون، هناك اعتقاد لدى نسبة كبيرة من الناس أن محاباة الأقارب في التوظيف وغيره من الأمور هي شيء إيجابي ومقبول[128].

إن ما أشار إليه بوتنام من أن العلاقات والثقة تكونان قويتين داخل رأس المال الاجتماعي الرابط ينطبق على الروابط العائلية والحمائلية في الحالة الفلسطينية؛ فعندما توجهنا بسؤال إلى المبحوثين عن موضوع ثقتهم الأول: هل هو أفراد عائلاتهم أم خارج نطاق هؤلاء الأفراد، أظهرت إجاباتهم أن ثقتهم يولونها بالدرجة الأولى لأفراد أسرتهم وعائلاتهم لا لمن هم خارجها. وأظهرت دراسة قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية أيضًا أن الحمائل وأفرادها تحظى بالثقة الكبرى، ولا سيما في المخيمات، فيما يحظى رجال السياسة بثقة أقل[129]، وهو ما يؤكد أن الروابط العائلية شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي الرابط، لأن الثقة داخلها تكون قوية جدًا،

---

(127) نصر وهلال، ص XV.

(128) ماجد الفرا ومحمد الزعنون، «واقع سياسات الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة،» مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2008)، ص 715.

(129) نصر وهلال، ص XVII.

وحيث إن الثقة بين الروابط العائلية والقرابية في فلسطين تكون داخلها أقوى ممّا هي خارجها، فإنها تهدف غالبًا إلى تحقيق مصالحها لتعمّ الفائدة أعضاء تلك الروابط، فعمدت إلى تأسيس ما يسمّى الشركات العائلية التي أدت إلى المساهمة ليس في تحقيق المصلحة لتلك الروابط وحسب، وإنما في تحقيق تنمية المجتمع الفلسطيني ككل أيضًا؛ إذ إنها تشغل حوالى 45 في المئة من مجموع الأيدي العاملة، وتشكل ما نسبته 98 في المئة من إجمالي عدد الشركات في الأراضي الفلسطينية[130].

أشاد تقرير البنك الدولي بالروابط العائلية من الناحية الاقتصادية باعتبارها قوة حافظت على عدم انهيار المجتمع الفلسطيني وصموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والأزمة الاقتصادية المصاحبة له، وأثنى على تماسك المجتمع الفلسطيني، معتبرًا أن «ما يلفت النظر هو التماسك المتواصل في المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من العنف والصعوبات الاقتصادية والإحباط اليومي الناجم عن الحياة تحت حظر التجول والحصار، فإن المشاركة والإقراض منتشران، والعلاقات العائلية فعّالة في معظم الاحوال»[131]. واستدل التقرير على دور العائلة في الإقراض والتماسك من خلال الأمثلة التي ذكرها وكانت سائدة في الانتفاضة، من بينها حالة عائلات فلسطينية بلا عمل تتلقّى من عائلات أخرى قروضًا، وهو ما يزيد من أواصر الترابط والتماسك بين أبناء الشعب الفلسطيني.

من خلال المقابلات التي أجريناها مع المواطنين من حماس وفتح، وكذلك مع أفراد من نخبها، يمكن التأكد من صحة ما أشار إليه تقرير البنك الدولي؛ فالقروض التي كانت الروابط العائلية تقدمها بناء على الثقة لا على أساس أوراق وعقود أو سندات، وأدّت دورًا قويًا في بث روح الثقة بين أفراد

---

(130) «الشركات العائلية وخيارات التحول للمساهمة العامة،» نشرة سوق المال الفلسطيني، العدد 9 (نيسان/ أبريل 2009)، ص 9، متوافر على: http://www.pex.ps/PSEWebSite/publications/web_.pdf

(131) «Twenty Seven Month- Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis: An Assessment,» *The World Bank* (May 2003), p. 33.

الشعب الفلسطيني، وكان أحد أشكالها انتشار القروض بلا وثائق أو عقود. والسبب الذي كان يجعل الرابطة العائلية تقدِّم في أيام الانتفاضة قروضًا إلى عائلات أخرى من دون سندات أو وثائق هو ثقتها بأن العائلة المتلقية القرض ستسدده حالما يتيسر أمرها، وهو ما ستفعله فعلًا هذه العائلة تجاه العائلة التي قدمت لها القرض في ما لو احتاجت. وهذا يدل على توافر مبدأ التبادلية بين الروابط العائلية، ومساهمته باعتباره رأس مال اجتماعيًا رابطًا، في توفير مزايا اقتصادية لأعضائها، وامتدت هذه المزايا إلى المجتمع الفلسطيني بأكمله، حيث كانت الأسر الغنية تساعد غيرها من الأسر الفقيرة من حيث الإقراض، أو من حيث مساهمة الروابط العائلية في تقديم تبرعات لدعم أعضائها المحتاجين. ولا يمكن أن تتم سياسة الإقراض أو الاستدانة من دون عقود لولا توافر الثقة بين الدائن والمدين. وأكد بعض الأبحاث أهمية الاستدانة والإقراض في المجتمع الفلسطيني، حيث يلجأ كثيرون من الفقراء إلى الاستدانة أو الاقتراض من الأهل والجيران، من دون أن تكون لديهم خطة واضحة لكيفية إعادة ما تم اقتراضه من أموال أو أغذية[132].

ساهمت الروابط العائلية أيضًا، عدا عن دورها في تماسك المجتمع لمنعه من الانهيار من الناحية الاقتصادية من خلال سياسات الإقراض والتكافل، في تعزيز قيم التعاون داخلها، وانعكست آثار هذا التعاون على المجتمع، إذ ساهمت بتعاون أبنائها من خلال ما يُعرف لدى الفلسطينيين بـ «العونة»، وسادت العونة بشكل كبير جدًا خلال الروابط العائلية قبل تشكّل السلطة، وتحديدًا خلال الانتفاضة الأولى؛ فبحسب تعبير المبحوثين، يعاون أفراد الروابط العائلية، ولا سيما في القرى الفلسطينية، بعضهم بعضًا في مختلف المناسبات، وهو ما تم توضيحه من خلال دور العائلة في تكوين رأس المال الاجتماعي سابقًا، وتكون المعاملة في التعاون قائمة على التبادلية، فمن يساعد اليوم يتلقى المساعدة غدًا. وبذلك يتبيّن أنه كان لرأس المال الرابط خلال الانتفاضة دور إيجابي في الحالة الفلسطينية في زيادة الثقة الداخلية، والخارجية أيضًا لأعضاء الرابطة العائلية من

---

(132) القزاز وسعيد، ص 38.

خلال نشـر مزايا إيجابية للمجتمع. كما سـاهمت في تعاون داخلي، إضافة إلى نشـرها التعاون الخارجي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الثقة العامة والتعاون العام داخل المجتمع الفلسـطيني، ومـا يمكن تبيّنه من ذلك هـو أن رأس المال الرابط لا يكون سلبيًا أو موجّهًا داخليًا وحسب كما أشار بوتنام في البداية، ففي الحالة الفلسـطينية سـاهم بدور إيجابي واسـتطاع أن يخلق ثقـة خارجية إيجابية وتعاونًا إيجابيًا وزاد من قيم التكافل والتسامح.

ب- رأس المال الاجتماعي التجسيري في الحالة الفلسطينية

يمكـن أن يُعبّـر عـن رأس المـال الاجتماعي التجسـيري بأكثـر من مثال بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية؛ فمنظمات المجتمع المدني والأحزاب والروابط بيـن النخـب هي مـن الأمثلـة التـي تُجسّـده، إذ تجمع بيـن أعضائهـا خلفيات مختلفة، حيث العضوية فيها قائمة على العلاقات الطوعية لا الإرثية، والروابط الداخلية ضعيفة. وتُعتَبر لجان الزكاة[133] مثال جيد في الحالة الفلسـطينية على منظمـات المجتمـع المدني التـي تمثّل أحـد أشـكال رأس المـال الاجتماعي التجسـيري. وتضـم لجـان الـزكاة أعضـاء مـن خلفيـات مختلفـة تقـوم علـى الطوعيـة، بحيث يجب، كما يناقـش جوناثان بنذال، ألا تربـط بين أعضاء لجنة الزكاة الواحدة صلة قربى، ولا يُسـمح لهم بتلقّي أي أجـر نظير خدماتهم[134]. وتتمتع بقدر كبير من الشـرعية لدى جميع أبناء الشـعب الفلسطيني، بمن فيهم اليساريون العلمانيون؛ فهم كما يقول ناثان براون يحترمون أصالتها وقدرتها من دون اعتماد على التمويل الغربي[135]. وبحسـب اسـتطلاع للرأي أجراه برنامج دراسـات التنمية في جامعة بير زيت، تبين أن لجان الزكاة تحظى بثقة عالية من المجتمع الفلسـطيني مقارنة بمنظمـات المجتمع المدني الأخرى ومؤسسـات

---

(133) بعـض لجـان الزكاة يُعتبر منتسبًا سياسـيًا إلى حمـاس، وبعضها الآخر إلى فتح، وأخرى مستقلة.

(134) جوناثـان بنذال، «لجان الـزكاة الفلسـطينية 1993- 2007 وتأويلاتهـا المختلف عليها،» بحث غيـر دوري، معهد الدراسـات العليا الدولية والتنمويـة (IHEID)، جنيـف (2008)، ص 12، http://graduateinstitute.ch/webdav/site/ccdp/shared/6305/Graduate%20Institute_HEI_2008_ar.pdf

(135) Brown, «Palestinian, Civil Society in Theory and in Practice,» p. 14.

السلطة، ووصلت معدلات الثقة بلجان الزكاة إلى 58 في المئة[136].

يجمع أعضاءَ لجان الزكاة هدف واحد هو مساعدة الفلسطينيين، وتحديدًا المحتاجين منهم. وتقوم اللجان بدور فاعل في هذا الجانب، إذ تساهم في رعاية الأيتام، وتقدم الدعم إلى الطلاب المعوزين، والدعم الطبي والدعم المالي إلى الأسر المعوزة من خلال أقساط شهرية. ويقوم بعض لجان الزكاة، كما هو الحال بالنسبة إلى لجنة زكاة نابلس، بتنمية المجتمع، حيث إن من بين مشاريعها الكثيرة مشروعًا لليتامى، ومستشفى للعيون، وعيادة نهارية، ومعمل ألبان. وما زال يجمع جزء كبير من صناديق أموالِها محليًا من مستحقات الزكاة ومن دخل ريع العقارات ومن استثمارات سوق الأسهم[137]. وتساهم اللجان أيضًا بالتكافل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع الفلسطيني، حيث تُعتبر منظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية، بمن فيها لجان الزكاة، المتبرع الأكبر بالغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتّلة، بعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، (الأنروا (UNRWA))[138].

أمّا بالنسبة إلى الأحزاب السياسية فاعتبرها كثيرون مثالًا لرأس المال الاجتماعي التجسيري، ومن بينهم بوتنام الذي اعتبرها جزءًا من المنظمات التطوعية[139] التي تربط بين المواطنين وحكومتهم[140]. وتضم الأحزاب شرائح من مختلف فئات الشعب ومن خلفيات مختلفة، وتسيطر عليها نخبة سياسية، فالأحزاب قد تكون جزءًا من الحكومة أو معارضة لها، وعضويتها طوعية لا إرثية، وغالبًا ما تكون الروابط داخل الحزب ضعيفة؛ إذ ليس من الضرورة أن

---

(136) «استطلاع رقم (17): استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (17) حول أداء المؤسسات الفلسطينية وخدماتها ودورها التنموي والتمويل الدولي،» جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، 6-4 حزيران/ يونيو 2004، ص 3.

(137) بنذال، ص 19.

(138) بنذال، ص 31.

(139) Putnam, *Bowling Alone*, pp. 37-45.

(140) عمر رحال، «الشباب والعمل التطوعي في فلسطين،» مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية (حزيران 2006)، ص 17، متوافر على: http://www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/yathandwork.pdf

يعـرف جميع أعضـاء الحزب الواحـد بعضهم بعضًـا. وفي الحالة الفلسـطينية، هناك حركتان سياسـيتان بالتحديد ذواتا أكثرية منتمية في صفوفهما مقارنة بباقي الأحـزاب، وهما حمـاس وفتح. ومن المعـروف إن للأحزاب دورًا في التنشـئة السياسـة وحشـد أصـوات الناخبيـن للفـوز بالانتخابـات، بهدف الوصـول إلى السلطة. إضافة إلى هذه الأدوار، فإن للأحزاب السياسية الفلسطينية ولخصوصية الحالة الفلسـطينية دورًا فـي مقاومة الاحتلال الإسـرائيلي، وسـاهمت بتضامن النـاس في فترات الانتفاضـة وتجميعهم حول أهداف موحـدة ممثّلة في التحرر من الاحتلال. واختلف الباحثون الفلسطينيون حول الأحزاب السياسية، بين من اعتبرها أهم جزء في المجتمع المدني الفلسـطيني مثل زياد أبو عمرو[141]، ومن لم يعتبرها كذلك، مثل علي الجرباوي[142].

إضافة إلـى الأحـزاب ومنظمـات المجتمع المدنـي، يمكن اعتبـار روابط النخبة السياسـية في فلسـطين مثالًا لرأس المـال الاجتماعي التجسـيري؛ إذ إنها تجمع بين أعضاء النخبة من ذوي خلفيات مختلفة، وإن كانت مصلحتهم واحدة في معظـم الأحيان. وتسـود بين أعضـاء النخبة قيـم المعاملة بالمثـل، إذ إن كل عضو من أعضاء النخبة يتوقّع عندما يفيده شـخص ما أن يقوم بالأمر ذاته تجاهه في حال حاجته إليه. وسـيتم توضيح هذا الأمر بشـكل مفصّل لاحقًا عند دراسة تأثير النخبة في تكوين رأس المال الاجتماعي سواء بشكل سلبي أم إيجابي.

تأثـرت روابـط النخبة والأحـزاب السياسـية ومنظمات المجتمـع المدني في الحالة الفلسـطينية باعتبارها رأس مال اجتماعيًا تجسـيريًا بخصوصية الحالة الفلسـطينية، لكن هـذا التأثـر يتضح بشـكل أكبر بالنسـبة إلى تأثيرهـا الإيجابي أو السـلبي الناجم عنها بالنسـبة إلى المجتمـع، فلم ينعكس دائمًـا على الروابط التجسيرية ثقة وتعاونًا خارجها، وإنما قد تكون هذه الثقة والتعاون موجهين إلى الداخل، بعكس ما أشار بعض الباحثين من أنها تكون دائمًا موجّهة إلى الخارج،

(141) أبو عمرو، ص 91.

(142) علـي الجربـاوي، «المجتمـع المدنـي» فـي فلسـطين الحاجـة لإعـادة النظر فـي المفهوم والواقع،» في: أبو عمرو، ص 125.

كما لم يكن لها دائمًا تأثيرات إيجابية؛ إذ على الرغم من أن لها في فترات معيّنة، ولا سيما خلال الانتفاضة، تأثيرات إيجابية داخل المجتمع الفلسطيني، فإنها لم تقم بعد الانقسام بالدور ذاته، وما ينجم عن رأس المال الاجتماعي من تأثيرات سلبية أو إيجابية، وهو ما تم تصنيفه على أنه رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي.

اعتبرت دراسة ماس السابقة أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يتطور بين أفراد من ذوي خلفيات مختلفة ومشارب معلوماتية متباينة، ويعكس علاقات المواطَنة، ويؤدي إلى مزيد من الثقة المجتمعية المدنية والعامة بدلًا من الخاصة، لتطوير أشكال من التعاون والشراكات بين المجتمع والمؤسسات الرسمية، وهذا من شأنه أن يساعد في استنباط أشكال جديدة من العقد الاجتماعي اللازم لبناء الدولة الفلسطينية بعد عقود من الاحتلال. وهنا نجد أنه ليس من الضرورة أن تنتج من الروابط التجسيرية دومًا تأثيرات إيجابية. وسيتم تناول أنواع رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي في الحالة الفلسطينية في ما يلي، من خلال بعض الأمثلة المختلفة، كما سيتم التعرّف إلى تأثيرات رأس المال الاجتماعي الرابط والتجسيري وتحديد هل كانت إيجابية أم سلبية بشكل تفصيلي أكثر، كي يتم فحص هل يُشترط أن تكون تأثيرات رأس المال الاجتماعي الرابط سلبية على المجتمع ومفيدة لأعضائها وحسب، وتبث الثقة الخاصة ولا تعكس الثقة العامة؟ كما سيتم فحص هل كانت فعلًا تأثيرات رأس المال الاجتماعي التجسيري في فلسطين إيجابية بالنسبة إلى جميع أفراد المجتمع وليس إلى أعضائها وحسب، وانتفاء أن تكون لها تأثيرات سلبية، وهل كانت فعلًا تعزز المواطَنة وتؤدي إلى الثقة العامة في المجتمع؟

2- رأس المال الاجتماعي السلبي والإيجابي في الحالة الفلسطينية

بحسب ما رأى كولمان وبورديو وبورتس، وأقرّ به لاحقًا بوتنام، فإن آثار رأس المال الاجتماعي السلبي تكون سلبية على المجتمع وإن كانت مفيدة للمجموعة، وآثار رأس المال الاجتماعي الإيجابي تكون إيجابية بالنسبة إلى

المجتمع أو إلى المصلحة العامة. واشترط بورمان من أجل وجود رأس المال الاجتماعي الإيجابي أن يكون تجسيريًا لا رابطًا، وأن تكون الثقة ومبدأ المعاملة بالمثل عامة لا خاصة ومقتصرة على أعضاء المجموعة، وأن يكون الهدف هو لمصلحة المجتمع العامة لا لمصلحة المجموعة الخاصة، وإذا عكس هذه الشروط فسينتج رأس مال اجتماعي سلبي. وسيتم عرض بعض الأمثلة التي توضح رأس المال الاجتماعي السلبي ورأس المال الاجتماعي الإيجابي في الحالة الفلسطينية:

أ- رأس المال الاجتماعي السلبي في الحالة الفلسطينية

بحسب ما وجد فارهيم، قد يؤدي النظام الفاسد، وكذلك الفساد الذي يُعتبر من أشكال رأس المال السلبي، إلى ثقة عامة منخفضة حتى لو أدى إلى وجود تعاون وثقة خاصة بين الفاسدين. واعتبر جو ريتزن (J. Ritzen) أن الفساد والمحسوبية هما أحد أشكال الجانب المظلم من رأس المال ويعملان على تراجع الثقة[143]. بالتطبيق على الحالة الفلسطينية، يمكن القول إن من الأمثلة الواضحة على رأس المال الاجتماعي السلبي هو الفساد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الديمقراطية وتدميرها كما وجد فارهيم وغيره من الباحثين، ويعمل على توسيع فجوة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يضر بمصلحة المجتمع الفلسطيني العامة، حتى وإن كانت تأثيراته إيجابية داخل الروابط التي تمارسه. فبحسب دليل البرلمانيين، أسهل تعريفات الفساد التي اتفق عليها البرلمانيون هو «إساءة استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المكاسب الشخصية، أو تحقيق مصلحة لشخص أو لجماعة ما بسبب الولاء لهم أو لكسب ولائهم»[144]. هذا التعريف يكشف أن روابط الفساد التي يسودها

(143) Jo Ritzen, William Easterly and Michael Woolcock, *On «Good» Politicians and «Bad» Policies: Social Cohesion, Institutions and Growth* (Washington, DC: World Bank, World Bank, Office of the Vice President, Development Policy, and Development Research Group, Macroeconomics and Growth, [2000]), p. 5, Available at: http://rwbsocialplanners.com.au/spt2006/Social%20Cohesion/On%20good%20politicians%20and%20bad%20policies.pdf

(144) دليل البرلماني في مواجهة الفساد (القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2006)، ص 3.

التضامن والولاء بعضهم لبعض من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، كما أشار فارهيم، قد تؤثر في الثقة العامة وتدمر الديمقراطية وتوسع هوّة اللامساواة الاجتماعية.

وفقًا لدليل البرلمانيين، يميل الفساد إلى الازدهار حيثما تكون نوعية الحكم ضعيفة، وبشكل خاص حيثما تكون المؤسسات مثل البرلمانات، مهمشة. ومن أوجه الفساد في فلسطين المحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية، وتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معيّنة أو مناطق جغرافية محددة على أسس عشائرية أو مناطقية، أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية[145].

إن تهميش البرلمان وضعفه ينطبقان على الحالة الفلسطينية؛ حيث المجلس التشريعي ضعيف، والسلطة التنفيذية طاغية على السلطة التشريعية، والتحقيق جارٍ في قضايا الفساد، وسبق أن قام المجلس بهذا التحقيق وأصدر قرارات في بعض قضايا الفساد من أبرزها قضية الطحين الفاسد[146]. وفي حال لم يكن هذا الدور قويًا كما يجب، فإن تعطيل المجلس كليًا يؤدي إلى زيادة الفساد، وهو ما أكده استطلاع أمان الذي أوضح أن 31.5 في المئة عبّروا عن أن غياب سيادة القانون والمحاسبة هو السبب الأول في انتشار الفساد، فيما أفاد 29.3 في المئة أن الاحتلال الإسرائيلي كان السبب الثاني لانتشار الفساد، بحيث كان للاحتلال نصيب في خلق بيئة مشجعة على الفساد، فيما قال 15.0 في المئة إن ضعف المؤسسات الرقابية هو السبب، بينما رأى 12.3 في المئة أن عدم وجود تشريعات عقابية كافية كان السبب، ورأى 7.8 في المئة أن السبب هو عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد[147].

(145) دليل البرلماني في مواجهة الفساد، ص 4-5.

(146) قرار رقم (156/ 3/ 2)، صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني. الدورة الثانية - الفترة الأولى، الجلسة الثالثة المنعقدة في مدينة رام الله يومي الأربعاء والخميس (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2-3 نيسان/ أبريل 1997).

(147) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، العدد 8 (نيسان/ أبريل 2009)، ص 2 متوافر على: http://www.aman-palestine.org/Documents/Polls/AMANPoll2009.pdf

كان لزيادة تأثير النخب القائمة في السلطة التنفيذية على حساب حكم القانون، وتعطيل المجلس التشريعي دور في انتشار الفساد. كما كان للأحزاب السياسية أيضًا دور في زيادة الفساد، فبحسب استطلاع للرأي أجرته أمان في عام 2010، ظهر أن الأحزاب السياسية الفلسطينية احتلت المرتبة الأولى من حيث مستوى الفساد فيها[148]. واستنادًا إلى ذلك، أعتقد أن روابط النخبة السياسية القائمة على الأحزاب السياسية، التي يمكن اعتبارها رأس مال اجتماعيًا تجسيريًا، ساهمت في انتشار هذا الشكل السلبي، إضافة إلى المسؤولين والموظفين في السلطة، إذ بحسب ما أشار بورمان وآخرون، فإن الزمالة بين روابط الموظفين هي رأس مال اجتماعي تجسيري. فمن سيقوم بالفساد، أكان من روابط الزمالة بين الموظفين أم المسؤولين أم روابط النخبة، لا يفعل ذلك إلا إذا توافرت لديه ثقة بأن من سيقوم لأجله بالفساد لن يشي به، وأن الفساد أمر مقبول لديه، إضافة إلى ثقته بأنه سيؤدي له خدمة مقابلة إن احتاجها، أو تسهيل أمر ما بحسب ما أكدت إجابات المبحوثين. كما أن الثقة، على حد وصفهم، تتوافر بسبب وجود مصالح مشتركة وخدمات متبادلة بين من يمارسون الفساد. وبذلك يكون مبدأ المعاملة بالمثل متوافرًا في هذا الشكل من أشكال رأس المال الاجتماعي. إلا أن الثقة تكون خاصة لا عامة، أي إن الثقة لا تنعكس خارج تلك الروابط، فليس بالضرورة أن تنعكس هذه الثقة الخاصة بين الفاسدين على زيادة الثقة العامة للناس بالنسبة إلى القائمين على النظام السياسي الذي ينتشر فيه الفساد. وأجمع المبحوثون على رفض الفساد، الذي عدّوه أحد أسباب عدم ثقتهم بروابط النخب القائمة على السلطة بسبب ممارستها الفساد، وهو ما أكدته أيضًا استطلاعات الرأي، ولا سيما استطلاعات أمان الائتلاف لأجل النزاهة والمساءلة.

من بين الأمور التي ناقشها فارهيم بشأن الفساد، باعتباره أحد أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي، أن انتشار الفساد صعب من دون مساعدة

(148) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، العدد 11 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 2، متوافر على: http://www.aman-palestine.org/Documents/Polls/11_AMANPoll2010.pdf

السياسـيين، وما اعتبره فارهيم ينطبق علـى الحالة الفلسـطينية، حيث أظهرت نتائـج اسـتطلاع أجرتـه أمـان أن الجمهور يعـدّ الفئـة العليـا مـن العاملين أو المسؤولين في القطاع العام والخاص والأهلي هي الأكثر ممارسة للفساد[149]. كما أن اسـتطلاعًا آخر أجرته أمان في نهاية كانون الأول/ ديسـمبر 2004 أكد انتشـار الفسـاد في القطاع الحكومـي أكثر مـن القطاعات الأخرى، فبحسـب الأغلبيـة العظمى (81.5 في المئة)، ينتشـر الفسـاد في القطاع العـام أكثر من القطاعات الأخرى، خصوصًا في المسـتويات العليـا القيادية المدنية والأمنية، في مقابل 6 في القطاع الخاص و5 في المئة في القطاع الأهلي. وبالنسـبة إلى جمهور المسـتطلعين، فإن الواسـطة هي الشـكل الأبرز للفسـاد فـي المجتمع الفلسطيني (52.3 في المئة)[150].

لاحظـت، بحكم عملـي واحتكاكـي بالنخب السياسـية والتعامـل معهم، وجود علاقـات شـخصية اسـتخدمتها روابـط النخبـة؛ إذ كثيـرًا ما يتـم التعيين والترقيـة والتمييز لمصلحة أقارب المسـؤولين ذوي النفوذ فـي الوظيفة العامة. وتأكدتُ كذلـك، من خلال إجابـات المبحوثين عنـد التوجه إليهم بسـؤال عن رأيهم بالمسـؤولين هل يقومون بتقديم الخدمات إلى جميع المواطنين من دون تمييز، من أن النخب السياسـية الموجودة في مواقع في السـلطة تسـتغل نفوذها لتعيين أقربائها.

تزداد فـرص جديدة من أشـكال الفسـاد التي تمارسـها النخب السياسـية عندما تحـاول التقليـل من عمل المؤسسـات القانونيـة التي يفتـرض أن تراقب أفعالهـا، فيعمـل السياسـيون علـى نشـر الفسـاد لتحقيـق مصالحهـم الخاصة، ويحاول السياسيون الفاسدون التقليل من الوسائل الديمقراطية من أجل القضاء على أي سيطرة على أفعالهم. فوفقًا لدليل البرلمانيين، تزداد فرص الفساد عندما

---

(149) نشـرة إخبارية، عدد خاص: في اسـتطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ص 4.

(150) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول الفسـاد، الواسطة، المحسوبية، الرشوة،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 30-31 كانون الأول/ ديسمبر 2004، ص 1.

لا يتم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والرقابة المتبادلة بينهما، وضعف إرادة القيادة السياسية في مكافحة الفساد[151].

عندما توجهتُ لمعرفة رأي المبحوثين في دور النخب السياسية في نشر الفساد، كان هناك إجماع من جانب المبحوثين من حماس على أن النخب السياسية في السلطة استغلت علاقاتها في ما بينها لتحقيق مصالحها الخاصة من دون الاهتمام بمصلحة المجتمع وتأثير الفساد فيه، وأنها لا تريد محاربة الفساد. وكان استطلاع أمان قد أكد أن عدم توافر إرادة سياسية حقيقية من القائمين على السلطة هو السبب الأكبر لتفشي الفساد[152]. ويعتقد المبحوثون أن النخبة لا تأبه عند ممارستها الفساد لتأثيره السلبي في المجتمع، وإنما تهتم بتعزيز نفوذها وسلطتها وحسب، وتحقيق مكاسب مادية لها.

أما المبحوثون من النخب السياسية (فتح وحماس) الذين سألتهم عن استخدام علاقاتهم لتحقيق أهداف شخصية، فنفوا جميعًا أن يكونوا فعلوا ذلك. لكن عندما سألتهم إن كانوا يعتقدون أن غيرهم من النخب يستخدم علاقاته الشخصية ويستغل منصبه لتحقيق مصالحه الخاصة، لم ينكر أحد أن كثيرًا من النخب القائمة على السلطة تستغل منصبها وتطور علاقاتها لتحقيق مصالح خاصة. فبحسب وصفهم، تجامل النخب عند ممارستها الفساد أحد أصدقائها أو معارفها أو الشخصيات ذات المستوى السياسي أو الاجتماعي والمالي المرموق، بهدف تعزيز نفوذها وعدم خسارة موقعها في السلطة. ووفق ما يقوله عزمي الشعيبي، أحد أعضاء المجلس التشريعي السابق، ورئيس أمان للنزاهة والمساءلة (إحدى المؤسسات التي تحارب الفساد): «يقوم بالفساد مسؤولون من مراتب عليا، مثل وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامين، استخدموا مواقعهم للحصول على منافع لهم أو لغيرهم، أو لتعزيز

(151) دليل البرلماني في مواجهة الفساد، ص 4.

(152) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ص 4.

مراكز نفوذهم في السلطة والمجتمع بطرق غير قانونية»[153]. وحول تأثير ما قد تمارسه النخب من نشر للفساد في ثقة المواطنين، كان إجماع من المبحوثين من عيّنة المواطنين (من أعضاء حماس وفتح والمستقلين) على أن ثقتهم تتأثر سلبًا بسبب الفساد.

لئن كان الفساد يفيد أعضاء الروابط التي تمارسه، فإنه ضار بالمصلحة العامة، إذ يترتب على ظاهرة الفساد نتائج سلبية على الديمقراطية. فالفساد أضعف، كما يقول عزمي الشعيبي، إمكان أن يتمتع النظام السياسي بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمها الحق بالمساواة وتكافؤ الفرص، وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام. كما أنه حد من شفافية النظام وانفتاحه، وأدى إلى اتخاذ القرارات، حتى المصيرية منها، طبقًا لمصالح شخصية من دون مراعاة للمصالح العامة. كما أدى إلى إشاعة جو من النفاق السياسي نتيجة شراء الولاءات السياسية. ويناقش الشعيبي أن استطلاعات الرأي العام في فلسطين كشفت أن للفساد تأثيرًا ضارًا وملحوظًا في المشاركة في الحياة السياسية، مثل الانضمام إلى الأحزاب، والمشاركة في الانتخابات، وتنظيم الإضرابات والتظاهرات والاحتجاجات، حيث رأى 57 في المئة من المستطلعين أن وجود الفساد يخفض درجة تلك المشاركة ويقلل كثافتها. ولهذا السبب، هناك نسبة كبيرة من المستطلعين تبلغ 68 في المئة تعتقد أن وجود الفساد يُضعف الحياة الديمقراطية بشكل ملحوظ[154].

من نتائج الفساد السلبية أيضًا، بحسب ما أشار دليل البرلمانيين، أنه يؤدي إلى تقويض الحكم الجيد، ويشوّه السياسات والعملية السياسية، مستبدلًا المنافسة السياسية القائمة على السياسات بالعلاقات بين المناصرين والزبائن. ويُضعف الفساد الثقة الجماهيرية في مؤسسات الدولة، ويتسبب في المزيد

---

(153) عزمي الشعيبي، «دراسة حالة فلسطين المحتلة،» في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

(154) عزمي الشعيبي، «دراسة حالة فلسطين المحتلة،» ص 18، انظر: www.aman-palestine.org/Documents/Palestiniancase.doc

من التهميش للفقـراء اجتماعيًا واقتصاديًا، ويعمّق الحقـد الاجتماعي بين فئات المجتمع وشرائحه، كما أنه يُلحق أضرارًا بجهود التنمية[155].

من الأمثلة التي يمكن الإشـارة إليها بالنسـبة إلـى رأس المال الاجتماعي السـلبي، عدا عـن الفسـاد، ظاهرة الفلتـان الأمنـي المرتبطة بخصوصيـة الحالة الفلسـطينية. وأوضـح 66.66 فـي المئـة مـن المبحوثين من نخـب حماس أن الفلتان الـذي أحدثته فتح هو أحد الأسـباب التي أدت إلى الاقتتـال، في مقابل 33.33 فـي المئة من المبحوثين من نخب فتح وجـدوا أن الفلتان الأمني الذي تسـببت به حمـاس كان أحـد الأسـباب التي قـادت إلـى الاقتتال الدمـوي بين حماس وفتح.

سـاهمت الروابـط التـي تمارس الفلتـان الأمنـي، خصوصًا مـن الأجنحة العسـكرية لبعض الأحزاب، من خلال روابط بعض الأفراد، في تفسـخ النسيج الاجتماعـي، ولا سـيما بعد الانقسـام. وبحسـب ما أشـار المبحوثون مـن عيّنة النخبة التـي وجـدت أن الفلتان هو أحد أسـباب الصـراع، كانـت الروابط التي تمارس الفلتان الأمني لا تخضع في ممارساتها للقانون، وترى نفسها فوقه.

وجد محمد الحاج حسـن في دراسـة أعدّها في موضـوع الفلتان الأمني، أن بعـض الأجنحـة العسـكرية للفصائـل تمكـن مـن الاسـتحواذ على الشـارع الفلسـطيني، الأمـر الذي أحدث، بحسـب ما يقـول، اختلالات أمنية انعكسـت علـى حيـاة المواطن الفلسـطيني، وتجلّـت في إضعـاف الأجهزة الأمنية وشـل قدرتها على توفير الأمـن والأمان للمواطن. إضافة إلى أنه أدى إلى لجوء بعض فئات المجتمع إلى تلك الأجنحة لحل مشـكلاتها، فأصبـح من الصعب التمييز بين سلاح المقاومة وسلاح الانحراف، الأمر الذي زاد من عملية التفسخ[156].

نجـم عـن ظاهـرة الفلتان الأمنـي كثيـر من الآثـار السـلبية فـي المجتمع

(155) دليل البرلماني في مواجهة الفساد، ص 5-6.

(156) محمـد الحـاج حسـن، «أهميـة دور الأمـن الحضـري فـي الحد مـن الجريمة فـي المدن الفلسـطينية: دراسـة تحليلية لمدينـة نابلس،» (رسـالة ماجستير، جامعة النجـاح الوطنية (نابلـس)، كلية الدراسات العليا، التخطيط الحضري والإقليمي، 2007)، ص 61-62.

الفلسطيني، ومنها أن عمّت السرقة، ووصل الأمر إلى القتل أو فرض ضريبة إجبارية على بعض المحال التجارية والأغنياء بما عُرف بـ«الخاوة»، وغير ذلك كثير من الآثار السلبية التي كانت ضد مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة، وضد الديمقراطية، بحيث تراجع القانون لمصلحة قوة الجماعات المسلحة التي نجمت عنها ظاهرة الفلتان الأمني، وأدى ذلك إلى سيادة ثقافة أخذ الحق باليد، وهو ما يمكن أن يوصف بشريعة الغاب، حيث الغلبة للأقوى، والضعيف يُغلب على أمره. وقد حذرت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في تقريرها التاسع من ظاهرة أخذ القانون باليد، ومن فوضى السلاح والفلتان الأمني الذي راح ضحيته عشرات القتلى خلال عام 2003 [157].

عندما ساد الفلتان الأمني أشار المبحوثون إلى أنهم فقدوا ثقتهم بالقانون، وما عادوا يلجأون إليه حين تُنتهك حقوقهم وإنما يلجأون إلى تلك الجماعات المسلحة في مقابل مردود مادي. ففي ظل تراجع سيادة القانون، ازدادت حالات الاضطراب الأمني وانتشار الجماعات المسلحة. وتراجعت قيم التضامن والتكافل الاجتماعي التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة بشكل كبير لمصلحة تقدّم التفسخ الاجتماعي.

بحسب ما حدده بورمان من أجل اعتبار رأس المال الاجتماعي سلبيًا، تكون الثقة والتبادلية داخل رابطة أو مجموعة معيّنة خاصتين لا عامتين، وتعمل هذه الرابطة أو المجموعة من أجل مصلحتها الخاصة لا من أجل المصلحة العامة. وممّا يدعو إلى الاعتقاد أن ظاهرة الفلتان الأمني في الحالة الفلسطينية هي مثال لرأس المال الاجتماعي السلبي هو أن الفلتان الأمني ينجم عن جماعات مسلحة، وهذه الجماعات تشكّل في ما بينها روابط، وتضم داخلها أعضاء من مختلف شرائح المجتمع، لكن تكون في الأغلب منتمية إلى التنظيم السياسي نفسه. ولضمّها أعضاء من خلفيات مختلفة، يمكن أيضًا اعتبارها رأس مال اجتماعيًا تجسيريًا. كما تسود قيم المعاملة بالمثل داخل الجماعة المسلحة

---

(157) سعيد زيداني، «مقدمة،» في: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003: التقرير السنوي التاسع (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2004)، ص II.

الواحـدة، إذ يعامل كل عضـو داخل الجماعة زميلـه بالمثل، ويتوقـع أن يعامله المعاملـة ذاتهـا، لكن هذا الأمـر لا ينعكس علـى أعضاء من جماعات مسـلحة أخرى، كمـا أن الثقة بين أعضاء المجموعة المسـلحة الواحدة تكون قوية جدًا، إذ يصعب ممارسـة عمـل خارج علـى القانون من سـرقة وقتل بشـكل جماعي مـن دون أن يثق أعضاء تلك المجموعة المسـلحة بعضهـم ببعض، لكن هذا لا يعني أن الثقـة الداخلية (الثقة الخاصة) تنعكس خارج أعضاء الرابطة المسـلحة (الثقة العامة). كما تربط أعضاء المجموعة المسلحة أهداف مشتركة وتجمعهم مصالح خاصة تعود على أفرادها بالنفع، لكن ذلك ينعكس سلبًا على المجتمع، فبحسـب ما أشـار المبحوثون، تقوم الجماعات المسـلحة التي تمـارس الفلتان الأمني بذلك لمصالح خاصة بها، لكن يكون لممارسـاتها تأثير سـلبي في باقي أفراد المجتمع.

رأى فارهيـم أن رأس المال الاجتماعي السـلبي انتشـر بفعل السياسـيين، وصح هـذا الأمر بالنسـبة إلـى روابـط النخبة الفلسـطينية وممارسـتها الفسـاد. ويصح هذا الاعتقـاد أيضًا في حالة الجماعات المسـلحة. وممّـا يؤكد أيضًا أن رأس المال الاجتماعي السلبي، كما في حالة الفلتان الأمني التي ظهرت سابقًا، انتشـر بصورة كبيرة بسـبب تغطية بعض الأجهزة الأمنية هـذه الظاهرة، وحماية مـن يمارسـونها لأنهـم يتبعـون تنظيمات معيّنـة، حركة فتـح مثلًا. وبحسـب ما أشـارت إليه نتائج دراسـة الحاج حسـن، فـإن مجتمـع مدينة نابلس كان يشـعر بالأمن والأمان في ظل الاحتلال بصورة أكبر من شعوره في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بنسـبة 68 في المئة، كما أشارت دراسته إلى أن التنظيمات المختلفة تساهم في عدم الكشف عن الجرائم ومتابعتها بنسبة 79 في المئة[158].

يتبين من خلال ما سـبق أن ظاهرة الفلتان الأمني وانتشار الفساد هي أمثلة تـدل علـى رأس المال الاجتماعي السـلبي فـي الحالة الفلسـطينية، إذ بحسـب الشروط التي حددها بورمان للدلالة على وجود رأس المال الاجتماعي السلبي، كان للفسـاد الناتج من روابط النخب والمسـؤولين، وللفلتـان الأمني الناتج من

(158) حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003، ص 103.

الجماعات المسلحة آثار سلبية في المجتمع الفلسطيني، وإن كانت مفيدة لتلك المجموعات. وكانت الثقة الخاصة متوافرة داخل تلك المجموعات، فيما لم تنعكس الثقة الخاصة على خارجها. كما توافر مبدأ المعاملة بالمثل داخلها لكنه كان بدوره خاصًا لا عامًا من دون أن ينعكس خارج تلك المجموعات. أمّا بخصوص ما افترضه بعض الباحثين من أن لرأس المال الاجتماعي التجسيري آثارًا إيجابية، فإن هذا الافتراض ليس صحيحًا دائمًا، إذ تبين في الحالة الفلسطينية أن لرأس المال الاجتماعي التجسيري، مثل الروابط التي تجمع بين الفاسدين القائمين على السلطة، والروابط بين الجماعات المسلحة التي قامت بالفلتان، آثارًا سلبية في المجتمع حتى وإن جمعت بين شرائح مختلفة ومن خلفيات مختلفة في المجتمع.

ب- رأس المال الاجتماعي الإيجابي في الحالة الفلسطينية

إذا كان رأس المال الاجتماعي الإيجابي هو الشكل الذي تكون نتائجه إيجابية على المجتمع وليس على المجموعة أو الرابطة في الحالة الفلسطينية، يمكن اعتبار اللجان الشعبية أحد الأمثلة لرأس المال الاجتماعي الإيجابي، وهو ما تجسّد خلال الانتفاضة الأولى. فاللجان الشعبية هي لجان أو روابط تشكّلت خلال الانتفاضة الفلسطينية الشعبية، وأخذت تسمية «شعبية» منها، مستمدة عملها من العمل الشعبي والجماهيري، لأنها انطلقت من الشعب ولخدمته. ويمكن اعتبارها في الوقت ذاته مثالًا لرأس المال الاجتماعي التجسيري، إذ إنها تكوّنت من شرائح مختلفة من الشعب الفلسطيني، من دون النظر إلى الأطياف الحزبية أو الدِّينية. ولم يكن هدفها، بحسب ما أشار بعض الدراسات، خدمة المصلحة الخاصة لتلك اللجان بقدر ما كان هدفها خدمة المجتمع الفلسطيني[159].

بغية إثبات اعتقادنا بأن اللجان الشعبية تمثّل نموذجًا لرأس المال الاجتماعي الإيجابي في الحالة الفلسطينية، ارتأينا ضرورة دراسة حالتين من

---

(159) أبو حسنة، ص 89-90.

حالات اللجان الشعبية التي نشطت أيام الانتفاضة، واحدة في غزة والأخرى في الضفة، ولم نتمكن من التوصل إلى معرفة أعداد هذه اللجان أو إلى أي إحصاءات عنها، لكنها كانت - وفقًا للمبحوثين من المواطنين الذين عاصروها - منتشرة في مناطق الضفة والقطاع كلها، لكن عمل أغلبية هذه اللجان الشعبية توقف بسبب تسلّم السلطة الفلسطينية معظم مهماتها. وبحسب اعتقاد بعض مؤسسي هذه اللجان الذين جرت مقابلتهم، كان في كل مخيم تقريبًا بين 15و25 لجنة، وبذلك كان في كل منطقة لجنة شعبية. كما لا تتوافر إحصاءات بشأن عدد المتطوعين، فوفقًا لبعض مؤسسي اللجان الشعبية، الكل يتطوع ويريد خدمة بلده.

إن أغلبية ما يتوافر من معلومات تستند إلى الشهادات التي قدمها المشاركون والمواطنون الذين عاصروها. وعاصرتُ شخصيًا هذه اللجان بصفتي شهدتُ الانتفاضتين الأولى والثانية، لكن توخّيًا للموضوعية، وعلى الرغم من صعوبة إجراء مقابلات مع أشخاص ساهموا في تأسيس اللجان الشعبية، تمكنتُ من إجراء مقابلة معمّقة مع أحد المسؤولين عن اللجان الشعبية أيام الانتفاضة في نابلس، وهو أمجد عيران الذي ساهم في تأسيس اللجان الشعبية في نابلس، واعتُقل تسع مرات وأُصيب مرتين. واختيرت نابلس ممثّلة للضفة الغربية لأنها أكبر مدن الضفة. كما أُجريت مقابلة معمّقة مع جمال أبو حبل، منسق عام اللجان الشعبية في غزة ورئيس المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين. وفي ما يلي عرض لهاتين الحالتين المتعلقتين بدور اللجان الشعبية التي تتمتع بخصوصية لدورها الذي قد يختلف عن غيرها من الحالات:

الحالة الأولى: بالنسبة إلى هذه الحالة من حالات اللجان الشعبية في نابلس، يقول عيران إن تشكيل اللجان الشعبية في بداية الانتفاضة كان نتيجة روح التضامن السائدة بين الناس، وخدمتها من دون مقابل أو مردود مادي، حيث كان المواطنون بحاجة إلى مساعدات إغاثية وتموينية، بسبب البطالة وممارسات الاحتلال الذي كان يعمل على مهاجمة البيوت واحتلالها. وتم تشكيل اللجان من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، وأشارت دراسة لحسن

علي أيوب إلى أن: «اللجان الشعبية للانتفاضة اعتُبرت كشكل ديمقراطي يؤمّن أوسع مشاركة في النشاط السياسي والاجتماعي، وكانت هذه اللجان تمثّل حزبًا مفتوحًا لأوسع مشاركة شعبية في تنظيم الحياة اليومية من جهة، ومواجهة الاحتلال من جهة ثانية»[160].

كانت اللجان الشعبية المسؤولة عن مدينة نابلس وضواحيها تضم جميع شرائح المجتمع، من غني وفقير، وفق ما أشار عيران؛ فعلى سبيل المثال، ضمّت منيب المصري، المعروف بثرائه في نابلس، إلى جانب الفقراء، والنساء والرجال، لا على أساس الدِّين أو الانتماء الحزبي. وحول هذا الموضوع يقول عيران: «كنت مسؤولًا عن لجنة شعبية في البلدة القديمة في نابلس، وتضم اللجنة أشخاصًا من الفصائل كلها بمن فيهم من حماس، فحتى حماس كانت تعمل معنا بشكل موحد».

في ما يتعلق بالآلية التي كانت اللجان الشعبية في نابلس تعمل بها، جرى تقسيم نابلس إلى مناطق، وكان هناك بين 13 و14 لجنة مسؤولة عن المدينة، ويعمل فيها أشخاص بشكل منتظم ودائم، وآخرون بشكل متقطع وغير منتظم. وكانت اللجنة تضم ما لا يقل عن 30 أو 40 شخصًا يعملون فيها بشكل منتظم، وعملهم يكون بشكل تطوعي، وبلا مردود مادي، وإنما لخدمة المدينة وسكانها ولا لشيء غير ذلك. أمّا تمويلها فكان في أغلبيته تمويلًا ذاتيًا يأتي من تبرعات الناس والدول العربية.

أمّا بالنسبة إلى دور هذه اللجان، فكانت مسؤولة عن توزيع المؤونة على أهالي نابلس، وعن إعمار البيوت التي يقوم الاحتلال بهدمها أيضًا، وعن عمليات إحصائية للعائلات الفقيرة حتى يتم التأكد من أن المعونات توزَّع لمستحقيها، وتكون الأولوية للفقراء والمعاقين، سواء الذين تسبب الاحتلال

(160) حسن علي أيوب، «آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2006)، ص 207.

بإعاقتهـم أم غيرهم من المعاقين. كما تقدم اللجـان خدمات، وتحديدًا خدمات مادية ومعونـات. وتنوّع نشـاطها، خصوصًا في ظل الحصـار، فكانت تقدم إلى الأطفـال حليبًـا وطعامًا وشـرابًا وأدويـة وغيرها. وتقـدم اللجـان خدماتها وفقًا للحاجة، لكـن هناك خدمات أخـرى مثل توفير مـواد غذائية بشـكل دوري مرة واحدة كل أسـبوعين. كما قدمت خدمات تعليميـة وصحية واجتماعية، فعملت على إيجاد التعليم الشعبي بديلًا من التعليم في المدارس التي أغلقها الاحتلال، كما أشـار إلى ذلك عدد من الدراسـات[161]. ووفقًا لعيران أيضًا، كانت اللجان تدعـو الأهالـي إلى أيـام عمل تطوعـي لتنظيـم شـوارع المدينة والحفـاظ على نظافتهـا. وكانـت تقوم بـدور إصـلاح اجتماعي لحـل المشـكلات الاجتماعية والعائلية، حتى إنها تدخّلت في حل مشـكلات زوجيـة. وكانت تنظم أيام عمل طبية يقدمها أطباء للمرضى بشكل تطوعي من دون مقابل، وتوصل الأدوية إلى البيـوت عندما يُفرض منع التجول، بمعنى آخر كانت اللجان الشـعبية تعمل كل شيء؛ كانت مؤسسة ضخمة من الناس وللناس.

بحسـب ما يقول عيران، كانت الخدمات تقدَّم إلى الجميع وبشـكل عادل ومن دون تمييز. ولـم تكـن اللجان تقدم خدماتها بالنظر إلى الانتماء السياسي، أو استنادًا إلى معرفة أو محسوبية. لذلك كانت مقبولة من الجميع لأنها استطاعت أن تكسـب ثقة جميع المواطنين، إضافة إلى تمكّنها من بنـاء ثقة بين المواطنين أنفسـهم. وكان المواطنـون يتقبلون سـلطتها التي لم تمارسـها بالإكـراه أو بقوة السـلاح، وإنما كان الناس يسـتجيبون لها لأنهم يعرفون أنها تخدمهم باعتبارها جهة اجتماعية. ويصف عيران كيف اسـتطاعت اللجان الشـعبية بنـاء ثقة الناس بها من خلال تعاملها مع المواطن الذي شعر بارتياح لأنها لم تتعامل معه بنفَس حزبي، ولأنها سـاعدت في صمود الناس وتماسكهم وتآلفهم، واستطاعت نشر ثقافـة التطوع التي كانـت تدفع الجميع إلـى التطوع في اللجان الشـعبية في ظل غياب أي سـبيل لمواجهة الاحتلال سـوى سـبيل التعاون بيـن المواطنين. ولم

---

(161) عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، ص 30.

يكـن العائد المـادي أو المصلحة الشـخصية ضمن حسـابات المتطوع. وكانت اللجان الشـعبية حريصة على تطوير عملها، فتعقد اجتماعاتها الدورية لمناقشـة آليـات عملهـا وكيفيـة تطويرها فـي بيـوت ودواوين عائليـة، لتقديـم اقتراحات جديدة من أجل هذا الغرض.

الحالة الثانية: هي حالة اللجان الشعبية في غزة، حيث يرى جمال أبو حبل أن فكرة تأسيس اللجان الشـعبية جاءت من الناس، أي من القاعدة، وتبنّت هذه الفكرةَ القيادةُ الموحدةُ. وأكدت الدراسات أن الهدف من إنشاء اللجان الشعبية ترسـيخ جـذور بديلة مـن سـلطة الاحتـلال[162]. ووفقًا لأبـي حبـل، حين كان الاحتـلال يحاصر مخيم جباليا في أثناء الانتفاضـة، كان المواطنون المجاورون للمخيم يُدخلون إليه مسـاعدات غذائية بشـكل طوعي وعفوي. وشُـكّلت لجنة شـعبية لتقديم المسـاعدات التي كانت تقـدم إلى الجميع مـن دون تمييز. وكان تمويل هـذه اللجان يأتـي من المجتمـع المحلي الفلسـطيني، ثم بـدأ يردها من بعض الدول العربية بعد أن طورت عملها ووسعت نطاق نشاطها.

حول دور اللجان الشعبية الرئيس يقول أبو حبل إنه كان تقديم المساعدات وتوزيعها بين الناس، وتحديدًا المواد الغذائية، في فترات الحصار ومنع التجول. لكنهـا كانت أيضًا تزور أهالي الأسـرى والجرحى والشـهداء والمهدمة بيوتهم، وجميع المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي. وكانت تقدم خدمات تعليمية من طريق مدرّسـين متطوعين، وخدمات صحية من طريق أطباء وصيادلة متطوعين لمعالجة الناس خلال تنظيم أيام طبية. وكذا فعل المهندسـون.... كانت شرائح المجتمع كلها، بحسـب ما يقول، تتطوع في عمل اللجان وتقدم خدماتها بشكل طوعي، لكن يمكن القول إن الدور الأبرز لها كان تقديم مساعدات، سواء مادية أم عينيـة، وكذلك تقديـم العون فـي أمور أخـرى لمواجهة المحتـل في أوقات الحصار ومنع التجول.

أمـا آلية عمل هذه اللجان، فوفقًا لإبي حبل، شُـكّلت لجنة شـعبية في كل

(162) الغول، ص 209-210.

منطقة تـوزع ما لديها مـن مسـاعدات، وتقدم ما يفيـض عنها إلى لجـان أخرى عندها نقص. ويشـير أبـي حبل إلى وجود تنسـيق وتعـاون بين اللجان الشـعبية في هذا الأمر، ومن الأمثلة التـي ضربها لهذا التعاون وجود تواصل وتعاون بين لجنة مخيم جباليا وغيرها من اللجان في مختلف القرى والمدن الفلسطينية.

يعتقـد أبـو حبـل أن اللجان الشـعبية سـاهمت في دعم تماسـك الشـعب الفلسـطيني وصمـوده ووحّدته بيـن جميع شـرائح المجتمع وأحزابـه لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وأكد كثير من الدراسات أهمية اللجان الشعبية في تعاون الناس وتماسـكهم لمواجهة الاحتـلال[163]. وكانت ثقافة التطوع هي السـائدة؛ فالغني يسـاعد الفقير، وبذلك تحقق التكافل في المجتمع الفلسـطيني ونشـأت حالة تماسك شـديدة بين أبناء هذا المجتمع. كما رسّـخت اللجان الشعبية مبدأ التعاون بين أبناء المجتمع وسـاعدت في استمرار الانتفاضة، إذ كلما كان شاب يُعتقـل أو يصـاب كان يقدَّم إلـى عائلته ما يتيسـر من معونة تسـاعد في مواصلة الصمود. يـرى أبو حبـل أيضًا أن اللجان الشـعبية سـاهمت في تعزيـز المحبة، ومسـاعدة الآخرين، والتطوع في سـبيل الآخرين وفي سـبيل مصلحة المجتمع العامة. أمّا عن دور المرأة، فيقول إنه كان كبيرًا في عمل اللجان الشـعبية، حيث كانت تشـارك من خلال إدخال المسـاعدات الغذائية إلى المنازل بفضل قدرتها على التحرك بصورة أيسر من تحرك الشباب.

يعتقـد أبو حبل أنه كان لقيـادات الانتفاضة ونخبها تأثيـر إيجابي في خلق ثقافـة التضامن والتطـوع والتعاون بيـن الناس، الأمـر الذي جعلهـم يثقون بهم لأنهـم لم يفكروا فـي مصالـح مادية أو حزبيـة، وإنمـا كانت تعنيهـم المصلحة الوطنية. ويرى أنه أصبح للنخب السياسـية الحالية تأثير سلبي في تعاون الناس، بدلًا من أن توحدهـم أدت إلى انقسـامهم وخلقت العداوة بينهـم فأثّر ذلك في ثقة الناس بهم. ويفسّـر سـبب اعتقاده هـذا بتجربته الخاصة وما تعـرّض له من مضايقات من سـلطة حماس في غزة بعد الانقسام بسبب عمله التطوعي، حيث استولت حماس على المؤسسـات كلها التي كان يتطوع بها لخدمة الناس، ومن

(163) عايد، ص 50.

بينها لجنة الزكاة التي كان رئيسًا لها لأكثر من 15 عامًا، ولم يكن مثل هذا الأمر يحدث من تصرفات نخب وقيادات الانتفاضة عندما كانت اللجان الشعبية قائمة.

من خلال حالتي اللجان الشعبية في غزة ونابلس، واستنادًا إلى الشروط التي حددها بورمان من أجل اعتبار رأس المال الاجتماعي إيجابيًا، وهو أن يكون لخدمة المصلحة العامة لا الخاصة، وأن لا تكون الثقة منحصرة داخل أعضاء الرابطة وإنما عامة، بحيث ينعكس تعاونها وثقتها الداخلية إلى خارج الرابطة، وأن تضم شرائح مختلفة ومن خلفيات مختلفة، وجدتُ أن اللجان الشعبية ساهمت في خلق رأس مال اجتماعي إيجابي، لأنها عملت هي وقيادات الانتفاضة المسؤولة عنها من أجل مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة، وليس من أجل مصلحة حزبية أو مصلحة خاصة، حيث لم يكن اهتمام اللجان الشعبية بمصلحة خاصة لفرد أو حزب دون غيره، وإنما كان همها خدمة المصلحة العامة، سواء في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أم في تقديم خدمات مختلفة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني من دون تمييز بين فصيل وآخر. والأمر نفسه حصل بالنسبة إلى مبدأ المعاملة بالمثل، وهو أحد المبادئ المهمة لتحديد رأس مال اجتماعي إيجابي في إحدى الحالات، ووجدتُ أن اللجان الشعبية استطاعت أن تحقق مبدأ المعاملة بالمثل بين جميع الأعضاء ومختلف اللجان، واستطاعت تحقيق الثقة العامة أيضًا. إذ لم تكن الثقة مقتصرة بين أعضاء اللجنة الواحدة أو حتى اللجان المختلفة التابعة لها، وإنما استطاعت أن تعكس ثقة عامة بين أفراد المجتمع الفلسطيني. فقدرة اللجان على التكيف مع الظروف الجديدة الناجمة عن الانتفاضة أدت إلى أن تثبت اللجان نفسها باعتبارها إطارًا مؤسسيًا شعبيًا ارتكز على قاعدة جماهيرية وشعبية ونال ثقة الجميع. كما ساهمت اللجان الشعبية في خلق ثقافة التطوع والمشاركة المدنية والسياسية، وهي من بين المؤشرات التي عدّها بوتنام تدل على وجود رأس مال اجتماعي إيجابي.

إضافة إلى ما تقدم، عملت اللجان على إيجاد تعاون عام من ناحيتين:

الأولى، كان هناك تعاون عام بين اللجنة الشعبية في منطقة معيّنة ومختلف اللجان في باقي المناطق. ويحسب ما يشير مؤسسو هذه اللجان، فإنها لم تعمل في مجال واحد، وإنما نشطت في أكثر من مجال في القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية، وشكّلت لجانًا فرعية بعد تزايد الأعباء عليها، وهو ما أدى إلى تشكيل شبكة متشعبة من اللجان الفرعية، إلا أنها استمرت بالتواصل في ما بينها.

الثانية، أوجدت اللجان تعاونًا بين جميع أبناء الشعب الفلسطيني من خلال ثقافة التطوع من أجل خدمة أهداف عامة، فارتفعت بذلك المشاركة المدنية. كما يتبين من ناحية أخرى، أن بالإمكان اعتبار اللجان نموذجًا لرأس المال التجسيري، فضلًا عن كونها نموذجًا لرأس المال الاجتماعي الإيجابي؛ إذ كانت تضم في صفوفها شرائح المجتمع الفلسطيني كلها، بغضّ النظر عن اختلاف الدِّين أو النوع الاجتماعي، أو الانتماء الحزبي، والطبقة الاجتماعية.

بحسب ما يرى نافذ أبو حسنة، اكتسبت تلك اللجان شعبيةً حقيقيةً بفضل الإطار الخدمي الذي قامت به، والذي أتاح لها التفاعل الواسع مع مختلف فئات المجتمع الفلسطيني وشرائحه والدور في مقاومة الاحتلال. كما يرى أبو حسنة أيضًا أن اللجان تجاوزت دورها التنظيمي والتنفيذي لتضطلع بدور سياسي يضع الانتفاضة في مسارها الصحيح باتجاه التحرر وإقامة الدولة والسلطة البديلة الموازية لسلطة الاحتلال، علاوة على دورها في تنظيم المواجهات اليومية الشاملة في الأرض المحتلة لضمان استمرارية الانتفاضة، عدا عن اضطلاعها بوظائف اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة[164]. وبهذا كان هناك نوعان من اللجان، نوع يعنى بالشأن السياسي والكفاحي، ونوع يعنى بمناحي الحياة الأخرى.

من الأمثلة الدالّة على عمل هذه اللجان الشعبية كانت لجان التعليم التي

(164) أبو حسنة، ص 90-92.

هدفت إيجاد التعليم البديل للطلبة الفلسطينيين في ظل ما قام به الاحتلال من إغلاق للمعاهد والمدارس والجامعات، حيث أدركت اللجان الشعبية أهمية التعليم باعتباره رأس مال ثقافيًا مهمًا للشعب الفلسطيني، ولا بد من الحفاظ عليه على الرغم من الاحتلال الذي حاول الحد منه. وأشار بعض الدراسات إلى أهمية اللجان الشعبية في إيجاد التعليم البديل(165)، وتجاوز المنهاج الذي قررته سلطة الاحتلال بإجراء تعديلات علمية تنسجم مع المطالب الوطنية، الأمر الذي أفقد الاحتلال سيطرته على العملية التربوية(166).

هناك أيضًا لجان الخدمات الصحية والإغاثة الطبية؛ فبحكم ظروف الانتفاضة التي أدت إلى أن يمارس الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين أعمال العنف والسجن، كانت اللجان الصحية تقدم خدماتها إلى هذه الشريحة من الناس مستعينة بأطباء وممرضين وصيادلة، قاموا بإنشاء عيادات شعبية للمعالجة المجانية في كل مكان(167).

جرى التنبه أيضًا إلى أهمية تكريس مفاهيم قيم المساعدة والتعاون والتضامن من خلال العمل التطوعي، لذلك أُنشئت لجان المساندة المعنية بالعمل التطوعي كي تحث المجتمع الفلسطيني على التطوع في كثير من الأعمال، ولا سيما في ظل عدم وجود دولة تتولّى الأمور الخدماتية التي يحتاج إليها المجتمع، إضافة إلى اهتمامها بإصلاح ما تدمره ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد البنية التحتية. وقامت لجان المساندة بالعمل التطوعي بتنظيم أيام تطوعية في مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية لحث المواطنين على العمل الجماعي وترسيخ فكرة أن التحرر من الاحتلال الإسرائيلي هو

---

(165) عايد، ص 30.

(166) عبد الباقي شنان، «اللجان الشعبية وذراع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،» صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، العدد 80 (نيسان/ أبريل - أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1990)، ص 22.

(167) ماجد كيالي، «اللجان الشعبية: الأداة السياسية والإطار المؤسسي للانتفاضة الفلسطينية،» صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، العدد 81 (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1990)، ص 125.

مسؤولية جماعية لا مسـؤولية فردية، وأن مقاومة الاحتلال لا تقتصر بالضرورة على العمـل المسـلح أو العمـل النضالـي والكفاحـي، وإنمـا ترفدهـا أعمـال جماعية تطوعية مختلفة لخدمة المجتمع. لذلك نشـطت لجان المساندة المعنية بالعمـل التطوعي لحث المواطنين على التطوع لإصلاح ما دمره الإسـرائيليون، مثـل إنجازهم تشـييد أبنية غير مكتملة بسـرعة فائقة لإسـكان أصحـاب البيوت المنسـوفة، وتنظيم أيام تطوعية لتنظيف الأماكن العامة، مثل المقابر والشـوارع، وتأدية خدمات اجتماعيـة أخرى. وكان لهذه الأعمال كلهـا تأثيرات إيجابية في المجتمع ساهمت في خلق رأس مال اجتماعي إيجابي.

إضافة إلى لجان المساندة المعنية بالعمل التطوعي، نشطت لجان الدعاية والتثقيف التـي كانت تهـدف بالدرجة الأولى إلـى توعية المواطنيـن وتثقيفهم بشـأن أمـور مختلفـة، منهـا تثقيـف المواطنيـن في مـا يتعلـق بأهميـة مقاطعة المنتجـات الإسـرائيلية، وتحديدًا منتجات المسـتوطنات، وتشـجيع المنتجات الوطنيـة البديلـة. وانعكـس ذلك إيجابًـا على تطـور الاقتصاد الفلسـطيني فيما تسـبب بكثيـر من الخسـائر للجانـب الإسـرائيلي. وعـززت هذه اللجـان روح التعاون والتكافـل بين الناس، وتصدّت للدعاية الصهيونية التي تسـعى إلى بثّ الفرقة والشقاق[168].

لـم تكن لجـان المسـاندة الدالـة الوحيـدة علـى دور اللجان الشـعبية في تكوين رأس المال الاجتماعي الإيجابـي، وإنما كان إلى جانبها لجان الإصلاح الاجتماعي التي حرصت على وحدة الشـعب الفلسـطيني، ونبـذ الخلافات في ما بيـن أبنائه، حيث كانـت تقوم بمهمة حـل الخلافات التي تنشـب بين الأفراد والأسـر في الأحياء والقرى والمخيمات، وتتولـى دورًا تربويًا دعاويًا من خلال إغلاقهـا النوافذ كلها التي يمكـن أن تنفذ منها قوات الاحتـلال للنيل من وحدة المجتمع الوطني الفلسـطيني. وأدت دورًا إيجابيًا بعد غياب دور الشـرطة لأنها كانت تحول دون تفاقم أي تباينات داخل أبناء الشعب الواحد[169]. وكان سبب

(168) عايد، ص 50- 51.

(169) عمرحلمـي الغـول، الانتفاضـة، ثـورة كانـون: إنجـازات وآفاق (دمشـق: مؤسسـة عيبال للدراسات والنشر، 1990)، ص 238-239.

مدى تقبّل الناس للجان الشعبية وانتشارها طابعها الشعبي، بحسب ما أكدت حالتا الدراسة والمبحوثون.

من خلال معايشتنا الفترة التي انتشرت فيها اللجان الشعبية، ووفق الحالتين الدراسيتين المتعلقتين باللجان، يمكن الاستدلال على أن ثقة الجماهير في اللجان الشعبية باعتبارها رأس مال اجتماعيًا تجسيريًا، يأتي - عدا طابعها الشعبي- من شرائح مختلفة من المجتمع، فكان من بين أعضائها متعلمون وغير متعلمين، أغنياء وفقراء، أبناء قرى ومدن ومخيمات، من دون أي تمييز، الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقافة المساواة والتسامح التي انعكست على أبناء المجتمع كافة. كما ساعدها في اكتساب ثقة الجماهير أيضًا - عدا الخدمات الكبيرة التي قدمتها للمجتمع - تضحية أعضائها وعملهم بلا مقابل وتعرّضهم للملاحقة والسجن من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي. لكنها استطاعت على الرغم من كل ما واجهته من تحديات من الاحتلال الإسرائيلي التكيف مع الظروف الطارئة كلها فكان لها القدرة على الإبداع في أي ظرف ناشئ، ليكسبها ذلك مزيدًا من الثقة بقدراتها. وبهذا، كانت الثقة عامة بين جميع أفراد المجتمع، ولم تكن ثقة خاصة مقتصرة على الأعضاء.

من الأمثلة الأخرى لرأس المال الاجتماعي الإيجابي في الحالة الفلسطينية الروابط العائلية والقرابية والحمائلية التي ساهمت - كما أسلفنا - في إحداث كثير من التأثيرات الخارجية الإيجابية في المجتمع الفلسطيني. ويؤكد بعض الدراسات أن الدعم العائلي (باعتباره شكلًا مهمًا من أشكال الرأسمال الاجتماعي) يؤدي دورًا مهمًّا في دعم العائدين، خصوصًا في بداية عودتهم، وأن الانقسام والتشرذم في المجتمع الفلسطيني ذوا تأثير سلبي في استمرار الروابط في الأراضي الفلسطينية[170]. وأشارت أخرى إلى أهمية الروابط العائلية في ظل الطوارئ، خصوصًا في الأوساط الفقيرة، مثل مواجهة العوز[171] وفي

(170) ساري حنفي، «عودة اللاجئين الفلسطينيين: نحو فهم سوسيولوجي لدور العائلة والرأسمال الاجتماعي،» في: شريف كناعنة، محرر، العائلة الفلسطينية دورها ومستقبلها: بحوث المؤتمر السنوي الرابع الذي عقده مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة 20 - 22/ 3/ 2009، ص 25 - 65.

(171) كافاتورتا، غزاونة وأندرياني، ص 8.

إسناد ضحايا الاحتلال[172]، ودورها في التماسك خلال الانتفاضة[173]. إذ إنها اعتمدت على أنماط غير رسمية من التكافل الاجتماعي[174]، على اعتبار أن الدور الوظيفي للعائلة الفلسطينية هو من مقومات الصمود[175]، فساهمت الأسرة الفلسطينية في التكيف مع ظروف الأزمة، وانقطاع الدخل أو تدنيه، خصوصًا في ظل عدم وجود دولة فلسطينية[176]. وساهمت الروابط العائلية في مواجهة الأزمات المختلفة لابتكار وسائل تصدٍّ للتحديات الناجمة عن الاحتلال، مثل تطوير الاقتصاد المنزلي[177]. وكان لها دور في الحفاظ على الهوية[178]، بحكم واجب نقلها من جيل إلى جيل[179].

واشترط بورمان، في سبيل اعتبار رأس المال الاجتماعي إيجابيًا لا سلبيًا، أن يكون تجسيريًا، لاعتقاده أن التجسيري ذو أثر إيجابي في المجتمع، فيما يكون أثر الرابط سلبيًا لأن الثقة الناجمة عنه تكون خاصة، ومحصورة داخل الروابط التي تجمعها علاقات قوية وخلفيات متشابهة. لذلك اعتبر أن التعاون يكون خاصًا داخله ولا ينعكس خارجه، ويكون أفراد المجموعة أو الرابطة الذين يشكلون رأس المال الاجتماعي عاملين لمصلحتها الخاصة التي لا تنعكس على مصلحة المجتمع العامة. ولاختبار ما اشترطه بورمان من وجوب

(172) وسام رفيدي، «العائلة الفلسطينية: تغيرات في الدور وثبات في تحولات البنى،» في: كناعنة، العائلة الفلسطينية دورها ومستقبلها، ص 22.

(173) أسعد عبد الرحمن، «الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق،» شؤون عربية، العدد 56 (كانون الثاني/ يناير 1988)، ص 98.

(174) القزاز وسعيد، ص 14.

(175) القزاز وسعيد، ص 24.

(176) «ملخص تقرير نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الضفة الغربية وغزة: المرحلة الثانية، رقم (1)،» منظمة الأغذية الزراعية (الفاو) (تموز/ يوليو 2006)، ص 9.

(177) جواد الحمد، «الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية،» في: جواد الحمد، محرر، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمان: دار البشير والتوزيع، 1997)، ص 76 .

(178) شريف كناعنة، من نسي قديمه تاه: دراسات في التراث الشعبي الفلسطيني (عكا: مؤسسة الأسوار، 2000)، ص 191-192.

(179) شريف كناعنة، «كلمة رئيس مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطينية،» في: كناعنة، ص 12.

أن يكون رأس المال الاجتماعي تجسيريًا حتى يكون إيجابيًا، قمنا بفحص دور الروابط العائلية في الحالة الفلسطينية في تكوين رأس مال اجتماعي خلال الانتفاضة وبعد الانقسام، بحيث كان إيجابيًا خلال الانتفاضة، ومن ثم كيف تراجع هذا الدور بفعل تأثير الرابطة الحزبية فيها، وذلك من خلال دراسة حالة إحدى الروابط العائلية التي تم حلها، وهي رابطة السوالمة في مخيم بلاطة الذي يُعتبر أكبر المخيمات الفلسطينية التي أدت العائلات فيه دورًا لدعم صمود أبنائها في مواجهة الاحتلال. أمّا اختيار رابطة عرب السوالمة لأنها حُلّت بسبب خلافات حزبية بين أبنائها، بحسب ما أشار أحمد ذوقان، أحد مؤسسيها، وهي تضم عائلتي السوالمة وذوقان بشكل أساس.

كانت الفكرة الرئيسة من إنشاء الرابطة هذه، بحسب تعبير ذوقان، هي إحياء ذكرى قرية عرب السوالمة التي احتلتها إسرائيل في عام 1948، بهدف الحفاظ على حق العائلات المنتمية إلى عرب السوالمة في العودة إليها. فمن خلال هذه الرابطة جُمعت العائلات في رابطة واحدة باعتبار هذا العمل جزءًا من الحفاظ على الذاكرة الفلسطينية بخصوص حق العودة، وجعلها رأس مال رابطًا، بغية زيادة التكافل والتماسك بين أبنائها في المخيم. ومن المساعدات التي تقدم لطلابها توزيع حقائب وأزياء مدرسية، إضافة إلى توفير دورات تقوية برسوم مالية رمزية لتعلم الإنكليزية والرياضيات وغير ذلك، وتنظيم أيام ترفيهية ومخيمات صيفية. وفي شهر رمضان يجري توزيع مواد غذائية على العائلات الفقيرة.

يبلغ عدد منتسبي رابطة عرب السوالمة 120 شخصًا. وتضم في عضويتها شرائح مختلفة من الفئات العمرية والانتماءات الحزبية. ويعمل الأعضاء على تقديم خدمات تطوعية بلا مقابل مادي. ويأتي تمويل الرابطة العائلية من اشتراكات الأعضاء المنتسبين إليها ومن دعم بعض المؤسسات المحلية. ولبثت الرابطة متماسكة بشكل كبير إلى أن حصل الانقسام بين حماس وفتح، ولا سيما بعد حوادث عام 2007، فأثّر تعدد الانتماءات السياسية في الرابطة إلى حد أنه كان السبب الأول لتفكّكها وحلّها.

يتبيّـن من خلال هـذه الحالة ضعف الرابطـة العائلية وتراجعهـا في مقابل اشـتداد عود الرابطة الحزبية، وهو ما يشـير إلى أن الرابطـة العائلية عجزت عن تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي، خلافًا لما كانت عليه الحال أيام الانتفاضة، ولا سيما في ما يتعلق بالمحافظة على حق العودة كما يرى بعض الكتّاب؛ حيث يعتقـد جواد محمد الشـيخ خليـل أن العائلة تقـوم بتوريث الأجيال الفلسـطينية الوعـي بهذا الحق[180] الذي يُعتبـر هدفًا عامًا أو من المصلحـة العامة التي تتفق عليها الأغلبية العظمى من أبناء المجتمع الفلسطيني.

يتضـح مـن خـلال العـرض السـابق لمثالـي رأس المـال الاجتماعـي الإيجابي أنهما سـاهما بتأثيـرات إيجابية في المجتمع، إذ عكسـا ثقـة عامة بين أفراد المجتمع الفلسـطيني، ونشـرا روح التضامن والتكافل والتعـاون بين أفراد المجتمع، إضافة إلى أنهما عمـلا للمصلحة العامة لا للمصلحة الخاصة. وبهذا تكون الشـروط الثلاثة المشار إليها سـابقًا متوافرة فيهما، إضافة إلى مساهمتهما في نشـر العمل التطوعي وزيادة المشاركة المدنية كما أشـار بوتنام. لكن الدور الإيجابي في تكوين ثقة عامة وتعاون وتبادلية في المجتمع تراجع بعد الانقسـام بسبب تأثيرات النخبة والانتماءات الحزبية.

إن مـا أشـار إليه بورمـان وآخرون مـن أن نتائـج رأس المـال الاجتماعي التجسـيري تكـون إيجابية، فيمـا يخلّـف رأس المـال الاجتماعي الرابـط نتائج سـلبية، ليس صحيحًا بالضـرورة، وهو مـا أقره بوتنـام لاحقًا بقولـه: «يبدو أن لـرأس المـال الاجتماعـي الترابطـي آثـارًا خارجية سـلبية. لكن تحـت ظروف معيّنة، فإن لكلا شـكلي رأس المال الاجتماعي آثارًا إيجابية قوية»[181]؛ فالحالة الفلسطينية أثبتت أن ليس من الضرورة أن يكون لرأس المال الاجتماعي الرابط نتائج سلبية وحسـب، بل يمكن أن يكون له نتائج إيجابية أيضًا. وإذا كان بوتنام

---

(180) جـواد محمـد الشـيخ خليل، «دور التنشـئة السياسـية في تعزيز وعي الشـباب الفلسـطيني بحـق العودة،» شـبكة النبأ المعلوماتيـة (24 أيار/ مايـو 2008)، متوافـر علـى: http://www.annabaa.org/nbanews/70/275.htm

(181) Putnam, *Bowling Alone*, p. 23

قد افترض أن لرأس المال الاجتماعي التجسيري نتائج إيجابية، فإن الحالة الفلسطينية أثبتت أن ليس من الضرورة أن يكون لرأس المال الاجتماعي التجسيري نتائج إيجابية وحسب، بل قد تكون له نتائج سلبية أيضًا. وبفعل ما دعت إليه دراسة ماس بشأن ضرورة تطوير رأس المال الاجتماعي التجسيري لأن له آثارًا إيجابية، ولا سيما في مجتمعات ما بعد الصراع، بسبب القدرة الكامنة في الشبكات التجسيرية على تسهيل العمل الجماعي وتقوية العقد الاجتماعي في الدول[182]، توصلنا إلى أنه إذا كان ذلك صحيحًا في بعض الحالات، فهو ليس كذلك في الحالات كلها، إذ قد يكون له أيضًا آثار سلبية، وبالتالي يكون من شأنه إضعاف العقد الاجتماعي والعمل الجماعي بدلًا من تقويته.

(182) كافاتورتا، غزاونة وأندرياني، ص 23.

الفصل الرابع

النخبة الفلسطينية وتكوين رأس المال الاجتماعي

إن سـمات النخبة في نظريات التحول الديمقراطي هي من الأمور التي يُركَّـز عليها وتُعتبـر من المحددات الرئيسـة فيهـا. ونعتقد أن سـمات النخبة مهمة ليس بالنسـبة إلى نظريات التحول الديمقراطي وحسـب، وإنما بالنسبة إلـى رأس المال الاجتماعـي أيضًا. فعندمـا تتمتع النخبة بسِـمات ديمقراطية يكـون تأثيرهـا إيجابيًا فـي تكويـن رأس المـال الاجتماعي، فـي حين يكون تأثيرها سـلبيًا فـي غياب هـذه السـمات، وذلك من خـلال ممارسـاتها على أرض الواقـع لا من خلال مـا تدّعيه نظريًا فحسـب، وهو ما سـنحاول إثباته فـي المبحث الأول من هذا الفصل من خلال مناقشـة سِـمات كلٍّ من نخبتي حماس وفتح.

افترضـت الدراسـة أن تأثيـر النخـب السياسـية السـلبي فـي رأس المـال الاجتماعـي يـزداد فـي حـالات الصـراع، أي عندمـا لا تعتمـد النخبـة مبـادئ الديمقراطيـة، فـي حيـن يـزداد تأثيرهـا الإيجابـي فـي حـال اعتمـدت مبـادئ الديمقراطية. وستحاول هذه الدراسـة فحص هذا الافتراض من خلال المبحث الثاني من هـذا الفصل، حيث يتناول تأثير صراع النخـب في تكوين رأس المال الاجتماعي، واتفاق المصالحة بين النخب استنادًا إلى نظرية روستو.

ستعمل الدراسة على فحص تأثير النخب السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعـي في المبحث الثالـث من هذا الفصـل، في فترات ما قبـل الانتفاضة وبعد الانقسـام، لمعرفة كيف يكـون تأثيرها في رأس المال الاجتماعي بشـكل إيجابي أو بشكل سلبي، تبعًا لاختلاف شتّى الظروف.

أولًا: سمات النخبة السياسية الفلسطينية

لا يمكن تجاهل سمات النخبة السياسية الفلسطينية عند الحديث عن دورها في تكوين رأس المال الاجتماعي أو في تعطيله؛ إذ إن من شأن هذه السمات أن تؤثر في معايير رأس المال الاجتماعي المتعلقة بالثقة والتعاون. فإذا كانت النخبة تتصف بصفات ديمقراطية، كأن تكون متسامحة، وتتقبّل الرأي الآخر المخالف لها ولا تسعى إلى إقصائه، وتسمح بالحريات ولا تعتبر نفسها المالكة الوحيدة للحقيقة وغيرها من الصفات، فإن من شأنها أن يكون لها دور إيجابي في تكوين رأس المال الاجتماعي. أمّا إذا كانت تتصف بصفات غير ديمقراطية فإن من شأنها أن تؤثر سلبًا في تكوينه. واعتبر منظرو التحولات الديمقراطية أن سمات النخبة السياسية مهمة في تحديد نجاح الديمقراطية أو فشلها. وإذا كان من الممكن أن يكون لسمات نخبة سياسية واحدة تأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، فإنه في حال وجود نخبتين متنافستين أو متصارعتين من المتوقع أن يكون تأثيرهما في تكوين رأس المال الاجتماعي أكبر. ولأن الدراسة تتناول النخبة السياسية لحركتي حماس وفتح، لا بد من التطرق إلى أبرز سمات كل منهما، من حيث علاقة تلك السمات برأس المال الاجتماعي.

لفت بعض الباحثين إلى أهمية سمات النخبة السياسية، وتحديدًا من حيث علاقتها بالديمقراطية أو بخلق جو ديمقراطي. أمّا من حيث الثقة والتعاون، وهما من مؤشرات رأس المال الاجتماعي، فأشار كلٌّ من جون هيغلي (J. Higley) وجورج فيلد (G. Field) إلى النخبة غير الموحدة في حال وجود فصائل متصارعة داخلها، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وتتسم العلاقات إذ ذاك بعدم الثقة وبالشللية. أمّا النخبة التي تتوحد بالإجماع الكامل، فتتصف العلاقات بينها بالثقة والتعاون، وتكون قادرة على خلق جو ديمقراطي[1]. ويناقش حسن علي أيوب أن النظرية النخبوية ترى أن معيار التفريق بين نظم

---

(1) G. Lowell Field and John Higley, *Elitism* (London; Boston: Routledge & Kegan Paul, 1980), pp. 35-43.

ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية هو الشكل الذي تتخذه النخبة في النظام السياسي، ومدى التنافس بين هذه النخب ومرونة بنائها، ومدى سماحها بانضمام عناصر جديدة إليها. ويقول: تنحصر العملية الديمقراطية في صنع القرار من نخبة تبدي قدرًا من الاستجابة لمطالب الجماهير، في إطار تعدد النخب وحرية تكوينها والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة[2].

ركز روّاد النخبة في دراستهم النخب على المؤسسات؛ فعلى سبيل المثال، قال تشارلز رايت ميلز (C. W. Mills)، وهو الأول بين من استخدموا المنصب الرسمي باعتباره واحدًا من أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأميركي: «إن القوة في المجتمع الأميركي الحديث لا تنتسب إلى وظيفة أو أفراد، وإنما تنتسب إلى مؤسسات، يكفي الانتماء النظامي أو الموقع الرسمي في مؤسسة ما، لبيان فاعلية هذا الفرد وسيطرته على شؤون المجتمع»[3]. إلا أن هناك من وجد أن الموقع الرسمي ليس العامل الوحيد لاعتبار شخص ما في النخبة. وحسبما يُعتقد، فإن هناك مدرستين رئيستين هيمنتا على أبحاث النخبة، الأولى رأت أن النخبة تتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يملكون صفات غير عادية. أمّا المدرسة الثانية فتنظر إلى النخبة على أنها مجموعة من الأفراد غير المتجانسين في التكوين، يختلفون في سماتهم وطباعهم، ومن هنا يصعب الحديث عن نخب خارج الأطر المؤسساتية المختلفة وعلى المستويات كلها، أي إن النخبة هي أولئك الأفراد الموجودون في مواقع صناعة القرار، ويهيمنون على الحقول المختلفة[4]. ويرى عياد البطنيجي أن النخب السياسية قد يكونون من القوى الأخرى التي تقع خارج بناء السلطة

---

(2) حسن علي أيوب، «آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2006)، ص 47.

(3) Charles Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956), pp. 277-280.

(4) جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2002)، ص 6.

الرسمية، مثل الأحزاب وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار[5].

يجب ملاحظة أن سمات فتح تختلف عن سمات حماس. وعند البحث في سمات النخبة السياسية الفلسطينية لكلٍّ منهما، لا بد من أن يؤخذ بالحسبان التأثير البيئي والسياسي الخاص بالحالة الفلسطينية التي كان لها دور كبير في التأثير في سمات النخب، وليس بالنسبة إلى تكوينها وحسب. إلا أن ذلك لا يعني أنه سيتم التعرّض للتأثيرات البيئية والسياسية والتاريخية كلها للحالة الفلسطينية، وكيفية تأثيرها في النخبة أو في تكوينها، أو أنه سيتم تناول سمات النخبة كلها أو خصائصها والاختلافات التفصيلية بينها، بل إن ما سيتم التركيز عليه هو السمات التي لها علاقة بتكوين رأس المال الاجتماعي، وبما يخدم أهداف هذه الدراسة وحسب. وفي ما يلي توضيح لأهم سمات النخبة السياسية لكلٍّ من حركتي فتح وحماس من خلال تأثرها بالتطورات السياسية:

1 - سمات النخبة السياسية لحركة فتح

نشأت حركة فتح، إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في الشتات، خارج الأراضي الفلسطينية في عام 1959، وصدر بيانها العسكري الأول في عام 1965[*]. وتأثرت نخبتها السياسية بالظروف السياسية التي عاشتها، وبالتالي تأثرت سماتها بظروف الشتات والتعايش مع الواقع الذي وُجِدَت فيه، وبالمراحل التاريخية التي عاصرتها وتأثرت بفكرها، حيث تغيرت سمات الحركة وتوجهاتها خلال فترة تأسيسها عنها خلال الفترات اللاحقة، وتحديدًا بعد توقيع اتفاق أوسلو. وتجدر الإشارة إلى أن تناول سمات النخبة السياسية لحركة فتح لا يعني أن الحديث سيكون عن نخبة سياسية واحدة، فهناك أكثر من تصنيف للنخب السياسية لحركة فتح، منها نخب الداخل ونخب الخارج أو

---

(5) عباد البطنيجي، «نهاية النخب السياسية الفلسطينية،» الحوار المتمدن، العدد 2252 (15 نيسان/ أبريل 2008).

(*) بدأ التفكير في تأسيس حركة فتح في عام 1957، لكن الاجتماع التأسيسي الأول عقد في الكويت في عام 1959، أما البيان العسكري الأول فصدر في 1/ 1/ 1965، وعُدّ تاريخًا لانطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة (المحرر).

نخـب الداخل ونخب العائدين، وآخر يتناول نخب الجيل القديم ونخب الجيل الجديد، وغيرها من التصنيفات، لكن قد يصعب التطرق إلى السمات التفصيلية بين هذه النخب، إذ ليس الهدف من هذا المبحث عرض سمات النخب بقدر ما هو معرفة تأثير هذه السمات في تكوين رأس المال الاجتماعي.

إن السمة الأوضح لنخبة حركة فتح هي «الوطنية»، بحسب تعريفها لنفسها في المادة العاشـرة من مبادئ حركة فتح الواردة في نظامها الأساسي[6]. وخلال فترة التأسيس، كانت نخبها، وتحديدًا المؤسِّسة للحركة[7]، تتسم بالفكر الثوري والكفاحـي والعمل النضالي ضـد الاحتلال الإسـرائيلي لتحريـر كامل الأرض الفلسـطينية، وفـق ما يشـير إليـه نظامها الأساسـي، وإقامـة دولـة ديمقراطية[8]. وعبارة تحرير كامل تراب الأرض الفلسطينية جاءت منسجمة مع واقع الخطاب السياسي السـائد في الوطن العربي في تلك الفترة. ويمكن القول إن من سمات النخبة خـلال هذه المرحلة تغليب المصلحة العامة وتحرير الأرض الفلسـطينية كاملة على حسـاب المصلحة الحزبية الخاصة. إضافـة إلى ذلك، يمكن وصف نخـب حركة فتـح بالنخب المتعلمة، بحسـب ما أكدت دراسـة سـمر البرغوثي بشأن سمات النخبة الفلسطينية[9].

عندما توجّهنا إلى المبحوثين بسـؤال عن أبرز سـمات حركة فتح، أعرب 53.33 فـي المئة من نخب فتح عن اعتقادهم أن التنوع هو أبرز سـماتها، لأنها حركـة علمانية تضم في صفوفهـا العلماني والاشـتراكي والديمقراطي والبعثي،

(6) حركـة التحرير الوطني الفلسـطيني فتح، مفوضية التعبئـة والتنظيم، «النظام الأساسـي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»،» الباب الأول: المبادئ الأساسية، المادة (10).

(7) يشـار في أدبيات حركة «فتح» إلى وجود سـتة أشـخاص أسسـوا حركة فتح، هم: ياسر عرفات وخليل الوزير وعادل عبد الكريم وعبد الله الدنان ويوسف عميرة وتوفيق شديد، وتبع ذلك انضمام أعضاء جـدد كان أبرزهم صلاح خلف وخالد الحسـن وعبد الفتـاح حمود وكمال عدوان ومحمد يوسـف النجار وفاروق القدومي وسليم الزعنون. وتجدر ملاحظة أنه لم يبق أيٌّ من مؤسسي الحركة على قيد الحياة.

(8) حركـة التحرير الوطني الفلسـطيني فتح، مفوضية التعبئـة والتنظيم، «النظام الأساسـي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»،» الباب الأول: المبادئ الاساسية، المادة (13).

(9) سـمر جـودت البرغوثي، «السـلطة الوطنية الفلسـطينية وبنيـة النخبة السياسـية الفلسـطينية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 230.

وتتنوع في أماكن لجوئها وشـرائحها العمرية التي تمثّل انعكاسًا لتنوع المجتمع الفلسـطيني وأماكن لجوئه. وبسـبب هذا التنوع، يعتقد أحمد محمد أن شـروط الانضمـام إلى فتح أيسـر من شـروط الانضمام إلـى غيرها مـن التنظيمات[10]. ويوضـح الجـدول (4 - 1) رأي المبحوثيـن مـن نخـب فتـح في أبرز سـمات الحركة.

الجدول (4 - 1)

سمات نخبة حركة فتح

الانتماء السياسي	ما أبرز سمات حركة فتح		المجموع
	التنوّع	لم يذكر التنوع كأبرز سمة لفتح	
نخبة فتح	8	7	15
النسبة المئوية	53.33	46.66	

علـى الرغم مـن أهمية التنـوع داخل نخبة فتح فـي إثراء التجربـة الحزبية للحركة، فإن من شـأنه التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ إن علاقات الثقـة والتضامن والتعـاون داخـل النخبة الموحـدة أيديولوجيًـا ودينيًا قـد تتأثر بالانقسـام. وكان تنوع فتـح الأيديولوجـي والدِّيني من بين الأسـباب التي أدت إلى الانشـقاقات التي شـهدتها الحركة منذ بداية نشـأتها، كما فعـل صبري البنا (أبـو نضال)، وهو مـا أقرّته حركة فتح فـي موقع مفوضية الحركـة الإلكتروني، إذ جاء فيه: «كان للصراعات الفكرية والسياسـية في الأعوام (1973 - 1983) بروز واضح، خاصة في الموقف من السـلطة والمؤتمر الدولي للتسوية (مؤتمر جنيف)، ممّـا أفرز عدة تيارات في أوسـاط الحركة، حتى إن هنـاك من دعا إلى تبنّي إنشـاء حـزب طليعي ثوري مـن بيئة حركـة فتـح»[11]. وبعد اتفاق أوسـلو

(10) محمـد أحمد، «حركـة التحرير الوطنـي الفلسـطيني فتح وأثرها علـى التنمية السياسـية في فلسـطين (1993-2006)،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص 43.

(11) نبذة عن حركة فتح، مفوضية التعبئة والتنظيم حركة التحرير الوطني الفلسـطيني فتح، متوافر على: http://www.fatehorg.ps/arabic/index.php?action=pages&id=3

حدثت خلافات كبيرة داخل حركة فتح تراوحت بين من أيد اتفاق أوسلو ومن عارضه، وترتب على ذلك ظهور تيارات داخل فتح، منها ما يؤيد استمرار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، ومنها ما يرى السير في مسار العملية السلمية، وتيار ثالث يدعو إلى السير في العملية السلمية مع استمرار المقاومة، وربما يفسر ذلك استمرار العمل المقاوم من خلال أجنحة مسلحة لفتح داخل مناطق السلطة. ويُعتقد أن إسرائيل ساهمت بقدر كبير في عدم وحدة فتح وتمزيقها وتدميرها من الداخل، لأنها لا تريد حركة فلسطينية واحدة قوية ومسيطرة، بل تريد حركة مشرذمة[12].

عندما تميل النخبة إلى الانشقاق بدلًا من الوحدة، وتجنح عند الاختلاف السياسي الفكري أو السياسي إلى الصراع بدلًا من الحوار والنقاش، ولا تتقبل الرأي الآخر، فإنها تكون غير متسامحة تجاه المختلفين معها، وهذا الأمر ينطبق على النخبة السياسية لحركة فتح. وأكد جميع المبحوثين من نخبة حماس أن حركة فتح غير متسامحة تجاههم، والشيء نفسه ينطبق على جميع المبحوثين من نخبة فتح الذين اعتبروا أن حماس غير متسامحة تجاههم. وأكد بعض الدراسات عدم ديمقراطية فتح وعدم تسامحها[13]، وأن علاقات النخبة تتسم بالتنافس والصراع[14].

من ناحية نظرية يُلحظ من خلال منشورات حركة فتح تشديدها على كونها متسامحة مع الآخر، وحرصها على الوحدة، وعدم رفع السلاح في وجه الشقيق[15]. إلا أن الواقع والممارسة لم يثبتا صحة ذلك، فالتجربة أظهرت عدم تسامحها مع الآخر إلى أن وصل الأمر حد الاقتتال مع حماس.

---

(12) أحمد فهمي، حماس بين زمنين (الإمارات: البيان، 2006)، ص 19.

(13) تيسير عزام، «التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطني (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص 42.

(14) أيوب، ص 175.

(15) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، «فتح ورحابة التعددية،» متوافر على: http://www.fateh.net/public/newsletter/2006/01-01-2005/3.htm

من سمات نخب حركة فتح السياسية، وتحديدًا الأولى منها، عدم مداولة مواقعها. فبحسب ما ترى سمر البرغوثي، كان عدم هذا التداول أمرًا شائعًا أيضًا بالنسبة إلى نخب منظمة التحرير التي تسيطر عليها حركة فتح، إذ لم يكن التداول أمرًا مألوفًا بالنسبة إلى نخب المنظمة، بدليل أن النخب نفسها تقريبًا استمرت في قيادة المنظمة أعوامًا طويلة، ولم يكن التداول في تركيبة هذه النخبة يتم بطريقة دورية صحية، بل كانت عملية الخروج من النخبة تتم في كثير من الأحيان، بسبب الوفاة الطبيعية أو الاغتيال[16]. وأقر المبحوثون من أعضاء فتح بعدم تداول مواقع النخبة بما أثّر سلبا في ثقتهم، ولا سيما بالنسبة إلى رئاسة الحركة، إلا أنهم يعتقدون أن انتخابات حركة فتح في عام 2011 بعد توقف مديد، وتحديدًا بالنسبة إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري، ساهمت نوعًا ما بتداول مواقع النخبة على نحو مغاير لما كان عليه الأمر أيام ياسر عرفات.

عندما تتأثر ثقة أعضاء فتح بنخبها سلبًا، لعدم إمكان وجود مداولة حقيقية في ما بينها وفق مبادئ الديمقراطية، فإن ذلك يؤثر سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي تحديدًا بالنسبة إلى باقي الأعضاء المنتمين إلى الحركة. تؤكد حركة فتح من الناحية النظرية أنها ديمقراطية في أدبياتها وفي نظامها الأساسي. وعندما توجهتُ إلى المبحوثين من نخب حماس وفتح للوقوف على رؤيتهم لحركتي حماس وفتح وأيهما أكثر ديمقراطية، صعب عليّ معرفة الإجابة الدقيقة من وجهة نظر هؤلاء المبحوثين، إذ أعرب المبحوثون من نخب فتح عن اعتقادهم أن فتح أكثر ديمقراطية من حماس لأنها علمانية، بينما العقلية المسيطرة على حماس عقلية دينية تنطلق من الحلال والحرام، فيما اعتبر جميع المبحوثين من حماس أن حركة حماس أكثر ديمقراطية من فتح لأنها تتخذ قراراتها وفق الشورى بينما تتخذها فتح بشكل أكثر فردية ومركزية. وبذلك تساوت في هذا الأمر إجابات المبحوثين من نخبة حماس ومن نخبة فتح.

(16) البرغوثي، ص 112.

يعتقد بعض الباحثين أن ممارسات فتح تدل على عدم ديمقراطيتها، بسبب شخصية عرفات وصفاته الكاريزمية التي اتسمت بالطابع الفردي في الحكم، سواء لحركة فتح أم للسلطة الفلسطينية. وبسبب هذه السمة، لا مجال لنشوء عملية سياسية ديمقراطية أو قيام نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني[17]. وكان للانتفاضة الفلسطينية في عام 1987 أثر كبير في تكوّن نخبة سياسية جديدة من حركة فتح ذات سمات مختلفة نوعًا ما عن النخبة السياسية المؤسِّسة أو القيادية للحركة. ولم يقتصر تأثير الانتفاضة على النخبة السياسية لحركة فتح، بل إنها أثّرت أيضًا في النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام، وأدت إلى ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس التي اعتُبر ظهورها نقطة التحول الأهم لرصد تأثيرها في بنية النخبة قبل الانتفاضة وبعدها[18]. كذلك ساهمت الانتفاضة في خلق تغيير جذري في سمات النخب الوطنية الجديدة، حيث أصبحت النخب مكوَّنة من أبناء القرى والمخيمات، كما شكلت شريحة المهنيين من الطبقة الوسطى الشريحة الثانية للنخب السياسية قبل إنشاء السلطة[19].

أطلقت أغلبية الباحثين على النخب أو القيادات التي تشكّلت بعد الانتفاضة من حركة فتح اسم النخبة الداخلية أو الجيل الجديد. وتجدر ملاحظة أن صفة نخبة الداخل لا تقتصر على حركة فتح وإنما تُطلَق أيضًا على النخب التي تشكلت من الفصائل كافة، ويُقصد بها النخب أو القيادات التي نشأت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ليتم تمييزها من النخبة التي

---

(17) انظر: ويليام كونت، «التوق إلى الديمقراطية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 19 (صيف 1994)، ص 51؛ أحمد خليفة ومحمود سويد، «عرفات كقائد،» «فتح» كتنظيم، ومسيرة الثورة الفلسطينية في حوار صريح مع شفيق الحوت،» مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 60-61 (خريف/ شتاء 2004)، ص 9-12؛ الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003)، ص 64؛ أيوب، ص 268-269؛ وعلي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1999)، ص 27، وانظر أيضًا: Yezid Sayigh and Khalil Shikaki, «Strengthening Palestinian Public Institutions: Independent Task Force Report,» *The Council on Foreign Relations* (1999), Available at: http://www.cfr.org/content/publications/attachments/palinstfull.pdf

(18) علي الجرباوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخب السياسية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1989)، ص 70 - 130.

(19) البرغوثي، ص 239.

تشكّلت خارج الأراضي الفلسطينية، حيث يُعتقد أن سبب ظهور سمات جديدة لنخب الداخل يعود إلى نشوء جيل جديد وفئة شابة من قيادات الانتفاضة[20]. وساعدها في أن تكون من النخبة تعرّضها للسجن أو النفي أو الإبعاد بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لا انتماؤها إلى العائلة أو احتلالها المكانة البارزة، كما كانت حال النخبة الفلسطينية سابقًا[21]. واتسمت قيادات الانتفاضة تحديدًا بأنها تُغلّب مصلحة الانتفاضة العامة على المصلحة الخاصة، وكان لديها استعداد للعمل مع المختلِف معها سياسيًا من أحزاب أخرى، وبالتحديد من حركة حماس، بحسب ما أكد المبحوثون من قادة اللجان الشعبية. كما هناك من أشار إلى وجود عمليات مسلحة مشتركة بين حماس وفتح[22].

إذا كان للانتفاضة دور في تكوين نخب سياسية جديدة ذات سمات جديدة، فإن لإقامة السلطة الفلسطينية أيضًا دورًا في تشكيل نخب سياسية جديدة ذات سمات تختلف عن سمات قيادات الانتفاضة، كما يعتقد المبحوثون الذين يرون أن أوسلو ونخبها تختلف عن قادة الانتفاضة كثيرًا لناحية الصفات التي عهدوها منها. فمن سمات النخبة المتشكّلة بعد أوسلو سمة الزبائنية (من منح العطايا والهبات والمناصب والتشغيل والإلحاق بأجهزة السلطة)، التي عززت الواسطة والمحسوبية بعد قيام السلطة، بحسب ما أشار كثيرون من المبحوثين، ولم تكونا معهودتين خلال الانتفاضة. والزبائنية هي نوع من أنواع المحاباة التي تتم بناءً على علاقات القرابة والصداقة والانتماء الحزبي[23].

لجأت النخب المتشكّلة بعد أوسلو من حركة فتح إلى الزبائنية لتقوية

---

(20) خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988)، ص 57.

(21) هلال، ص 20.

(22) محمد نجيب ورولاند فرديريك، «الجماعات المسلحة غير النظامية وحكم القطاع الأمني،» في: رولاند فريدريك وأرنولد ليتهولد، تحرير، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص 123.

(23) توفيق أبو حديد، «التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2010)، ص 184.

نفوذها وسلطتها ولضمان الولاء الشخصي، وتوفير قاعدة اجتماعية واسعة لها تستمد منه شرعية وجودها؛ فالزبائنية من شأنها أن تقلل من المساءلة والمحاسبة للنخب، واعتُبرت أحد معيقات التحول الديمقراطي[24]. وهي تساعد في استشراء الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، حيث يُستغل المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية وخاصة للنخب السياسية، إلى جانب استخدام الواسطة بسبب غياب الثقة بحياد المعايير ونزاهتها وموضوعيتها في عمل المؤسسات والأجهزة العامة أو سلوك القائمين عليها، لأن سلطة النخب تكون أقوى من سلطة القانون. وعززت السمة الريعية والزبائنية مفهوم العائد المادي أو المقابل، وتراجعت قيم التطوع، بحسب ما أجمع عليه المبحوثون من أعضاء حماس وفتح والمستقلون، بعد أن كانت الانتفاضة تعزز لدى الجميع (أبناء المجتمع الفلسطيني وقادة الانتفاضة) شعورًا بالمساواة، وكانت أغلبيتها تعمل بإرادتها الطوعية بشكل تعاوني مع الجميع، من منظور وطني من دون أن تتوقع أي مقابل مادي.

أدت سمة الزبائنية والفساد في النخب السياسية الجديدة المتشكّلة بعد أوسلو إلى سمة أخرى متعلقة بالتغطية على أفعال غيرها من النخب، بسبب العلاقات الشخصية بينها والمصالح الخاصة، مستغلة موقعها ونفوذها، وهو ما أكده بعض الوثائق الرسمية للمجلس التشريعي[25]. وهناك أمثلة كثيرة أخرى غيرها تؤكد أن العلاقات الشخصية حلّت محل علاقات المواطنة بالنسبة إلى هذه النخبة الجديدة، واهتمامها بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. فبحسب ما يُعتقد، تتسم الطبيعة التي تحكم حركة فتح داخليًا بالمساومات والمواءمات بين المصالح الشخصية الخاصة ومبدأ النفعية المتبادلة[26].

من سمات نخب حركة فتح أيضًا استخدامها الأهداف العامة لتحقيق أهداف خاصة بها؛ فالنخب السياسية لحركة فتح تتخذ قراراتها بناء على

---

(24) أيوب، ص 131.

(25) «المحضر الحرفي لجلسة المجلس التشريعي الأول،» الإجتماع الثاني المنعقد في مدينتي رام الله وغزة في 18 شباط/ فبراير 2002. الدورة السادسة – الفترة الثانية (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2002).

(26) أحمد، ص 111.

مصالحها الذاتية والحزبية لا استنادًا إلى القانون، وسيتم توضيح هذه السمة لدى نخب فتح عند مناقشة مبادئ زتومبكا في الحالة الفلسطينية بشكل مفصل، وتوضيح آراء المبحوثين حيال هذه السمة. وأكد بعض الدراسات أن صناعتها القرار تتم بناء على مصالح ذاتية، بعيدًا من الأطر المؤسسية[27].

كان لإقامة السلطة الفلسطينية عقب أوسلو تأثير كبير في تغيُّر سمات النخبة السياسية لحركة فتح، وهو ما دعا سمر البرغوثي إلى اعتبار إنشاء السلطة الفلسطينية نقطة التحول الأهم في سمات النخب الفلسطينية[28]، في حين اعتبر الجرباوي أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى هي نقطة التحول الأهم في بنية النخبة السياسية الفلسطينية. وتميل هذه الدراسة إلى اعتبار أن كلًّا من الانتفاضة وإقامة السلطة الفلسطينية هي في منزلة نقطة تحول مهمة بالنسبة إلى النخبة السياسية الفلسطينية وسماتها، لكن من منظور دورها في تكوّن رأس المال الاجتماعي. إذ من هذا المنظور، إذا كانت الانتفاضة أثّرت في تكوّن نخب جديدة ذات سمات جديدة، فإن سمات هذه النخبة كانت إيجابية في تكوين رأس المال الاجتماعي لما اتصفت به من تعاون وتسامح تجاه الآخر، إضافة إلى اتسامها بالوحدة وتغليب مصلحة المجتمع الفلسطيني والانتفاضة العامة على المصلحة الخاصة. أمّا النخبة السياسية التي تشكلت بعد أوسلو، فسماتها كانت سلبية بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك بتغليبها المصلحة الخاصة على العامة، وتأثيرها السلبي في ثقة المواطنين تجاهها، وهو ما سيتم توضيحه بشكل مفصل لاحقًا.

2- سمات النخبة السياسية لحركة حماس

نشأت حركة حماس داخل الأراضي الفلسطينية، وكانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى العامل الأول الذي ساعد في نشأتها وتكوّن نخبها[29].

---

(27) أيوب، ص 159.

(28) البرغوثي، ص 240.

(29) «نبذة عن حركة حماس،» المركز الفلسطيني للإعلام، 15/ 9/ 2006، متوافر على: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7YjyNYgnCrGxy9LphpYtjbpN10jo4ZpAEj22uHhDqul1JcP2sHDtgZlJCR3C2afNaApr%2bmcrhAOq3FNcmJIzvxLcU9gqBHHcqmhfrDvamPtU%3d#6

وكما كان الأمـر لجهة تأثُّر سـمات حركة فتح بحـوادث سياسـية معينة، كذلك هو بالنسـبة إلى سمات حركة حماس. كما لا يمكن اعتبار أن نخبة واحدة تمثّل حماس، إذ يوجد فيها نخبتان، نخبة داخل الأراضي الفلسطينية ونخبة خارجها، وهناك خـلاف بين النخبتيـن، وتحديدًا بخصـوص انضمام حمـاس إلى منظمة التحرير.

بالانتقـال إلى سـمات النخبة السياسـية لحركة حماس، يُلحظ أن سـمتها الأوضح هي أنها إسـلامية، اسـتنادًا إلى تعريف الحركة لنفسـها في ميثاقها[30]. ولا يعنـي هذا أن الشعب الفلسـطيني ينفي هـذه الصفة عن الوطنييـن، وهو أمر أشار إليه استطلاع للرأي أجراه مركز الشرق الأدنى للاستشارات[31].

من معتقدات الحركة أنها تقوم على أساس أن الإسلام يمثّل نظامًا عقائديًا ينظم الحياة بمناحيها كلها (شعار الإسلام هو الحل)[32]. وهي تمارِس السياسة علـى اعتبار أن السياسـة فرع مـن فروع الدِّين الإسـلامي[33]، وترفض اسـتبدال إسـلامية فلسـطين الحالية والمسـتقبلية بالفكرة العلمانية التي تتبنّاها حركة فتح وباقي فصائل منظمة التحرير[34]. واعتُبرت حركة معارضة لاتفاق أوسـلو، لأنها تـرى أن مثل هذا الاتفاق لا يلبّي طموحات الشعب الفلسـطيني، ولا يسـتجيب للحـد الأدنى مـن تطلعاتـه، وأنه غيـر عـادل. وترفض الحركـة التنـازل عن أي جزء من فلسـطين، وبالتالي ترفض قرارات الأمم المتحـدة كلها، والمفاوضات المحكومة سلفًا بإملاءات العدو بسبب اختلال مختلف موازين القوى لمصلحة العدو بصورة فاضحة[35].

---

(30) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس»،» الباب الأول، المادة الأولى، ص 5.

(31) «NEC's Monthly Monitor of Palestinian Perceptions: Towards Politics and Religion: With a Special Focus on Women,» *Bulletin of Near East Consulting*, vol. 6, nos. 7-8 (July-October 2010), p. 12, http://www.neareastconsulting.com/surveys/all/files/2010/PPPJulyOct2010.pdf

(32) محمد نجيب ورولاند فرديريك، «الجماعات المسلحة غير النظامية وحكم القطاع الأمني،» في: فريدريك وليتهولد ص 123.

(33) عزام، ص 80.

(34) «نبذة عن حركة حماس،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(35) خالد أبو العمرين، حماس: حركة المقاومة الإسـلامية: جذورها- نشـأتها- فكرها السياسي (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2000)، ص 279.

كانت سـمات النخبـة السياسـية لحركة حمـاس، المتعلقـة بأيديولوجيتها وفكرها المسـتمدين من الدِّين الإسـلامي، أسـاس الخلاف مع النخبة السياسية لحركة فتح العلمانية، وما سـبب لاحقًا من أذى لقيم الثقة والتعاون والتسـامح، واقتتال بين الحركتين. فـإذا كان فحوى الانتقاد الموجَّه إلـى بوتنام تجاهل هذا الأخيـر دور الأحـزاب السياسـية والحركـات والأيديولوجيـات والمعتقـدات فـي الأداء المؤسسـي ونتائـج الديمقراطية، فـإن هذا الانتقـاد يُحتمـل أن يزداد في الحالة الفلسـطينية فـي حال النظر إلى أكبر حركتين في السـاحة الفلسـطينية مختلفتين في الناحية الأيديولوجية.

يعتقـد المبحوثون من النخب السياسـية لحماس أن الحركـة أكثر من فتح تماسكًا بسبب طبيعة تنشئة أعضائها التي تقوم على الطاعة، لأن تربيتها عقائدية. وأظهر اسـتطلاع أجـراه مركز الشرق الأدنى للاسـتشارات أن 70 فـي المئة من العيّنة التي اسـتُطلعت آراؤها، وأبدت عدم ثقتها بأي من حركتي حماس وفتح، ترى أن حماس أكثر من فتح تنظيمًا وتماسكًا. وأبدى 67 في المئة من العينة أن حماس أكثر توحّدًا، فيما يعتبرها 63 في المئة أكثر شفافية وقابلية للمساءلة[36].

بحسـب قـول مهيب النواتـي، تعتمـد حماس على نظـام الشورى أساسًـا لعملهـا التنظيمي، ويتم ذلك من خلال مجلس شـورى يُعتقد أنه يتكوّن من 50 إلى 70 شـخصًا في أماكن وجـود الحركة كلها[37]. لكن علـى الرغم من ذلك، أبـدى المبحوثون من نخـب فتح أن من سـمات حماس أنها لا تعتـرف بالتنوع والاختـلاف في السـاحة السياسـية، وأنها تلجـأ إلى أسـلوب التكفيـر والإلغاء والإقصـاء فـي مواجهـة خصومها. ويتضـح من خـلال إجابـات المبحوثين من فتح أن سـمة التكفير والإقصاء في مواجهة خصوم نخـب حماس برزت بشكل واضح لاحقًا، وتحديدًا بعد الانقسام.

---

(36) «NEC's Monthly Monitor,» p. 17.

(37) مهيب سـلمان النواتي، حماس مـن الداخل (عمان: دار الشروق للنشـر والتوزيع، 2002)، ص40-41.

تتسم النخب السياسية لحركة حماس أيضًا بأنها متعلمة، بحسب ما أكدت دراسة سمر البرغوثي، وتتمتع بدرجات علمية أعلى ممّا تتمتع به نخب فتح، وهذا إحدى مميزات حركة حماس، كما ترى، لأن من المبادئ التي ركزت عليها عند تأسيسها هو المستوى التعليمي، بينما لم يكن التعليم هاجس حركة فتح الأول. إلا أن ما يلاحَظ على أغلبية نخب حماس، بحسب دراسة البرغوثي، أن تعليمها يتركز على العلوم الإسلامية[38]. وتعتقد الباحثة أن سمة التعليم بالنسبة إلى النخب السياسية ليس لها أهمية في ما يتعلق بتكوين رأس المال الاجتماعي الإيجابي، ما دامت لم تنعكس على التعامل مع قضايا الصراع الناجمة عن الخلاف الفكري أو الأيديولوجي بين النخب المتصارعة، وأصرّت على حل الصراع وفق الاقتتال الدموي، وهو ما حصل بين نخب حماس ونخب فتح.

من سمات نخبة حركة حماس أيضًا، كما لمستُ من خلال إجابات المبحوثين من نخب حماس وفتح، أن نخب حماس أكثر تفاؤلًا من نخب فتح وأكثر تقبّلًا للخسارة؛ فعندما توجهتُ إلى النخب السياسية لحماس وفتح لسؤالهم عن تفاؤلهم بالمستقبل، لاحظت أن النخب السياسية لحماس أكثر تفاؤلًا من النخب السياسية لفتح؛ إذ أعرب 86.66 في المئة من نخب فتح عن تشاؤم بالمستقبل، في مقابل 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب حماس، حيث أبدت 66.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس تفاؤلها بالمستقبل في مقابل 13.33 في المئة من نخب فتح. ويبرر المبحوثون المتفائلون من حماس سبب تفاؤلهم بتورط أميركا في أفغانستان، وتراجع الصهاينة منذ انسحابهم من سيناء في عام 1982، ثم انسحابهم من جنوب لبنان في عام 2000، وانسحابهم من غزة، إذ رأوا في ذلك تغيرًا إيجابيًا لمصلحة المقاومة، إضافة إلى الربيع العربي الذي أفرز فوز الحركات الإسلامية (انظر الجدول (4 – 2)):

(38) البرغوثي، ص 334-336.

الجدول (4 - 2)
وجود التفاؤل أو التشاؤم بالمستقبل لدى نخب حماس وفتح

الانتماء السياسي	التفاؤل بالمستقبل		المجموع
	يوجد تفاؤل بالمستقبل	لا يوجد تفاؤل بالمستقبل	
نخبة فتح	2	13	15
النسبة المئوية	13.33	86.66	
نخبة حماس	10	5	15
النسبة المئوية	66.66	33.33	

تؤكد البرغوثي أن نخبة حماس هي الأكثر تفاؤلًا بتحقيق أهدافها، سواء القصيرة المدى أم البعيدة المدى[39]. كما أنها الأكثر تقبّلًا للخسارة في تحقيق الأهداف السياسية[40]. ولسمة التفاؤل التي لاحظتُها على نخب حماس تأثير أيضًا في الوحدة والمصالحة، وبالتالي في تكوين رأس المال الاجتماعي، حيث أبدت نخب فتح تشاؤمها بإمكان إتمام المصالحة والوحدة بين شطري الوطن.

كما أن من سمات نخب حماس الاهتمام بشؤونها الداخلية وبمسألة مداولة النخبة أكثر من حركة فتح؛ فبحسب ما ترى البرغوثي، فإن الفارق الواضح بين نخبة الحركتين أن نخبة حركة فتح بدأت العمل الوطني وهي تنظر خارجها، تضع نصب عينيها التحرير والعودة بالعمل المسلح، بينما تنظر نخبة حركة حماس إلى داخلها أولًا، وتسعى إلى تربية الجيل بكامله، وانتقاء خيرة عناصر هذا الجيل باعتبارها نخبة لقيادة الحركة، ولا تنظر إلى خارجها أولًا بهدف التحرير[41]. فعندما استهدفت إسرائيل مؤسس حركة حماس أحمد ياسين، وكذلك القيادي فيها عبد العزيز الرنتيسي وغيرهما، لم تشهد الحركة

(39) البرغوثي، ص 432.
(40) البرغوثي، ص 440.
(41) البرغوثي، ص 339.

انهيارًا، بل سرعان ما أعادت تنظيم صفوفها وأفرزت نخبًا جديدة، من بينها نخب شبابية. وهناك من يرى أن حماس أولت المجتمع اهتمامها أيضًا، إذ يعتقد رجب البابا أن حركة حماس اتجهت نحو تربية المجتمع، وإرساء قواعد التآخي والتعاون، واحترام الآخرين، والتكافل والتراحم[42]. وتؤثر سمة مداولة النخبة في تكوين رأس المال الاجتماعي، لما لها من تأثير في ثقة المبحوثين، وتحديدًا من أعضاء حماس الذين أبدوا اعتقادهم أن حماس متجددة، على عكس فتح.

كما اتسمت نخبة حركة فتح بالتفكير الواقعي، وغيّرت أهدافها وآلياتها مع ما كان يستجد من متغيّرات دولية وإقليمية، وهذا شأن حماس تقريبًا، كما يعتقد المبحوثون من نخب فتح، إذ يعتبرون أن حماس غيّرت من تفكيرها بخصوص القبول بأراضي 1967، وهو ما نفاه جميع المبحوثين من نخب حماس، ولهذه السمة تأثير بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي لجهة إمكانية التوصل إلى حلول وسط. وتجدر ملاحظة أن عددًا من الدراسات أشار إلى قدرة حماس على التكيف مع الظروف السياسية، وتغيير أهدافها بمجرد الوصول إلى الحكم، لكنها وجّهت انتقادات إليها لعدم قدرتها على الفصل بين العمل الحكومي الرسمي والعمل الحركي، والتوجس من انحرافها عن مشروعها المقاوم[43].

أمّا بالنسبة إلى سمات النخبة السياسية لحركة حماس في ما يتعلق برؤيتها للآخر، فيبدو أن سماتها من الناحية النظرية تختلف عنها من حيث الممارسة أو التطبيق؛ إذ إن رؤية حماس ونخبها للآخر المختلف السياسي معها، وتحديدًا

---

(42) رجب البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية (1987-1994)،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2010)، ص 153.

(43) انظر: باسم الزبيدي، حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010)، ص 9؛ عزام، ص 108؛ بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجًا-رسالة ماجستير (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، 2008)، ص 124، ورائد النعيرات، «الأداء الحكومي لحركة حماس تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير،» ورقة قدمت إلى: جامعة النجاح الوطنية.
http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article/file/---.pdf

فتـح وغيرها من الحركات الوطنية، تختلف من حيث الممارسـة عنها من حيث النظرية؛ فمـن الناحيـة النظرية، تتضـح رؤية حمـاس ونخبها للآخـر، وتحديدًا لحركة فتـح من خـلال ميثـاق الحركة، بـأن حماس تبـادل الحركـات الأخرى الاحتـرام، وتغلـق الباب في وجـه الخلافات الجانبيـة[44]. كما أنها مـن الناحية النظريـة «لا تجيـز الطعـن أو التشهيـر بالأفـراد أو الجماعـات، فالمؤمـن ليس بطعانٍ ولا لعّـان»[45]. كما أوضح ميثاق الحركة أن «منظمة التحرير الفلسـطينية من أقرب المقربيـن إليها،... والوطن واحد والمصـاب والمصير واحد وعدونا مشترك»[46].

إذا كانـت حمـاس قد أظهـرت من الناحيـة النظرية، سـواء فـي ميثاقها أم من خـلال تصريحاتها، أنهـا حريصة على الوحـدة وتقبل الآخـر والتعاون معه وتغليـب القواسـم المشتركـة على مواقـع الاختـلاف والتباين، فإن هـذا الأمر، بحسـب ما يثبته الواقع، لم ينعكس مـن ناحية الممارسـة العملية على تصرفات نخبها. فإذا كانـت حماس بنخبها تجنّبـت الصدام مع فتح خـلال الانتفاضتين، سـواء كانت مواجهة عسـكرية شـاملة أم عمليـات تصفية أم تحريـض وغيرها، فإنها أثبتت بعد الاقتتال الذي حصل في عام 2007 وسـيطرتها على غزة وطرد النخب السياسـية لحركة فتح من غزة، عكس ما جاء مـن الناحية النظرية، إذ إن الثقة بين نخب حركتي فتح وحماس أصبحت في أدنى مسـتوياتها، والتحريض شـامل ويجري تبادل الاتهامـات والتصريحـات المعادية من كـلا النخبتين عبر مختلف وسائل الإعلام، والتعاون بينهما بدا صعبًا للغاية، فهما لم تغلّبا القواسم المشتركة علـى مواقع الاختـلاف بينهما، وبالتالـي لم تتوصلا إلـى المصالحة. وكان لكل ذلك انعكاس سـلبي على تكوين رأس المال الاجتماعي الذي سيتم

(44) «ميثـاق حركـة المقاومة الإسـلامية «حمـاس»،» الباب الرابـع، المادة الخامسـة والعشرين، ص 26.

(45) «ميثـاق حركـة المقاومة الإسـلامية «حمـاس»،» البـاب الرابع، المـادة الرابعـة والعشرون، ص 26.

(46) «ميثـاق حركـة المقاومة الإسـلامية «حماس»،» البـاب الرابع، المـادة السـابعة والعشرون، ص 28.

تناولـه في المبحـث اللاحق. ونعتقـد هنا أن السـمات التي يجـب أن تتمتع بها أي نخبة سياسـية من أجل أن يكون لها دور فـي تكوين رأس مال اجتماعي، أن تتمتع بالصفـات الديمقراطية التي أوجزها زتومبكا بمبادئـه، وهو ما نعمل على توضيحه بشكل مفصل لدى تناول هذه المبادئ في الحالة الفلسطينية.

ثانيًا: الصراع بين شرائح النخبة ورأس المال الاجتماعي

لئن كان لسمات النخب السياسية أهمية في تكوين رأس المال الاجتماعي، فإن لصراعهـا بالضـرورة أهمية كبيرة فـي تكوينه؛ فمن شـأنه أن يؤثـر في الثقة والتعـاون بين النخـب، وفي غيرها مـن معايير قيـاس رأس المـال الاجتماعي. وقـد شـغل صـراع النخـب وتأثيرهـا فـي التحـولات الديمقراطيـة المنظّريـن لهذه التحولات، وتحديدًا بعض روّاد مجال الديمقراطية مثل دانكوارت روستو (D. A. Rustow) الذي يُعتبر أبا التحول الديمقراطي، وخصوصًا عقب نشر مقالته «التحول الديمقراطـي باتجاه نموذج دينامي» التي نشرها في بداية السـبعينيات، لكنه لم ينطلق حينذاك من مقالته للبحث فـي تأثير صراع النخب في التحولات الديمقراطيـة عبر تأثيره في رأس المال الاجتماعـي. ويُعتبر بوتنام أول من وجد علاقـة بين الديمقراطيـة ورأس المال الاجتماعي، إلا أنه لـم يبحث في احتمال أن يؤثـر صـراع النخب في التحـولات الديمقراطيـة ورأس المـال الاجتماعي، ولا سـيما بالنسـبة إلى الحـالات التي يكـون فيها تأثيـر النخب أقوى مـن تأثير المؤسسـات، وهو ما يُؤخذ عليه. وقد يكون من المفيد العودة إلى مقالة روستو لأنهـا من النظريات المهمـة التي بحثت في صراع النخـب. وعلى الرغم من أنه يصعب ادّعاء انطباق نظريته على الحالة الفلسطينية، لما لهذه الحالة من خاصية تختلـف عن غيرها مـن الحالات، فمـن المفيد التطـرّق إليها عند تنـاول صراع النخب الفلسطينية وتأثيره في رأس المال الاجتماعي.

إن ما يميز نظرية روسـتو من غيرهـا من نظريات التحـول الديمقراطي أنه لاحظ خلالها وجود خلط عنـد منظّري التحولات الديمقراطية بشأن الأسـباب المؤدية إلى الديمقراطية والأسـباب التي تعززها وتحافظ عليها، فحاول التمييز

بينها، فوجد أن النخب هي الفاعـل الرئيس في التحولات الديمقراطية وصاحبة الدور الأسـاس فيهـا، في حين ربمـا تكون هناك أسـباب تنتج مـن الديمقراطية وتسـاهم في تعزيزها وليست سـببًا في نشأتها. ويرى روسـتو في نموذج نظريته الـذي اعتمد علـى النخـب (الفاعليـن الأساسـيين) وعلـى اسـتراتيجياتهم، أنه ينظر إلى أن الانتقال الديمقراطي يحدث من الأعلى. ويرى أن السياسـة ليسـت منافسـة فـي المكتب وحسـب وإنما عمليـة لفض النزاعـات بيـن المجموعات البشريـة التي قـد تنشأ بسـبب تناقـض المصالح أو الشـك في المسـتقبل، وفي تطبيقاتها الأساسية للجدل المتعدد الجوانب، حيث تتضمن الديمقراطية بشكل خاص عملية التجربة والخطأ. والنجاح الأول، حسبما يناقش، قد يشجع القوى السياسـية وقادتها على طرح أمور أخـرى لفضها على الطريقـة الديمقراطية[47]. ويرى روسـتو أيضًا أن الديمقراطيـة مبنية حتى الآن على الصـراع، وأن في ظل صراع سياسي تنشأ نخب سياسية جديدة[48].

عمليـة التحـول الديمقراطي بالنسـبة إلى روسـتو هي عملية مـن الممكن أن تحـدث في ظـل ظروف يجتمـع فيها أكثر مـن عامل. ويحـدث الانتقال إلى الديمقراطية، بحسـب رؤيته، عند دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة شرعية، الأمر الـذي يؤدي إلى حدوث انقسـام بين النخب السياسـية (الفاعل الأسـاس فـي عملية الانتقـال إلى الديمقراطيـة)، ويتراوح هذا الانقسـام بين مـن يريد أن يسـتمر النظام القديم، وتمثّلـه النخبة الحاكمة، ومـن يريد تغيير النظـام، وتمثّله المعارضة[49].

يشترط روسـتو في نموذج نظريتـه «الخلقية» الوحدة الوطنيـة أو القومية؛ فالتحـول الديمقراطـي من وجهـة نظره يتطلـب مجتمعًا متجانسًـا، وهـذا يعني بالنسـبة إليه «أن لا يكون عند الأغلبية العظمى من المواطنين في الدولة المهيأة

(47) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-363.

(48) Rustow, p. 352.

(49) Rustow, p. 345.

للانتقال الديمقراطي أي شكوك أو تحفظات عقلية حول المجتمع السياسي الذي يجب أن ينتموا إليه»، وهذه لا تشمل أوضاعًا مثل وضع الدولة العثمانية في أواخر أيامها. ويرى روستو أنه لا بد من أن تمر عملية التحول الديمقراطي عبر مراحل عدة: المرحلة التحضيرية، ومرحلة القرار أو الاختيار، ومرحلة الاعتياد. وعلى الرغم من أنه يعتقد أن المرور بإحدى المراحل لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة أخرى، يرى أن ثمة ضرورة لأن تسبق الوحدة الوطنية المراحل الأخرى كلها(50).

تبدأ عملية التحول، بحسب نموذج روستو، بالمرحلة التحضيرية، وهي مرحلة بداية الصراع، أي إنها تبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة). المرحلة التالية للمرحلة التحضيرية هي مرحلة القرار أو الاختيار، وهي التي يتم فيها الاتفاق أو عدم الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية. والأمر الذي يختصر المرحلة التحضيرية هو القرار المدروس من القادة السياسيين لقبول وجود التعددية. ويعتقد أنه قد يرضخ بعض القوى المتشددة أو القومية للإجماع وتقبل بالقرار الديمقراطي، ليس بسبب الرضا وإنما حرصًا على مصالحها أو مستقبلها. بعد مرحلة القرار تأتي مرحلة الاعتياد، حيث تصبح الديمقراطية أمرًا طبيعيًا يتم اعتياده. والوصول إلى مرحلة معيّنة لا يعني أن التحول الديمقراطي تم، فالنموذج الخلقي الذي يطرحه روستو يبيّن عددًا من المراحل التي يجب المرور بها من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. وبذلك يؤكد روستو أمورًا يعتبرها مكوّنات لا غنى عنها من أجل بناء الديمقراطية أو خلقها، حيث يجب أن يكون هناك الوحدة الوطنية، ثم يجب أن ينشأ النزاع الجاد والمطوق. ولا بد بعد ذلك من الاختيار المدرك للحكم الديمقراطي. وفي النهاية، يجب على السياسيين والمنتخبين سواء بسواء اعتياد هذا الحكم الديمقراطي. وفي حال الانتقال إلى الديمقراطية و اعتيادها، من الطبيعي أن تعود الثقة بين النخب السياسية التي بدأت تعتاد الديمقراطية.

---

(50) Rustow, p. 350.

1- تأثير صراع النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي

إن تجاهل بوتنام الصراعات وما يمكن أن يكون لها من تأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي هما من الأمور التي انتُقد بسببها[51]. ووصف بعض الدراسات الصراعات بأنها «جانب مظلم» لرأس المال الاجتماعي[52]. وفي محاولة منّا لفحص تأثير صراع النخب السياسية الفلسطينية في رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، وجدتُ أن من الصعوبة إيجاد نظرية معيّنة وتطبيقها على الحالة الفلسطينية بسبب خصوصية هذه الحالة، لكن يمكن الاستفادة من نظرية معيّنة مثل نظرية روستو عند دراسة الحالة الفلسطينية، من دون ادّعاء أنها تنطبق كليًا على الحالة الفلسطينية. ونظرية روستو الذي رأى أن مرحلة بداية الصراع تبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة)، تحققت بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية التي أعقبتها أزمات متلاحقة، بحسب تفسير بعض الباحثين[53]. يمكن القول إن نظام الحكم للسلطة الفلسطينية لم يدخل مرحلة الأزمة الشرعية إلا بعد الانقسام، في إثر استيلاء حماس على سلطة غزة، وهو ما تذرعت له حماس بتبريرات مختلفة[54]، وإعلان حالة الطوارئ من جانب رئيس السلطة

---

(51) Martti Siisiäinen, «Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam,» Paper Presented at: *ISTR Fourth International Conference, The Third Sector: For What and for Whom?* (Dublin: Trinity College, 2000), pp. 6-7, www.istr.org

(52) Carl Boggs, «Social Capital and Political Fantasy: Robert Putnam's «Bowling Alone,» *Theory and Society*, vol. 30, no. 2 (April 2001), pp. 295-296.

(53) انظر: محسن صالح، «أزمة حماس وأزمة فتح،» الجزيرة معرفة، 25/ 11/ 2006، متوافر على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E1A5CCE-626A-4FC0-8BEA-7EB1383D32CD.htm؛ وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط حكومة حماس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 37؛ عاطف أبو سيف، «النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير،» مجلة سياسات، العدد 8 (ربيع 2009)، ص 22؛ حسن ابحيص [وآخرون]، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 13-14.

(54) الكتاب الأسود (3): ممارسات حكومة فياض غير الشرعية والتآمر الأمني مع جيش الاحتلال الصهيوني (فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2011)، ص 13-14؛ الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار (فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2007)، ص 5-6، «ما نشرته وسائل إعلام فتحاوية محض افتراء ومحاولة مكشوفة لتشويه صورة الحركة وقياداتها،» حركة المقاومة الإسلامية حماس، تصريح صحافي، 20 كانون الثاني/ يناير 2011.

أبو مازن[55]، واعتبار حماس حكومة الطوارئ أنها غير شرعية[56]، وأن ما قام بها أبو مازن غير شرعي[57]، وإعلان القوة التنفيذية لحماس أنها خارجة على القانون[58]، ومعاقبة منتسبيها[59]. وتبادلت الحركتان الاتهامات لتشويه إحداهما الأخرى[60]، وانغلقتا على نفسيهما، وزاد التباعد بين النخب لفقدانها الثقة[61]. وبذلك اعتُبرت أزمة النخبة السياسية الفلسطينية هي المتغير الرئيس في تفسير أزمة النظام السياسي الفلسطيني[62].

بدأت الأزمة والاختبار الحقيقي لما تدّعيه النخب السياسية نظريًا، كما نعتقد، عندما قررت حماس، وكانت في موقع المعارضة للحزب الحاكم، أي فتح، دخول الانتخابات التشريعية الثانية، لتتبادل كل من الحركتين الأدوار؛ حيث كان من المتعارف عليه أن حركة حماس تُعتبر معارضة للسلطة الفلسطينية من خارجها وللحزب المسيطر عليها (حركة فتح)، وبقيت على هذا النحو حتى انتخابات عام 2006، بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتأليفها الحكومة بمفردها، فتحولت بذلك إلى حزب السلطة. إلا أن الصورة بدأت تتضح أكثر بعد عام 2007، خصوصًا عقب ما قامت به حماس من

---

(55) مرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ في جميع أرجاء أراضي السلطة الفلسطينية، صادر عن مكتب الرئيس محمود عباس، رام الله، 14 حزيران/ يونيو 2007.

(56) «أبو مازن يقيل هنية ويعلن حالة طوارئ ويشكل حكومة إنقاذ: حماس ترفض القرار وتعتبر ‹تنفيذية› المنظمة غير شرعية،» الشرق الأوسط، العدد 10426، 15/ 6/ 2007.

(57) الناطق الرسمي باسم حركة حماس في الضفة، «حماس: عباس يتحول إلى ديكتاتور صغير في المنطقة ومراسيمه تنفذها دبابات الاحتلال في نابلس وغزة،» تصريح صحافي، 28/ 6/ 2007.

(58) «قرار رقم (257) لسنة 2007 بشأن اعتبار القوة التنفيذية وميليشيات حماس خارجة عن القانون،» صادر عن مكتب الرئيس الرئيس محمود عباس (رام الله)، 16/ 6/ 2007.

(59) «قرار بقانون رقم (4) لسنة 2007 بشأن حظر القوة التنفيذية وميليشيات حركة حماس الخارجة على القانون،» صادر عن مكتب الرئيس محمود عباس (رام الله، 12/ 9/ 2007).

(60) حركة المقاومة الإسلامية حماس، «ما نشرته وسائل إعلام فتحاوية محض افتراء ومحاولة مكشوفة لتشويه صورة الحركة وقياداتها،» تصريح صحافي، 20/ 1/ 2011.

(61) مولود سعادة، «النخبة والمجتمع: تجدد الرهانات،» مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10 (أيلول/ سبتمبر 2010)، ص 106.

(62) عياد البطنيجي، «أزمة النظام السياسي الفلسطيني،» الحوار المتمدن، العدد 2106، 21/ 11/ 2007، متوافر على: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116002

عملية سيطرة على الحكم في قطاع غزة وعلى مؤسسات السلطة الفلسطينية كلها هناك، وطرد نخب حركة فتح، وهو ما يمكن القول بشأنه إن نخبة حماس في غزة تحوّلت إلى نخبة سياسية حاكمة، وإن حركة فتح في غزة هي الحزب المعارض، في حين يمكن اعتبار النخبة السياسية لحركة فتح في الضفة الغربية هي المسيطر على مجريات الأمور السياسية كلها هناك، وبالتالي ظلت هي السلطة السياسية، وحركة حماس ونخبتها عادت مجدّدا في الضفة الغربية إلى حركة معارضة لها.

نحاول فهم كيف يمكن أن يؤثر صراع نخبتي حماس وفتح الذي وصل إلى الاقتتال الدموي العنيف في تكوين رأس المال الاجتماعي، سواء بشكل إيجابي أم سلبي، وذلك من خلال رؤية المبحوثين من حركتي حماس وفتح، حيث تأثرت ثقة كل منهما بالأخرى سلبًا، وفق ما أشار المبحوثون، لتصل إلى أدنى درجاتها، كما تأثرت عوامل الوحدة والتعاون بينهما سلبًا، وحل بينهما الانقسام بدلًا من التعاون. وعلى الرغم من أن صراع النخب أو الاتفاق بينهما تأثر بعوامل خارجية، فإن نخب حركتي فتح وحماس السياسية بقيت اللاعب الرئيس في التأثير في صناعة القرار، وبالتالي من الممكن أن تؤثر قراراتهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية (وهو ما أشار إليه روستو)، والتأثير بالتالي في الوحدة وإنهاء الانقسام بين غزة والضفة، وفي رأس المال الاجتماعي ومعاييره. وتجدر الملاحظة هنا أننا نهتم بكيفية إدارة نخب حماس وفتح الصراع، أي هل كانت إدارتها له وفقًا لمبادئ الديمقراطية التي أشار إليها زتومبكا تحديدًا، أم لا، أكثر من الاهتمام بالبحث في أسباب الصراع نفسها. وعندما توجهتُ إلى المبحوثين من النخب السياسية للحركتين بالسؤال: لماذا وصل الأمر بين حركتي حماس وفتح إلى الاقتتال الدموي ولم تجرِ إدارته وفق مبادئ الديمقراطية، ذكروا أسبابًا مختلفة أدت إلى الاقتتال، وفي ما يلي عرض لأبرزها:

أ- اختلاف المنهج والبرامج السياسية

أشار لاكين وليبست عند تناولهما علاقة الديمقراطية برأس المال الاجتماعي إلى أن تحدي الديمقراطية الحقيقي لا يكون عند من يحملون

معتقـدات متشابهـة، لأنهـم بالضـرورة سـيكونون أكثـر ثقـة فـي بعضهـم من أولئـك الذين يختلفون عنهـم، وإنما يكون في إيجاد الثقة فـي الذين يختلفون معهم أو يعارضونهـم[63]. فالديمقراطية نظام وجِـد لا للتوفيق بين المتشابهين فـي معتقداتهم، وإنمـا للتوفيق بيـن المختلفيـن، لأن النظـام الديمقراطي جاء ليُقـر التنوع والاختلاف فـي أي مجتمع، حيـث لا يكاد يخلـو أي مجتمع من اختلافات، سـواء دينيـة أم أيديولوجية أم سياسـية ... وهذا ظاهـرة صحية في أي مجتمـع، وفي حال الاختلاف لا يُقـر النظام الديمقراطـي الصراع الدموي الـذي يدمـر الثقـة بيـن الأطـراف المختلفـة وإنمـا يجتـرح الحلـول الوسـط والتوافـق. واعتبر بورديـو أن رأس المال الاجتماعي مهم لشـرح التباينات في المجتمع[64].

بالانتقـال إلـى الحالـة الفلسـطينية، يلاحَـظ وجـود التنـوع السياسـي والأيديولوجـي فيهـا. وعندمـا توجهـتُ إلـى النخب السياسـية لحمـاس وفتح لمعرفة سـبب الصراع الذي أدى إلى اقتتالهما، رأى ما نسـبته 53.33 في المئة من المبحوثين أن اختلاف المنهجين الإسـلامي والعلماني والبرنامج السياسـي لـكلٍ منهمـا كانا أحد أسـباب الصـراع التـي أدت إلـى الاقتتـال. ورأى 60 في المئة من المبحوثين من نخب فتـح و46.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أن الخلاف في المنهج والبرامج السياسية كان أحد أسباب الصراع التي أدت إلـى الاقتتال بيـن الحركتين. وأكد ذلـك الخلاف كثيرٌ من الدراسـات[65]، لكـن حاولنا أن نفهم لماذا لم يؤد هذا الخلاف سـابقًا إلـى اقتتال دموي، فرأت نخب فتح أن السـبب يعود إلى دخول حماس السلطة، بعد أن كانت في السابق خارجهـا ولا تأثيـر لهـا فـي قراراتهـا. ورأت نخـب حمـاس أن الخـلاف على

---

(63) Seymour Martin Lipset and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004), p. 115.

(64) Pierre Bourdieu, «What Makes a Social Class?: On the Theoretical and Practical Existence of groups,» *Berkeley Journal of Sociology*, vol. 32, no. 1 (1987), p. 4.

(65) كفـاح عـودة، «أحـداث حزيـران 2007 فـي قطـاع غـزة وتأثيرها علـى المشـروع الوطني الفلسـطيني "اسـتراتيجيا وتكتيكيا،" (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2009)، ص 112.

البرامج برز بعد فوز حماس، حيث أصبح هناك اتجاهان: اتجاه تمثّله فتح يسير في نفق مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي ثبت فشله، واتجاه آخر يسير بطريق المقاومة تمثّله حماس. وبعد أن كان أعضاء حماس وفتح يقومون بعمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي، أصبحت هذه العمليات تضر بالسلطة والمفاوضات، وأصبحت فتح تدين هذه العمليات، وأصبح هناك خلاف في المنهج. وشكك بعض الدراسات في أن يكون الصراع بين حماس وفتح صراع برامج، فليس ما يجري بينهما سوى صراع على السلطة[66].

يرى المبحوثون من نخب فتح الذين اعتبروا أن الخلاف في المنهج هو أحد أسباب الصراع الذي قاد إلى الاقتتال، أن بين حماس وفتح اتفاقًا حول الهدف المتعلق بتحرير الأرض الفلسطينية على حدود 1967، لكن الاختلاف بينهما يكمن في الوسائل حول كيفية التحرير، وبرأيهم أن حماس وافقت من خلال تصريحاتها على إقامة دولة على أراضي 1967. وهناك من اعتبر أن المشكلة تكمن في اختلاف نمط حياة الأفراد في حركة حماس بفكرها الإسلامي، وحركة فتح صاحبة الفكر العلماني، بحيث لم يستوعب أي طرف فكرة أن يخضع لنمط حياة الآخر. فعندما طوّرت حماس برنامجها السياسي، لم تبذل، ومنذ تأسيسها، أي جهد حقيقي للتوصل مع فتح إلى برنامج مشترك.

أما بالنسبة إلى المبحوثين من نخب حماس، فوجد هؤلاء أن الاختلاف في المنهج والبرامج بينهما يكمن في الوسائل والأهداف، لأن حماس تطالب بتحرير كامل الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام 1948، واعتبرت اتفاق أوسلو الذي قبلت على أساسه منظمة التحرير، وعلى رأسها فتح، إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، دمارًا للقضية الفلسطينية. ومن خلال مقابلة أجريناها مع عبد العزيز الرنتيسي، أحد مؤسسي حركة حماس رأى أن «ما

(66) جورج جقمان، قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2011)، ص 121.

يسمّى العملية السلمية أمر وهمي، فنحن أمام صراع وجود ولسنا أمام صراع حدود»[67].

«صراع الوجود بين الفلسطينيين وإسرائيل وليس صراع الحدود» هي الفكرة التي كانت تسيطر على القوى والفصائل الفلسطينية كلها، حتى على فتح نفسها قبل أن تقبل بحل أراضي 1967، والتنازل عن أراضي 1948 والاعتراف بإسرائيل، وهو ما كان يُعتبر من المُحرّمات في الفكر السياسي الفلسطيني حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين[68]. وأشار المبحوثون من النخب السياسية لفتح التي رأت أن أحد أسباب الصراع هو اختلاف المنهج، إلى أن حماس تسير بالاتجاه الذي سارت به فتح، إذ كانت فتح تؤمن بالمقاومة قبل أن تتبنّى خط المفاوضات مع إسرائيل. واستدلوا على صحة رأيهم بأن حماس تسير باتجاه خط المفاوضات مع إسرائيل من خلال المحادثات غير المعلنة التي كان آخرها مفاوضات إطلاق الأسرى في مقابل إطلاق الجندي جلعاد شاليط. وكانت نخب حماس نفت وجود أي محادثات بينها وبين إسرائيل عندما توجهتُ إليهم بسؤال حول هذا الأمر.

إن تناقض المنهج المقاوم والمنهج المفاوض بالنسبة إلى مشروع حماس الإسلامي ومشروع فتح العلماني، إضافة إلى اختلاف برامجهما السياسية، أثّر بشكل سلبي في ثقة المبحوثين من نخب فتح الذين يتبنّون الفكر العلماني بالمشروع الإسلامي الذي تتبنّاه حماس، وساهم في أزمة الثقة بين الحركتين. وقد أكد بعض الدراسات أن أزمة الثقة ساهمت في الانقسام[69]، ونعتقد أن

(67) نادية أبو زاهر، «الرنتيسي: خارطة الطريق ليست خطة تقود إلى حل سياسي، ولكنها في أحسن أحوالها تفتح باب المفاوضات من جديد وهو باب عقيم (مقابلة صحافية مع القيادي في حركة حماس عبد العزيز الرنتيسي)،» التجديد العربي، 31/ 7/ 2003.

(68) منيب شبيب، «نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2003)، ص 164- 170.

(69) عبد العزيز درويش، «آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: «فتح» و«حماس» نموذجًا،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2010).

أزمـة الثقـة الناجمة عن خـلاف بين النخـب المتعلقـة بصراعها حـول اختلاف المنهج والبرامج السياسية ليسـت مبررًا لوصول الأمر إلى حد الاقتتال الدموي بين حماس وفتح، وما تبعه من انقسـام أثّر في وحدة الشعب الفلسـطيني ورأس مالـه الاجتماعي، لأن الخلاف في المنهج بين المشروعين الإسـلامي والوطني لم يـؤدِ إلى اقتتال دمـوي بينهما في ما سـبق، حيث كانت حمـاس معارضة من الخارج، ودخولها السـلطة كان الاختبار العملي لمدى إيمان النخب الفلسطينية بمبـادئ الديمقراطيـة وقدرتها علـى إدارة أي صـراع ينشأ، إن كانـت وفق تلك المبادئ أم لا.

ب- عدم وجود ثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية

عندما وجد بوتنام أن شمال إيطاليا أكثر ديمقراطية من جنوبها، وعزا ذلك إلـى ارتفاع رصيـد رأس المال الاجتماعي فـي الشمال، بما سـاهم في تكوينه للمجتمـع المدنـي، انتُقد لتجاهلـه تأثيرات النخب السياسـية ومـدى امتلاكها أو عـدم امتلاكها ثقافة الديمقراطية، وإمكانية أن يسـاهم ذلـك في تدمير رأس المال الاجتماعـي؛ إذ يعتقد أزلانر أن عـدم امتلاك النخب ثقافـة الديمقراطية يؤثـر في رأس المال الاجتماعـي، ويرى أن نخبة صغيرة قـد تدمر رأس المال الاجتماعـي، خصوصًا فـي ظـل الدكتاتوريات[70]. ودراسـة العلاقـة بين الثقة والديمقراطية كانت محـور اهتمام كثيرين من منظّري التحـولات الديمقراطية والباحثيـن، من بينهم زتومبكا الذي حدد مبادئ للديمقراطية من شـأن النخب في ما لو امتلكتها أن تزيد الثقة، وعدم توافرها يتسـبب في إحداث الصراعات الدمويـة. ولفحص مـا إذا كـان امتلاك النخب السياسـية الفلسـطينية السـلوك الديمقراطي وثقافة الديمقراطية أو عدم امتلاكها قد سـاهما في صراع النخب، يتبيّن أن عدم وجود ثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسـية لحركتي حماس وفتح وباقـي الفصائل الفلسـطينية القائمـة على النظام السياسـي الفلسـطيني، وتحديـدًا بالنسـبة إلـى القائمين على السـلطة، كان سـببًا سـاهم فـي الاقتتال

---

(70) Eric M. Uslaner, «Democracy and Social Capital,» in: Mark E. Warren, ed., *Democracy and Trust* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999), p. 144.

الدموي بين الحركتين، من وجهة نظر المبحوثين من نخبهما السياسية.

ويُلاحظ أن الاتهامات المتبادلة بين الحركتين سلوك غير ديمقراطي، وهو ما يعتقده 40 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحماس تجاه سلوك حركة فتح المماثل لسلوك الأحزاب الحاكمة في الدول العربية. وجاء مدى الاختبار العملي لواقع الديمقراطية الفلسطينية ونخب حركة فتح القائمة على السلطة مع أول انتخابات تشارك فيها المعارضة السياسية، أي حماس، حيث تبين عدم الاستعداد لاستحقاقات العملية الديمقراطية ونتائجها كما هي الحال في الوطن العربي. وقالت النخب السياسية الحمساوية إن الاستعداد للانقلاب على نتائج الديمقراطية بشتى الوسائل ظهر مع أول إعلان لنتائج الانتخابات، حيث قامت فتح بإجراءات عدة لإعاقة عمل الحكومة في ظل أجواء صعبة كانت تتطلب وحدة وطنية وتكاتف الجميع ضد الحصار المفروض، وضد شروط الرباعية. وأكد بعض الدراسات أن فتح تنكرت للتحول الديمقراطي في فلسطين[71]، فيما وجد 53.33 في المئة من المبحوثين من نخب فتح أن حركة حماس هي من لم يحترم مبادئ الديمقراطية، لأنها قامت بالانقلاب على السلطة في غزة على الرغم من أنها كانت في الحكم. لكن 20 في المئة من المبحوثين من نخب فتح و6.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس قالوا إن كلتا الحركتين لم تتصرف وفق مبادئ الديمقراطية لحل الخلافات بينهما. ويرى هؤلاء المبحوثون أن السبب الأساس الذي أدى إلى الصراع الدموي هو عدم احترام الديمقراطية وآلياتها من الطرفين، وهو خلل في الوعي بأهمية الديمقراطية. ولو جرى وضع الديمقراطية باعتبارها معيارًا لحل الخلاف بين حماس وفتح لما وقع الاقتتال، كما أن الاعتماد على معيار الديمقراطية لحل أي خلاف بينهما لا يؤدي إلى صراع دموي في المستقبل.

يعتقد هؤلاء المبحوثون أيضًا أن السبب المباشر لعدم تبنّي معيار الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، واستمرار تحكم النخب السياسية فيه، هو أنه عندما كان هناك محاولة لإقامة بنية نظام سياسي

---

(71) جقمان، ص 119.

والانتقال من واقع الثورة إلى واقع الدولة، كان الوضع الديمقراطي في أراضي السلطة غير ناضج. وهناك من فهم أن الديمقراطية هي مجرد ورقة في صندوق الاقتـراع، من دون أن يجـري الاحتكام إلى مبـادئ الديمقراطيـة كلها وفهمها. ويـرى المبحوثـون أيضًـا أن الديمقراطيـة لا تنمـو ولا تزدهـر فـي مجتمـع لا يفهمها، إذ ليس المهم قول الرأي وإنما الاسـتماع إلـى الرأي الآخر واحترامه. لذلك، الحل لاسـتعادة الثقـة لا يمكن، من وجهة نظرهـم، أن يكون من خلال وصفـة طبيـة وإنما يجـب أن يبـدأ مـن النخب نفسـها؛ فعندمـا تمتلـك النخبة السياسـية دينامية عمل وإيمانًا بالديمقراطية، تسـتطيع اسـتعادة الوحدة وإنجاز المشروع الوطني، فالقيادة والنخبة غرقتا في التفاصيل الحزبية والحياتية، فكان ذلك سـببًا في تراجع رأس المـال الاجتماعي الإيجابي. ومـن الجدير ذكره أن بعد الانقسـام بـدأت نتائج الاسـتطلاعات تُظهر أن ما نسـبته 11 فـي المئة من الفلسـطينيين يرون أن الديمقراطيـة لا إنهاء الاحتلال هي الغايـة العليا للشعب الفلسـطيني[72]، بعـد أن كان الشعـب يرى أن الغايـة العليا للشعب الفلسـطيني هي إنهاء الاحتلال، الأمر الذي يُستدل منه أن الشعب الفلسـطيني ضاق ذرعًا بممارسات النخب غير الديمقراطية، وبدأ يمنح الديمقراطية الأولوية باعتبارها غايـة عليا أكثر من إنهاء الاحتـلال. وهناك أمثلـة كثيرة ذكرهـا المبحوثون من النخب السياسية التي تدل على عدم احترام النخب مبادئ الديمقراطية، ما أدى إلى الصراع، من بينها:

(1) عـدم الإيمـان بمبدأ الشـراكة: عندمـا لا تؤمن النخب السياسـية التي تتسلم السـلطة التنفيذية بمبدأ الشراكة، ولا سيما بالنسـبة إلى استعدادها إشراك المعارضة، وتميـل إلى احتكارها بصـورة فردية، فإن ذلك يؤثر فـي ثقة النخب المعارضة بهـا، كما توصل زتومبكا، أفي السـلطة التشريعية كانـت أم خارجها. والحل الـذي وجده هو أن تشرك السـلطة التنفيذية السـلطة التشريعية في اتخاذ القرارات، من خلال مسـاءلة السـلطة التشريعية السـلطة التنفيذية والرقابة عليها

(72) «استطلاع الـرأي العام الفلسـطيني رقـم (38)، 16-18 كانـون الأول/ ديسـمبر 2010،» المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 29/ 12/ 2010، ص 3.

حتى لا تسيء السلطة التنفيذية اتخاذ القرارات من دون إشراك ومن دون مساءلة، ومن خلال مبدأ دورية الانتخابات التي تتيح التنافس في الحكم، واستعداد النخب الحاكمة التنازل عن حكمها عندما يحين دورها من أجل إشراك الآخرين من المعارضين وإعطائهم فرصة للحكم[73]. ولمعرفة هل ساهم عدم إيمان النخب السياسية لحماس وفتح بمبدأ الشراكة في صراع النخب أم لا، ومدى تأثيره في ثقة النخب بعضها في بعض، وجدتُ أن من بين الأدلة التي ذكرها المبحوثون من نخب حماس وفتح وتدل - وفق رأيهم - على عدم تبنّي مبادئ الديمقراطية وعلى مساهمتها في الصراع، عدم ثقة النخب السياسية هذه الواحدة بالأخرى بأنها تؤمن بالشراكة معها.

تبادلت نخب حماس وفتح الاتهامات بعدم الإيمان بالشراكة، وعدم تقبّل الرأي المختلف، فنشأت أزمة ثقة بين الجهتين. ووجد ما نسبته 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أن فتح اعتقدت أن السلطة ملكًا ولا تريد شريكًا لها فيها. كما رأى بعض الدراسات أن حماس أكثر قدرة على التعايش مع الأحزاب ذات الأيديولوجيات المختلفة[74]، لكن ذلك مختلف عمّا أعرب عنه 26.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح الذين وجدوا أن حماس لا تقبل المختلف معها، وتطرح نفسها بديلًا لا شريكًا؛ فعندما شاركت حماس في الانتخابات قدمت نفسها للولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارها بديلًا من منظمة التحرير، وذلك من خلال عرضها هدنة من جانب واحد لمدة عشرة أعوام. لذلك يحاجج هذا النوع من المبحوثين أن حماس أساءت فهم الصراع فاعتبرته إلغاء للآخر بدلًا من أن يكون تنافسًا سياسيًا، ولذلك كانت إدارة الصراع بشكل دموي لا وفق مبادئ الديمقراطية. ويرى بعض الدراسات أن محاولة حماس

(73) Piotr Sztompka, *Trust: A Sociological Theory* (Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 1999), pp. 140-141.

(74) إبراهيم أبراش، «المشروع الوطني الفلسطيني: التباسات التأسيس وتحديات التطبيق،» مجلة سياسات، العدد 8 (ربيع 2009)، ص 45.

أن تكـون بديلًا من منظمة التحرير كان أحد أسـباب الخلاف بين الحركتين[75]. وأكـد بعض الكتابـات أن حمـاس لا تعترف بشرعيـة منظمة التحريـر باعتبارها ممثلًا شـرعيًا ووحيدًا، إلا فـي حال حظيت بحصتهـا في المنظمة بما يتناسـب مع حجمها في الشارع الفلسطيني[76]. واسـتمر ملف منظمة التحرير الفلسطينية واحدًا من أسـباب الصراع بيـن نخبتي حماس وفتح، وبرز بشـكل كبير في أثناء المصالحة الوطنية بينهما. وتبادل المبحوثون من نخب حماس وفتح الاتهامات بشأن ملف المنظمة، فحماس تعتقد أن فتح لا تقبل شـريكًا لها، وفتح تعتقد أن حماس تريد أن تكون بديلًا منها.

يعتقـد المبحوثـون مـن نخب فتـح أن حماس لم تبـذل منذ تأسيسـها أي جهد حقيقي للانضمام إلى المنظمة، وأنهـا أرادت حين قررت دخول المجلس التشريعي السـيطرة ليس على هذا المجلس وحسـب وإنما أيضًا على المنظمة، بهدف إلغاء أوسـلو. واعترفـت نخب حماس بـأن هدفها كان منظمـة التحرير، وشكّك بعض الكتابات في قدرة حماس على التعايش وقبول الفصائل الأخرى في حال دخلت منظمة التحرير[77].

(2) التعبئة الحزبية السـلبية: اعتبـر عدد من الدراسـات أن التعبئة الحزبية مثال لرأس المال الاجتماعي السلبي[78]. وبحسب ما أشارت إيجليك هاجديجا (I. Hajdeja)، يسـاعد رأس المـال هـذا النخـب السياسـية فـي تحقيـق أهدافهـا الخاصة على حسـاب المصلحة العامة عندما تكون الدولـة قمعية، فتعتمد أكثر على التعبئة لا على المشاركة السياسـية[79]. وعندما تعتمـد النخب القائمة على

---

(75) ماجد كيالي، الصراع على السياسـة والسلطة في الساحة الفلسـطينية: المقدمات والتداعيات وما العمل؟ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 15.

(76) قيـس عبـد الكريـم، «النظام السياسـي الفلسـطيني مـن الثـورة إلى السـلطة،» دنيـا الوطن، 24/ 9/ 2004. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/09/24/10171.html

(77) أبراش، ص 45.

(78) Russell J. Dalton and Nhu-Ngoc T. Ong, «Civil society and Social Capital in Vietnam», Forthcoming in: *Modernization and Social Change in Vietnam* (Munich: Munich Institute for Social Science (Munich: Munich Institute for Social Science, [n. pb.]), p. 4

(79) Hajdeja Iglic, «Trust Networks and Democratic Transition Yugoslavia in the Mid-1980s,» in: Gabriel Badescu and Eric M. Uslaner, eds., *Social Capital and the Transition to Democracy* (London; New York: Routledge, 2003), p. 11.

السلطة التعبئة السياسية ولا تعتمد المشاركة السياسية، يؤثر ذلك سلبًا في الثقة العامة داخل المجتمع. وفي محاولة معرفة أسباب الصراع بين النخب السياسية لحماس وفتح، يُلاحظ أن من الأمثلة التي ذكرها المبحوثون من كلتا الحركتين التي تدل على عدم اعتماد مبادئ الديمقراطية لحل الصراع وإنما كانت سببًا فيه، التعبئة الحزبية ضد الحزب الآخر، حيث يعتقد 13.33 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أن نخب فتح تقوم بتعبئة سلبية لأعضائها ضد حماس، فيما يعتقد 26.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح أن نخب حماس تقوم بتعبئة أعضائها ضد فتح، وساهم ذلك في الاقتتال ونشوء الكراهية وفقدان الثقة بين الجانبين. وأظهرت دراسة قام بها خلف خلف أن التعبئة التي تقوم بها حماس وفتح من خلال الصحافة الحزبية ساهمت في تعميق الانقسام وزيادة تفكك المجتمع الفلسطيني[80].

(3) ثقافة العنف: يرى لاكين وليبست أن الصراعات التي قد تنشأ بسبب تضارب المصالح تتطور إلى عنف. ويعتقدان أنه يجب اعتماد ثقافة الديمقراطية لا العنف لحل الصراعات عن طريق التسويات السياسية التي يجب أن تتعاون فيها النخب السياسية بهدف التوصل إلى حلول وسط[81]. واعتبر زتومبكا أن ثقافة الديمقراطية هي التي يجب أن تحل الصراعات وليس ثقافة العنف التي من شأنها أن تؤثر سلبًا في الثقة بين النخب المتصارعة[82]. وخلال توجهنا إلى النخب السياسية لحماس وفتح لمعرفة أسباب الصراع بينها، وجدت أن من الأمثلة التي ذكرها المبحوثون ودلت على عدم اعتماد ثقافة الديمقراطية وساهمت في صراع النخبتين لحركتي حماس وفتح وزيادة الكراهية والعداء وعدم الثقة بينهما، وجود ثقافة عنف لحل الخلاف بدلًا من ثقافة الديمقراطية والحلول الوسط؛ حيث يعتقد 20 في المئة من المبحوثين

---

(80) خلف خلف، «اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حركتا فتح وحماس نموذجًا)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 153.

(81) Lipset and Lakin, p.128.

(82) Sztompka, p. 147.

من نخب حماس لدى أن فتح ثقافة العنف، وكان ذلك سببًا في الاقتتال بينهما، في مقابل 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب فتح الذين رأوا أن لدى حماس ثقافة العنف، الأمر الذي أدى إلى الاقتتال. في المقابل أقرّ 6.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس بوجود ثقافة العنف لدى الجهتين، في مقابل 20 في المئة من المبحوثين من نخب فتح الذين أقرّوا بوجود ثقافة العنف لدى الجهتين. ودافع المبحوثون من نخب فتح الذين وجدوا أن حماس لديها ثقافة العنف عن رؤيتهم بما ذهبوا إليه بأن العنف جزء من تاريخ حماس باعتبارها جزءًا من حركة الإخوان المسلمين، والإخوان المسلمون نفذوا كثيرًا من الاغتيالات في مصر، وقاموا بحرق الأوبرا. وحماس في غزة قامت بحرق مجموعة من المخيمات الصيفية. هذا فيما دافع المبحوثون من نخب حماس بقولهم إن العنف هو نهج فتح، مستذكرين أن في عام 1979 وقع في سجن نابلس المركزي اقتتال دموي بين عناصر فتح. وأوضحت دراسة كفاح عودة السابقة أن الصراع الذي حصل مؤخرًا بين حماس وفتح كان بسبب الثقافة السياسية والمجتمعية الناجمة عن عملية تاريخية صعبة مرّ بها الشعب الفلسطيني على مدار تاريخه[83].

(4) تفسير الصلاحيات استنادًا إلى النخب لا وفقًا لحكم القانون: حدد زتومبكا مبدأ الدستورية لقطع الطريق على محاولة النخب السياسية تفسير الصلاحيات وفق مصالحها الخاصة، بما يؤثر في الثقة، واعتبر أنه يجب لتفسير الصلاحيات أن يُستَنَد إلى دستور ولوائح قانونية محددة لا تُغيَّر بحسب أهواء النخب القائمة على السلطات التنفيذية أو التشريعية. وتقوم المحاكم العليا أو الدستورية بتفسير مبادئ الدستور في حال الاختلاف حولها[84]. وتوصلنا من خلال سؤال المبحوثين عن أسباب الصراع إلى أن أحد هذه الأسباب هو تفسير صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية استنادًا إلى مصالح النخب السياسية لحماس وفتح لا استنادًا إلى القانون الأساس وحكم القانون؛ إذ ساهم تنازع

---

(83) عودة، ص 166.

(84) Sztompka, p. 142.

الصلاحيات بين الجانبين في زيادة الكراهية بينهما، وأدى إلى تراجع الثقة بعضهما ببعض، وهو ما أوضحه زتومبكا بالقول إن اللجوء إلى حكم القانون يعزز الثقة داخل المجتمع، وعدم اللجوء إليه يؤدي إلى تراجع الثقة. وأبدى 26.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس اعتقادهم أن تفسير فتح للصلاحيات تم استنادًا إلى مصلحة نخبها لا إلى حكم القانون، وهو ما ساهم في الاقتتال. فمقاطعة حماس الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 كانون الثاني/ يناير 2005 [85] لم تمنعها لاحقًا من المشاركة في الانتخابات التشريعية، لكن نجم عن فوزها بالانتخابات التشريعية تنازع في الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة التي ترئسها فتح، والسلطة التشريعية التي ترئسها حماس، فيما أبدى 20 في المئة من المبحوثين من نخب فتح اعتقادهم أن تفسير حماس للقوانين كان يتم استنادًا إلى مصلحة نخبها.

أوضحت دراسات كثيرة أن صراع الصلاحيات ساهم في اقتتالهما، فوجد بعضها أن الرئيس محمود عباس وسّع صلاحياته من خلال نقل بعض صلاحيات وزارة الداخلية إليه من دون استشارة وزير الداخلية أو الحكومة، وتسببت هذه الإجراءات في تأجيج صراع الصلاحيات بين الرئاسة (فتح) والحكومة (تسيطر عليها حماس)[86]، إذ اشتعلت حرب بين الرئاسة (فتح) والحكومة الجديدة (حماس) بسبب ما قام به أبو مازن من انتزاع كثير من الصلاحيات من رئيس الوزراء، كان اكتسبها - بدعم أميركي - من الرئيس ياسر عرفات في أثناء توليه رئاسة الوزراء في عام 2003 [87]. وترى دراسات أخرى أن الشغل الشاغل للنخبة السياسية الفلسطينية، الوطنية منها كما الإسلامية، أصبح تفسير مواد القانون والدفاع عن التصرفات التي تقوم بها، وبيان اختصاصها[88]، فانغمست النخب السياسية في تبعات هذا الانقلاب

---

(85) حماس تقاطع الانتخابات وأبو الغيط يبحث بإسرائيل ملف غزة،» موقع الجزيرة، 2/ 12/ 2004، متوافر على: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=99524

(86) ابحيص، ص 13-14.

(87) سعد، ص 37.

(88) أبو سيف، ص 22.

وتفسير الصلاحيات والاختصاص على حساب مقاومة الاحتلال وتجسيد الدولة المنشودة[89]، فيما رأت دراسة أخرى أن صراع الصلاحيات نجم عنه لجوء الطرفين إلى القوة المسلحة لحسم الخلاف السياسي، وبقيت العلاقة بينهما تسير من سيئ إلى أسوأ، حتى بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية[90].

ربما أحد أسباب عدم استعداد نخبة فتح السياسية للتخلّي عن صلاحياتها هو عدم ثقتها بأن حماس لن تُقدِم، من خلال المجلس التشريعي الثاني التي تسيطر على أغلبيته، على تغيير بعض القوانين التي سنّها المجلس التشريعي الأول، وهو ما حصل في الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الثاني[91]. وعندما توجهتُ إلى المبحوثين من نخب حماس وفتح الذين اعتبروا أن صراع الصلاحيات وفق النخب لا وفق حكم القانون قد ساهم في الاقتتال، بسؤال عن سبب عدم لجوئهم إلى حل الخلافات الناشئة بينهما إلى حكم القانون ومؤسسات السلطة التشريعية والقضائية، أعرب المبحوثون من نخب حماس أن السبب يعود إلى عدم ثقتهم بمؤسسات السلطة القضائية التي يعتقدون أنها منحازة إلى حركة فتح. كما أشاروا إلى ضعف القضاء في مقابل السلطة التنفيذية؛ إذ كثيرًا ما جرى تجاهل أحكامه، فيما أشار 13.33 في المئة من المبحوثين من نخب فتح الذين أقرّوا بأن نخب حماس وفتح فسّرت القانون وفق مصالحها لا استنادًا إلى حكم القانون، إلى أنه كان هناك صراع قوى، ولم تكن جهة معيّنة تستطيع تثبيت النظام والقانون. كما أشاروا إلى أن

(89) أبو سيف، ص. 11.

(90) عزام، ص 135.

(91) انظر: «محضر جلسة يوم الاثنين المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة، 6/ 3/ 2006،» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، ص 3؛ «قرار رقم (1017/ 1/ 1)»، صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، الدورة العادية الأولى – الفترة الأولى، الجلسة الأولى المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة يومي الاثنين والثلاثاء، رام الله، المجلس التشريعي، 6-7 آذار/ مارس 2006؛ «قرار رقم (1/ 1/ 1018)،» صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة العادية الأولى – الفترة الأولى، الجلسة الأولى المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة يومي الاثنين والثلاثاء، رام الله، المجلس التشريعي، 6-7 آذار/ مارس 2006.

السلطة التشريعية نفسها تحوّلت إلى «حلبة» صراع بين حماس وفتح في تفسير القوانين، لأن كلًّا من أعضاء المجلس انحاز إلى مصلحة حزبه لا إلى المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني.

(5) **انتهاك الحريات**: عندما تقوم النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية بانتهاك حريات المواطنين، بحسب ما أوضح زتومبكا، ولا تعمل القوانين على حماية حريات المواطنين للجميع وبشكل متساوٍ، فإن ثقتهم تتأثر سلبًا[92]. وتوصلنا إلى أن أحد الأسباب التي قادت إلى الصراع بين حماس وفتح، وأدت إلى تراجع الثقة، ودلّت على عدم اعتماد مبادئ الديمقراطية هو انتهاك الحريات، والاعتقالات، والاغتيالات. فبالنسبة إلى 60 في المئة من المبحوثين من نخب حماس، إن من بين الأسباب التي قادت إلى الاقتتال ممارسات أجهزة الأمن التابعة لحركة فتح في غزة، من اعتقالات وانتهاكات وغيرها ضد أعضاء حركة حماس، الأمر الذي جعلهم غير قادرين على تحمّل المزيد من الانتهاكات في حقهم، بحيث واجه أعضاء حماس في سجون السلطة ما لا يخطر على بال من أبناء فتح في الأجهزة الأمنية بحسب وصفهم. وعندما لاحت فرصة للتخلص من تلك الانتهاكات استغلتها حماس. وحذّرت النخب السياسية في حركة حماس، التي رأت أن الانتهاكات ما ساهمت في الاقتتال، من احتمال أن يصيب الضفة ما أصاب الثورات العربية التي اندلعت في الوطن العربي، بسبب الانتهاكات التي تمارسها سلطة فتح في الضفة ضد أعضاء حماس، ما يؤدي إلى الاحتقان. ولم ينكر 6.66 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية من حركة فتح الخطأ الذي ارتكبته فتح ضد حماس والمتمثّل في نهجها بالتعامل مع حماس بانتهاك حرياتهم، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل سلبية من جانب حماس وإلى عنف أشد. واعتبر هؤلاء المبحوثون من نخب فتح أن الهدف من اعتقال قيادات حركة حماس وأعضائها كان - من وجهة نظر السلطة - تثبيت النظام، وكان - من وجهة نظر حماس - ذلًّا ومهانة ووقوفًا في صف العدو الإسرائيلي. وساهمت هذه الاعتقالات في إثارة أحقاد

(92) Sztompka, p. 142.

وضغائن، فقامت حماس في أول فرصة سنحت لها بالانقضاض على السلطة. في المقابل اعتبر 46.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح أن حماس هي التي قامت بانتهاك الحريات من خلال أفعالها، باغتيال عدد كبير من قيادات الأجهزة الأمنية. وأشار تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عام 2009 إلى أن انتهاك الحريات على خلفية الانتماء السياسي عمّق الانقسام بين حماس وفتح[93].

(6) **الفلتان الأمني بدلًا من الانصياع لسلطة القانون**: اعتبر زتومبكا أن توافُر مبدأ تطبيق القانون سيقطع الطريق أمام الفلتان والعصيان المدني، حتى لو أفرزت نتائج الانتخابات عكس ما يريده بعض الأحزاب؛ إذ سيوفر مبدأ تطبيق القانون، بحسب رأيه، وجود ثقة لدى النخب القائمة على السلطة بأن المواطنين سيطيعون القانون ولن يميلوا إلى العصيان. لذلك اعتبر وجود الشرطة التي تعمل على تطبيق القانون يساعد في تحقيق ذلك[94]. ووجدتُ أن من الأسباب الأخرى التي ذكرها المبحوثون من النخب السياسية وأدت إلى الاقتتال الدموي هو الفلتان الأمني، أو ما سمّاه بعضهم «الفوضى الخلّاقة»، والانصياع لإرادة النخب الحزبية بدلًا من الانصياع لسلطة القانون؛ فوفقًا لما أشار إليه 66.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس، أشاعت فتح الفلتان الأمني لأنها لم تتقبّل الخسارة بعد فوز حماس، الأمر الذي أدى إلى الاقتتال. ومن بين الأمور التي أشير إليها للدلالة على صحة رأيهم مسؤولية فتح عن الفلتان الأمني، وتقديم عناصر من فتح تقارير ضد الذين انتخبوا حماس، ومحاسبة موظفين لأنهم انتخبوا حماس، وقيام الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح في غزة بالعصيان المدني من خلال عدم انصياعها لأوامر وزير الداخلية من حماس، وإضراب الموظفين العموميين ضد حكومة حماس، وعمليات قتل كل «ملتحٍ»، وخطف عناصر من حماس، وتنظيم فتح مسيرات مسلحة ضد الحكومة، ومداهمة المجلس التشريعي وحرقه، وإطلاق النار عليه. هذه

---

(93) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 2009 (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2009)، ص 29-37.

(94) Sztompka, p. 142.

الممارسات، وفق وصف المبحوثين من نخب حماس، اضطرتهم إلى معالجة حالة الفلتان الأمني من خلال الاقتتال. ويعتقد المبحوثون من نخب حماس أن حالة الفلتان الأمني التي تسببت بها فتح ولّدت احتقانًا وعداوة وكراهية وعدم ثقة بين الحركتين. ووجد بعض الدراسات أن حالة الفلتان التي قامت بها فتح بعد فوز حماس، كان من أجل ما سعت إليه فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس من إبقاء حالة «التفرد الفتحاوية» في الإدارات قدر الإمكان، سواء عبر التعيينات والترقيات المختلفة أم حتى عبر الإضرابات والعصيان المدني[95].

بالنسبة إلى 6.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح، قامت فتح بنشر حالة من الفلتان الأمني بعد فوز حماس بسبب عدم توقُّع فتح أن تفوز حماس، وعدم تقبّلها لهذا الفوز. واتّهم ما نسبته 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب فتح بأن حماس هي التي بدأت حالة الفلتان الأمني، فهُم يعتقدون أنها بدأت مباشرة بعد وفاة الرئيس عرفات، حين قامت حماس بإنشاء قوة للسيطرة على السلطة، وكان لها مراكز عسكرية في غزة تنفذ ما تريد بحسب رغباتها من دون الاحتكام إلى القانون. هذه التراكمات تفاقمت أكثر بعد وفاة عرفات، ولم تنكر النخب السياسية من حركة حماس إنشاء قوة عسكرية لها، مبررة سبب ذلك بأنه جاء في عام 2005، بعد أن انسحبت إسرائيل من غزة، وأصبح لدى حماس القوة للدفاع عن نفسها من الخطر المحدق الذي يهدف إلى تصفيتها وإنهائها. وقدّم المبحوثون من نخبة فتح عددًا من الأدلة التي تؤكد أن حالة الفلتان الأمني بدأت بها حماس؛ فعدا عن إنشاء قوة عسكرية لا تنصاع لحكم القانون، نفذت حماس، على حد وصفهم، عمليات اغتيال عناصر من فتح، وتحديدًا من الأجهزة الأمنية، واختطاف عناصر منهم، وإطلاق النار على موكب رئيس الحكومة أحمد قريع في محاولة لاغتياله. ويعتقدون أن القوة العسكرية التابعة لحركة حماس خلقت حالة من عدم الثقة والعداوة

---

(95) مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 - 2007، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 38.

بيـن الحركتين من خلال ممارسـاتها ضد عناصر من فتـح. ونعتقد، بغض النظر عمّـن بدأ بحالة الفلتـان الأمني، أنه كان لممارسـات من قاموا بهـا من النخبتين تأثيرات سـلبية فـي تكوين رأس المـال الاجتماعـي. وكان من يمـارس الفلتان يتصـرف تصرفات خارجـة على حكم القانـون، الأمر الذي عـزز حالة الفوضى وانعـدام الأمن وأثّر في الديمقراطية. فبحسـب اسـتطلاع للرأي أجـري للنخبة، أوضـح 97 فـي المئة أن حالة الاسـتقطاب الحاد، والتخبط السياسـي، والفلتان الأمني، سـتؤثر في الديمقراطية. ويعتقـد 52 في المئة من أفـراد العيّنة أن هناك إقصاء يمارَس ضد معظم الشرائـح الاجتماعية الواقعة خارج جمهور فتح الذي ترعاه الرئاسة، وجمهور حماس الذي ترعاه الحكومة، كما يؤيد هذه العبارة إلى حد ما 35 في المئة[96].

(7) عـدم الاسـتعداد للتنـازل عن السـلطة: أشـار زتومبكا إلـى أن من شـأن دورية الانتخابات أن تسـاهم في زيـادة ثقة النخـب المعارضة بالنخب السياسـية الموجودة في الحكم لجهة إمكانية تنازلها عن السـلطة وأن دورها سـيحين[97]؛ فمدى اسـتعداد النخب السياسـية للتنازل عن حكمهـا يؤثر في ثقة النخب السياسـية بعضها ببعض. وتبيّن لنا أن عدم الاستعداد للتنازل عن السـلطة من الأسـباب التي ذكرها المبحوثون من النخب السياسـية لحماس وفتح، وأدت إلـى الاقتتال، ودلـت على عـدم ديمقراطية النخب السياسـية. وهو مـن بين أكثر الأسـباب التي تكاد تُجمِـع عليها نخب حمـاس، إذ اعتبر 80 في المئـة من المبحوثين من نخب حماس أن فتـح لا تؤمن بمبدأ تداول السـلطة، وليس لديها استعداد للتنازل عنها لأنها تعتبرها ملكًا خاصًا لها، في مقابل 33.33 فـي المئة من نخب فتح رأت أن حماس هـي التي ليس لديها اسـتعداد للتنازل عن السـلطة، فيما رأى 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب فتـح، و6.66 في المئـة من المبحوثيـن من نخب حمـاس أن كلتيهما (حماس وفتح) غير مسـتعدتين للتنازل عن السـلطة. وبالتالـي، يرى 39 في

---

(96) «استطلاع النخبة وقادة الرأي العام،» جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 28/2/2007، ص 16.

(97) Sztompka, pp. 140-141.

المئة من المواطنين الفلسطينيين في استطلاع للرأي أن الانقسام سيدوم[98].

(8) عدم احترام الاتفاقات الموقَّعة: أشار زتومبكا إلى ضرورة أن يتوافر لدى النخب السياسية قدر من الثقة بعضها ببعض، لجهة احترام الاتفاقات الموقّعة بينها في حالات الصراع[99]. وتبيَّن لنا أن أحد أسباب الصراع التي ذكرها المبحوثون من النخب السياسية لحماس وفتح هو عدم احترام الاتفاقات الموقَّعة بينهما؛ إذ اعتبر 26.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أن نخب فتح لا تحترم الاتفاقات الموقَّعة معها، وكان ذلك من الأسباب التي أفقدت ثقتها بنخبة فتح وأدت إلى الاقتتال، فيما أشارت النسبة نفسها من المبحوثين من نخب فتح إلى أن حماس لا تحترم الاتفاقات الموقّعة معها. وأقر 6.66 في المئة من نخبة حماس ونسبة مماثلة من نخبة فتح بأن الحركتين لا تحترمان الاتفاقات. وأشارت دراسة عودة في شأن الاقتتال وتأثيره في المشروع الوطني الفلسطيني إلى أن الاتفاقات ومحطات الحوار كلها بين حركتي حماس وفتح انتهت إلى الصراع[100].

ج ـ الاهتمام بالمصلحة الحزبية الخاصة لا بالمصلحة العامة

أشار بورمان إلى أن رأس المال الاجتماعي سيفتقر إلى التأثيرات الإيجابية إذا عزز الالتزام بمصالح المجموعة أكثر من تعزيزه الالتزام بمصلحة المجتمع المحيط العامة ككل[101]. وكان من بين الشروط التي حددها لاعتبار رأس المال الاجتماعي سلبيًا أن يكون العمل للمصلحة الخاصة لا للمصلحة العامة. وتبيّن لنا، بحسب ما أشار المبحوثون من نخب حماس وفتح، أن التأثير السلبي في ثقتهما بعضهما ببعض وتفاقم العداء المتبادل يعودان إلى اعتقاد كلٍّ من المبحوثين من النخبتين أن الطرف الآخر يهتم بمصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة. وكانت دراسات كثيرة قد أشارت إلى مسألة تغليب

---

(98) «استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (38)،» ص 3.

(99) Sztompka, p. 147.

(100) عودة، ص 131.

(101) Michael Baurmann, «Political Norms, Markets and Social Capital,» in: Jörg Kühnelt, ed., *Political Legitimization without Morality?* ([Dordrecht; London]: Springer, 2008), p. 172.

النخب السياسية لحركتي حماس وفتح المصلحة الحزبية على المصلحة العامة، وإلى أن الصراع بينهما هو من أجل السلطة لا غير، لأن النخب تهتم بمصلحتها وحسب[102]. ورأى 60 في المئة من المبحوثين من نخب فتح أن حماس لا تهتم إلا بمصالحها، وعندما كانت تقوم بإطلاق صواريخ على الجانب الإسرائيلي، فإنما كانت تفعل ذلك لا بهدف المقاومة أو قتل إسرائيليين بقدر ما كان بهدف إحراج السلطة وإثبات أنها غير مؤهلة للقيادة، وأن همها كله منصبّ على السلطة وحسب، بدليل أنها توقفت عن إطلاق الصواريخ بعد استلامها السلطة. أمّا نخب حماس فدافعت عن عدم إطلاق الصواريخ بالقول إنها ليست على استعداد لاستفزاز إسرائيل في هذه المرحلة. ورأى 66.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أن فتح لا تهتم إلا بمصلحتها الحزبية الخاصة، واستدلت على ذلك من استمرار فتح في المفاوضات على الرغم من فشلها، لا من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني، وإنما من أجل مصلحتها الحزبية الخاصة.

إن الاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة يؤثر سلبًا في رأس المال الاجتماعي. وأفرز الصراع بين حركتي حماس وفتح نخبًا سياسية جديدة داخل حركة حماس تهتم بمصالحها الخاصة أكثر من اهتمامها بالمصلحة العامة، وهو ما أشار إليه روستو من أنه في ظل صراع سياسي، تنشأ نخب سياسية جديدة. وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية، يمكن القول إن تنافس حماس وفتح خلال الانتخابات الفلسطينية الثانية، وما أعقبه من صراع سياسي واستيلاء حماس على غزة، ساهما في نشأة نخب جديدة من حركة حماس، وهو ما أشار إليه يزيد صايغ عندما قال: «هناك نخبة جديدة تنشأ، مؤلفة من أعضاء بارزين في حركة حماس، بمن فيهم وزراء في الحكومة، وأعضاء

(102) انظر: معتز الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000-2009)،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010)؛ جقمان، ص 115، وعارف نصر، «نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات،» في: علي الصاوي، محرر، النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 11-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996)، ص 28.

فـي البرلمـان، ومسـؤولون وإداريـون وسياسـيون، ونحـو 5000 مـن مالكـي الأنفاق»[103]. ويوضح الجدولان (4 – 3) و(4 – 4) الأسـباب التي تم ذكرها، والتي سـاهمت فـي الصراع، وارتبطـت بالديمقراطيـة وأثّرت فـي تكوين رأس المال الاجتماعي.

الجدول (4 – 3)
سبب الاقتتال وعدم إدارته وفق مبادئ الديمقراطية من وجهة نظر نخب فتح

السبب	موجود لدى حماس	موجود لدى فتح	موجود لدى الجهتين	لم يُذكر باعتباره سببًا	المجموع
اختلاف المنهج	0	0	9	6	15
النسبة المئوية	0	0	60	40	100
عدم الإيمان بمبدأ الشراكة	4	0	3	8	15
النسبة المئوية	26.66	0	20	53.33	100
التعبئة الحزبية السلبية المضادة تجاه الآخر	4	0	2	9	15
النسبة المئوية	26.66	0	13.33	60	100
ثقافة العنف	5	0	3	7	15
النسبة المئوية	33.33	0	20	46.66	100
تفسير الصلاحيات وفق النخب لا وفقًا للقانون	3	0	2	10	15
النسبة المئوية	20	0	13.33	66.66	100
انتهاك الحريات	7	1	1	6	15
النسبة المئوية	46.66	6.66	6.66	40	100

يتبع

(103) يزيـد صايغ، «حكم حماس في غزة بعـد مرور ثلاثة أعوام،» المركز الفلسـطيني للبحوث السياسية والمسحية (آذار/ مارس 2010)، ص 9.

تابع

الفلتان الأمني بدلا من الانصياع للقانون	5	1	1	8	15
النسبة المئوية	33.33	6.66	6.66	53.33	100
الاهتمام بالمصلحة الحزبية لا المصلحة العامة	9	0	3	3	15
النسبة المئوية	60	0	20	20	100
عدم الاستعداد للتنازل عن السلطة	5	1	5	4	15
النسبة المئوية	33.33	6.66	33.33	26.66	100
عدم احترام الاتفاقات الموقّعة	4	0	1	10	15
النسبة المئوية	26.66	0	6.66	66.66	100
عدم وجود ثقافة الديمقراطية	8	0	3	4	15
النسبة المئوية	53.33	0	20	26.66	100

الجدول (4 - 4)

سبب الاقتتال وعدم إدارته وفق مبادئ الديمقراطية من وجهة نظر نخب حماس

السبب	موجود لدى حماس	موجود لدى فتح	موجود لدى الجهتين	لم يُذكر باعتباره سببًا	المجموع
اختلاف المنهج	0	0	7	8	15
النسبة المئوية	0	0	46.66	53.33	100
عدم الإيمان بمبدأ الشراكة	0	5	1	9	15
النسبة المئوية	0	33.33	6.66	60	100
التعبئة الحزبية السلبية المضادة تجاه الآخر	0	2	1	12	15

يتبع

تابع

النسبة المئوية	0	13.33	6.66	80	100
ثقافة العنف	0	3	1	11	15
النسبة المئوية	0	20	6.66	73.33	100
تفسير الصلاحيات وفق النخب لا وفقًا للقانون	0	4	0	11	15
النسبة المئوية	05	26.66	0	73.33	100
انتهاك الحريات	0	9	1	5	15
النسبة المئوية	0	60	6.66	33.33	100
الفلتان الأمني بدلًا من الانصياع للقانون	0	10	0	5	15
النسبة المئوية	0	66.66	0	33.33	100
الاهتمام بالمصلحة الحزبية لا المصلحة العامة	0	10	1	4	15
النسبة المئوية	0	66.66	6.66	26.66	100
عدم الاستعداد للتنازل عن السلطة والقبول بمبدأ تداولها	0	12	1	3	15
النسبة المئوية	0	80	6.66	20	100
عدم احترام الاتفاقات الموقَّعة	0	4	1	10	15
النسبة المئوية	0	26.66	6.66	66.66	100
عدم وجود ثقافة الديمقراطية	0	6	1	8	15
النسبة المئوية	0	40	6.66	53.33	100

تجدر ملاحظة أنه سيتم تناول بعض هذه الأسباب لاحقًا، عند تحليل مبادئ زتومبكا، لمعرفة كيف أثّرت إدارة النخب للصراع استنادًا إلى تلك المبادئ في تكوين رأس المال الاجتماعي. وفي ما يلي فحص لإمكانية أن تصل النخب السياسية الفلسطينية إلى اتفاق من خلال معرفة رأي المبحوثين

من النخب السياسية بشأن المصالحة؛ فإمكانية أن تصل النخب المعتدلة إلى اتفاق من النخبتين المتصارعتين قد يؤدي وفق العقد الديمقراطي، إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى من المراحل التي ذكرها روستو.

2- المصالحة واتفاق النخبة الفلسطينية استنادًا إلى نظرية روستو

أشار روستو إلى أن النخب المتشددة قد تؤثر سلبًا في التوصل إلى اتفاق بينها، في حين قد تعمل النخب المعتدلة على التوصل إلى اتفاق ديمقراطي من خلال عقد سياسي جديد. وفي حال توصلت النخب السياسية الفلسطينية (حماس وفتح) إلى اتفاق سياسي يستند إلى مبادئ الديمقراطية، يمكن عندها أن يؤثر إيجابًا في استعادة الوحدة بدلًا من الانقسام، ويمكن أيضًا أن يؤدي إلى استعادة الثقة والتعاون بينهما، الأمر الذي قد ينعكس إيجابًا على تكوين رأس مال اجتماعي. ولا بد من التنويه إلى أن محاولات كثيرة جرت لتضييق الفجوة وتخفيف حِدّة الأزمة التي تعمّقت بين نخب فتح وحماس، حيث أكدت مواثيق شرف ووثائق ومحاولات للمصالحة بينهما على الوحدة الوطنية وصيانتها وحرمة الدم الفلسطيني، واعتماد ثقافة الحوار البنّاء، وصولًا إلى القواسم المشتركة، أسلوبًا وحيدًا لحل النزاعات، وتحريم استخدام السلاح في حل النزاعات الفصائلية أو العائلية أو الفردية، وتأكيد الروح الإيجابية والثقة المتبادلة بين الطرفين[104]. وبحسب ما يُعتقد «تمثل المصالحة التربة التي تنمو فيها جذور الديمقراطية وتتشبث بها، فلا يمكن للديمقراطية أن تترعرع إلا عندما تختار الفصائل المتناحرة في المجتمع حكمًا مشتركًا يسري عليها بمجموعها»[105]. وتشير «المصالحة» في مدلولها العام إلى الالتئام وتوحيد الانقسام، كما يُنظر

(104) انظر: «ميثاق الشرف الفلسطيني (2005)،» غزة، 18/ 1/ 2005؛ «وثيقة الحوار الوطني (وثيقة الأسرى المعدّلة 2006)،» 28/ 6/ 2006؛ «وثيقة الحوار الوطني (وثيقة الأسرى المعدّلة 2006،» 18/ 6/ 2006؛ «اتفاق مكة للوفاق الوطني،» مكة المكرمة، 8/ 2/ 2007، و«برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تلاه رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي (2007)،» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، 17/ 3/ 2007.

(105) Erin Daly and Jeremy Sarkin, *Reconciliation in Divided Societies: Finding Common Ground* (Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2007), p. 19.

إليهـا باعتبارها أمـرًا ضروريًا لا بد منه في المجتمعات المنقسـمة على نفسـها، وأداة تكفـل التحول مـن حالة النـزاع إلى حالة السـلم[106]. علـى الرغم من أن محاولات المصالحة ومواثيق الشرف كلها التي تؤكد الوحدة، شـكك ما نسـبته 86.66 في المئة من المبحوثين من النخب السياسـية لفتـح و33.33 في المئة مـن المبحوثين مـن نخب حماس بـأن تتوصل حمـاس وفتح إلى اتفـاق وطني ووحدة بينهما، وهذا ما أكده عدد من الدراسات أيضًا[107].

على الرغم مـن اعتقاد كثيريـن من الباحثيـن بصعوبة التوصـل إلى ميثاق وطني أو مصالحة تنهي الانقسـام، بسـبب وجود بون شاسـع بين برنامج حركة حماس وبرنامج حركة فتـح[108]، فإن الحركتين نجحتـا، برعاية مصرية وبشكل غيـر متوقَّع في 27 نيسـان/ أبريل 2011، فـي التوصل إلى اتفـاق يفتح الطريق نحو إنهاء الانقسـام، مع توقُّع أن تجرى بناء على الاتفـاق، وبعد عام واحد من توقيعـه، انتخابات رئاسـية وتشريعيـة وانتخابات المجلـس الوطنـي[109]. وتأثر اتفـاق نخبتي الحركتين على توقيع المصالحة بينهمـا بالحروف الأولى، وهو ما عجزت عن تحقيقه محاولات كثيرة من دول عربية، بعوامل خارجية مختلفة؛ إذ ألقت ثـورات الجماهير الشعبية وما حققته من تغييـر للأنظمة في كل من تونس ومصر، وما تشهـده المنطقة برمّتها من حركات شـعبية احتجاجية، وتحديدًا في سورية، تلقي بظلالها على الأوضاع الفلسطينية؛ ففي حين ردد الشعب التونسي

---

(106) *Towards Palestinian National Reconciliation: Reference Texts* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2009), p. 5.

(107) انظـر: حنـان عرفات، «أثر اتفاق أوسـلو على الوحدة الوطنية الفلسـطينية وانعكاسـه على التنمية السياسـية،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنيـة (نابلس)، كلية الدراسـات العليـا، برنامج التخطيـط والتنميـة السياسـية، 2005)، ص 108، ويزيد صايغ، **بنـاء الدولة أم ضبـط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسـطيني والتحول السـلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة** (واشـنطن: مؤسـسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011)، ص 31.

(108) عبد الله برهم، «إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية «الهيكلية والبرنامج،» (رسالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسـات العليـا، برنامج التخطيط والتنمية السياسـية، 2007)، ص 177.

(109) «بعـد توقيع مفاجئ في القاهرة على تفاهم بين «فتح» و«حماس»: المصالحة تفتح الطريق لإنهاء الانقسام،» صحيفة الأيام الفلسطينية، 28/ 4/ 2011، ص 1، تتمة ص 21.

ومـن بعده الشعب المصري أن: «الشعب يريد إسـقاط النظام»، تأثرت فلسـطين بتلـك الدعوة، وترجمتها في مسـيرات في الضفـة في شـباط/ فبراير 2011 إلى «الشعـب يريـد إنهاء الانقسـام»[110]، بهـدف المطالبـة بإنهاء الانقسـام الحاصل بين حمـاس وفتح (غـزة والضفة)، كما تشكلـت مجموعات تطالـب بإنهاء هذا الانقسـام[111]، وتبعتهـا بيانـات تطالب بإعـادة اللُّحمـة إلى شـطري الوطن لأن «الانقسام أصبح سيفًا بيد الاحتلال الذي يلعب على التناقضات، وينمّي الاحقاد والفتن»[112].

عند التوجّه إلى المبحوثين من المواطنين بسـؤالهم عـن اتفاق المصالحة بين النخـب السياسـية لحماس وفتـح وتأثيره في الحريـات بين أبنـاء المجتمع الفلسطيني، أعرب 31 في المئة من المبحوثين (من حماس وفتح والمستقلين) عن وجود تأثير إيجابي لاتفاق المصالحة في الحريات في كلٍّ من الضفة وغزة، في مقابل 69 في المئة منهـم وجدوا أن الاتفاق لـم يؤثر فـي الحريات. وبلغت نسـبة المبحوثين مـن فتح الذين وجـدوا تأثيـر إيجابي في الضفة وغـزة 12 في المئة، في مقابل 21 في المئة من أعضاء فتح في الضفة وغزة وجدوا أن تأثيرها سـلبي، فيما بلغت نسـبة المبحوثين من أعضاء حماس الذين وجدوا أن تأثيرها في الحريـات إيجابي 9 في المئة مـن الضفة وغزة، في مقابـل 29 في المئة من أعضاء حماس في الضفة وغزة لـم يجدوا لها تأثيرًا، بينما كانت نسبة المستقلين الذين وجدوا أن تأثير اتفاق النخبة للمصالحة في الحريات بشكل إيجابي بنسبة 10 فـي المئة في الضفة وغزة، فـي مقابل 19 في المئة وجـدوا أن اتفاق النخبة لن يكون له تأثير في الحريات بشكل إيجابي. وتجدر ملاحظة أن النسبة الكبرى

---

(110) «بحضور حمساوي لأول مرة منذ أربعة أعوام، الآلاف وسط رام الله يهتفون ضد الانقسام ولإنهـاء الاحتلال،» وكالة فلسـطين اليـوم الإخبارية، 15/ 2/ 2011، متوافـر علـى: http://paltoday.ps/arabic/News-104005.html

(111) «مجموعـات فلسـطينية تعلـن التحالـف للمطالبـة بإنهـاء الانقسـام،» شـبكة الأحـداث الإخبارية، 7/ 3/ 2011، متوافـر علـى: http://www.alhadathnews.com/internal.asp?page=details&cat=1&newsID=24508

(112) بيان بمناسـبة الانطلاقة (46)، رام الله: حركة التحرير الفلسـطيني فتـح، 1 كانون الثاني/ يناير 2011.

من إجابات المبحوثيـن التي رأت أن اتفاق المصالحة لن يؤثر في الحريات هي أعضاء فتح في غزة (16 في المئـة) وأعضاء حماس في الضفة (25 في المئة)، حيث أوضحـوا أنهم لم يشهدوا أي تحسـن في التعامل علـى صعيد الحريات، وبقيـت العلاقات والثقة سيئة بين أبنـاء الحركتين، بسـبب اعتقادهم باسـتمرار الإقصاء الوظيفي، واستمرار الاعتقالات السياسية، وعدم الإفراج عن المعتقلين السياسـيين علـى الرغم مـن توقيـع اتفـاق المصالحة، وفـق ما هـو موضح في الجدول (4 – 5) التالي:

الجدول (4 – 5)

تأثير اتفاق المصالحة بين النخب السياسية لحماس وفتح في حريات المواطنين

الانتماء السياسي	منطقة الوجود				المجموع
	غزة		الضفة		
	إيجابي	لا تأثير	إيجابي	لا تأثير	
فتح	2	16	10	5	33
النسبة المئوية	2	16	10	5	33
حماس	6	4	3	25	38
النسبة المئوية	6	4	3	25	38
المستقلون	3	5	7	14	29
النسبة المئوية	3	5	7	14	29
المجموع	11	25	20	44	100

شكّك المبحوثون من المسـتقلين الذين لم يجدوا لاتفاق النخبة أي تأثير إيجابي في الحريات في نوايا النخب السياسـية من الحركتين بإتمام المصالحة، بهدف تحقيق الوحدة بين شـطري الوطن، لاعتقادهـم أن توقيع المصالحة جاء للاستهلاك الإعلامي وحسب، لأن كل فصيل يريد أن يثبت للشعب الفلسطيني بأنه جـادٌّ بالمصالحـة، لكنهم أبـدوا اعتقادهم بعـدم وجود جدية لـدى النخب

بإتمام المصالحة. وفي شأن اللقاءات التي تُجرى بين حركتي حماس وفتح، أعربوا عن اعتقادهم أن لا قيمة لها ما دامت ليس هناك نية لإتمام المصالحة. ويعتقد هؤلاء المبحوثون من المستقلين أن الانقسام شرخ قام ليبقى لا ليزول، والمصالحة ليست من مصلحة حماس أو مصلحة فتح. كما أشارت استطلاعات الرأي إلى تزايد التشاؤم حول إتمام المصالحة[113].

جاءت أغلبية شكوك المبحوثين من المستقلين في شأن عدم إمكانية تحقيق المصالحة من اعتقادهم بعدم رغبة النخب في إتمام المصالحة إلا عندما تتطلب مصلحتها الخاصة ذلك، غير أن هناك من يرى عدم إمكانية أن تستمر هذه المصالحة بسبب الضغط الخارجي، سواء من جانب إسرائيل وأميركا على فتح، أم من جانب إيران وسورية على حماس؛ إذ صرح بنيامين نتنياهو عقب إعلان توقيع الاتفاق بين حماس وفتح أن «على عباس أن يختار بين السلام مع إسرائيل أو حماس»، وقالت واشنطن إن أي حكومة وحدة فلسطينية يجب أن توافق على مبادئ «الرباعية»[114]. ويؤكد كثيرون أن واشنطن وإسرائيل تعملان على عرقلة المصالحة بين حماس وفتح[115]. وعبّر 26.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس الذين رأوا أن فتح لا تحترم الاتفاقات الموقّعة وهو ما أدى إلى الاقتتال، عن قناعتهم بأن نخب فتح لا تملك إرادة العمل بالاتفاقات الموقّعة مع حماس حتى ولو كانت تمتلك إرادة احترام هذه الاتفاقات.

عندما توجهتُ إلى النخب السياسية من حركتي حماس وفتح للوقوف على رؤيتها في كيفية استعادة الثقة التي تراجعت بفعل الانقسام السياسي والاقتتال بين النخب السياسية، أعرب المبحوثون من نخب حماس أن الحل يكمن في أن تلتزم فتح تنفيذ بنود المصالحة، واتهموها بأنها تعمل على تعطيل

---

(113) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (38)»، ص 1.

(114) «بعد توقيع مفاجئ في القاهرة على تفاهم بين «فتح» و«حماس»» ص 1، تتمة ص 21.

(115) إبراهيم أبراش، «تصريحات بوش تغير مرجعيات التسوية وتربك النخبة السياسية الفلسطينية والعربية،» الحوار المتمدن، العدد 2159، 13/ 1/ 2008، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121570

تنفيذ بنودها، فيما اعتبر المبحوثون من نخبة فتح أن الحل يكمن في أن تلتزم حماس تنفيذ بنود المصالحة، واتهموها بتعطيلها. ونفى المبحوثون من نخب حماس أن تكون حماس تعمل على تعطيل المصالحة وإنما رأوا أن فتح هي من تعمل على تعطيلها. أما عن سبب اقتناعهم بعدم استعداد فتح لتنفيذ بنود المصالحة، فأشاروا إلى أن فتح غير جدية بالمصالحة لأنها تخشى وقف الدول المانحة دعمها للسلطة، واعتبروا أن فتح لن تتنازل عن مطالبها لتحقيق المصالحة إلا عندما تفلس سياسيًا، فيما نفى المبحوثون من نخب فتح أن تكون فتح هي من تعمل على تعطيل المصالحة لاعتقادهم أن فتح مستعدة للبحث في القضايا الخلافية كلها مع حماس، وأنها تنازلت عن مطالبها لتحقيق المصالحة، لكن حماس ما زالت تتمسك بشروطها، لأنها تريد أن تكون عرّاب الحكومة المقبلة. وأعرب 86.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح و33.33 في المئة من نخب حماس عن تشاؤمهم بخصوص إتمام المصالحة. أمّا المتفائلون من المبحوثين من نخب الحركتين، فاعتبروا أن المصالحة ستتم لكن ليس بالسرعة التي يتمناها الناس. إلا أن 6.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس، ونسبة مماثلة من المبحوثين من نخب فتح، وهم من النخب السياسية المعتدلة، اعترفوا بأن مسؤولية عدم تنفيذ بنود المصالحة تقع على كل من حركتي حماس وفتح بسبب تعطيل المصالحة من جانب بعض المستفيدين من استمرار الانقسام. وعلى الرغم من محاولات المصالحة ومواثيق الشرف كلها التي تؤكد الوحدة، شكّك الباحثون في أن تتوصل نخبتا حماس وفتح إلى اتفاق وطني ووحدة بينهما، بل وصل الأمر إلى درجة أنه حدا ببعضهم إلى الاعتقاد أن الوحدة الوطنية الفلسطينية على المستوى السياسي مستحيلة ما دام التمسك باتفاقات [السلام] قائمًا[116].

اعتبر المعتدلون من المبحوثين من النخب السياسية للحركتين، أنه يمكن تحقيق المصالحة في حال توافرت إرادة النخب السياسية. ووجد هؤلاء أنه يمكن استعادة الثقة وتحقيق الوحدة في حال التزمت كلٌّ من حماس وفتح

---

(116) عرفات، ص 108.

تنفيذ بنود المصالحة، شرط أن تكون المصالحة لمصلحة الشعب الفلسطيني لا للمصلحة الحزبية. ومن أجل إتمام ذلـك، وجدوا أنه لا بد من إتمام المصالحة المجتمعية وعدم الاكتفاء بالمصالحة السياسية التي تطالب بإقامة حكومة وحدة وطنيـة وعقد انتخابـات لغزة والضفة، ولا بـد من تأصيل الشراكـة الحقيقية بين الفصائل الفلسـطينية من خـلال تمثيل الجميع ديمقراطيًـا؛ واعتبر المعتدلون أن للمصالحـة الاجتماعية بين حماس وفتـح أهمية، وتحديدًا في مـا يتعلق بأهالي الذين فقدوا أبناءهم.

يعتقـد المعتدلـون أنـه يجـب أن يكـون لـدى لجنـة المصالحـة، سـواء المجتمعيـة أم السياسـية، ثقافـة الديمقراطيـة ووعي بنشـر ثقافة التسـامح، وأن يتنبه الطرفان إلى المخاطر الناجمة عن اسـتمرار الانقسام، وإلى أن الاحتلال لا يفرّق بين أبناء حماس أو فتح. وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن ما نسبته 26 في المئة من المبحوثين يعتقدون أن المشكلة الأسـاس التـي يواجهها المجتمع الفلسطيني هي الانقسام، في مقابل ما نسبته 24 في المئة وجدوها في الاحتلال واسـتمرار الاسـتيطان[117]. ولتحقيق المصالحـة المجتمعية، يعتقـد المعتدلون أن هناك حاجـة إلى تضامن جميع شـرائح المجتمع وفصائلـه. وعوّلت النخب المتفائلة على أن الشعب الفلسـطيني متسـامح، ويُـدرك أن الاقتتال بين حماس وفتح حدث في لحظة تاريخية لا بد من تجاوزها وإيجاد حل لها منعًا لتكرارها، لكن وجد الفلسطينيون في الوقت ذاته أن المصالحة الاجتماعية تحتاج إلى فترة زمنية أطول ممّا تحتاج إليه المصالحة السياسية.

على الرغم من اعتراف المبحوثين المعتدلين من النخب السياسية لحماس وفتـح بوجـود تيـار متشدد فـي كل مـن حماس وفتـح يريد اسـتمرار الانقسـام وتعطيل المصالحـة، فإنهـم يرون أن في حـال عدم تأثير التيـارات المتشددة في التيارات الأقل تشدّدا، سـيتم العمل على إنهاء الانقسام، لذلك اعتبروا أنه لا بد من تبديد النزعات والمصالح الشخصية التي تسعى إلى الكسب والاستفادة من

(117) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (38)،» ص 5.

وراء ديمومـة هذا الصراع، والتغلب علـى لغة الكراهية والعـداء بين الحركتين. ويعتقـد المعتدلون أيضًا بضـرورة إعطاء فرصـة لتصحيح الأمـور على الأرض من أجل بنـاء نوع الثقـة بيـن المتخاصمين في وجـه خطر حقيقي داهـم متمثّل بالاحتلال.

اعتقـد روسـتو أن التوصل إلـى اتفـاق النخبة يحـدث عندما يقع انقسـام داخـل النخب المعارضـة والنخب الحاكمة، بيـن معتدل ومتشـدد. وفي الحالة الفلسـطينية يُلحـظ وجود خـلاف داخل كلٍّ مـن نخبتي حماس وفتـح، وعندما تخفّ حدة هـذا الخـلاف الداخلي، تميـل كل نخبة أكثـر إلى التماسـك مقابل النخبة الأخرى المنافسة، وفي حال غياب التنافس بينهما، تزداد حدة الخلافات الداخليـة. فعلى صعيـد نخبة فتح، لا يمكـن إغفال وجود خـلاف داخلها بشأن مقاومة الاحتلال، حيث يرى بعض الباحثين أن الصراع الذي حصل بين حركتي حماس وفتح وحّد بيـن صفوف الحرس القديم والحـرس الجديد لحركة فتح. ويوجد أسـباب كثيرة للخلاف داخل حركة فتح ونخبهـا، وتحديدًا بين الحرس القديم و الحرس الجديد، من بينها غياب العملية الديمقراطية[118].

كمـا يُعتقـد أن حركة فتـح شـهدت انقسـامًا فـي اسـتراتيجيتها وتفكيرها الحركـي؛ حيث تبنّى بعـض أعضاء الحركة فكـرة المفاوضـات، والوصول إلى الهدف، واعتبر أن وقت الكفاح المسـلح والعنف الثوري والنظريات السابقة قد انتهى، فيما يـرى بعض آخر، وأغلبيته من الجيل الشـاب الذي عاصر الانتفاضة الأولى، أن التخلي عن السلاح والثورة لن يحقق النتائج المطلوبة. وطرح فكرة المزاوجة بين العمل السـلمي والمفاوضات من جهة، والعمل المسلح من جهة أخـرى. ويُعتقـد أن حركة فتـح تعيش أزمـة نخبة وقيـادة وخلاف بيـن الحرس القديم والجيل الشاب الـذي تواجهه مشكلة تتمثّل في اختلاط مهامه بين حركة تحرر وطني وحزب حاكم[119].

---

(118) جهـاد حـرب، «الحـرس الجديـد داخـل حركـة فتـح،» سلسـلة أوراق سياسـية، المركـز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (رام الله) (تموز/ يوليو 2009)، ص 1.

(119) محمـد أحمـد، «حركة التحرير الوطني الفلسـطيني فتـح وأثرها على التنمية السياسـية في فلسـطين (1993-2006)،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص87- 94.

عكس الخلافُ بين نخب الحرس القديم والحرس الجديد نفسه على رؤية تلك النخب للآخر، إذ يرى بعض الباحثين وجود تيار في فتح يمثّل روحها الثورية المقاومة. وعلى الرغم من اختلاف هذا التيار مع حماس، فإنه يلتقي معها في كثير من النقاط والبرامج والقواسم الوطنية المشتركة في مواجهة العدو، بل وفي مواجهة الفساد في السلطة[120]، بينما يوجد من يرى أن قيادات الحرس الجديد تتفق على ضرورة الشراكة مع حركة حماس، والاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة بعيدًا من قاعدة التفرد التي اتبعتها حركة فتح طوال الفترات السابقة، سواء في منظمة التحرير أم في السلطة الفلسطينية. وهناك خلاف داخل الحرس الجديد بشأن الهدف من هذه الشراكة، إذ يرى فريق أن هذه الشراكة ترفع من سقف المطالب الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وهو ما يحقق توازنًا داخليًا يمنح الجانب الفلسطيني قدرة أكبر في المفاوضات بعد فشل العملية السلمية من تحقيق السلام خلال الأعوام السابقة، فيما يرى فريق ثانٍ أن هذه الشراكة تُدخل حركة حماس في العملية السلمية بشكل مباشر، وفي ما يتطلبه ذلك من استحقاقات تتعلق بالعمل المسلح، الأمر الذي ينزع عنها «هالة» المقاومة ويضعها في المقام المعادل لمقام حركة فتح. كما أنها ستتحمل مع حركة فتح الإخفاقات الناجمة عن جمود العملية السلمية[121].

على صعيد الخلاف داخل نخبة حركة حماس أيضًا، هناك بعض الدراسات التي تشير إلى وجود صراع خفي، من ذلك ما قام به قائد كتائب القسّام، أحمد الجعبري، من اتهام وزير الداخلية، فتحي حماد، المقرّب من الجهاز الأمني التابع لحماس، بفقدان السيطرة على الأمن الداخلي ما يهدد وحدة الحركة والكتائب[122]. وهناك اعتقاد بوجود خلاف بين الزهار ومشعل قد يصل إلى الانقسام في الحركة، وبرز أكثر من مرة في وسائل الإعلام[123]. كما يُعتقد أنه على الرغم مما قد يبدو أن حماس منسجمة سياسيًا في ظاهرها،

---

(120) سعد، ص 33.

(121) حرب، ص 17- 19.

(122) صايغ، «حكم حماس في غزة،» ص 7.

(123) «معركة» بين الزهار ومشعل وخلافات حماس تظهر إلى العلن،» موقع إيلاف، 24/ 5/ 2011، متوافر على: http://www.elaph.com/Web/news/2011/5/657138.html

فإن نخبتها بدت منقسمة حول المشاركة في الانتخابات الفلسطينية، حيث وافق بعض قادتها على خوض الانتخابات التشريعية، ورفض بعضهم الآخر ذلك ودعا إلى مقاطعتها ومقاطعة السلطة[124].

عند توجّهنا إلى المبحوثين من النخب السياسية لكل من حماس وفتح بسؤال عن احتمال وجود انقسام داخل نخبة حماس، وداخل فتح أيضًا، نفوا ذلك، لكنهم أبدوا اعتقادهم بوجود معتدلين ومتشددين داخلهما. وأعتقد أنه سواء حدث انقسام داخل كل من الحركتين أم لم يحدث، من الممكن أن تتوصل النخب السياسية إلى إعادة الوحدة والثقة بينهما، إذا كان تأثير الأطراف المعتدلة من الحركتين بالتوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام وتنفيذ بنود المصالحة، لكن في حال كان تأثير النخب المتشددة أقوى من المعتدلة، فسيكون هناك صعوبة في التوصل إلى هكذا اتفاق.

يمكن القول من خلال هذا العرض إن الاستفادة من نظرية روستو بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية من أجل الوصول إلى انتقال ديمقراطي تساهم في إعادة استرجاع رأس المال الاجتماعي الذي تراجع بفعل تأثيرات النخب السياسية السلبية. ويمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل نظريته في حال تمكنت النخب المعتدلة من الحركتين من التوصل إلى حلول وسط لأبرز النقاط الخلافية بينهما، استنادًا إلى المصلحة العامة لا استنادًا إلى المصلحة الخاصة لكل حزب. وإذا استندت النخب إلى مبادئ الديمقراطية التي أشار إليها زتومبكا، فمن شأن هذه المبادئ أن تعمل على زيادة ثقة النخب السياسية بعضها ببعض، وكذلك ثقة المواطنين بنخبهم، وثقة المواطنين بعضهم ببعض. لكن في حال كان تأثير النخب المتشددة في حماس وفتح أقوى من تأثير النخب المعتدلة التي ترى إمكانية التوحد والعمل وفق مبادئ الديمقراطية، فإنه لا يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل نظرية روستو، لأنه يصعب التنبؤ بتصرفات النخب - وفق ما أشار روستو - التي قد تتأثر بمصالحها الخاصة بحسب ما نراه، وبفعل تأثيرات خارجية تؤثر في قراراتها وهو ما لم يُشر إليه روستو.

(124) الزبيدي، حماس والحكم، ص 28.

ثالثًا: أثر النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي

يؤخذ على بوتنام تجاهله دور النخب السياسية باعتبارها مصدرًا يساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، ومن الممكن أن يكون مصدرًا لاستنزافه أيضًا. وإذا كان بوتنام قد تجاهل النخبة السياسية عندما وضع نظريته بشأن رأس المال الاجتماعي، بعد أن بحث في دوره في كل من إيطاليا والولايات المتحدة، فإن منظّرين آخرين، مثل بيار بورديو، لم يتجاهلوه. ولمعرفة أثر النخبة في تكوين رأس المال الاجتماعي، سنستفيد من النقد الموجّه إلى بوتنام من منطلق أن مصدر رأس المال الاجتماعي وتكوينه الأكبر لا يكون في المجتمع المدني، إذ ربما يكون لمصادر أخرى دور في تكوينه تجاهلها بوتنام.

من حيث إمكانية أن تؤدي النخب السياسية دورًا بالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي، ستتم الاستفادة من رؤية بورديو لرأس المال الاجتماعي التي رأت أن الطبقة المهيمنة (النخب) استخدمت رأس المال الاجتماعي لإعادة إنتاج امتيازها، وما نتج من ذلك من تزايد للامساواة. وبالنسبة إلى مفهوم النخبة السياسية، وعلى الرغم من وجود تعريفات مختلفة لها، ستعتمد الدراسة التعريف الذي يرى أن النخبة السياسية في الحالات كلها: «تلك التي تمتلك التأثير والنفوذ على أعلى مستوى سياسي [...]، وتتدرج في ذلك عملية صنع القرار السياسي، والاختيار بين البدائل، وتوزيع الموارد، وتنفيذ السياسة»[125]. هنا يُميَّز بين النخبة السياسية التي تحظى بتأثيرها وقوتها بحكم شغلها منصبًا أو موقعًا سياسيًا ما، حيث إن هذا الموقع يظل قائمًا بغضّ النظر عن تغيّر الشخص الذي يشغله من فترة إلى أخرى، مثل موقع الرئيس أو موقع رئيس الوزراء ...إلخ، وبين النخبة السياسية التي تؤثر في سلوك الآخرين بحكم علاقاتها وقوة تأثيرها، وتبقى مؤثرة حتى في ظل ابتعادها من منصب ما. واعتُبر رأس مال القيادة عنصرًا حاسمًا في الأداء الديمقراطي ورأس المال الاجتماعي[126].

(125) عمرو عبد الكريم طلب، «النخبة السياسية في الجزائر: أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على التوجهات السياسية للنخبة (1979-2000)،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006)، ص 56-57.

(126) Stanley A. Renshon, «Political Leadership as Social Capital: Governing in a Divided National Culture,» *Political Psychology*, vol. 21, no. 1 (March 2000), p. 200.

على الرغم من أنه سيُستفاد ممّا أشار إليه بورديو عندما بحث في علاقة النخبة (الطبقة المهينة) في فرنسا برأس المال الاجتماعي، فإن الحالة الفرنسية لم تكن خاضعة للاحتلال، الأمر الذي يعني أن أيًا من منظّري رأس المال الاجتماعي لم يأخذوا بالاعتبار ظروف حالة معيّنة قد تكون خاضعة للاحتلال لدى وضعهم نظريتهم بشأن رأس المال الاجتماعي، أو احتمال أن تكون فيها سلطة سياسية معترف بها، لكن ليس باعتبارها دولة. وبالتالي، تكون قوة تأثير نخبها كبيرة جدًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، وربما أكثر من المصادر الأخرى، كما في الحالة الفلسطينية؛ فدور النخبة السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي اختلف من فترة إلى أخرى تبعًا لتأثّر النخبة بالعوامل، سواء الداخلية منها أم الخارجية. ولتحديد ما إذا كان للنخبة السياسية تأثير إيجابي أو سلبي في تكوين رأس المال الاجتماعي، سيتم الاعتماد على المعايير التي حدّدها بورمان، وهي التي توضح متى يكون رأس المال الاجتماعي إيجابيًا ومتى يكون سلبيًا. ولكي يكون رأس المال الاجتماعي إيجابيًا، لا بد من أن تكون الثقة والتبادلية عامتين لا خاصتين، وأن يكون هدف الالتزام بالعمل المصلحة العامة لا الخاصة. فإذا كانت الثقة أو التعاون أو التبادلية الناجمة خاصة ومقتصرة على أعضاء رابطة معيّنة لن تتدفق إلى المجتمع، أو إذا كانت تعمل من أجل المصلحة الخاصة لا العامة، فسينشأ رأس مال اجتماعي سلبي[127].

1 - تأثير النخبة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل إيجابي

حتى تكون النخبة ذات تأثير إيجابي بحسب المعايير التي حددها بورمان، لا بد من أن تعمل للمصلحة العامة لا الخاصة، وأن تكون الثقة والتبادلية عامتين لا خاصتين. وهناك عوامل تؤثر في دور النخبة بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، أعوامل خارجية كانت أم داخلية، من السياق[128].

بالانتقال إلى الحالة الفلسطينية، تؤدي النخبة دورًا في التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، أإيجابيًا كان أم سلبيًا. ويمكن اعتبار الانتفاضة

(127) Baurmann, «Political Norms,» p. 172.

(128) John Field, *Social Capital*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2008), p. 98.

الفلسطينية (انتفاضة 1987 أو انتفاضة الأقصى 2000) عاملًا داخليًا أثّر في دور النخب السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل إيجابي؛ فعلى صعيد الثقة الناشئة بين النخبة السياسية من قيادات الانتفاضة لحركتي حماس وفتح، لم تكن الثقة محصورة داخل حركة حماس أو داخل حركة فتح، بل انعكست أيضًا على الثقة البينية بينهما، وعلى باقي أفراد المجتمع. فعندما توجهنا إلى المبحوثين من النخب السياسية لحركتي حماس وفتح بسؤال حول ثقتهم بعضهم ببعض خلال الانتفاضة الأولى، عبّر 66.66 في المئة من المبحوثين من نخب فتح عن ثقتهم بنخب حماس خلال الانتفاضة، في مقابل 86 في المئة من المبحوثين من نخب حماس أشاروا إلى أنه كانت لديهم ثقة بنخبة فتح. ويبدو أن هذه الثقة انعكست أيضًا على صعيد الأعضاء، حيث أبدى 81.81 في المئة من المبحوثين من أعضاء فتح ثقتهم بغيرهم من أعضاء حماس، في مقابل 60.52 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس أبدوا ثقتهم بغيرهم من أعضاء فتح، وفق ما يوضحه الجدولان (4 - 6) و(4 - 7).

الجدول (4 - 6)

رأي العيّنة من حماس وفتح في خصوص الثقة في غيرهم من أعضاء حماس وفتح قبل عام 2006 وبعده

رأي العيّنة من حماس وفتح في خصوص الثقة بغيرهم من أعضاء حماس وفتح خلال الانتفاضة						
الانتماء السياسي	الثقة بأعضاء حماس		المجموع	الثقة بأعضاء فتح		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
أعضاء فتح	27	6	33	31	2	33
النسبة المئوية	81.81	18.18		93.93	6.06	
أعضاء حماس	38	0	38	23	15	38
النسبة المئوية	100	0		60.52	39.47	

يتبع

تابع

رأي العينة من حماس وفتح في خصوص الثقة بغيرهم من أعضاء حماس وفتح بعد عام 2006						
الانتماء السياسي	الثقة بأعضاء حماس		المجموع	الثقة بأعضاء فتح		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
أعضاء فتح	0	33	33	29	4	33
النسبة المئوية	0	33		87.87	12.12	
أعضاء حماس	36	2	38	0	38	38
النسبة المئوية	94.73	5.26		0	38	

الجدول (4 - 7)
رأي العيّنة من نخبة حماس وفتح في خصوص الثقة في غيرهم من نخب حماس وفتح قبل عام 2006 وبعده

الانتماء السياسي	الثقة بنخبة حماس		المجموع	الثقة بنخبة فتح		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
نخبة فتح	10	5	15	13	2	15
النسبة المئوية	66.66	33.33		86	13.33	
نخبة حماس	15	0	15	9	6	15
النسبة المئوية	100	0		60	40	
رأي عيّنة نخبة حماس وفتح في خصوص الثقة بغيرهم من نخبة حماس وفتح بعد عام 2006						
الانتماء السياسي	الثقة بنخبة حماس		المجموع	الثقة بنخبة فتح		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	ثقة	
نخبة فتح	0	15	15	14	1	15
النسبة المئوية	0	100		93.33	6.66	
نخبة حماس	15	0	15	0	15	15
النسبة المئوية	100	0		0	15	

عن سـبب هذه الثقـة بين حركتـي حماس وفتـح خـلال الانتفاضة، وجد المبحوثـون أن صوت مقاومـة المحتل كان أعلى من صوت المنافسـة الحزبية. لذلك وجدوا أن العلاقة التي جمعت بين حماس وفتح من حيث التعاون والثقة كانـت أفضل قبل قيام السـلطة، فلـم تكن قيـادات الانتفاضة تميّز فـي خدماتها بحسـب الانتمـاء الحزبي كما هـو حاصل الآن، ولـم يكن هناك تمييـز لشريحة معيّنة، الاغنياء مثلًا، على حسـاب شـريحة أخرى. أمّا بالنسـبة إلـى المبحوثين المستقلين، فأبدى ما نسبته 89 في المئة ثقتهم بنخب حماس خلال الانتفاضة، و93.10 في المئة بنخب فتح، وفق ما يوضحه الجدول (4 – 8) التالي:

الجدول (4 – 8)

رأي العيّنة من المستقلين في خصوص الثقة في غيرهم من نخبة حماس وفتح خلال الانتفاضة الأولى

الثقة بنخبة حماس		المجموع	الثقة بنخبة فتح		المجموع
ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
26	3	29	27	2	29
89.65	10.34		93.10	6.89	

يسُـتدل ممّا سبق أن ما أشـار إليه بورمان من أن الثقة تدل، عندما تكون عامـة، على وجـود رأس مال اجتماعـي إيجابي، وهـو ما ينطبق علـى الحالة الفلسـطينية خلال الانتفاضة الأولى، حيث يتبين أن الثقة لم تبق خاصة داخل كلٍّ مـن حماس وفتح، وإنما انعكسـت علـى الثقة البينيـة للحركتين، وكذلك على الثقـة الخارجيـة بحيث أثـرت إيجابيًا فـي ثقـة المواطنين بهـم. إذ على الرغم من الاختلافات الفصائلية الواضحة في برامجها، والتنافس الحزبي بين كلٍّ من نخـب حماس وفتح (قيـادات الانتفاضة) داخل الأراضي الفلسـطينية في ذلك الوقت على أرض الواقع، فإن أثـر هذه الاختلافات كان يختفي أمام المحتل الإسرائيلي الذي لم يكن رصاصه يفرّق بين الفلسطينيين، وهو ما أكده

بعض الدراسات بشأن وجود الثقة والتعاون خلال الانتفاضة الأولى[129].

أمّا على صعيد التعاون فإنه لم يكن بدوره محصورًا داخل حركة حماس أو حركة فتح، وإنما كان عامًّا شاملًا المجتمع كله، بحسب وصف المبحوثين من النخب السياسية الذين أشاروا إلى أنه كان خلال الانتفاضة الأولى تامًا إلى درجة اقتسام الرغيف الواحد. وأوضحت دراسات عدة أن المنافسة النضالية خلال الانتفاضة تعززت بين مختلف الفصائل بحيث انزاح التصارع الفئوي وإفرازاته ليحل محله التعاون السياسي الميداني[130]. وحتى على صعيد عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أشار المبحوثون من قادة اللجان الشعبية إلى تنفيذ عمليات مشتركة بين حماس وفتح، وهو ما جرى كله خلال الانتفاضة الثانية؛ فبحسب ما يشير محمد نجيب ورولاند فريدريك، كانت كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لفتح قبل إدماجها بالأجهزة الأمنية في عام 2005، تتعاون إبان الانتفاضة الثانية مع الجماعات المسلحة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة[131].

كما سادت خلال مجتمع الانتفاضة معاني الجماعية والوحدة ضد الفئوية، ونبذ الانقسام المناطقي، وعمّ الفعل الشعبي والجماهيري العام ضد العزلة الفصائلية، والخطاب الجماعي التوحيدي ضد مئات البيانات الخاصة[132]. وبحسب ما أكدت الدراسات، جاءت الانتفاضة «تجاوزًا لمختلف البرامج الوطنية الفلسطينية المطروحة»[133]. وبذلك كان لقيادات الانتفاضة تأثير إيجابي في خلق تعاون عام يتدفق إلى المجتمع الفلسطيني بفئاته كافة، سواء

(129) أحمد الديك، مجتمع الانتفاضة (بيروت: دار الآداب، 1993)، ص 33.

(130) عمر حلمي الغول، الانتفاضة، ثورة كانون: إنجازات وآفاق (دمشق: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1990)، ص 158.

(131) محمد نجيب ورولاند فريدريك، «الجماعات المسلحة غير النظامية وحكم القطاع الأمني،» في: رولاند فريدريك وأرنولد ليتهولد، محرران، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص 123.

(132) الديك، ص 120.

(133) الديك، ص 33.

مـن ناحية تضامنـه وتعاونه وتماسـكه في مواجهـة المحتل، أو مـن ناحية زيادة الثقة بين أبنائه، وهو عكس ما أشـار إليه مالوني مـن أن رأس المال الاجتماعي لا يتدفـق إذا أنشئ مـن النخب. كمـا أن تأثير الانتفاضـة كان إيجابيًـا في الأداء الديمقراطي في المجتمع الفلسـطيني، حيث يـرى المبحوثون من المواطنين أنه كانت هناك حريـات خلال الانتفاضة علـى الرغم من وجـود الاحتلال، بحيث يستطيع أي شخص لأن يشارك برأيه أو أن ينتقد من أجل تطوير العمل النضالي لمواجهـة الاحتلال. وأوضـح بعض الدراسـات أن «القيـادة الوطنيـة الموحّدة للانتفاضة تعتمد مبدأ الإقناع الهادئ، وتبتعد عن لغة التهديد في نسـج علاقاتها مع السـكان وفـي جميع ما يتصـل بقضايـا الإجماع الوطنـي... كما حيّـا النداء رقـم 39 الجماهيـر العربيـة في نضالها مـن أجل الحريـات الديمقراطيـة»[134]. وبلغت الوحـدة الوطنية الفلسـطينية أوجها في مناخ الانتفاضة، بحسـب ما أكد المبحوثون، وهو ما أشـار إليه بعض الدراسـات[135]. وكان ثمة استعداد لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، حيث كان الشخص مسـتعدًّا للتضحية بنفسـه من أجل غيـره، وكانت التضحيـة بالنفس من أجل الآخريـن تعني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

تتأثـر وحـدة الشعـب وتماسـكه وتعاونـه أيمـا تأثـر بالنخـب السياسـية الفلسـطينية، إذ تتطلـب وحـدة الشعـب وحـدة الأداة القياديـة[136]. فخـلال الانتفاضة، وتحديدًا انتفاضة 1987، دعت الحاجة القوى الوطنيـة الفلسـطينية، وتحديدًا القـوى المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسـطينية، سـواء يمينها مثل حركة فتح أو يسـارها (مثل الجبهتين الديمقراطية والشعبية وغيرهما)، إلى التوحد، فتـم إعلان قيادة وطنية موحـدة من الفصائل كلهـا، مُنَحّية الاختلافات الأيديولوجيـة أو الفصائلية كلها. وألقـى توحيد القيادة الفلسـطينية بظلاله على

(134) الديك، ص 24.

(135) أسـعد عبد الرحمن ونواف الزرو، الانتفاضة الفلسـطينية الكبـرى الثانية 2000: مقدمات، وقائع، تفاعلات، تداعيات، استخلاصات (عمان: المؤلف، 2001)، ص 356.

(136) الغول، ص 160.

وحدة المجتمع وتماسكه خلال مرحلة حساسة من حياة الشعب الفلسطيني الذي كان خلالها أحوج ما يكون إلى الوحدة والتماسك.

إن التعاون السياسي الميداني للنخب السياسية، وتحييد التصارع الفئوي والحزبي أمام النضال الوطني والمصلحة العامة، لا يعنيان عدم حصول خلافات سياسية وتصارع بين الأحزاب والفصائل ونخبها، سواء خلال الانتفاضتين أم قبلهما. لكن كان أي خلاف سياسي يؤدي إلى استياء الشعب الفلسطيني وإلى تراجع ثقته بنخبه. لذلك ربما يصح أن يُقال، كما أشار فوكوياما، بضرورة أن تتنبه النخب السياسية إلى أهمية زيادة رصيد أو أسهم رأس المال الاجتماعي في مجتمعها[137]، ويزداد أهمية تنبهها إلى مثل هذا الأمر بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية.

يتضح من خلال إجابات المبحوثين أن النخب السياسية كانت تعي في بعض الفترات، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الخطر الذي يتهدد الشعب الفلسطيني، مثل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في أثناء عدوانه، أهمية تعاون الشعب الفلسطيني وتضامنه ووحدته، وسيادة مبادئ الديمقراطية والتسامح والثقة بين مختلف شرائح المجتمع، والتفاتها إلى المصلحة العامة على حساب الخاص أو الحزبي. فمن يستعد للتضحية بنفسه من أجل غيره لا يهتم بمصلحته الخاصة وإنما يهتم بالمصلحة العامة بالدفاع عن المجتمع من خلال مقاومة المحتل. وأشار بورمان إلى أن الاهتمام بالمصلحة العامة لا الخاصة يدل على رأس المال الاجتماعي الإيجابي. وفي حالة النخب الفلسطينية أجاب ما نسبته 86 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس وفتح والمستقلين بأن النخب السياسية لحماس وفتح كانت تعمل للمصلحة العامة لا لمصالحها الخاصة. ورأى 91 في المئة أن نخب فتح كانت خلال الانتفاضة تعمل لمصالح الانتفاضة، في مقابل 81 في المئة من المبحوثين وجدوا أن حماس عملت للمصلحة العامة خلال الانتفاضة، و يوضح الجدول (4 - 9) التالي ذلك.

---

(137) Francis Fukuyama, *Social Capital and Civil Society*, IMF Working Paper WP/00/74 (Washington DC: International Monetary Fund, 2000), p. 15, www.imf.org

الجدول (4 – 9)
رأي حماس وفتح والمستقلين في شأن رؤيتهم للنخبة في خصوص اهتمامها بالمصلحة العامة خلال الانتفاضة

الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	تهتم بالمصلحة العامة	تهتم بالمصلحة الخاصة		تهتم بالمصلحة العامة	تهتم بالمصلحة الخاصة	
أعضاء فتح	27	6	33	31	2	33
أعضاء حماس	38	0	38	23	15	38
المواطنون المستقلون	26	3	29	27	2	29
المجموع	91	9	100	81	19	100
النسبة المئوية	91	9	100	81	19	100

في حال حصول خلافات بين الفصائل الفلسطينية، كانت بيانات تصدر داعية إلى الوحدة وتحييد الخلافات السياسية؛ فعلى سبيل المثال، أكد بيان القيادة الموحدة رقم (86) «مبدأ عدم نقل الخلاف السياسي إلى الشارع الفلسطيني، وبالتالي محاولة جر جماهيرنا إلى معارك جانبية غير محمودة العواقب»[138]، وهذا ما أكدته دراسات كثيرة [139].

من أجل تحقيق التكاتف والوحدة في مواجهة المحتل، قامت قيادات الانتفاضة، بحسب وصف قادة اللجان الشعبية الذين جرت مقابلتهم، بتنسيق الجهد في ما بينها بهدف عدم بعثرته. وبذلك نعتقد أن الروابط التي أُنشئت بين قيادات الانتفاضة استفادت من شبكة اتصالاتها وعلاقاتها في ما بينها لتقوية رأس مالها الاجتماعي، بهدف تحقيق مصلحة الانتفاضة والشعب الفلسطيني العامة؛ فاتصالات النخبة وعلاقاتها التي نظر إليها بورديو على أنها رأس المال

(138) «نداء: ملحق بيان رقم (86)،» القيادة الوطنية الموحدة، 2/ 9/ 1992.
(139) الديك، ص 120.

الاجتماعي، تساهم في عدم المساواة داخل المجتمع الفرنسي[140]، وفي الحالة الفلسطينية، وخلال الانتفاضة الأولى، ساهمت علاقات قيادات الانتفاضة ونخبها، وكذلك اتصالاتها، في التنسيق بين مختلف الفصائل من أجل زيادة التعاون بينها من أجل المصلحة العليا للمجتمع الفلسطيني، وهو ما ساهم في زيادة المساواة لا العكس.

انعكس التضامن الذي دعت إليه القيادة الموحدة في بياناتها إيجابًا على أبناء الشعب الفلسطيني من خلال إنشاء اللجان الشعبية التي عملت على غرس عادات جديدة وتطهير المجتمع من العادات البالية[141]. ويمكن اعتبار إنشاء اللجان الشعبية بدعوة من النخب السياسية الفلسطينية، مساهمةً من هذه النخب في إيجاد رأس مال اجتماعي انعكس داخلها وداخل قادة المجتمعات المحلية، بحيث استخدموا اتصالاتهم في تقوية المجتمع المحلي؛ وأكدت دراسات كثيرة أن اللجان الشعبية أصبحت نوعًا من السلطة السياسية المحلية[142]، فسادت بينها علاقة التبادلية، وتعاونت في ما بينها لخدمة المصلحة العامة. واستطاع رأس المال الاجتماعي الذي ساهمت النخبة في تكوينه أن يتدفق إلى القاعدة الشعبية والمجتمع الأوسع. ولم يحصل الاحتمال الذي أشار إليه غراهام سميث ووليام مالوني بخصوص عدم تدفق رأس المال الاجتماعي إلى القاعدة والمجتمع في حال أُنشئ بين النخبة السياسية. كما إن إنشاء رأس المال الاجتماعي بين النخبة السياسية وتدفقه إلى المجتمع لم يكونا دون وجود وسيط، وهي هنا اللجان الشعبية التي تُعتبر جزءًا من المجتمع المدني الفلسطيني. فما قاله ليبست ولاكين عن وظيفة المجتمع المدني بالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي، لجهة كونه وسيطًا بين النخبة[143] والمجتمع، ينطبق على اللجان الشعبية التي عملت على تشجيع تفاعلات النخبة مع الجمهور.

---

(140) Joseph A. Soares, *The Power of Privilege: Yale and America's Elite Colleges* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007), p. 169.

(141) الغول، ص 209- 210.

(142) عايد، ص 37.

(143) Lipset and Lakin, p. 117.

لئن كانت اللجان الشعبية قد قامت بدور الوسيط بين النخبة السياسية للانتفاضة المتمثّلة في القيادة الوطنية الموحدة، والمجتمع، يجب الإشارة إلى أن حركة المقاومة الإسلامية حماس لم تكن ضمن القيادة الوطنية الموحدة؛ إذ جاء إعلان تأسيسها في البيان التأسيسي الذي وزعته الحركة، في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1987، وبيّنت خلاله دوافع نشوئها. وأصبحت في ما بعد المنافس الأكبر لحركة فتح، وصاحبة التأثير المماثل لتأثير فتح في ما يتعلق بدروب الحياة السياسية. وسرعان ما أفرزت حماس نخبها التي نافست النخب السياسية للقيادة الموحدة.

على الرغم من التنافس الحزبي بين حماس وفتح ونخبهما، فإن 60 في المئة من المبحوثين من نخب حماس - الذين عبّروا عن وجود ثقة لديهم بنخب فتح في أثناء الانتفاضة- أكدوا أنه كان هناك خلال الانتفاضة تعاون بين حماس وفتح ونبذ للخلافات الحزبية بينهما، لأن فتح كانت تقاوم المحتل، واعتبروا أنهم «لن ييأسوا في إعادة فتح إلى مسيرتها الأولى في المقاومة». لكن على الرغم من ذلك، أكد ما نسبته 40 في المئة من المبحوثين من نخب حماس عدم ثقتهم بقيادات فتح أو بتعاونهم معها حتى خلال الانتفاضة الأولى. وكانت حماس قد شدّدت في موقفها من الفصائل الأخرى، وتحديدًا فتح، وذلك في أحد المواقع الإلكترونية التابعة لها، على أهمية التعاون والتنسيق في ما بين الفصائل، إذ ترى أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع للرؤى والاجتهادات كلها في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية يجب على جميع القوى والفصائل والفاعليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها، وذلك انطلاقًا من قاعدة تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف، لأنها تعتقد أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر، أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، لا يجوز بحال من الأحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح، لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية. كما أنها تدافع عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي أو فئوي، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني، بجميع فئاته وطوائفه، في

الدفـاع عن أرضـه وتحرير وطنـه، وتؤمن بأن الشعب الفلسـطيني شـعب واحد بمسلميه ومسيحييه[144].

إن مـا دعـت إليه حمـاس من ضـرورة الوحـدة بيـن الفصائـل، والتعاون وتغليب القواسـم المشتركة على الاختلاف، وعدم اللجوء إلى استخدام العنف أو السـلاح مهما بلغـت الخلافات، أو التمييز على أسـس عرقيـة أو فئوية، يدل على أن نخـب حماس السياسـية كانت تحرص أيضًـا على المصلحـة الوطنية، وتقـدم المصلحـة العامـة علـى المصالـح الحزبيـة أو الفئويـة الضيقـة. فعندما كانت خلافات تـدب بين حماس وفتح، كانت نخبها تسـارع إلى إصدار بيانات تؤكد الوحـدة وتدعو إلى التعـاون والتكاتف في مواجهة العدو الإسـرائيلي من أجـل المصلحة الوطنيـة العليا، وهذا ما أكـده 66.66 في المئة مـن المبحوثين مـن نخب فتـح، إذ وجـدوا أن مقاومـة الاحتلال الإسـرائيلي خـلال الانتفاضة كانت الفيصـل الذي يجمـع الفصائل علـى اختلافها. ولحظ بعض الدراسـات تراجـع المصلحة الخصوصية أمـام المصلحة العامة كما رأتهـا جماهير الشعب الفلسطيني لا كما رأتها فئات أو فصائل أو أحزاب[145].

يمكن القـول إن الانتفاضة كانت عاملًا داخليًا سـاهم فـي توحيد النخب السياسـية لحركتـي حماس وفتـح وفي التعـاون بينها. وهـذا كله يعنـي أن دور النخبـة السياسـية لـكل مـن حركتي حمـاس وفتح سـاهم فـي تكوين رأسـمال اجتماعي إيجابـي يتدفق إلى المجتمـع، وبذلك تكون الشروط التي أشـار إليها بورمان منطبقة على تأثير النخب في تكوين رأس مال اجتماعي خلال الانتفاضة الأولى.

2- تأثير النخبة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل سلبي

رأى بعـض الباحثيـن أن مـن الممكـن أن تدمـر النخبـة رأس المـال الاجتماعـي[146]، فيمـا اعتبـر آخـرون أهميـة النخبـة فـي تفسـير التحـولات

(144) نبذة عن حركة حماس، المركز الفلسطيني للإعلام.

(145) عرفات، ص 42.

(146) Uslaner, «Democracy and Social Capital,» p. 144.

الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي[147]. واعتبر بورمان أنه إذا كانت المجموعات تعمل لمصلحتها الخاصة ونجم عن تفاعلها ثقة وتبادلية خاصتين، فإن رأس المال اجتماعي الناشئ يكون سلبيًا. وتبين لنا، في ما يخص الحالة الفلسطينية، أن ما قامت به النخب من دور إيجابي خلال الانتفاضة، وتحديدًا الانتفاضة الأولى، في تكوين رأس المال الاجتماعي لا يعني أنها استمرت بعد الانتفاضة في القيام بالدور الإيجابي ذاته. واستنادًا إلى المعايير التي حدّدها بورمان لاعتبار رأس المال الاجتماعي، يمكن القول إن التأثير الإيجابي الذي مارسته النخبة السياسية خلال الانتفاضة على تكوين رأس المال الاجتماعي تحول إلى تأثير سلبي ظهرت بوادره مع بداية تشكيل السلطة عقب توقيع اتفاقات أوسلو، وهناك بعض الدراسات التي اعتبرت الاتفاقات هذه بديلًا من التحرر من الاحتلال[148].

تجدر ملاحظة أن الاتفاقات المرحلية الموقَّعة مع الجانب الإسرائيلي، ويمكن اعتبارها من العوامل الخارجية، كان لها أثر في تقوية النخب السياسية، وتحديدًا السلطة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات، على حساب السلطة التشريعية التي يفترض بها أن تكون ممثلة للشعب الفلسطيني. ومن هذه العوامل الاتفاقات الموقَّعة مع إسرائيل، وهي التي حددت صلاحيات المجلس التشريعي، وتحديدًا في المادة الثامنة من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الموقت بشأن غزة والضفة[149]، كما عملت على تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية.

لم يتراجع دور النخب السياسية مع تشكيل نظام سياسي يحمل معالم الدولة الحديثة، من مجلس تشريعي وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية. وتُلحظ سيطرة النخب السياسية، وتحديدًا نخب حركة فتح، على مؤسسات السلطة،

---

(147) Lipset and Lakin, p. 117.

(148) خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، ترجمة عباب مراد (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011)، ص 45.

(149) «الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي الموقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة،» الأمم المتحدة (واشنطن)، 51/ A/ 889، 1997 S/ 357، المادة الثامنة، 28/ 9/ 1995، ص 25.

حيث يُعتقد أن قانـون الانتخابات الأول رقم (13) لعـام 1995، وكان الرئيس عرفات قد أصدره قبل تشكل السـلطة الفلسطينية، أدى إلى هيمنة تنظيم سياسي واحد على المجلس، إذ جاء أغلبية الفائزين من حركة فتح، حزب السلطة[150].

أظهـرت نتائـج انتخابـات المجلـس التشريعي فـي عام 1996، بحسـب لجنة الانتخابـات المركزية، ذهاب معظم مقاعد المجلـس إلى حركة فتح، فيما فـاز عدد قليل من المسـتقلين، وبذلك لـم يكـن ثمة تمثيـل للاتجاهات والقوى السياسـية كلهـا[151]. وبالتالـي، كـان التوافق بين أعضـاء المجلـس ذوي اللون السياسـي الواحـد والمعتنقيـن معتقـدات متشابهـة أو اهتمامـات متشابهة، كما يعتقد لاكين وليبست[152]، أسهل من التوافق والثقة بين الذين يعتنقون معتقدات مختلفـة كما حصل بعد انتخابات 2006، وهو مـا أثبتته إجابات المبحوثين من النخب السياسـية لكلٍّ من حركتـي حماس وفتح، إذ أعربـت كل نخبة عن عدم ثقتها بالأخـرى، وأكدت عـدم التوافـق معها خـلال المجلس التشريعـي الثاني الذي جمع بينهما، فيما كانـت الثقة داخل كل نخبة مرتفعة، إذ أجمعت إجابات المبحوثيـن من نخـب حماس على وجـود ثقة كاملـة داخل الحركـة، مقارنة بـ 93.33 فـي المئة مـن المبحوثين من نخـب فتح أبـدوا وجود ثقـة بغيرهم من نخب فتح.

خاضـت حركة فتـح الانتخابـات الأولى مـن دون وجود منافسـة حقيقية من قوى سياسـية وفصائل، بسـبب النظام الانتخابي الذي أصدره عرفات أولًا، وامتنـاع أغلبيـة التنظيمات السياسـية عن المشاركة فـي الانتخابـات ثانيًا، الأمر الذي كان لـه دور في إضعاف التعددية السياسـية والحزبيـة، أو في تشكيل كتل برلمانية داخل المجلـس، وهو ما عزز الطبيعة الفئوية للنظام السياسـي، وكرس مظاهر المركزية والفردية.

---

(150) الجرباوي، البنية القانونية، ص 42.

(151) «نتائـج الانتخابـات الفلسـطينية الأولـى،» لجنـة الانتخابـات المركزيـة، 20/ 1/ 1996، متوافر على: http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticket=UK3c6VTnImU%3d&tabid=578&mid=1276&language=en-US

(152) Lipset and Lakin, p. 115.

إن ما يدل على دور المجلس التشريعي الأول في تكريس المركزية والفردية وتقوية نفوذ النخب السياسية لحركة فتح هو ما قام به من منح صلاحيات واسعة لرئيس السلطة الراحل ياسر عرفات (رئيس حركة فتح) الذي لم تُحدَّد مدة ولايته حتى في القانون الأساس، كما لم يكن هناك منصب رئيس وزراء، ثم استُحدث بناء على مطالب دولية على الرغم من رفض الفصائل الفلسطينية وحتى بعض قطاعات فتح. أمّا بالنسبة إلى بعض قطاعات فتح، فرفضت هذا الاستحداث لأن أبا مازن، رئيس الوزراء، تكفّل بحل الكتائب الفتحاوية[153].

على الرغم من رفض بعض الفصائل منصب رئيس الوزراء، عُدِّل القانون الأساس، وأضيف إليه الباب الثالث الذي يحدد صلاحيات الرئيس ومدة انتخابه. ومع هذا، بقيت صلاحيات الرئيس واسعة، من بينها منحه إصدار قرارات بقوة القانون في حالات الضرورة من غير انعقاد المجلس[154]. كما أن المناصب الحساسة المتعلقة بالأجهزة الأمنية بقيت ضمن اختصاصه، بحيث يبقى الرئيس محتفظًا بالامتياز الخاص بتعيين رؤساء الأجهزة الأمنية. كما لا تخضع التعيينات التي يجريها لإجراءات خاصة بإقرارها[155]. وظهرت مجموعات مسلحة تفرض إرادتها بديلًا من سيادة القانون والابتعاد من أصول العمل النزيه والشفاف[156]. فهذه المجموعات ساهمت في الإخلال بالأمن، وأدت إلى تراجع ثقة المواطنين بعضهم ببعض، وثقتهم بنخبهم، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة ثقة[157].

---

(153) «الشعبية وحماس وقطاعات في فتح ترفض استحداث منصب رئيس وزراء وتعيين أبو مازن،» صحيفة الشرق الأوسط، 10/ 3/ 2003.

(154) القانون الأساسي المعدل لعام 2003 (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005)، الباب الثالث: رئيس السلطة الفلسطينية، ص 21-25.

(155) عاصم خليل، «الإطار القانوني لحكم القطاع الأمني الفلسطيني،» في: فريدريك ويتهولد، ص 38.

(156) الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، سلسلة تقارير؛ 18 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2008)، ص 2.

(157) غسان نمر، «الشباب الفلسطيني والأحزاب: تراجع وأزمة ثقة متصاعد،» نشرة المرصد الديمقراطي، السنة الخامسة، العدد 2 (تموز/ يوليو 2010)، ص 6-7.

من التأثيرات السلبية التي تركتها النخب السياسية لفتح القائمة على السلطة في تكوين رأس المال التستر على المتورطين في الفساد بسبب وجود مصالح مشتركة في ما بينها، الأمر الذي أفقد 75.3 في المئة من المبحوثين الثقة بالقيادة، وفق استطلاع رأي، لمساهمتها في الفساد[158]. وإذا كان بورديو وآخرون قد شددوا على أن مختلف العلاقات والاتصالات أدت دورًا مهمًا بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي وإمكانية استغلالها لتقوية نفوذ النخب وإعادة إنتاج امتيازها بما يزيد في عدم المساواة داخل المجتمع، فإنه يمكن القول إن نخب فتح السياسية، سواء من خلال سيطرتها على مؤسسات السلطة أم حتى تلك التي خارجها، استغلت اتصالاتها وعلاقاتها وثقتها بعضها ببعض، وتعاونت على تعزيز قوتها، ومضاعفة اللامساواة. فوفقًا لجميل هلال وآخرين يجري في الواقع الفلسطيني استخدام رأس المال الاجتماعي لمفاقمة اللامساواة[159].

يظهر هذا التعاون بين النخب واستغلال علاقاتها من خلال توظيف أقربائها بسبب وجود مصالح مشتركة وأهداف خاصة تجمعها بهم، وهو ما أكدته التقارير الرسمية أيضًا؛ حيث أشار تقرير للمجلس التشريعي الفلسطيني إلى: «وجود ظاهرة تعيين أزواج، وأقارب كبار المسؤولين من الدرجة الأولى في مراكز صنع القرار»[160]. ورأت دراسة أن التعيينات تتم بناء على العلاقات[161]. ولاحظنا بحكم عملنا وبحسب ما أشار المبحوثون، أن توظيف

---

(158) «نشرة إخبارية: عدد خاص في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، العدد الثامن (نيسان/ أبريل 2009)، ص 3.

(159) جميل هلال، حسن لدادوه ومحسن أبو رمضان، المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2010)، ص 3.

(160) «تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي حول تقرير هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام 1996،» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، 28/ 7/ 1997، ص 59.

(161) بلال البرغوثي وسامي جبارين، التمييز في الوظيفة العامة: دراسة فقهية قانونية تحليلية للواقع في فلسطين (رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، 2007)، ص 85.

أقرباء كبار المسؤولين في مراكز صنع القرار، وهو ما ظهر للعيان منذ الأعوام الأولى لإنشاء السلطة، جاء من خلال استخدام ثقة كل مسؤول بالآخر، وذلك ضمن مصالح متبادلة بين شبكة العلاقات لأولئك المسؤولين من أجل المحافظة على سلطتهم وإدامة نفوذهم، وبالتالي ينطبق عليهم ما وصفه نيكولاس هايوز باستغلال شبكات النخبة السياسية الثقة بينها للحفاظ على السلطة[162].

ظهر تأثير النخبة السلبي بعد أوسلو في تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال اهتمامها بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، حيث أظهر استطلاع للرأي أن النخبة تتكون من مجموعات ذات مصالح مختلفة[163]، وأوضح استطلاع آخر أن إنفاق المال العام لمصالح خاصة جاء بمرتبة مرتفعة من حيث اعتباره شكلًا من أشكال الفساد الذي يمارسه القائمون على السلطة[164]. ويفسّر المبحوثون من المستقلين الذين أبدوا ثقة مرتفعة سابقًا بالنخب السياسية خلال الانتفاضة لتراجع هذه الثقة إلى أدنى مستوياتها بعد الانقسام، سبب تراجع ثقتهم بالنخب السياسية أنها عملت على تراجع القيم التي كانت سائدة أيام الانتفاضة، وأصبحت تهتم بالمنفعة الذاتية أكثر من اهتمامها بمصلحة المجتمع، وهو ما أكدته أيضًا كتابات بعض الباحثين، إذ تعتقد مي الجيوسي أن «مرحلة ما بعد أوسلو أصبحت مرحلة المشاريع الفردية، والبحث عن المنافع الشخصية»[165].

---

(162) Hayoz, Nicolas, Victor Sergeyev, «Social Networks in Russian Politics», in: Gabriel Badescu and Eric M. Uslaner, eds., *Social Capital and the Transition to Democracy* (London; New York: Routledge, 2003), p. 50.

(163) «استطلاع النخبة وقادة الرأي،» ص 3.

(164) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، العدد 8 (نيسان/ أبريل 2009)، ص 2.

(165) جورج جقمان، «خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية،» في: مي الجيوسي، محرر، التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة: مؤتمر مواطن 7-8/ 11/ 1997 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1998)، ص 31.

بحسب استطلاع للرأي نفذه برنامج التنمية في جامعة بير زيت، يرى 59 في المئة أن السلطة لا تعمل لمصلحة الجميع بالتساوي[166]. بالتالي، تكون النخب من هذه الناحية قد أضرت بتكوين رأس المال الاجتماعي، فبدلًا من أن تعمل على زيادة أسهمه من خلال زيادة ثقة المواطنين وسيادة القيم الإيجابية في المجتمع، أدت إلى تراجع ثقة المواطنين، الأمر الذي يؤكد ما أشار إليه كينيث نيوتن من أنه على الرغم من الثقة بين النخب وغير النخب تعمل على تكوين رأس مال اجتماعي، فإنها لا تزيد من أسهمه في حال حُصرت داخل النخبة ولم تنعكس خارجها[167]. وهو يؤكد أيضًا ما أشار إليه بورمان من أن رأس المال الاجتماعي الناجم يكون سلبيًا إذا كانت الثقة خاصة لا عامة.

إذا كان الحديث عن تشكّل السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، في عام 1994، باعتباره عاملًا داخليًا أثّر في دور النخبة السياسية - تحديدًا بالنسبة إلى فتح المسيطرة على أغلبية مؤسسات السلطة الفلسطينية - في تكوين رأس المال الاجتماعي، فأطاحته أو أطاحت بعض أسهمه، فإن هناك عاملًا داخليًا آخر لا يمكن إغفاله كان قد أثّر بشكل ملحوظ في دور النخب بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي، وهو فوز حركة حماس في انتخابات 2006 بأغلب مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني؛ حيث يُعد هذا الحدث تحولًا لا في دور النخب السياسية في تشيكل رأس المال الاجتماعي فحسب، وإنما أيضًا في مسار القضية الفلسطينية ككل، وفي مناحي حياة المجتمع الفلسطيني كلها؛ حيث إن فوز حماس شكّل مرحلة

---

(166) «استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (17) حول أداء المؤسسات الفلسطينية وخدماتها ودورها التنموي والتمويل الدولي،» جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 4-6 حزيران/يونيو 2004، ص 4.

(167) Kenneth Newton, «Social Capital and Democracy in Modern Europe,» in: Jan W. van Deth [et al.], eds., *Social Capital and European Democracy* (London; New York: Routledge, 1999), p. 16.

فاصلة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، ونهاية مرحلة وبداية مرحلة[168].

بعد فوز حماس وحصول الانقسام بين الضفة وغزة، زادت تأثيرات النخبة السياسية لفتح المسيطرة على الأجهزة الأمنية في الضفة، وطلبت من الموظفين تعبئة استمارة فتح ودفع رسم اشتراك يساوي 1 في المئة من دخل الفرد[169]. وقامت تلك الأجهزة بانتهاك الحريات السياسية، وهو ما فعلته النخب السياسية لحماس في غزة ضد أبناء فتح بعد سيطرتها على السلطة في عام 2007، إلا أن نخبة فتح القائمة على السلطة جردت حملة اعتقالات ضد عناصر حركة حماس قبل وصول الحركة إلى السلطة، حيث رصد تقرير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن في عام 2004 حالات الاعتقال التي قامت بها السلطة الفلسطينية بحق بعض عناصر حركة حماس[170]. كما تراجعت حرية انتقاد السلطة من دون خوف[171]، وزادت حالات الفصل من الوظائف على خلفية الانتماء السياسي[172]، وانتهاك عمل الجماعات الإسلامية[173].

وفقًا لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، فشلت حركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في أوائل عام 2006، وفتح التي احتفظت

---

(168) خليل محمد محمود أبو عرب، «أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 88.

(169) «تعميم داخلي لحركة فتح،» صادر عن مفوض التعبئة والتنظيم محمود العالول أبو جهاد، مفوضية التعبئة والتنظيم للأقاليم الشمالية لحركة فتح (رام الله) (17 تموز/يوليو 2010)، ص 2.

(170) تقرير حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004: التقرير السنوي العاشر (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005)، ص 167، و181.

(171) «استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (38)،» ص 1.

(172) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 197.

(173) جماعة التوحيد والجهاد بيت المقدس، «بيان بخصوص أسر الصحفي الإيطالي في غزة،» (2011/4/14)، ص 1.

بالرئاسة، في مد جسر فوق هوّة الخلافات بينهما، وتفاقمت أعمال العنف السياسي[174]. وعززت سيطرة حماس على غزة وفتح على الضفة الانقسام بينهما في مؤسسات السلطة كلها بما فيها المجلس التشريعي[175]. وأدلى بقرارات مختلفة كلٌّ من المجلس في رام الله عبر مجموعات العمل البرلمانية، والمجلس التشريعي في غزة [176].

يمكن اعتبار العنف والصراع على السلطة من تأثيرات النخب السلبية في تكوين رأس المال الاجتماعي السلبي؛ إذ كانت المصالح الفئوية الخاصة بنخب الحركتين السياسية تُخدم على حساب مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة، وبالتالي، بدلًا من أن تشجع على تحقيق المصالح المشتركة، أنتجت صراعًا وصل إلى حد استخدام العنف الدموي وأدى إلى الانقسام بين الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة نخب حركة فتح، وغزة الخاضعة لسيطرة حركة حماس، كما ولّد العداء المتبادل بينهما، وأثر في علاقات الثقة والتعاون المتبادلة ومبدأ المعاملة بالمثل والتسامح بحسب وصف المبحوثين.

بحسب وثيقة صادرة عن حزب الشعب دعت إلى إنهاء الانقسام، لأن «الانقسام أثّر على كل جوانب الواقع الفلسطيني، وعلى واقع ومستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، وعلى وحدة النسيج الاجتماعي الداخلي، إضافة إلى تدمير وحدة النظام السياسي، كما أدى إلى تراجع لا مثيل له في مجال الحريات، والحقوق الديمقراطية التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني، وجملة

---

(174) The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008,» 14/8/2010, p. 11, Available at: http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf

(175) «قرار رقم (1213/ع.غ4/ 1)،» صادر عن المجلس التشريعي (غزة)، الدورة غير العادية الرابعة، الجلسة الأولى، الاجتماع الثالث، 11 حزيران/ يونيو 2009.

(176) «Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms – Palestine,» *Carnegie Endowment for International Peace*, pp. 12-13, Available at: http://www.carnegieendowment.org/files/Palestine_APS.doc#_Toc109616151

القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني»[177]، والإخلال بالسلامة العامة وأمن المواطن[178]، الأمر الذي جعل 50 في المئة من المبحوثين - وفق استطلاع للرأي - يحمّلون كلًّا من حماس وفتح مسؤولية الانتهاكات[179]، التي قامت النخبتان بالتستر عليها خلال استغلال علاقاتهما ونفوذهما، وهو ما أوجد ثقافة الإفلات من العقاب[180].

(177) «وثيقة سياسية: «نحو تعزيز الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، وحدودها وعاصمتها القدس، نحو تشكيل مجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، نحو تعزيز الإرادة الشعبية دفاعًا عن الحقوق الوطنية والديموقراطية والاجتماعية لشعبنا»،» حزب الشعب الفلسطيني (رام الله) (شباط/ فبراير 2011)، ص 14.

(178) «تقرير حول الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها حركة حماس والمليشيات التابعة لها في قطاع غزة خلال الفترة من 7/ 6/ 2006 حتى 31/ 12/ 2007،» (رام الله: اللجنة الوزارية الخاصة بتوثيق الجرائم والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان وحريات المواطن الفلسطينية - مجلس الوزراء، 2008)، ص 6 - 20.

(179) «استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (29)،» جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية (26 كانون الأول/ ديسمبر 2006)، ص 3.

(180) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر.

الفصل الخامس

الثقة السياسية والديمقراطية في النظام الفلسطيني

عندما اعتبر بوتنام أن شـمال إيطاليـا أكثر ديمقراطية مـن جنوبها، ووجد السـبب فـي وجـود رأس المـال الاجتماعـي، أثـار جـدلًا كبيـرًا بيـن منظّري التحـولات الديمقراطيـة. وكـان بوتنـام قد أضـاف من خـلال دراسـته إيطاليا نظريـة جديدة من نظريـات التحـول الديمقراطي تتركز على وجـود علاقة بين رأس المـال الاجتماعـي والديمقراطيـة، وتحديـدا بالنسـبة إلـى العلاقـة بيـن الديمقراطيـة والثقة التي اعتبرها بوتنام من أهـم مكوّناته. وحاول تأكيد نظريته مـن خلال مقالتـه المتعلقة بأميركا «لعـب البولينغ المنفـرد»، عندما أوضح أن المدنيـة والتقاليـد المدنيـة العريقـة والديمقراطيـة الموجودة فـي أميركا، وقد امتدحها إليك أليكسـس دي توكفيل بفضل وجود منظمـات المجتمع المدني التي تسـاعد في التفاوض والتسـامح وغيرها من الأدوار، هي في تراجع بسبب ما سـمّاه رأس المـال الاجتماعي الذي تسـاهم في تكوينه منظمـات المجتمع المدنـي. ونعتقـد أن الخـلاف مـن منظـور النظريـات الديمقراطية بيـن بوتنام وتوكفيل الذي أرسـى قواعد نظرية جديدة للعلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدنـي، هـو أن العلاقة المباشـرة كانت، عندمـا درس بوتنام إيطاليـا وأميركا مـن منظور نظريات التحـول الديمقراطي بين عاملين همـا الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي، أي إنه اعتبر أن سـبب وجود الديمقراطية في شمال إيطاليا كـان رأس المال الاجتماعي الذي سـاهم فـي تكوينه المجتمـع المدني الذي جعلـه عاملًا وسـيطًا يسـاهم في تكويـن رأس المـال الاجتماعي، فيمـا تناول دي توكفيـل عاملين وحسـب، هما المجتمـع المدنـي والديمقراطية، من دون الإشارة إلى رأس المال الاجتماعي.

كـان مـا أشـار إليـه دي توكفيـل قـد أرسـى نظريـة جديـدة مـن نظريات

التحـول الديمقراطي بشـأن دور المجتمـع المدني في الوصـول إليها. واختلف منظّـرو التحـولات الديمقراطيـة بخصوصهـا بيـن من اعتبـر المجتمـع المدني فاعلًا يؤدي إلـى التحول الديمقراطي، ومـن اعتبر المجتمـع المدني ناجمًا عن وجـود ديمقراطية موجودة أصـلًا، ويكون للمجتمع المدنـي دور في تعزيز هذه الديمقراطية كما كان الأمر بالنسـبة إلى روسـتو الـذي رأى أن المجتمع المدني ليس فاعـلًا فـي التحـولات الديمقراطيـة وإنمـا التحـولات ناجمة عـن وجود الديمقراطية. عندما حصل تحول ديمقراطي في بولندا بسبب دور نقابة العمال، التي كانت العامل المباشر في إسقاط النظام غير الديمقراطي، أعيد إحياء نظرية دي توكفيل من جديد، وبدأت الإشادة بدور المجتمع المدني من جديد باعتباره فاعلًا في التحـولات الديمقراطية وليـس ناجمًا عن وجـود ديمقراطية موجودة يكون للمجتمع المدني فيها دور تعزيزها وحسب.

حـاول بوتنـام أن يطـور نظريـات التحـول الديمقراطي من خلال دراسـة إيطاليـا عبـر عقديـن مـن الزمـن، وتوصـل إلـى نظريتـه فـي شـأن رأس المال الاجتماعي ودوره فـي الديمقراطية الموجودة فيه. وأثار ما أشـار إليه بوتنام في مـا يتعلق بتلك العلاقـة جدلًا بين منظّـري التحولات الديمقراطيـة، لمعرفة هل يسـاهم رأس المال الاجتماعي فـي الوصول إلى الديمقراطيـة، أم أنه ينجم عن ديمقراطية موجـودة أصلًا ويكون لرأس المال الاجتماعـي دور في تعزيزها من خلال جمعيات المجتمع المدني التي تُعتبر عاملًا وسيطًا لا فاعلًا.

كان ليبست ولاكين من بين منظّري التحولات الديمقراطية الذين هاجموا بوتنـام مـن منطلـق أن رأس المـال الاجتماعـي ضعيـف الصلـة بالديمقراطية، وتحديـدًا بأحـد مكوناتـه، أي الثقـة، علمًا بأن ليبسـت يُعـرف بأنه مـن منظّري التحولات الديمقراطية الذين أرسوا نظرية الحداثة، وكان من بين المدافعين عن دور المجتمع في الديمقراطيات الناشـئة. إلا أن ليبست انتقد بوتنام نظرًا إلى ما أشار إليه حول علاقة رأس المال الاجتماعي بالوصول إلى الديمقراطية، واعتبر أن المجتمع المدني يؤدي دور الوسيط بين النخب والمجتمع.

إن ما ذهب إليه ليبست ولاكين وكثيرون من الباحثين الذين أيدوه ووجدوا

أن رأس المال الاجتماعي من خلال الثقة يُعتبر ضعيف الصلة بالديمقراطية، قد ساهم في وجود جدل بين الباحثين حول ما إذا كانت الثقة تُعتبر فاعلة تؤدي إلى الديمقراطية أم أنها ناجمة عن وجود ديمقراطية موجودة أصلًا وتساهم الثقة في تعزيز الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، قام جدل بين منظّري التحولات الديمقراطية، ومن بينهم ليبست الذين وجدوا أن رأس المال الاجتماعي في الأساس ضعيف الصلة بالديمقراطية، لذلك وجد من حاولوا إثبات هذه العلاقة، ومن هؤلاء زتومبكا الذي سبق أن جرى تناول مبادئه بشأن علاقة الثقة بالديمقراطية في الإطار النظري.

ارتأينا هنا أن نفحص من خلال هذا الفصل علاقة الثقة، أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي من منظور بوتنام، بالديمقراطية استنادًا إلى المبادئ العشرة التي حددها زتومبكا، وتطبيقها على المبحوثين من أعضاء حماس وفتح، وكذلك النخب السياسية. وهنا، لن يُعتمد على الأسلوب الكمي في تحليل مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي، كما فعل كثير من الدراسات، وإنما سيُعتمد على التحليل الكيفي الذي تستخدمه المنهجية النوعية. وبحسب تعريف انسليم ستراوس (A. Strauss) وجوليت كوربين (J. Corbin)، فإن المنهجية النوعية هي التي تصل إلى نتائج، لا من خلال الإجراءات الإحصائية والسبل الكمية الأخرى، إذ قد يجري ضمن هذه المنهجية جمع بعض البيانات من خلال التحليل والتأويل[1]. وكما يقول باتون (Patton)، يستخدم البحث النوعي التفكير النقدي والإبداعي[2] الذي يحتاج إلى «المنهجية التحليلية» التي وصفها بأنها «عملية تفسير لا تعتمد على العمليات الحسابية، يتم انتهاجها لاكتشاف المفاهيم وتحديد العلاقات بين البيانات الخام، وتحويل ذلك كله إلى صيغة تفسيرية نظرية». فلو تم اعتماد الأسلوب الكمي، لما أعطت الدراسة نتائج صادقة وإنما ستكون النتائج مضللة، لأنه يجب، بهدف قياس مؤشرات

---

(1) Anselm Strauss and Juliet Corbin, *Basics of Qualitative Research Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory*, 2nd ed. (Thousand Oaks: Sage Publications, 1998), p. 11.

(2) Michael Quinn Patton, *Qualitative Evaluation and Research Methods*, 2nd ed. (Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1990), p. 434.

الثقة أو المصلحة العامة أو التعاون، أن يتم التمييز بين الثقة الخاصة والثقة العامة، والشيء نفسه يتعلق بالتعاون والاهتمام بالمصلحة العامة. وكي يتسنى التفريق بين متى يكون للنخبة دور في إنشاء رأس مال اجتماعي إيجابي ودور في إنشاء رأس مال اجتماعي سلبي، سيتم الاعتماد على شروط بورمان التي سبقت الإشارة إليها، ويساعد في ذلك التمييز بين مختلف مجموعات المجتمع الفلسطيني.

من خلال ما أورده زتومبكا من مبادئ تعمل على زيادة الثقة بالنظام، ولأن الديمقراطية من وجهة نظره تتطلب نوعًا من الثقة[3]، وجدتُ أن لا بد من التمييز بين نوعين من مبادئه التي من شأنها أن تزيد الثقة وتؤدي إلى التعاون: النوع الأول يعمل على زيادة ثقة المواطنين بالنظام السياسي ونخبهم السياسية، والنوع الثاني يعمل على زيادة ثقة النخب السياسية والأحزاب بعضها ببعض. فمن شأن هذا التمييز أن يسهّل عملية فحص مؤشرات قياس الثقة والتعاون للعلاقة البينية لنخب حماس وفتح، وكذلك للعلاقات الداخلية لكل منهما. كما أنه يساعد في فحص مؤشرات قياس ثقة المواطنين تجاه النخب السياسية، طبعًا مع ملاحظة ضرورة التمييز بين المواطنين في حال كانوا من أعضاء حماس أو فتح، أو في حال كانوا مستقلين أو منتمين إلى فصائل أخرى.

إن اعتماد النظريات الظرفية في تحليل رأس المال الاجتماعي، ومدى التباينات التي قد تكون موجودة فيه بالنسبة إلى حالة معيّنة، وصعوبة احتسابه لمجتمع ما مرة واحدة[4]، كل ذلك يساعد في الاستفادة منها للتمييز بين مختلف مجموعات حماس وفتح، وبالتالي يساعد في التمييز بين الثقة البينية لهما والداخلية لكل منهما، لأن زيادة الثقة الداخلية لا تؤدي إلى تكوين رأس مال اجتماعي إذا لم تنعكس على زيادة الثقة البينية. وبذلك يمكن الاستفادة من

---

(3) Piotr Sztompka, *Trust: A Sociological Theory* (Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 1999), p. 139.

(4) Richard Rose, «Getting Things Done in an Antimodern Society: Social Capital Networks in Russia,» in: Partha Dasgupta and Ismail Serageldin, eds., *Social Capital: A Multifaceted Perspective* (Washington, D. C.: World Bank, 2000), p. 151.

النظريات الظرفيـة؛ إذ لا يمكن قياس رأس مال اجتماعي للمجتمع الفلسـطيني كله مرة واحدة، لأن المجتمع الفلسـطيني يتكوّن مـن روابط مختلفة بعضها عن بعـض، وحتى على صعيـد المجموعة الواحـدة لكلٍّ من حمـاس أو فتح، هناك خـلاف بينهـا. كما يمكن الاسـتفادة مـن النظريـات الظرفيـة في تحليـل الحالة الفلسـطينية، لأنهـا تفتـرض تغيـر رأس المال الاجتماعـي من فترة إلـى أخرى، ودور النخب السياسـية اختلف بالنسـبة إلـى دورها في التأثير فـي تكوين رأس المال الاجتماعي في فترة الانتفاضة وبعد الانقسام.

سـنتناول فحص علاقة الديمقراطية بالثقة كما حددها زتومبكا في مبادئه، من خلال محاول التمييز بين علاقة ثقة المواطنين بنخبهم وفقًا لمبادئ زتومبكا، وفحص ثقة النخب السياسية بعضها ببعض وفق لهذه المبادئ.

أولًا: مبادئ زتومبكا العشرة التي تحدد العلاقة بين الثقة والديمقراطية

يمكن اعتبار محاولة زتومبكا من أهم محاولات فحص العلاقة بين الثقة والديمقراطيـة، حيـث يعتقـد أن الديمقراطيـة تتطلـب درجة من الثقـة، كما أن الثقة تنتج من نظـام ديمقراطي، لأنه أكثر الأنظمة ملاءمـة لظهورها، وحيث إن الديمقراطية تنتج الثقة، تسـاعد الثقة في الحفاظ علـى الديمقراطية[5]. ويذهب بعـض الباحثين فـي رؤيتهم للعلاقـة بيـن الديمقراطيـة والثقة إلى اعتبـار الثقة شرطًا ضروريًا لكل من المجتمع المدني والديمقراطية[6].

حـدد زتومبكـا مبـادئ ديمقراطية عدة تسـاهم فـي ظهور ثقة واسـعة بالنظام، ويسـاهم عدم توافرها في زيادة الشك فيه. إذ إنه يعتقد أن اسـتجابة المسـؤولين لحاجـات الشعـب ورغباته (التي هـي إحدى خصائـص النظم الديمقراطية) تزيد من ثقة الناس بهم. فـأول المبادئ الرئيسـة للديمقراطية،

---

(5) Sztompka, p. 139.

(6) Robert N. Bellah [et al.], *The Good Society* (New York: Alfred Knopf, 1991), p. 3.

بحسب ما يراه زتومبكا، هو مبدأ الشرعية الذي يزيد من ثقة الناخبين بأن من حقهم اختيار ممثليهم من خلال الانتخابات التي تكسبهم الشرعية. والمبدأ الثاني هو دورية الانتخابات التي تزيد ثقة المعارضة بأن الحكام سيسلّمون سلطتهم طواعية بمجرد انتهاء مدة حكمهم. وهو يكفل أيضًا وجود معارضة للسلطة التي تضمن مراقبة دائمة تمنع الانتهاكات التي يرتكبها الحزب الحاكم. ويتطلب من المسؤولين أن يستجيبوا لحاجات الشعب ورغباته كي يتم الوثوق بهم. والمبدأ الثالث هو مبدأ تقسيم السلطات، بمعنى الحد من السلطة وإقامة توازن بين السلطات، أي أن يكون للسلطة اختصاص محدود. وهذا المبدأ يقلل من الشك في أن السلطة التنفيذية تنوي أن توسع من صلاحياتها على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، أو أن تقوم باحتكار القرارات أو بإساءة استخدام صلاحياتها. وآلية الرقابة المتبادلة بين مختلف السلطات وفروع الحكومة تزيد من ثقة المواطنين بالسلطات الثلاث؛ ففي النظم الديمقراطية لا يُعتمد على أخلاقيات النخب بقدر ما يُعتمد على الآلية السياسية والدستورية للمساءلة.

المبدأ الرابع هو مبدأ سيادة القانون والمحاكم المستقلة؛ فهو يؤدي إلى خضوع المشرعين للقوانين التي شرعوها بأنفسهم، فتتولد لدى المواطنين ثقة بأن القانون فوق الأفراد مهما يكن موقعهم أو سلطتهم[7]. والمبدأ الخامس هو مبدأ الدستورية والمراجعة القضائية الذي يؤدي إلى زيادة الثقة بنزاهة هيئات التشريع والمشرعين وبأنها لن تقوم بتعديل القوانين لمصالحها الخاصة، أو بتغيير القوانين بشكل انتهازي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى القانون الأساس. وتقوم المحاكم العليا أو الدستورية بتفسير مبادئ الدستور في حال الاختلاف حولها[8]. وفي هذا الشأن يقول آدم برزيورسكي (A. Przeworski) وآخرون: «لوائح محددة، تقطع الطريق أمام

(7) Sztompka, pp. 140-141.

(8) Sztompka, p. 142.

أي إمكانية لتغيير المواقف، وجعل نوع من الالتزام المسبق للمستقبل»[9].

المبدأ السادس هو مبدأ المحاكمة العادلة؛ إذ إن المحاكمة العادلة تزيد ثقة المواطنين والأحزاب المعارضة بالسلطة القضائية، وبعدم انحياز المحاكم إلى مصلحة جهة سياسية على حساب جهة أخرى، أو انحيازها إلى طرف (وتحديدًا إلى الحزب الحاكم) على حساب طرف آخر.

المبدأ السابع هو مبدأ المساواة وسلطة القانون التي أعلى من الأفراد والمؤسسات، بما فيها المؤسسات الحكومية. وهذا ما يزيد ثقة الأفراد بالمؤسسات الحكومية، وتنشأ لدى الجميع قناعة بأنهم متساوون أمام القانون. واعتبر صاحب المبدأ أنه عندما يحمي القانون الحقوق المدنية والحريات والملْكية، فإنما يزيد من ثقة المواطنين بالنظام القانوني، إذ تتولد لديهم ثقة بأن المسؤولين في مواقع السلطة يعملون على تلبية مصالحهم، ولن يعرضوهم لسوء المعاملة أو لأي انتهاك لحقوقهم وحرياتهم. فالحفاظ على الحقوق المدنية في الدستور يفتح إمكانية إقامة الدعاوى ضد المؤسسات العامة للدولة أو ضد المسؤولين.

المبدأ الثامن هو مبدأ تطبيق القانون، وهذا يعني وجود ثقة لدى المسؤولين في المؤسسات العامة بأن المواطنين سيطيعون القانون ولن يميلوا إلى العصيان، لأن القوانين تُطبَّق. وبالتالي، فإن إنشاء مؤسسات مثل الشرطة والمدعين العامين وجباة الضرائب، يخدم هذا الغرض.

المبدأ التاسع هو مبدأ الاتصالات المفتوحة؛ فإتاحة الفرصة لفصائل المعارضة للتعبير عن حرية رأيها من خلال السماح لوسائل الإعلام المختلفة، حتى تلك التابعة للمعارضة، بالتعبير عن رأيها يزيد ثقتها بالمؤسسات العامة وبالقائمين عليها. ويتيح هذا المبدأ الفرصة للتعبير عن وجهة نظر مختلفة

(9) Adam Przeworski [et al.], *Sustainable Democracy* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1995), p. 50.

عن وجهة نظر الجهة الحاكمة، ويعمل على زيادة التسامح بين المختلفين سياسيًا. والدفاع عن التسامح، والمناقشة المفتوحة، وتعددية وسائل الإعلام المستقلة هي أمور ضرورية للحفاظ على المبدأ الأساس للديمقراطية الذي يزيد من ثقة المواطنين، وتحديدًا المعارضة، بأنهم لن يُمنعوا من ممارسة حرية التعبير، في ظل «السلطة الرابعة» المستقلة التي تمنع إساءة استخدام السلطة[10].

أمّا المبدأ العاشر والأخير، فهو مبدأ السياسة المجتمعية، أي إن الديمقراطية تتيح الفرصة للمشاركة الجماهيرية من خلال الجمعيات التطوعية والمنظمات المدنية والسلطة المحلية. واعتُبرت المشاركة الجماهيرية علاجًا مضادًا للأجهزة البيروقراطية ولخدمة المصالح الذاتية والإدارية؛ إذ تأخذ الجماعات المدنية على عاتقها واجب المراقبة والسيطرة وممارسة الضغط على السلطات العامة. وهذه المبادئ كلها تزيد في احتمالات الثقة[11].

في حالات الاختلاف أو الصراع، يرى زتومبكا أن الديمقراطية تحل الصراع بالتوافق والتراضي، كونها الآلية الرئيسة لصوغ السياسات واتخاذ القرارات. وقال إن التسوية والتوافق على الآراء هما أمران ممكنان في حال قَبِل الشركاء بالقواعد العامة الملزمة للعبة الديمقراطية، وبإيجاد أرضية مشتركة تكون الحلول على أساسها مقبولة من الطرفين. واعتبر أنه يجب على الطرفين أن يمتلكا الحد الأدنى من الثقة بما يشير إلى الاستعداد المتبادل للطاعة الفوقية لمثل هذه القواعد. ووجد أن الثقة تسمح بافتراض حسن النية ومصلحة الآخرين؛ فالديمقراطية تطلب مستوى معيّنًا من مدنية النزاعات العامة، والاعتراف بكرامة الخصم. والثقة المتبادلة لا غنى عنها[12] إذ هي تمنع نشوء مشاعر العداء[13].

---

(10) Sztompka, p. 142.

(11) Sztompka, p. 143.

(12) Sztompka, p. 147.

(13) Geraint Parry, «Trust, Distrust and Consensus,» *British Journal of Political Science*, vol. 6, no. 2 (1976), p. 129.

ثانيًا: فحص الثقة للنخب السياسية والمواطنين وفق مبادئ زتومبكا

لفحص ثقة المواطنين في نخبهم السياسية، سنلجأ إلى اعتماد عدد من المؤشرات التي ذكرها زتومبكا، التي يؤثر عدم وجودها في ثقة المواطنين سلبًا؛ إذ يعتقد زتومبكا أن مبدأ تقسيم السلطات يساهم في زيادة ثقة المواطنين في النظام السياسي، وتزيد ثقتهم بالتالي في نخبهم السياسية القائمة على سلطاته الثلاث التي تشكل جزءًا من مكوناته الرئيسة. وبما إن القضاء يشكّل في الحالة الفلسطينية السلطة القضائية، ويشكّل المجلس التشريعي السلطة التشريعية، وتقوم على المؤسسات التنفيذية للسلطة النخب السياسية، سنقوم بفحص هذا المبدأ وتأثيره في ثقة المواطنين من خلال فحص مدى وجود استقلالية القضاء، ومدى وجود دور فاعل للمجلس التشريعي الفلسطيني، وفحص مدى وجود سيادة للقانون أمام سلطة النخب، ومدى وجود نية لسلطة أن تحتكر القرارات أو أن تسيء استخدام صلاحياتها على حساب صلاحيات سلطة أخرى، ومدى تلبية النخب حاجات المواطنين؛ إذ إن من شأن فحص هذه المؤشرات كلها أن يؤثر في ثقة المواطنين. وفي ما يلي توضيح لمبادئ زتومبكا التي اتخذناها مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي:

1 - المبادئ التي تعمل على زيادة ثقة المواطنين بنخبهم السياسية

استندتُ إلى مبادئ زتومبكا عند تحليل إجابات المواطنين خلال إجراء مقابلات معمّقة معهم:

أ - كلما زادت استجابة النخب السياسة لحاجات المواطنين ورغباتهم من دون الحاجة إلى وساطة، زادت ثقة المواطنين بهم، ودل ذلك على زيادة الديمقراطية

يرى زتومبكا أنه عندما تعمل النخب السياسية على تلبية حاجات المواطنين، فإن ثقة المواطنين بنخبها السياسية القائمة على السلطات الثلاث ستزداد. ولفحص هذا المؤشر بالنسبة إلى ثقة المواطنين تجاه نخبهم، توجهتُ إلى المبحوثين من المواطنين بسؤالهم هل تُلبّى حاجاتهم في ما لو

احتاجـوا إلى وظيفـة، أو إلى حل مشكلة مـن دون اللجوء إلى واسـطة، فكان هنـاك إجمـاع مـن المبحوثين علـى أن رغباتهـم لا تُلبّـى مـن دون أن يلجأوا إلى واسـطة. وأشـارت اسـتطلاعات الرأي إلى أن الواسـطة والمحسـوبية في مجال التعيينات الحكومية والخدمات العامة هما أكثر أشـكال الفسـاد انتشارًا في جسـم السـلطة[14]. وتراوحت أسـباب اللجوء إلى الواسـطة، بحسب رأي المبحوثين من المواطنين، بين عدم اسـتجابة النخب السياسـية من دون وجود واسطة (45 في المئة)، وعدم الثقة بالطرائق الرسمية التي يجب سلوكها لتلبية حاجاتهـم (33 في المئـة)، وذلك لاعتقادهم بعـدم وجود عدالـة بين الناس، واعتبار الواسطة طريقًا أسرع وأسهل (22 في المئة). وهو ما يوضحه الجدول (5 – 1) التالي:

الجدول (5 – 1)

سبب اللجوء إلى الواسطة من وجهة نظر المبحوثين من المواطنين

سبب اللجوء إلى الواسطة من وجهة نظر المبحوثين من المواطنين	العدد	النسبة المئوية
عدم استجابة النخب لتلبية حاجاتهم من دون اللجوء إلى واسطة	45	45
عدم الثقة بالطرائق الرسمية القانونية والنظامية لتلبية الحاجات من دون واسطة لعدم وجود عدالة	33	33
الواسطة أسرع في تلبية الحاجات، ومضمونة أكثر من الطرائق الرسمية	22	22
المجموع	100	100

إن الواسـطة التي تُعتبر أكثر أشـكال الفسـاد انتشـارًا في السـلطة تؤثر في ثقة المواطنين بالنخبة السياسـية، لكن بطرائق مختلفة؛ فعندما سـئل المبحوثون المواطنون عن مدى ثقتهم في أن النخب السياسـية تلبّـي حاجاتهم عند اللجوء

(14) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفسـاد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، ص 1.

إليهـا، أجـاب 61.5 فـي المئة أنهـم لا يثقـون في أن النخب السياسـية سـتلبي حاجاتهم عنـد اللجوء إليها، وأوضح 57 في المئة من المبحوثين أنهم لا يثقون بـأن نخب حماس سـتلبّي حاجاتهم عند اللجـوء إليها، في مقابـل 66 في المئة وجدوا أنهم لا يثقون في أن نخب فتح سـتلبي حاجاتهم عند اللجوء إليها. لكن تجدر ملاحظة أن الانتماء السياسـي يؤثر في مدى ثقة المبحوثين في أن النخب السياسـية سـتلبّي حاجاتهم، فإذا كانوا من الانتماء السياسـي نفسـه الذي تنتمي إليه النخب السياسـية، تزدد ثقتهم بأن النخب سـتلبي حاجاتهـم، وإذا كانوا من انتماء سياسـي مختلف عن انتماء النخب، تقل ثقتهم في أنها سـتلبي حاجاتهم. والجدول (5 – 2) التالي يوضح المزيد حول هذه المسألة:

الجدول (5 – 2)

مدى ثقة المبحوثين من المواطنين في النخب السياسية في شأن تلبية حاجاتهم عند اللجوء إليها

الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها		تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	
أعضاء فتح	0	33	33	20	13	33
أعضاء حماس	30	8	38	0	38	38
المستقلون	13	16	29	14	15	29
المجموع	43	57	100	34	66	100
النسبة المئوية	43	57	100	34	66	100

يتبع

تابع

مدى ثقة المبحوثين من فتح في النخب السياسية في شأن تلبية حاجاتهم عند اللجوء إليها						
الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها		تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	
أعضاء فتح	0	33	33	20	13	33
النسبة المئوية	0	100	100	60.60	39.39	100
مدى ثقة المبحوثين من حماس في النخب السياسية في شأن تلبية حاجاتهم عند اللجوء إليها						
الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها		تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	لا تلبي حاجاتك عندما تلجأ إليها	
أعضاء حماس	30	8	38	0	38	38
النسبة المئوية	78.49	21.05	100	0	100	100

كان استطلاع للرأي قد أشار إلى الاعتقاد بنسبة 70 في المئة بوجود فساد في المؤسسات التابعة للسلطة في رام الله، وهو ما يفوق نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات الحكومة المقالة في غزة (60 في المئة) [15]، على الرغم من أن ثقة العضو المنتمي إلى فتح أو حماس، الذي تُلبّى رغباته أو حاجاته من جانب نخبة فصيله السياسي، تزيد ثقته فيه لأنه لبّى له حاجته أو رغباته بالواسطة، لكن يتضح من خلال إجابات المواطنين من حماس وفتح أن

(15) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (42)،» المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 15-17 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ص 2.

هذه الثقـة الناجمة هي ثقة خاصة لا عامة، أي إنها تقتصـر على ثقة ابن الفصيل السياسـي بنخبته ولا تبلغ ثقة عامـة تنعكس على ثقته في نخبـة الفصيل الآخر، وذلـك لاعتقاد أعضـاء حماس أن فتـح تخدم أبنـاء تنظيمها وحسـب. والشيء نفسـه ينطبق علـى أعضاء فتـح، إذ يعتقـدون أن نخبة حماس تقـدم الخدمة إلى أعضائها وحسـب. لذلك، وكما أشـار بورمان من أن الثقة عندمـا تكون خاصة لا عامة تعتبر أحد أشـكال رأس المال السـلبي، وهذا ما ينطبق في هذا الجانب على الحالـة الفلسـطينية. وكذلك يتضح أن ما أشـار إليه فارهيم من أن الفسـاد هـو من بين المتغيرات التي تخلق عدم الثقة بيـن الناس وتقلل كمية رأس المال الاجتماعـي في المجتمـع[16]، ينطبق أيضًا على الحالة الفلسـطينية. هنا نسـتدل أن بيتـر غريف أغفل جانـب الانتماء السياسـي عندما حدد المعايير التي تُسـهّل الفسـاد، كأن يكون مرتكبو الفسـاد مـن المعـارف أو حتى من الأصدقـاء، وأن يكون لديهم التزام بالإيفاء بالجانب المتوقع أن يلتزموا به[17].

أعرب 53.44 في المئة من المبحوثين المستقلين الذين أبدوا عدم ثقتهم فـي كلٍّ من نخب حمـاس وفتح عـن رأيهـم بأنها لن تلبـي حاجاتهـم في حال اللجـوء إليها، لأن كل نخبة تلبي حاجات تنظيمها وحسـب، وأنـه إذا تعزز دور الواسـطة تتراجع الثقة في سـيادة القانون، وإذا تعززت سـيادة القانون تزداد ثقة المواطنين فـي أن التعامل معهم يتم من دون الحاجة إلى اللجوء إلى الواسـطة. وكانت دراسة في شأن الفسـاد ورأس المال الاجتماعي في فلسطين قد أشارت إلى أن المبحوثين الذين يعتقدون بضرورة سيادة حكم القانون يدّعون أنهم ضد الفساد[18].

---

(16) Andreas Vårheim, «Theoretical Approaches on Public Libraries as Places Creating Social Capital,» Paper Presented at: *World Library and Information Congress: 74th IFLA General Conference and Council*, Quebec, 10-14 August 2008, pp. 2-6, Available at http://archive.ifla.org/IV/ifla74/papers/091-Varheim-en.pdf

(17) Peter Graeff, «The Dark Side of Social Capital: Why and how do Corruption Norms Facilitate Illegal Exchanges?» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Sociological Association*, New York City, 2007.

(18) Luca Andriani, *The Social Capital and Corruption Puzzle: Evidence from a Palestinian Survey* (Ramallah: Palestine Economic Policy Institute, 2011), p. 2.

عندما تلبّي النخبة السياسية حاجات المواطنين بشكل متساوٍ ومن دون تمييز بينهم، فإن ثقتهم في النخب تزداد. ويدل ذلك على زيادة الديمقراطية، كما قال زتومبكا، لكن تبقى هذه الثقة خاصة، وبالتالي يكون تأثير النخبة الفلسطينية سلبيًا في تكوين رأس المال الاجتماعي ما لم تلبِّ النخب السياسية حاجات المواطنين بشكل متساوٍ من دون تمييز بناء على معرفة أو انتماء حزبي. بعد عام 2007 حصل تراجع في عملية تلبية النخبة السياسية المسيطرة على سلطة فتح في الضفة حاجات أعضاء حماس عمّا كان عليه الأمر قبل عام 2007، وتحديدًا بالنسبة إلى تساويهم في فرص الحصول على وظائف أو حاجات أو خدمات أخرى، مقارنة بأعضاء فتح؛ إذ اعتبر المبحوثون من حماس في الضفة أن فرص حصول أعضاء حماس على وظائف في الضفة أصبح شبه معدوم، وهو ما لم يكن في السابق، أي قبل فوز حماس. والأمر عينه ينطبق على أعضاء فتح في غزة الذين اعتبروا أن سلطة حماس في غزة تعطي الأولوية في التوظيف لأعضاء حماس.

بحسب دراسة لمركز الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين أجريت بعد الانقسام، ظهر تزايد التمييز في التوظيف استنادًا إلى الانتماء الحزبي، وكذا زيادة الصرف من العمل الحزبي والفحص الأمني للمتقدم إلى الوظيفة، ولم يكن مثل هذا الأمر قائمًا في ما سبق[19]. وأظهر استطلاع أجري بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية أن نسبة الاعتقاد بانتشار الفساد في السلطة الفلسطينية وصلت إلى أعلى مستوى لها[20]. ولا ينكر أعضاء حماس في الضفة أن الفترة السابقة للانقسام كانت أفضل كثيرًا من الحال بعد الانقسام، لكن مع هذا يرون أنه كان ثمة تمييز من أبناء فتح ضدهم حتى في السابق، لكن الأمور أصبحت أسوأ كثيرًا بعد الانقسام. وأقر أعضاء حركة فتح في الضفة بأنه حصل بعد عام 2007 تراجع في تلبية حاجات أعضاء حماس في الضفة لجهة الحصول على وظائف، أو على غيرها من الخدمات. وكانت دراسة أعدتها

(19) Andriani, pp. 63-64.

(20) «استطلاع الرأي العام رقم (21)»، ص 2.

مؤسسة أمان للنزاهة والمساءلة قد دعت إلى نبذ الواسطة والمحسوبية، ووقف التعيينات والترقيات القائمة على أساس الانتماء الحزبي[21].

نستدل من العرض السابق على أن الواسطة والمحسوبية اللتين تعتبران أحد الأشكال السلبية لرأس المال الاجتماعي، زادتا بفعل تأثير النخب السياسية لحماس وفتح بعد الانقسام، فأثّرتا في تلبية حاجات المواطنين التي أصبحت تتم ضمن الواسطة بناء على انتماء حزبي وحسب. بذلك يكون ما أشار إليه زتومبكا بخصوص تراجع ثقة المواطنين في نخبهم لعدم تلبية رغباتهم وحاجاتهم إلا بناء على الانتماء الحزبي، صحيح بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية. كما أن ما أشار إليه باسكولي تريديكو من أن الفساد والواسطة يدمران الديمقراطية عندما يستخدم السياسيون الفاسدون الفساد ويقللون من وسائل الديمقراطية للسيطرة على أفعالهم[22]، صحيح بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية؛ إذ إن الفحص الأمني الذي أقرته النخب السياسية بعد الانقسام بخصوص الوظائف، يعني أن النخب عمدت إلى التقليل من وسائل الديمقراطية كي تنفذ مصالحها السياسية بتوظيف الأشخاص الذين ينتمون إلى انتمائها السياسي نفسه وفصل المخالفين لانتمائها، وهو ما يدل على تراجع الديمقراطية بالنسبة إلى التساوي في التقدم إلى الوظيفة العمومية.

ب - كلما زادت استقلالية القضاء زادت ثقة المواطنين في نخبهم السياسية، ودل ذلك على زيادة الديمقراطية

أشار زتومبكا إلى أن من شأن استقلالية السلطة القضائية أن تعمل على زيادة ثقة المواطنين في نظامهم السياسي والنخب القائمة على السلطات؛ فاستقلالية القضاء من المؤشرات التي يُستند إليها للدلالة على زيادة الديمقراطية[23]. لفحص هذا المؤشر، تم التوجه إلى المبحوثين بسؤال حول

(21) عزمي الشعيبي، محرر، نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2009)، ص 14.

(22) Pasquale Tridico, «The Path of Development among Former Communist Economies: Social Capital: The Middle Class and Democracy,» Paper Presented at: *The Bi-Annual Conference of the EACES,* Estonia, 26-28 August 2010, p. 18.

(23) خليل الشقاقي [وآخرون]، مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2004-2005 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006)، ص 21.

ثقتهم في استقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية، فأشار ما نسبته 66 في المئة من المبحوثين من المواطنين بعدم ثقتهم في استقلال القضاء عن تأثير النخب السياسية. لكن يتضح اختلاف الثقة التي أبداها أعضاء حماس عن تلك التي أبداها أعضاء فتح؛ إذ أجمع أعضاء حماس على عدم ثقتهم باستقلالية القضاء في الضفة عن تأثير النخب السياسية لحركة فتح، فيما أجمع أعضاء فتح على عدم ثقتهم باستقلالية القضاء في غزة عن تأثير النخب السياسية لحركة حماس. وفي المقابل، أبدى أعضاء فتح ثقة في قضاء السلطة في رام الله تزيد على ثقتهم في القضاء التابع لسلطة حماس في غزة، بينما أبدى أعضاء حماس ثقتهم في قضاء السلطة في غزة التابع لسلطة حماس بما يزيد على ثقتهم في قضاء سلطة رام الله. وكان كتاب قياس رأس المال الاجتماعي قد أشار إلى وجود ثقة في القضاء لأعضاء فتح أكثر منها لأعضاء حماس[24]. ويوضح الجدول (5 – 3) المزيد بشأن مدى ثقة المواطنين باستقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية.

الجدول (5 – 3)

مدى ثقة المبحوثين من المواطنين في استقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية

الانتماء السياسي	قضاء سلطة حماس في غزة		المجموع	قضاء سلطة فتح في الضفة		المجموع
	ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته		ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته	
أعضاء فتح	0	33	33	21	12	33
أعضاء حماس	25	13	38	0	38	38
المستقلون	9	20	29	13	16	29
المجموع	34	66	100	34	66	100
النسبة المئوية	34	66	100	34	66	100

يتبع

(24) محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2007)، ص 91.

تابع

مدى ثقة المبحوثين من فتح في استقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية						
الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته		ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته	
أعضاء فتح	0	33	33	21	12	33
النسبة المئوية	0	100	100	63.63	36.36	100
مدى ثقة المبحوثين من حماس في استقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية						
الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع	نخبة فتح		المجموع
	ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته		ثقة باستقلاليته	لا ثقة باستقلاليته	
أعضاء حماس	25	13	38	0	38	38
النسبة المئوية	65.78	34.21	100	0	100	100

يثق أعضاء حماس في استقلالية القضاء عن النخب السياسية لحماس في غزة، ويثق أعضاء فتح في استقلالية القضاء في الضفة عن النخب السياسية لحركة فتح، لكن تبقى هذه الثقة خاصة لأنها لم تنعكس خارجها، ولم تنعكس على الثقة بين الحركتين. وبذلك يكون تأثير النخب السياسية في استقلالية القضاء سلبيًا لأنه لم ينشئ ثقة عامة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتمائهم السياسي، وإنما كانت ثقة خاصة منحصرة في نوع الانتماء السياسي. وبالتالي تكون النخب السياسية لحركتي حماس في غزة وفتح في الضفة، وتحديدًا القائمة على السلطة التنفيذية، قد ساهمت في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي من هذه الناحية وفق الشروط التي حددها بورمان، وما أشار إليه زتومبكا من أن عدم استقلالية القضاء يؤثر سلبًا في ثقة المواطنين صحيح في هذه الناحية.

أعطى المبحوثون عددًا من الدلائل التي تُظهر عدم استقلال القضاء، لعل أبرزها اعتقاد المبحوثين من أعضاء حماس أن نخب فتح السياسية،

القائمة على مؤسسات السلطة التنفيذية، أكثر قوة من سلطة القضاة الذين عُيّنوا استنادًا إلى الانتماء الحزبي. فحتى لو أصدر القضاة والمحاكم قرارًا بضرورة الإفراج عن معتقلين، فإن النخب السياسية المسيطرة على الأجهزة الأمنية لا تنفذ القرار. هذا فيما عبّر المبحوثون من أعضاء فتح عن اعتقادهم بأن تأثير النخب السياسية لحركة حماس أقوى كثيرًا من تأثير السلطة القضائية. وبذلك يكون قد انعكس على ثقة المواطنين تأثير صراع النخب والانقسام الحاصل بين غزة والضفة وما تبعه من وجود سلطتين قضائيتين، واحدة في الضفة وأخرى في غزة؛ فبعد أن كانت هناك سلطة قضائية واحدة للضفة وغزة، أصبح الاختلاف يدور لاحقًا حول تقرير الثقة في شأنها، من دون أن يؤخذ بالحسبان الانقسام الحاصل الذي يؤثر في ثقة المواطنين بحسب انتمائهم السياسي وأماكن وجودهم؛ ففي ظل الانقسام، أصبح كل طرف، سواء من حماس أم من فتح، يشكّك في محاكم مناطق نفوذ الطرف الآخر. وأورد تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن «عدم تنفيذ قرارات المحاكم يُشكّل مساسًا واضحًا بهيبة القضاء الفلسطيني وزعزعة ثقة المواطن به، والأهم من ذلك يشكل خرقًا واضحًا وفاضحًا للتشريعات الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني... وأن هناك سياسة واضحة وممنهجة في عدم تنفيذ قرارات المحاكم من الأجهزة الأمنية كلها، إضافة إلى جهاز الشرطة المدنية في بعض الأحيان وعدم تنفيذ عدد من القرارات من عدد من الوزارات، ومن ديوان الموظفين ومن بعض المحافظين. وكان الأمر أبعد من ذلك حيث حصل بعض المواطنين على أكثر من قرار من محكمة العدل العليا، ولم يتم تنفيذه»[25].

عندما توجّهتُ إلى المبحوثين من النخب السياسية لحركتي حماس وفتح بسؤال عن سبب لجوء النخب السياسية إلى القضاء لحل خلافاتهما وفق القانون بدلًا من الاحتكام إلى القوة، عبّر المبحوثون من النخب السياسية لحركة فتح أن السبب يعود إلى عدم استقلال حكم السلطة الفلسطينية في

(25) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010)، ص 78.

ظل استمرار وجود الاحتلال، وأجاب المبحوثون من نخب حماس إلى أن السبب يرجع إلى عدم استقلالية القضاء عن تأثير النخب السياسية لحركة فتح، وعبّروا عن اعتقادهم بأن القضاء كان سيحكم لصالح حركة فتح. ويشير بعض الدراسات إلى أنه يفترض بالسلطة القضائية والمحاكم العليا أن تكون هي المخوَّلة حل النزاعات أو الخلافات بين حركتي حماس وفتح بخصوص خلافهم في شأن الصلاحيات، لا أن تترك للنخب السياسية أن تفعل ذلك[26]. وأدى عدم ثقة النخب السياسية لحركة حماس في اللجوء إلى المحاكم، نتيجة الخلافات السياسية بين حركتي حماس وفتح، إلى الاحتكام إلى منطق القوة، وهو ما يؤكد في الحالة الفلسطينية عدم وجود المبدأ الذي حدده زتومبكا، أي مبدأ المحاكمة العادلة الذي يعمل في حال توافره على زيادة ثقة الأطراف أو الأحزاب المتصارعة من النخب السياسية بعضها ببعض.

عندما توجهتُ إلى المبحوثين المستقلين بسؤال عن رؤيتهم للقضاء وهل سيلجأون إليه في حال واجهتهم مشكلة أو انتُهك حق من حقوقهم، كان هناك شبه إجماع على أنهم سيتوجهون إلى القضاء، موضحين أن لديهم ثقة بالقضاء أكثر من ثقتهم بمؤسسات السلطة الأخرى وأجهزتها الأمنية، ومتوقّعين أن ينصفهم القضاء. لكن عندما سئلوا هل كانوا يعتقدون أن القضاء في غزة والضفة ينصف أبناء حماس وفتح ويعاملهم على قدم المساواة، أعربوا عن اعتقادهم بأن المعاملة ليست على قدم المساواة بين أبناء الحركتين. وحين سئلوا هل كانوا يعتقدون أن القضاء سينصفهم لو كانت لديهم مشكلة مع أحد أفراد النخبة، أجمعوا على أن القضاء لن ينصفهم في هذه الحالة، لاعتقادهم أن سلطة النخب أقوى من سلطة القضاء، ويؤثر هذا الأمر بشكل سلبي في ثقة المواطنين المستقلين الذين أعربوا عن تراجع ثقتهم بالقضاء بعد عام 2007، بسبب خضوع القضاء بشكل أكثر لإرادة النخب وللانتماء السياسي.

---

(26) مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 23.

يتضح ممّا سبق تأثّر ثقة المواطنين في القضاء لاعتقادهم أن سلطة النخب السياسية أقوى من سلطة القضاء. ولئن كان المبحوثون من المواطنين أبدوا أنهم سيلجأون إلى القضاء عند تعرّضهم لمشكلة، من باب توقّع أن ينصفهم القضاء، فإنهم يرون في الوقت ذاته أن القضاء في غزة أو الضفة لا يتعامل بإنصاف عندما يتعلق الأمر بالانتماء السياسي، وهو ما يدل على عدم توافر مبدأ المحاكمة العادلة الذي أوضحه زتومكبا، وما يؤثر سلبًا في ثقة المواطنين. وحتى لو أظهرت إجابات المبحوثين من أعضاء حماس ثقتهم في نزاهة قضاء سلطة غزة أكثر من سلطة الضفة، وأعرب المبحوثين من فتح عن ثقتهم في القضاء بسلطة رام الله أكثر من قضاء سلطة غزة، فإن هذه الثقة خاصة لا عامة بحسب ما أوضح بورمان، ولم تنعكس على ثقة المستقلين أو حتى على الثقة البينية لحماس وفتح بخصوص القضاء. والثقة الخاصة تدل على وجود رأس مال اجتماعي سلبي، وبالتالي كان ما أشار إليه زتومبكا من أن عدم استقلالية القضاء يؤثر سلبًا في ثقة المواطنين بنخبهم ينطبق على الحالة الفلسطينية، ما يعني أن النخب تؤثر سلبًا من خلال ممارساتها بالنسبة إلى الهيمنة على سلطة القضاء على ثقة المواطنين.

ج - كلما زادت استقلالية السلطة التشريعية وممارستها لدورها الرقابي على السلطة التنفيذية والنخب القائمة عليها، وممارستها دورها التشريعي استنادًا إلى مصلحة المجتمع العامة لا مصلحة الأحزاب والنخب القائمة عليها الخاصة، زادت ثقة المواطنين فيها، وهو ما يدل على زيادة الديمقراطية

من المؤشرات التي استندتُ إليها - اعتمادًا على المبدأ الثالث الذي اعتمده زتومبكا ليؤدي وجوده إلى زيادة الثقة مبدأ تقسيم السلطات[27]- استقلالية السلطة التشريعية؛ فعندما تكون السلطة التشريعية مستقلة عن تأثير النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية، وتمارس دورها الرقابي على ممارسات تلك النخب والمؤسسات التنفيذية القائمة عليها، فإن ثقة المواطنين في السلطة التشريعية ونخبها تزيد. وتُعتبر استقلالية السلطة التشريعية وعدم هيمنة السلطة التنفيذية ونخبها عليها من المؤشرات التي تدل على زيادة

(27) Sztompka, p. 139.

الديمقراطيـة. ويـرى خليـل أبو عـرب أن تداخـل الصلاحيـات بين السـلطات الثـلاث فـي الحالـة الفلسـطينية، التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة، أوجد حالة من عـدم الثقة بين هذه السـلطات[28]. وعندما تمارس السـلطة التشريعية دورها التشريعي عند سـن القوانين أو إصدار قرارات تتعلـق بالمجتمع وفقًا لمصلحته العامـة لا وفق مصلحـة الأحـزاب الخاصة، وتحديـدًا الأحـزاب الموجودة في الحكـم، فإن ثقة المواطنين في السـلطة التشريعية تزداد. ولفحص هذا المؤشـر تم التوجه إلى المبحوثين بسـؤالهم عن رؤيتهم مدى استقلال السلطة التشريعية عن السـلطة التنفيذية وممارسـة دورها الرقابـي والتشريعي مـن دون تدخّل من مؤسسات السلطة التنفيذية ونخبها. وكان هناك شبه إجماع بين المبحوثين على أن السـلطة التشريعية لا تمـارس عملها باسـتقلال تام وحيادية مـن دون تدخّل السـلطة التنفيذيـة فيها. وأجمـع المبحوثون على أن لـدى السـلطة التنفيذية في الحالة الفلسـطينية هيمنة على عمل السـلطة التشريعية، ولا اسـتقلالية للسـلطة التشريعية بعد الانقسـام وتعطيل عمل المجلس التشريعي. وأشار تقرير لحقوق الإنسـان أن الانقسـام «أدخل النظام السياسـي الفلسـطيني في مرحلة استثنائية، أبرز ملامحها وجود سـلطة تنفيذية ذات صلاحيات واسـعة، تغيب عنها الرقابة التشريعيـة»[29].

يؤثـر عدم اسـتقلالية السـلطة التشريعية وهيمنـة السـلطة التنفيذية ونخبها في ثقة المواطنين تأثيرًا سلبيًا؛ حيث أشـار بعض الدراسات إلى أن تأثير النخبة السياسـية فـي السـلطة التنفيذيـة بـدا واضحًا علـى حسـاب تهميش السـلطتين التشريعية والقضائية، الأمر الذي أضعف النظام السياسـي الفلسطيني[30]. وأدى

---

(28) خليل محمـد محمود أبو عرب، «أثر الانتخابـات التشريعية الفلسـطينية الثانية على التحول الديمقراطـي الفلسـطيني،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجـاح الوطنيـة، كلية الدراسـات العليـا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 128.

(29) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر، ص 29.

(30) أيمن طلال يوسـف، «إصلاح النظام السياسي الفلسـطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخليـة،» ورقة قدمت إلى: مؤتمـر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسـحاب الإسـرائيلي، غزة، الجامعة الإسلامية، 13-15 شباط/ فبراير 2006، ص 903.

تعطيل المجلس التشريعي وإيغال السلطة التنفيذية إلى انتهاك حقوق المواطنين، وفق ما أشار إليه تقرير حقوق الإنسان الذي اعتبر أن: «استمرار تعطيل أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني أدى إلى غياب دوره في الرقابة، وعدم قيامه بمهامه الإشرافية، وعدم مقدرته على مساءلة الحكومة ومنحها الثقة أو حجبها عنها، أو استجوابها، أو تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات جسيمة مسّت حقوق الإنسان الفلسطيني»[31].

إن المسح الذي أُجري في شأن قياس رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، وتوصل إلى أن ثلث أفراد العيّنة في الضفة الغربية لا يثقون البتة في المجلس التشريعي[32]، لم يحدد ما إذا كان المقصود هو المجلس التشريعي الأول أو الثاني. كما إن غزة لم تُشمل ضمن المسح، إضافة إلى عدم تصنيف الثقة وفق الانتماء السياسي؛ فثقة المواطنين في المجلس التشريعي الأول المنتخب في عام 1996 الذي كانت أغلبيته من فتح وبعض المستقلين، اختلفت عن ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني الذي فازت حركة حماس بأغلبية مقاعده في عام 2006 وضم كذلك تنظيمات أخرى مثل فتح وتنظيمات اليسار. كما أنها اختلفت بحسب نوعية المبحوثين (من حماس أو فتح أو من المستقلين). وتجدر ملاحظة أن الصراع بين حركتي حماس وفتح بعد دخول حركة حماس السلطة التشريعية أدى إلى تعطيل المجلس التشريعي الثاني.

عندما سئل المبحوثون هل كانوا يثقون في أن المجلسين التشريعيين الأول والثاني يعملان للمصلحة العامة، أبدى 89.47 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني أكثر من المجلس التشريعي الأول، حيث أبدى 18.42 في المئة فقط من أعضاء حماس ثقتهم في أن المجلس التشريعي الأول عمل للمصلحة العامة عند سنّه للقوانين، لاعتقادهم أن هذا المجلس كان من حركة فتح ولا يمثل الشرائح كلها، وكان يتستر على كثير من فساد النخب السياسية من السلطة التنفيذية من حركة فتح.

---

(31) يوسف، ص 170.

(32) نصر وهلال، ص 90.

فيما أبدى 84.84 في المئة من المبحوثين من أعضاء فتح ثقتهم في المجلس التشريعي الأول أكثر من ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني، حيث أبدى 3.03 في المئة فقط من المبحوثين من أعضاء فتح ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني، مبررين ذلك بأن المجلس الأول كان يعمل للمصلحة العامة والمصلحة الوطنية لا لمصلحة فتح الخاصة على الرغم من أن فتح كانت تسيطر عليه. ورأوا أن المشكلات التي واجهتها السلطة، من فساد وغيره، لم تكن بسبب القوانين التي شرّعها المجلس التشريعي السابق وإنما بسبب تنفيذ القانون، أي بسبب النخب القائمة على السلطة التنفيذية. أمّا المجلس التشريعي الثاني فيعتقدون أنه اهتم منذ بداية تشكّله بأهداف حزبية أكثر من اهتمامه بالعمل لمصلحة المجتمع، فيما أبدى 41.37 في المئة من المبحوثين المستقلين ثقتهم في المجلس التشريعي الأول أكثر من الثاني. وأعرب 13.79 في المئة عن ثقتهم في أن المجلس الثاني عمل للمصلحة العامة لأنه لم يكن من انتماء سياسي واحد، كما كان المجلس الأول. وبشكل عام، يمكن القول إن إجابات المبحوثين من المواطنين تشير إلى تراجع ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني عمّا كانت عليه ثقتهم سابقًا، حيث كانت نسبة من أعربوا عن ثقتهم في المجلس الأول 47 في المئة، ليتراجع إلى 39 في المئة في المجلس الثاني. ويوضح الجدول (5 – 4) المزيد في شأن ثقة المواطنين في المجلس التشريعي.

الجدول (5 – 4)

ثقة المبحوثين من المواطنين في المجلس التشريعي بأنه يعمل للمصلحة العامة

الانتماء السياسي	المجلس التشريعي الأول		المجموع	المجلس التشريعي الثاني		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
أعضاء فتح	28	5	33	1	32	33
أعضاء حماس	7	31	38	34	4	38
المستقلون	12	17	29	4	25	29
المجموع	47	53	100	39	61	100
النسبة المئوية	47	53	100	39	61	100

يتبع

تابع

ثقة المبحوثين من أعضاء فتح في المجلس التشريعي بأنه يعمل للمصلحة العامة						
الانتماء السياسي	المجلس التشريعي الأول		المجموع	المجلس التشريعي الثاني		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
أعضاء فتح	28	5	33	1	32	33
النسبة المئوية	84.84	15.15	100	3.03	96.96	100

ثقة المبحوثين من أعضاء حماس في المجلس التشريعي بأنه يعمل للمصلحة العامة						
الانتماء السياسي	المجلس التشريعي الاول		المجموع	المجلس التشريعي الثاني		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
أعضاء حماس	7	31	38	34	4	38
النسبة المئوية	18.42	81.57	100	89.47	10.52	100

ثقة المبحوثين من المواطنين المستقلين في المجلس التشريعي بأنه يعمل للمصلحة العامة						
الانتماء السياسي	المجلس التشريعي الأول		المجموع	المجلس التشريعي الثاني		المجموع
	ثقة	لا ثقة		ثقة	لا ثقة	
المستقلون	12	17	29	4	25	29
النسبة المئوية	41.37	58.62	100	13.79	86.20	100

عبّر 53 في المئة من المبحوثين المواطنين عن عدم ثقتهم في أن المجلس التشريعي الأول عمل للمصلحة العامة، في مقابل 60 في المئة عبّروا عن عدم ثقتهم في المجلس التشريعي الثاني. وسبب عدم ثقة المبحوثين من حماس في أن المجلس التشريعي الأول عمل للمصلحة العامة هو اقتناعهم بأنه عمل لمصلحة حركة فتح التي تشكلت منها أغلبية المجلس. أمّا سبب عدم ثقة المبحوثين من فتح في المجلس الثاني، فهو اعتقادهم أن المجلس الثاني الذي

تشكّل بنسبة كبيرة منه من أعضاء حماس، عمل للمصلحة الحزبية لا للمصلحة العامة. وحتى ثقة أعضاء فتح في المجلس الأول، أو ثقة أعضاء حماس في المجلس التشريعي الثاني إنما هما ثقة خاصة لا عامة، والثقة الخاصة تدل على رأس مال اجتماعي سلبي، وفق ما حدده بورمان؛ إذ إنها لم تنعكس على ثقة فتح في المجلس الثاني، أو ثقة حماس في المجلس الأول، كما لم تنعكس على ثقة المواطنين بشكل عام. ورأى المبحوثون المستقلون الذين أعربوا عن عدم ثقتهم في المجلس التشريعي أن المجلس التشريعي الأول كان عرضة لتدخّل السلطة التنفيذية فيه؛ فكثير من القوانين التي أقرها لم يصادق الرئيس الفلسطيني عليها، وبالتالي لم تصبح نافذة، لأن هذا النوع من المبحوثين يعتقد أن تأثير النخب السياسية القائمة في السلطة التنفيذية أقوى كثيرًا من السلطة التشريعية. وعلى الرغم من اعترافهم بدوره في كشف ملفات فساد كثيرة، فإنهم أشاروا إلى أن كثيرًا من ملفات الفساد الكبيرة لم يكشفها. وهم أمِلوا بأن يكون المجلس التشريعي الثاني أفضل بسبب وجود تعددية حزبية لم تكن موجودة سابقًا، لكن التنافس الحزبي ظهر في المجلس الثاني منذ البداية، إذ كان كلٌّ من أعضاء التشريعي يهتم بمصالح حزبه أكثر من اهتمامه بمصالح المجتمع، فانجر كثيرون من أعضاء المجلس التشريعي إلى الانقسام، وساهموا في تكريس هذا الانقسام بهدف المصلحة الحزبية، ولم يعملوا لمصلحة المجتمع العامة. ويرون أن عضو التشريعي يُنتخب لتمثيل مصالح الشعب لا لتمثيل مصالح الحزب. كما يرون أن المجلس الثاني تعطل بشكل كامل بسبب صراع النخب السياسية، وتم استبداله بالقرارات والقوانين التي تصدرها النخب العليا من السلطة التنفيذية.

يمكن، بناء على العرض السابق، تبيّن أن ما أشار إليه زتومبكا من أنه عندما تهمين سلطة على أخرى، مثل هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية، يسود التأثير السلبي على ثقة المواطنين في النخب القائمة على السلطات، وهو ما ينطبق على الحالة الفلسطينية. كما نعتقد أن تعطّل المجلس التشريعي الثاني دليل على هيمنة النخب القائمة على السلطة التنفيذية وهيمنتها عليه، وبالتالي هذا يفسر ما أعرب عنه كثيرون من المبحوثين بتراجع ثقتهم في المجلس التشريعي بعد الانقسام.

د - كلما زادت قوة السلطة التنفيذية والنخب السياسية القائمة عليها في مقابل تراجع سيادة القانون قلّت ثقة المواطنين

اعتمادًا كذلك على مبدأ تقسيم السلطات والسلطة تحدّ السلطة الذي أشار إليه زتومبكا بما يؤدي إلى زيادة ثقة المواطنين، توصلتُ إلى أنه كلما زادت قوة النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية على حساب تراجع سيادة القانون قلّت ثقة المواطنين فيها. وأوضح تقرير لحقوق الإنسان «أن استخدام أحكام القانون استخدامًا تعسفيًا، وتفسيره تفسيرًا سياسيًا وأمنيًا من طرفي الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى زعزعة ثقة المواطن الفلسطيني بجدية السلطة الوطنية الفلسطينية واحترامها لمبدأ سيادة القانون وقواعده المجردة التي تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز لأي اعتبار سياسي أو غيره من الاعتبارات، كذلك جعل من هذه القواعد القانونية قواعد خاصة تطبّق على مجموعة هنا أو مجموعة هناك دون مراعاة حق المواطن التمتع بشكل متساوٍ بمنظومة الحقوق والحريات العامة»[33]. واعتُبر مدى رضا المواطنين عن اتخاذ القوانين من مؤشرات قياس الديمقراطية[34]. وتبنّى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية النظام الديمقراطي، وأكد في المادة (6) مبدأ سيادة حكم القانون[35].

لفحص مدى تأثير مبدأ تراجع سيادة القانون في ثقة المواطنين، سئل المبحوثون هل كانوا يعتقدون أن النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية في كل من سلطة الضفة وغزة تتخذ قراراتها بناء على حكم القانون؟ وهل كانوا يعتقدون أن سلطة النخب زادت على حساب تراجع القانون بعد عام 2007، أم نقصت، أم لم تتأثر بزيادة أو نقصان؟ وكانت دراسة قياس رأس المال الاجتماعي قد أشارت إلى أن نسبة عالية جدًا من المبحوثين أعطت أهمية قصوى للديمقراطية ومحاربة الفساد وسيادة القانون وتحسين الوضع

(33) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، ص 39.

(34) خليل الشقاقي [وآخرون]، مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2008 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2009)، ص 18.

(35) القانون الأساسي المعدل لعام 2003 (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005)، المادة (6)، ص 11-20.

الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة. واعتبرت هذه الأمور مؤشرات لامتلاك رأس مال اجتماعي[36].

وجد 57 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس وفتح والمستقلين أن النخب السياسية تتخذ القرارات استنادًا إلى مصلحة النخب الخاصة لا استنادًا إلى حكم القانون؛ إذ أوضح 61 في المئة منهم أن النخب السياسية القائمة على السلطة في غزة تتخذ قراراتها بناء على مصلحة النخب، في مقابل 53 في المئة وجدوا أن النخب السياسية القائمة على السلطة في رام الله تتخذ قراراتها استنادًا إلى مصلحتها الخاصة لا استنادًا إلى حكم القانون. ووجد المبحوثون أن تأثير النخبة ازداد بعد الانقسام، وبعد عام 2007، بشكل كبير على حساب تراجع القانون، حيث تعتقد أغلبية المبحوثين أن النخب السياسية تعود في اتخاذ قراراتها إلى نخبها الحزبية وتكيف القانون وفق إرادتها الحزبية، كما أنها تعتقد أن قوة النخب السياسية أقوى من سلطة القانون، حيث أصبحت تضرب بالقانون عرض الحائط، وتتصرف وفقًا لإرادتها لا استنادًا إلى حكم القانون. وأشار استطلاع رأي آخر قامت به أمان إلى أن ثلث العيّنة أفادت أن السبب الرئيس لانتشار الفساد هو غياب سيادة القانون[37].

إن عدم توافر مبدأ سيادة القانون، واتخاذ النخب قراراتها وفق مصالحها الحزبية الخاصة لا استنادًا إلى حكم القانون يؤثران سلبًا في ثقة المواطنين. وتختلف ثقة المواطنين المتكوّنة تجاه نخب حماس وفتح باختلاف نوع المبحوثين؛ فبالنسبة إلى المبحوثين من حماس، أعرب 81.57 في المئة عن تأثر ثقتهم بشكل سلبي في النخب السياسية القائمة على سلطة رام الله، بسبب زيادة قوتها واتخاذها القرار وفقًا لإرادتها لا استنادًا إلى القانون، فيما أعرب 89.47 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس عن اعتقادهم أن نخب حماس القائمة على سلطة غزة تتخذ قراراتها وفق القانون لا وفقًا للمصلحة

(36) نصر وهلال، ص xix.

(37) «نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد،» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، ص 13.

الحزبية، كما هي الحال بالنسبة إلى السلطة القائمة على فتح، إذ برروا اعتقادهم هـذا بأن حمـاس تتخـذ قرارها بشـكل جماعـي أكثر مـن فتح، وتتخـذ حماس قراراتهـا وفق القانـون وبنـاء على المصلحـة العامة إلـى حد بعيـد؛ فالمصلحة العامة بالنسـبة إلـى حماس هي فـوق الحزب، فيمـا تتخذ فتـح قراراتها بصورة فرديـة ولمصالح فرديـة، والدليل هو الفسـاد الموجود والرتـب الوظيفية العالية الممنوحة في السلطة لأبناء فتح، وهو ما ليس موجودًا عند حماس.

في ما يتعلـق بالمبحوثين من أعضاء فتح، أبدى 96.96 في المئة عن تأثر ثقتهـم بشكل سـلبي في النخب السياسـية القائمة على سـلطة غـزة، لاعتقادهم أنهـا لاتتخذ قراراتها اسـتنادًا إلى حكم القانون وإنما اسـتنادًا إلـى إرادة النخب السياسـية ومصلحتهـا الحزبية، فيما أبـدى 84.84 في المئة أن لديهـم ثقة أكبر بنخب فتح من نخب حماس لناحية استنادها في اتخاذ قرارها إلى حكم القانون لا إلى حكم فردي، وسـبب اعتقادهم هذا أنهم يرون أن حمـاس تتخذ قراراتها بصورة فردية، وتطوع القانون بناء على رؤيتها الحزبية. لكن هذا الأمر في الضفة أقـل ممّا هو في غزة لأنهم يعتبرون أنفسـهم السـلطة الشرعيـة، والرئيس منهم. كما أنهم يرون أن في غزة عطّلت سـلطة حماس المجلس التشريعي المنتخب، وأخـذت توكيلات مـن نواب حمـاس السـجناء (وأصبحـت تعتبـر أن التوكيل يحل مشكلة تحقيق النصاب)، فراحت تشـرّع وتتخذ القرارات على نحو فردي بحجـة أن في حيازتهـا توكيلات، بـل إنها لا تدعو نـواب التشريعـي المنتخبين الموجودين في غزة؛ فسـلطة النخب من حركة حماس أعلى من سلطة القانون، وكتائب القسـام في غزة أعلى سـلطة، ثم يأتي بعدها الأمن الداخلي، فالقيادات الدعوية لحماس ثم مؤسسات السلطة.

بالنسبة إلى المبحوثين المستقلين ومن التنظيمات الأخرى، أعرب 72.41 في المئة منهـم أن ثقتهم تأثرت بشكل سـلبي بالنخب السياسـية لحماس وفتح القائمة على سلطة غزة والضفة، لأنها تتخذ قراراتها بشكل فردي بهدف تحقيق المصلحـة الفردية ومصلحة النخـب، وبناء على الانتماء الحزبي لا اسـتنادًا إلى حكم القانون. وهُم يعتقدون أن السلطة الفردية للنخب السياسية أصبحت أعلى من سـلطة القانون، ولـم يكن هذا الأمر بالصورة التي كانت عليها سابقًا. ووجد

خليل أبـو عرب في دراسـته عن أثـر الانتخابـات التشريعيـة الفلسـطينية الثانية في التحـول الديمقراطي أن حكـم القانون هـو المعيار الأبرز مـن معايير قياس الديمقراطيـة[38]. ويوضح الجدول (5 - 5) المزيد في شـأن ثقة المبحوثين من المواطنيـن في النخـب السياسـية، لناحية هل تتخـذ قراراها بشـكل فردي ومن أجل المصلحة الحزبية الخاصة أم تستند في اتخاذه إلى المصلحة العامة وحكم القانون؟

الجدول (5 - 5)

ثقة المبحوثين من المواطنين في أن السلطة تتخذ قراراتها بناء على حكم القانون لا على مصلحة النخب

الانتماء السياسي	السلطة في رام الله		المجموع	السلطة في غزة		المجموع
	القرار يتخذ استنادًا إلى حكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب		القرار يتخذ استنادًا لحكم القانون	القرار يتخذ استنادًا لمصلحة النخب	
أعضاء فتح	28	5	33	1	32	33
أعضاء حماس	7	31	38	34	4	38
المستقلون	12	17	29	4	25	29
المجموع	47	53	100	39	61	100
النسبة المئوية	47	53	100	39	61	100
ثقة المبحوثين من أعضاء فتح في أن السلطة تتخذ قراراتها بناء على حكم القانون لا على مصلحة النخب						
الانتماء السياسي	السلطة في رام الله		المجموع	السلطة في غزة		المجموع
	القرار يتخذ استنادًا إلى حكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب		القرار يتخذ استنادًا إلى حكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب	
أعضاء فتح	28	5	33	1	32	33
النسبة المئوية	84.84	15.15	100	3.03	96.96	100

يتبع

(38) خليل محمـد محمود أبو عرب، «أثر الانتخابـات التشريعية الفلسـطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسـطيني،» (رسـالة ماجسـتير، جامعة النجـاح الوطنية (نابلـس)، كلية الدراسـات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 107.

تابع

ثقة المبحوثين من أعضاء حماس في أن السلطة تتخذ قراراتها بناء على حكم القانون لا على مصلحة النخب

الانتماء السياسي	السلطة في رام الله		المجموع	السلطة في غزة		المجموع
	القرار يتخذ استنادًا إلى حكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب		القرار يتخذ استنادًا لحكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب	
أعضاء حماس	7	31	38	34	4	38
النسبة المئوية	18.42	81.57	100	89.47	10.52	100

ثقة المبحوثين من المستقلين في أن السلطة تتخذ قراراتها بناء على حكم القانون لا على مصلحة النخب

الانتماء السياسي	السلطة في رام الله		المجموع	السلطة في غزة		المجموع
	القرار يتخذ استنادًا إلى حكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب		القرار يتخذ استنادًا لحكم القانون	القرار يتخذ استنادًا إلى مصلحة النخب	
المستقلون	12	17	29	4	25	29
النسبة المئوية	41.37	58.62	100	13.79	86.20	100

يتضح ممّا سبق أن ما أشار إليه زتومبكا في شأن مبدأ السلطة تحدّ السلطة ينطبق على الحالة الفلسطينية في ما يتعلّق بتراجع ثقة المواطنين في النخب في حال كانت السلطة لا تستند في اتخاذ قراراتها إلى سلطة القانون. وحتى لو أبدى بعض أعضاء حماس وفتح ثقة في نخبهم في هذه الناحية، فإن هذه الثقة تبقى خاصة لا عامة. والثقة الخاصة تدل على وجود رأس مال سلبي بحسب ما أشار بورمان. ويُعَدّ تراجع مبدأ سيادة القانون لمصلحة النخب السياسية تراجعًا للديمقراطية في الحالة الفلسطينية.

هـ - كلما زادت الحريات والمساواة أمام القانون تزداد الديمقراطية وثقة المواطنين في نخبهم السياسية

أشار زتومبكا أنه في حال توافرت الحريات السياسية والمساواة أمام القانون، ودلت على زيادة الديمقراطية التي تُعتبر أحد مؤشرات قياسها[39]، تزداد ثقة المواطنين في النظام السياسي ونخبهم السياسية. ونص القانون الأساسي في المادة (9) على المواطَنة؛ حيث أكدت «تساوي جميع الفلسطينيين أمام القضاء دون تمييز بسبب العرق أو الدم أو الجنس أو اللون أو الدِّين أو الرأي السياسي أو الإعاقة»[40].

لفحص ما أشار إليه زتومبكا في شأن الحريات والمساواة أمام القانون، توجهتُ إلى المبحوثين بسؤال عن مدى ثقتهم في أن النخب السياسية القائمة على سلطة حماس في غزة وسلطة فتح في الضفة تعامل أعضاء فتح وحماس استنادًا إلى مبدأ المساواة أمام القانون، في ما يتعلق بالحصول على خدمات أو أي معاملات معيّنة، فأشار 73.5 في المئة من المبحوثين المواطنين إلى أن النخب السياسية القائمة على السلطة في رام الله وغزة لا تعامل أبناء حماس وفتح بشكل متساوٍ أمام القانون، وقال 77 في المئة إن سلطة رام الله لا تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون، في مقابل 70 في المئة قالوا إن سلطة غزة لا تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون. وكان 69.69 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس وفتح قالوا إنهم يرون أن سلطة رام الله تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون، في حين أجمعوا أن سلطة غزة لا تعامل أبناء فتح وحماس بالتساوي أمام القانون. في حين أعرب 78.94 في المئة من المبحوثين من حماس أن سلطة غزة تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون، في حين أنهم أجمعوا على أن سلطة رام الله لا تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون. وأجمع المستقلون على أن كلًّا من سلطتي رام الله وغزة لا تعامل أبناء حماس وفتح بالتساوي أمام القانون، وفق ما يبينه الجدول (5 - 6).

---

(39) الشقاقي، ص 17.

(40) لمزيد من التفاصيل عن مبادئ الديمقراطية والحريات، الباب الثاني من القانون الأساسي، انظر الشقاقي، ص 11- 20 .

الجدول (5 - 6)

مدى ثقة المبحوثين في النخب السياسية القائمة على السلطة بأنها تعمل على تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون بين حماس وفتح

الانتماء السياسي	السلطة في رام الله		المجموع	السلطة في غزة		المجموع
	مساواة بين فتح وحماس أمام القانون	لا مساواة بين فتح وحماس أمام القانون		مساواة بين فتح وحماس أمام القانون	لا مساواة بين فتح وحماس أمام القانون	
فتح	23	10	33	0	33	33
حماس	0	38	38	30	8	38
المستقلون	0	29	29	0	29	29
المجموع	23	77	100	30	70	100
النسبة المئوية	23	77	100	30	70	100

اعتقـاد أكثـر من 70 فـي المئة مـن المبحوثيـن أن سـلطتي رام الله وغزة لا تعامل الجميع اسـتنادًا إلى مبدأ المسـاواة أمـام القانون، تؤكـده نتائج تقارير حقوق الإنسان التي أشارت إلى وجود تمييز بين المواطنين الفلسطينيين استنادًا إلى الانتماء الحزبي وعدم تعامل سـلطة غزة وسـلطة رام الله بالتسـاوي، سواء فـي تقلّد المناصـب الوظيفية أم في تلقّـي الخدمات بشكل متسـاوٍ، مثل إصدار الجوازات أو تكوين الجمعيات[41].

عنـد التوجّه إلـى المبحوثين بسـؤال هل كانـوا يعتقـدون أن حرياتهم في المشاركـة السياسـية تأثرت، لم يقُـل جميـع المبحوثين إن حرياتهـم الشخصية تأثرت بشكل سـلبي، لكن كـان هناك علـى الرغم من ذلك إجمـاع على وجود اعتقاد أن حريات الآخرين تأثرت سـلبًا وتراجعت عمّا كانت عليه سـابقًا. وفي شـأن هذه المسـألة، وجـدتُ أن إجابـات أبناء حماس فـي الضفـة تشابهت مع إجابات فتح في غزة، فـي حين وجدت أن إجابات فتح فـي الضفة تشابهت مع إجابات حماس في غزة؛ إذ أجمـع المبحوثون من حماس في الضفة على مدى

(41) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، ص 31 - 33.

التراجع الكبير في حرياتهم السياسية، مثل حريتهم في المشاركة السياسية وحرية التعبير عن رأيهم السياسي من دون أن يخشوا فصلهم من وظيفة أو غير ذلك من انتهاكات لحقوقهم وحرياتهم مارستها النخبة السياسية لفتح في الضفة، خصوصًا الأمنية منها. وشكّل هؤلاء ما نسبته 73.68 في المئة من المبحوثين من أعضاء حماس في كل من غزة والضفة. كما أجمع المبحوثون من أعضاء فتح في غزة على أن حرياتهم تراجعت بشكل كبير بعد استلام النخبة السياسية لحماس السلطة في غزة، بالنسبة إلى مشاركتهم السياسية أو إلى التعبير عن رأيهم بانتقاد السلطة، وشكّل هؤلاء ما نسبته 54.54 في المئة من المبحوثين من أعضاء فتح. هذا في حين تدل إجابات أعضاء حماس في غزة وأعضاء فتح في الضفة على عدم تأثر حرياتهم، لكنهم لم ينكروا تأثر حريات الآخرين بسبب الانتماء السياسي، وتحديدًا أعضاء حماس في الضفة وأعضاء فتح في غزة. ويقدم الجدول (5 – 7) مزيدًا من التوضيح لرأي المبحوثين من المواطنين في شأن تأثير النخب السياسية القائمة على سلطتي غزة ورام الله في الحريات السياسية، وتحديدًا المشاركة السياسية:

الجدول (5 – 7)

رأي المبحوثين من المواطنين في شأن تأثير النخب السياسية القائمة على سلطتي غزة ورام الله في الحريات السياسية (المشاركة السياسية)

ثقة المبحوثين من حماس في النخب السياسية القائمة على السلطة في التأثير في حرياتهم (المشاركة السياسية)

الانتماء السياسي/ منطقة الوجود	سلطة رام الله		المجموع	سلطة غزة		المجموع
	أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك		أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك	
حماس/ الضفة	28	0	28	0	28	28
حماس/ غزة	0	10	10	0	10	10
المجموع	28	10	38	0	38	38
النسبة المئوية	73.68	26.31	100	0	100	100

يتبع

تابع

ثقة المبحوثين من فتح في النخب السياسية القائمة على السلطة في التأثير في حرياتهم (المشاركة السياسية)						
الانتماء السياسي/ منطقة الوجود	سلطة رام الله		المجموع	سلطة غزة		المجموع
	أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك		أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك	
فتح/ الضفة	0	15	15	0	15	15
فتح/ غزة	0	18	18	18	0	18
المجموع	0	33	33	18	15	33
النسبة المئوية	0	100	100	54.54	45.45	100

ثقة المبحوثين المستقلين في النخب السياسية القائمة على السلطة في التأثير في حرياتهم (المشاركة السياسية)						
الانتماء السياسي/ منطقة الوجود	سلطة رام الله		المجموع	سلطة غزة		المجموع
	أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك		أثرت سلبًا في حرياتك	لم تؤثر سلبًا في حرياتك	
المستقلون/ الضفة	13	8	21	0	21	21
المستقلون/ غزة	0	8	8	6	2	8
المجموع	13	16	29	6	23	29
النسبة المئوية	44.82	100	29	18.18	69.96	100

تجدر الملاحظة أن تقارير حقوق الإنسان وجدت تراجعًا كبيرًا في الحريات وتفاقم معدلات انتهاك حقوق الإنسان على نحو خطِر نتيجة حالة الانقسام السياسي[42]. وحول حرية التعبير عن الرأي وانتقاد السلطة، أعرب

(42) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 2009 (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2009)، ص 16.

استطلاع للرأي أن 19 في المئة يقولون إن الناس في غزة يستطيعون انتقاد السلطة هناك بلا خوف، و33 في المئة يقولون إن الناس يستطيعون انتقاد السلطة في رام الله بلا خوف[43].

في شأن تراجع المشاركة السياسية والحريات، يعزو المبحوثون من أعضاء حماس سببه إلى ما تقوم به سلطة فتح في الضفة من قمع للمسيرات التي تنظمها حماس، أو عدم السماح لها بتنظيمها أساسًا، وتحديدًا بعد الانقسام، وما تمارسه من مضايقات لمن يشاركون في نشاطات سياسية مع حماس، إذ يتم اعتقالهم أو فصلهم من وظائفهم، أو غير ذلك من الانتهاكات لحقوقهم وحرياتهم، بحسب وصف المبحوثين، بسبب انتمائهم السياسي، في حين رأى أعضاء فتح في غزة أن سبب هذا التراجع يعود إلى ما تمارسه السلطة في غزة التي تسيطر عليها حماس من انتهاكات ضد حقوق أبناء فتح وقمع حرياتهم، وممارسة الاعتقالات ضدهم، وغير ذلك من انتهاكات، أي إن أعضاء حماس يعتقدون أن سبب هذا التراجع يعود إلى ممارسات نخبة فتح في الضفة، ويرى أعضاء فتح السبب في ممارسات نخبة حماس في غزة. وترى دراسة كفاح عودة ظهور ممارسات تشير بشكل واضح إلى انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان من حركتي حماس وفتح، بسبب استمرار الانقسام السياسي، وأن ممارسة الحقوق والحريات أصبحت مرتبطة بالانتماء السياسي، وبالتالي زادت تعميق حالة الانقسام وتكريسها[44]. وكان بيتر هول قد أشار إلى أن رأس المال الاجتماعي «يُستخدم لتسهيل المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، وتنفيذ كثير من أنواع السياسات العامة، والدعم العام للنظام السياسي»[45]. ونعتقد أن رأس المال الاجتماعي في الحالة الفلسطينية تأثر بشكل سلبي بفعل النخب السياسية التي هي أحد مصادر تكوينه، فنجم عن هذا التأثير السلبي تراجع المشاركة

(43) «استطلاع الرأي العام رقم (39)،» المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 17-19 آذار/ مارس 2011، ص 3.

(44) عودة، ص 173.

(45) Peter A. Hall, «Social Capital in Britain,» *British Journal of Political Science*, vol. 29, no. 3 (July 1999), p. 418.

الفاعلة في الحياة السياسية الفلسطينية، وهذا ما اعتبره بوتنام أحد المؤشرات الدالة على تراجع أسهم رصيد رأس المال الاجتماعي.

عندما سئل المبحوثون من أعضاء فتح في غزة وأعضاء حماس في الضفة عن السلطة التي يعتقدون أنها أكثر ممارسة لقمع الحريات، هل هي سلطة حماس أم سلطة فتح، كان أعضاء فتح يرون أن سلطة غزة تمارس انتهاك الحريات أكثر من سلطة رام الله، لأن مستوى ما تمارسه سلطة غزة لقمع المسيرات هو، بحسب اعتقادهم، أعلى في غزة منه في الضفة، إذ سقط ثمانية أشخاص في مسيرة واحدة في غزة. وعلى الرغم من أنهم لم ينكروا أن سلطة فتح قد تمارس انتهاكًا للحريات ضد أبناء حماس في الضفة، لكنهم اعتبروا أن الممارسات القمعية التي تقوم بها حماس أكثر ممّا تفعله فتح ضد أبناء حماس في الضفة. وبرروا ممارسات سلطة فتح بانتهاك الحريات باعتقادهم أنها تقوم بقمع المسيرات تحت مبررات ضبط الأمن، وذلك لأنهم متخوفون من أن تفعل حماس في الضفة ما فعلته في غزة من سيطرة على السلطة. وأوصت دراسة قام بها توفيق أبو حديد بضرورة إطلاق الحريات، ورأت أن تحقيق الديمقراطية يكون من خلال تحرير قوات الأمن من سطوة التنظيم أو الحزب، بحيث تكون مجيّرة للدولة وحسب[46].

أمّا بالنسبة إلى أعضاء حماس في الضفة، فوجد هؤلاء أن سلطة فتح أكثر قمعية و«بصورة لا تقارَن»، بحسب وصفهم، بسلطة حماس التي وجدوها أفضل كثيرًا من سلطة فتح. ودافعوا عن انتهاكات سلطة حماس للحريات ولحقوق المواطنين والمنتمين إلى فتح، بل يعتقدون أنه لا يوجد في الأصل أي انتهاكات أو تعذيب ضد أبناء فتح، وأن عدد الذين سُجِنوا من فتح في غزة لا يقارَن بالأعداد الكبيرة التي سجنتها سلطة فتح من أبناء حماس، أو بالممارسات التعذيبية بحقهم. واعتبروا أن سلطة حماس عندما مارست الانتهاكات بحق

(46) توفيق أبو حديد، «التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2010)، ص 191- 193.

أبناء فتح، وتحديدًا بالنسبة إلى الاعتقالات السياسية، فإنما أُجبرت على ذلك بهدف الضغط على سلطة فتح كي تقوم بإطلاق سراح أبناء حماس في الضفة، أي إن أعضاء حماس دافعوا عن الانتهاكات التي تمارسها سلطة حماس في غزة بالنسبة إلى الحريات في مقابل هجومهم على ما تقوم به سلطة فتح من ممارسات، محمّلين إياها مسؤولية استمرار الانقسام. وكذلك فعل أعضاء فتح بدفاعهم عن سلطة فتح بخصوص انتهاكهم الحريات، مقابل إلقاء اللوم على سلطة حماس لانتهاكها الحريات واستمرار الانقسام. وبحسب استطلاع للرأي، ظهر أن 15 في المئة تلوم حماس وحدها على استمرار الانقسام، و15 في المئة تلوم فتح على استمراره، في حين أن 62 في المئة يحمّلون كلًّا من حماس وفتح مسؤولية استمرار الانقسام[47].

حين سئل المبحوثون من حماس وفتح حول الأساس الذي استندوا إليه من أجل الحكم على سلطة بأنها أفضل ويثقون بها، كانوا يرون أنه على الأغلب تجربتهم الشخصية أو تجربة المحيطين بهم، وهذا يؤكد ما أشار إليه أندرو شيبون من أن للتجربة الشخصية تأثيرًا للحكم على رأس المال الاجتماعي، وتحديدًا بالنسبة إلى مسألة الثقة[48]. وعندما سئل المبحوثون من فتح في الضفة وحماس في غزة عن مدى تأثر حريتهم بالمشاركة السياسية، أجابوا أن حرياتهم في المشاركة السياسية لم تتأثر، وأبدوا ثقتهم بنخبهم السياسية، وهو ما يؤكد أن الانتماء السياسي الحزبي للنخب يؤثر في حريات الآخرين وثقة الأعضاء بنخبهم، وهو ما يدل أيضًا على أن ما أشارت إليه النظريات الظرفية من أن رأس المال الاجتماعي يصعب قياسه، وأنه ربما تكون أحيانًا حتى داخل المجموعة الواحدة فروق بالنسبة إلى معايير الثقة يجدر التنبه إليها.

أمّا المواطنون المستقلون، فيعتقدون أن الحريات في فلسطين تأثرت بشكل عام، سواء حرياتهم الشخصية أم حريات الآخرين، وذلك، مجدّدًا، من

(47) «استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (39)،» ص 4.

(48) Siobhan McAndrew, «Religious Faith and Contemporary Attitudes,» in: Alison Park [et al.], eds., *British Social Attitudes: The 26th Report* (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2010), p. 101.

خلال الاعتقالات على خلفية الانتماء السياسي، وقمع الحريات والطرد من العمل وانتزاع اعترافات بالقوة. وبالتالي تراجعت الحريات لأبناء حماس في الضفة وأبناء فتح في غزة على حد سواء، وهو ما أكده تقرير لحقوق الإنسان في ما يتعلق بتراجع الحريات بعد الانقسام تراجعًا ملحوظًا، وإخفاق النخب القائمة على سلطتي حماس وفتح في محاسبة منتهكي الحريات وحقوق الإنسان[49].

تنعكس ممارسات النخب السياسية بالنسبة إلى قمع الحريات، سواء من سلطة حماس في غزة أو سلطة فتح في الضفة، على شعور المواطنين من حماس وفتح بالثقة تجاه النخب. ونميّز هنا بين الثقة الداخلية (داخل حماس أو فتح) والثقة البينية (بين حماس وفتح)، ونرى ضرورة التمييز بين أنواع الثقة المتولدة للتحقق ممّا إذا كانت الثقة عامة أم خاصة، بحسب ما أشار بورمان، بما يساعد في الحكم على رأس المال الاجتماعي المتولد بفعل ممارسات النخب هل هو سلبي أم إيجابي، خصوصًا ما يتعلق بثقة المواطنين من حماس وفتح والمستقلين تجاه ما تقوم به النخب من ممارسات تنتهك الحريات. وقال المبحوثون من حماس في الضفة إن ثقتهم بنخب فتح كانت معدومة نتيجة ممارستها قمع الحريات. والشيء نفسه ينطبق على المبحوثين من فتح في غزة، إذ تحدثوا عن تراجع حرياتهم بشكل كبير بسبب ممارسات نخب حماس، وبالتالي أعربوا عن تأثر ثقتهم بشكل سلبي نتيجة هذا التراجع. لكن ما قاله المبحوثون من حماس وفتح تجاه غيرهم من النخب ذوي الانتماء السياسي نفسه، إنما هو ثقة خاصة لم تنعكس على الثقة البينية للحركتين أو على ثقة المواطنين بشكل عام. وقال المستقلون إن ثقتهم بكل من نخب حماس وفتح تراجعت، لاعتقادهم أن حرياتهم تأثرت، كما قالوا إن الحريات بشكل عام تأثرت بشكل سلبي بفعل ممارسات النخب السياسية، وبذلك يكون ما أشار إليه زتومبكا من أن توافر الحريات وسيادة القانون يعمل على زيادة الثقة

(49) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر، ص 21.

ورأس المـال الاجتماعي وعـدم توافرها يؤدي إلى العكـس، ينطبق على الحالة الفلسطينية.

نميل إلى الاعتقـاد أن هناك تراجعًا للحريات لم تشهد الحالة الفلسـطينية مثيـلًا لـه قبـل عـام 2007، وهـو تراجـع أثـر بشـكل سـلبي فـي رأس المـال الاجتماعـي والديمقراطيـة. ونسـتدل علـى هـذا التراجـع مـن خـلال إجابـات المبحوثيـن، والملاحظـات الخاصـة، وكذلـك من خـلال التجربـة ومعايشتها، واسـتطلاعات الرأي. كما أكدت دراسـة عودة السـابقة أن عام 2007 لم يشهد تأثيـرًا سـلبيًا على صعيـد الحريـات فحسـب، وإنما اعتبـرت أنه «عام انتكاسـة وتراجع على التحول الديمقراطي الفلسـطيني»[50]، إضافة إلـى ما تؤكده تقارير حقوق الإنسـان المختلفة، وتقرير التنمية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية التي أشـارت إلى أن أكثر من ثلثي الفلسـطينيين يخافون بدرجات متفاوتة من التعبير عن أفكارهم السياسـية خشية تعرّضهم للأذى على أيدي مـن يخالفونهم الرأي (68 فـي المئـة)[51]، وأن هنـاك أغلبيـة كبيرة تصل إلـى 65 في المئـة من أفراد العينـة لا تثق بأي حـزب[52]. إضافة إلـى أن وصف الأغلبيـة العظمى للأوضاع بأنها سيئة يمكن اعتباره مؤشرًا على عدم رضا المواطنين عن الوضع الفلسطيني بشكل عام[53]؛ إذ ازداد هذا الوضع سـوءًا بعد الاقتتال بين حماس وفتح، وأدى إلى تراجع التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو ما أكدته وحدة الاستخبارات الاقتصادية التي تُعتبر من المؤشرات العالمية لقياس الديمقراطية[54].

---

(50) عودة، ص 170.

(51) تقريـر التنميـة الإنسـانية 2009/ 2010: الأرض الفلسـطينية المحتلة: الاسـتثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، سلسلة تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ 5 (القدس: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2009)، ص 172.

(52) تقرير التنمية الإنسانية 2009/ 2010، ص 83.

(53) «نشـرة إخباريـة: عدد خاص في اسـتطلاع للـرأي العـام أجرته أمـان حول الفسـاد،» نشرة إخباريـة: أمان الائتلاف مـن أجل النزاهة والمسـاءلة، العـدد الثامـن، 1-20/ 4/ 2009، ص 2، متوافر على: http://www.aman-palestine.org/Documents/Polls/AMANPoll2009.pdf

(54) «The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008,» *The Economist,* 14/9/2010, p. 9, Available at: http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf,

علاوة على المؤشرات العالمية التي أكدت تراجع الديمقراطية في فلسطين، أكدت هذا التراجع أيضًا مؤشرات محلية، مثل مقياس الديمقراطية الذي يجريه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية[55]، إذ أظهر هذا المؤشر للديمقراطية لعام 2007 تراجع مؤشر التحول الديمقراطي بشكل عام، وأظهر بالتحديد تراجع أداء دور المؤسسات العامة، وحرية الصحافة والتعبير، والحريات المدنية والسياسية[56].

و - كلما زادت الاتصالات المفتوحة وزاد عدد وسائل الإعلام، عملت على زيادة التسامح والثقة، وهو ما يدل على زيادة الديمقراطية

من المبادئ التي أشار إليها زتومبكا، وتعمل على زيادة ثقة المواطنين في نخبها، مبدأ الاتصالات المفتوحة؛ فوفقًا لزتومبكا، يتيح هذا المبدأ الفرصة لمختلف الأحزاب، خصوصًا المعارضة منها، كي تعبّر عن رأيها، فيزيد ثقة المواطنين والمعارضين في النخب السياسية. فعندما تتيح النخب القائمة على المؤسسات التنفيذية الفرصة للجميع، بمن فيهم المعارضون، للتعبير عن رأيهم وعرض وجهات نظرهم، فإن من شأن هذا أن يعمل على زيادة التسامح بين المختلفين سياسيًا. واعتبر بوتنام أن زيادة عدد قرّاء الصحف ووسائل الإعلام في إيطاليا مؤشر يدل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي في هذا البلد، وهو ما انتقده عليه ريتشارد روز وغيره[57]. ويدل توافر الاتصالات المفتوحة التي تتيح المجال لحرية الرأي والتعبير على زيادة الديمقراطية.

تم الاستناد إلى ما أشار إليه زتومبكا وبوتنام بخصوص الاتصالات المفتوحة، لمعرفة هل لزيادة وسائل الإعلام المختلفة خلال فترة الاقتتال والانقسام في الحالة الفلسطينية دور فعلي في زيادة ثقة المواطنين تجاه

---

(55) خليل الشقاقي [وآخرون]، مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2007 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008)، ص 9-11.

(56) الشقاقي، ص 9.

(57) Rose, p. 196.

النخب القائمة عليها. لذلك تم التوجه إلى المبحوثين بسؤال عن دور الإعلام، وتحديدًا في ضوء تزايد عدد المواقع الإلكترونية التابعة لفتح وحماس، في إشاعة الثقة ونشر التسامح داخل المجتمع بعد الانقسام. وأجمع المبحوثون من المواطنين على أن وسائل الإعلام التابعة لكلٍّ من حماس وفتح، وتحديدًا المواقع الإلكترونية، لم تعمل على نشر التسامح وإشاعة الثقة داخل المجتمع الفلسطيني، وإنما كان لها دور في زيادة حدة الانقسام والصراع بين فتح وحماس وزيادة العداء والكراهية بينهما، وفي تغذية الأحقاد بسبب استخدام اللغة التحريضية المعادية. ويعتقد هذا النوع من المبحوثين أن وسائل الإعلام التي كان يُفترض أن تُستغل استغلالًا إيجابيًا في تغذية الروح الوطنية والتسامح والوحدة، استُغلت للتشفّي ونشر الفضائح، الأمر الذي استغلته إسرائيل للاستفادة من تفاقم الأزمة. إلّا أن المبحوثين من حماس دافعوا عن وسائل الإعلام التابعة لحركتهم بالقول إن إعلام فتح، لا إعلامها، كان الطرف البادئ باللغة التحريضية، والشيء نفسه ينطبق على المبحوثين من أعضاء فتح الذين اعتبروا أن إعلام حماس هو الذي بدأ اللغة التحريضية. وبغضّ النظر عن الطرف البادئ، فإن تأثير التحريض كان سلبيًا بالنسبة إلى نشر الثقة والتسامح.

في ما يتعلق بتأثير دور الإعلام، أعرب 64.5 في المئة من المبحوثين عن تأثر ثقتهم بشكل سلبي بالنسبة إلى دور الإعلام، بسبب اعتقادهم أنه موجَّه، ويعمل لمصلحة النخب السياسية في حماس وفتح، وأن له دورًا تحريضيًا لا توحيديًا، وسُخّر لتبادل الاتهامات، أجمع المبحوثون من أعضاء فتح على عدم تأثر ثقتهم في الإعلام التابع لحركة فتح، كما أجمع المبحوثون من حماس على أن ثقتهم لم تتأثر سلبًا في الإعلام التابع لحماس، لكن هذه الثقة تبقى ثقة خاصة لم تعزز ثقة الطرف الاخر، حيث أجمع أعضاء فتح على عدم ثقتهم في إعلام حماس، وكذلك أجمع أعضاء حماس على عدم ثقتهم في إعلام فتح، والجدول (5 - 8) يوضح ذلك:

الجدول (5 - 8)

مدى ثقة المبحوثين في الإعلام التابع لحركتي حماس وفتح خلال الانقسام

الانتماء السياسي	وسائل الإعلام التابعة لفتح		المجموع	وسائل الإعلام التابعة لحماس		المجموع
	أثرت سلبًا في ثقتي بها	لم تؤثر سلبًا في ثقتي بها		أثرت سلبًا في ثقتي بها	لم تؤثر سلبًا في ثقتي بها	
أعضاء فتح	0	33	33	33	0	33
أعضاء حماس	38	0	38	0	38	38
المستقلون	29	0	29	29	0	29
المجموع	67	33	100	62	38	100
النسبة المئوية	67	33	100	62	38	100

عندما سئلت النخب السياسية لحركتي حماس وفتح لماذا عملت على زيادة وسائل الإعلام التابعة لها خلال الانقسام؟ نفوا ذلك، وأرجعوا تلك الزيادة إلى جهود فردية من بعض أعضاء حماس أو فتح، وليس لدى كلٍّ من الحركتين سوى إعلام رسمي معروف يمثّل وجهة نظرها، وبالتالي قالت النخب إن الحركتين ليستا مسؤولتين عن الإعلام الذي يعمل على التحريض. كما نفى بعض أفراد النخب السياسية أن تكون الزيادة في وسائل الإعلام جاءت نتيجة الانقسام، وإنما جاءت لمواكبة الحداثة في التطبيق الإعلامي في مجال الانطلاقة الكونية واعتماد المجال الإلكتروني. وعلى الرغم من نفي بعض النخب أنها عملت على زيادة وسائل الإعلام، أو تبريرها للزيادة بسبب مواكبة الحداثة لا بسبب الانقسام، فإن نخبًا أخرى، وهي قليلة (0.03 في المئة من عينة المبحوثين من النخب)، اعترفت بأنها عملت على إنشاء مواقع إلكترونية ووسائل إعلام مختلفة، مبررة ذلك بحقها في الرد على ما يقوله إعلام الفصيل الآخر، لأن الإعلام، وتحديدًا الإلكتروني منه، أصبح وسيلة مهمة وسلاحًا فاعلًا للترويج لرأي الفصيل أو الدفاع عن وجهة نظره. لذا حرص الفريقان

على امتلاك هذا السلاح وانتزاعه من الطرف الآخر بقدر الإمكان. واعتبر هذا النوع من المبحوثين أن زيادة وسائل الإعلام كانت جزءًا من الصراع. وعلى الرغم من اعتراف هذا النوع من النخب بأن الإعلام ساهم في تأجيج حدة الصراع، فإنه حمّل الطرف الآخر مسؤولية البدء بالحملة الإعلامية التحريضية، هذا في حين أن النخب السياسية لكلٍّ من حركتي حماس وفتح أججت عبر وسائل الإعلام الصراع وزادت الكراهية والعداء بينهما[58]. وأكدت دراسات دور الإعلام السلبي بالنسبة إلى الانقسام[59].

إن ما أشار إليه زتومبكا من أن الثقة تتأثر سلبًا إذا كانت الاتصالات غير مفتوحة، صحيح في الحالة الفلسطينية. لكن، من أجل اعتبار زيادة وسائل الإعلام مؤشرًا على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي، نعتقد ضرورة توافر بعض الشروط، من بينها أن تكون غير موجَّهة وإنما مستقلة عن تأثير النخب السياسية أولًا، وأن تهتم بمصلحة المجتمع العامة لا بالمصلحة الخاصة لفصيل معيّن ثانيًا. وهنا نميل إلى تأييد اعتقاد ريتشارد روز في انتقاده بوتنام حول ما ذهب إليه من أن زيادة قرّاء الصحف ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني تدل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي، لأنها تزيد من التسامح ونشر مبادئ الديمقراطية بين المواطنين. أمّا في الحالة الفلسطينية فإن ارتفاع عدد الصحف ومحطات التلفزيون أو حتى المواقع الإلكترونية التابعة لكلٍّ من حركتي حماس وفتح، لم يعمل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعين بل كان مؤشرًا على تراجع هذه الأسهم. وبالتالي، زيادة اللغة التحريضية المستخدمة في إعلام كل طرف، وبشكل منحاز، من شأنها أن تساهم في انتشار العداء بدلًا من التسامح، وفي حلول الشك محل الثقة، وفي تراجع إمكان

---

(58) غسان نمر، «الصحافة الفلسطينية وضرورات العودة إلى الينابيع،» نشرة المرصد الديمقراطي، السنة الثالثة، العدد 3 (أيار/مايو 2008)، ص 4.

(59) انظر: «الشباب الفلسطيني: العنصرية غيبت الديمقراطية،» نشرة المرصد الديمقراطي، السنة الثالثة، العدد 7 (آذار/مارس 2008)، ومخيمر سعود أبو سعدة، «حالة حقوق الإنسان في فلسطين،» مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) (2010)، ص 2، http://www.shams-pal.org/pages/arabic/articles/mkhamerAbuSaadah.pdf

الوصول إلى اتفاق بينهما، بما يقلل ثقة إعلام كل طرف بإعلام الآخر، إضافة إلى أن من شأنه أن يؤثر في ثقة المواطنين الفلسطينيين بحياد إعلام كل منهما ونزاهته؛ وبحسب ما يُعتقد، فإن «العنصرية تغيّب الديمقراطية»[60].

ز - كلما كانت العضوية في الجمعيات المدنية مفتوحة للجميع بشكل متساوٍ، زادت ثقة المواطنين، وزادت أسهم رأس المال الاجتماعي

أشار زتومبكا إلى أن توافر مبدأ السياسة المجتمعية التي تتيح الفرصة للمشاركة الجماهيرية بلا تمييز من خلال الجمعيات التطوعية والمنظمات المدنية والسلطة المحلية، يعمل على زيادة ثقة المواطنين بالنظام السياسي والنخب القائمة عليها. واعتبر كروين سمدت أن الباحثين السياسيين والاقتصاديين الذين اتّبعوا مدرسة عالِم السياسة بوتنام ركزوا على العضوية الارتباطية (Associational)، بينما قام من اتّبع مدرسة كولمان من الباحثين في مجال علم الاجتماع بدراسة رأس المال الاجتماعي استنادًا إلى الهياكل والبنى لأنه متجذر في السياق. لذلك وجّهت انتقادات كثيرة إلى من ركّز على العضوية الترابطية في دراسة رأس المال الاجتماعي[61]. ونعتقد أن العضوية وزيادة عددها لا تُعتَبران مؤشّرا على قياس رأس المال الاجتماعي، لكن نرى في الوقت ذاته ما إذا كانت العضوية في منظمات المجتمع المدني مفتوحة أو مغلقة تؤثر في ثقة المواطنين. واستندنا إلى هذا المبدأ الذي أشار إليه زتومبكا كي نفحص مدى توافر العضوية المفتوحة لحركتي حماس وفتح، والجمعيات المدنية التي أنشأتها الحركتان، وانعكاس ذلك على ثقة المواطنين تجاه النخب.

وُجّه إلى المبحوثين من المواطنين سؤال حول ما إذا كانوا يعتقدون أن العضوية في حركتي حماس وفتح مفتوحة للجميع وبشكل متساوٍ. فأبدى

(60) «الشباب الفلسطيني: العنصرية غيبت الديمقراطية».

(61) Corwin E. Smidt, «Religion, Social Capital and Democratic Life: Concluding Thoughts,» in: Smidt Crowin, ed., *Religion as Social Capital: Producing the Common Good* (Waco, TX: Baylor University Press, 2003), p. 213.

أعضاء فتح اعتقادهم أن عضوية فتح كانت مفتوحة أكثر من عضوية حماس بشكل عام، أي يسهل أمام الجميع الانضمام إلى حركة فتح. ويدلل هذا الرأي على صحة اعتقادهم بأن فتح ضمّت أعضاء من القومين العرب والإخوان المسلمين والعلمانيين والاشتراكيين، كما ضمّت مسيحيين. وبشأن تأثير العضوية المفتوحة في فتح في ثقة أعضائها، عبّر الأخيرون عن اعتقادهم أنه كان لها تأثير إيجابي في ثقتهم في حركة فتح والقائمين عليها لأنها سمحت بوجود تعددية واسعة لا تتضمنها أحزاب أخرى، مثل حماس.

بالنسبة إلى حماس، فإن للعضوية فيها، بحسب المبحوثين من فتح، شروطًا صارمة. وعندما سئلت النخب السياسية من حماس عن العضوية في حركتهم، قالوا إن العضوية في الحركة ليست سهلة ولا مفتوحة مثل باقي التنظيمات الأخرى؛ إذ تُقسّم العضوية، بحسب ما أشاروا، إلى شقين، أولهما العنصر العامل الذي تقوم هي باختياره، وتخضعه لمشوار الإخوان المسلمين في التربية ليكون ضمن القاعدة الصلبة للتنظيم. وثانيهما العنصر النصير الذي يمثّل السواد الأكبر من شعبية حماس، ويحق لأي مواطن أن يندرج في نشاطاته فور تسليمه بشروط حماس ومبادئها وقيمها. أمّا سبب التشدد في منح العضوية في حماس، فيرجع، وفق ما تراه نخبها، إلى وجود الاحتلال، وما يستلزم من تدابير أمنية وقائية لحماية الحركة، وهذا ما زاد الثقة بين أعضاء بعضهم ببعض والالتزام بمبادئ الحركة. وفي ما يتعلق بتأثير العضوية المغلقة خارج حماس، لعدم وجود تعددية فكرية داخلها، مثل فتح، ترى النخبة من حماس أن التأثير في باقي الشعب ليس سلبيًا لأن الحركة تسعى إلى أن يكون فكرها هو فكر أبناء الشعب الفلسطيني كافة، حتى لو لم يكونوا أعضاء فيها.

عند التوجه إلى المبحوثين بسؤال عمّا إذا كانوا يعتقدون أن العضوية في حركتي حماس وفتح تراجعت أم إنها لم تتأثر بعد الانقسام، كانت إجاباتهم تشير إلى أن تأثر حماس لم يختلف كثيرًا عن السابق في غزة، أمّا

فـي الضفة فأصبحـت العضوية أصعب بسـبب الخوف. وبشـكل عام أصبح هنـاك اعتقاد من المبحوثين بوجـود تشديد كبير على من يريـد أن ينتمي إلى حماس أو فتح، وبوجود فرز دقيق لمن يريد أن ينتمي إلى أيٍّ من الحركتين، لأن العضوية لم تعد مفتوحة للجميع كما في السابق، وعلى الأخص بالنسبة إلى حركة فتح؛ فبحسـب مـا يراه أحد المبحوثين من نخب فتح حول سـبب التشديد على العضوية بعد الانقسـام: «هذا من حق فتـح لأننا نريد معرفة إن كـان هناك أشـخاص من حمـاس يريدون أن يندسـوا في حركة فتـح، فلا بد من التأكد مـن هويته ومن أنه لا يعمل مع حزب معـاد لفتح، وحتى يثبت أنه مخلص لفتح».

بحسـب اعتقاد المبحوثين المسـتقلين، فإن العضوية في فتح وحماس لم تعد بالسـهولة التي كانت عليها قبـل عام 2006، لأن درجـة الشك زادت لدى التنظيميـن، حتى إن فتح حدّدت قيمة الاشـتراك الشهري بمـا يعادل 1 في المئة من دخل العضو فيها[62].

أما بخصـوص الجمعيات التـي أنشأتها حمـاس وفتح فسـئل المبحوثون من المواطنين هل يعتقدون أن عضويتهـا مفتوحة أم لا؟ وهل حدث تراجع في ما يخص العضوية المفتوحة بعد الانقسـام؟ فرأى 78.5 فـي المئة أن العضوية المفتوحة فـي الجمعيات التي أنشأتها حماس وفتح تأثرت بعد الانقسـام، وقال 70 في المئة من المبحوثين بتأثـر الجمعيات التابعة لحماس، في مقابل 87 في المئـة لفتـح. وأعرب 30 فـي المئة مـن المبحوثين (جميعهم مـن حماس) عن اعتقادهم بعدم تأثر العضوية المفتوحة في جمعيات حماس، فيما أعرب 13 في المئـة من المبحوثين (جميعهـم من فتح) عن عدم تأثـر العضوية في الجمعيات التابعة لفتح. والجدول (5 - 9) يوضح المزيد في شـأن العضوية المفتوحة في الجمعيات التابعة لحماس وفتح.

---

(62) «تعميـم داخلي لحركة فتح،» صادر عن مفوض التعبئة والتنظيـم محمود العالول أبو جهاد، رام الله، مفوضية التعبئة والتنظيم للأقاليم الشمالية لحكرة فتح، 17 تموز/ يوليو 2010، ص 2.

الجدول (5 – 9)

مدى ثقة المبحوثين في النخب السياسية لحركتي حماس وفتح
بأنها تفتح المجال أمام الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تنشئها

الانتماء السياسي	حركة حماس		المجموع	حركة فتح		المجموع
	الانضمام إلى عضوية المنظمات التي تنشئها تأثرت بعد الانقسام	الانضمام إلى عضوية المنظمات التي تنشئها لم تتأثر بعد الانقسام		الانضمام إلى عضوية المنظمات التي تنشئها تأثرت بعد الانقسام	الانضمام إلى عضوية المنظمات التي تنشئها لم تتأثر بعد الانقسام	
أعضاء فتح	33	0	33	20	13	33
أعضاء حماس	8	30	38	38	0	38
المستقلون	29	0	29	29	0	29
المجموع	70	30	100	87	13	100
النسبة المئوية	70	30	100	87	13	100

عندما سئل المبحوثون الذين أعربوا عن اعتقادهم بوجود تراجع في العضوية المفتوحة، عن سبب اعتقادهم بتراجعها، أشار المستقلون منهم إلى أن السبب يعود إلى أن الجمعيات التي أنشأتها حماس وفتح موجَّهة، وتتبع سياسة كل تنظيم، لذلك انعكس ذلك بعد حصول الانقسام بين حماس وفتح وازدياد الشك بين الفصيلين، تراجعًا في العضوية المفتوحة في الجمعيات، ومزيدًا من التدقيق في انتماء الفرد السياسي السابق. ومع هذا، يميّز المبحوثون بين مستويين بالنسبة إلى العضوية المفتوحة في الجمعيات، يتعلق أولهما بالهيئات التأسيسية للجمعيات، حيث هناك صعوبة في اكتساب العضوية فيها ما لم يكن الانتماء السياسي لمن يرغب في الانضمام يتوافق مع الانتماء السياسي لمؤسسي الجمعية. ويتعلق ثانيهما بالهيئة العامة، فهي كانت مفتوحة للجميع بشكل كامل، لكنها لم تعد كذلك.

علـى صعيد ما إذا كان تراجع العضوية المفتوحـة يؤثر في ثقة المواطنين، أعـرب المبحوثـون مـن حمـاس عـن تأثـر ثقتهم بشـكل سـلبي بسـبب تراجع العضوية المفتوحة لدى فتح. وكان تأثر أعضاء فتح في غزة أكبر من تأثر أعضاء فتـح في الضفـة، حيث قـال أعضـاء فتح في غـزة، وهـم يشكلـون 54.54 في المئة من المبحوثين من فتح، إنه تم اسـتبدال أشـخاص من فتح بأشـخاص من حماس في الجمعيات، خصوصًا بالنسـبة إلى المنتمين مـن فتح الذين كانوا في الهيئات العامة للجمعيات، لأن السـلطة القائمة في غزة تابعة لحماس. والشيء نفسـه ينطبق على المبحوثين من حماس في الضفة، وهـم يشكلون 73.68 في المئـة من المبحوثيـن من حمـاس؛ إذ أوضحـوا أن ثقتهم في النخب السياسـية القائمة على جمعيات تابعة لفتح تأثرت سـلبيًا بسـبب اسـتثنائها أعضاء حماس من الترشـح لمناصب في الهيئات العامة لتلك الجمعيات، واسـتبدال عضويات الهيئـة الإداريـة للجمعيات مـن حماس بأخـرى من فتـح، ويعود ذلـك إلى أن السـلطة في الضفة تابعة لحركة فتح. أمّا المبحوثون من المستقلين وغيرهم من التنظيمات، فأوضحوا أن تراجعًا أصاب ثقتهم في النخب السياسـية من حماس وفتـح القائمة على تلـك الجمعيات التابعة لـكلٍ من التنظيميـن، لاعتقادهم بأن تلك الجمعيات موجّهـة ولا تهتم بخدمة الأهداف التـي أنشئت من أجلها بقدر اهتمامها بالمصلحة الحزبية الخاصة.

إن ما أشار إليه زتومبكا بخصوص تأثر ثقة المواطنين سلبًا في حال كانت العضوية غير مفتوحة ينطبق على الحالة الفلسـطينية؛ إذ يُلحَظ أن الثقة الداخلية خاصـة ولم تتحـول إلى ثقة عامـة. ونتفق مع ما أشـار إليه أندريـس فارهيم من أن العضوية الموجَّهة أو المعبأة يمكـن اعتبارها مثالًا للجانب المظلم من رأس المال الاجتماعي، وهذا ما أكده أيضًا راسل دالتون وآخرون[63].

(63) Russell J. Dalton and Nhu-Ngoc T. Ong, «Civil society and Social Capital in Vietnam», Forthcoming in: *Modernization and Social Change in Vietnam* (Munich: Munich Institute for Social Science (Munich: Munich Institute for Social Science, [n. pb.]), p. 4, http://www.worldvaluessurvey.org/wvs/articles/folder_published/publication_499

2 _ المبادئ التي تعمل على زيادة ثقة النخب السياسية بعضها في بعض

إضافة إلى المبادئ التي أشـار إليها زتومبكا ويُعتقـد أنها تعمل على زيادة ثقة المواطنين في النظام السياسـي والنخب القائمة عليه، يمكن الاسـتدلال من إشـارته إلـى مبادئ عـدة من شـأنها أن تعمـل على زيـادة ثقة النخب السياسـية بعضهـا في بعـض، وتحديـدًا النخـب المتصارعة، وتـؤدي إلى وجـود نوع من التعاون بينهما، وبالتالي تؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي. واستندتُ إلى تلك المبادئ التي أشـار إليها زتومبكا عند وضع المؤشـرات التي من شأنها أن تسـاعد في فحص ثقة النخب السياسـية من حركتي حماس وفتـح بعضها تجاه بعـض، وذلك عنـد تحليـل إجاباتها التـي تم الحصـول عليها من خـلال إجراء مقابلات معمّقة معها. وفي ما يلي توضيح لتلك المؤشرات.

أ - كلما أبدى الفصيل الحاكم استعداده للتنازل عن حكمه بمجرد انتهاء مدته القانونية، زادت ثقة الفصيل المعارض فيه، وفي قدرته على الوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية السلمية (وفقًا لمبدأ تداول السلطة)

مـن المبـادئ التي أشـار إليهـا زتومبكـا والعاملة علـى زيادة ثقـة النخب السياسـية (وتحديدًا النخب المتصارعة) بعضها في بعض، وعلى زيادة التعاون في ما بينهما، مدى اسـتعداد الفصيـل الحاكم للتنازل عن السـلطة بمجرد انتهاء المـدة القانونية له وفـق مبدأ تداول السـلطة، بحيـث يتيح هذا المبـدأ له فرصة أن يكـون في موقـع الحكم فـي حال فـوزه. وأشـار تشارلـز تيلي إلـى أن مبدأ تـداول الفصائل السـلطة يتوقف علـى ثقة غيـر الشاغلين للمنصـب الحالي في أن دورهم سـوف يأتـي، أو على الأقل في أن شـاغلي المنصب الحالي سـوف يحترمـون مصالحهـم. واعتبـر ذلك مـن الأمور التـي تحـدد العلاقة بيـن الثقة والديمقراطية[64]. واسـتندنا إلى مبدأ تداول السلطة الذي حدده زتومبكا لمعرفة مـدى اسـتعداد النخب السياسـية لحركتـي حماس وفتـح للتنازل عن السـلطة، وكيف ينظر كل منهما إلى الآخر في هذه الناحية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في

(64) Charles Tilly, *Trust and Rule* (New York, NY: Cambridge University Press, 2005), p. 133.

ثقتهما إحداهما في الأخرى، ولمعرفة أيضًا كيف يمكن أن يؤثر مدى استعداد النخب التنازل عن الحكم في ثقة المواطنين. وعند التوجّه إلى المبحوثين بسؤال حول رؤيتهم لمدى استعداد النخب السياسية من حركتي حماس وفتح التنازل عن الحكم للفصيل الآخر وفقًا لمبدأ تداول السلطة، اختلفت الإجابات بحسب نوع المبحوثين.

عبّر ما نسبته 56.66 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحماس وفتح بأنه لا يوجد لديهم ثقة في أن لدى النخبة السياسية لحركة حماس الاستعداد للتنازل عن السلطة، في مقابل 60 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحماس وفتح اعتبروا أنه لا يوجد لديهم ثقة في نخب فتح بأن لديها استعداد للتنازل عن السلطة، علمًا أنه كان هناك إجماع من المبحوثين من نخبة حماس بعدم ثقتهم في أن لدى النخبة السياسية لفتح استعداد للتنازل عن السلطة، وسبب اعتقادهم هذا هو أن فتح سمحت لحماس بخوض الانتخابات لاعتقادها أن حماس لن تحصل على الأغلبية. ويرون أن القائمين على مؤسسات السلطة التنفذية ووزاراتها من فتح رفضوا التعاون مع حكومة حماس، ورفض القائمون على الأجهزة الأمنية الانصياع لأوامر وزير الداخلية الحمساوي، وقررت فتح إحداث «فوضى خلّاقة» من طريق العصيان المدني والفلتان. كما أنهم يعتقدون أن فتح ترفض التعددية، ويرون أن سبب عدم استعداد فتح للتنازل عن السلطة لمصلحة حماس أن لها أجندة تحول دون تسليم السلطة إلى غيرها حتى ينتهي عملها. واعتبرت بعض الدراسات أن حالة الفلتان الأمني التي افتعلتها فتح بعد فوز حماس ناجمة عن تخوف فتح من إحلال «سلطة حمساوية» مكان «سلطة فتحاوية»[65].

بالنسبة إلى النخبة السياسية لحركة فتح التي اعتادت أن تكون في موقع الحزب الحاكم، فإنها لم تُظهر استعدادها للتنازل عن الحكم بسهولة، ولا استعدادها للتعاون مع حركة حماس؛ إذ صرّحت اللجنة المركزية لحركة فتح التي عُقد اجتماعها برئاسة رئيسها محمود عباس (رئيس السلطة)، بعدم نيتها

(65) عيتاني، ص 23.

المشاركة في ائتلاف مع الحكومة التي ستشكّلها حركة حماس[66]. كما يُعتقد أنها افتعلت مشكلات لحماس من أجل إزاحتها عن السلطة، بدءًا بإعلان الإضراب، وبروز الفلتان الأمني، وغير ذلك من تصرفات كثيرة[67]. وبذلك لم تكن لدى حماس ثقة في أن نخبة فتح ستتنازل عن الحكم بسهولة، أو في أنها ستعمل على التعاون معها لتشكيل حكومة. ولم يكن لدى فتح ثقة في أن من الممكن أن تتخلى حماس عن حكمها لفتح مرة أخرى إن هي استلمت الحكم، وكانت تتخوف من هيمنة حماس على المناصب الحساسة. وممّا زاد شكها تجاه حماس ما قامت به من تعيينات لعدد كبير من أعضائها. ووفقًا لدراسة قام بها تيسير عزام عن تجربة حماس السياسية وأثرها في الخيار الديمقراطي، فإن «التعيينات العشوائية التي قامت بها حماس في ظل الحكومة العاشرة، تضفي نوعًا من الشك على شعار «التغيير والإصلاح»، وذلك من خلال عزل كوادر فتح وإحلالهم بكوادر حماس»[68]. وبرر الكتاب الأبيض الصادر عن حماس سبب استيلائها على السلطة بالقول إنها استنفدت كل ما لديها من صبر وتحمّل نتيجة ممارسات فتح المتعلقة بالفلتان الأمني وإقصاء موظفي حماس، وغيرها من ممارسات[69].

أمّا المبحوثون من نخب فتح السياسية فأجمعوا على عدم ثقتهم بأن لدى نخبة حماس استعدادًا للتنازل عن السلطة. وبرروا سبب اعتقادهم هذا بالانقلاب الذي قامت به حماس في غزة، إذ اعتبروا أن الحوادث الدموية حصلت بسبب انقلاب حماس على السلطة لا بسبب عدم تنازل فتح عن السلطة، لأن حماس لا تؤمن بالديمقراطية أو الشراكة. واعتبروا أن ما قامت

---

(66) «مركزية فتح: لن نشارك في ائتلاف مع حماس،» صحيفة الأيام الفلسطينية، 27/ 1/ 2006، ص 1، تتمة 21.

(67) حسن ابحيص [وآخرون]، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008) ص 66- 79.

(68) تيسير عزام، «التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص 184.

(69) الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار (القدس: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2007)، ص 5- 6.

به حمـاس في غزة غيـر مبرر لأنهـا كانت في سـدة الحكم. ومـن الدلائل التي سـاقوها أيضًا لتبرير اعتقادهم هذا، أن حماس لا تقبل بحل السـلطة الفلسطينية لأنها ترفض أن تتنازل عن سـلطتها في غزة. وكان اسـتطلاع النخبة الذي أجراه برنامج دراسـات التنمية في جامعة بيرزيت قد أوضح أن 44 في المئة من أفراد عيّنة النخبة أن الحل الأمثل في حال فشل عملية السلام هو حل السلطة ووضع العالـم أمام مسـؤولياته، فيما يرى 28 فـي المئة أن الإبقاء علـى الوضع الراهن أفضل من حل السلطة[70].

أقـرّ 13.33 في المئة من المبحوثين من نخـب حماس بأن كلًّا من نخب حماس وفتح ليس لديها اسـتعداد للتنازل عن السـلطة، فـي مقابل 20 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحركة فتح أقرّت بأن كلًّا من نخب حماس وفتـح ليس لديها اسـتعداد للتنازل عن السـلطة، لاعتقادهم أنهما لـم تنفّذا بنود المصالحة وإنهاء الانقسـام في سـبيل تحقيق الوحدة وإيجاد سـلطة موحدة بين غـزة والضفة، وما ذلـك إلّا لعدم اسـتعداد كلٍّ منهما للتنازل عن سـلطتها. كما أعربوا عـن اعتقادهم أن فتح أصرت على عدم اسـتعدادها للتنازل عن السـلطة بعد ما قامت به حماس للسـيطرة على غزة، وبسبب تخوفها من مشروع حماس الأيديولوجـي، وأن حمـاس غير مسـتعدة للتنازل عن حكمها لأنها اسـتخدمت الانتخابات بهدف الوصول إلى السلطة لا من أجل التنازل عنها، وأنها فعلت ما فعله هتلر الذي وصل إلى السلطة من خلال الانتخابات والطرائق الديمقراطية، ثم رفض التنازل عن سـلطته وفق مبدأ تداول السلطة. واستخدام حماس للدِّين بهـدف الوصـول إلى السـلطة يتفق مـع ما أشـار إليه تومـاس فار مـن أن بعض الحركات الدِّينية استخدمت الدِّين للوصول إلى السلطة، إذ يعتقد أن الجمعيات الدِّينية التـي تحمل معتقـدات معاديـة للديمقراطية، مثل حركـة حماس، وعلى الرغم من فوزها في انتخابات ديمقراطية، تفتقر إلى فضائل وعادات ديمقراطية. ويـرى أن رأس المـال الاجتماعي يعتمـد، إذا ما تـم تكوينه من خـلال التقاليد الدِّينية، على مـا إذا كانت هذه التقاليـد مدعومة بفضائـل الديمقراطية أم لا[71].

---

(70) «استطلاع النخبة وقادة الرأي،» جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 28/ 2/ 2007، ص 3.

(71) Thomas F. Farr, *World of Faith and Freedom: Why International Religious Liberty is Vital to American National Security* (New York: Oxford University Press, 2008), p. 96.

واعتبرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية في تفسيرها أسباب الاقتتال بين حماس وفتح أن فتح لن تتنازل عن الضفة، وحماس لن تتنازل عن غزة، ثم أشارت إلى أن «حماس استولت على السلطة في قطاع غزة في حين أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يتزعم حركة فتح حاول أن يبقي قبضته على الضفة الغربية، فتفاقمت أعمال العنف السياسي»[72].

أعرب 40 في المئة من المبحوثين من نخب فتح عن اعتقادهم أن لدى فتح استعدادًا للتنازل عن السلطة، ويدللون على صحة اعتقادهم هذا بأن فتح قامت، عندما كانت في حزب السلطة، بالسماح لحماس بخوض الانتخابات لأنها تؤمن بالشراكة ومبدأ تداول السلطة، ورفضت الدعوات الأميركية والإسرائيلية إلى منع حماس من المشاركة في الانتخابات لأنها تعتبر حماس جزءًا من الشعب. كما أن فتح قامت، عندما خسرت الانتخابات، بتسليم حماس السلطة بشكل حضاري سلس، بحسب رأيهم. هذا في حين أعرب 43.33 في المئة من المبحوثين من نخب حماس عن اعتقادهم أن لدى حماس استعدادًا للتنازل عن السلطة، وفق ما يوضحه الجدول (5 - 10).

الجدول (5 - 10)

مدى ثقة المبحوثين من النخب السياسية في غيرهم من نخب حماس وفتح في شأن مدى استعداد كلٍّ منهما للتنازل عن السلطة

الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع
	لديها استعداد للتنازل عن السلطة	ليس لديها استعداد للتنازل عن السلطة	
نخبة حماس	13	2	15
نخبة فتح	0	15	15
المجموع	13	17	30
النسبة المئوية	43.33	56.66	100

يتبع

(72) «The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008,» p. 11.

تابع

الانتماء السياسي	نخبة فتح		المجموع
	لديها استعداد للتنازل عن السلطة	ليس لديها استعداد للتنازل عن السلطة	
نخبة حماس	0	15	15
نخبة فتح	12	3	15
المجموع	12	18	30
النسبة المئوية	40	60	100

عندما توجهتُ إلى نخب حماس بسؤال عن سبب استيلائهم على السلطة في غزة وهم كانوا في سدة الحكم، برروا ذلك بتصرفات فتح ضدهم وعدم تنازلها عن السلطة. وشبّهوا سلوك حركة فتح باعتبارها حزب السلطة بأنه مماثل لسلوك الأحزاب الحاكمة في الدول العربية لجهة عدم الاستعداد لاستحقاقات العملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. واعتبرت تلك النخب أن انتخابات عام 2006 كانت الامتحان العملي لواقع الديمقراطية الفلسطينية التي أظهرت أنها لا تختلف عن العالم العربي. وتعتقد أنها تصرفت بردة فعل على ما توقّعت أن تقوم به فتح بالانقلاب على حكومة حماس، واستندت في توقعها هذا إلى ما نُشر في صحيفة أميركية في عام 2007 حول وجود مؤامرة أميركية - فلسطينية (من فتح) - إسرائيلية، بتواطؤ ومشاركة دول عربية، لتنفيذ انقلاب مسلح في غزة لإجهاض العملية الديمقراطية. وكانت مجلة فانيتي فير الأميركية قد أشارت إلى وجود خطة لإطاحة حكومة حماس وإشعال حرب أهلية في قطاع غزة[73]. واعتبر المبحوثون أن استيلاء حماس على السلطة في غزة كان دفاعًا عن النفس وحماية لأرواح الناس من خطر تمكّن ميليشيا مسلحة من الاستيلاء على مقاليد الحكم بالقوة لمصلحة فتح، فأرادت (حماس) حماية حقها في الحكم الذي جاء نتيجة الانتخابات. وأشارت دراسة إلى وجود

(73) David Rose, «The Gaza Bombshell,» *Vanity Fair magazine* (April 2008), Available at: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804

خطة تعدّها فتح لتسليح قوات حرس الرئاسة استعدادًا لمواجهات محتملة مع حماس في غزة[74].

يُستدل هنا أن ما أشار إليه زتومبكا في شأن تأثير ثقة النخب بعضها في بعض سلبًا عندما لا يكون هناك استعداد للتنازل عن السلطة ينطبق على الحالة الفلسطينية. وتعتقد أن عدم استعداد النخب للتنازل عن الحكم يدل على عدم التزامها بمبادئ الديمقراطية وتفضيلها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، الأمر الذي يؤثر سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، ويجعل الثقة لدى كل طرف ثقة خاصة لا عامة. وأوضح بورمان أن رأس المال الاجتماعي يمكن اعتباره إيجابيًا عندما تكون الثقة عامة وعندما يتم العمل من أجل المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة.

ب - كلما أبدى الفصيل الطامح إلى الحكم أنه سيلتزم بالقوانين، وأنه لن يلجأ إلى تغييرها لمصلحته بمجرد وصوله إلى الحكم، زادت الثقة فيه وبات أكثر أهلية للتعاون معه وتسليمه مهمات الحكم

أشار زتومبكا إلى أن مبدأ الدستورية يؤدي إلى زيادة ثقة النخب السياسية بعضها في بعض، وكذلك ثقة المواطنين في نزاهة هيئات التشريع والمشرّعين بأنها لن تعدّل القوانين لمصالحها الخاصة[75]. فعندما تقوم الهيئة التشريعية بتغيير القوانين لمصلحة حزب معيّن لا من أجل مصلحة المجتمع العامة، تتأثر ثقة النخب بعضها في بعض بصورة سلبية. ولفحص هذا المؤشر تم التوجّه إلى المبحوثين بسؤال لمعرفة مدى استعداد النخب السياسية من حركتي حماس وفتح لعدم تغيير القوانين أو تعديلها لمصلحتها عندما تكون في موقع الحكم، فرأى 53.33 في المئة من المبحوثين من نخبتي حماس وفتح أن نخب حماس غيّرت القوانين لمصلحتها، في مقابل 46.66 في المئة من المبحوثين وجدوا أن نخب حماس لم تغيّر القوانين لمصلحتها. ووجد كذلك 53.33 في المئة من المبحوثين من نخبتي حماس وفتح أن نخب فتح غيّرت القوانين لمصلحتها

---

(74) ابحيص [وآخرون]، ص 238.

(75) Sztompka, p. 142.

في مقابل 46.66 في المئة من المبحوثين وجدوا أن نخب فتح لم تغيّر القوانين لمصلحتها، فيما أقرّ 33.33 في المئة من المبحوثين من نخب حماس ونسبة مماثلة من نخب فتح أن كلًّا من نخب حماس وفتح غيّرت القوانين لمصلحتها. والجدول (5 - 11) يوضح المزيد.

الجدول (5 - 11)

مدى ثقة المبحوثين من النخب السياسية في غيرهم من نخب حماس وفتح بكونها لن تغيّر القوانين لمصلحتها عندما تكون في الحكم

الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع
	غيّرت القوانين لمصلحتها	لم تغيّر القوانين لمصلحتها	
نخبة حماس	1	14	15
نخبة فتح	15	0	15
المجموع	16	14	30
النسبة المئوية	53.33	46.66	100
الانتماء السياسي	نخبة فتح		المجموع
	غيّرت القوانين لمصلحتها	لم تغيّر القوانين لمصلحتها	
نخبة حماس	15	0	15
نخبة فتح	1	14	15
المجموع	16	14	30
النسبة المئوية	53.33	46.66	100

أجمعت نخب حماس على أن نخبة فتح غيّرت القوانين لمصلحتها، واستدلت على صحة اعتقادها أن النخب السياسية من فتح عمدت إلى تعديل القوانين وإصدار قرارات في الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي الأول، من أجل مصلحة فتح الحزبية، ولم يكن تعديلها للقوانين أو إصدار قرارات من أجل المصلحة العامة. وأثار قيام المجلس التشريعي الأول بتغيير القوانين في

جلسته الأخيرة (6 آذار/ مارس 2006) جدلًا بين نـواب حركتي حماس وفتح حول ما إذا كان يحق لأعضاء مجلس جديد تثبيـت أو تعديل مشاركات غيرهم من أعضـاء مجلس في جلسـة لم يكونـوا هم أعضـاء فيها ولـم يحضروها[76]. واتخـذ المجلـس التشريعي الثانـي الذي تسـيطر عليـه أغلبية حماس قـرارًا[77] بإعـادة التصويـت علـى القـرارات الصـادرة عـن الجلسـة الأخيـرة للمجلـس التشريعـي الأول الذي تتشـكل أغلبيته من حركـة فتح، لإعـادة التصويت عليها في جلسـة المجلس التشريعـي التالي، فيما أصـدر قرارًا[78] آخـر يقضي باعتبار قرارات ومحضر الجلسـة بتاريخ 13 شـباط/ فبراير 2006 غيـر مقرّة باعتراض أعضـاء المجلس عليهـا بالأغلبية المطلقـة (المكوَّنة من حمـاس)، وهو ما أثار جدلًا كبيرًا بين حماس وفتح. وأشار بعض الدراسات إلى أن فتح كانت تخشى فـوز حماس، لذلـك عمدت إلى تعديـل القوانيـن وإصدار قـرارات لمصلحتها باعتبارها خطوة استباقية، وقامت بتوسيع صلاحيات الرئيس الفلسطيني لأنه من حركة فتح[79].

أجمعت نخـب فتح علـى أن نخب حماس غيّـروا القوانيـن لمصلحتهم، حيـث قالـت إنه كـان لديها تخـوف مـن أن تعمل نخـب حماس فـي المجلس التشريعـي على تغييـر القوانيـن لمصلحتها، ولا سـيما تلـك التي تتعـارض مع مبـادئ حركة حمـاس باعتبارهـا حركة دينيـة، وذلك فـي ضوء مقولـة أن تغيير القانون الأساسـي الفلسـطيني الـذي يُعتبر في منزلة الدسـتور يصبـح ممكنًا مع موافقـة ثلثين من أعضاء المجلـس التشريعي. وكانت حمـاس تشكل أغلبية في

(76) «محضر جلسـة يوم الاثنيـن المنعقدة في مدينتـي رام الله وغـزة، 6/ 3/ 2006،» رام الله، المجلس التشريعي الفلسطيني، ص 3.

(77) «قـرار رقـم (1017/ 1/ 1)،» صـادر عن المجلس التشريعي الفلسـطيني، الـدورة العادية الأولى – الفترة الأولى، الجلسـة الأولى المنعقدة فـي مدينتي رام الله وغزة يومـي الاثنين والثلاثاء، رام الله، المجلس التشريعي، 6–7 آذار/ مارس 2006.

(78) «قـرار رقـم (1018/ 1/ 1)،» صـادر عن المجلـس التشريعي الفلسـطيني، الـدورة العادية الأولى – الفترة الأولى، الجلسـة الأولى المنعقدة فـي مدينتي رام الله وغزة يومـي الاثنين والثلاثاء، رام الله، المجلس التشريعي، 6–7 آذار/ مارس 2006.

(79) عيتاني، ص 21.

المجلس التشريعي، وهو ما يبرر تخوفها. كما أبدى بعض المبحوثين من نخب فتح عـدم ثقته في النخب السياسـية لحركة حمـاس في التشريعي بسـبب ما قد تقوم به مـن إلغاء لبعـض الاتفاقـات الموقّعة مع إسـرائيل، مثل اتفاق أوسـلو. وأشـار بعض المبحوثين من نخـب فتح إلى أن أحد أهم الأسـباب التي عطلت إنجاح المصالحة ودخول حماس في منظمـة التحرير هو الخلاف على «التزام» حماس بالاتفاقات التي وقّعتها المنظمة مع إسرائيل، في حين تصر حماس على «احتـرام» الاتفاقات لا التزامها. وأشـارت حركة فتح في إحـدى وثائقها إلى أن من أسـباب فشل اتفاق الوفاق الوطني الفلسـطيني في عـام 2009 هو الخلاف على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية؛ فحماس أصرت على احترام التزامات المنظمة، فيما أصرت فتح على التزامها لا احترامها[80].

اعترف 6.66 فـي المئة من المبحوثين من النخب السياسـية لحماس بأن حركتهم دخلت التشريعي من أجل تغيير بعض القوانين، لاعتقادها أنها ستعمل علـى إلغاء اتفـاق أوسـلو. واعترفـوا بأنه كـان لدى فتـح مخاوف مـن أن تقوم حمـاس بإلغاء الاتفـاق، لذلـك أرادت أن تحمي مشروعها. كمـا اعترف 6.66 في المئة من المبحوثين من النخب السياسـية لفتـح بأن تخّوف فتح من أن تقوم حمـاس بتغيير القوانيـن لمصلحتها، وتحديـدًا في ما يتعلق باتفاق أوسـلو، كان من الأسباب التي سـاعدت في حدوث الصدام المسلح بين الحركتين. وأكدت نخـب حماس أنها حاولت طمأنة فتح في هـذا الجانب، لكن فتح لم ترض بأي حل مـن الحلول. ونفى 93.33 فـي المئة من المبحوثين مـن نخب حماس أن تكـون حماس قد دخلـت التشريعي بهـدف إلغاء اتفـاق أوسـلو، وأوضحوا أنه قد تم فـي بيان الحكومة العاشـرة إعـلان احتـرام الاتفاقات الموقّعـة بالمفهوم العملـي، بحيث إن حماس لن تقـوم بإلغائها، لكن حماس كانـت مع عدم إلزام الشعب بأي شيء يضره.

---

(80) حركة التحريـر الوطني الفلسـطيني فتح، كيف تم إعـداد اتفاقية التوافق الوطني الفلسـطيني 2009: «الوثيقـة المصرية» وحقيقة موقـف حماس منها (رام الله: اللجنـة المركزية - مفوضية العلاقات الوطنية، [2009])، ص 3.

يستنكر المبحوثون من نخب فتح دخول حماس السلطة التشريعية وهي تعلم جيدًا أن المجلس التشريعي هو نتاج اتفاق أوسلو الذي تنظر إليه حماس بأنه، بحسب وصف المبحوثين، «خيانة» ولا يُعترَف به. وتوجهتُ إلى نخب فتح بسؤال عن سبب سماحهم لحماس بدخول الانتخابات التشريعية وهم يعرفون أنها ترفض اتفاق أوسلو، من دون تحديد اتفاقات أو شروط مسبقة معها حول هذا الأمر. كما توجهت إلى نخب حماس بسؤال عن سبب دخولهم الانتخابات التشريعية في عام 2006، وهي التي رفضت دخولها في عام 1996، على الرغم من رفضهم اتفاق أوسلو، وعلى الرغم من علمهم بأن السلطة الفلسطينية قائمة استنادًا إلى اتفاق أوسلو، ويتم تقاضي أعضاء التشريعي والوزراء بناء على اتفاق أوسلو، على اعتبار أن خوض العملية الديمقراطية يعني القبول بنتائجها. ومن الحجج التي ساقتها حماس، بحسب ما أوضحته بعض الدراسات، أن الانتخابات لم تكن مستندة إلى اتفاق أوسلو وإنما إلى اتفاق القاهرة[81].

بالنسبة إلى المبحوثين من نخب حماس التي أقرّت بأنها دخلت الانتخابات لتفكيك اتفاق أوسلو، فإنهم اعتبروا أن حماس في البداية رفضت اتفاق أوسلو سياسيًا لا أيديولوجيًا، لأنها ترى أن الاتفاق مضيعة للحقوق الفلسطينية، وأنه على الصعيد العملي ذروة عملية تدمير النسيج الوطني. وفي رأي المبحوثين من حماس، فإن قرار الحركة المشاركة في الانتخابات التشريعية كان بسبب أنها وُضعت أمام خيارين: إمّا أن تشارك فتح في السلطة؛ وإمّا أن تمنعها بالقوة من الاستمرار. وحماس لا تستطيع أن تندمج بها أو أن تحاربها، فاختارت أن تقف موقفًا وسطًا: تعارضها ثقافيًا وسياسيًا، وتحاول توعية الشعب الفلسطيني وتراهن على فشل المفاوضات. لكن فتح كانت كل يوم تبتكر منظومة لعملية التسويق لها عن طريق الأموال والخداع السياسي، فوجدت حماس أن كل ما تمارسه من معارضة ضد اتفاق أوسلو يذهب سدى بسبب استمرار عملية السلام مع إسرائيل، فلم يكن أمامها إلّا أن تدخل الحركة

(81) باسم الزبيدي، حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010)، ص 56.

السياسـية وتوقف العملية من داخلهـا. وكان رفض حماس اتفاق أوسـلو الذي تؤيده فتح من الأسباب الأساسية لخلاف الحركتين[82].

كما بـررت نخـب حماس قـرار دخولهـا السـلطة التشريعية بكـون اتفاق أوسلو قد أصبح في حكم الباطل، وكان هدف حماس أن تعلن أن اتفاق أوسلو انتهى، فضلًا عن الاتفاق نفسـه ينص على سـقف زمني ينتهي فـي عام 1999. لكن الاتفاق باء بالفشل، ولم يتحقق الحكم الفلسطيني بحسبه، كما أن إسرائيل لم تنفـذ القرارات ولـم تلتزم الاتفـاق، مثلما هـي لا تلتزم القوانيـن والقرارات الدوليـة التي أقرتهـا الأمم المتحدة، بـل تواصل بناء المسـتوطنات؛ فالاتفاقات شـيء والممارسـات شـيء آخر. كما اعتبر آخـرون من نخب حمـاس أن اتفاق أوسـلو لا يُلزم الشعـب الفلسـطيني لأن توقيعه لم يكـن من اختيـاره، ولا يُلزم سـوى منظمة التحرير التي لـم ينتخبها أحد لتكـون ممثلًا للشعب الفلسـطيني، إذ هناك فصائل، مثل حماس، ظهرت في السـاحة الفلسـطينية وليست ممثّلة في المنظمة، وهي تُعبّر عن نبض الشارع الفلسـطيني وتمثّل أغلبيته ورافضة لاتفاق أوسـلو. وتسـاءل أحد المبحوثين مـن نخب حماس: «لـو قام أبو مـازن بتوقيع اتفاق مع إسرائيل يسمح بإقامة المستوطنات، فهل يُلزم هذا الاتفاق كل الشعب الفلسطيني؟».

أمّا المبحوثون من نخبة فتح، فاختلفت إجاباتهم عن السـؤال القائل لماذا سـمحت نخب فتـح لنخب حمـاس بدخـول الانتخابات مـا دام لديهـا تخوف مـن أن تقوم حمـاس بإلغاء اتفاق أوسـلو، فوجد بعضهـم أن المشكلة الحقيقية نشأت عندمـا قررت حماس المشاركة في الانتخابـات؛ إذ كان لا بد منذ البداية مـن الاتفاق معها على أي الأسـاس الذي يُسـمح لها بموجبـه بالمشاركة. لكن يبدو أن فتح لم تفعل ذلك لأنها كانت تعتقد أن مشاركة حماس في الانتخابات ودخولهـا المجلـس التشريعـي القائـم على أسـاس أوسـلو يعنيان أنهمـا يتمان اسـتنادًا إلى اتفاق أوسـلو وتحت سـقفه. ويوضح المبحوثون من نخب فتح أنه

(82) خالد أبو العمرين، حماس: حركة المقاومة الإسلامية: جذورها - نشأتها - فكرها السياسي (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2000)، ص 279.

لـم يكن يُطلب من حماس أن تعترف بإسـرائيل، ففتح لم تعترف بإسـرائيل، بل منظمة التحرير هي التي اعترفت بإسـرائيل، وعندما تدخـل حماس المنظمة لن يُطلب منهـا الاعتراف بإسـرائيل وإنمـا التزام الاتفاقـات الناجمة عنـه؛ فاحترام الاتفاقات الموقَّعة بشكل مسـبق لا يعني الاعتراف بإسرائيل؛ فإذا كانت حماس لا تعترف باتفاق أوسـلو، فإن حزب الليكود كذلك لم يعترف باتفاق أوسلو بل صـوَّت ضده عندما كان حـزب العمل في الحكـم، وعندما فاز فـي الانتخابات أعلـن التزامـه باتفاق أوسـلو نظريًا علـى الرغم من أنـه أنهاه عمليًـا. ولو كانت سياسة حماس نابعة من المصلحة الوطنية، لتصرفت مثلما تصرف الليكود.

يعتقد بعض الدراسات أن حماس واجهت أزمة باعتبارها طرفًا غير مقبول لـدى محافل دوليـة لعدم قبولهـا بالشروط المتعلقـة باتفاق أوسـلو، إضافة إلى صعوبة جمعها بين خط المقاومة وخط السـلطة في آن معًـا[83]. وكانت حماس قد قاطعت الانتخابات الرئاسـية الأولى، ثم قاطعت الانتخابات الرئاسـية الثانية التي جرت في 9 كانون الثاني/ يناير 2005 [84]، بسبب تخوّفها من تبعات ما قد يواجهه الرئيس الذي ستفرزه الانتخابات في حال جاء من خارج حركة فتح[85]. وفي رأي نخبة فتح أن ما يُصرّح به بعض المسـؤولين، سـواء من حماس أم من فتح، من أن اتفاق أوسـلو انتهـى أو فشل لا يعني أنه لم يعد قائمًا، لأن السـلطة التي دخلتها حماس بُنيت على أساس اتفاق أوسلو، وما زال قائمًا. ورأى بعض نخب فتـح أن الجهة الوحيدة المخوّلة إنهاء اتفاق أوسـلو هـي منظمة التحرير، الممثّل الشرعي للفلسطينيين في الداخل والخارج. واعتبرت سمر البرغوثي أن سـبب الخلاف بين حمـاس وفتح منذ عـام 1987 هو منظمـة التحرير. وحاول الرئيس ياسر عرفات احتواء حماس في المنظمة، لكن تعنّت الطرفين حال دون ذلك؛ فعرفات يقوّم كل فصيل بكوتا معيّنة داخل المنظمة وبحسابات خاصة به،

(83) محسـن صالح، «أزمة حماس وأزمة فتح،» الجزيرة معرفـة، 25/ 10/ 2006، متوافر على:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E1A5CCE-626A-4FC0-8BEA-7EB1383D32CD.htm

(84) «حمـاس تقاطـع الانتخابـات وأبـو الغيـط يبحـث بإسـرائيل ملـف غـزة،» موقـع الجزيرة، 2// 122004، متوافر على: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=99524

(85) الزبيدي، ص 52.

وترفض القوى الإسلامية - وتحديدًا حماس - ذلك، وترى أن مشاركتها يجب أن تكون وفق حجمها في الشارع الفلسطيني[86].

يتبيّن من العرض السابق أن رؤية حماس وفتح بعضهما لبعض، في شأن عدم احترام القوانين والعمل على تغييرها من أجل المصلحة الحزبية لا بناء على المصلحة العامة، تؤثر سلبًا في ثقة كل منهما بالأخرى. وأعربت النخب السياسية لحركتي حماس وفتح التي أقرّت بأن كلتا الحركتين عملت على تغيير القوانين، عن عدم جدوى القوانين إذا ما قررت النخب السياسية لكلٍّ من حماس وفتح تغييرها مصالحها، في حال كانت الأغلبية في المجلس التشريعي تجعل الشعب رهينة رغبات النخب السياسية ومصالحها الحزبية المتناقضة. وعندما سئلوا عمّا يتوجب فعله حيال هذا الأمر، رأوا أن يتم عرض القانون الأساس الفلسطيني على استفتاء شعبي فلسطيني بحيث لا يمكن بعد ذلك لأي من النخب أن تجرؤ على تغييره حتى لو ارتأت أن بعض بنوده تتعارض مع رغبات النخب ومصالحها. وهذا يتفق مع ما قاله برزيورسكي وآخرون من أن وجود قوانين ولوائح محددة تقطع الطريق أمام محاولة النخب تغيير مواقفها، بحيث يكون هناك نوع من الالتزام المسبق في المستقبل[87].

يُستدل من خلال ما أشار إليه المبحوثون على أن ما قاله زتومبكا عن تراجع ثقة النخب بعضها في بعض في حال غيّرت كلٌّ منها القوانين لمصلحتها، ينطبق على الحالة الفلسطينية. ويُعتقد أن تغيير القوانين التي تمس مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة لا يكفي أن تخضع لإرادة النخب، وإنما يجب أن تخضع لاستفتاء شعبي ليقرر في شأنها. كما تعتقد أن زيادة الثقة البينية للنخب قد تزداد عندما تنظر أولًا إلى مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة لا إلى مصلحتها الخاصة، وعند تضارب تحديد رؤية كلٍّ منها لما فيه المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني، يجب الرجوع إلى الشعب بشكل مباشر لأنه يفترض أن يكون المصدر الرئيس للسلطة التشريعية. كما يُعتقد

---

(86) سمر جودت البرغوثي، «السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 151.

(87) Przeworski [et al.], p. 50.

أن خصوصيـة الحالة الفلسـطينية بخضوعهـا للاحتلال الإسـرائيلي أثرت في ثقـة فتح تجاه حمـاس لتخوّفها من أن تقـوم بتغيير القوانين المتعلقة بأوسـلو، وأوسـلو متعلقة بقضية صراع أساسـية بيـن النخب لأنها تمـس مصير الشعب الفلسـطيني الخاضع للاحتلال الإسرائيلي، مع اسـتمرار وجود سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية.

ج - كلما أبدى الطرفان المتصارعان من النخب السياسية احترامًا للاتفاقات الموقّعة بينهما والتزامًا بها، زادت ثقتهما بعضهما في بعض، وكانا أميل إلى التعاون بدلًا من اللجوء إلى الصراع

أشـار زتومبكا إلـى أن إيجاد أرضيـة مشتركة تكون على أساسـها الحلول مقبولة للطرفيـن المتصارعين، مع وجود اسـتعداد بشكل متبـادل بينهما للطاعة الفوقية لمثل هذه القواعد التي يتم التوصل إليها، من شـأنه أن يسـاهم في زيادة الثقة بينهما، ويعمل علـى إيجاد أرضية مشتركة لحلٍ خلافاتهما(88). واسـتندتُ إلى ما أشـار إليه زتومبكا بهدف معرفة كيف ترى كلٌ من حماس وفتح الأخرى بخصوص احتـرام الاتفاقـاتٍ الموقّعـة بينهمـا، ومدى الالتـزام بتنفيـذ بنودها. وكيف يمكن أن تؤثر رؤية كلٍّ من الفصيلين لاحترام الاتفاقات أو عدم احترامها في الثقة بينهما.

لا يثـق 53.33 فـي المئة مـن المبحوثين مـن النخب السياسـية لحركتي حماس وفتح بأن النخبة السياسية لحركة حماس تحترم الاتفاقات الموقّعة بينها وبين فتح، في حين لا يثق 56.66 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحركتي حماس وفتح بأن النخبة السياسية لحركة فتح تحترم الاتفاقات الموقّعة بينها وبيـن حماس. وأجمـع المبحوثون مـن نخب حماس علـى أن نخب فتح لا تحتـرم الاتفاقات الموقّعة بينهما، وشـككوا في بياناتهـم الصادرة في تجاهل فتح الاتفاقات الموقّعة بينهما، وأشـاروا في بيان لهم إلى تجاهل محمود عباس وفتح ما تـم الاتفاق عليه فـي القاهرة في عـام 2005 (89)، فيمـا أجمعت نخب

---

(88) Sztompka, p. 147.

(89) أحمد بحر، «بيان رئاسـة المجلس التشريعي (غزة) حول المرسوم الصادر بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة، (ب.ت)،»، المجلس التشريعي (غزة)، ص 2.

فتح على أن نخب حماس هي التي لا تحترم الاتفاقات الموقّعة بينهما، كما بيّنت الوثائق الصادرة عن حركة فتح، منها الوثيقة التي أشارت إلى أنه كان «هناك محاولة لتزوير ما حصل من خلال الحديث عن اتفاق على ملحق ومرفق بالورقة المصرية»[90]. وتبيّن لنا من خلال إجابات المبحوثين من النخب السياسية لحركتي حماس وفتح وجود أزمة ثقة بين الطرفين نتيجة أن كل طرف يلوم الطرف الآخر على عدم احترام الاتفاقات الموقّعة بينهما، وعلى نقضها. وبحسب كل فصيل، فإن اعتقاده أنه يحكم على الفصيل الآخر بأنه لا يحترم الاتفاقات الموقّعة معه نابع من تجربته معه وممارساته المخلة بالاتفاق وميله إلى نقضها، وذلك على الرغم من إعلانهما أنهما سيحترمان اتفاق المصالحة وأن الاتفاق ملزم لهما[91]. ويوضح الجدول (5 – 12) آراء النخبة من حماس وفتح في ثقة كلٍّ منهما في الأخرى في شأن مدى احترام توقيع الاتفاقات الموقّعة بينهما.

الجدول (5 – 12)

مدى ثقة المبحوثين من النخب السياسية في غيرهم من نخب حماس وفتح في شأن احترام الاتفاقات الموقّعة بينهما

الانتماء السياسي	نخبة حماس		المجموع
	تحترم الاتفاقات الموقّعة مع فتح	لا تحترم الاتفاقات الموقّعة مع فتح	
نخبة حماس	14	1	15
نخبة فتح	0	15	15
المجموع	14	16	30
النسبة المئوية	46.66	53.33	100

يتبع

---

(90) «ماذا حصل بعد اجتماع 24/ 9 بين حماس وفتح وما جرى في اجتماع 9 – 10/ 11/ 2010،» اللجنة المركزية- مفوضية العلاقات الوطنية (رام الله) (ب.ت)، ص 1.

(91) «إعلان مشترك صادر عن حركتي حماس وفتح،» دمشق، 24/ 9/ 2010، ص 1.

تابع

الانتماء السياسي	نخبة فتح		المجموع
	تحترم الاتفاقات الموقّعة مع حماس	لا تحترم الاتفاقات الموقّعة مع حماس	
نخبة حماس	0	15	15
نخبة فتح	13	2	15
المجموع	13	17	30
النسبة المئوية	43.33	56.66	100

تعـددت الأدلة التـي ذكرها المبحوثـون من النخبـة لإثبات عـدم ثقة كل منهمـا في الفصيـل الآخر من حيث عـدم احترامـه الاتفاقات، منهـا الأدلة التي ذكرها المبحوثون من نخبة فتح قائلين إن حماس قامت بالانقلاب على السلطة وقسمت الشعب الفلسـطيني، ولم تتورع عن قتل أبناء شـعبها، وهو ما يجعلهم لا يثقـون في أن من يفعل هذه التصرفات سـيحترم الاتفاقات. كما أشـار هؤلاء المبحوثـون إلى أنه علـى الرغم من توقيـع اتفاق مكة مع حماس فـي نهاية عام 2006 وبداية 2007، وهو الاتفاق الذي جرى في ضوئه تشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن حماس لم تحترم الاتفاق، وقامت بالانقلاب على السلطة.

ذكـر المبحوثـون من نخبة حمـاس عددًا مـن الأدلة التي تشيـر من وجهة نظرهم إلـى أن فتح لا تلتـزم بالاتفاقـات الموقّعـة بينهما، مثل تراجـع فتح عن اتفاق المصالحة الذي وقّعه موسـى أبو مرزوق عن حمـاس وعزام الأحمد عن فتح، وأنها لـم تلتزم بتنفيذ اتفاق المصالحة الذي وُقِّع في عام 2011 في مصر، ولم تنفذ شيئًا من اتفاق القاهرة الذي وُقِّع في عام 2005، ولا سيما بالنسبة إلى إصلاح منظمة التحرير ودخول حماس فيها.

أمـا عن سـبب اعتقاد نخبة حمـاس أن فتـح لا تحترم الاتفاقـات الموقّعة فأشارت إلى وجود عوامل خارجية تحكم استقلالية القرار الفلسطيني السياسي الذي تتخذه السلطة برئاسـة فتح، وصعوبة الخروج على الاتفاقات الموقّعة مع

الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل محمود عباس حذرًا في تنفيذ الاتفاق خشية الانعكاسات الخارجية. لذلك لم يكن من جانب فتح التزام بالاتفاق مع حماس. وهددت إسرائيل محمود عباس عقب توقيع اتفاق المصالحة بقولها إن عليه أن يختار بين حماس وعملية السلام[92].

يتبيّن ممّا سبق أن المبدأ الذي أشار إليه زتومبكا من أن عدم إبداء الطرفين المتصارعين من النخب السياسية احترامًا للاتفاقات الموقّعة بينهما يؤدي إلى تراجع ثقتهما، فيميلان إلى التصارع بدلًا من التعاون، ينطبق على الحالة الفلسطينية التي نشأ فيها رأس مال اجتماعي سلبي، وما زالت أزمة الثقة المتعلقة بعدم احترام الاتفاقات الموقّعة بين فتح وحماس قائمة على الرغم من الإعلانات المشتركة بينهما التي تفيد بالاستعداد لالتزام تنفيذ الاتفاقات.

د - كلما كانت الأطراف المختلفة أكثر التزامًا بقوانين اللعبة الديمقراطية وأميل إلى حل خلافاتها بالتوافق والحلول الوسط لا بالصراع أو الاقتتال، زادت ثقتها بعضها في بعض

في حالات الاختلاف أو الصراع، كما يناقش زتومبكا، تحل الديمقراطية الصراع بالتوافق والتراضي والحلول الوسط، كونها الآلية الرئيسة لصوغ السياسات واتخاذ القرارات. وقال زتومبكا إن التسوية والتوافق على الآراء أمران ممكنان في حال قَبِل الشركاء بالقواعد العامة الملزمة للعبة الديمقراطية، وبإيجاد أرضية مشتركة تكون على أساسها الحلول مقبولة للطرفين. ووجد أن الثقة تسمح بافتراض حُسن النية ومصلحة الآخرين؛ فالديمقراطية تتطلب مستوى معينًا من مدنية النزاعات العامة، والاعتراف بكرامة الخصم، وهكذا دواليك، كما أن لا غنى عن الثقة المتبادلة[93]. ووفقًا لجيريانت باري (G. Parry)، فإن «الشعور بالثقة يمنع الخلافات السياسية من أن تتحول إلى عداء شديد»[94]. أمّا لاكين وليبست فيقولان: «بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، حيثما تتصارع

(92) «بعد توقيع مفاجئ في القاهرة على تفاهم بين «فتح» و«حماس»: المصالحة تفتح الطريق لإنهاء الانقسام»، صحيفة الأيام الفلسطينية، 28/ 4/ 2011، ص 1، تتمة ص 21.

(93) Sztompka, p. 147.

(94) Parry, p. 129.

مصالحها مع غيرها من المصالح، ويتم التوصل إلى حلول وسط، يتم في نهاية المطاف التوصل إلى حكومة وأفعال تشريعية حيثما تسن حلول وسط»[95].

واستندتُ إلى ما أشار إليه زتومبكا لمعرفة مدى استعداد النخب السياسية الالتزام بمبادئ اللعبة والتوصل إلى حلول وسط بدلًا من أن يصل الأمر بينهما إلى حل الخلافات الناجمة بينهما إلى الصراع الدموي، وذلك من خلال معرفة رأي النخب السياسية في إمكانية استعادة الثقة التي أشاروا إلى تراجعها بفعل أسباب الصراع التي تم توضيحها سابقًا، والتي أدت إلى الاقتتال.

عندما توجهتُ إلى النخب السياسية بسؤال عن إمكانية التوصل إلى حلول وسط بين نخب حماس وفتح بشأن أحد أسباب الصراع بينهما، المتعلق باختلاف منهجيهما الفكريين وبرنامجيهما السياسيين، من أجل مصلحة المجتمع الفلسطيني، ومن أجل استعادة الثقة بينهما، قال 83.33 في المئة من المبحوثين من النخب السياسية لحماس وفتح إنه لا توجد لديهم ثقة في إمكانية التوصل إلى حل وسط في شأن هذا الخلاف بينهما، في مقابل 16.66 في المئة وجدوا أن لديهم ثقة في النخب السياسية لحماس وفتح بصدد إمكانية التوصل إلى حل وسط بينهما في شأن هذا الخلاف، وفق ما يوضحه الجدول (5 - 13).

الجدول (5 - 13)

ثقة المبحوثين من النخب السياسية في إمكانية التوصل إلى حل وسط بخصوص اختلاف منهجيهما الفكريين والسياسيين

الانتماء السياسي	توجد ثقة في النخب بإمكانية التوصل إلى حل وسط	لا توجد ثقة في النخب للتوصل إلى حل وسط	المجموع
نخبة حماس	2	13	15
نخبة فتح	3	12	15
المجموع	5	25	30
النسبة المئوية	16.66	83.33	100

(95) Seymour Lipset Martin and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004), p. 128.

اعتبر المبحوثون من النخب السياسية الذين وجدوا صعوبة في التوصل إلى حل وسط أن التوحد على برنامج سياسي متفَق عليه لا يبدو يسيرًا، لأن حماس لن توافق مطلقًا على برنامج اعتراف بإسرائيل والتسليم بممارساتها في اغتصاب الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948، وفتح لن توافق على المقاومة المسلحة. كما وجدوا صعوبة في التوصل إلى حل وسط بين الفكر العلماني والفكر الإسلامي، على الرغم من أن النخب السياسية المتشددة من حماس وفتح وجدت صعوبة في استعادة الثقة بين الحركتين نتيجة الاختلاف في المنهج والبرنامج السياسي لكلٍّ منهما، إلّا أن ما نسبته 16.66 في المئة من المبحوثين من نخب حماس وفتح، وهم من المعتدلين، وجدوا إمكانية التوصل إلى حل وسط بخصوص البرامج المختلفة والفكر المختلف من خلال تعميق الحوار. والحل الوسط المطلوب، بحسب المبحوثين، يكون من خلال نبذ الخلافات الأيديولوجية، والتوافق على مصلحة الشعب الفلسطيني بواقعية، والبحث عن قواسم مشتركة بين الفصائل كلها، وإعادة تقويم المفاوضات في ظل التعنّت الإسرائيلي، وكذلك تقويم المقاومة التي تكون مجرد شعار من دون تنفيذ، ومحاولة التوفيق بين مشروعي المفاوضات والمقاومة بعد تقويم كلٍّ منهما، من خلال البحث عن نقاط الاتفاق والابتعاد من نقاط الاختلاف، ويكون ذلك أسهل عندما يتم النظر أولًا إلى المصلحة العامة لا إلى المصلحة الحزبية الخاصة، وعندما يبدأ البحث عن نقاط الاتفاق بدلًا من البحث عن نقاط الخلاف التي تفرّق أكثر مما تجمع.

بخصوص الحل السياسي مع إسرائيل، لم يستبعد عزام احتمال تحوّل حركة حماس نحو البحث عن حل سياسي[96]. أمّا بخصوص رفضها الفكر العلماني فوجدت دراسة عزام المشار إليها أن رؤية حماس للمنظمة اتسمت بالتغيّر تبعًا للتطورات المستجدة على الساحة الوطنية؛ فمن رفض لمنهج المنظمة العلماني، واشتراطها تخلّي المنظمة عن هذا النهج باعتباره شرطًا ليس وحيدًا لدخولها، تطورت رؤيتها لتقبّل المشاركة في المنظمة في عام 1990، بشرط حصولها على نسبة محدودة في المجلس الوطني، ما يشير إلى انتقال

(96) عزام، ص 108.

الخلاف في شأن المشاركة في المنظمة من الرفض الأيديولوجي إلى الخلاف على الحصص داخل المنظمة، وهذا دليل على تطور أداء الحركة السياسي النفعي[97]. ورأى بعض الدراسات أن حماس كانت تغيّر مواقفها تبعًا لتلك المتغيرات وفقًا لمبدأ الربح والخسارة أكثر من أي شيء آخر[98]، إلّا أنها اعتبرت أنه في حال أبدت حماس مرونة في القضايا الكبيرة والمهمة التي تسمّيها الثوابت والمتعلقة بالصراع مع إسرائيل، في ظل عدم حصولها على مقابل، سيكون معنى ذلك لكثيرين داخل الحركة وخارجها تنازلًا غير مبرر، وتراجعًا لا عن ميثاقها التأسيسي فحسب، وإنما أيضًا عمّا وعدت الحركة به جمهورها في برنامجها الانتخابي والحكومي، وهذا من شأنه أن يفقدها ثقته بها وبما تمثّله، والصورة التي قدّمت بها نفسها على أساس أنها متميزة عن غيرها من الحركات السياسية الأخرى، وخصوصًا حركة فتح[99].

اعتبر بعض الباحثين أن حماس عدّلت برنامجها السياسي، وأصبحت مستعدة لقبول دولة فلسطينية بحدود عام 1967 لكن من دون شروط، وللاعتراف بوجود إسرائيل باعتبارها أمرًا واقعًا، وربما التفاوض معها، إضافة إلى استعدادها قبول تهدئة، وحتى هدنة طويلة الأمد، والمشاركة في الانتخابات التشريعية في عام 2006 التي فازت بها وأوصلتها إلى سدة الحكم، وأن تقيم علاقات مع دول وأطراف غربية اعتبرتها في الماضي جزءًا من معسكر الأعداء. هذا التعديل في المواقف والتوجهات الذي جرى التعبير عنه من خلال قيادات الحركة والتفاهمات التي عقدتها حماس مع الآخرين، وخصوصًا مع فتح، أبعد الحركة كثيرًا عن مواقفها المبكرة التي أملاها عليها ميثاقها الصارم في مرحلة التنشئة والتأسيس[100]. كما اعتبر بعض الباحثين أن قرار حماس خوض الانتخابات التشريعية الثانية وفوزها فيها نقلاها من زمن المقاومة إلى زمن السياسة[101].

---

(97) عزام، ص 116.

(98) الزبيدي، ص 16.

(99) الزبيدي، ص 13.

(100) الزبيدي، ص 23.

(101) أحمد فهمي، حماس بين زمنين (الإمارات: البيان، 2006)، ص 5.

إن عـدم الاتفاق على حل وسـط للخـلاف المنهجي والبرنامج السياسـي لحمـاس وفتح، بحسـب المبحوثين الذين اعتبـروا وجود إمكانيـة التوصل إلى حل وسـط بخصوص البرنامج السياسي والمنهج الفكري، لا يبرر وصول الأمر إلى اقتتـال دموي، لأن مفهـوم الديمقراطيـة لا يعني، بحسـب اعتقادهم، حكم الأغلبية وحسـب، وإنما احترام التعددية أيضًا، ولا بد من إعـادة التربية الحزبية مـن حيث قبول الآخـر، وأن يكون القانـون هو الحكم في حالـة الاختلاف بين الفصائـل، وليـس الاحتكام إلى مبدأ القـوة، والعمل على تنقيـة حركتي حماس وفتح من كل ما يمنع من احترام رأي الآخر، وإشاعة مبدأ تداول السلطة سلميًا، وتعزيـز ثقافـة الحـوار والتسـامح، وتعزيـز التوجه الوطنـي لا الحزبـي، وتبديد المصالح الشخصية التي تسـعى إلى الكسـب والاسـتفادة من وراء ديمومة هذا الصـراع. ولخـص أحـد المبحوثيـن ذلك كله بـأن «يكون هنـاك فهم لمـا تعنيه مبادئ الديمقراطية».

أمّا بخصوص الحل الوسط من أجل النقطة الخلافية التي أدت إلى صراع النخب من حماس وفتح، المتمثّلة في الخلاف حول انضمام حماس إلى منظمة التحرير، فيعتقد بعض المبحوثين من النخب السياسـية أنه لا بد من الاتفاق في شـأن تمثيل الأحزاب الفلسـطينية كلها فـي المنظمة، وعدم هيمنـة فصيل معيّن عليها، وإجراء انتخابات لمجلس وطني في الخارج بناء على قوانين يتم الاتفاق عليها، الأمـر الذي يتيح إيجاد آلية جديـدة يتفَق عليها لاختيـار القيادة بعيدًا من الأمزجة الشخصية.

بالنسـبة إلى الحل الوسـط في شـأن النقطـة الخلافية الأخرى التي أشـار المبحوثـون مـن النخب إلـى أنها أدت إلـى اقتتال، وهـي اعتقـاد كلٍّ من نخب حماس وفتح أن الطـرف الآخر لا يؤمن بالشراكة، وذلك بهدف اسـتعادة الثقة، رأى بعض نخب فتح أن السبيل الوحيد هو أن تؤمن حماس بالشراكة والتعددية، وأن فلسطين ليست لفصيل واحد. وتميل أغلبية نخب فتح إلى الاعتقاد أن لدى فتـح إيمانًا بالشراكة والتعددية، على عكس حمـاس، لأن لها تجربة في الشراكة في منظمة التحرير التي تضـم كثيرًا من الفصائل. أمّا نخب حماس فاعتقدت أن

الحل من أجل التوصل إلى حل وسط - من وجهة نظرها - لاستعادة الثقة مع فتح في ما يتعلق بالشراكة، هو أن تؤمن فتح بالشراكة، وأن تتقبّل حركةَ حماس باعتبارها شريكًا لها. إلّا أن بعض المبحوثين المعتدلين من نخب حماس وفتح وجد أن كلًا من فتح وحماس لا تتقبل الشراكة، ووجد أن الحل لاستعادة الثقة بين الحركتين بخصوص الشراكة هو إنشاء عقد اجتماعي وسياسي يُبنى على أساس مبدأ الشراكة حتى ولو كان هناك اختلاف في وجهات الرأي. وفي رأيهم تكون استعادة الوحدة عندما يكون الجميع في شراكة، فلا يفكر أحد في أن يكون بديلًا من الآخر، والإيمان بدورية الانتخابات وتداول السلطة، وهذا لا يكون إلّا إذا توافرت إرادة سياسية لبناء نظام ديمقراطي.

إن ما أشار إليه المبحوثون من النخب المعتدلة في شأن ضرورة التوصل إلى حل وسط من أجل استعادة الوحدة والثقة بين النخب المتصارعة من خلال إنشاء عقد ديمقراطي، يتفق مع ما أشار إليه كلٌّ من إيرين دالي (E. Daly) وجيرمي ساركين (J. Sarkin) عندما اعتبرا أنه لا يمكن للديمقراطية أن تترعرع إلّا عندما تختار الفصائل المتناحرة في المجتمع حكمًا ديمقراطيًا مشتركًا يسري على الجميع[102].

أمّا بالنسبة إلى الحل الوسط من وجهة نظر المبحوثين من نخب حماس، من أجل استعادة الثقة التي تراجعت بسبب التعبئة الحزبية التي أدت إلى صراع النخب الدموي، فيكون عندما تتوقف نخب فتح عن التعبئة الحزبية ضدها، فيما يكون من وجهة نظر نخب فتح في أن تتوقف حماس عن التعبئة الحزبية ضدها. إلّا أن النخب المعتدلة من الحركتين وجدت أن كلًا من نخب حماس وفتح قامت بالتعبئة السلبية المسبقة ضد الطرف الآخر على قاعدة أن كل فصيل أو تنظيم يحتكر الحقيقة المطلقة. والحل الوسط الذي يمكن التوصل إليه من أجل استعادة الثقة الناجمة عن قيام حركتي فتح وحماس بالتعبئة السلبية لأعضائها ضد الحركة الأخرى، بحسب وجهة نظرهم، هو أن تأدية

(102) Erin Daly and Jeremy Sarkin, *Reconciliation in Divided Societies: Finding Common Ground* (Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2007), p. 19.

الحركتين التربية الحزبية السليمة على أساس احترام الرأي الآخر على قاعدة «رأيي صواب يحتمل الخطأ؛ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، وأن تتوقف الحركتان عن الاستقطاب والتعبئة إحداهما ضد الأخرى.

ما أشار إليه المعتدلون من النخب يتفق مع ما أشار إليه بورمان من أن التعبئة المضادة، أيًا يكن نوعها، تقوّض دعائم الديمقراطية والثقة داخل أي مجتمع؛ فعندما تكون التعبئة للمصلحة الخاصة لا للمصلحة العامة تكون شكلًا سلبيًا من أشكال رأس المال الاجتماعي، وتنتج صراعات لا يمكن الخروج منها[103].

أمّا بخصوص النقطة الخلافية التي رأى المبحوثون من نخب حماس وفتح أنها أدت إلى اقتتال دموي وتراجع الثقة بينهما، والمتعلقة برؤية كلٍّ من نخبة حماس وفتح للأخرى، فوجد المبحوثون من نخب حماس أن التوصل إلى حل وسط في شأن هذه النقطة الخلافية هو أن تتوقف فتح عن ممارسة العنف ضد أبناء حماس في الضفة، فيما وجدت نخب حماس أن الحل يكمن في أن تتوقف نخب حماس عن ممارسة العنف ضد أبناء فتح في غزة، بينما رأت أطراف معتدلة من نخب حماس وفتح كانت قد اعترفت بأن الجانبين مارسا العنف، أن الحل الوسط للتوصل إلى استعادة الثقة بين نخب حماس وفتح هو أن يتوقف كلٌّ منهما عن ممارسة العنف ضد الآخر، وأن يتعامل بشكل متسامح معه. وأشار عزام في دراسته المذكورة سابقًا إلى استخدام التنظيمات الفلسطينية العنف بدلًا من أن تكون متسامحة، لأنها لا تمتلك تقاليد ديمقراطية راسخة، وغير متسامحة مع المختلف السياسي أو حتى العشائري أو الشخصي، ويسود فيها أسلوب حسم الصراعات بالانشقاقات[104].

في ما يتعلق بالنقطة الخلافية التي قادت إلى اقتتال النخب، والمتعلقة بتنازع الصلاحيات، فإن الحل الوسط بهدف استعادة الثقة بين حماس وفتح،

---

(103) Michael Baurmann, «Political Norms, Markets and Social Capital,» in: Jörg Kühnelt, ed., *Political Legitimization without Morality?* ([Dordrecht; London]: Springer, 2008), p. 196.

(104) عزام، ص 42.

بحسب وصف المبحوثين من النخب المعتدلة، يمكن التوصل إليه عندما تكون النخب السياسية القائمة على السلطتين القضائية والتشريعية حيادية، ولا تنحاز إلى مصلحة حزبية خاصة وإنما إلى مصلحة المجتمع الفلسطيني، ولا تخضع لإرادة النخب المسيطرة على السلطة التنفيذية، وتخضع لحكم القانون لا لإرادة النخب ورغباتها. واعتبر معتز الدبس في دراسة التطورات الداخلية وأثرها في حركة حماس أن الحل لإنهاء الانقسام الفلسطيني هو أن يتم تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية[105]. وبخصوص صراع الصلاحيات، أشارت دراسة إلى أن الطرفين دخلا في صراع على الصلاحيات، وخسر فيه الطرفان، وعانى معهما الشعب الفلسطيني الذي سعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى تأجيج الخلاف بين أبنائه[106].

في ما يتعلق بنقطة الخلاف التي أدت إلى اقتتال النخب من حماس وفتح وانتهاك الحريات، يمكن التوصل إلى حل وسط بهدف استعادة الثقة، من وجهة نظر المبحوثين من حماس، عندما تتوقف فتح عن ممارسة الاعتقالات ضد أبناء حماس في الضفة، بينما يرى مبحوثون من فتح أن السبيل للتوصل إلى حل وسط من أجل استعادة الثقة بين النخبتين هو أن تكف حماس عن ممارسة الانتهاكات ضد أبناء فتح في غزة، فيما رأت النخبة المعتدلة من الجانبين، وهي التي أقرت بأن كلا الطرفين يمارس انتهاكات للحريات والاعتقالات، أن الحل يكمن في أن يقوم كلا الطرفين بالتوقف عن انتهاك الحريات وعن ممارسة الاعتقالات السياسية. وبحسب استطلاع للرأي، حمّل المواطنون الفلسطينيون مسؤولية الانتهاكات للحريات التي وصلت إلى حد القتل لكلٍّ من حماس وفتح[107]. وما أشار إليه المبحوثون من تأثير ما قامت به حماس وفتح من انتهاك للحريات يتفق

---

(105) معتز الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000-2009)،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم السياسية، 2010).

(106) عيتاني، ص 5.

(107) «استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (29)،» جامعة بيرزيت، برنامج دراسات، 26/ 12/ 2006، ص 3، متوافر على: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll29/highlights.html

ما أشـار إليه بورتس من أن انتهاك الحريات يؤثر بشكل سلبي في رأس المال الاجتماعي[108].

بالنسـبة إلى التوصل إلى حل وسـط من أجل اسـتعادة الثقة والوحدة بين الحركتيـن، للتغلب على الخلاف الناشـئ عن حالة الفلتان الأمني التي تسـببت بها الأجهـزة الأمنيـة والانتهاكات التـي مارسـتها، رأى المبحوثـون من النخب المعتدلة الذين أقروا بأن كلا الطرفين ملوم على الفلتان الأمني، أن الحل يكمن في ضـرورة أن يتم الاتفاق بخصـوص الأجهزة الأمنية التابعـة لحركتي حماس وفتح، وتوحيدها بحيث تكـون مهمتها حماية أمن المواطن والوطن لا الانحياز إلـى حـزب معيّـن، إذ إنهـم يعتقـدون أن عدم امتـلاك الأجهـزة الأمنية، سـواء التابعـة لحماس في غـزة أم التابعـة لفتح في الضفـة، عقيدة أمنية وطنية بسـبب الولاءات التنظيمية التـي تقدمها على الولاء لحماية الوطن والمواطن، وسـاهم في إشـعال فتيل الأزمة بين الحركتين. لذلك، فإنهم يـرون أن الحل الناجم عن ذلك هـو أن تخضع الأجهـزة الأمنية للمسـاءلة القانونية عند قيامهـا بأي انتهاك لحقوق المواطنين. وتوقّعت دراسـة قام بها يزيد صايغ في شـأن القطاع الأمني الفلسـطيني أن تتحول السـلطة الفلسـطينية في الضفة وغزة إلى مزيد من النظام السـلطوي، ولا سـيما أنه يتم إعادة تأهيل قطاع الأمن اسـتنادًا إلى حماية الأمن الحزبي لا استنادًا إلى حماية الأمن الوطني. وترى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإعادة تطوير قطاع الأمن، وإعادة توحيد قطاعي الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة ودمجهمـا بعضهما ببعض، وتطويـر رؤية أمنية وطنية جديـدة بمشاركةٍ من جميع أصحاب المصلحة على صعيد الوطن والمجتمع[109].

بخصوص اتهام كلٍّ من نخب حماس وفتح الأخرى بأنها تهتم بمصلحتها الخاصة ولا تهتـم بالمصلحة العامة، وجـد المبحوثون من النخـب أن التوصل إلى حل وسـط من أجل اسـتعادة الوحدة والثقة بينهما، تكـون - من وجهة نظر نخـب حماس - أن تهتـم نخب فتح بالمصلحـة العامـة لا بمصالحها الخاصة،

(108) Alejandro Portes, «Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology,» *Annual Review of Sociology*, vol. 24, no. 1 (1998), pp. 16-17.

(109) يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسـطيني والتحول السـلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011)، ص 5.

فيما وجدت نخب فتح أن على حماس أن تهتم بمصلحة المجتمع الفلسطيني العامة قبل التفكير في مصلحتها الخاصة. وعلى الرغم من اعتقاد نخب حماس وفتح أن التوصل إلى حل وسط من أجل استعادة الثقة والوحدة بينهما يكمن في أن يقتنع الطرف الآخر بأن الخلل فيه، اعترفت النخب المعتدلة بوجود خلل لدى الجهتين، حيث وجد المبحوثون أن سبب الصراع بين حماس وفتح هو أن عدم تحديد الأولويات المتعلقة بمصلحة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى انشغال النخب من حماس وفتح بالاهتمام بالتناقض الثانوي المتمثّل في الخلافات الحزبية والاقتتال على السلطة، وتحييد التناقض الأساس، أي مقاومة الاحتلال، بحيث أصبحت الأحزاب تهتم بمصلحة الحزب بوصفها أهم من مصلحة الوطن، وفقدت البوصلة يوم اعتقدت أن هناك دولة تحت الاحتلال. واعتبرت أن السلطة وسيلة من أجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية المحررة وليست غاية، لكنها تحولت إلى غاية. إن ما خلّفه الانقسام من أحقاد وتمزق في النسيج الاجتماعي وتراجع في الحريات هو أكبر من السلطة. وأوضح بعض الدراسات أن الجانب الأهم هو مصلحة النخب السياسية الخاصة المتعلقة بالسلطة لا المصلحة العامة؛ إذ تهتم النخب السياسية بمصالحها الخاصة، حيث يتم النظر إلى النخبة على أساس أنها عبارة عن رؤوس لأعمدة كثيرة، كل رأس منها يهتم بالعمود الذي يمثّله ويراعي مصالحه[110].

إن الحل من أجل استعادة الثقة بين حماس وفتح، وتحقيق الوحدة يكمن عند هذا النوع من المبحوثين في اقتناع كلٍّ من النخب السياسية من حركتي فتح وحماس بأن الأولوية هي للمصلحة العامة التي تكون في محاربة الاحتلال باعتباره أساس مشكلات المجتمع الفلسطيني كلها، وعندما تدرك كذلك أن السلطة مجرد وسيلة لا غاية، وأن تصفو القلوب بحيث تسود ثقافة التسامح بدلًا

---

(110) عارف نصر، «نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات،» في: علي الصاوي، محرر، النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 11-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996)، ص 28.

من العداء، والعمل فريق عمل واحدًا من أجل المصلحة العامة والبدء بالمتفَق عليه وترك المختلَف عليه. لذلك، لا بـد، في رأيهم، من وضع أولويات جديدة تبدأ من الأرض بما تحتاج إليه، سـواء اسـتصلاحها أم تخليصهـا من الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، لأنه لا أحد ينفي أن تكون الأولوية للأرض وتحريرها، لكـن المشكلـة التـي تكمـن بخصـوص تحريـر الأرض الفلسـطينية ومقاومـة الاحتلال، في وجود خلاف حـول كيفية المقاومة، بيد أن المبحوثين وجدوا أن تعميق الحوار بين الفصائل الفلسطينية يمكّنها من أن تتوصل إلى اتفاق في شأن هذه المسـألة. ثم تحديـد أولويات ما يحتـاج إليه الشعب الفلسـطيني من تعليم وصحة وبنية اقتصادية وأمن وتنميـة وديمقراطية وتحديد أولويات حاجاته. كما يجب، بحسـب اعتقادهم، تحديد عمل الأحزاب الفلسـطينية من خلال نظام أو قانون ينظـم عملها، ويحدد مواصفاته بحيث تكون منسـجمة مع مـا تحتاج إليه الأرض والشعب، ولا يتعـارض مع أولوياتها؛ ويدل اهتمـام النخب بالمصلحة الحزبية على حسـاب المصلحـة الخاصة، كمـا أوضح المبحوثـون، على رأس مال اجتماعي سـلبي وتراجع رأس المال الاجتماعي الإيجابي، بحسب ما حدد بورمان، فمن أجل اسـتعادته فلا بد، بحسب ما قالت النخب المعتدلة، أن تضع النخب الأولوية للمصلحة العامة لا لمصلحتها الحزبية الخاصة.

نسـتطيع أن نسـتدل مـن خـلال مـا أشـار إليـه المبحوثـون مـن النخـب السياسـية، أنهـم وصلوا إلـى الاقتتال الدموي لأنهـم لجأوا إلى حـل صراعهما وفـق مبـدأ العنف لا وفـق الحلـول الوسـط ومبـادئ الديمقراطية، فتأثـرت ثقة النخب مـن حماس وفتح بشكل سـلبي ووصلـت إلى حد الانعدام بحسـب ما أكد المبحوثون، وسـاد العـداء والكراهية. وبالتالي، فإن ما أشـار إليـه زتومبكا عن تأثر ثقـة النخب بشكل سـلبي عندما لا تعمد إلى حـل صراعها وفق مبادئ الديمقراطيـة والحلول الوسـط ينطبق على الحالة الفلسـطينية. ومـا قاله كذلك لاكين وليبسـت في شـأن تضارب المصالح في ظل غياب التسـويات السياسية يمكـن أن يتطور إلى عنـف[111]، تحقق في الحالة الفلسـطينية. ويُلحظ ذلك من

(111) Lipset and Lakin, p. 128.

اتساع الهوة بين الشعب ونخبه وتراجع ثقة الأول بالأخرى، وهو ما طلع له أحد أفراد النخبة بحل طريف مؤداه: «إمّا يتم التخلص من النخبة وإمّا يتم التخلص من الشعب»، لكن الأولى أن تبدأ النخب التفكير في ردم هذه الهوّة من أجل استعادة رأس المال الاجتماعي الذي تبدد بسبب عدم إدارة صراع النخب وفق مبادئ الديمقراطية. وفي شأن ما أشار إليه باري من أن الشعور بالثقة يمنع الخلافات السياسية من أن تتحول إلى عداء شديد[112]، وصل هذا العداء بين النخب السياسية في الحالة الفلسطينية إلى حد الاقتتال بسبب عدم استعداد النخب لإدارة صراعهما وفق مبادئ الديمقراطية، وهو ما نجم عنه انعدام الثقة وانهيار رأس المال الاجتماعي.

---

(112) Parry, p. 129.

نتائج الدراسة وتوصياتها

قمنا في هذه الدراسة بفحص دور النخب السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي. وساعدت الأسئلةُ التي طُرحت في بداية الدراسة في التحقّق من الفرضيات المطروحة وإثباتها، وبالتالي تم تحقيق أهداف الدراسة. وتبيّن وجود دور للنخب السياسية الفلسطينية في تكوين رأس مال اجتماعي، واختلف هذا الدور من فترة إلى أخرى بتأثره بعوامل داخلية وخارجية، بحيث ساهمت النخبة في التأثير الإيجابي في تكوين رأس مال اجتماعي أيام الانتفاضة، فيما ساهمت بالتأثير السلبي في تكوين رأس مال اجتماعي بعد اقتتال النخب الذي أدى إلى الانقسام بسبب عدم إدارة النخب صراعها وفق مبادئ الديمقراطية.

تبيّن الدراسة أن النخبة باعتبارها مصدرًا يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي أو انحداره كانت أكثر أهمية مقارنة بغيرها من المصادر، مثل العائلة والدِّين والمجتمع المدني والنظام السياسي؛ إذ تراجع تأثير تلك المصادر أمام تقدُّم تأثير النخب السياسية، وساعد في ذلك خصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال، مع استمرار وجود سلطات ثلاث. فعندما كان تأثير النخب الفلسطينية لحماس وفتح أقوى من سلطة القانون، قامت بحل صراعها بالعنف ولم تحتكم إلى مبادئ الديمقراطية، فكان تأثيرها سلبيًا في تكوين رأس المال الاجتماعي. ويمكن أن تتنبأ هذه الدراسة بأن تأثير النخب السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي سيكون إيجابيًا في حال اعتمدت النخب مبادئ الديمقراطية في كل خلاف بينها، استنادًا إلى المصلحة العامة، في حين سيكون سلبيًا إن لم تعتمد تلك المبادئ واستمرت في تقديم مصلحتها

الحزبيــة على المصلحة العامة. وفــي ما يلي أبرز النتائج التي توصلت الدراســة إليها.

أولًا: نتائج الدراسة النظرية

توصلت الدراسة إلى أن النخب السياسـية الفلسطينية كانت مصدرًا مؤثّرًا في تكويــن رأسٍ المال الاجتماعي، ســواء بشكل ســلبي أم إيجابــي. والمصدر هذا أغفله المنظِّــرون وكثيرون من الباحثيــن في العالم. وبذلك تكون الدراســة قد أثبتــت صحة الفرضية الأولى مــن أن مصدر تكويــن رأس المال الاجتماعي لا يقتصر على بعض المصادر التي ذكرها بوتنام، مثل شبكات المجتمع المدني الكثيفة؛ فالحالة الفلسطينية أثبتت أن النخب السياسية الفلسطينية كانت أكثر من ســواها من المصادر تأثيرًا فــي تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا ســيما عندما كانت ســلطتها أقــوى من ســلطة القانون، وأقوى مــن تأثير مؤسســات المجتمع المدني أو مؤسســات الســلطة الناشــئة، لخصوصية الحالــة الفلســطينية. وازداد احتمال تأثيرها السلبي في تكوين رأس المال الاجتماعي في حالات الصراع.

أظهرت الدراســة أيضًا صعوبة قياس رأس المال الاجتماعي في المجتمع الفلســطيني مــرة واحدة، وتتفــق بذلك مع ما أشــارت إليــه النظريــة الظرفية من صعوبة تجميع رأس المال الاجتماعي في إحصائية موجزة تصوّر المجتمع كله. وتبيّن ذلك عند قياس رأس المال الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، إذ لا يمكن احتســاب رأس المال الاجتماعي كله مرة واحدة للمجتمع بأســره، بســبب عدم وجود تجانس بين نخب حماس ونخب فتح، أو حتى بين الأعضاء. واستنتجت الدراســة أنه يجب التفريق بين التعــاون أو التبادلية أو الثقــة الداخلية الموجودة داخل حماس أو فتح، التي لا يُســتدل من زيادتها على زيادة أســهم رصيد رأس المال الاجتماعــي، وبين التعــاون أو التبادلية أو الثقة البينيــة الناجمة عن تفاعل الحركتيــن، وبين التعاون أو التبادليــة أو الثقة الخارجية التــي تنعكس خارجهما وتؤثر في باقي المجتمع نتيجة هذا التفاعل.

وجدت الدراســة كذلك أن تأثير النخب السياسية الفلسطينية كان أقوى

من تأثير المؤسسات والقوانين، ولا سيما عندما كانت النخب الفلسطينية قادرة على تجاوزها. ونتيجة ذلك، تثبت الدراسة وجود نقص بالنسبة إلى المنظور المؤسسي في ما يتعلق بخلق رأس المال الاجتماعي، وهو المنظور الذي أشار إلى أن السياسات العامة غير الفاسدة والمؤسسات العامة تعزز الثقة العامة في السياسات، لتركيزه على المؤسسات وإغفاله حقيقة أن يكون تأثير النخب السياسية بالنسبة إلى رسم السياسات العامة أو تجاوزها أقوى من تأثير المؤسسات أو القوانين والسياسات.

تبيّنت الدراسة أن ما أشار إليه الاقتراب المحدد تاريخيًا في شأن قدرة المجتمع على إنتاج رأس المال الاجتماعي بين مواطنيه يتحدد من خلال مسارات تاريخية طويلة، إن كان صحيحًا في الحالة الفلسطينية، حيث تم بناء رأس المال الاجتماعي خلال سنوات الانتفاضة، إلّا أن هذا الاقتراب أغفل الإشارة إلى أن هدره يكون أسرع من بنائه، وقد يتم هدمه خلال مدة زمنية قصيرة، ولا سيما في حالات الصراع، حيث استطاعت النخب السياسية الفلسطينية هدر رأس المال الاجتماعي خلال مدة قصيرة جدًا في أثناء اقتتالهما، وما تم هدمه في مدة قصيرة يتطلب مسارًا زمنيًا طويلًا لإعادة بنائه.

استطاعت الدراسة أن تثبت أن ما أشار إليه الاقتراب المرتكز على المجتمع الذي يرى أن أهم آلية في توليد رأس المال الاجتماعي، أي العضوية في الجمعيات الطوعية، ليس صحيحًا بالضرورة؛ فمن خلال الحالة الفلسطينية، وجدت الدراسة أن عدد الجمعيات الطوعية زاد بعد الانقسام بصورة كبيرة، إلّا أن رأس المال الاجتماعي في ظل هذه الزيادة تراجع بسبب قوة تأثير النخب السياسية بصورة أكبر من تأثير تلك الجمعيات، ويتبين ذلك من خلال قيامها بإغلاق الجمعيات المخالفة لانتمائها السياسي، وزيادة عدد الجمعيات التي هي من انتمائها السياسي. فهذا الاقتراب أغفل شروطًا يجب توافرها من أجل أن تعمل الجمعيات الطوعية وزيادة عددها وعدد المتطوعين فيها من أجل التأثير الإيجابي في توليد رأس المال الاجتماعي،

منها أن تكون مستقلة، وغير موجَّهة، وتعمل للمصلحة العامة لا للمصلحة الحزبية الخاصة، وألّا يكون تأثير النخب أقوى من تأثيرها.

أضافت الدراسة إلى نظرية روستو التي تركز على صراع النخب وإمكانية أن تتوصل الأطراف المعتدلة فيها إلى الاتفاق بهدف الانتقال الديمقراطي، أن مثل هذا الاتفاق للنخب السياسية الفلسطينية يؤثر في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي إن هي استندت إلى مبادئ الديمقراطية واعتادتها. وتفوّق تأثير النخب السياسية الفلسطينية المتشددة على تأثير النخب المعتدلة يؤدي إلى عدم إمكانية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، لأنها ستلجأ إلى حل صراعها بالعنف كما حصل مع النخب الفلسطينية. وتفترض نظرية روستو للتحول الديمقراطي أن في الإمكان أن تتوصل النخب السياسية المعتدلة إلى اتفاق، وبالتالي تتوافر إمكانية للانتقال إلى الديمقراطية، ما لم تؤثر فيها النخب المتطرفة من كلا الحزبين.

1 - نتائج الدراسة في شأن خصوصية الحالة الفلسطينية

توصلت نتائج الدراسة إلى احتمال تأثير عوامل خارجية، مثل خضوع حالة للاحتلال، في كيفية تأثير مصدر معيّن، مثل النخبة، في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل إيجابي أو سلبي. إذ أغفل المنظِّرون الأوائل لرأس المال الاجتماعي أن يأخذوا الاحتلال بالحسبان لأنهم درسوا رأس المال الاجتماعي في حالات تتسم بالاستقرار السياسي ولا تكون خاضعة لسلطة احتلال. وبذلك تكون الدراسة قد أثبتت صحة الفرضية المتعلقة باحتمال تأثير خصوصية معيّنة، مثل خضوع الحالة الفلسطينية للاحتلال، في تكوين رأس المال الاجتماعي، حيث وجدت الدراسة أن خصوصية الحالة الفلسطينية المتعلقة بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي تؤثر في النخب الفلسطينية من حيث تكوين نخب جديدة والتأثير في سماتهم، مثل تكوين نخب، مثل قادة الانتفاضة الذين برزوا من خلال مقاومتهم الاحتلال والتعرض للسجن أو النفي، وكان لهم دور في تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي خلال الانتفاضة الأولى من خلال تعزيز التعاون والتسامح والثقة العامة والتطوع وتقديم المصلحة العامة على المصلحة

الخاصة، وتكوين نخب مختلفة بعد اتفاق أوسلو، كان لهم دور سلبي في تكوين رأس المال الاجتماعي، حيث ساهم اتفاق أوسلو في تعزيز المصلحة الخاصة والعائد المادي على حساب المصلحة العامة وقيم التطوع والتسامح والتضحية والوحدة، وغيرها من الأمور الإيجابية التي سادت في الانتفاضة، وبرز تأثير النخب السياسية الفلسطينية السلبي بعد الانقسام.

كما ساهمت خصوصية الحالة الفلسطينية، المتعلقة بطبيعة تكوّن نظامها السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، في إنشاء سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية في ظل استمرار وجود الاحتلال، وفي أن يتطور تأثير النخب السياسية المسيطرة على السلطة التنفيذية والأحزاب بحيث طغى تأثيرها على السلطتين التشريعية والقضائية وحكم القانون، الأمر الذي أضعف تطور النظام السياسي الفلسطيني وقلل فرص انتقاله إلى الديمقراطية. كما أن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني تأثرت بخصوصية الحالة الفلسطينية، على نحو ربما ليس له مثيل في أنظمة سياسية أخرى. وكان للاحتلال، باعتباره عاملًا خارجيًا، دور كبير في التأثير في طبيعته. وساهم انقسام النخب السياسية لحركتي حماس وفتح، الذي نجم عنه تأسيس سلطتين واحدة في رام الله والأخرى في غزة، في التأثير بشكل سلبي في طبيعته بحيث ما عاد الحديث يجري عن سلطة فلسطينية واحدة في ظل الاحتلال، وإنما عن سلطتين تسيطر عليهما نخب حزبية من فتح وحماس، ولهذا الانقسام انعكاساته على وحدة المجتمع الفلسطيني وثقة بعضه في بعض وتعاونه والتبادلية فيه، أي ساهم في التأثير السلبي في رأس المال الاجتماعي.

تُظهر نتائج الدراسة كذلك تأثير خصوصية الحالة الفلسطينية – عدم وجود دولة ووقوع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي – في المجتمع المدني، حيث أوجدت جدلًا بين الباحثين يختلف عن حالات أخرى، ولا سيما بين المؤيدين لحقيقة وجود مجتمع مدني في الحالة الفلسطينية والاشتراطات المختلفة لوجوده ودوره لعدم وجود دولة، وتحمّله مهماتها ومتى تُشكَّل، وبين الرافضين أصلًا لاعتبار أن هناك مجتمعًا مدنيًا لاشتراطهم وجود دولة أو نظام ديمقراطي، واعتقادهم عدم إمكانية نشوئه في

ظل احتلال. وتنبّه الدراسة إلى أهمية فهم مثل هذا النوع من الجدل عند مناقشة دور المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فالذين ينفون وجود مجتمع مدني، يُحتمل أن ينفوا أيضًا أن يكون له دور في تكوين رأس المال الاجتماعي.

في ما يتعلق بتأثير خصوصية الاحتلال ودوره في توحيد النخب، تشير أغلبية نتائج الدراسات إلى أنه كلما احتدم الصراع مع الاحتلال توحدت جهود النخبتين لحماس وفتح نحو هذا الصراع ووضعتا الخلافات جانبًا، إلّا أن نتائج هذه الدراسة لناحية تأثير خصوصية دور الاحتلال في تكوين رأس المال الاجتماعي توصلت إلى ثلاث وجهات نظر متباينة حول دور الاحتلال وممارساته، ولا سيما خلال الحرب على غزة في عام 2008 وبعد الانقسام: الأولى تمثّل أغلبية آراء المبحوثين، وتُظهر أن الحرب على غزة ساهمت في توسيع الخلافات، وزيادة حدة الانقسام بين نخب حماس وفتح وأعضائهما، والتأثير سلبًا في المجتمع الفلسطيني والثقة والتعاون داخله. والثانية تُظهر أنها أدت إلى إعادة التماسك والتعاون والثقة بينهما. والثالثة ترى أنها ساهمت في إعادة نوع من اللحمة على صعيد أعضاء حماس وفتح، وفي التفريق بين النخب.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن خصوصية الحالة الفلسطينية أدت إلى ظهور أمثلة لرأس المال الاجتماعي التجسيري، مثل اللجان الشعبية، والروابط التي تمارس الفلتان الأمني بما لا تتوافر في غيرها من الحالات. كما أن الدور الذي مارسه رأس المال الرابط، مثل الروابط العائلية، أو التجسيري، مثل منظمات المجتمع المدني، يختلف عن غيره في حالات أخرى بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية.

2 - نتائج الدراسة في شأن مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي

تشير نتائج الدراسة إلى وجود مصادر مختلفة تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي، من بينها مصادر حديثة وتجسيرية، مثل النخب السياسية والمجتمع المدني ونوع النظام السياسي، وأخرى اعتُبرت رأس مال رابطًا

مثل الدِّين والعائلة. وتركز الدراسة على مصدر تأثير النخب السياسية باعتباره تجسيريًا في تكوين رأس المال الاجتماعي أكثر من غيره من المصادر. وأظهرت النتائج في الحالة الفلسطينية اختلاف الدور الإيجابي الذي أدته هذه المصادر، ولا سيما التجسيرية منها، مثل النخب السياسية والمجتمع المدني، بعد الانقسام عمّا كانت عليه قبله، ولا سيما في أثناء الانتفاضة التي جرت فيها إشاعة التعاون والتبادلية والثقة العامة بين أبناء المجتمع، وتقديم المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة. وأثبتت الدراسة أن النخب السياسية الفلسطينية أهم مصدر ساهم في التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي، إذ قامت خلال الانتفاضة بدور في تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل إيجابي، فلم تميز في تقديم خدماتها إلى الناس بناء على انتماء حزبي، وعاملتهم على أسس المساواة. وتعاونت النخب السياسية من الأحزاب كلها، وعملت على تنحية التنافسات الحزبية والخلافات، ولم تلجأ إلى العنف في حلها، وساهمت في نشر الثقة العامة والتعاون والتبادلية بين أبناء المجتمع. وكان تأثيرها إيجابيًا في الأداء الديمقراطي وتقبّل النقد، والاستماع إلى الرأي المناقض لها وإتاحة الحريات، واعتماد أسلوب الإقناع لا التهديد. إلّا أن النخب السياسية لحماس وفتح ساهمت في التأثير سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، ولا سيما بعد الانقسام، حيث لجأت إلى حل خلافاتها بالعنف، وزادت أعمال انتهاك الحريات، مثل الاعتقالات السياسية والفصل من الوظائف أو التعيين استنادًا إلى الانتماء الحزبي، وغير ذلك من ممارسات ولّدت العداء المتبادل بينها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن جمعيات المجتمع المدني قامت بدور إيجابي في تكوين رأس المال الاجتماعي، لكن هذا الدور تراجع بسبب زيادة تأثير النخب السياسية، ولا سيما بعد الانقسام الذي وقع في عام 2007، ويتبيّن ذلك من خلال قيام النخب بحل الجمعيات المدنية بسبب الانتماء الحزبي. وبذلك كان تأثير النخب السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي أقوى من تأثير جمعيات المجتمع المدني. كما كشفت الدراسة عن أن الزيادة في عدد الجمعيات المدنية بعد الانقسام لم تساهم في زيادة أسهم رأس المال

الاجتماعي ونشر التسامح ومبادئ الديمقراطية، كما أشار بوتنام، بل أصبحت تساهم في تكريس الانقسام لأنها موجّهة من النخب السياسية وتخدم أهدافًا حزبية خاصة، وتقدم خدماتها بناء على الانتماء الحزبي، على عكس ما كانت الحال أيام الانتفاضة. كما أن الزيادة في عدد الجمعيات المدنية بعد الانقسام لم تؤد إلى زيادة الثقة العامة بين المواطنين، وإن أبدى المبحوثون من حماس ثقتهم في الجمعيات التابعة لحماس، وأبدى المبحوثون من فتح ثقتهم في الجمعيات المدنية التابعة لفتح، إذ إن هذه الثقة ثقة خاصة ولم تتحول إلى ثقة عامة لأنها لم تنعكس إيجابًا على الثقة البينية أو الخارجية.

أمّا في شأن ما وجدته الأدبيات من علاقة بين نوع النظام السياسي وتكوين رأس المال الاجتماعي فإنها يؤثر إيجابًا في تكوين رأس المال الاجتماعي إن كان ديمقراطيًا، فيما يؤثر فيه سلبًا إن كان قمعيًا. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تبنّي السلطة الفلسطينية ونخبها النظام الديمقراطي، بقي ذلك نظريًا ولم ينعكس ممارسةً على تصرفات النخب القائمة على النظام السياسي. ووجدت الدراسة تراجع أداء السلطة الديمقراطي، ولا سيما بعد الانقسام، بفعل ممارسات النخب التي انتهكت الحريات وغيّبت حكم القانون، وزادت من سياساتها غير العادلة استنادًا إلى الانتماء السياسي، وتراجع اهتمامها بمكافحة الفساد، وإن أظهرت الدراسة وجود رأي يعتقد أن السلطة بعد الانقسام بدأت تهتم أكثر بمحاربة الفساد. إلّا أن الدراسة أشارت إلى وجود رأي ثالث يعتقد أن الاقتتال السياسي أدى إلى تغييب محاربة الفساد، ولا سيما في ما يتعلق بالتغطية على أفعال الفاسدين من الانتماء السياسي ذاته، لكن التشديد على محاربة الفاسدين انصبّ على أولئك الذين ينتمون إلى فصيل سياسي آخر وحسب. وبهذا كان تأثير النخب السياسية القائمة في النظام السياسي الفلسطيني أقوى من تأثير تبنّي السلطة في قوانينها لنظام ديمقراطي، وأثّر ذلك سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي والأداء الديمقراطي.

تشير نتائج الدراسة كذلك إلى تقدّم الرابطة الحزبية على حساب تراجع الرابطة العائلية، إذ اتضح من بيانات الدراسة حصول تفكك على صعيد العائلة

الواحدة، وزيادة تأثير الانتماء الحزبي في خيارات الزواج وحالات الطلاق داخل العائلات. وازداد بعد الانقسام الحصول على الوظائف استنادًا إلى الرابطة القرابية، لتحل محلها الانتماءات الحزبية، كما ازدادت عمليات الفصل من الوظيفة على خلفية الانتماء الحزبي. وأثّرت العائلة سلبًا في المشاركة السياسية بعد الانقسام، بحيث أصبحت عائلات حماس في الضفة وفتح في غزة تمنع أبناءها من المشاركة في أي نشاط سياسي خوفًا عليهم من الاعتقال، سواء من جانب سلطة حماس أم من جانب سلطة فتح. وازدادت الثقة والتعاون والتبادلية بين المنتمين إلى الحزب نفسه على حساب تراجعها أمام الروابط القرابية بالنسبة إلى المختلفين في انتمائهم الحزبي، خصوصًا أعضاء فتح في غزة وأعضاء حماس في الضفة، وهو ما أدت إليه ممارسات النخب السياسية. أمّا بالنسبة إلى أعضاء حماس في غزة وأعضاء فتح في الضفة، فكان فحوى آراء أغلبيتهم أن رابطة الدم أقوى من رابطة الحزب لأن انتماءهم السياسي هو انتماء السلطة التي تحكم، سواء في غزة أم في الضفة، وبالتالي لم تتعرض حرياتهم للانتهاك. وبذلك تتوصل الدراسة إلى وجود تراجع لدور الأسرة في تكوين رأس المال الاجتماعي الذي حصل بفعل تأثيرات نخب حركتي حماس وفتح السياسية التي قويت على حساب تراجع دور العائلة.

أظهرت النتائج أن الدراسات التي اختلفت بين ما إذا كان دور الدِّين إيجابيًا أم سلبيًا بخصوص تكوين رأس المال الاجتماعي، لم تميز بين الدِّين باعتباره قيمًا واستخدامًا، حيث الديانات كلها حثت على القيم الإيجابية التي تساهم في بناء رأس المال الاجتماعي الإيجابي، لكن قد يساء استخدام الدِّين من جانب حزب سياسي ما فيكون تأثيره سلبيًا في رأس المال الاجتماعي. وما وجدته الدراسات من أن الدِّين يولّد الصراعات الإثنية والطائفية ويقلل الثقة ويعمل ضد الديمقراطية، إنما نجم عن استخدام الدِّين، إذ أفادت الدراسة أن الدِّين الإسلامي الذي تدين به الأغلبية العظمى من المجتمع الفلسطيني ساهم في الحالة الفلسطينية بدور إيجابي لجهة زيادة ثقة الناس وتعاونهم بسبب تعاليمه التي تحث على التعاون والتكافل والتسامح، حتى ولو كان مع

المختلِف دينيًا، والتعايش معه، والتعامل بالمثل والوحدة والإخاء، وغيرها من القيم التي تزيد من أسهم رأس المال الاجتماعي، في حين أوضحت إجابات المبحوثين، ولا سيما من فتح والمستقلين، أن النخب السياسية لحركة حماس استخدمت الدِّين للوصول إلى السلطة من خلال استعطاف الناخبين بشعارات دينية، كما استخدمت الدِّين لخدمة أهداف حزبية، مثل فتاوى تكفير أبناء حركة فتح لتبرير قتلهم، وأن الخلفية الدِّينية لحماس تجعلها ضد الديمقراطية. هذا فيما اعتبر المبحوثون من حماس أن حركة حماس لم تستخدم الدِّين لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية للوصول إلى السلطة، وأن الخلفية الدِّينية لحماس لا تجعلها متعارضة مع الديمقراطية.

أشارت الدراسة إلى أن التنوع الأيديولوجي، أو حتى الاختلاف الدِّيني، لا يعني أن الدِّين يساهم في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي، ويؤدي إلى الصراع، لأن التنوّع أمر صحي موجود في أي مجتمع، وإنما الأمر الذي يسبب الصراع هو إساءة استخدام الدِّين في سبيل تحقيق أهداف معينة وإساءة إدارة الخلاف الناجم عن الفكر الأيديولوجي. إذ تعاون المسلمون والمسيحيون لمواجهة الاحتلال، إلّا أن تراجع ثقة المسيحيين، ولا سيما المقيمين في غزة، لم ينجم عن خلاف بين المسلمين والمسيحيين وإنما عن الانقسام الناتج من صراع النخب. وبذلك توصلت الدراسة إلى أن تأثير النخب أقوى من تأثير الدِّين في الحالة الفلسطينية لناحية التأثير في تكوين رأس المال الاجتماعي. فسلوك المتديّنين لا يساهم بالضرورة في الديمقراطية وبناء رأس مال اجتماعي أكثر من سلوك العلمانيين، كما أشارت دراسة سمدت، حيث أظهرت أن كلًا من سلوك المتدينين (نخب حماس) والعلمانيين (نخب فتح) يعملان ضد الديمقراطية، ويؤثران سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي.

3 - نتائج الدراسة في شأن أنواع رأس المال الاجتماعي

استطاعت الدراسة أن تثبت صحة الفرضية التي ترى أن رأس المال الاجتماعي لا يكون دائمًا إيجابيًا (رأس المال الاجتماعي الإيجابي) كما افترض

بوتنام؛ فهناك أشكال سلبية (رأس المال الاجتماعي السلبي). وتوصلت، من خلال الحالة الفلسطينية، إلى أن رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي يضم أفرادًا من خلفيات مختلفة ويستند إلى روابط طوعية وروابط داخلية ضعيفة، لا تكون نتائجه بالضرورة إيجابية على تكوين رأس المال الاجتماعي ولا موجَّهة إلى الخارج. كما أن ليس من الضرورة أن تكون نتائج رأس المال الاجتماعي الرابط الذي يضم أفرادًا من خلفيات متشابهة وروابطه الداخلية قوية وموجَّه إلى الداخل، سلبية على المجتمع. ووجدت الدراسة أنه لم ينجم دومًا عن رأس المال الرابط، مثل الروابط العائلية في الحالة الفلسطينية، رأس مال اجتماعي سلبي، ولا عن رأس المال الاجتماعي التجسيري رأس مال اجتماعي إيجابي، فلم ينجم دومًا عن تفاعل روابط النخب السياسية لحركتي حماس وفتح، والروابط المتشكلة من الفاسدين أو روابط المتسببين بالفلتان الأمني، وهي أمثلة لرأس المال الاجتماعي التجسيري، ثقة وتعاون وتبادلية خارجها بشكل إيجابي، حتى ولو توافرت داخلها، إذ عملت لمصلحتها الخاصة لا للمصلحة العامة. لكن مع هذا، نجم عن اللجان الشعبية - وهي مثال لرأس المال الاجتماعي التجسيري - تعاون وثقة وتبادلية خارجها، وبذلك كان تأثيرها في المجتمع إيجابيًا، لأنها عملت للمصلحة العامة لا للمصلحة الخاصة. لذلك، تتفق نتائج الدراسة مع الشروط التي حددها بورمان من أجل اعتبار رأس مال اجتماعي إيجابيًا، وهي أن تكون الثقة والمعاملة بالمثل عامة، وأن يكون الالتزام للمصلحة العامة لا للمصلحة الخاصة، لكنها لا تتفق مع الشرط الذي حدده بضرورة أن يتشكّل رأس المال الاجتماعي من روابط تجسيرية كي يكون إيجابيًا. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إضافة شرط آخر إلى الشروط التي حددها بورمان، وهو أن يكون الاستعداد للتعاون عامًا لا خاصًا. كما لا تتفق نتائج الدراسة مع ما أشارت إليه دراسة جان فان ديث من أن رأس المال الرابط يعزز الانقسامات، ففي الحالة الفلسطينية، ساهمت الروابط التجسيرية، خصوصًا روابط النخب، بالانقسامات.

4 - النتائج المتعلقة بسِمات النخبة

توصلت الدراسة إلى أن سمات النخبة تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي، إلّا أن هذه السِّمات لا يكون تأثيرها فيه إيجابيًا أو سلبيًا استنادًا إلى ما تدّعيه النخب نظريًا من أنها تتسم بها وتؤثر إيجابًا في تكوينه، مثل احترام الحريات والمشاركة السياسية وغيرها من سمات، وإنما يكون تأثيرها الإيجابي أو السلبي من خلال انعكاسها على ممارسات النخب. فمن خلال الحالة الفلسطينية تبيّن أن ما تدّعيه نخب حماس وفتح، وبدرجات متفاوتة بين نخبة وأخرى، من سمات، مثل الديمقراطية والتسامح والمشاركة وتفضيل الوحدة والمصلحة العامة على الخاصة وغيرها من سمات، كانت مجرد ادعاء نظري، إذ أظهرت الممارسة عكس ذلك، كما أفادت نتائج الدراسة بأن كلًّا من حماس وفتح تنظر إلى الأخرى على أنها لا تتسم بسِمات ديمقراطية بسبب قمع الحريات، ولا تتقبل المشاركة مع المختلف معها، وتريد إقصاءه، وتتسم بعدم التداول لنخبها، خصوصًا نخب فتح، الأمر الذي أثّر سلبًا في التعاون والتبادلية والثقة البينية. كما أن كون النخب تتسم بالتعليم، وأن نخب حماس متعلمة أكثر من نخب فتح، لا أهمية له بالنسبة إلى تكوين رأس المال الاجتماعي الإيجابي، ما دامت لم تنعكس على التعامل بالنسبة إلى قضايا الصراع الناجمة عن الخلاف الفكري أو الأيديولوجي بين النخب المتصارعة، وأصرت على حل الصراع وفق الاقتتال الدموي، وهو ما حصل بين نخب حماس وفتح.

أظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن سمات النخبة السياسية لحركتي فتح وحماس وفكرها تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، فساهمت الانتفاضة في تكوين نخب جديدة من قيادات الانتفاضة ذات سمات تتسم بالتطوع، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والتعاون، ونبذ الخلافات الحزبية، والتسامح مع المختلف معها، وغيرها من السمات التي كان لها دور في تشكيل رأس مال اجتماعي إيجابي خلال الانتفاضة، فيما ساهم اتفاق أوسلو بالتأثير سلبًا في سمات النخب السياسية، ولا سيما بالنسبة إلى فتح، حيث برزت على النخب بعد اتفاق أوسلو سمات مثل الزبائنية والواسطة والمحسوبية

وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وغيرها من السمات التي تؤثر سلبًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، بعد أن كانت نخب فتح تتسم بالفكر الكفاحي والثوري وتدعو إلى تحرير كامل الأرض الفلسطينية. كما كان للانقسام في عام 2007 تأثير سلبي في سمات كلٍّ من النخبتين وفي تكوين رأس المال الاجتماعي.

وجدت الدراسة أن الانتفاضة وإنشاء السلطة استنادًا إلى اتفاق أوسلو والانقسام هي في منزلة نقط تحوّل مهمة بالنسبة إلى النخبة السياسية الفلسطينية وسماتها، لكن الانتفاضة أثّرت، من منظور دورها في تكوين رأس المال الاجتماعي، في تكوّن نخب جديدة ذات سمات كانت مفيدة في التأثير في تكوين رأسمال اجتماعي إيجابي. أمّا النخبة السياسية التي تشكّلت بعد اتفاق أوسلو فإن سماتها التي اتصفت بها كانت سلبية في ما يخص تكوين رأس المال الاجتماعي، بينما كان للانقسام الأثر الأكبر في تراجع السمات الديمقراطية للنخب السياسية، وهو التراجع الذي التي انعكس على ممارسات النخب تراجعًا في رصيد رأس المال الاجتماعي إلى أدنى مستوياته.

5 - الاستنتاجات في شأن صراع النخب

توصلت الدراسة إلى أن صراع النخب في الحالة الفلسطينية يؤثر سلبًا في رأس المال الاجتماعي، إذ إنه يؤدي إلى تراجع التبادلية والتعاون والثقة الخارجية، وإلى تراجع الاهتمام بالمصلحة العامة. وأفادت نتائج الدراسة بوجود عدد من الأسباب التي أدت إلى الاقتتال بين نخب حركتي حماس وفتح، من بينها اختلاف المنهجين الإسلامي والعلماني، والبرنامج السياسي لكلٍّ من الحركتين. والأسباب هذه لم تؤد إلى اقتتال النخب إلّا بعد دخول حماس السلطة وامتلاكها عنصر التأثير في قراراتها. وكان دخولها السلطة الاختبار العملي لمدى إيمان النخب الفلسطينية بمبادئ الديمقراطية وقدرتها على إدارة أي صراع ينشأ وفق تلك المبادئ.

أفادت نتائج الدراسة أيضًا بوجود اعتقاد لدى كلٍّ من نخب حماس وفتح

أن سبب الصراع هو أن كلًّا منهما ترى أن الأخرى لا تؤمن بالشراكة معها وتريد إقصاءها، وتمارس التعبئة الحزبية والكراهية ضدها، وتؤمن بثقافة العنف لحل الصراع، وتفسر الصلاحيات وفق مصالحها لا استنادًا إلى القانون، وتنتهك الحريات، وتُحْدث الفلتان الأمني بدلًا من الانصياع لحكم القانون، وتهتم بالمصلحة الحزبية لا بمصلحة المجتمع الفلسطيني العامة. إلّا أن الدراسة توصلت إلى أن عدم وجود الثقافة الديمقراطية لدى كلٍّ منهما هو السبب الأهم الذي قاد إلى الاقتتال الدموي. وأوضحت الدراسة أن في الإمكان الوصول إلى انتقال ديمقراطي يساهم في إعادة استرجاع رأس المال الاجتماعي الذي تراجع بفعل صراع النخب السياسية، في حال تمكنت النخب المعتدلة من الحركتين من التوصل إلى اتفاق شامل وفق حلول وسط لأبرز النقاط الخلافية بينهما، واستنادًا إلى المصلحة العامة لا إلى المصلحة الخاصة لكل حزب، وإذا استندت النخب إلى مبادئ الديمقراطية التي أشار إليها زتومبكا، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة الثقة البينية للحركتين، وكذلك الثقة الخارجية أو العامة.

6 - نتائج الحالة الدراسية المتعلقة بتطبيق مبادئ زتومبكا

استطاعت الدراسة أن تثبت صحة الفرضية في شأن وجود علاقة إيجابية بين عدم إدارة النخبة السياسة الفلسطينية للصراع السياسي، وفق مبادئ الديمقراطية التي حددها زتومبكا، ودورها في تكوين رأس مال اجتماعي سلبي. وتتفق نتائج الدراسة مع منظّري التحولات الديمقراطية الذين يرون أن امتلاك مبادئ الديمقراطية يؤدي إلى الثقة، لكنها لم تتفق مع المنظّرين الذين وجدوا العكس، أي إن الثقة تؤدي إلى الديمقراطية، وهي شرط لوجودها؛ ففي الحالة الأولى تكون الثقة ناجمة عن امتلاك مبادئ الديمقراطية، أمّا في الحالة الثانية فتكون الثقة فاعلًا أو عاملًا مستقلًا يؤدي إلى الديمقراطية. وفي حال امتلاك النخبة السياسية الفلسطينية مبادئ الديمقراطية التي حددها زتومبكا، فإن السلوك الناجم عن تفاعل النخب يؤدي إلى زيادة الثقة بعضها في بعض، وتميل هذه النخب إلى التعاون بدلًا من التصارع، وإلى إدارة صراعاتها بناء

على أسس ديمقراطية وحلول وسط وحكم القانون، وينعكس ذلك كله إيجابًا على ثقة المواطنين بالنخب، وكذلك الثقة العامة، وبالتالي زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي. لكن عندما يكون سلوك النخبتين غير ديمقراطي، ينجم صراع دموي لأنهما ستحتكمان إلى القوة وقانون الغاب لا إلى الحكم المدني الديمقراطي وحكم القانون، وهو ما يؤثر سلبًا في رصيد رأس المال الاجتماعي.

توصلت الدراسة، استنادًا إلى مبادئ زتومبكا، إلى أن ثقة المواطنين العامة في نخبهم السياسية تزيد عندما تستجيب النخب لرغبات المواطنين وحاجاتهم بشكل متساوٍ بين الجميع، ومن دون تمييز أو حاجة إلى وساطة، بحيث لا تؤثر في استقلالية القضاء من خلال هيمنة النخب القائمة على السلطة التنفيذية أو النخب المهيمنة داخل النظام السياسي، مثل الأحزاب، وكذلك عندما تمارس النخب السياسية القائمة على السلطة التشريعية دورها التشريعي والرقابي استنادًا إلى مصلحة المجتمع العامة لا استنادًا إلى مصلحتها الخاصة أو إلى مصلحة الحزب السياسي الذي تنتمي إليه، وعندما لا تزداد قوة النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية أو النخب المهيمنة داخل النظام السياسي على حساب تراجع سيادة القانون، وعندما لا تنتهك النخب السياسية حريات المواطنين، وتعاملهم بشكل متساوٍ، وعندما تتيح المجال لوسائل الإعلام المختلفة أن تعمل بحرية، فيزداد عدد تلك الوسائل، وعندما تكون العضوية للجمعيات المدنية المختلفة مفتوحة وغير مقتصرة على حزب معيّن أو فئة معيّنة.

كما توصلت الدراسة إلى أن الثقة بين النخب السياسية المعارضة والنخب الحاكمة تزداد عندما يبدي الفصيل الشاغل الحكم استعداده للتنازل عن حكمه بمجرد انتهاء مدته القانونية، إذ تزيد ثقة الفصيل المعارض بإمكانية وصوله إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية السلمية (وفقًا لمبدأ تداول السلطة). وعندما يبدي الفصيل الذي يشغل الحكم استعداده للالتزام بالقوانين وأنه لا ينوي تغييرها لمصلحته بمجرد وصوله إلى الحكم، تزيد ثقة الفصيل الشاغل الحكم

بـه ويصبح أكثر اسـتعدادًا للتعـاون معه وتسـليمه مقاليد الحكـم. وعندما يبدي الطرفان المتصارعـان من النخب السياسـية احترامًا للاتفاقـات الموقعة بينهما، والتزامًا بها، تزداد الثقة بينهما ويصبحان أميـل إلى التعاون بدلًا من اللجوء إلى الصراع. كما تزداد الثقة بين الطرفين عندما تكون النخب المتصارعة أكثر التزامًا بقوانيـن اللعبة الديمقراطية وأميـل إلى حل خلافاتها بالتوافق والحلول الوسـط وليس بالصراع أو الاقتتال.

بالنسـبة إلى اختبـار مبـادئ زتومبكا في الحالة الفلسـطينية، أفـادت نتائج الدراسـة بأن ثقة المواطنيـن العامة في نخبهم السياسـية تتراجـع لأن النخب لا تلبـي حاجاتهـم، وتميز في تلبيـة الحاجات اسـتنادًا إلـى الانتمـاء الحزبي، ولا تعمل على تلبيـة حاجاتهم من دون اللجوء إلى الواسـطة. وأظهـرت النتائج أن النخب السياسـية لحمـاس في غزة تلبّـي حاجات أعضاء حماس وحسـب، من توظيـف وغيرها مـن الحاجات، ولا تلبّـي حاجات فتح، في حيـن تلبّي النخب السياسـة لفتح في الضفة حاجات أعضاء فتح ولا تلبّي حاجات أعضاء حماس. ونجم عن هذا الامر تراجع الثقة العامة للمواطنين في النخب السياسية لكل من حماس وفتح. وحتى لو وجِدت ثقة أعضاء حمـاس في نخبها وثقة أعضاء فتح فـي نخبها، فهي ثقة داخليـة خاصة لم تنعكس على الثقـة البينية لحماس وفتح، ولـم تتحول إلى ثقة عامة بالنسبة إلى باقي المواطنين.

وجدت نتائـج الدراسـة كذلك تراجـع ثقـة المواطنين العامة فـي النخب السياسية تراجعًا سلبيًا بسبب هيمنتها على السلطة القضائية، كما تراجعت ثقتهم في القضاء بسـبب تعامله على أسـاس حزبي لا بناء على أسـاس المسـاواة أمام القانـون؛ فبعد الانقسـام، أصبح كل طرف، سـواء مـن حماس أم فتـح، يشكّك فـي محاكم مناطق نفوذ الطرف الآخر، حيث أبدى أعضـاء فتح ثقتهم في قضاء الضفة أكثر من ثقتهم في قضاء غزة، وأبدى أعضاء حماس ثقتهم في قضاء غزة أكثر من ثقتهم في قضاء الضفة.

أوضحت نتائج الدراسـة أيضًا هيمنة النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذيـة، سـواء في غـزة أم في الضفـة، على السـلطة التشريعية، كمـا بيّنت أن

النخب السياسية في المجلس التشريعي الثاني عملت للمصلحة الحزبية أكثر ممّا عملت للمصلحة العامة، وساهمت في الانقسام، الأمر الذي أثّر سلبًا في ثقة المواطنين العامة. ومع أن الدراسة أظهرت وجود ثقة لأعضاء حماس بالمجلس التشريعي الثاني تزيد على ثقتهم بالمجلس التشريعي الأول، وثقة أعضاء فتح بالمجلس التشريعي الأول تزيد على ثقتهم بالمجلس التشريعي الثاني، فإن إجابات المستقلين تشير إلى تراجع ثقتهم بأداء المجلس التشريعي الثاني.

بيّنت الدراسة تراجع ثقة المواطنين العامة في النخب السياسية بسبب زيادة قوتها على حساب تراجع القانون بعد عام 2007، حيث تستند في اتخاذ قرارتها إلى العودة إلى نخبها الحزبية وتكيف القانون وفق إرادتها الحزبية. كما أفادت نتائج الدراسة أن أعضاء حماس يعتقدون أن نخب حماس تأخذ بالمصلحة العامة لدى اتخاذ قراراتها أكثر من نخب فتح، فيما يرى أعضاء فتح أن نخب فتح تنظر إلى المصلحة العامة لدى اتخاذ قرارتها أكثر من نخب حماس، لذلك أعرب أعضاء حماس وفتح عن ثقتهم في نخبهم، وتراجع ثقتهم في النخبة المخالفة لانتمائهم السياسي، إلّا أن هذه الثقة داخلية ولم تنعكس على الثقة البينية لكل فصيل، أو على الثقة الخارجية للفصيلين.

بيّنت نتائج الدراسة أيضًا تراجع ثقة المواطنين العامة في النخب السياسية بسب تراجع الحريات بعد الانقسام وانتهاك النخب السياسية لها. وعلى الرغم من عدم اعتقاد جميع المبحوثين أن حرياتهم الشخصية تأثرت بشكل سلبي، كان هناك إجماع على تأثُّر حريات الآخرين سلبًا وتراجعها عمّا كانت عليه قبل الانقسام. كما وجدت الدراسة أن إجابات أبناء حماس في الضفة تشابهت مع إجابات فتح في غزة، في حين كانت إجابات فتح في الضفة تتشابه مع إجابات حماس في غزة بخصوص عدم تراجع حرياتهم، مثل حريتهم في المشاركة السياسية وحرية التعبير عن رأيهم السياسي من دون خوف أو من تعرّضهم للفصل من الوظيفة.

توصلت الدراسة إلى أن ثقة المواطنين العامة تأثرت بالنخب السياسية

سلبًا لأنها أدت إلى تراجع حرية وسائل الإعلام، وتراجعت بالتالي ثقة المواطنين بالإعلام لأنه موجَّه ويعمل لمصلحة النخب السياسية لحماس وفتح، وكان له خلال الانقسام دور تحريضي لا توحيدي. ويبرر المبحوثون الزيادة في وسائل الإعلام التابعة لكلٍّ حماس وفتح خلال الاقتتال بأنها كانت بسبب استخدامها وسائل الإعلام للتغطية على أفعالها وممارساتها، وكذلك استخدامها لتبادل الاتهامات والتشفي، ولتثبت كل نخبة أنها تملك الحقيقة. وبذلك يكون ما أشار إليه بوتنام بخصوص زيادة وسائل الإعلام وأعداد القراء، بحيث تزيد من التسامح ونشر مبادئ الديمقراطية بين المواطنين وبالتالي تزيد من أسهم رأس المال الاجتماعي، لا ينطبق على الحالة الفلسطينية، لأن الزيادة في وسائل الإعلام لم تعمل على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي أو لم تدل على ارتفاعه، بل على العكس من ذلك، ساهمت في زيادة العداء والكراهية بين أعضاء حماس وفتح، وتأجيج الشك بينهما وتعميق الانقسام. ووجدت الدراسة أنه كي تعمل وسائل الإعلام على زيادة أسهم رأس المال الاجتماعي، لا بد من أن تكون مستقلة وغير موجَّهة من جانب النخب السياسية، وأن تهتم بمصلحة المجتمع العامة لا بالمصلحة الخاصة لفصيل معيّن.

أشارت بيانات الدراسة كذلك إلى تراجع ثقة المواطنين في النخب السياسية نتيجة تأثيرهم السلبي في العضوية المفتوحة لحركتي فتح وحماس، بسبب زيادة شك كلٍّ من الحركتين في الأخرى وتخوفها منها، حيث كان الانتماء إليهما أسهل ممّا أصبح عليه بعد الانقسام. كما أوضحت الدراسة أن العضوية لحركة فتح كانت مفتوحة أكثر من العضوية لحركة حماس، لأن الانتماء إليها أسهل من الانتماء إلى حماس، إلا أن العضوية المفتوحة في فتح تأثرت سلبًا بعد الانقسام. وكذلك أظهرت الدراسة تراجع ثقة المواطنين بسبب زيادة تأثير النخب السياسية في عضوية جمعيات المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات المنشأة من كلٍّ من الحركتين. فبعد أن كان الانتساب إلى الجمعيات المدنية متاحًا للجميع، وبغضّ النظر عن الانتماء السياسي، أصبح مشروطًا بالانتماء السياسي لأنها أصبحت موجّهة، وتخدم أهدافًا حزبية أكثر من اهتمامها بخدمة الأهداف العامة. ووجدت الدراسة أن العضوية في الهيئات التأسيسية

للجمعيات التي أنشأتها الحركتان أصبحت مغلقة أكثر من العضوية في الهيئات العامة للجمعيات المدنية؛ فبالنسبة إلى الهيئات التأسيسية للجمعيات، تم استبدال أشخاص من تنظيم سياسي بأشخاص من تنظيم سياسي آخر ليتناسب مع انتماء الجميعة، وهو ما أثّر في الثقة البينية لأعضاء حماس وفتح، حتى لو لم تتأثر الثقة الداخلية لكل تنظيم بسبب العضوية المفتوحة.

وجدت الدراسة كذلك تأثّر النخب السياسية لحركتي حماس وفتح والأعضاء تأثرًا سلبيًا بعضها في بعض بسبب اعتقادها أنه ليس لدى النخبتين استعداد للتنازل عن السلطة. وتأثرت كذلك ثقة المواطنين المستقلين سلبًا في كلٍّ من النخبتين لاعتقادهم بعدم استعداد نخبة حماس للتنازل عن سلطتها في غزة، وعدم استعداد نخبة فتح للتنازل عن سلطتها في الضفة لأنها تهتم بمصلحتها الحزبية لا بالمصلحة العامة، وهو ما عطّل إنجاز المصالحة بينهما.

من الأمور التي أثرت سلبًا أيضًا في الثقة البينية لنخب حماس وفتح والأعضاء، رؤية كلٍّ من حماس وفتح بعضهما لبعض بأنها لا تحترم القوانين وأنها تعمل على تغييرها من أجل المصلحة الحزبية لا بناء على المصلحة العامة. وقد ساهم اعتقاد فتح التي كانت شاغلة الحكم، بأن حماس التي ستتولى مقاليد الحكم ستلجأ إلى تغيير القوانين لمصلحتها، ولا سيما القوانين المتعلقة باتفاق أوسلو. ونتيجة ذلك، وجدت الدراسة أن تغيير القوانين التي تمس مصلحة المجتمع الفلسطيني العامة لا يكفي أن يكون خاضعًا لإرادة النخب ورؤيتها الحزبية، وإنما يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي يقرر بشأنها عند تعارض الرؤى الحزبية. كما توصلت الدراسة إلى أن خصوصية الحالة الفلسطينية بخضوعها للاحتلال الإسرائيلي أثر في قضية صراع النخب المتعلّقة بالتخوف من تغيير أوسلو، لأن أوسلو هي من أهم أسباب الخلاف بين النخب، وهي تمس مصير الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع استمرار وجود سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية.

أفادت نتائج الدراسة كذلك بتراجع الثقة البينية للنخب السياسية لحماس وفتح وأعضائها، لاعتقاد كل نخبة أن الأخرى لا تحترم الاتفاقات الموقّعة

بينهمـا، وأن الالتزام بتنفيذ الاتفاقات مرهون بمصالـح حزبية وتأثيرات خارجية لا بمصلحـة المجتمـع الفلسـطيني العامة. وفي شـأن اتفـاق المصالحـة، يعتقد كل طرف من النخبتيـن أن مجريات الأحداث في الـدول العربية أثّرت في قرار الطرف الآخر لجهة الإسـراع في توقيع المصالحة خوفًا على مصلحته الخاصة، وهو ما يجعل الطرفين يشككان في عدم الالتزام بتنفيذ المصالحة ما لم تسرّعها مصلحـة حزبية خاصـة. ويعتقد المسـتقلون أن كلًّا من حماس وفتـح لا تحترم الاتفاقات الموقعة بينهما، وأنهما وقّعتا المصالحة لمصلحة حزبية لا للمصلحة العامة، وهو ما يؤثر سلبًا في ثقتهم في النخب.

توصلت الدراسـة أيضًا إلى أن الثقة البينية للنخب السياسـية تأثرت سلبًا، بسـبب عدم التزام النخب مبادئ الديمقراطية والحلول الوسـط لحل خلافاتها، وأن النخب مالت إلى الصراع العنيف، فأثّر ذلك سلبًا في ثقة المواطنين العامة. وأفـادت نتائج الدراسـة بأن النخب السياسـية المتشـددة من الجانبيـن لا تعتقد بإمكانيـة التوصل إلـى حلول وسـط بخصوص قضايـا خلافهما التـي أدت إلى الاقتتال، فيما رأت النخب المعتدلة إمكانية التوصل إلى حل وسـط، من خلال تعميق الحـوار والبدء بالمتفَـق عليه، وتحييـد المختلَف فيه، وذلـك إذا أُخذت بالحسـبان مصلحـة الوطـن لا المصلحـة الحزبية، وجـرى التوقف عـن التعبئة الحزبية المضادة والسلبية، عملت النخب على التربية الحزبية وفق احترام الرأي الآخر، وأُتيحت الحريـات بمنأى عن أي انتهاك، وانتفـاء هيمنة النخب الحزبية على السلطات، واتفاق النخب بخصوص الأجهزة الأمنية لفتح وحماس بحيث تكـون مهمتهـا حمايـة أمن المواطـن لا الحـزب. وعندمـا تقتنـع كلٌّ من نخب فتح السياسـية ونخب حماس السياسـية بأن الأولوية هـي للمصلحة العامة التي تكون بمحاربة الاحتلال الذي هو أسـاس مشكلات المجتمع الفلسطيني كلها، وعندمـا تدرك كذلـك أن السـلطة مجرد وسـيلة لا غايـة، وإعـادة الاتفاق على ترتيب الأولويات لما يحتاج إليه الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وتنبُّه الطرفين إلـى أهمية عدم خسـارة المجتمع الفلسـطيني وتفككه مـن أجل قضية سياسية.

إن احتمال أن تنشأ في المستقبل خلافات بين النخب السياسية، ولأسباب تختلف عن تلك التي ذكرها المبحوثون، قد يكون واردًا؛ ففي حال معالجة أي خلاف بالاقتتال لا بحلول وسط، وأخذ المصلحة العامة لا الخاصة بالحسبان، فمن المرجح أن يستمر الانقسام والتأثير السلبي في رأس المال الاجتماعي. وحتى لو تم الاتفاق بين النخب على تنفيذ المصالحة، فإن إعادة بناء رأس المال الاجتماعي سيحتاج إلى وقت طويل، لأن هدمه أسرع كثيرًا من بنائه.

ثانيًا: توصيات الدراسة

توصي الدراسة استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها بما يلي:

1 - ضرورة أن يؤخذ بالحسبان المصدر الذي يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي، وهو النخب السياسية، إذ أُهمل هذا المصدر على الرغم من أن له الأثر الأكبر في تكوين رأس المال الاجتماعي عندما تكون سلطة النخب أقوى من سلطة القانون.

2 - التنبه إلى أثر العوامل الخارجية (مثل الاحتلال) باعتبارها عوامل إمّا متدخلة وإمّا مستقلة في تأثيرها في تكوين رأس المال الاجتماعي أو تراجعه، فعندما بحث المنظّرون في رأس المال الاجتماعي، إنما بحثوا في حالات الاستقرار، ولم يأخذوا بحسبانهم حالة تكون خاضعة لسلطات احتلال.

3 - عند دراسة مفهوم يصعب قياسه مثل رأس المال الاجتماعي، يجب التنبه إلى ضرورة عدم قياس رأس المال الاجتماعي مرة واحدة للمجتمع، لأن المجتمع يتكون من مجموعات متباينة، وبالتالي يجب التمييز بين الثقة الداخلية للمجموعة، والثقة البينية الناجمة عن تفاعلها مع مجموعة أخرى، وكذلك الثقة الخارجية الناجمة عن تفاعل المجموعة مع المحيط الخارجي لها.

4 - ضرورة أن تعي النخب السياسية الفلسطينية، ولا سيما من حماس وفتح، أهمية رأس المال الاجتماعي، وتأثيرها السلبي في تكوينه، وتراجع الديمقراطية، وخصوصًا بعد صراعها الدموي بعد عام 2007، حيث وصل

الانقسام حد فقدان الثقة والتعاون والتماسك حتى على صعيد العائلة الواحدة. ولا بد من تنبّه النخب إلى أن وحدة المجتمع الفلسطيني وعدم خسارته أهم من خسارة أي أمر يتعلق بالجانب السياسي.

5 - تنبُّه النخب السياسية الفلسطينية إلى أهمية حل أي خلاف ينشأ في ما بينها وفق مبادئ الديمقراطية، والتوصل إلى حلول وسط تستند إلى المصلحة العامة لا إلى مصلحة النخب السياسية الخاصة أو مصالحها الحزبية.

6 - يجب على النخب السياسية الفلسطينية وقف الانتهاكات ضد الحريات، وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تؤدي إلى هدم رأس المال الاجتماعي، كما يجب عليها أن تفكر مليًا في إعادة بنائه.

الإسراع في توصّل النخب السياسية الفلسطينية المتصارعة إلى اتفاق شامل يعي الخلافات الأيديولوجية بينها (Agree how to diagree)، ويساهم في عملية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق تحييدُ تأثيرات النخب المتشددة في النخب المعتدلة.

الملاحـــق

أ. دليل مقابلة النخبة السياسية؛ المواطنين

أولًا: سمات النخبة السياسية الفلسطينية وتأثيرها على تكوين رأس المال الاجتماعي

1. الانتماء السياسي: ________________

2. الموقع الحركي: ________________

3. [خاص بأعضاء النخبة] المنصب الذي يشغله في السلطة __________

4. المستوى التعليمي: ________________

5. [خاص بأعضاء النخبة] نظرة (عضو النخبة؛ المنتمي السياسي؛ المواطن المستقل) لكل من حركة حماس وفتح من حيث ((مدى ديمقراطيتها: تقبل الشراكة، تقبل الرأي الآخر، كيفية اتخاذ القرار، التوصل لحلول وسط، التسامح مع المختلف)؛ مدى التماسك؛ دوران النخبة).

6. [خاص بأعضاء النخبة] تأثير نظرة عضو النخبة لغيره من الفصيل الآخر على (ثقته، مدى استعداده للتعاون معه، المعاملة بالمثل، الحرص على الصالح العام).

ثانيًا: صراع النخبة السياسية الفلسطينية وتأثيره على تكوين رأس المال الاجتماعي

1. [خاص بأعضاء النخبة] نظرة (عضو النخبة؛ المنتمي السياسي؛ المواطن المستقل) لسبب الصراع الذي أدى إلى اقتتال حماس وفتح وعدم إدارة النخب للصراع وفق مبادئ الديمقراطية.

2. [خاص بأعضاء النخبة] نظرة كل من نخب حماس وفتح لمدى إمكانية التوصل لحلول وسط حول سبب الصراع بين الحركتين.

3. مدى تأثير سبب الصراع على كل من (المواطنين؛ المواطنين تجاه النخب؛ أعضاء النخبة) بالنسبة لــ (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة: (الداخلية؛ الخارجية؛ البينية).

4. مدى تأثير اتفاق النخب السياسية لحماس وفتح حول المصالحة على كل من (المواطنين؛ المواطنين تجاه النخب؛ أعضاء النخبة) بالنسبة لـ (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة: (الداخلية؛ الخارجية؛ البينية).

ثالثًا: خصوصية الحالة الفلسطينية وتأثيرها على مصادر تكون رأس المال الاجتماعي

1. دور الاحتلال (سلبي/ إيجابي) بالنسبة لتوحيد (النخب السياسية؛ المواطنين) لمواجهته (قبل/ بعد الانقسام).

2. دور الاحتلال (سلبي/ إيجابي) على النخب بالنسبة لـ (صراعها واقتتالها؛ كيفية إدارتها للصراع؛ تكونها؛ سماتها؛ اتخاذها للقرار، قوة نفوذها).

3. دور الاحتلال (سلبي/ إيجابي) على مصادر تكون رأس المال الاجتماعي (العائلة، النظام السياسي، المجتمع المدني، الدين).

4. تأثير الاحتلال (سلبي/ إيجابي) على كل من (المواطنين؛ المواطنين تجاه النخب؛ أعضاء النخبة) بالنسبة لــ (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة: (الداخلية؛ الخارجية؛ البينية)).

رابعًا: مصادر تكون رأس المال الاجتماعي بالنسبة لتأثيرها على تكوينه

أ. تأثير دور المجتمع المدني على تكوين رأس المال الاجتماعي

أ. تأثير دور الجمعيات المدنية (سلبي/ إيجابي) (بعد الانقسام/ قبله) على كل من (المواطنين؛ المواطنين تجاه النخب؛ أعضاء النخبة) بالنسبة لـ (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة: (الداخلية؛ الخارجية؛ البينية)).

ب. سبب زيادة عدد الجمعيات المدنية المنشأة من حركتي حماس وفتح بعد الانقسام.

ج. دور الجمعيات المدنية (سلبي/ إيجابي) (بعد الانقسام/ قبله)بالنسبة لخدمة (الصالح العام/ صالح النخب والأحزاب الخاصة).

ب. تأثير نوع النظام السياسي على تكوين رأس المال الاجتماعي

أ. مدى وجود تشريعات وقوانين لمحاربة الفساد والالتزام بها (بعد الانقسام/ قبله).

ب. تأثير نوع النظام السياسي بشكل (سلبي/ إيجابي) (بعد الانقسام/ قبله) على كل من (المواطنين؛ المواطنين تجاه النخب؛ أعضاء النخبة) بالنسبة لـ (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة: (الداخلية؛ الخارجية؛ البينية)).

ج. العلاقة بين السلطات الثلاث (سلبي/ إيجابي) (بعد الانقسام/ قبله) بالنسبة لخدمة (الصالح العام/ صالح النخب والأحزاب الخاصة).

ج. تأثير دور العائلة على تكوين رأس المال الاجتماعي

أ. تأثير دور العائلة بالنسبة لخدمة (الصالح العام/ الصالح الخاص للفرد والعائلة) (سلبي/ إيجابي) (بعد الانقسام/ قبله) على (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة) للمواطنين.

ب. تأثير الرابطة العائلية (أقوى / أضعف) (بعد الانقسام/ قبله) في بناء الثقة والتعاون والمعاملة بالمثل من الرابطة الحزبية.

ج. (التعاون؛ المعاملة بالمثل؛ الثقة) الداخلية للروابط العائلية (أقوى/ أضعف) (بعد الانقسام/ قبله) من (التعاون؛ المعاملة بالمثل؛ الثقة) الخارجية للروابط.

د. تأثير دور الدين على تكوين رأس المال الاجتماعي

أ. تأثير تعاليم الدين (سلبي/ إيجابي) على (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة) للمواطنين.

ب. مدى تأثير استخدام النخب السياسية الدين لتحقيق أهداف خاصة على (المعاملة بالمثل؛ التعاون؛ الثقة) للمواطنين.

ج. مدى مساهمة حركة حماس باعتبارها حركة دينية في نشر مبادئ الديمقراطية أو تعارضها مع الديمقراطية.

د. [خاص بالمسيحيين] مدى تأثر (ثقة، معاملة بالمثل، تعاون) المسيحيين مع المسلمين (قبل الانقسام/ بعده).

هـ. [خاص بالمسيحيين] مدى تأثر علاقة المسيحيين في غزة مع المسلمين (نخب؛ مواطنين) بعد الانقسام بسبب ما تردد في وسائل الإعلام بالنسبة لـ (أسلمة المجتمع في غزة؛ فرض الجزية؛ تأثر حرياتهم الدينية، الاعتداءات التي تعرضت لها كنائسهم وقتل أحدهم).

هـ. تأثير دور النخب على تكوين رأس المال الاجتماعي

أ. (التعاون؛ المعاملة بالمثل؛ الثقة) الداخلية للروابط الحزبية (حماس/ فتح) (أقوى/ أضعف) (بعد الانقسام/ قبله) من (التعاون؛ المعاملة بالمثل؛ الثقة) الخارجية للروابط.

ب. مدى تأثير النخب في نشر الفساد، قبل الانقسام وبعده.

ج. مدى استخدام النخب (علاقاتها، مناصبها) لخدمة (الصالح العام/ صالحها الخاص) قبل الانقسام وبعده.

د. مدى تأثير ممارسة الفساد والفلتان الأمني على ثقة المواطنين.

هـ. سبب انتشار الفساد والفلتان الأمني.

خامسًا: تطبيق مبادئ زتومبكا على الحالة الدراسية

أ) مؤشرات لفحص ثقة المواطنين بنخبهم [خاص بالمواطنين]:

1) كلما زادت استجابة النخب السياسة لرغبات واحتياجات المواطنين دون الحاجة لوساطة زادت ثقة المواطنين بهم ودل ذلك على زيادة الديمقراطية.

1. مدى تلبية النخب السياسية احتياجات المواطنين بشكل متساوٍ دون الحاجة لواسطة ودون تمييز استنادًا على انتماء حزبي (قبل الانقسام/ بعده).
2. لجوء المواطنين في تلبية احتياجاتهم إلى (الطرق القانونية والمؤسسات الرسمية؛ الواسطة).
3. تأثر ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) بتلبية حاجاتهم أو عدم تلبيتها من (نخب حماس؛ نخب فتح).

2) كلما زادت استقلالية القضاء زادت ثقة المواطنين بنخبهم السياسية ودل ذلك على زيادة الديمقراطية.

1. نظرة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) لمدى استقلالية القضاء (قضاء غزة/ الضفة) وتأثيرها على ثقتهم.
2. سبب عدم لجوء النخب السياسية لحماس وفتح للقضاء لحل خلافاتهما وفق القانون بدل أن تحتكم للقوة.
3. مدى تأثر ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) بالقضاء (قبل الانقسام/ بعده) (قضاء سلطة رام الله/ سلطة غزة).

3) كلما زاد استقلالية السلطة التشريعية وممارستها لدورها الرقابي على السلطة التنفيذية والنخب القائمة عليها، وممارستها لدورها التشريعي استنادًا للمصلحة العامة للمجتمع وليس الخاص للأحزاب والنخب القائمة عليها زادت ثقة المواطنين بها ويدل ذلك على زيادة الديمقراطية.

1. مدى استقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وممارسة دورها الرقابي والتشريعي دون تدخل من مؤسسات السلطة التفنيذية ونخبها.

2. نظرة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) للمجلس التشريعي (الأول؛ الثاني) عند تشريع القوانين واتخاذ القرارات إن كان يأخذ أكثر عند اتخاذها (الصالح العام، الصالح حزبي)، وأيهما أفضل من هذه الناحية المجلس التشريعي الأول أم الثاني.

3. ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) بالمجلس التشريعي (الأول؛ الثاني).

4) كلما زادت قوة السلطة التنفيذية والنخب السياسية القائمة عليها مقابل تراجع سيادة القانون قلت ثقة المواطنين.

1. كيفية اتخاذ النخب السياسية القائمة على السلطة التنفيذية (سلطة الضفة/ سلطة غزة) قرارها إن كانت تستند إلى (حكم القانون؛ قرار فردي للنخب القائمة عليها؛ قرار حزبي).

2. مدى (زيادة، تراجع) تأثير سلطة النخب السياسية على سلطة القانون ومؤسسات السلطة (بعد الانقسام/ قبله).

5) كلما زادت الحريات والمساواة أمام القانون تزيد الديمقراطية وثقة المواطنين بنخبهم السياسية.

1. مدى تأثر حريات (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) كحرية (المشاركة السياسية الرأي والتعبير، التعبير عن الانتماء الحزبي) بسبب ممارسات النخب القائمة على (سلطة الضفة/ سلطة غزة)، (بعد الانقسام/ بعده).

2. نظرة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) أي سلطة تمارس (قمع؛ إتاحة) الحريات أكثر، (سلطة الضفة/ سلطة غزة).

3. تأثير (قمع/ اتاحة) (سلطة الضفة/ سلطة غزة) للحريات على ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح).

6) كلما زادت الاتصالات المفتوحة وزادت عدد وسائل الإعلام، عملت على زيادة التسامح والثقة ودل ذلك على زيادة الديمقراطية.

1. سبب زيادة وسائل الإعلام التابعة لكل من حركتي حماس وفتح خلال الانقسام.

2. تأثير دور وسائل الإعلام لحركتي حماس وفتح (سلبي/ إيجابي) على نشر (التسامح؛ التعاون؛ التماسك؛ مبادئ الديمقراطية) بين المواطنين (قبل الانقسام/ بعده/ أثناء الاقتتال بين الحركتين).

3. ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) بوسائل الإعلام (قبل الانقسام/ بعده).

7) كلما كانت العضوية للجمعيات المدنية مفتوحة للجميع بشكل متساوٍ زادت ثقة المواطنين وزادت أسهم رأس المال الاجتماعي.

1. نظرة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) للعضوية لحركتي حماس وفتح إن كانت مفتوحة للجميع وبشكل متساوٍ وإن كانت تأثرت (سلبًا/ إيجابًا) (قبل الانقسام/ بعده).

2. نظرة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح) للعضوية للجمعيات التي أنشأتها حركتا حماس وفتح إن كانت (مفتوحة للجميع وبشكل متساوٍ، مغلقة تقتصر على الأشخاص من ذات الانتماء السياسي للجمعية) وإن كانت تأثرت (سلبًا/ إيجابًا) (قبل الانقسام/ بعده).

3. تأثير العضوية لجمعيات (حماس/ فتح) إن كانت (مفتوحة للجميع، مغلقة تقتصر على انتماء سياسي معين) على ثقة (المواطنين المستقلين؛ أعضاء حماس؛ أعضاء فتح).

ب) مؤشرات لفحص ثقة النخب السياسية فيما بينها
[خاص بأعضاء النخبة]:

1) كلما أبدى الفصيل الشاغل للحكم استعداده للتنازل عن حكمه بمجرد انتهاء مدته القانونية، زادت ثقة الفصيل المعارض به وبإمكانيته الوصول للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية السلمية (وفقًا لمبدأ تداول السلطة).

1. نظرة عضو النخبة للفصيل الآخر لمدى استعداده التنازل عن الحكم.
2. تأثير (استعداد/ عدم استعداد) حركة (فتح/ حماس) التنازل عن الحكم على ثقة عضو النخبة (حماس/ فتح).

2) كلما أبدى الفصيل الذي سيشغل الحكم بأنه سيلتزم بالقوانين وأنه لن يلجأ لتغييرها لصالحه بمجرد وصوله للحكم، زادت ثقة الفصيل الشاغل للحكم به وبات أكثر استعدادًا للتعاون معه وتسليمه مهام الحكم.

1. مدى استعداد النخب السياسية من حركتي حماس وفتح بعدم تغيير القوانين أو تعديلها لصالحهما عندما يكونوا في موقع الحكم.
2. تأثير (استعداد/ عدم استعداد) حركة (فتح/ حماس) بعدم تغيير القوانين أو تعديلها لصالحها عندما تكون بموقع الحكم على ثقة عضو النخبة (حماس/ فتح).

3) كلما أبدى الطرفان المتصارعان من النخب السياسية احترامًا للاتفاقيات الموقعة بينهما والتزامًا بها زادت ثقتهما ببعض وكانا أميل للتعاون بدل اللجوء للصراع.

1. مدى احترام النخب السياسية لحركتي حماس وفتح الاتفاقيات الموقعة بينهما ومدى الالتزام بتنفيذ بنودها.
2. تأثير (احترام/ عدم احترام) حركة (فتح/ حماس) بالاتفاقيات الموقعة بين الحركتين على ثقة عضو النخبة (حماس/ فتح).

4) كلما كانت الأطـراف المختلفة أكثر التزامًا بقوانيـن اللعبة الديمقراطية وأميل لحل خلافاتها بالتوافق وحلول الوســط وليس بالصراع أو الاقتتال، زادت ثقتها ببعض.

1. مدى استعداد النخب السياسية لحركتي حماس وفتح بالالتزام بمبادئ الديمقراطية والتوصل لحلول وسط بدل أن يصل الأمر بينهما إلى حل الخلافات الناجمة بينهما إلى الصراع الدموي.
2. تأثير (التزام/ عـدم التزام) حركة (فتح/ حماس) بمبـادئ الديمقراطية على ثقة عضو النخبة (حماس/ فتح).

ب. دليل مقابلة خاص باللجان الشعبية؛ الجمعيات المدنية؛ الروابط العائلية

أولًا: رأس المال الاجتماعي الرابط أو التجسيري الذي تشكله (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية)

1. طبيعة العلاقة التي تربط بين جميع أعضاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) قائمة على علاقات (الدم وصلة القرابة، حزبية، دينية، طوعية، معرفة مسبقة، عدم معرفة مسبقة).
2. طبيعة التفاعل لأعضاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) ينجم عنه (المعاملة بالمثل؛ تعاون، ثقة) بشكل (قوي/ ضعيف) بين الأعضاء.

ثانيًا: رأس المال الاجتماعي الإيجابي أو السلبي الذي تشكله (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية)

1. الهدف من إنشاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) لخدمة (الصالح العام للمجتمع؛ صالح الرابطة الخاص والقائمين عليها).
2. تتخذ قراراتها استنادًا (لمصالح فردية لأفراد الرابطة، الصالح العام للمجتمع).

3. طبيعة التفاعل لأعضاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) ينجم عنه (المعاملة بالمثل؛ تعاون، ثقة) بين الأعضاء (ينعكس/ لا ينعكس) خارج الرابطة.

4. تقدم (اللجنة الشعبية/ الجمعية/ الرابطة العائلية) خدماتها للجميع وبشكل متساوٍ، أم يشترط فيمن يتلقى مساعدات أن يكون من (المتطوعين فيها أو المنضمين لها، ممن تربطهم بها علاقات قائمة على الحزب، الدين، القرابة، ينتمي لطبقة أو شريحة معينة).

5. التمويل والدعم الذي تتلقاه (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) (خارجي، من المجتمع المحلي، من أعضائها).

6. طبيعة التعاون، داخل أعضاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية)، فيما بينها وبين غيرها من (الروابط، اللجان، الجمعيات).

ثالثًا: دور (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) على صعيد نشر مبادئ الديمقراطية

1. عند بروز مشكلة بين أعضاء (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) على حلها وفق حلول وسط.

2. تتخذ (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) قراراتها بشكل (جماعي، فردي).

3. تساهم (اللجنة الشعبية، الجمعية المدنية، الرابطة العائلية) في نشر (العدالة، التسامح، المساواة، احترام الحريات، تقبل الرأي المختلف... إلخ) داخل المجتمع الفلسطيني.

ج. جداول عن مجتمع النخبة السياسية الفلسطينية

(1)
أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح المنتخبين عام 2009

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	محمود عباس (أبو مازن)	2	جمال محيسن
3	محمود العالول	4	حسين الشيخ
5	مروان البرغوثي	6	عزام الأحمد
7	ناصر القدوة	8	سلطان أبو العينين
9	سليم الزعنون	10	الطيب عبد الرحيم
11	جبريل الرجوب	12	عباس زكي
13	توفيق الطيراوي	14	نبيل شعث
15	صائب عريقات	16	محمد اشتية
17	عثمان أبو غربية	18	صخر بسيسو
19	نبيل أبو ردينة	20	زكريا الآغا
21	محمد المدني	22	أبو ماهر غنيم

(2)

أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس المعلن عنهم المنتخبين في عام 2010

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	محمود الزهار	2	إسماعيل هنية
3	أحمد الجعبري	4	نزار عوض الله
5	خليل الحية	6	صلاح البردويل

(3)

أعضاء حركة حماس في المجلس التشريعي في عام 2006

الرقم	الاسم	الدائرة	الرقم	الاسم	الدائرة
1	إبراهيم سعيد حسن أبو سالم	القدس	2	أحمد محمد عطية بحر	غزة
3	محمد عمران صالح طوطح	القدس	4	خليل إسماعيل إبراهيم الحية	غزة
5	وائل محمد عبد الرحمن	القدس	6	محمد فرج محمود حسين الغول	غزة
7	أحمد محمد أحمد عطون	القدس	8	جمال طلب محمد صالح	دير البلح
9	خالد عبد عبد الله يحيى	جنين	10	عبد الرحمن يوسف أحمد الجمل	دير البلح
11	خالد سليمان فايز أبو حسن	جنين	12	سالم أحمد عبد الهادي سلامة	خانيونس
13	عبد الرحمن فهمي زيدان	طولكرم	14	يونس محيي الدين فايز الأسطل	خانيونس
15	رياض محمود سعيد رداد	طولكرم	16	صلاح محمد إبراهيم البردويل	خانيونس
17	خالد حمد حامد أبو طوس	طوباس	18	خميس جودت خميس النجار	القدس
19	أحمد علي أحمد أحمد	نابلس	20	محمد محمود حسن أبو طير	جنين
21	حامد سليمان جبر خضير	نابلس	22	إبراهيم محمد صالح دحبور	طولكرم
23	رياض علي مصطفى عملي	نابلس	24	فتحي محمد علي قرعاوي	طوباس
25	حسني محمد أحمد بوريني ياسين	نابلس	26	أيمن حسين أمين دراغمة	نابلس

يتبع

تابع

27	داود كمال داود أبو سير	نابلس	28	منى سليم صالح منصور	نابلس
29	ناصر عبد الله عودة عبد الجواد	سلفيت	30	ياسر داود سليمان منصور	قلقيلية
31	حسن يوسف داود دار خليل	رام الله	32	عماد محمود راجح نوفل	سلفيت
33	فضل محمد صالح حمدان	رام الله	.34	عمر محمود مطر مطر	رام الله
35	أحمد عبد العزيز صالح مبارك	رام الله	36	مريم محمود حسن صالح	رام الله
37	محمود إبراهيم محمود مصلح	رام الله	38	محمود أحمد الرمحي	رام الله
39	خالد إبراهيم طافش ذويب	بيت لحم	40	عبد الجابر مصطفى فقهاء	أريحا
41	محمود داود محمود الخطيب	بيت لحم	42	علي سليم سلمان رومانين	بيت لحم
43	نايف محمود محمد الرجوب	الخليل	44	أنور محمد عبد الرحمن الزبون	الخليل
.45	سمير صالح إبراهيم القاضي	الخليل	46	محمد جمال نعمان علاء الدين	الخليل
47	عزيز سالم مرتضى الدويك	الخليل	48	محمد ماهر يوسف محمد بدر	الخليل
49	عزام نعمان عبد الرحمن سلهب	الخليل	50	سميرة عبد الله حلايقة	الخليل
51	محمد مطلق أبو جحيشة	الخليل	52	خليل موسى خليل ربعي	شمال غزة
53	نزار عبد العزيز رمضان	الخليل	54	جميلة عبدالله طه الشنطي	شمال غزة
55	حاتم رباح رشيد قفيشة	الخليل	56	فتحي أحمد محمد حماد	غزة
57	باسم أحمد موسى زعارير	الخليل	58	مريم محمد يوسف فرحات	غزة
59	محمد إسماعيل عثمان الطل	الخليل	60	مروان محمد عايش أبو راس	غزة
61	يوسف عواد يوسف الشرافي	شمال غزة	62	جمال إسماعيل هاشم سكيك	غزة
63	مشير عمر خميس الحبل	شمال غزة	64	أحمد يوسف أحمد أبو حلبية	غزة

يتبع

تابع

65	محمد عبد الهادي شهاب	شمال غزة	67	إسماعيل عبد السلام أحمد هنية	غزة
68	عاطف إبراهيم محمد عدوان	شمال غزة	69	محمود خالد الزهار الزهار	دير البلح
70	إسماعيل عبد اللطيف الأشقر	شمال غزة	71	عبد الفتاح حسن دخان	دير البلح
72	سعيد محمد شعبان صيام	غزة	73	هدى نعيم محمد القريناوي	خانيونس
74	أحمد محمد عطية بحر	غزة	75	يحيى عبد العزيز العبادسه	رفح

(4)
قائمة بأعضاء حركة فتح في التشريعي في عام 2006

الرقم	الاسم	الدائرة	الرقم	الاسم	الدائرة
1	إميل موسى باسيل جرجوعي	القدس	2	ناصر جميل محمد خليل	نابلس
3	افيفان زكريا عبدالله سابيلا	القدس	4	عبد الرحيم محمود عبد الرحيم برهم	نابلس
5	عزام نجيب مصطفى الأحمد	جنين	6	جمال عبد الحميد محمد حاج	نابلس
7	شامي يوسف محمد شامي	جنين	8	نجاة عمر صادق أبو بكر	نابلس
9	محمود عثمان العالول	نابلس	10	مروان حسيب حسين البرغوثي	رام الله
11	وليد محمود محمد عساف	قلقيلية	12	ربيحة ذياب حسين حمدان	رام الله
13	أحمد هزاع إبراهيم شريم	قلقيلية	14	عيسى أحمد عبد الحميد قراقع	رام الله
15	مهيب سلامة عبد الله سلامة	رام الله	16	جهاد محمد عبد الرحمن طمليه	رام الله
17	صائب محمد صالح عريقات	أريحا	18	محمد خليل خليل اللحام	بيت لحم
19	فؤاد كريم صليبا كوكالي	بيت لحم	20	سحر فهد داود القواسمي	الخليل
21	فايز انطون الياس السقا	بيت لحم	22	محمد إبراهيم محمود أبو علي	الخليل

يتبع

تابع

23	أحمد حسن عواد أبو هولي	دير البلح	24	أكرم محمد علي الهيموني	الخليل
25	محمد يوسف شاكر دحلان	خانيونس	26	عبد الحميد جمعة يوسف العيلة	شمال غزة
27	سفيان عبد الله يوسف الآغا	خانيونس	28	علاء الدين محمد عبد ربه ياغي	غزة
29	محمد سليمان موسى حجازي	رفح	30	انتصار مصطفى محمود الوزير	غزة
31	أشرف مصطفى محمد جمعة	رفح	32	نبيل علي رشيد شعث	غزة
33	رضوان سعيد الأخرس	رفح	34	فيصل محمد علي حسن أبو شهلا	غزة
35	عبد الله محمد إبراهيم عبد الله	القدس	36	إبراهيم علي إبراهيم المصدر	دير البلح
37	جهاد عوض الله حمد أبو زنيد	القدس	38	رجائي محمود سليمان بركة	خانيونس
39	جمال مصطفى عيسى حويل	جنين	40	نجاة أحمد علي الأسطل	خانيونس
41	جمال محمد محمود أبو الرب	جنين	42	نعيمة محمد محمد عيسى الشيخ علي	رفح
42	حكم عمر أسعد بلعاوي	طولكرم	43	ماجد محمد أحمد أبو شمالة	رفح
44	سهام عادل يوسف ثابت	طولكرم			

(5)

الوزراء من حركة حماس بعد عام 2006

الحكومة العاشرة		
الرقم	الاسم	الوزارة
1	إسماعيل هنية	رئاسة الوزراء
2	عمر محمود مطر عبد الرازق	المالية
3	أحمد عبد الحميد مبارك الخالدي	العدل
4	عطا الله عبد العال أبو السبح	الثقافة

يتبع

تابع

5	يوسف موسى محمد رزقة	الإعلام
6	عيسى خيري عيسى الجعبري	الحكم المحلي
7	علاء الدين محمد حسين الأعرج	الاقتصاد الوطني
8	عبد الرحمن فهمي زيدان	الأشغال العامة والإسكان
9	جمال ناجي شحادة الخضري	الاتصالات والتكنولوجا
10	نايف محمود محمد الرجوب	الأوقاف والشؤون الدينية

للحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية)

الرقم	الاسم	الوزارة
1	إسماعيل هنية (مكرر)	رئاسة الوزراء
2	ناصر الدين الشاعر (مكرر)	التربية والتعليم
3	محمد البرغوثي	التنمية المحلية
4	سمير أبو عيشة	التخطيط
5	باسم نعيم (مكرر)	الشباب والرياضة
6	محمد الآغا (مكرر)	الزراعة
7	يوسف المنسي	الاتصالات
8	زياد الظاظا	الاقتصاد
9	حسين مطاوع	الأوقاف والشؤون الدينية
10	علي السرطاوي	العدل
11	أمل صيام	شؤون المرأة

(6)
الوزراء من حركة فتح بعد عام 2006

الحكومة الحادية عشرة		
الرقم	الاسم	الوزارة
1	عزام الأحمد	نائب رئيس الوزراء (دولة)
2	رضوان الأخرس	الصحة
3	محمود العالول	العمل
4	سعدي الكرنز	النقل والمواصلات
5	سليمان أبو سنينة	شؤون الأسرى
الحكومة الثالثة عشرة (حكومة الوحدة الوطنية)		
الرقم	الاسم	الوزارة
1	حسن أبو لبدة	الأمين العام لمجلس الوزراء
2	سعيد أبو علي	الداخلية
3	خالد القواسمي	الحكم المحلي
4	محمد اشتية	الأشغال العامة والإسكان
5	سعدي الكرنز	النقل والمواصلات
6	ربيحة ذياب	شؤون المرأة
7	عيسى قراقع	الأسرى
8	ماهر غنيم	الدولة

(7)
تعداد مجتمع النخبة السياسية الفلسطينية

الفئة	سلطة	حركة	المجموع
فتح	58	22	80
حماس	95	15	110
المجموع	153	37	190

د. جداول توزيع عيّنات الدراسة

(1)

توزيع عينة النخبة وفقًا لانتمائها السياسي

الانتماء السياسي	العدد	النسبة المئوية
حماس	15	50
فتح	15	50
المجموع	30	100

(2)

توزيع عينة النخبة وفقًا لمناطق وجودها وانتمائها السياسي

منطقة التواجد	الانتماء السياسي		المجموع	النسبة المئوية
	حماس	فتح		
غزة	9	6	15	50
الضفة	6	9	15	50
المجموع	15	15	30	100

(3)

توزيع عينة المواطنين وفق منطقة الوجود والانتماء السياسي

المنطقة	الانتماء السياسي			المجموع	النسبة المئوية
	حماس	فتح	المستقلون		
غزة	10	18	8	36	36
الضفة	28	15	21	64	64
المجموع	38	33	29	100	100
النسبة المئوية	38	33	29	100	

(4)

توزيع عينة المواطنين بحسب منطقة الوجود في غزة أو الضفة

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
غزة	36	36
الضفة	64	64
المجموع	100	100

(5)

توزيع عينة المواطنين وفقًا لانتمائها السياسي

الانتماء السياسي	العدد	النسبة المئوية
حماس	38	38
فتح	33	33
مستقلون وتنظيمات أخرى	29	29
المجموع	100	100

المراجع

1 - العربية

كتب

الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2008. (سلسلة تقارير؛ 18)

ابحيص، حسن [وآخرون]. **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007.** تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

أبو زاهر، نادية. **«المجتمع المدني» بين الوصفي والمعياري - تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2008.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1995.

أبو العمرين، خالد. **حماس: حركة المقاومة الإسلامية: جذورها- نشأتها- فكرها السياسي.** القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2000.

البديري، موسى [وآخرون]. **الديمقراطية الفلسطينية «أوراق نقدية».** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1995.

بشارة، عزمي. أزمة الحزب السياسي الفلسطيني: وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله 1995. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1996. (مداخلات وأوراق نقدية)

البرغوثي، إياد. الدِّين والدولة في فلسطين (عربي - إنجليزي). رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

البرغوثي، بلال وسامي جبارين. التمييز في الوظيفة العامة: دراسة فقهية قانونية تحليلية للواقع في فلسطين. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، 2007.

جقمان، جورج. قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2011.

الجرباوي، علي. البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1999.

ـــــ. الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخب السياسية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1989.

الجيوسي، مي (محرر). التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث: وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. كيف تم إعداد اتفاقية التوافق الوطني الفلسطيني 2009: «الوثيقة المصرية» وحقيقة موقف حماس منها. رام الله: اللجنة المركزية- مفوضية العلاقات الوطنية، [2009].

الحمد، جواد (محرر). المدخل إلى القضية الفلسطينية. عمان: دار البشير والتوزيع، 1997.

حنفي، ساري وليندا طبر. بروز النخبة الفلسطينية المعولمة - المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006.

خضر، حسن. خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ 3)

خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007. فلسطين: وزارة التخطيط، [2008].

دليل البرلماني في مواجهة الفساد. القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2006.

الديك، أحمد. مجتمع الانتفاضة. بيروت: دار الآداب، 1993.

الزبيدي، باسم. الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

———. حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010.

السروجي، طلعت مصطفى. رأس المال الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009.

سعد، وائل. الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط حكومة حماس. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

الشوبكي، بلال محمود. التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجًا-رسالة ماجستير. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، 2008.

الشعيبي، عزمي (محرر). نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2009.

الصاوي، علي (محرر). النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 11-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

صايغ، يزيد. بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011.

عبد الرحمن، أسعد ونواف الزرو. الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000: مقدمات، وقائع، تفاعلات، تداعيات، استخلاصات. عمان: المؤلف، 2001.

عايد، خالد. الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988.

عيتاني، مريم. صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

الغول، عمر حلمي. الانتفاضة، ثورة كانون: إنجازات وآفاق. دمشق: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1990.

فريدريك، رولاند وأرنولد ليتهولد (محرران). المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. ترجمة ياسين السيد. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007.

الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

فهمي، أحمد. حماس بين زمنين. الإمارات: البيان، 2006.

القانون الأساسي المعدل لعام 2003. رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005.

القزاز، هديل ونادر سعيد. الفقر في فلسطين: دراسة حالات. رام الله: برنامج دراسات التنمية، 1998.

كافاتورتا، إليزا، حنين غزاونة ولوكا أندرياني. دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: عربي - إنجليزي. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2009.

الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار. فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2007.

الكتاب الأسود (3): ممارسات حكومة فياض غير الشرعية والتآمر الأمني مع جيش الاحتلال الصهيوني. فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2011.

كناعنة، شريف. من نسي قديمه تاه: دراسات في التراث الشعبي الفلسطيني. عكا: مؤسسة الأسوار، 2000.

ـــــ. (محرر). العائلة الفلسطينية دورها ومستقبلها: بحوث المؤتمر السنوي الرابع الذي عقده مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة 20-22/ 3/ 2009. البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 2010.

الكيالي، عبد الحميد (محرر). دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

كيالي، ماجد. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية: المقدمات والتداعيات وما العمل؟. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

لحلوح، علاء. الأجندة الاجتماعية لحركة حماس: مواقف حماس تجاه قضايا المرأة والأقليات والحقوق المدنية. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010.

المالكي، رياض. المعارضة الوطنية: تحليل البدائل. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993.

المالكي، مجدي، حسن لدادوة وياسر شلبي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2008.

نخلة، خليل. فلسطين: وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011.

نصر، محمد وجميل هلال. قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2007.

النواتي، مهيب سلمان. حماس من الداخل. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

هلال، جميل. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية - بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

ـــــ. تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2002.

ـــــ. الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006.

ـــــ. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1998.

هلال، جميل، حسن لدادوه ومحسن أبو رمضان. المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، 2010.

هلال، جميل [وآخرون]. نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2001.

دوريـات

أبـراش، إبراهيم. «المجتمع المدني الفلسـطيني: من الثورة إلى تأسـيس الدولة.» مجلة رؤية: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 6، شباط/ فبراير 2001.

ـــــ. « المشروع الوطني الفلسـطيني: التباسات التأسيس وتحديات التطبيق.» مجلة سياسات: العدد 8، ربيع 2009.

أبو حسنة، نافذ. «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام.» الفكر الاستراتيجي العربي: العدد 39، 1992.

أبو زاهر، نادية. «محاولة لفهم إشـكالية رأس المال الاجتماعي.» مجلة علوم إنسـانية: السنة الثامنة، العدد 46، صيف 2010.

أبو سـيف، عاطف. «النظام السياسي الفلسـطيني: الحاجة للتغيير.» مجلة سياسات: العدد 8، ربيع 2009.

«اسـتطلاع الرأي العام الفلسـطيني حول الفسـاد، الواسطة، المحسـوبية، الرشوة.» الائتلاف مـن أجل النزاهة والمسـاءلة، أمان: 30-31 كانون الأول/ ديسـمبر 2004.

البطنيجي، عياد. «نهاية النخب السياسية الفلسطينية.» الحوار المتمدن: العدد 2252، 15 نيسان/ أبريل 2008.

جريـس، حنا. «الدِّين ورأس المـال الاجتماعي.» مجلة الديمقراطية: السـنة العاشرة، العدد 37، كانون الثاني/ يناير 2010.

خليفـة، أحمـد ومحمـود سـويد. «عرفـات كقائـد، «فتـح» كتنظيـم، ومسـيرة الثورة الفلسـطينية في حوار صريح مع شـفيق الحوت.» مجلة الدراسـات الفلسطينية. المجلد 15، العدد 60-61، خريف/ شتاء 2004.

رحـال، عمـر. «الشبـاب والعمـل التطوعي في فلسـطين.» مؤسسـة الحيـاة للإغاثة والتنمية: حزيران 2006.

سعادة، مولود. «النخبة والمجتمع: تجدد الرهانات.» **مجلة الباحث الاجتماعي**: العدد 10، أيلول/ سبتمبر 2010.

«الشركات العائلية وخيارات التحول للمساهمة العامة.» **نشرة سوق المال الفلسطيني**: العدد 9، نيسان/ أبريل 2009.

شنان، عبد الباقي. «اللجان الشعبية وذراع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة الثانية عشرة، العدد 80، نيسان/ أبريل - أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1990.

صايغ، يزيد. «حكم حماس في غزة بعد مرور ثلاثة أعوام.» المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: آذار/ مارس 2010.

عيدان، عقيل يوسف. «التسامح الديني في الإسلام: الإسلام يعترف بوجود الآخر المخالف، فردًا كان أم جماعة.» **النبأ**: العدد 81، آذار/ مارس 2006.

الفرا، ماجد ومحمد الزعنون. «واقع سياسات الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.» **مجلة الجامعة الإسلامية**: المجلد 16، العدد 2، حزيران/ يونيو 2008. (سلسلة الدراسات الإنسانية)

كونت، ويليام. «التوق إلى الديمقراطية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: المجلد 5، العدد 19، صيف 1994.

كيالي، ماجد. «الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: المجلد 17، العدد 66، ربيع 2006.

ـــــ. «اللجان الشعبية: الأداة السياسية والإطار المؤسسي للانتفاضة الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**، السنة الثانية عشرة، العدد 81، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1990.

محيسن، تيسير. «التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني.» **مجلة رؤية**: العدد 13، تشرين أول/ أكتوبر 2001.

مجدلاني، أحمد. «مسئوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني.» البيان: نيسان/ أبريل 1993.

نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد.» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان: العدد 11، نيسان/ أبريل 2010.

«نشرة إخبارية، عدد خاص: في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد.» الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان: العدد 8، نيسان/ أبريل 2009.

نمر، غسان. «الشباب الفلسطيني والأحزاب: تراجع وأزمة ثقة متصاعد.» نشرة المرصد الديمقراطي: السنة الخامسة، العدد 2، تموز/ يوليو 2010.

ـــــ. «الصحافة الفلسطينية وضرورات العودة إلى الينابيع.» نشرة المرصد الديمقراطي: السنة الثالثة، العدد 3، أيار/ مايو 2008.

لبيب، الطاهر. «علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي.» المستقبل العربي: العدد 158، نيسان/ أبريل 1992.

المالكي، مجدي. «الديمقراطية والمجتمع المدني: مراجعة للأدبيات الفلسطينية.» السياسة الفلسطينية: المجلد 6، العدد 24، خريف 1999.

رسائل جامعية

أبو حديد، توفيق. «التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2010).

أبو عرب، خليل محمد محمود. «أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008).

أحمد، محمد. «حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993-2006).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007).

أيوب، حسن علي. «آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2006).

البابا، رجب. «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية (1987-1994).» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2010).

البرغوثي، سمر جودت. «السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

برهم، عبد الله. «إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية «الهيكلية والبرنامج.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007).

الحاج حسن، محمد. «أهمية دور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، التخطيط الحضري والإقليمي، 2007).

خلف، خلف. «اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حركتا فتح وحماس نموذجًا).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008).

الدبس، معتز. «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000-2009).» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010).

درويش، عبد العزيز. «آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: «فتح» و«حماس» نموذجًا.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2010).

زيد، سعيد. «علاقة السلطة بالعائلية في فلسطين مع الإشارة إلى بعض الحالات في الوطن العربي.» (رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا، برنامج علم الاجتماع، 2002.

شبيب، منيب. «نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2003).

شيخ علي، ناصر. «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008).

صليح، فراس عبد الله أحمد. «الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني (1993-2006).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007).

طلب، عمرو عبد الكريم. «النخبة السياسية في الجزائر أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على التوجهات السياسية للنخبة (1979-2000).» (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006).

عرفات، حنان. «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2005).

عـزام، تيسـير. «التجربة السياسـية لحركة المقاومة الإسـلامية (حمـاس) وأثرها على الخيـار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007).» (رسـالة ماجسـتير، جامعـة النجاح الوطنية، كلية الدراسـات العليـا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007).

عـودة، كفاح. «أحداث حزيـران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني «استراتيجيا وتكتيكيا».» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2009).

مؤتمـرات

نوفـل، أحمد. «تجربـة الديمقراطية الفلسـطينية في ظل الاحتـلال الإسرائيلي.» ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربيـة: الديمقراطيـة والانتخابات في الـدول العربية، جامعة أكسـفورد، 18 آب/ أغسطس 2007.

يوسـف، أيمن طلال. «إصلاح النظام السـياسي الفلسـطيني بـين الضغط الخارجي والمطالـب الداخليـة.» ورقـة قدمـت إلى: مؤتمر تنميـة وتطوير قطـاع غزة بعد الانسـحاب الإسرائيـلي، غـزة، الجامعـة الإسـلامية، 13-15 شـباط/ فبراير 2006.

تقاريـر

تقريـر التنمية الإنسـانية 2009/ 2010: الأرض الفلسـطينية المحتلة: الاسـتثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. القدس: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2009. (سلسلة تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ 5)

تقرير حالة حقوق المواطن الفلسـطيني خلال عام 2004: التقرير السـنوي العاشر. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005.

حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003: التقرير السنوي التاسع. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2004.

تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009.

التقرير السنوي 2010: وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة. رام الله: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، 2010.

الشقاقي، خليل [وآخرون]. مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2004 - 2005. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006.

ـــــ. مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2006. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007.

ـــــ. مقياس الديمقراطية في فلسطين: تقرير عام 2007. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008.

وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010

وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2009.

وثائق

«الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.» الأمم المتحدة (واشنطن) A/51/889, S1997/357, 28/9/1995.

بحر، أحمد. «بيان رئاسة المجلس التشريعي حول المرسوم الصادر بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة.» المجلس التشريعي (غزة).

«برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تلاه رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي (2007).» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، 17/ 3/ 2007.

«بيـان بخصـوص أسر الصحفـي الايطالي في غـزة.» جماعـة التوحيـد والجهاد بيت المقدس (غزة)، 14/ 4/ 2011.

«بيان بمناسبة الانطلاقة (46).» حركة التحرير الفلسطيني فتح (رام الله)، 1 كانون ثاني/ يناير 2011.

«قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات.» المجلس التشريعي (رام الله).

«قـرار بقانون رقم (4) لسـنة 2007 بشـأن حظر القوة التنفيذيـة وميليشيات حركة حمـاس الخارجـة عـلى القانـون.» مكتـب الرئيـس محمـود عبـاس (رام الله).» 12/ 9/ 2007.

«قـرار رقـم (1017/ 1/ 1).» المجلـس التشريعـي الفلسـطيني (رام الله)، 6-7/ 3/ 2006.

«قـرار رقـم (1018/ 1/ 1).» المجلـس التشريعـي الفلسـطيني (رام الله)، 6-7/ 3/ 2006.

«قـرار رقـم (1213/ع.غ4/ 1).» المجلـس التشريعـي الفلسـطيني (غـزة)، 11/ 6/ 2009.

«قـرار رقـم (156/ 3/ 2).» المجلـس التشريعـي الفلسـطيني (رام الله)، 2-3 / 3/ 1997.

«قرار رقم (257) لسنة 2007 بشأن اعتبار القوة التنفيذية ومليشيات حماس خارجة عـن القانون.» مكتـب الرئيس الرئيس محمود عبـاس (رام الله)، 16 حزيران/ يونيو 2007.

«قـرار وزير الداخلية والامن الوطني رقم (48) لسـنة 2010 بشأن حظر انتسـاب الموظفـين «المسـتنكفين» في الجمعيات الخيرية والهيئات الاهليـة.» مكتب وزير الداخلية (غزة)، 11 تموز/ يوليو 2010.

«قرار رقم (109) لسنة 2008.» وزارة الداخلية (رام الله)، 17/ 9/ 2008.

«كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمناسبة افتتاح أعمال المجلس التشريعي الثاني.» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله)، 18/ 2/ 2006.

«كيف تم إعداد اتفاقية التوافق الوطني الفلسطيني 2009: «الوثيقة المصرية» وحقيقة موقف حماس منها.» حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (رام الله)، اللجنة المركزية- مفوضية العلاقات الوطنية.

«المحضر الحرفي لجلسة المجلس التشريعي الاول.» الاجتماع الثاني المنعقد في مدينتي رام الله وغزة في 18/ 2/ 2002.» الدورة السادسة -الفترة الثانية. المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله).

«محضر جلسة يوم الاثنين المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة، 6/ 3/ 2006.» المجلس التشريعي الفلسطيني (رام الله).

«مرسوم رقم (16) لسنة 2007 بشأن منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات.» مكتب الرئيس محمود عباس (رام الله)، 206/ 6/ 2007.

«مرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن إعلان حالة الطوارئ فى جميع أرجاء أراضى السلطة الفلسطينية.» مكتب الرئيس محمود عباس (رام الله)، 14/ 6/ 2007.

«ملخص تقرير نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الضفة الغربية وغزة: المرحلة الثانية، رقم (1).» منظمة الأغذية الزراعية (الفاو)، تموز/ يوليو 2006.

«ميثاق الشرف الفلسطيني (2005).»

«ميثاق حركة المقاومة الاسلامية «حماس».»

«نداء: ملحق بيان رقم (86): القيادة الوطنية الموحدة.» 2/ 9/ 1992.

«وثيقة الحوار الوطني (وثيقة الاسرى المعدّلة) (2006).» 28/ 6/ 2006.

«وثيقـة سياسـية: «نحـو تعزيز الاعـتراف الـدولي بالدولـة الفلسـطينية، وحدودها وعاصمتهـا القـدس، نحو تشكيـل مجلس تأسـيسي للدولة الفلسـطينية وانهاء الانقسام، نحو تعزيز الارادة الشعبية دفاعا عن الحقوق الوطنية والديموقراطية والاجتماعيـة لشعبنـا».» حـزب الشعب الفلسـطيني (رام الله) شـباط/ فبراير 2011.

2 - الأجنبية

Books

Åberg, Martin and Mikael Sandberg. *Social Capital and Democratisation: Roots of Trust in Post-Communist Poland and Ukraine.* Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2003.

Abusrour, Amal. *Palestinian Civil Society: A Time for Action.* London: The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), 2009. (The Atkin Paper Series)

Adam, Frane (ed.). *Social Capital and Governance: Old and New Members of the EU in Comparison.* With a Preface by Thomas Luckmann. London: Transaction Publishers, 2007.

Agnew, Vijay (ed.). *Racialized Migrant Women in Canada: Essays on Health, Violence and Equity.* Toronto; Buffalo, NY: University of Toronto Press, 2009.

Andriani, Luca. *The Social Capital and Corruption Puzzle: Evidence from a Palestinian Survey.* Ramallah: Palestine Economic Policy Institute, 2011.

Anderson, James, Liam O'Dowd and Thomas M. Wilson (eds.). *New Borders for a Changing Europe: Cross-Border Cooperation and Governance.* London; Portland, OR: F. Cass, 2003.

Askvik, Steinar and Nelleke Bak (eds.). *Trust in Public Institutions in South Africa.* Aldershot, Hants, England; Burlington, VT, USA: Ashgate, 2005.

Badescu, Gabriel and Eric M. Uslaner (eds.). *Social Capital and the Transition to Democracy.* London; New York: Routledge, 2003.

Baron, Stephen, John Field and Tom Schuller (eds.). *Social Capital: Critical Perspectives.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

Bellah, Robert N. [et al.]. *The Good Society.* New York: Alfred Knopf, 1991.

Beinin, Joe and Joe Stork (eds.). *Political Islam: Essays from Middle East Report.* Berkeley: University of California Press, 1997.

Blokland, Talja and Mike Savage (eds.). *Networked Urbanism: Social Capital in the City*. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2008.

Booth, John A. and Patricia B. Richard.»Civil and Political Context in Central America.» *American Behavioral Scientist*: vol. 42, no. 1, 1998.

Bourdieu, Pierre. *Sociology in Question*, Translated by Richard Nice. London; Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1993. (Theory, Culture & Society)

____. *The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power*. Translated by Lauretta C. Clough. Stanford, Calif: Stanford University Press, 1996.

____. and Loïc J. D. Wacquant. *An Invitation to Reflexive Sociology*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Boxill, Ian [et al.]. *Political Culture of Democracy in Jamaica: 2006*. Jamaica: US-AID, 2007.

Brennan, Geoffrey (Hrsg.). *Preconditions of Democracy*. Tampere: Tampere Univ. Press, 2006. (The Tampere Club Series)

Browning, Christopher R., Robert Dietz and Seth L. Feinberg. *Negative Social Capital and Urban Crime: A Negotiated Coexistence Perspective: Urban and Regional Analysis Initiative Working Paper No. 00-07*. Columbus, OH: Urban and Regional Analysis Initiative, 2000.

Brynen, Rex and Roula El-Rifai (eds.). *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development*. London: I. B. Tauris/IDRC, 2007.

Butler, Tim and Paul Watt. *Understanding Social Inequality*. London; Thousand Oaks, Calif.: SAGE Publications, 2007.

Centre for Educational Research and Innovation. *The Well-Being of Nations: The Role of Human and Social Capital*. Co-Authored by Tom Healy and Sylvain Côté. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2001.

Coleman, James. *Foundations of Social Theory*. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1990.

Commission on Behavioral and Social Sciences and Education, National Research Council. *The Transition to Democracy: Proceedings of a Workshop*. Washington D. C.: National Academy Press, 1991.

Cook, Karen S. [et al.] (eds.). *Whom Can We Trust?: How Groups, Networks, and Institutions Make Trust Possible*. New York: Russell Sage Foundation, 2009.

Corruption Perceptions Index 2010. Berlin: Transparency International, 2010.

Crowther, David and Miriam Green. *Organisational Theory* . London: CIPD House, 2004.

Dalton, Russell J. and Hans-Dieter Klingemann (eds.). *Oxford Handbook of Political Behavior*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2007.

Daly, Erin and Jeremy Sarkin. *Reconciliation in Divided Societies: Finding Common Ground*. Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2007.

Dana, L.-P. and R. B. Anderson (eds.). *International Handbook of Research on Indigenous Entrepreneurship*. Cheltenham: Edward Elgar, 2007.

Dasgupta, Partha and Ismail Serageldin (eds.). *Social Capital: A Multifaceted Perspective*. Washington, D. C.: World Bank, 2000.

De Souza, Marian [et al.] (eds.). *Handbook of Education for Spirituality, Care, and Wellbeing*. New York: Springer, 2009.

Deth, Jan W. van [et al.] (eds.). *Social Capital and European Democracy*. London; New York: Routledge, 1999.

Dillon, Michele (ed.). *Handbook of the Sociology of Religion*. Cambridge, U. K.; New York: Cambridge University Press, 2003.

Dilworth, Richardson (ed.). *Social Capital in the City: Community and Civic Life in Philadelphia*. Philadelphia, PA: Temple University Press, 2006.

Dolfsma, Wilfred and Charlie Dannreuther (eds.). *Globalization, Social Capital and Inequality: Contested Concepts, Contested Experiences*. Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited, 2003.

Eberly, Don E. *The Rise of Global Civil Society: Building Communities and Nations from the Bottom Up*. New York: Encounter Books, 2008.

Edwards, Bob, Michael W. Foley and Mario Diani (eds.). *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective*. Hanover, NH: University Press of New England, 2001.

Elgström, Ole and Goran Hyden (eds.). *Development and Democracy: What Have We Learned and How?*. London; New York: Routledge, 2002. (Routledge/ECPR Studies in European Political Science)

Eyal, Gil, Iván Szleényi and Eleanor Townsley. *Making Capitalism without Capitalists: Class Formation and Elite Struggles in Post-Communist Central Europe*. London; New York: Verso, 1998.

Farr, Thomas F. *World of Faith and Freedom: Why International Religious Liberty is Vital to American National Security*. New York: Oxford University Press, 2008.

Field, John. *Social Capital*. 2nd ed. London; New York: Routledge, 2008.

Field, G. Lowell and John Higley. *Elitism*. London; Boston: Routledge & Kegan Paul, 1980.

Flanagan, Kieran and Peter C. Jupp (eds.). *A Sociology of Spirituality*. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2007.

Fukuyama, Francis. *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order.* New York: Free Press, 1999.

____. *Social Capital and Civil Society.* Washington DC: International Monetary Fund, 2000. (IMF Working Paper WP/00/74)

Galindo, Miguel-Angel (ed.). *Entrepreneurship and Business: A Regional Perspective.* New York: Springer, 2008.

Glasius, Marlies, Helmut K. Anheier and Mary Kaldor (eds.). *Global Civil Society 2004/5.* London: Sage Publications, 2005.

Górski, Eugeniusz. *Civil Society, Pluralism, and Universalism.* Washington, D. C: The Council for Research in Values and Philosophy, 2007. (Polish Philosophical Studies; 8)

Grootaert, Christiaan and Thierry Van Bastelaer (eds.). *The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment.* With a Foreword by Robert D. Putnam. New York: Cambridge University Press, 2002.

Halpern, David. *Social Capital.* Cambridge, UK; Malden, MA: Polity, 2005.

Hanifan, Lyda Judson. *The Community Center.* Charleston, S. C.: BiblioBazaar, 2008.

____. *The Community Center.* Boston; New York: Silver, Burdett & Company, [1920].

Hargreaves, Andy. *Teaching in the Knowledge Society: Education in the Age of Insecurity.* New York: Teachers College Press, 2003.

Harrison, Lawrence E. and Samuel P. Huntington (eds.). *Culture Matters: How Values Shape Human Progress.* New York: Basic Books, 2000.

Häuberer, Julia. *Social Capital Theory: Towards a Methodological Foundation.* Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2011.

Hobson, Barbara, Jane Lewis and Birte Siim (eds.). *Contested Concepts in Gender and Social Politics.* Cheltenham, UK; Northampton, MA, USA: E. Elgar Pub., 2002.

Hooghe, Marc and Dietlind Stolle (eds.). *Generating Social Capital: Civil Society and Institutions in Comparative Perspective.* New York: Palgrave Macmillan, 2003.

Howard, Marc Morjé. *The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe.* Cambridge, U. K; New York, NY: Cambridge University Press, 2003.

Huysman, Marleen and Volker Wulf (eds.). *Social Capital and Information Technology.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004.

Imparato, Ivo and Jeff Ruster. *Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America*. Washington, D. C.: World Bank, 2003.

Jamal, Amaney A. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Kühnelt, Jörg (ed.). *Political Legitimization without Morality?*. [Dordrecht; London]: Springer, 2008.

Lane, Jan-Erik. *Globalization and Politics: Promises and Dangers*. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate Pub., 2006.

Leenders, Roger Th. A. J. and Shaul M. Gabbay (eds.). *Corporate Social Capital and Liability*. Boston: Kluwer Academic, 1999.

Liebenthal, Andres, Osvaldo Feinstein and Gregory K. Ingram (eds.). *Evaluation & Development: The Partnership Dimension*, With a Foreword by Robert Picciotto. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2004.

Lin, Nan, Karen Cook and Ronald S. Burt (eds.). *Social Capital: Theory and Research*. 4th ed. New Jersy: Transaction Publisher, 2008.

Lipset, Seymour Martin and Jason M. Lakin. *The Democratic Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 2004.

Lovelock, Robin, Karen Lyons and Jackie Powell (eds.). *Reflecting on Social Work-Discipline and Profession*. Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004.

Maguire, Joseph [et al.]. *Sport Worlds: A Sociological Perspective*. Champaign, IL: Human Kinetics, 2002.

Maloney, William A. and Jan W. van Deth (eds.). *Civil Society and Governance in Europe: From National to International Linkages*. Cheltenham; Northhampton, MA: Edward Elgar, 2008.

Mansour, Camille and Leila Fawaz (eds.). *Transformed landscapes: Essays on Palestine and the Middle East in Honor of Walid Khalidi*. Cairo: The American University in Cairo Press, 2009.

Masalha, Nur (ed.). *Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said (1935-2003)*. London; New York: Zed Books; New York: Distributed in the USA by Palgrave Macmillan, 2005.

McKenzie, Kwame and Trudy Harpham (eds.). *Social Capital and Mental Health*. London; Philadelphia: Jessica Kingsley Publishers, 2006.

McLean, Scott L., David A. Schultz and Manfred B. Steger. *Social Capital: Critical Perspectives on Community and «Bowling Alone»*. New York: New York University Press, 2002.

Meulemann, Heiner (ed.). *Social Capital in Europe: Similarity of Countries and Diversity of People?: Multi-Level Analyses of the European Social Survey 2002.* Leiden; Boston: Brill, 2008.

Mills, Charles Wright. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press. 1956.

Montgomery, John D. and Alex Inkeles (eds.). *Social Capital as a Policy Resource.* Boston: Kluwer Academic Publishers, 2000.

Osborne, Stephen P. (ed.). *The Third Sector in Europe: Prospects and Challenges.* London; New York, NY: Routledge, 2008.

Park, Alison, John Curtice and Katarina Thomson (eds.). *British Social Attitudes: The 26th Report*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2010.

Park, Alison [et al.] (eds.). *British Social Attitudes: The 26th Report*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2010.

Patton, Michael Quinn. *Qualitative Evaluation and Research Methods*. 2nd ed. Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1990.

Pekkanen, Robert. *Japan's Dual Civil Society: Members without Advocates*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006.

Pennock, J. Roland. *Democratic Political Theory*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979.

Pishchikova, Kateryna. *Lost in Translation: USAID Assistance to Democracy Building in Post- Communist Ukraine*. Amsterdam: Dutch University Press, 2006.

Przeworski, Adam [et al.]. *Sustainable Democracy*. Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1995.

Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* New York: Simon and Schuster, 2000.

____. (ed.). *Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2002.

____. Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1993.

Quandt, William B. *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968*. Cambridge: M. I. T. Press, [1969].

Richardson, John J. (ed.). *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. New York: Green Wood Press, 1986.

Ritzen, Jo, William Easterly and Michael Woolcock. *On «Good» Politicians and «Bad» Policies: Social Cohesion, Institutions and Growth*. Washington, DC: World Bank, World Bank, Office of the Vice President, Development Policy, and Development Research Group, Macroeconomics and Growth, [2000].

Rotberg, Robert I. (ed.). *Patterns of Social Capital: Stability and Change in Historical Perspective*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2001.

Sayer, Stuart (ed.). *Issues in New Political Economy: An Overview*. Oxford: Blackwell Publishers Ltd, 2001.

Savicka, Aida (ed.). *Lithuanian Identity and Values*. Washington, D. C.: Council for Research in Values and Philosophy, 2007. (Lithuanian Philosophical Studies; 5)

Sbardella, Dominique Louise. *Children in Gaza Strip and Early Childhood Educational Sector: An Experience of International Cooperation*. Gaza: CRIC, 2006.

Smidt, Crowin (ed.). *Religion as Social Capital: Producing the Common Good*. Waco, TX: Baylor University Press, 2003.

Soares, Joseph A. *The Power of Privilege: Yale and America's Elite Colleges*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007.

Stiles, Curt H. and Craig S. Galbraith (eds.). *Ethnic Entrepreneurship: Structure and Process*. Oxford: Elsevier, 2004.

Strauss, Anselm and Juliet Corbin. *Basics of Qualitative Research Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory*. 2nd ed. Thousand Oaks: Sage Publications, 1998.

Sundstrom, Lisa McIntosh. *Funding Civil Society: Foreign Assistance and NGO Development in Russia*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006.

Svendsen, Gunnar Lind Haase and Gert Tinggaard Svendse. *The Creation and Destruction of Social Capital: Entrepreneurship, Co-Operative Movements, and Institutions*. Cheltenham, UK; Northhampton, MA: Edward Elgar, 2004.

Sztompka, Piotr. *Trust: A Sociological Theory*. Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 1999.

Taraki, Liza (ed.). *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation*. Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 2006.

Tilly, Charles. *Trust and Rule*. New York, NY: Cambridge University Press, 2005.

Towards Palestinian National Reconciliation: Reference Texts. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2009.

Twigg, Judyth and Kate Schecter (eds.). *Social Capital and Social Cohesion in Post-Soviet*. Russia Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2003.

Vianello, Mino [et al.]. *Women and Men in Political and Business Elites: A Comparative Study in the Industrialized World*. Foreword by Eva Etzioni-Halevy. London; Thousand Oaks, Calif.: SAGE, 2004.

Violence in Colombia: Building Sustainable Peace and Social Capital. Washington, D. C.: World Bank, 2000.

Warren, Mark E. (ed.). *Democracy and Trust.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999.

Zamareh, Bader and Ibrahim Abu Kamesh. *Palestinian Youth and Political Parties: From a Pioneering Engagement with Political Parties to Fear and Disappointment Report.* Ramallah: Sharek Youth Forum, 2010.

Periodicals

Berman, Sheri. «Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic.» *World Politics*: vol. 49, no. 3, April 1997.

Boggs, Carl. «Social Capital and Political Fantasy: Robert Putnam's Bowling Alone. *Theory and Society*: vol. 30, no. 2, April 2001.

Bourdieu, Pierre. «What Makes a Social Class?: On the Theoretical and Practical Existence of groups.» *Berkeley Journal of Sociology*: vol. 32, no. 1, 1987.

Coleman, James. «Families and Schools.» *Educational Researcher*: vol. 16, no. 6, 1987.

____. «Social Capital in the Creation of Human Capital.» *American Journal of Sociology*: vol. 94, 1988.

Deth, Jan W. van and Sonja Zmerli. «Civicness: Equality, and Democracy: A «Dark Side» of Social Capital.» *American Behavioral Scientist*: vol. 53, no. 5, 2010.

Durlauf, Steven N. «On The Empirics of Social Capital.» *The Economic Journal*: vol. 112, 2002.

Fukuyama, Francis. «Social Capital, Civil Society and Development.» *Third World Quarterly*: vol. 22, no. 1, 2001.

Greeley, Andrew. «Coleman Revisited: Religious Structures as a Source of Social Capital.» *American Behavioral Scientist*: vol. 40, no. 5, March/April 1997.

Hall, Peter A. «Social Capital in Britain.» *British Journal of Political Science*: vol. 29, no. 3, July 1999.

Hamad, Ghazi. «Controlling the Mosques.» *Palestine Report*: vol. 12, no. 2, June 2005.

International Affairs: vol. 83, Issue 6, [2008].

Jamal, Amaney and Irfan Nooruddin. «Democratic Utility of Trust: A Cross-National Analysis.» *Forthcoming, Journal of Politics*: Winter 2010.

Lockhart, William H. «Building Bridges and Bonds: Generating Social Capital in Secular and Faith-Based Poverty-to-Work Programs.» *Sociology of Religion*: vol. 66, no. 1, Spring 2005.

Lydbarger, Loren. «For Church or Nation? Islamism, Secular-Nationalism, and the Transformation of Christian Identities in Palestine.» *Journal of the American Academy of Religion*: vol. 75, no. 4, December 2007.

Newton, Kenneth. «Social Capital and Democracy.» *American Behavioral Scientist*: vol. 40, vol. 5, 1997.

____. «Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy.» *International Political Science Review*: vol. 22, no. 2, 2001.

Parry, Geraint. «Trust, Distrust and Consensus." *British Journal of Political Science*: vol. 6, no. 2, 1976.

Paxton, Pamela. «Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship.» *American Sociological Review*: vol. 67, no. 2, April 2002.

Portes, Alejandro. «Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology.» *Annual Review of Sociology*: vol. 24, no. 1, 1998.

Putnam, Robert D. «Bowling Alone: America's Declining Social Capital.» *Journal of Democracy*: vol. 6, no. 1, 1995.

Putnam, Robert D. «Tuning In, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America.» *PS: Political Science and Politics*: vol. 28, no. 1, Dec. 1995.

Quaile, Hill Kim. «Tetsuya Matsubayashi, Civic Engagement and Mass-Elite Policy Agenda Agreement in American Communities.» *American Political Science Review*: vol. 99, no. 2 2005.

Renshon, Stanley A. «Political Leadership as Social Capital: Governing in a Divided National Culture.» *Political Psychology*: vol. 21, no. 1, March 2000.

Rose, David. «The Gaza Bombshell.» *Vanity Fair Magazine*: April 2008.

Rustow, Dankwart A. «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model.» *Comparative Politics:* vol. 2, no. 3, April 1970.

Seligson, Mitchell A. «The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries.» *Journal of Politics*: vol. 64, no. 2, May 2002.

Sotiropoulos, Dimitri A. «Positive and Negative Social Capital and the Uneven Development of Civil Society in Southeastern Europe.» *Southeast European and Black Sea Studies*: vol. 5, no. 2, 2005.

Stolle, Dietlind. «Bowling together, Bowling alone: The Development of Generalized Trust in Voluntary Associations.» *Political Psychology*: vol. 19, no. 3, 1998.

Susser, Asher. «The Rise of Hamas in Palestine and the Crisis of Secularism in the Arab World.» *Crown Center for Middle East Studies*: Essay Series, February 2010.

Tarrow, Sidney. «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work.» *American Political Science Review*: vol. 90, no. 2, June 1996.

Wacquant, Loïc J. D. «Negative Social Capital: State Breakdown and Social Destitution in America's Urban Core.» *Netherlands Journal of Housing and the Built Environment*: vol. 13, no. 1, 1998.

Conferences

Brown, Nathan J. «Palestinian, Civil Society in Theory and in Practice.» Paper Presented at: *Annual Meeting of the Structure of Government*, Section 1, International Political Science Association, Washington D. C, May 2003.

Challand, Benoît. «Comments on Palestinian CSOs How to Trace down the Impact of External Aid.» Paper Presented at: *The Regional Conference on Research on Civil Society Organizations: Status and Prospects*, Jordan, 26-28 January 2010.

Graeff, Peter. «The Dark Side of Social Capital: Why and How do Corruption Norms Facilitate Illegal Exchanges?» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Sociological Association*, New York City, 2007.

Hanafi, Sari. «The Impact of Social Capital on the Eventual Repatriation Process of Refugees: Study of Economic and Social Transnational Kinship Networks in the Palestinian Territories and Israel.» Paper Presented at: *IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa,* 17-20 June 2003.

Rothstein, Bo and Dietlind Stolle. «How Political Institutions Create and Destroy Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust.» Paper Presented at: *The 98th Meeting of the American Political Science Association in Boston*, August 29-September 2, 2002.

Tridico, Pasquale «The Path of Development among Former Communist Economies: Social Capital: The Middle Class and Democracy.» Paper presented at: *The Bi-Annual Conference of the EACES*, Estonia, 26-28 August 2010.

Siisiäinen, Martti. «Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam.» Paper Presented at: *ISTR Fourth International Conference, The Third Sector: For What and for Whom?»* Dublin, Trinity College, 2000.

Stone, Wendy and Jody Hughes. «Social Capital: Linking Family and Community?.» Paper Presented at: *Family Strengths Everybody's Business Everybody's Gain, Family Strengths Conference*, Newcastle, 2-5 December 2001.

Ugur, Etga. «Religion as Source of Social Capital? The Gülen Movement in the Public Sphere.» Paper Presented at: *Gülen Conference*, London, October 2007.

Vázquez, Rafael. «Creating Social Capital and Civic Virtue: Historical Legacy and Individualistic Values, What Civil Society in Spain?.» Paper Presented to: Uppsala, European Consortium for Political Research, Workshop 8: *Changing Structure of Civil Society*, 13-18 April 2004.

Thesis

Eberle, Sarah Denise. «Social Capital and Good Governance: The Impact of Civil Society on Government Performance.» (Master Thesis, University of Konstanz, Faculty of Law, Economics and Politics, 2003).

Documents

Bhavnani, Ravi and David Backer. «Social Capital and Political Violence in Sub-Saharan Africa.» *Afrobarometer Working Papers*: Working Paper no. 90, 2007.

Goldstone, Richard. «Human Rights in Palestine and other Occupies Arab Territories: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict.» A/HRC/12/48, Geneva, United Nations Human Rights Council, 15/9/2009.

Sayigh, Yezid and Khalil Shikaki. »Strengthening Palestinian Public Institutions: Independent Task Force Report.» *The Council on Foreign Relations*: 1999.

«Twenty- Seven Month- Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis: An Assessment.» *The World Bank*: May 2003.

Warren, Mark E. «Social Capital and Corruption.» Washington DC, Georgetown University (Draft): 2001

فهرس عام

- ب -

- ت -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -